



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية
شعبة التاريخ
الموضوع:



مواقف الحكومات الأوروبية من الثورة الجزائرية 1954-1962

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD) في التاريخ

تخصص: تاريخ معاصر

إعداد الطالب: إشراف الأستاذ الدكتور:

- ميسوم بلقاسم

- عبد المليك بوختاش

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر أ	وافية نفطي
مشرفا ومقررا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	ميسوم بلقاسم
مناقشا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر أ	لخميسي فريح
مناقشا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر أ	شهرزاد شلي
مناقشا	جامعة باتنة 1	أستاذ التعليم العالي	علي أجقو
مناقشا	جامعة باتنة 1	أستاذ التعليم العالي	جمعة بن زروال

السنة الجامعية: 2021/2020

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي الكريمين رحمهما الله وأسكنهما فسيح جناته،
وإلى من تحملت الكثير من الأعباء وتفانت لإنجاز هذا البحث العلمي " رقيقة دربي"،
وإلى فلذة كبدي " عبد الرحمان" وإلى كافة أفراد عائلتي، وكل من ساعدني على إعداد
هذا البحث بعمل أو بكلمة من قريب أو من بعيد، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

شكر وتقدير

تحية تقدير وعرافان إلى الأستاذ الدكتور " ميسوم بلقاسم"، الذي ظل إلى جانبي مخصصا لي جزءا من وقته الثمين، مشرفا، ناصحا، متابعا، ومصوبا طيلة الفترة الذي إستهلكها هذا العمل الذي أعاننا الله على إتمامه.

كما أوجه شكري لكل من أعانني من قريب أو من بعيد على إتمام إنجاز هذا البحث من أساتذة وأحاباب وأصدقاء، ولهم مني فائق التقدير، وأخص بالذكر الأستاذة " جمعة بن زروال" التي زودتني بوثائق أرشيفية وظفتها في إنجاز هذا البحث العلمي، كما كانت نعمة الأستاذة من خلال نصائحها القيمة وتوجيهاتها التي استفدت منها طيلة فترة إنجاز هذه الدراسة.

لكل هؤلاء جزيل الشكر والتقدير وجزاهم الله عني كل خير.

قائمة المختصرات :

AGTA : Amicale générale des travailleurs Algériens

AGT : confédération générale du travail

CGTU : confédération générale du travail uni

CAIM : centre d'archives d'outre-mer

CARS : centre d'assignation à résidence surveillée

CFTC : confédération français des travailleurs chrétiens

FLN : front de libération nationale

FMA : Français musulmans d'Algérie

GPRA : gouvernement provisoire de la révolution Algérienne

MAN : mouvement National Algérien

MTLD : mouvement pour le triomphe des libertés démocratiques

SAS : sections Administratives spécialisée

UGSA : union générale des syndicats Algérien

UGTA : union générale des travailleurs Algériens

UMT : union Marocain des travailleurs

USTA : union des syndicats des travailleurs Algériens

UGTT : union générale des travailleurs Tunisiens

CISL : Confédération internationale des syndicats libres

FO : force ouvrières

FSM : Fédération des syndicats Mondiales

ملخص :

تميزت مواقف الحكومات الأوروبية من الثورة التحريرية 1954-1962 بالتباين عبر مراحلها المختلفة.

عند إندلاع الثورة التحريرية في أول نوفمبر 1954 كانت مواقف الحكومات الأوروبية في معظمها تنسم بالإنحياز إلى فرنسا كبريطانيا، تركيا وإيطاليا، إيماناً منها بأن ما يحدث في الجزائر شأن فرنسي داخلي، بناءً على ما كانت تروج له وسائل الدعاية الفرنسية، فيما كانت مواقف باقي الحكومات الأوروبية الأخرى تنسم بالتحفظ أو الحياد كالدانمارك، سويسرا والنمسا. ما دفع جبهة التحرير الوطني إلى تكثيف عملها العسكري والدبلوماسي على المستويين الداخلي والخارجي، لإنهاك قوات العدو وتكذيب إدعاءاته من جهة، ومن جهة أخرى لإقناع العالم عموماً وأوروبا خصوصاً بأن ما يحدث في الجزائر هو عمل تحرري.

تمكنت جبهة التحرير الوطني بفضل مختلف آليات العمل الدبلوماسي التي إتبعتها أثناء الثورة التحريرية، من حشد مواقف حكومات أوروبا الشرقية لدعم القضية الجزائرية دبلوماسياً في خريف 1955، ثم تطور إلى دعم عسكري سياسي إلى غاية الإستقلال على غرار ما قامت به حكومات تشيكوسلوفاكيا، المجر وبلغاريا. ما حفز جبهة التحرير الوطني على توسيع دبلوماسيتها إلى دول أوروبا الإسكندنافية في 1957 أين تمكنت من إستمالة موقفي كل من حكومة السويد وحكومة النرويج لصالح القضية الجزائرية فيما أخفقت في كل من الدنمارك، فنلندا وإيسلندا، هذه الأخيرة بقيت محايدة إلى غاية الإستقلال، ولم ينقص هذا الإخفاق من عزيمة جبهة التحرير الوطني التي راحت تكثف عملها الدبلوماسي في دول المعسكر الغربي في 1958 ، فتمكنت الجبهة من إقناع الرأي العام في أوروبا الغربية بعدالة القضية الجزائرية فأصبح يشكل ضغطاً على حكومات بلدان هذا المعسكر ما أجبرها على تأييد القضية الجزائرية ولو ضمناً على غرار ما حصل في كل من هولندا، بلجيكا وألمانيا الفدرالية، فسمحت بذلك لمختلف التنظيمات الطلابية والنقابية والجمعيات والأحزاب بممارسة مختلف الأنشطة التي تدعم القضية الجزائرية، وكان ذلك في 1960 وأستمر هذا الموقف إلى غاية الإستقلال. وهو ما يؤكد النجاح الباهر لديبلوماسية جبهة التحرير الوطني أثناء الثورة التحريرية 1954-1962، التي فرضت منطق عدالة القضية الجزائرية على الحكومات الأوروبية بمختلف أيديولوجياتها.

Abstract :

European governments have multiple positions towards the Liberation War of 1954-1962 .when the liberation revolution broke out on the first of November 1954, the positions of most European governments such Britain, Turkey and Italy were inclined towards France, considering that what is happening in Algeria is a French internal matter, based on what the French propaganda was endorsing, while the positions of other European governments were characterized by conservatism or neutrality, for instance Denmark, Switzerland and Austria, which prompted the National Liberation Front to strengthen its military and diplomatic work at the internal and external levels, to exhaust the enemy's armed forces and deny its claims on the one hand, and on the other hand to prove to the world in general and Europe in particular that what is happening in Algeria is a liberation action.

Due to the various mechanisms of diplomatic action that it followed during the liberation revolution, the National Liberation Front was able to mobilize the positions of the Eastern European governments to sustain the Algerian case diplomatically during autumn of 1955, and then it developed into military and political support until independence, comparable to what the governments of Czechoslovakia, Hungary and Bulgaria did. What stimulated the National Liberation Front to expand its diplomacy to the countries of Scandinavia in 1957, where it was able to win the positions of the government of Sweden and the government of Norway in favor of the Algerian cause, while it failed in Denmark, Finland and Iceland, the latter stayed neutral until independence, and this failure did not diminish The determination of the National Liberation Front, which began to increase its diplomatic effort in the countries of the Western camp in 1958, The Front was able to convince public opinion in Western Europe of the justice of the Algerian issue, and it became a pressure on the governments of the countries of this camp, forcing them to support the Algerian cause, even tacitly, similar to what happened in the Netherlands, Belgium and Federal Germany. The various activities that support the Algerian cause, and that was in the 1960s, and this position continued until independence, which validates the remarkable success of the diplomacy of the National Liberation Front during the 1954-1962 liberation revolution, that imposed the logic of justice for the Algerian case on European governments with their various ideologies.

مقدمة

مقدمة

تندرج القضية الجزائرية ضمن قضايا تصفية الاستعمار في النصف الثاني من القرن العشرين، فالمجموعة التي فجرت الثورة المسلحة كانت مدركة لطبيعة الظروف الإقليمية والدولية التي كانت سائدة وقتئذ، وما يمكن أن تحمله من تأثيرات سلبية وإيجابية على استمرارية الثورة.

هذه الظروف كانت متميزة على المستوى الإقليمي، إذ تعدّ الثورة التحريرية أهم ثورة عرفها الوطن العربي أنداك لأنها أعادت الأمل للشعوب العربية بعدما أصابها اليأس في مواجهة العدو الصهيوني المدعم من الغرب برئاسة (بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية).

أما على المستوى الدولي فقد ساهمت الثورة التحريرية في تحرير العديد من الدول الأفريقية التي كانت تعيش تحت وطأة الاحتلال الفرنسي حينها عاد ديغول إلى سدة الحكم في فرنسا وطالب من الأفارقة التصويت على الدستور الجديد مقابل الإستقلال.

كما جاءت الثورة التحريرية في وقت اشتد فيه الصراع الأيديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي رغم بوادر الانفراج التي بدأت تلوح في الأفق بوفاة ستالين، والذي عرف بالتعايش السلمي، إلا أن هذه الفكرة عند إندلاع الثورة التحريرية مازالت في بدايتها.

لذلك عندما أدركت فرنسا أن الثورة التحريرية لها وزنها على المستوى العربي والأفريقي لجأت إلى اتخاذ المد الشيوعي كأساس لإقناع حكومات المعسكر الغربي بضرورة الوقوف إلى جانبها لمواجهة هذا الخطر الشيوعي، وكرد فعل منها توجهت جبهة التحرير الوطني لذات الغرض بمؤسساتها إلى أوروبا بمختلف آليات العمل الدبلوماسي لتؤكد أن ما يجري في الجزائر هو عمل تحرري على نحو ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة.

أمام تنامي هذا الصراع الدعائي والدبلوماسي بين جبهة التحرير الوطني وفرنسا في أوروبا، فمن غير المعقول أن لا ترد مواقف من الحكومات الأوروبية بشأن ما يحدث في الجزائر. نقصد هنا بمواقف الحكومات الأوروبية كل ما يصدر عن الأجهزة التنفيذية لهذه الدول بدءاً من الرؤساء إلى رؤساء المجالس الوزارية فالوزراء وكل من يعمل تحت سلطتهم من سفراء أو قناصله وكل من له علاقة بالجهاز التنفيذي مهما كانت درجته في السلم الإداري، شريطة أن يقوم بعمل أو يمتنع عنه، أو يدلي بتصريح في مسألة تدخل في

صلاحياته وضمن اختصاصاته أثناء أداء عمله بصفة رسمية باسم ولحساب دولته، ولا يهم أن يكون هذا الموقف مؤيداً للقضية الجزائرية أو منحازاً لفرنسا.

إن اختياري لموضوع مواقف الحكومات الأوروبية من الثورة التحريرية 1954-1962، مرده إلى تعدد الوسائل التي استعملتها الثورة التحريرية والتي كان لها الدور الفعال في تحقيق الإنتصار للإعلام والدعاية والعمل السياسي والدبلوماسي.

كان اختياري هذا مسائراً للجهود الرامية إلى إثراء البحث وتوجيهه نحو مسائل ومواضيع ذات ارتباط وثيق بالتاريخ الوطني بشكل عام والثورة التحريرية بشكل خاص.

تبرز أهمية هذه الدراسة في دحض الاعتقاد الذي يسود الباحثين والطلبة بأن الكتابات التاريخية عن الثورة التحريرية استنفذت كل جوانبها العسكرية والتنظيمية والسياسية، بعد الذي كتب من قبل المؤرخين والباحثين المحليين والأجانب، الذين عالجوا بالكثير من الدقة والتمحيص كل ما له علاقة بالثورة التحريرية.

لكن هذا الاعتقاد في نظرنا يظل غير صائب، باعتبار أن القضايا التاريخية للثورة التحريرية مهما كتب عنها تبقى مفتوحة أمام الباحثين لدراستها والتوغل في جنباتها.

كما أن غالبية الكتابات التاريخية عن الثورة اقتصرت على المعالجة الجزئية لمسارها العسكري والتنظيمي، لذلك تعد هذه الدراسة مساهمة منا لإبراز مكانة الثورة التحريرية لدى الأوساط الرسمية في أوروبا.

نهدف بهذه الدراسة إلى إثراء البحوث التاريخية التي تناولت الثورة التحريرية في جانبها الدبلوماسي وخاصة منها جهود جبهة التحرير الوطني بمختلف مؤسساتها على الصعيد الدولي بصفة عامة والاوروبي بصفة خاصة للتعريف بالقضية الجزائرية، التي تهدف إلى استرجاع حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وكذا حشد أكبر دعم ممكن من الحكومات الأوروبية التي تتخذها السلطات الاستعمارية حليفاً لها في حربها ضد الجزائر وكذا إبراز الانتصارات العديدة التي حققتها دبلوماسية جبهة التحرير الوطني في أوروبا بفضل مختلف الآليات التي اتبعتها من إنشاء تمثيلات والقيام بالزيارات إلى بلدان عديدة، وكذا الحضور الدائم على مستوى الأمم المتحدة. هذا من أجل الوقوف في وجه الدعاية الفرنسية التي تعمل على تشويه الواقع ونشر المغالطات الرامية إلى عزل الثورة التحريرية، ولكنها باءت بالفشل أمام فعالية العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني في أوروبا، الذي تمكن من حشد مواقف حكومات أوروبا الشرقية إلى جانب القضية

الجزائرية، وكذا حشد مواقف ضمنية من حكومات المعسكر الغربي. ما يبين أن الجهد الدبلوماسي يشكل مع الجهد العسكري وحدة متكاملة، أفضت في النهاية إلى تحقيق الاستقلال.

باعتبار أن أوروبا هي مركز الصراع الأيديولوجي القائم بين المعسكرين الشرقي والغربي، رأت فرنسا أنه من الضروري اتخاذ هذا الصراع مطية للقضاء على الثورة التحريرية، فراحت تعتبرها أنها حرب ضد المد الشيوعي في شمال إفريقيا وذلك لحشد مواقف حكومات المعسكر الغربي إلى جانبها.

لذات الغرض توجهت جبهة التحرير الوطني بمختلف مؤسساتها إلى أوروبا وكذا للرد على ادعاءات فرنسا الباطلة.

أمام تنامي هذا الصراع الدبلوماسي ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

- بما اتسمت طبيعة مواقف الحكومات الأوروبية من الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962؟

لمناقشة هذه الإشكالية بشيء من التفصيل والتحليل، نتبادر إلى أذهاننا عدة أسئلة نرى أنها تشكل محاور أساسية لهذه الدراسة لعل أبرزها ما يلي:

- كيف استقبلت الحكومات الأوروبية نبأ اندلاع الثورة التحريرية 1954؟
 - فيما تمثلت آليات العمل الدبلوماسي التي اتبعتها جبهة التحرير الوطني بمختلف مؤسساتها في أوروبا أثناء الثورة التحريرية؟
 - ما مدى فعالية هذه الآليات في إقناع الحكومات الأوروبية بضرورة الوقوف إلى جانب القضية الجزائرية في ظل الإمكانيات الدعائية الضخمة التي رصدتها فرنسا لذات الغرض؟
 - هل تمكنت جبهة التحرير الوطني من خلال الدعم الذي كانت تتلقاه من حكومات أوروبا الشرقية من خلق توازن بينها وبين فرنسا في ظل الدعم الذي كانت تتلقاه هي الأخرى من المعسكر الغربي؟
- وللإجابة على هذه الأسئلة وغيرها، استلزمنا منا ضبط الموضوع بما يتناسب مع شروط البحث العلمي، وبذلك اعتمدت على مناهج اقتضتها هذه الدراسة بهدف تناول الموضوع بطريقة أكاديمية.
- المنهج الوصفي: لأنه الأقدر على وصف الأحداث والوقائع حسب التسلسل التاريخي بشكل يساعد على فهمها والتأكد من صحتها.

- المنهج التحليلي: الذي ساعدنا على تحليل الاحداث بشكل موضوعي بعيداً عن التحيز.
- المنهج المقارن: ساعدنا على المقارنة بين مواقف الحكومات الأوروبية للمعسكرين المتعارضين الشرقي والغربي من الثورة التحريرية خلال الفترة (1954-1962).
- لتسهيل دراسة هذا الموضوع بشكل دقيق، وضعت خطة رأيت أنها مناسبة للإجابة على الإشكالية، حسب ما توفر لديّ من مصادر ومراجع وفق تسلسل الأحداث التاريخية، فقسمت الموضوع إلى: مقدمة و فصل تمهيدي وأربعة فصول رئيسية وخاتمة وملاحق.
- أما المقدمة ففيها عرض للموضوع من جميع جوانبه ، في حين خصصت الفصل التمهيدي لإبراز أهم عاملين في نظرنا ساهما في تبلور الوعي الوطني بضرورة الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي، واللذان كانت أوروبا مصدرهما، أولهما الدعاية الألمانية التي ساهمت في تشجيع فكرة العمل المسلح بالجزائر، وكذا الأممية العالمية الثالثة التي ساهمت في ظهور التيار الاستقلالي بالجزائر والذي حمل عل عاتقه مسؤولية تفجير الثورة، ومدى انعكاس هذين العاملين على نشاط الحركة الوطنية للتعريف بالقضية الجزائرية في أوروبا (1919-1954).
- فيما خصصت الفصل الأول للتدابير التي سبقت تفجير الثورة ورصد أهم مواقف الحكومات الأوروبية التي وردت بشأن هذا الحدث.
- في حين تعرضت في الفصل الثاني لمختلف آليات العمل الدبلوماسي التي اعتمدها جبهة التحرير الوطني في أوروبا خلال الفترة (1956-1958)، ومدى فعاليتها لحشد مواقف الحكومات الأوروبية لصالح القضية الجزائرية.
- أما الفصل الثالث فكان عبارة عن رصد مختلف مواقف الحكومات الأوروبية من الثورة التحريرية على إثر النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني في أوروبا خلال الفترة (1956-1958). وتابعت دراستي هذه بفصل رابع تعرضت فيه إلى دور الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في تعزيز العمل الدبلوماسي الرامي إلى حشد المزيد من مواقف الحكومات الأوروبية الداعمة للقضية الجزائرية خلال الفترة (1958-1962).

وجاءت خاتمة البحث في شكل نتائج مستخلصة مما سبق عرضه تفيد الباحثين وتثمن البحث، كما يمكن أن تكون منطلقاً لبحث آخر مكمل لما تطرقت إليه ، ودعمت دراستي هذه بملاحق تؤكد صدق المعلومات التي وضفتها لإعداد هذا البحث .

من أجل أن يكون الموضوع ذا قيمة علمية، اجتهدت قدر المستطاع حسب ما توفر لدي من مصادر ومراجع متخصصة ودراسات سابقة تناولت جوانب هامة من هذا الموضوع، نورد منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

استعنت ببعض الوثائق الارشيفية التي تحصلت عليها من المركز الوطني للأرشيف، وكذا أرشيف ما وراء البحار إكس أن بروفانس (مرسيليا)، هذه الوثائق مجملة أطلعتني على مختلف الأنشطة الدبلوماسية لجبهة التحرير الوطني في أوروبا أثناء الثورة التحريرية. كما أطلعتنا بعض الجرائد الصادرة وقتئذ كالمجاهد والمقاومة عن التحركات الدبلوماسية لجبهة التحرير الوطني بمختلف مؤسساتها في أوروبا وكذا الدعم الذي كانت تتلقاه الثورة التحريرية من حكومات هذه القارة.

كما استعنا بذكرات كان أصحابها يشكلون ركائز العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني في أوروبا "كحياة كفاح" لأحمد توفيق المدني، الجزء الثالث، وكذا "الولاية السابعة" لعلي هارون، بالإضافة إلى مذكرات عمر بوداود " من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني".

هذه المصادر استقدنا منها في كيفية ممارسة العمل الدبلوماسي في أوروبا وكذا مدى الدعم والصعوبات التي تلقوها هناك خلال أدائهم لمهامهم.

دون أن ننسى بعض الدراسات الاكاديمية الهامة التي تناولت جوانب من هذه الدراسة نذكر منها: "المواقف الدولية من القضية الجزائرية (1954-1962)" لمريم صغير، وكذا دراسة لمحمد خيشان بعنوان "جبهة التحرير الجزائرية في دول أوروبا الغربية أثناء الثورة التحريرية (1956-1959)", بالإضافة إلى دراسة بعنوان "العلاقات الخارجية للحكومة المؤقتة الجزائرية (1958-1962)" لأحمد سعيود.

هذه الدراسات ساعدتنا على تنويرنا بالمعلومات التي تبرز أهم مواقف الحكومات الأوروبية التي كانت تتردد أثناء الثورة التحريرية.

بالإضافة على اعتمادنا على مراجع باللغة العربية والفرنسية نذكر: سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، ومحمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954-1962) اللذان استفدنا منهما في التعرف على بعض مواقف الحكومات الأوروبية من الثورة التحريرية خلال دورات الأمم المتحدة.

فيما استفدنا من: Damien Carron, La Suisse et la Guerre d'indépendance Algérienne (1954-1962)

في التعرف على موقف الحكومة السويسرية إتجاه مناضلي جبهة التحرير الوطني المقيمين على أراضيها أثناء الثورة التحريرية.

كم ساعدنا: Maurice Duverger, Partis Politique et Classes Sociales en France

في رؤية الحزب الشيوعي للقضية الجزائرية وكيفية معالجتها وفق برنامج هذا الحزب.

إلا أن هذه المصادر جاءت بشكل عام يتوجب على القارئ تفحصها بدقة لاستخراج الفكرة التي تخدم موضوعه .

في حين كانت المراجع كل حسب تخصصها ترد موضوعاتها بشكل واسع لا تقتصر فقط على أوروبا بل تتعداها إلى إفريقيا، آسيا وأمريكا ومواقف حكوماتها من الثورة التحريرية، هذا الأمر يجعل الطالب يركز أولا على الأفكار التي تخص أوروبا ثم ينتقي منها ما يخدم موضوعه ، أو بعبارة أخرى فإن هذه المصادر والمراجع تخدم الموضوع بشكل غير مباشر.

فيما كانت دراستي هذه توظف جل العناصر التي تساهم في إبراز مواقف الحكومات الأوروبية من الثورة التحريرية دون غيرها من حكومات دول قارات أخرى .

يبقى في الأخير أن نشير إلى بعض الصعوبات التي واجهتني أثناء إنجازي لهذه الدراسة، والتي لا أسهب في ذكرها لأن أي عمل تعثر به من الصعوبات ما تعثر به وهي جزء من العمل حتى يخرج في صورته النهائية لعل أبرزها:

- قلة المصادر والمراجع التي تتحدث في الموضوع بشكل مباشر حسب اطلاعنا.

- إمكانياتنا المالية المحدودة التي لا تسمح لنا بزيارة بعض البلدان الأوروبية للاطلاع على بعض الوثائق الأرشيفية المتعلقة بمواقف حكوماتها إتجاه الثورة التحريرية.

- عدم تمكننا من إجراء أي مقابلة مع أفراد سبقت لهم المشاركة في العمل الدبلوماسي ضمن صفوف جبهة التحرير الوطني أثناء الثورة التحريرية لأن أغلبهم فارق الحياة أو يقطنون خارج أرض الوطن.
- بالرغم من الصعوبات التي أسلفنا ذكرها، إلا أننا حاولنا قدر الإمكان تغطية الجوانب المهمة للدراسة، ويبقى الباب مفتوحاً أمام الباحثين للتعمق أكثر في هذا الموضوع.

الفصل التمهيدي:

القضية الجزائرية في مضمون الدعاية الألمانية وأفكار الأممية العالمية الثالثة وانعكاسهما على نشاط الحركة الوطنية في أوروبا 1919-1954 م

المبحث الأول: الدعاية الألمانية وتأثيرها على القضية الجزائرية 1914-1945 م:

- الجذور التاريخية للدعاية الألمانية في الجزائر 1870-1914 م
- الدعاية الألمانية في الجزائر أثناء الحرب العالمية الأولى 1914-1918 م
- تطور وسائل الدعاية الألمانية في الجزائر بين الحربين العالميتين

المبحث الثاني: الأممية العالمية الثالثة والقضية الجزائرية 1919-1943 م:

- مفهوم الأممية العالمية الثالثة وتأسيسها
- نشاط الأممية العالمية الثالثة أفكارها الشيوعية عبر العالم
- مؤتمرات الكومنترن والقضية الجزائرية

المبحث الثالث: نشاط الحركة الوطنية للتعريف بالقضية الجزائرية في أوروبا

1919-1954 م:

- اتجاه المساواة ودوره في التعريف بالقضية الجزائرية في أوروبا 1919-1925 م
- الاتجاه الاستقلالي ودوره في التعريف بالقضية الجزائرية في أوروبا 1926-1954 م
- الاتجاه الليبيرالي ودوره في التعريف بالقضية الجزائرية في أوروبا 1927-1954 م.

شهدت نهاية العقد الثاني من القرن التاسع عشر، انتهاء الحرب العالمية الأولى التي أفرزت واقعا جديدا على الساحة السياسية للعالم أجمع وأوروبا خاصة، ما ساهم في نشر الفكر التحرري بمستعمرات افريقيا وآسيا.

في هذه الفترة كانت ألمانيا قد فرضت عليها شروط قاسية من قبل الدول المنتصرة، جعلتها تتنمر مما جاء في اتفاقيات فرساي 1919 م، وانتقاما من هذه الشروط تزايدت الدعاية الألمانية لإثارة شعوب المستعمرات على سلطات الدول الإمبريالية، وكان للجزائر نصيبا من هذه الدعاية التي أثرت على فكرة العمل المسلح بها.

كما ظهرت في هذه الفترة أيضا الأممية العالمية الثالثة التي نادى بها لينين في 02 مارس 1919 م، كنتيجة لانتصار الثورة البلشفية 1917 م، حيث عملت هذه الأممية العالمية على مناهضة الاستعمار ونشر الفكر التحرري في المستعمرات التي من بينها الجزائر.

في الوقت الذي كان الوضع العام في الجزائر يتميز بالصراع بين الشعب الجزائري والإدارة الاستعمارية في مختلف المجالات، عمل النظام السياسي الفرنسي على إبعاد الجزائريين عن الحكم ورافق ذلك قمع الحريات السياسية والثقافية للأهالي.

لكن رغم كل هذا عرفت البلاد مقاومة سياسية تمثلت أساسا في ظهور عدة اتجاهات سياسية شكلت ما يسمى بالحركة الوطنية الجزائرية التي بذلت جهودا كبيرة في التعريف بالقضية الجزائرية في أوروبا خلال فترة 1919-1954 م.

في خضم هذه الظروف كلها تتبادر إلى أذهاننا عدة تساؤلات:

- ما هي مظاهر الدعاية الألمانية في الجزائر، وما مدى تأثيرها على فكرة العمل المسلح بها خلال الفترة 1919-1945م
- هل كان للأممية العالمية الثالثة دورا في تشجيع الثورة بالجزائر؟
- ما مدى نجاح الاتجاهات السياسية الجزائرية في التعريف بالقضية الوطنية في أوروبا 1919-1954 م؟

المبحث الأول: الدعاية الألمانية وتأثيرها على القضية الجزائرية 1914-1945 م

لقد كان لتطور الحركة الاستعمارية أثرها الإيجابي على الدول الأوروبية الكبرى كفرنسا وإنجلترا من الناحية الاقتصادية، ما جعل دولاً أخرى تفكر في إيجاد نصيب لها في إفريقيا وآسيا، ولعل أبرز هذه الدول الاتحاد السوفياتي وألمانيا، هذه الأخيرة اعتمدت على الدعاية كأسلوب لفرض تغلغل أفكارها في المستعمرات التي تتواجد بها فرنسا وإنجلترا.

الجذور التاريخية للدعاية الألمانية في الجزائر، 1870-1914 م :

ليست الدعاية الألمانية في الجزائر وليدة الحرب العالمية الأولى فحسب وإنما تعود جذورها إلى الحرب الفرنسية البروسية سنة 1870 م، إن لم نقل قبلها، إذ نشط البروسيون في الدعاية ضد السلطة الفرنسية في الجزائر محاولين استغلال غضب الجزائريين والدفع بهم إلى الثورة ضد الفرنسيين، وهو ما قد يقف وراء ثورة الشيخ المقراني والحداد سنة 1871 م بالجزائر.⁽¹⁾

رغم أن بعض المؤرخين الجزائريين على غرار إبراهيم لونيبي يؤكدون أنه لا علاقة للدعاية الألمانية باشتغال ثورة الشيخ المقراني والحداد، إذ أن هذه الأخيرة تعود إلى أسباب جزائرية محلية محضة، يتقدمها تغيير نظام الحكم في الجزائر من عسكري إلى مدني وحملة التسليح الواسعة في أوساط الجزائريين وصدور مرسوم كريميو سنة 1873 م، القاضي بمنح الجنسية الفرنسية لليهود الجزائريين بشكل جماعي وغيرها.⁽²⁾

كما أن ألمانيا قد ركزت في دعايتها في الجزائر مع بداية سنة 1900 م على استراتيجية شملت مختلف الميادين: "زراعية، صناعية، تجارية، دينية وسياسية".⁽³⁾

الدعاية الألمانية في الجزائر أثناء الحرب العالمية الأولى 1914-1918 م :

كان موقف الحكومة الفرنسية حرجاً من الدعاية الألمانية في الجزائر، حيث كانت تزج بالجزائريين في الحرب وتجبرهم على الانضمام لفرنسا وتبرر ذلك بأن هؤلاء وطنيين يؤلون إخلاصهم لفرنسا وهذا ما يؤكد

(1) - إبراهيم لونيبي، "تجدد فكرة العمل المسلح في الجزائر إبان الحرب العالمية الثانية"، في المصادر، العدد 4، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 م، الجزائر، 2001، ص ص، 74-75.

(2) - إبراهيم لونيبي، المرجع نفسه، ص ص، 76-77.

(3) - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، الجزء الثاني، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الرابعة، بيروت، لبنان، 1992، ص ص، 240-242.

الحاكم العام الفرنسي بالجزائر "شارل لوتو(*)" في خطابين له جاء في أولهما بتاريخ 07 جوان 1915: "منذ الأيام الأولى لبدء القتال أعطانا الوطنيون كل شيء بدون تحفظ، لقد كان الوطني (يقصد بذلك الجزائري)، يشعر بجدية الموقف وبالخطر الكبير الذي تواجهه بلادنا، لقد كان يشعر بأننا نقترّب من طوفان كبير في التاريخ وعن شيء هائل وهذا ما أدى به إلى تجاوبه معنا وأوجد لديه الرغبة في النصر⁽¹⁾

وفي خطاب ثان له بتاريخ 06 جوان 1916 م، أكد على هذه الفكرة قائلا: "لقد تأكدت أن الوطنيين مازالوا أصدقاء لفرنسا، وقد أثبتت الأحداث صدق نظريتي، فقد تجمع الوطنيون من كل مكان وكذلك القادة والمرابطون ورجال الإفتاء، وقام الجميع بأداء الصلوات من أجل فرنسا في المساجد والزوايا معلنين عن حبهم وإخلاصهم للحكومة الفرنسية، وهنقوا مرددين: تحيا فرنسا..."⁽²⁾

يستدل من هذه التصريحات على رغبة فرنسا الملحة في اكتساب الجزائريين إلى جانبها.

كان الشمال الإفريقي بالنسبة لألمانيا يمثل مسرح الأحداث في الحرب العالمية الأولى، فقد اعتمدت على الفتن والثورات التي قامت في المستعمرات الفرنسية والانجليزية من الهند حتى افريقيا الغربية بما في ذلك مصر وتونس والمغرب والجزائر⁽³⁾، مستخدمة في ذلك العديد من الوسائل نذكر على سبيل المثال:

- التعصب الديني الإسلامي كوسيلة لإثارة شعوب هذه البلدان، لمعرفة بمدى فعالية هذا السلاح في المجتمع الجزائري بمختلف طبقاته، كما لجأت ألمانيا أيضا إلى التجار والباحثين عن المعادن من الجزائريين الذين كانوا يتعاملون مع السواح الألمان ومع سفنهم التي كانت تبحر وترسو كل يوم تقريبا في الجزائر، كما استخدمت الجنود الفارين من أداء الخدمة العسكرية من الجزائريين كوسيلة لتحقيق غايتها،⁽⁴⁾ حيث تكونت من هؤلاء الفارين "لجنة لاستقلال الجزائر وتونس" سنة 1916 م والتي اتخذت من برلين مقرا لها، حيث سهرت هذه اللجنة على تشجيع المزيد من فرار الجنود من الجيش الفرنسي، كما ضمنت لهم تكويننا فكريا

(*) - شارل لوتو: الحاكم العام الفرنسي للجزائر، خلال الفترة من 22 ماي 1911 م إلى 29 جانفي 1918 م، كرس قانون التجنيد الإجباري في الجزائر سنة 1912م، زج بالجزائريين للمشاركة في الحرب العالمية الأولى، إلى جانب فرنسا (1914-1918) أنظر: منير البعلبكي، معجم أعلام المورد، دار العلم للنشر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1992، ص 449.

(1)- Jean Méliá, l'Algerie et la guerre, 1914-1918,(sans lieu d'édition),Paris, 1918, p166.

(2)- ibid, pp 167-168.

(3)-Augustin Bernard, l'Algerie, (sons lieu d'édition), Paris, 1930 , pp479-480.

(4)-ibid, p480.

يساعد على تحقيق غايات الدعاية الألمانية ضد فرنسا.⁽¹⁾

في الوقت الذي كانت فيه فرنسا تحاول القضاء على الدعاية الألمانية بالجزائر ظهرت جبهة جديدة ساهمت في المزيد من إحراج موقف فرنسا ألا وهي ظهور الدعاية العثمانية ضدها، فقد عين السلطان العثماني "سليمان الباروني"^(*) كخليفة له في ليبيا مع تعليمات خاصة بتشجيع الثورات في شمال افريقيا وعلى الأخص في الجزائر، يضاف إلى ذلك تأسيس لجنة الوحدة والتقدم العثمانية في سنة 1917 م، منظمة في جنيف بسويسرا لكي تنتشر الدعاية وتخطط للثورة في منطقة الشمال الافريقي⁽²⁾

تطور وسائل الدعاية الألمانية في الجزائر بين الحربين العالميتين :

بمجرد انتهاء الحرب العالمية الأولى ضعف نشاط الدعاية الألمانية ضد فرنسا، إن لم نقل اختفى ليعود للظهور من جديد قبيل الحرب العالمية الثانية مع وصول الحركة النازية في ألمانيا إلى الحكم متخذة في ذلك مجموعة من الطرق أبرزها مجموعة الاتصالات التي ربطتها بأقطاب الحركة الوطنية الجزائرية، وكذلك تشجيع ورعاية نشاط الجمعيات الإسلامية التي منها ما كان موجودا قبل سنة 1933 م مثل "لجنة الدفاع عن افريقيا الشمالية"⁽³⁾

من خلال تطور الدعاية الألمانية، يبدو أن ألمانيا قد استفادت من تجربتها السابقة أثناء الحرب العالمية الأولى، حيث استخدمت العديد من الوسائل وبشكل متطور لإثارة الجزائريين.

حيث استخدمت: "حصص إذاعية- مقالات صحفية- مجلات- منشورات دعائية....." فكانت إذاعتا برلين وشتوتغارت تبث برامجهما باللغة العربية والقبائلية⁽⁴⁾

(1)-Lieutenant, El Hadj Abdallah, l' Islam dans l' armé française (guerre 1914-1915), (sans lieu d' édition), constantinople, 1915, pp 3-4.

(*)- سليمان باشا الباروني: ولد عام 1873 م، هو الأديب والشاعر والمجاهد، قاوم الاحتلال الإيطالي سنة 1912 إلى غاية سنة 1913، نفي إلى تركيا أين واصل جهاده بقلمه عينه السلطان العثماني خليفة له بطرابلس التي عاد إليها في أكتوبر 1916 م، توفي بمدينة بومباي الهندية في ماي 1940 م، أنظر: محمد سعيد القشاط، لبيون في الجزيرة العربية، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، 2008، ص ص 75-92.

(2)- أبو القاسم سعد الله، مصدر سابق، ص 247.

(3)- عبد الكريم عياشي ، دور منطقة شمال افريقيا في تغيير موازين القوى أثناء الحرب العالمية الثانية، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الوادي، الجزائر، 2013-2014، ص 90.

(4)- إبراهيم لونييسي، مرجع سابق، ص 77.

في مقابل ذلك حاولت فرنسا أن تركز في دعايتها المضادة لألمانيا أثناء الحرب العالمية الثانية على إبراز العنصرية الألمانية ومدى احتقارها للعنصر العربي، كما سارعت إلى تخصيص برامج تبثها إذاعة باريس مونديال¹ تلتقطها العديد من مدن الجزائر وفي أوقات محددة تخدم مصالح فرنسا.

هكذا ظل الطرفان الألماني والفرنسي يتبادلان الدعاية بمختلف الوسائل إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث تم تقسيم ألمانيا واخضاعها للرقابة الدولية.

لم تأت هذه الدعاية من العدم وإنما جاءت لتكرس بالدرجة الأولى رغبة ألمانيا في الوصول إلى دولة أوروبية استعمارية يكون لها نصيب في المستعمرات الأفريقية والآسيوية في الوقت الذي تحاول فيه الدول الأوروبية الكبرى (فرنسا وانجلترا)، كسب شعوب هذه المستعمرات والقضاء على الدعاية الألمانية أما في ما يتعلق بالقضية الجزائرية فإن الدعاية الألمانية تعد موقفاً ضمناً يدعمها ضد الاستعمار الفرنسي، حيث ساهمت في إقناع الجزائريين بفكرة العمل المسلح، ما شجعهم على بداية التحضير السري لتفجير الثورة التحريرية في سنة 1947م.

المبحث الثاني: الأممية الثالثة والقضية الجزائرية 1919-1943 م

بعد انتصار الثورة البلشفية سنة 1917 م، وتأكيد فشل الأممية الثانية^(*) التي اختفت في سنة 1918 م، ظهرت الأممية الثالثة التي نادى بها لينين^(**) سنة 1919 م، هذه الأخيرة تقر بفكرة مناهضة الاستعمار ومواجهة الدول الإمبريالية في شكل تنظيمات سياسية حملت على عاتقها مسؤولية الدفاع عن القضية

(*)- الأممية الثانية: (الحزب الديمقراطي الاجتماعي العالمي)، أسسه فريدريك انجلز في عام 1889 م، فقد طابعه الثوري خلال الحرب العالمية الأولى، بعد استغلال العمال من قبل البورجوازيات الحاكمة لدعم الجهود الحربية، وقد اختفت عام 1918 م، وكانت قد قامت على أنقاض أممية أولى، هذه الأخيرة التي تعرف بالجمعية العمالية للعمال، التي أسسها كارل ماركس في سنة 1864 م، لتوحيد عمال البلدان الاشتراكية خاصة منها الأوروبية وقد اختفت سنة 1888 م، أنظر عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ص867.

(**) - لينين، (1870 م-1924 م) قائد الثورة الروسية سنة 1917 م، مؤسس الاتحاد السوفياتي والرئيس الشيوعي الذي كرس أول دولة شيوعية مركزية في العالم لتنتقل منها الحركات الشيوعية لتفرض نفسها بأفكارها وآرائها على مختلف قارات العالم، أنظر: مجموعة من المؤلفين، موسوعة مشاهير العالم (مشاهير القادة العسكريين والسياسيين)، الجزء الثالث، دار الصداقة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص168.

الجزائرية ومواجهة الاستعمار الفرنسي، وعليه يبدو أن هناك تقارب بين كل من الأهمية الثالثة وبعض تيارات الحركة الوطنية لاسيما منها التيار الإستقلالي من حيث الفكر على الأقل.

لذلك نتساءل: هل العلاقة بين الأهمية الثالثة والحركة الوطنية الجزائرية من الناحية الفكرية هي علاقة ارتباط واتصال، أم أنها علاقة استقلال وانفصال؟

إذا عدنا إلى الناحية العملية فيما تتمثل أبرز المؤتمرات التي عقدتها الأهمية الثالثة والتي تناولت القضية الجزائرية؟

ما مدى فعالية أفكار الأهمية الثالثة في دعم القضية الجزائرية؟

هذه الأسئلة وغيرها تستوجب منا التفصيل في الموضوع لماله من أهمية، ليس للجزائر فقط، وإنما لكل الدول المستعمرة، كونها تتوافق وأبرز نتيجة صاحبت انتهاء الحرب العالمية الأولى، وهي حق الشعوب في تقرير مصيرها والتي جاءت ضمن مبادئ الرئيس الأمريكي "ولسون" (*)

مفهوم الأهمية العالمية الثالثة:

يكاد يتفق المؤرخون على أن تعريف الأهمية العالمية الثالثة أنها: "تعرف بالانجليزية بمصطلح Comintern" وهي صيغة مركزية لتنظيم عمل الأحزاب الشيوعية وتنسيق مواقفها وسياساتها في العالم⁽¹⁾ وقد ولدت إبان الصراع الإيديولوجي بين التيارات الشيوعية في الأهمية الثانية وتهيأت الظروف لتأسيسها بعد نجاح ثورة أكتوبر الاشتراكية في روسيا، وبعد حدوث عدة انتفاضات وثورات عالمية في العالم بين عامي 1918-1919 م⁽²⁾

تأسيسها:

(*) - وودرو ولسون: سياسي أمريكي، شغل منصب أستاذ للعلوم السياسية منذ 1882، ثم مديرا لجامعة princeton من 1902 إلى 1910، ثم أصبح رئيسا لولاية نيوجرزي سنة 1911، ثم رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية من 1912 إلى 1919 عرف بمبادئه الأربعة عشر (14) وكان من ضمن أبرز شخصيات مؤتمر الصلح بفرساي 1919 إلى جانب لويد جورج البريطاني وجورج كليمانصو الفرنسي، أنظر: ابن الشيخ حكيم، الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية من بداية القرن العشرين إلى وفاته، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 02، 2000-2001، ص 116.

(1) - عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص 870.

(2) - منير شفيق، الماركسية اللينينية ونظرية الحزب الثوري، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1971، ص 34.

في 02 مارس 1919 م، أعلن في قصر الكريملين بموسكو عن أول اجتماع للأمم الشيعية (الأممية الثالثة)، بحضور اثنين وخمسين (52) ممثلا عن خمسة وثلاثين (35) حزبا، وقد ترأس لينين ذلك الاجتماع الأول.

كان وصول مندوبين إلى موسكو في غاية الصعوبة وفي سرية تامة، ولم تولد الأممية العالمية الثالثة من العدم، بل هي حلم وأمل جديد ولد على أنقاض حلم وأمل سابق قتله الانتهازيون ونعني بذلك الأممية الثانية⁽¹⁾

نشاط الأممية الثالثة لنشر أفكارها الشيوعية عبر العالم:

تجسيدا لفكرة وحدة الأحزاب الشيوعية وتنسيق مواقفها، حيث قامت بتشجيع عدة ثورات عن طريق الأحزاب الشيوعية في كل دولة، وبعثت الجامعات الشيوعية من مختلف الدول مندوبين عنها لحضور المؤتمرات التي عقدت في مدينة موسكو، وأعلنت تأييدها لحق جميع الشعوب في تقرير مصيرها، نصت الأممية الثالثة على جملة من الشروط للانضمام إليها لعل ما يهمننا منها: على كل حزب منضو تحت لواء الأممية الشيوعية الثالثة الكشف بدون شفقة أو رحمة عن كل الانتهاكات التي تحدث في المستعمرات الامبريالية ومساندة حركات التحرر، على أن لا يقتصر ذلك على الجانب المعنوي فحسب، وإنما على الجانب المادي أيضا، والعمل على طرد الامبريالية من المستعمرات⁽²⁾.

نلاحظ هنا وجود ارتباط بين الشيوعية العالمية وبين الحركة الوطنية الجزائرية يتمثل في فكرة استقلال الجزائر عن الاستعمار الفرنسي، غير أن القضية الجزائرية لم تعرض في مؤتمرات الكومنترن بشكل مستقل لأن هذه المؤتمرات تتناول الاستعمار بصفة عامة، وهذا ما سنعرضه فيما يلي:

• مؤتمرات الكومنترن والقضية الجزائرية:

عقدت الأممية العالمية الثالثة عدة مؤتمرات، كان أولها بموسكو سنة 1919 م حيث تركزت الأشغال فيه على مشكلات آسيا وإفريقيا دون التطرق للقضية الجزائرية لأنها لم تكن معروفة بعد لدى الأوساط

(1) - ج. دجراس، الأممية الشيوعية 1919-1934، (د، د، ن)، لندن، إنجلترا، 1971، ص 16.

(2) - René Dany, la Partie et le tout, le PCF et la guerre franco-algérienne, syllepse, Paris, 1990, p36

الشيوعية، وكذا تشجيع الثورات العمالية المنضوية تحت لواء الأممية الثالثة، وفي هذا المؤتمر صرح لينين قائلاً: "إن مسألة الوطن لا يمكن أن تطرح مع تجاهل الطابع التاريخي للحرب الراهنة".⁽¹⁾

أما في المؤتمر الثاني المنعقد هو الآخر في موسكو عام 1920 م، تحدث فيه لينين عن الحركات الثورية في العالم وحث الشيوعيين على مساعدة الحركات القومية التحريرية في البلاد المختلفة وليس الاتحاد معها وأن يكون منها أحلافاً مؤقتة.⁽²⁾

نشير أيضاً أن لينين "قد تعرض في نفس المؤتمر إلى مشكلة الجزائر وبشكل غير مباشر، بذكره وجوب نشر الفكر التحرري في بلدان شمال إفريقيا ما جعل الفرنسيين يبالغون في تصوير الدعاية الشيوعية في الجزائر باتهامهم الجزائريين بالتآمر ضدهم تحت تأثير الأفكار البلشفية"⁽³⁾

في هذا العام أيضاً عقد اتفاق صداقة بموسكو بين حكومة الاتحاد السوفياتي^(*) والدولة العثمانية وبموجبها أعلنت الحكومة السوفياتية تشجيع الثورة في الجزائر⁽⁴⁾

بهذه المواقف فتحت الأممية الثالثة الآفاق لانتشار الشيوعيين في الجزائر، حيث شكلت المسألة الوطنية والفلاحية مؤشراً مناسباً، كانت الأوضاع جد صعبة وتميزت بوجود استعمار إسباني تداخلت معه الحدود ما بين المهيمن والمهيمن عليه.

في حين لم يتخذ مؤتمر الكومنترن الثالث المنعقد بموسكو سنة 1921 م أية قرارات هامة تذكر لصالح القضية الجزائرية، غير أن زيارة الرئيس الفرنسي "ميلران"^(*) للجزائر عام 1922م، لفتت انتباه

(1) - بيانات وموضوعات ومقررات الأممية الشيوعية، المؤتمران الأول والثاني "1919-1920- نصوص كاملة، ترجمة: طلال الحسيني دار الطليعة، بيروت، لبنان، (د. س، ن) ص06.

(2) - بيانات وموضوعات الأمية الشيوعية، المصدر نفسه، ص08.

(3) - شارل روبيير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 م إلى اندلاع حرب التحرير 1954 م، المجلد الثاني، تمت الترجمة بالمعهد العربي العالي للترجمة سنة 2008، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص603.

(*) - الاتحاد السوفياتي: هو اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية، ولد من رحم الإمبراطورية الروسية بين سنة 1922 إلى 1992 م، لم تكن له حدود دولية ثابتة، كان في البداية مكوناً من أربع جمهوريات سوفياتية اشتراكية إلا أنه بحلول عام 1956 م، أصبح مكوناً من 15 دولة، أنظر: رابح لونييسي، التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة بين الاتفاق والاختلاف 1920 -1954، الطبعة الأولى، دار كوكب للعلوم، الجزائر، 2009، ص280.

(4) - أبو القاسم سعد الله، مصدر سابق، ص320.

(*) - ألكسندر ميلران، (1859-1943): سياسي اشتراكي فرنسي، كان رئيس وزراء فرنسا من 20 جانفي حتى 23 سبتمبر 1920، ليصبح رئيس فرنسا من 23 سبتمبر حتى 11 جوان 1924 م، ويعد رئيس الجمهورية الفرنسية رقم 12، أنظر تركي

الحكومة السوفياتية إلى القضية الجزائرية ما جعل اللجنة التنفيذية للكونغرس تصدر بيانا تبين فيه أحقية الشيعيين الجزائريين والتونسي في التحرر من الاستعمار الفرنسي، وفي أواخر عام 1922 م، عقد المؤتمر الرابع للكونغرس بموسكو، وقد احتلت القضية الجزائرية جزءا من المناقشة، غير أن بعض الشيوعيين المؤتمرين أبقوا على فكرة الجزائر فرنسية⁽¹⁾

واختتم هذا المؤتمر بالإعلان عن فكرة هامة تتمثل في ادخال الجزائريين في الحزب الشيوعي الفرنسي⁽²⁾(**)

في حين نصّ المؤتمر الخامس سنة 1924 م بموسكو عن انشاء لجنة للمستعمرات مركزها السري في جنيف، مهمتها مضاعفة الدعاية في المستعمرات وتنظيم الثورات القومية وضمت هذه اللجنة أعضاء من روسيا وبريطانيا وفرنسا والهند الصينية والهند وإيرلندا وأمريكا والجزائر. أما مؤتمر الكونغرس السادس المنعقد في 1928 م، فقد حول الجمعية العمالية لشمال افريقيا الى تنظيم سياسي مهمته الأساسية الدفاع عن شعوب منطقة الشمال الافريقي.⁽³⁾

تجدد الإشارة هنا إلى نقطة الخلاف بين الشيوعية العالمية ونجم شمال افريقيا تكمن في أن الصراع حول فكرة الحزب الوطني الثوري ذو طبيعة جزائرية خالصة وفكرة الحزب الشيوعي الثوري المفتوح على جميع الشعوب المستعمرة، لذلك نادى الشيوعيون العرب بضرورة فصل أحزاب شمال افريقيا الشيوعية عن

ضاهر، أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر إلى جمال عبد الناصر، الطبعة الثانية، دار الحسام للطباعة، لبنان، 1992، ص32.

(1) - ناهد إبراهيم الدسوقي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، الحركة الوطنية في فترة ما بين الحربين (1918-1939)، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2001، ص ص 147-148.

(2) - شارل روبير آجرون، مصدر سابق، ص604

(**) - الحزب الشيوعي الفرنسي: هو الفرع الفرنسي للأممبية الشيوعية وهو الوليد الشرعي لثورة عام 1917 البلشفية، يعتبر أحد التنظيمات الفرنسية التي تشرف وتسيطر على قطاعات واسعة عبر المؤسسات الديمقراطية والجمهورية، وأصبحت جريدة "لومانيتي"، لسان حال الحزب، أنظر: عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص490.

(3) - أبو القاسم سعد الله، مصدر سابق، ص324.

الحزب الشيوعي الفرنسي التابع للشيوعية العالمية في الثلاثينيات^(*)، ما نجم عنه ميلاد حزب شيوعي جزائري في سنة 1935 م⁽¹⁾.

ما يمكن استخلاصه هنا أن الشيوعية العالمية (الأممية الثالثة) كان تأثيرها ضعيفا على نشاط الحركة الوطنية، إذ لم توفق في خلق حزب شيوعي فرنسي جزائري تابع لها، وإنما ربطت القضية الجزائرية بحزب شيوعي فرنسي يخدم مصالح فرنسا على حساب الجزائر، دون أن ننكر بأنها ساهمت في التأثير على بعض الجزائريين سياسيا كعمار أوزقان وحاج علي عبد القادر^(**) ومصالي الحاج، ما جعل حزب نجم شمال إفريقيا ينفصل في أفكاره عما جاءت به الشيوعية العالمية وينشأ بذلك تنظيما يعنى بشؤون الجزائريين بفرنسا قبل أن ينتقل إلى الجزائر خلال الثلاثينيات أين وجد حقلًا خصبا يمهد للعمل الثوري.

هذا في الوقت الذي يرى أنصار التيار الشيوعي أن الأممية الثالثة قد نجحت في الجزائر بمعالجتها للمسائل الوطنية والزراعية، لأن الشيوعيين في الجزائر اهتموا بفئات المزارعين وأطلقوا مشروع الإصلاح الزراعي، وركزوا على المناطق الريفية من خلال تشكيل خلايا سياسية وفروع نقابية منضوية تحت لواء "الفيدرالية العامة للعمال الموحدين". وقد قاطع الشيوعيون في الجزائر الاحتفالات المخدرة للذكرى المئوية للاستعمار، ما سمح بالكشف عن جذور الحركة الشيوعية وإعلان ظهورها إلى العلن⁽²⁾

^(*) - الحزب الشيوعي الجزائري: ظهر سنة 1924، أغلبية أعضائه من المستوطنين الفرنسيين المقيمين بالجزائر، ظل فرعا عن الحزب الشيوعي الفرنسي لمدة 11 سنة، إلى أن حصل الجزائريون على حق انشاء حزب مستقل سنة 1935 م، كان عمار أوزقان ممثل لشيوعيي الجزائر في المؤتمر التأسيسي الأول في العاصمة الجزائر في جويلية 1936 م، لم يكن له قبول لدى الفئات الشعبية الجزائرية، وذلك لتناقض الشيوعية مع العقيدة الإسلامية. أنظر: جمعة بن زروال: الحركات الجزائرية المضادة للثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة 01، الجزائر، 2011-2012، ص- ص14-21.

⁽¹⁾ - ناهد إبراهيم السوقي، مرجع سابق، ص148.

^(**) - الحاج علي عبد القادر، (1883-1957): من منطقة غليزان، تجنس بالجنسية الفرنسية منذ عام 1911، ناضل في صفوف الفرع الفرنسي للأممية العالمية، ثم انضم إلى الحزب الشيوعي الفرنسي، وانضم إلى اتحاد المستعمرات في عام 1920، ساهم في تحرير جريدة le paria المنبوذ، أنظر: رابح لونيبي، مرجع سابق، ص243.

⁽²⁾ - أبو القاسم سعد الله، مصدر سابق، ص328.

كما أن الشيوعية العالمية نجحت في استمالة بعض أحزاب اليسار الفرنسي المتطرف لصالح القضية الجزائرية كالاتجاه التروتسكي^(*)

أما الحزب الشيوعي الفرنسي، فإننا نجده على النقيض من ذلك من خلال تتبعنا لمواقفه نجده يساند أفكار الأممية العالمية الثالثة في حركات التحرر في المغرب أو الهند الصينية على سبيل المثال، إذ كانت هناك عدة لجان تعمل من خلال هياكل الحزب، تنشط في إطار النضال ضد الإمبريالية الاستعمارية ومن أهمها:

- لجنة الدراسات الاستعمارية (1921-1924)
- اللجنة الاستعمارية (1924-1931)
- الرابطة المناهضة للإمبريالية والقمع الاستعماري سنة 1927.⁽¹⁾

أما فيما يتعلق بالقضية الجزائرية فإن الأمر يختلف إذ نجده يغلب مصلحة فرنسا على مبادئه كحزب شيوعي منضو تحت لواء الأممية الثالثة لاسيما بعد إعتلائه سدة الحكم وأحيانا يوظف القضية الجزائرية كورقة سياسية عند الضرورة، ففي بداية الثلاثينيات خطب الأمين العام للحزب الشيوعي "موريس تورز"^(*) قائلا: "من حق الشعب الجزائري الحرية والاستقلال والتخلص من قبضة الاستعمار..."⁽²⁾ عند وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم ناقض نفسه قائلا سنة 1938 "من مصلحة الجزائر أن تبقى مرتبطة بفرنسا..."⁽³⁾

^(*) - الاتجاه التروتسكي: هو تيار شيوعي ثوري، وضع أسسه ليون تروتسكي، ويرى هذا التيار أن الثورة الاشتراكية يجب أن تكون أممية، ولا بد أن تنتقل للعالم بكامله، وأن الطبقة القادرة على قيادة الثورة الاشتراكية هي طبقة العمال والفلاحين من أجل الإطاحة بالنظام البورجوازي والرأسمالية. أنظر:

Ivan Crépeau, Mémoire d'une dinosaure trotskyste : secrétaire de trotski en 1933, éditions l'harmattan, Paris, 1999, p190.

⁽¹⁾ - Richard Laurent Omgba, la Littérature anticolonialiste française de 1914-1960, éditions l'harmattan, Paris, 2004, p113.

^(*) - موريس تورز، (1900-1964): زعيم الحزب الشيوعي الفرنسي، كان عضوا في الحزب منذ تأسيسه سنة 1920، ثم عضوا في المكتب السياسي سنة 1925، وبعدها ارتقى إلى الأمانة العامة للحزب سنة 1933، أنظر:

Maurice Duverger, Partis politiques et classes sociales en France, partis et élections, volume n°74, librairie armond colin, Paris, 1955, p193.

⁽²⁾ - Sylvain Pattieu, les camarades des frères trotskist et liberataires dans la guerre d'algerie, éditions casbah, Alger, 2006, pp, 26, 27

⁽³⁾ - René Dany, op-cit, p52.

في سنة 1941، عندما كانت بلاده فرنسا تعيش تحت وقع الاستعمار الألماني النازي صرّح من ملجئه في الاتحاد السوفيياتي قائلاً: " من حق الأقليات الوطنية والشعوب المستعمرة في الاستقلال وتسيير شؤونها بنفسها... " (1)

سرعان ما انقلب الحزب الشيوعي الفرنسي على نفسه عقب مجازر 08 ماي 1945 م، حينما ندد بخروج الجزائريين في مظاهرات سلمية للمطالبة بالحرية والانعتاق، إذن فالحزب الشيوعي الفرنسي يبدو أنه ذو طابع براغماتي، ولا يأخذ الأمور حسب ما تمليه مبادئ الأممية الثالثة.

نفس موقفه السلبي يتجلى في تصريح النائب في البرلمان الفرنسي عن الحزب الشيوعي "فرانسوا بيوكس"، بعد اندلاع الثورة الجزائرية سنة 1954 م، عندما قال: "يوجد في الجزائر مليون أوروبي يعيشون في بعض الأحيان منذ أجيال ومعظمهم يعتبرون الجزائري وطنهم،... فمن يريد أن يجد حلا عادلا عليه مراعاة المصالح المشروعة لجميع سكانها من ذوي الأصول المختلفة." (2)

إذا عدنا إلى الحزب الشيوعي الجزائري نجده امتدادا للحزب الفرنسي، رغم أن الأممية الشيوعية التي يخضع لها الحزب الشيوعي الفرنسي حاولت في سنة 1929 م، تعريب فرعه الجزائري، إلا أن الحزب الشيوعي الفرنسي امتنع في بداية الأمر وظل يتجاهل الفكرة، إلا أنه لم ينكر ضرورة تكوين حزب شيوعي جزائري وبدأ العمل لتجسيدها، فتأسس الحزب الشيوعي الجزائري بصفة فعلية في 18 أكتوبر 1936 م (3) إلا أنه لم يحقق نتائج كبيرة تذكر لعدة أسباب:

- تكوينه المختلط بين الجزائريين والأوروبيين.
- تركيزه على مصالح الفئات الأجنبية الحضارية والدينية بعيدا عن المطلب الجزائري الأصيل والمتمثل في فصل الجزائر عن فرنسا.

(1)- Laurent Theis et Philippe Hatte, La Guerre d'Algérie ou le temps des méprises, maison mam, tours, France, 1974, p66.

(2)- Sylvain Pattieu, op.cit, p29.

(3)- صالح بلحاج، الحركة الوطنية الجزائرية بين الحريين (1919-1939)، دار بن مرابط للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص17.

- افتقاره إلى قاعدة شعبية في صفوف الجزائريين، إذ لا يتجاوز تسعة آلاف (9000) منخرط أثناء الثورة.⁽¹⁾

ومنه نستنتج أن الحزب الشيوعي الجزائري كان وليد الحزب الشيوعي الفرنسي الذي سار مدة طويلة تحت جناحه وظلّ يطالب بفكرة الجزائر أمة في طور التكوين وأن الجزائر مرتبطة بفرنسا، وأن هذا الارتباط يكون في صالح الشعب الجزائري.

المبحث الثالث: نشاط الحركة الوطنية للتعريف بالقضية الجزائرية في أوروبا 1919-1954

يختلف المهتمون بتاريخ الجزائر المعاصر حول تاريخ معين لظهور الحركة الوطنية الجزائرية، ولكنهم يجمعون على أنها ظهرت بشكل منظم في سنة 1919 م، بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وعودة الجزائريين الذين كانوا في الخارج أثناء الحرب إلى وطنهم بعد أن تشبعوا بالثقافة السياسية في أوروبا أو المشرق حسب كل حالة، وكذلك بعد صدور قانون الإصلاحات في 04 فيفري 1919 م، الذي تسمح بمقتضاه السلطات الفرنسية بإنشاء الأحزاب والجمعيات ومشاركتها في الانتخابات المحلية، هذه العوامل وغيرها سمحت للجزائريين بتنظيم أنفسهم في شكل تنظيمات سياسية، فظهرت على إثر ذلك حركة الشبان الجزائريين سنة 1919 م، والتي انقسمت على نفسها إلى دعاة الاندماج ودعاة المساواة، كما ظهر فيما بعد حزب نجم شمال إفريقيا سنة 1926 م، فجمعية النواب المسلمين المنتخبين الجزائريين سنة 1927 م، فجمعية العلماء المسلمين الجزائريين... الخ.

هذه الاتجاهات السياسية سعت بغية التصدي للاستعمار الفرنسي في الجزائر كل حسب طريقته وتصوره، حيث كان من ضمن نشاطاتها محاولات لإسماع القضية الجزائرية في العالم أجمع وأوروبا بصفة خاصة، فإيا ترى:

- ما هي الاتجاهات السياسية الجزائرية التي سعت للتعريف بالقضية الوطنية في أوروبا خلال 1919-1954 م؟

- ما هي العوامل التي ساعدتها على ذلك؟

- ما مدى نجاحها في استمالة بعض الدول الأوروبية لصالح القضية الجزائرية؟

(1) - صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 330.

إن الوثبة الحقيقية للتعريف بالقضية الوطنية في أوروبا كانت بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث ظهرت العديد من الاتجاهات السياسية التي كثفت من نشاطاتها في أوروبا من أجل بلوغ هذا المسعى لعلّ أبرزها: **اتجاه المساواة ودوره في التعريف بالقضية الجزائرية في أوروبا 1919-1925 م.**

يعد الأمير خالد^(*) من بين الجزائريين الذين بدأوا الكفاح السياسي المنظم بعد الحرب العالمية الأولى خاصة وأنه كان نشطا وظاهرا في جميع المجالس الجزائرية والاجتماعات والمؤتمرات مما جعله يحظى بشعبية كبيرة داخل البلاد⁽¹⁾

لقد انتهج الأمير أسلوبا جديدا في مواجهة الاستعمار باعتماده النضال السياسي في وقت كانت فيه السياسة الاستعمارية لا تسمح بأي نشاط لا يكون في صالحها، وقد تجلّى النضال السياسي الوطني للأمير، وبصفة ملموسة في بداية عام 1919 م، وكتب له أن يشهد نشاطا سياسيا خارج حدود الوطن بسبب الهجرات المفروضة إلى فرنسا خصوصا⁽²⁾

تزعّم خالد بعد الحرب العالمية الأولى جماعة النخبة التي حملت على عاتقها مسؤولية الدفاع عن القضية الجزائرية سياسيا، وتضم هذه الجماعة كل المثقفين الفاعلين الجزائريين غير أن هذه الكتلة الوطنية انقسمت إلى فريقين، فريق اعتنق مبدأ المطالبة بالمساواة بين الجزائريين والفرنسيين في الحقوق السياسية والاجتماعية دون التنازل عن الوضع الشخصي كمسلمين⁽³⁾ وتزعّم هذا الاتجاه الأمير خالد بمعية الحاج موسى والمهندس قايد حمود.

^(*) - الأمير خالد: هو خالد بن الهاشمي بن الأمير عبد القادر، ولد بدمشق سنة 1875 م، رحل إلى الجزائر مع والده سنة 1892 دخل مدرسة سان سير العسكرية الفرنسية، ظهر كأبرز شخصية سياسية وطنية جزائرية بين سنتي 1913-1919، التحق بالجيش الفرنسي إبان الحرب العالمية الأولى غير أنه أُحيل على التقاعد لصابته بمرض السل سنة 1919 م، برز موقفه المعارض لدعاة التجنيس، وعارض قرار كريميو وقانون الأهالي واتهم بالتآمر على السلطة الفرنسية، فنفي إلى مصر مدة قصيرة ثم انتقل إلى باريس ومنها إلى دمشق أين وافته المنية سنة 1936 م، أنظر:

Achour Cheurfi, la Classe politique algérienne de 1900 à nos jours dictionnaire biographique, Edition casbah, Alger, 2001, p218.

⁽¹⁾ - Egrétaud Marcel, Réalité de la nation algérienne, Ed sociales, Paris 1961, p 173.

⁽²⁾ - أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني (1954-1958)، 1 نوفمبر 1954 - 19 سبتمبر 1958، دار الشروق، الجزائر، 2008، ص18.

⁽³⁾ - ناهد إبراهيم الدسوقي، مرجع سابق، ص95.

وفريق طالب بالادماج الكامل في فرنسا ورأى أن الادماج هو النتيجة الحتمية للسياسة التي تنتهجها فرنسا في الجزائر وهو الوضع الأفضل لمسلمي الجزائر، وتزعم هذا الاتجاه ابن التهامي، ابن جلول، المحامي بوضرية والأستاذ صوالح⁽¹⁾

لما كان النضال السياسي الذي يشمل الدفاع عن الجزائر بالكلمة لفظا وكتابة لا يقل أهمية عن العمل المسلح، فإن الأمير خالد أدرك هذه الحقيقة وقرر التعريف بالقضية الجزائرية في الخارج، وطرحها على بساط المسرح الأوروبي، واستخدم في ذلك عدة وسائل لاظهار آرائه وجهوده السياسية لعل أبرزها جريدة "الإقدام"^(*) التي تعتبر أول صحيفة جزائرية تواجه الإدارة الفرنسية في الجزائر بشجاعة وتستنكر أسلوبها، وهي سلاح الأمير خالد المفضل للكفاح من أجل القضية الجزائرية والدفاع عن مصالح المسلمين.⁽²⁾

لهذا الغرض قام الأمير خالد بخطوة جريئة في عام 1917 م، وذلك حين شارك مع اخوانه التونسيين في المؤتمر العربي بباريس، وطالب أن يكون للجزائريين تمثيل في البرلمان الفرنسي وفي مجلس الشيوخ، وذلك بدون تخلي الجزائريين عن هويتهم العربية الإسلامية.⁽³⁾

ظهرت وطنية الأمير خالد بقوة وبصفة ملموسة في بداية 1919 م، حين طالب زملائه أن يقوموا بتشكيل وفد جزائري لحضور مؤتمر السلام الذي سينعقد بباريس، وذلك مثل وفود الدول المستعمرة من قبل بريطانيا والتي ستحضر المؤتمر، وبالفعل فقد تم تشكيل وفد جزائري يتكون من الأمير خالد وأربعة من زملائه تجهل أسمائهم لأن الرسالة التي عثر عليها لا تحمل توقيع أي شخص، حسب ما كتبه المؤرخ الجزائري أبو القاسم سعد الله⁽⁴⁾، توجه إلى باريس في 23 ماي 1919 م، لتقديم مطالب الوفد الجزائري إلى

(1) - عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار طليطلة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2009، ص115.

(*) - جريدة الإقدام: كانت هذه الجريدة للأمير خالد ومساعديه، صدرت بالجزائر في سبتمبر 1920 م، أنظر: عمورة عمار، الجزائر بوابة التاريخ عامة ما قبل التاريخ إلى 1962 م، الجزء الأول، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص225.

(2) - محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية 1919-1939، ترجمة أمحمد بن البار، الجزء الأول، دار الأمة، الجزائر، 2012، ص122.

(3) - Charles, Robert Ageron, Politique au maghreb, P.U.F, Paris, 1972 ; p258.

(4) - أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزء الثاني، عالم المعرفة، الجزائر، 2015، ص50.

المؤتمر، وسلم الرسالة إلى الملازم جورج ب. نوبل عضو الوفد الأمريكي المفاوض في مؤتمر الصلح بباريس، والذي بدوره إلى كاتب سرّ الرئيس الأمريكي السيد "كلوز"، هذا الأخير وعد بتبليغها إلى "ويلسون"⁽¹⁾ إن تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الرسالة لم تعرض في مؤتمر السلام، حيث يبقى مصيرها مجهولاً، إن كانت وقعت بين أيدي "ويلسون" أم لا، حسب المؤرخ أبي القاسم سعد الله أيضاً، وعلى أية حال تعد هذه الخطوة محاولة جادة من الأمير خالد وزملائه للتعريف بالقضية الجزائرية في أوروبا، بالرغم من أنها لم تلق أيّ صدى في المؤتمر.

تتضمن هذه الرسالة (*) مطالب عديدة أهمها:

- إدانة الاحتلال الفرنسي.
- المطالبة بتطبيق حق تقرير المصير على الجزائر تحت اشراف عصبة الأمم.
- تطبيق مبدأ عدم اجبار الشعوب على العيش تحت سيادة لا ترضى بها⁽²⁾

كما كانت له فرصة إلقاء خطاب أمام الرئيس الفرنسي "ألكسندر ميرلو" عند زيارته الجزائر في أفريل 1922 م، ذكره فيه بمطالب حركة الشباب الجزائري، وفي نفس السياق بعث الأمير خالد برسالة إلى الرئيس الفرنسي "هيريرو"^(*) سنة 1924 م، ذكره بوضعية المسلمين الجزائريين المزرية مطالباً بتحسينها وفق الوعود التي جاءت في إصلاحات 04 فيفري 1919، وغيرها⁽³⁾

(1)- Gilbert Méynier, l'Algérie réveille, librairie droz, genève, suisse, 1981 ; p716.

(*)- للاطلاع على محتوى الرسالة، أنظر: حكيم ابن الشيخ، مرجع سابق، ص117.

(2)- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، مصدر سابق، ص52.

(*)- ادوارد هيريرو، (1872-1957) رئيس الحزب الراديكالي ما بين 1919-1926 م، ثم ما بين 1931 و 1936 م، ثم ما بين 1945-1957، تقلد عدة مناصب سياسية أهمها رئاسة بلدية ليون، وعدة وزارات، كما تولى منصب رئيس الوزراء في عهد الجمهورية الثالثة من 15 جوان 1924-17 أفريل 1925، ورئاسة الجمعية الوطنية ما بين 1947-1954 م، أنظر:

Alfred Crosser, la 4 ieme république et sa extérieure, presse universitaire 2em edition, Paris, 1966, p103.

(3)- Charles, R. Agron, les Algériennes musulmans et la France, (1871-1919), P.U.F. Paris, 1968, p289.

كما شحذ همم الجزائريين خصوصا والمغاربة عموما في الاجتماع الذي عقده بباريس في 12 ديسمبر 1924 م، حاثا إياهم بالانخراط في الميادين السياسية لاسيما الحزب الشيوعي منها، لتشكيل منظمات تطالب بحقوق رعايا دولهم.

إن المحاولات التي قام بها الأمير خالد لإعطاء البعد الدولي للقضية الجزائرية وكسب تأييد وعطف المجتمع الدولي، لم تأت بفائدة على قضية الشعب الجزائري، لأن الرأي العام السائد في الدول الغربية آنذاك عن الجزائر هو "الجزائر جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي"

ظلت جميع الدول تستجيب لهذه المزاعم والشيء الذي شجع فرنسا على التماهي في سياسة اللامبالاة اتجاه الجزائريين هو مركزها الدولي القوي والظروف الدولية كلها كانت في صالحها.⁽¹⁾

دور الاتجاه الاستقلالي للتعريف بالقضية الجزائرية في أوروبا 1926-1954 م

بعد أن قامت السلطات الفرنسية بوضع حد لنشاط الأمير خالد ونفيه من الجزائر في سبتمبر سنة 1925 م إلى الإسكندرية ومنها انتقل الى باريس ثم توجه إلى دمشق أين قضى بقية حياته فيها.

تجدد نضال الحركة الوطنية بظهور اتجاه آخر تزعمه "مصالي الحاج" (*) عرف بالاتجاه الاستقلالي في عام 1926 م، والذي استثمر في الرصيد السابق لنشاط الأمير خالد واستفاد منه في نضالاته المقبلة، والتي يرى البعض أنه امتداد لنفس الحركة التي أنشأها الأمير خالد.

ظهر الاتجاه الاستقلالي في البداية على شكل جمعية عمالية تدافع عن حقوق عمال شمال افريقيا بفرنسا عام 1924 م، ويلاحظ أن الجزائريين كانوا يشكلون غالبية الأعضاء في هذه الجمعية لأن التونسيين لم يعملوا في فرنسا والمراكشيين كانت أعدادهم محدودة للغاية⁽²⁾

(1)- Charles, R. Ageron, Politique Coloniales au maghreb, op.cit, p259.

(*)- مصالي الحاج، (1898-1974): زعيم التيار الاستقلالي في الجزائر، أنشأ نجم شمال افريقيا سنة 1926، وحزب الشعب الجزائري سنة 1936 م، وأخيرا حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1946 م، كانت مواقفه صارمة اتجاه السياسة الفرنسية، رفض أي نوع من الادمج الفرنسي، لكنه لم يشارك في الثورة الجزائرية بسبب الخلافات السابقة بينه وبين أعضاء جبهة التحرير الوطني، أنظر: الحاج مصالي: مذكرات مصالي الحاج (1898-1938)، ترجمة محمد معراجي، الوكالة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر، 2007، ص03.

(2)- جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص184.

هذه الجمعية تحولت في 26 مارس 1926 م، إلى حزب سياسي جزائري بعد انسحاب المغاربة منه، وعلى إثر تولي مصالي الحاج قيادة هذا الحزب أعد برنامجا يهدف أساسا إلى فصل الجزائر عن فرنسا واستقلالها نهائيا، ولو بعد عدة مراحل تدريجية، وقد وضع مصالي في برنامج الحزب تخطيطا شاملا للدولة الجزائرية الجديدة والأسلوب الذي ستسير عليه وأراد لها السيطرة التامة على جميع مرافقها ومنشآتها. (1)

غير أن هذا الحزب تعرض لمضايقات السلطات الفرنسية، حيث حل في العديد من المرات مما اضطره أن يعاود نشاطه في كل مرة تحت اسم مغاير إلى أن وصل بعد نهاية الحرب العالمية الثانية إلى تسمية "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" (*) محافظا على نفس البرنامج الذي أعدّه منذ البداية ولما كان الاستقلال حل طبيعى وجذري للقضية الجزائرية وبالكفاح السياسى كوسيلة للتوعية، والثورة كوسيلة للتحرر من قبضة الإستعمار (2)، وعلى أساس هذه الإنطلاقة الجديدة وبهدف التعريف بالقضية الجزائرية على المستوى الأوروبي خصوصا والدولي عموما، ناضل وناور مصالي الحاج لكي يؤكد مذهبه الوطني الاستقلالي بوسائل مختلفة، وكان أول انتصار حققه هو مشاركته في "مؤتمر بروكسل" الذي نظّمته الجمعية المعادية للإضطهاد الاستعماري والذي عقد بين 10 و15 فيفري 1927 م، وقد حضرت هذا المؤتمر وفود من آسيا وأفريقيا وأمريكا. (3)

كان الغرض من هذه المشاركة طرح القضية الجزائرية على بساط المسرح الدولي وإخراجها من قلبها الداخلي، حيث قدم مصالي العديد من المطالب أبرزها:

الاستقلال التام للجزائر، جلاء الجيش الفرنسي من التراب الجزائري

(1) - بن يامين سطورا، مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية (1889-1974)، ترجمة: صادق عمار ومصطفى مادي، دار القصة الجزائر، 2002، ص، ص77-78.

(*) - حركة انتصار الحريات الديمقراطية: حزب ظهر سنة 1946، له نفس اهداف حزب الشعب الذي نادى بالاستقلال، بدأت أزمة هذا الحزب من بداية مارس 1950، وامتدت إلى غاية سنة 1954، بسبب الصراع على الزعامة، فهناك من دعى إلى الزعامة الفردية المطلقة لمصالي الحاج وآخرون دعوا إلى الزعامة الجماعية، وانتهى الأمر بانقسام الحزب إلى طرفين متنازعين، مصاليين ومركزيين، أنظر: بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر، ترجمة: مسعود حاج مسعود، دار الشابطينة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 2012، ص266.

(2) - أحمد سعيود، مرجع سابق، ص24.

(3) - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص378.

انشاء جيش ومجلس وطني، والانتخابات عن طريق التصويت العام، حيث كانت هذه المطالب تمثل نقطة انطلاق جديدة في طريق تحرير الجزائر⁽¹⁾

في نفس السياق ومواصلة للنهج الذي كان قد بدأه مصالي للتعريف بالقضية الجزائرية والدعاية لها في الخارج، بعث بمذكرة إلى عصابة الأمم^(**) التي كانت تجتمع بجنيف عام 1930 م، ضمنها العديد من المطالب منها: التتديد بالوضع المأساوي الذي يعيشه الشعب الجزائري، واحتج على سكوتها كمنظمة عالمية على الوضع، وعلى عدم تطبيقها لواحد من أهم مبادئها الأساسية الذي لأجله تأسست، ألا وهو حق الشعوب في تقرير مصيرها، كما أراد للمذكرة أن تكون حقيقة تحدث اضطرابا في الاحتفالات المئوية لاحتلال الجزائر⁽²⁾

على غرار ما فعله مع عصابة الأمم قام مصالي بتوجيه نداء إلى هيئة الأمم المتحدة عام 1948 م، نشرته جريدة المغرب العربي⁽³⁾

في نفس الخصوص كان للحزب العديد من الجرائد التي تعتبر كوسيلة للدعاية للقضية الجزائرية قصد التعريف بها لعل أبرزها: الإقدام، الإقدام الباريسي، الأمة^(*)، البرلمان، والتي كانت تصدر بين الجزائر وفرنسا وباللغتين العربية والفرنسية.

دور الاتجاه الليبرالي في التعريف بالقضية الجزائرية في أوروبا 1927-1954

(1) - أبو القاسم سعد الله، مصدر سابق، ص379.

(**) - عصابة الأمم: منظمة دولية أنشئت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، بناء على اقتراح رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ويلسون، بهدف ضمان السلام العالمي من أهدافها: نزع السلاح وحل الخلافات الدولية بالأساليب السلمية، مساعدة الدول الضعيفة على رفع مستواها..، انضمت إليها 43 دولة، فشلت في تجنيب العالم حربا عالمية ثانية، فحلت وقامت مقامها الأمم المتحدة، أنظر: جرجس جرجس، معجم المصطلحات الفقهية والقانونية، مراجعة القاضي أنطوان الناشف، الشركة العالمية للكتاب، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1996، ص238.

(2) - مومن العمرى، الحركة الثورية في الجزائر، من نجم شمال افريقيا الى جبهة التحرير الوطني، 1926-1954، دار الطليعة، الجزائر، 2003، ص36.

(3) - نقلا عن أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص42، انظر: تصريح مصالي الحاج، جريدة المغرب العربي، العدد 03، 5 نوفمبر 1948، ص02.

(*) - جريدة الأمة: هي جريدة ناطقة باللغة الفرنسية، تأسست في باريس في 30 أكتوبر 1930 وهي امتداد لجريدة الإقدام التي ظهرت سنة 1929، كان مديرها السياسي أحمد مصالي ورئيس تحريرها عمار عيمش، وهي جريدة وطنية وسياسية للدفاع عن حقوق مسلمي شمالي افريقيا، انظر: رابح لونيبي، مرجع سابق، ص120.

مثل هذا الاتجاه كل من فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين التي تأسست سنة 1927، والحزب الشيوعي الجزائري، الذي استقل عن الحزب الشيوعي الفرنسي سنة 1936، خلال فترة الثلاثينيات وبداية الأربعينيات يضاف إليهما حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي تأسس بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

سعت هذه الأحزاب الداعية للاندماج في الجزائر بقيادة المناضل فرحات عباس^(*) إلى بلورة مشروع سياسي اندماجي، تضمن هذا المشروع إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية في إطار حكومة فيدرالية مع فرنسا، لكن هذه المطالب لم تتجسد على أرض الواقع بسبب تعنت الإدارة الفرنسية، وبالتالي فشل هذا المشروع الاندماجي مع فشل مشروع بلوم فيوليت^(**) الذي أدى بدوره إلى فشل المؤتمر الإسلامي⁽¹⁾

لم يكن لهذا الاتجاه الممثل في بداية الأمر بابين جلول وفرحات عباس قبل الحرب العالمية الثانية في ميدان السياسة الدولية ما يفيد وجود نشاط مكنه من حشد مواقف خارجية في اطار رسمي، تدين السياسة الفرنسية في الجزائر، تتدد بالاستعمار وتطالب بأحقية الشعب الجزائري في التخلص من السيطرة والطغيان بعد الانتهاء من الحرب، وبالأخص بعد مجازر 08 ماي 1945 وما نجم عنها من اعتقالات مست قادة الحركة الوطنية، ومنهم فرحات عباس، وبعد اطلاق سراحه في مارس 1946 م، أنشأ ورفاقه حزبا يدعى "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري"، وقد طرأ تغيير على آراء عباس ورفاقه من فكرة المساواة بين الجزائريين والفرنسيين، التي كان ينادي بها إلى فكرة انشاء جمهورية جزائرية مرتبطة بفرنسا.⁽²⁾

^(*) - فرحات عباس: ولد في 24 أوت 1899 بولاية جيجل، كان يشغل وظيفة قايد وهو ما مكنه من توفير حياة لا بأس بها، أدى الخدمة العسكرية عام 1921، وفي سنة 1922، كتب مقال طالب فيه بالمساواة بين الجزائريين والفرنسيين داخل الجيش الفرنسي، وفي سنة 1944، أسس تنظيم أحباب البيان والحرية وكان رئيسا له، التحق بالثورة الجزائرية سنة 1956 م، أصبح رئيسا للحكومة المؤقتة الجزائرية سنة 1958 م، توفي في 24 ديسمبر 1985 م، أنظر: سليمة تيسير، فرحات عباس النمر الوطني المخضرم، المكتبة الخضراء للطباعة والنشر، الجزائر، (د. س، ن)، ص10.

^(**) - مشروع بلوم فيوليت: مشروع قانون أعد سنة 1936 من طرف موريس فيوليت (1879-1960) يتيح القانون للنخبة الجزائرية، موظفين - حاملي الشهادات، ذوي الرتب) مجموعهم حوالي عشرون ألف جزائري التمتع بحقوقها السياسية وهذا ما سمح بتشكيل كتلة انتخابية موحدة مع الفرنسيين خلال التشريعات، تلقى هذا المشروع ترحابا واسعا من طرف العديد من الزعماء الجزائريين ماعدا مصالي الحاج، لكنه أثار غضب الأقلية الأوروبية لذلك لم يعرض حتى على البرلمان الفرنسي، أنظر: Achour Cheurfi, op.cit, p1150.

(1) - عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص149.

(2) - أحمد سعيود، مرجع سابق، ص51.

من أهم أعماله السياسية اتصاله بالحلفاء بعد نزولهم بالجزائر في 08 نوفمبر 1942 م، والتي جمعت بينه وبين السيد "ميرفي" الممثل الشخصي للرئيس الأمريكي "روزفلت" والتي توجت بتسليم رسالة تحمل تاريخ 20 ديسمبر 1942، إلى السلطات الرسمية لحكومات كل من الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وفرنسا، وهي التي وقعها عدد من الشخصيات السياسية، وقد أعلن الموقعون على الرسالة استعدادهم للمساهمة في الحرب لتحرير فرنسا ولكن بشرط أن تلتزم هذه الأخيرة بإعطاء الحقوق السياسية المشروعة للجزائريين⁽¹⁾

استلم ممثلا الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا الوثيقة بدون الرد عليها، أما ممثل فرنسا رفض استلامها بدعوى أنها ليست موجهة إليه وإنما إلى السلطات في بلاده وهذا ما دفع بالموقعين إعادة صياغتها وتوجيهها إلى ممثل فرنسا يوم 22 ديسمبر 1942 م، والذي أطلق عليها "بيان الشعب الجزائري، والذي كانت سائر أفكاره الرئيسية مستوحاة من البرنامج السياسي الذي وضعه نجم شمال إفريقيا^(*) وحزب الشعب من بعده⁽²⁾.

حاول نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في البرلمان الفرنسي^(**) أهمهم: (زرورق محي الدين، تمزالي مصطفى، أحمد بومنجل)، التعبير عن مطالب الشعب الجزائري بلهجة معتدلة وخطب ذات قيمة تاريخية أملا في الوصول إلى تحقيق بعض المطالب لتحسين أوضاع الجزائريين، وفي نفس السياق، يقول فرحات عباس: "... منذ سنة 1948 وإلى غاية 1954 م، طرحنا المشكل الجزائري أمام مجلس الدولة وأمام الحكومة وأمام البرلمان الفرنسي فوجدنا أنفسنا أمام مؤامرة الدول الغربية برمتها ضد شعب ضحى بالنفس والنفيس في سبيل تحرير فرنسا هذه، وقد كان قادة حزب الشعب الجزائري أحق مني في عدم ثقتهم في تغيير وجهة الساسة الفرنسية، كما كان لهم الحق في أن لا يولوا أية ثقة في هذه السياسة، لكن رغم هذه

(1) - جمال قنان مرجع سابق، ص 192.

(*) - نجم شمال إفريقيا: ظهر سنة 1926 بعد مخاض عسير دام سنتين، ويعد المنبر الرئيسي للدفاع عن حقوق الجزائريين والتونسيين والمغاربة، أسندت رئاسته في البداية للأمير خالد ثم مصالي الحاج، أنظر: محمد العربي حرز الله، منطقة الزاب قرن من المقاومة لمائة عام (1830-1930)، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 431. كانت مطالبه في بداية الأمر مطالب إصلاحية ومع مرور الوقت أصبحت تتضمن عبارة الاستقلال كمطلب أول، أنظر: محمد قنانش، أفاق مغربية المسيرة الوطنية وأحداث 8 ماي 1945، منشورات دحلب، الجزائر، 2009، ص 26.

(2) - أحمد سعيود، مرجع سابق، ص 52.

(**) - الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: حزب أسسه فرحات عباس سنة 1946 م، خلفا لجمعية أصدقاء البيان التي حلها الاستعمار بعد مجازر 8 ماي 1945 م، حاول من خلاله عباس فرحات الدعوة لجمهورية جزائرية مستقلة إداريا لكنها عضو في الاتحاد الفرنسي، شارك من خلاله في انتخابات 1947، أنظر: شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة ترجمة عيسى عصفور، منشورات عويدات، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1982، ص 236.

الخيبة استطعنا أن نلفت انتباه الرأي العام، وذلك بفضل مؤازرة بعض الصحفيين المخلصين خصيصا صحافة الأحزاب اليسارية⁽¹⁾

هذا على مستوى البرلمان الفرنسي، أما خارج الإطار الفرنسي فقد شارك فرحات عباس في المؤتمر المناهض للإمبريالية لشعوب آسيا وأفريقيا عام 1948 م بلندن، وكانت له عدة اتصالات مع الوفود المشاركة في هذا المؤتمر⁽²⁾

مواصلة لهذه الجهود، دعا فرحات عباس في مؤتمر انعقد في سبتمبر 1949 م، هيئة الأمم المتحدة إلى حفظ الحرية والسلم وإلى التنديد بالنظام الاستعماري واحتج على الضغط المسلط على شعوب المغرب العربي وأفريقيا⁽³⁾

بعد تطرقنا لأهم عاملين سياسيين يمكنهما التأثير على القضية الجزائرية خلال الفترة ما بين 1919-1954 في نظرنا، ألا وهما الدعاية الألمانية ضد فرنسا بالجزائر وظهور الأمم المتحدة المناهضة للاستعمار، وكذا جهود الحركة الوطنية للتعريف بالقضية الجزائرية في أوروبا خلال ذات الفترة خلصنا: إلى غياب اهتمام الحكومات الأوروبية بالقضية الجزائرية، وهو موقف سلبي منها، ما شجع الإدارة الفرنسية على مواصلة السياسة التعسفية بالجزائر حتى وإن كانت الدعاية الألمانية بمثابة موقف إيجابي من حكومة ألمانيا اتجاه القضية الجزائرية، إذ كانت لها مساهمة فعالة في اقناع الجزائريين بفكرة العمل المسلح ضد الاستعمار، على غرار ضعف موقف الحكومة السوفياتية اتجاه القضية الجزائرية رغم تبنيها أفكار الأمم المتحدة المناهضة للاستعمار، دون أن ننكر دور هذه الأخيرة التي ساهمت في التكوين السياسي لبعض الإطارات الجزائرية.

ما جعل التيار الاستقلالي يتبنى فكرة العمل المسلح كوسيلة للتخلص من الاستعمار الفرنسي، لذلك لجأ إلى تأسيس جناح ثوري حمل على عاتقه مسؤولية الإعداد لتفجير الثورة، رغم الصعوبات التي كانت تعترض سبيله، إلا أنه نجح في تفجير الثورة التحريرية ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 م.

(1) فرحات عباس، ليل الاستعمار، حرب الجزائر وثورتها، ترجمة: أبو بكر رحال، المغرب، 1962، ص250.

(2) عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، البصائر، الطبعة الأولى، الجزائر، 2013، ص227.

-kaddache, Mahfoud, la Vie politique en Algerie de 1919 à1939, SNED, Alger,

(3)1970,p630.

وعليه هل حضيت الثورة التحريرية عند اندلاعها باهتمام الحكومات الأوروبية أم أن صداها لم يتعد حدود الجزائر؟

هذا ما سنحاول الإجابة عنه في الفصل الموالي.

الفصل الأول:

مواقف الحكومات الأوروبية من اندلاع الثورة الجزائرية 01

نوفمبر 1954

المبحث الأول: الاعداد لتفجير الثورة

- تأسيس المنظمة الخاصة فيفري 1947
- أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية من 1953 إلى 1954 م
- انشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل ودورها في التحضير لتفجير الثورة من مارس إلى أكتوبر 1954م.
- التحضيرات المادية والبشرية لتفجير الثورة من فيفري 1947 إلى أكتوبر 1954 م

المبحث الثاني: تفجير الثورة 01 نوفمبر 1954 ومواقف الحكومات الأوروبية من ذلك

- تفجير الثورة في المنطقة الأولى (الأوراس): 01 نوفمبر 1954
- تفجير الثورة في المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني): 01 نوفمبر 1954
- تفجير الثورة في المنطقة الثالثة (القبائل الكبرى) 01 نوفمبر 1954
- تفجير الثورة في المنطقة الرابعة (منطقة الجزائر وما جاورها) 01 نوفمبر 1954
- تفجير الثورة في المنطقة الخامسة (الغرب الجزائري وهران) 01 نوفمبر 1954
- مواقف الحكومات الأوروبية من تفجير الثورة التحريرية بالجزائر 01 نوفمبر 1954

المبحث الثالث: استمرار الثورة التحريرية وتوسعها بالجزائر من 1954 إلى 1956 ومواقف الحكومات

الأوروبية من ذلك

- مدى تجاوز الشعب الجزائري مع الثورة التحريرية 1954-1956 م
- وسائل التواصل بين جبهة التحرير الوطني والشعب أثناء الثورة 1954-1956
- استمرار العمليات العسكرية وتوسعها عبر التراب الجزائري 1954-1956
- جهود جبهة التحرير الوطني للتعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية: 1 نوفمبر 1954-

1956

- مواقف الحكومات الأوروبية بعد استمرار الثورة التحريرية بالجزائر وتوسعها 1954-1956

لقد كانت الجزائر، حسب منطق الاستعمار جزءا لا يتجزأ من الوطن الفرنسي، وكان سكانها فرنسيون اسما ولكنهم في الواقع عبيدا للمعمرين أو عملاء لهم في أحسن الحالات، ولإسقاط هذه الفكرة عمد الجزائريون في البداية إلى المقاومات الشعبية لمدة قاربت السبعين سنة أو تزيد بقليل، ثم انتقلوا بعدها إلى الكفاح السياسي فظهرت بذلك التنظيمات السياسية التي يطلق عليها الحركة الوطنية غداة الحرب العالمية الأولى، وفي خضم هذا النشاط تأسس حزب نجم شمال أفريقيا في مارس 1926 م، الذي تحول فيما بعد إلى حزب الشعب والذي عرف بالتيار الاستقلالي، ولكنه حل أيضا سنة 1936 م، من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية، وبعد أن نشط في اطار السرية ما يقرب عن ست سنوات تعرض خلالها أعضاء قيادته وعلى رأسهم زعيم الحزب مصالي الحاج، وكذلك العديد من مناضليه إلى المتابعة والاستنطاق والتعذيب والسجن والتشريد.

وفي الوقت الذي كان يعتقد فيه الجزائريون بأن الحرية قد حلت ببلدهم بمجرد انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتصار الحلفاء خرجوا نتيجة لذلك في مظاهرات سلمية يوم 08 ماي 1945 م، للتعبير عن فرحتهم لكنهم استقبلوا بالاعتقال والتقتيل، ما جعل الجزائريين يقتنعون بأن الكفاح المسلح ضرورة حتمية لا مفر منها، ونتيجة لذلك ظهر حزب الشعب من جديد تحت اسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وفي ظل هذه الحركة تأسس جناح ثوري سنة 1947، عرف بالمنظمة الخاصة والذي أسندت رئاسته في بداية الأمر إلى محمد بلوزداد، حيث عمل هذا الجناح على تجنيد المناضلين وتدريبهم على استعمال السلاح وكذا حرب العصابات وبالأحرى تكوينهم سياسيا وعسكريا وايدولوجيا استعدادا لخوض غمار الثورة المسلحة، ولكن هذا الجناح أكتشف أمره في 18 مارس 1950 م، بسبب حادثة تبسة، فتعرض أعضائه لمضايقات وملاحقات واعتقالات كأحمد بن بلة ومحمد خيضر وغيرهما، وبعد أربع سنوات عاد بعض أعضاء هذا الجناح فشكلوا اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي واصلت تحضير الأجواء لاندلاع الثورة قبل أن تتحول إلى جبهة التحرير الوطني عشية الفاتح من نوفمبر 1954 م، وعليه:

- ما هي التدابير السابقة لتفجير الثورة؟
- هل حظيت هذه الثورة بعد اندلاعها بردود فعل حكومات مختلف الدول الأوروبية؟
- ما مدى نجاح الثورة التحريرية في الاستمرار والتوسع على المستويين الداخلي والخارجي، وهل صاحب ذلك تجاوب لمواقف الحكومات الأوروبية؟

المبحث الأول: الاعداد لتفجير الثورة

ليس من الممكن الحديث عن اندلاع الثورة الجزائرية دون التطرق إلى المراحل الشاقة من التحضير التي سبقتها، ودون التعرض ولو بإيجاز لموضوع المنظمة الخاصة، رغم أنه موضوع طويل ومتشعب من جهة، ومن جهة أخرى يشكل النواة الأولى لبداية التحضير الجدي لاندلاع الثورة المسلحة، فعقب مجازر 08 ماي 1945 م^(*)، تأكدت قيادة حركة إنتصار الحريات الديمقراطية بأنه يستحيل تحرير البلاد عن طريق الصراع السلمي، فقررت تكوين جهاز عسكري أطلقت عليه اسم المنظمة الخاصة، أما السلطات الفرنسية فقد سمّته بالتنظيم السري، والذي عمل عدة سنوات في الخفاء تمهيدا لولادة عسيرة ولكن فعالة وناجحة لحدث تاريخي عظيم اسمه ثورة أول نوفمبر 1954 م، وبشأن هذه المنظمة قال مصالي الحاج: "... إنني أوافق على انشاء جناح عسكري يتولى تدريب المناضلين عسكريا وتكوينهم سياسيا وبذلك نكون قد هيأنا واستعملنا جميع الوسائل من أجل تحرير البلاد"⁽¹⁾

أ- تأسيس المنظمة الخاصة:

في فيفري 1947، تأسست المنظمة الخاصة التي قررت قيادة الحزب أن يكون عملها سري وتتكون من عناصر متحمسة للكفاح المسلح⁽²⁾، فضمت في صفوفها مناضلين لعل أبرزهم: "ديدوش مراد، العربي بن مهيدي، سويداني بوجمعة، مصطفى بن بولعيد، رابح بيطاط، عمار بن عودة، لخضر بن طوبال، محمد بوضياف، أحمد بن بلة، محمد الأمين دباغين، حسين آيت أحمد، كريم بلفاسم،... وغيرهم"، حيث أسندت رئاستها في بداية الأمر إلى محمد بلوزداد^(*)، ونتيجة لمرضه خلفه حسين آيت أحمد الذي اتهم

(*)- مجازر 08 ماي 1945: هي مجازر ارتكبها الاحتلال الفرنسي في حق الجزائريين، فبعد انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية خرج الجزائريين مطالبين الإدارة الفرنسية بتحقيق وعودها بالاستقلال، لكن الأمر انتهى بمجازر كبرى عمت ولايات الوطن، انظر: محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962 م، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 17-18.

(1)- وهيبة سعدي، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954-1962 م)، دار المعرفة، الجزائر، 1994، ص 16.

(2)- محمد لحسن أزغيدي، مرجع سابق، ص 70.

(*)- محمد بلوزداد: من مواليد الجزائر العاصمة سنة 1924 بدأ النضال في عام 1943 وهو في 19 من عمره وله الفضل في إعادة تنظيم قسنطينة بعد أحداث ماي 1945م، توفي بمرض سنة 1952 م، انظر: مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر، (د. س. ن)، ص 73.

بالضلوع في خلفيات الأزمة البربرية التي عصفت بالحزب سنة 1948، فعوضه أحمد بن بلة إلى غاية اكتشاف أمر المنظمة الخاصة في 18 مارس 1950 م⁽¹⁾

ف عقب حادثة تبسة التي مفادها إرسال المنظمة الخاصة (**)لجنة التأديب إلى بيت أحد المناضلين المتمردين يدعى عبد القادر خيارى" المدعو رحيم، قصد تأديبه بقيادة ديدوش مراد وأعضاء: "عمار بن عودة، عبد الباقي بكوش، حسين بن زعيم وإبراهيم عجامي"، واتهموه بأنه تمكنت فرنسا من القبض عليه والتحقق معه، لكن هذا الأخير تمكن من الفرار وإبلاغ سلطات الأمن الفرنسية بحقيقة أمر تلك المنظمة⁽²⁾.

شنت قوات الأمن الاستعمارية على الفور حملة اعتقالات واسعة في صفوف مناضلي المنظمة الخاصة، وكان أول المستهدفين منهم أعضاء لجنة التأديب حيث تم اعتقال عضوين منها في 18 مارس 1950 وهما، عبد الباقي بكوش وحسين بن زعيم،⁽³⁾ وهكذا ظل أعضاء المنظمة الخاصة يعانون ظروفًا مزرية جراء ملاحقات سلطات الأمن الفرنسية لهم.⁽⁴⁾

فكان من الحتمي مواصلة التحضيرات العسكرية والمادية والبشرية تكون كفيلة بتفجير الثورة.

ب- أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية 1953-1954 م:

إن حل المنظمة الخاصة قابله انقسام حركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى جناحين، جناح مصالي وأنصاره وجناح اللجنة المركزية وأنصاره، في الوقت الذي واصلت فيه المنظمة الخاصة عملها

(1) - يحي بوعزيز: السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري ما بين 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص35.

(**) - المنظمة الخاصة: أطلقت عليها عدة تسميات منها: "المنظمة السرية العسكرية" أو شبه العسكرية أو الجناح المسلح في حزب حركة الانتصار، كما أطلق عليها اسم "العظم"، وكذلك تسمية "الشرف العسكري"، وهي تسميات مقبولة لكن تسميتها الصحيحة هي المنظمة الخاصة، وهذا استنادا للمناضل أحمد محساس الذي يعد واحدا من مسؤوليها فجعلها تتميز عن الحركة السياسية السرية التي يقصد بها حزب الشعب الجزائري، أنظر: مومن العمري، مرجع سابق، ص105.

(2) - عمار بوحوش، مرجع سابق، ص315.

(3) - أحسن بومالي، أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لخرافة الجزائر الفرنسية، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص48.

(4) - محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، ترجمة: كميل قيصر داغر، دار الكلمة، لبنان، 1983، ص75.

النضالي في بعض الجهات، ففي الأوراس واصل بن بولعيد العمل، رافضا قرار الحزب بحل المنظمة، وفي تلك الأثناء بدأت الخلافات بين قادة الحزب أنفسهم.⁽¹⁾

يرى أنصار مصالي أن تعطى لرئيس الحزب صلاحيات موسعة باعتباره ذو هبة ناجمة عن شهرة زعيم كان قبل كل شيء رمزا للوطنية منذ بداية نجم شمال إفريقيا، ثم إنه كان في كل الخطب وفي كل ما يكتب في صحافة الحزب المرجع الأول للكفاح من أجل الاستقلال ولأنه كان مدة سنوات طويلة سجيناً أو منفياً شاهداً على القضية الوطنية، إن هذه الهبة أدت إلى سلطة معنوية لا رياء فيها ولها وزنها في أغلب القرارات الهامة للحزب⁽²⁾

ومن جهة أخرى يرى المركزيون أن قرارات الحزب يجب أن تكون جماعية، لأن هناك قادة استطاعوا أن يصنعوا من حزب الشعب^(*) وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية حزبا عصريا ومنظماً يستعمل كل الوسائل وتجاوز الكلام وتدخل في كل المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية مستعملا كل الوسائل وقابلا للنهج السري في تحضير الكفاح المسلح المتبع من طرف المنظمة الخاصة⁽³⁾

وقد وصل هذا الخلاف ذروته في سنة 1953 م، حيث لجأ زعيم الحزب إلى حل اللجنة المركزية، فلم يذعن أعضاؤها لقراره، وبذلك أنشق الحزب إلى قسمين⁽⁴⁾ واللذين سبقت الإشارة إليهما.

وقد تطورت الخلافات بينهما وتبادلا التهم باحتكار المناصب العليا، والابتعاد عن المبادئ والأهداف المنشودة، الأمر الذي دفع بكلتا الكتلتين إلى عقد مؤتمرين، أحدهما في بلجيكا وقد دعا إليه السيد مصالي من 13 إلى 15 جويلية 1954، والذي يمكن تلخيص مقرراته في النقاط التالية:

(1) - (حديث السيد بن طوبال)، في مجلة الباحث، المطبعة المركزية للجيش، العدد 01، الجزائر، جويلية 1982، ص 57-58.

(2) - محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830-1954، ترجمة: محمد المعراجي، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، 2008، ص 386.

(*) - حزب الشعب (PPA) : أسس في 11 مارس 1937 في باريس، ليكون نسخة منقحة عن النجم، تخلى عن طموحاته حول الدفاع عن شمال إفريقيا وكّرس عمله في الجزائر، والشيء الجديد الذي جاء به هذا الحزب هو تكوين نظام عصري ووعي سياسي للكفاح المتواصل. أنظر: محمد قنانش و محفوظ قداش، حزب الشعب الجزائري (1937-1939)، وثائق وشهادات لدراسة الحركة الوطنية الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 21.

(3) - محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، مصدر نفسه، ص 387.

(4) - محمد لحسن أزغيدي، مرجع سابق، ص 77.

- إدانة الخروج عن سياستهم العامة التي بدأت تظهر في 1953 م، ويقصدون بذلك المركزيين.
 - الدعوة إلى المبادئ الثورية ومنح الثقة المطلقة لمصالي. (1)
- والثاني كان بمبادرة من لحول حسين(*) وجماعته والذي انعقد في مدينة الجزائر ما بين 13 و16 أوت 1954، وتتخلص مقرراته في:
- ادانة قرارات مصالي الحاج وجماعته وعدم الاعتراف بالاهتمامات الموجهة من طرف مصالي.
 - مواصلة الكفاح.
 - وتقرر كذلك اقالة مصالي وجماعته من مسؤولياتهم الحزبية، وإدانة قرارات بلجيكا. (2)
- وقبل هذين المؤتمرين، وفي ظل استفحال أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية عاد محمد بوضياف وديدوش مراد من فرنسا في جانفي 1954 م، وأقنعا المناضلين بأن مصالي الحاج لا ينوي القيام بالعمل المسلح حقيقة، وأن هدفه الأول هو تطهير القيادة(3)
- وأكد بوضياف أنه أعرب عن رغبته للدخول إلى الجزائر في بداية مارس 1954 م، بقصد رد العناصر الضالة إلى طريق الصواب أي: الذين تأثروا بالدعاية المصالية وأخذوا يفكرون في الانحياز إلى رئيس الحزب ولكن جوهر المهمة التي كان ينوي القيام بها هي الحيلولة دون انحياز العناصر الباقية من المنظمة الخاصة إلى صّف المصاليين(4)

(1)- Claud Collot- Jean Robert Henri, le Mouvement national algérien, texte 1912-1954, 2^{ème} édition, office des publication universitaires, Alger, 1981, pp 332-333.

(*) - حسين لحول: ولد بسكيكدة سنة 1917، وعمل مناضلا نشطا في حزب نجم شمال افريقيا، وبعد ذلك في حزب الشعب الجزائري، عضو قيادي من 1937 إلى 1954 م، وعمل مندوبا لجبهة التحرير الوطني حتى سنة 1955، حيث انقطع عن العمل السياسي، أنظر: محمد عباس، رواد الوطنية شهادات 28 شخصية وطنية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، (د، س، ن)، ص ص 57-58.

(2)-ibid, p333.

(3)- بشير بلاح، العربي منور، نبيل دادوة، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، الجزء الثاني، دار المعرفة، الجزائر، 2011، ص114.

(4)- دانيال فيران، عندما تنثور الجزائر، الطبعة الأولى، دار التنوير، الجزائر، 2014، ص54.

وبالفعل فقد اتصل محمد بوضياف(*) بزملائه في المنظمة الخاصة بعد عودته إلى الجزائر العاصمة أمثال: مصطفى بن بولعيد-العربي بن مهدي ورايح بيطاط، وتدارس أعضاء المنظمة الخاصة فيما بينهم عمل شيء ما لوقف التصدع والانشقاق في الحزب وإبعاد القاعدة النضالية عن الانقسام الخطير الجاري على مستوى القمة⁽¹⁾

ومن خلال هذا اللقاء انبثقت فكرة إنشاء "اللجنة الثورية للوحدة والعمل".

ج- إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل ودورها في التحضير لتفجير الثورة من مارس

إلى أكتوبر 1954:

ظهرت اللجنة الثورية للوحدة والعمل في ظروف يميزها الصراع بين جناحي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الممثلة في مصالي وأنصاره من جهة واللجنة المركزية من جهة أخرى، ما جعل مجموعة من المناضلين الحيايين يفكرون في إنشاء لجنة للتوفيق بين الطرفين المتنازعين من جهة ومن جهة أخرى الانتقال من العمل في إطار حزب شرعي معترف به من طرف الإدارة الفرنسية إلى حمل السلاح ما يمكن الشعب الجزائري من استرجاع حريته المغتصبة.

وفي هذا الصدد يقول محمد بوضياف: "... لدى عودتي إلى الجزائر وجدت بن بولعيد(*)، عقدنا

اجتماعا مع بيطاط(**) وابن مهدي لنحضر لقاءنا مع دخلي الذي جاءنا مع مساعده بوشبوية رمضان

(*) - محمد بوضياف: من مواليد 03 جوان 1919، عضو في حزب الشعب ثم مسؤول في المنظمة الخاصة بناحية قسنطينة يعتبر من أوائل مؤسسي جبهة التحرير الوطني، انضم إلى الثورة منذ أن كانت في طور التحضير، اختطف مع الزعماء الخمسة عام 1956 من قبل السلطات الفرنسية، كان عضوا في المجلس الوطني للثورة من 1956 حتى سنة 1962 م، وزير دولة في الحكومة الجزائرية المؤقتة الأولى، ونائبا للرئيس في الحكومة المؤقتة الثانية، اعتزل السياسة بعد الاستقلال، أنظر:

Harbi, Mohamed, la Guerre commence en algerie, edition Paris, 1984, p189.

(1) - أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 61.

(*) - مصطفى بن بولعيد: ولد في 05 فيفري 1917 في آريس بمنطقة الأوراس، ناضل في تنظيمات حزب الشعب المسلحة بعد الحرب العالمية الثانية، عضوا في اللجنة المركزية في 1953، أعتقل في فيفري 1955 بسجن الكدية قسنطينة، أستشهد في 23 مارس 1956 أنظر: مومن العمري، مرجع سابق، ص 196.

(**) - رايح بيطاط: من مواليد 19 ديسمبر 1925 بقسنطينة، كان عضوا بارزا في المنظمة الخاصة شرق الجزائر، حضر اجتماع ال22، وقاد الثورة في المنطقة الرابعة وقع في الأسر سنة 1955 م، وفي ماي 1961 م، كان من أعضاء الوفد الخارجي الخمسة الذين أسروا على إثر اختطاف الطائرة أنظر: محمد عباس، ثوار... عظماء، مطبعة دحلب، الجزائر، 1991، ص 93.

المدعو "سي موسى"، والذي كان مراقبا في المنظمة وأفضى هذا الاجتماع إلى إنشاء هيئة من شأنها أن تحافظ على الوحدة في الحركة فأنشأنا اللجنة الثورية للوحدة والعمل...".⁽¹⁾

ومن هذا المنطلق نشأت اللجنة الثورية للوحدة والعمل في 23 مارس 1954 م، في مدرسة الرشاد الكائنة ببطحاء (جامع اليهود) بالجزائر العاصمة، بمبادرة من محمد بوضياف.

ويختلف المؤرخون في تحديد أعضاء تشكيلتها في بداية الأمر، غير أننا نبني على مقولة محمد بوضياف التي أسلفنا ذكرها، وعليه فإن اللجنة الثورية للوحدة والعمل تشكلت في البداية من: محمد بوضياف-مصطفى بن بولعيد عن المنظمة الخاصة وسيد علي عبد الحميد عضو المكتب السياسي والكاتب العام للجنة المركزية، دخلي بشير مسؤول التنظيم ورمضان بوشبوية المراقب العام.⁽²⁾

وفي نفس اليوم والتاريخ قررت اللجنة الثورية للوحدة والعمل إصدار نشرة "الوطني" "le patriote" لسان حالها، وهي نشرة إعلامية سياسية، تدافع وتتنبئ مواقف حيادية مهمتها الأساسية هي توعية المناضلين وشرح خطورة مواقف الطرفين المتصارعين على السلطة في الحزب، وكان يشرف عليها الصالح الونيشي، وقد صدر منها حوالي ستة أعداد من أبريل 1954 إلى غاية 05 جويلية 1954⁽³⁾

• موقف اللجنة الثورية للوحدة والعمل من انقسام حركة الانتصار للحريات الديمقراطية 1954:

عند ظهور اللجنة الثورية للوحدة والعمل، بدأ الأمل يعود تدريجيا إلى نفوس المناضلين، حيث سعى أعضاء هذه اللجنة إلى عدم مساندة أي جناح على حساب الآخر واعتبار حركة الانتصار للحريات الديمقراطية حزب واحد، وهذا ما يؤكد مصطفى الأشرف حيث يقول: "كان أعضاء هذه اللجنة لا ينحازون لفريق من حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية دون فريق، وبذلك تشكلت منهم قوة ثالثة اعتمد عليها مناضلو القاعدة، بل حتى الإطارات العليا منهم قد اعتمدوا عليها من أجل استئناف الكفاح بطريقة جديدة، وإنقاذ وحدة الحركة الوطنية...".⁽⁴⁾

(1) - عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي، الجزء الثالث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص453.

(2) - مومن العمري، مرجع سابق، ص262.

(3) - محمد عباس، ثوار... عظماء، مرجع سابق، ص61.

(4) - مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة: حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص148.

وعلى إثر تشكيل اللجنة الثورية للوحدة والعمل توجه السيد محمد بوضياف إلى باريس وتمكن من اقناع كلا من ديدوش مراد(*) وزيجود يوسف(**) بالدخول إلى الجزائر، كما واصل بوضياف اتصالاته بقيادة المنظمة الخاصة في الداخل.

منهم السادة: رابح بطاط، عبد الحفيظ بوصوف، محمد العربي بن مهدي، رمضان بن عبد المالك، عبد الله بن طوبال، عمار بن عودة، مصطفى بن بولعيد، وكذلك أعضاء الوفد الخارجي الذي يتكون من: أحمد بن بلة، محمد خيضر، وحسين آيت أحمد. (1)

وقد انعكس الصراع المستمر بين المركزيين والمصاليين على أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل حيث بدأت تظهر بعض الخلافات في أوساط التيار الثوري، من ذلك أن دخلي وبوشبوبة راحا يؤيدان أفكار اللجنة المركزية وسعيا إلى استخدام هذا التنظيم الجديد ضد مصالي، مما أعطى الحجة للمصاليين للتنديد بهذا التنظيم باعتباره منحازا إلى اللجنة المركزية، وهو ما تسبب في ارتياب بعض المناضلين في مصداقية اللجنة الثورية وفي حيادها الإيجابي(2)

وقد كانت نشرة "الوطني" تعمل على توجيه اللجنة الثورية للوحدة والعمل إلى دعم المركزيين على حساب المصاليين، ما جعل المركزيين يتقدمون بطلب إلى بوضياف يطلبون فيه من الأعضاء الخمسة أن يدعموا مواقف اللجنة المركزية للحزب علانية مقابل تأييدهم لها أي تخليهم عن موقفهم الحيادي، ولكن طلب المركزيين قوبل بالرفض(3)

(*)- ديدوش مراد ولد في عام 1922 في بلكور (الجزائر العاصمة)، انضم لحزب الشعب بعد 1945 وأصبح إطار من إدارات المنظمة الخاصة، كان عضوا في جماعة ال22، ثم قائدا لمنظمة قسنطينية في أكتوبر 1954، استشهد في جانفي 1955، أنظر: مومن العمري، مرجع سابق، ص264.

(**)- زيغود يوسف: (1921-1956)، كان عضو في المنظمة الخاصة، بعد اندلاع الثورة قام بالاعداد لهجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955 م، سقط شهيدا في كمين نصب له في 23 سبتمبر 1956، أنظر: الشهيد زيغود يوسف (1921-1956)، من أمجاد الثورة الجزائرية (1830-1962)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 2009، ص، ص11-13.

(1)- دانيال قيران، مرجع سابق، ص55.

(2)- أحمد محساس، التحول النوعي للحركة الراديكالية الناجحة: اللجنة الثورية للوحدة والعمل، تعريب: حسن بن مهدي، في مجلة الثقافة، العدد 86، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، 1985، ص20

(3)- محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة: نجيب عياد، صالح المتلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994، ص58.

ما جعل الطرفين، اللجنة المركزية وأعضاء اللجنة يصلان إلى باب مسدود، وعلى اثر ذلك انسحب كل من: سيد علي عبد الحميد، بشير دخلي وبوشبوبة، وتشكلت اللجنة الثورية للوحدة والعمل من جديد، حيث أصبحت تضم كل من: محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد، العربي بن مهيدي^(*)، رابح بيطاط، كريم بلقاسم^(**)، محمد خيضر، حسين آيت أحمد وأحمد بن بلة، وقد أسندت رئاسة اللجنة إلى محمد بوضياف⁽¹⁾

وتهدف هذه اللجنة إلى توحيد الصفوف وإصلاح ذات البين والسير إلى تفجير الثورة ومحاربة الاستعمار بالسلاح⁽²⁾

انطلاقاً من مبدأ إصلاح ذات البين بين الجناحين المتصارعين، عمل أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل كل ما في وسعهم من أجل طي الصفحة السوداء في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ولكن تعنت الطرفين وعدم استجابتهما لمنطق العقل ومصلحة العباد والبلاد، أمام هذا الوضع الخطير الذي قد تترتب عنه انزلاقات لا تحمد عقباها، قرر أعضاء اللجنة الثورية صرف النظر عن الصراع بين الجناحين المتخاصمين وانتقلوا إلى العمل من أجل الاعداد للثورة المسلحة.⁽³⁾

وهكذا شرع أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل المتحمسون لاشغال نار الثورة المسلحة في الاعداد الفعلي للثورة والتخطيط لها، وقد تم الاتصال بين أعضاء اللجنة الثورية وقرروا الدعوة إلى عقد اجتماع سري لا يحضره إلا إطارات المنظمة الخاصة العسكرية السرية الموزعون داخل البلاد⁽⁴⁾

(*)- العربي بن مهيدي: ولد سنة 1923 بمدينة عين مليلة بالقطاع القسنطيني، عمل مناضلاً في حزب الشعب والمنظمة الخاصة، وشارك في جميع الأحداث السياسية في هذه الفترة أعتقل سنة 1945 وحكم عليه سنة 1950 في قضية المنظمة الخاصة بعشر سنوات سجن، من الأعضاء المؤسسين لجبهة التحرير، استشهد في مارس سنة 1957 م. أنظر:

Harbi Mohamed, la Guerre commence en Algerie, op, cit, p190.

(**)- كريم بقاسم: من مواليد 14 ديسمبر 1922 بذراع الميزان ولاية تيزي وزو، التحق بداية 1946 بصوف حزب الشعب، أثناء الثورة عين قائداً للولاية الثالثة، من الأعضاء البارزين في مؤتمر الصومام، أصبح عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ، تولى منصب وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة الثانية وفي الحكومة المؤقتة الثالثة وزير الداخلية، واغتيل بمدينة فرانكفورت الألمانية في ظروف غامضة سنة 1970، أنظر: بشير بلاح، العربي منور، نبيل دادوة، مرجع سابق، ص 129.

(1)- عبد الرحمان بن إبراهيم بلعقون، مصدر سابق، ص 458.

(2)- مومن العمري، مرجع سابق، ص 265.

(3)- أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 70.

(4)Mohamed Tegui, l'Algérie en guerre, O.P.U, Alger, 1988, pp 92-93

• نشاط اللجنة الثورية للوحدة والعمل لتفجير الثورة، مارس - أكتوبر 1954 م:

بعد صرف النظر من قبل أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل عن الجناحين المتصارعين، راحوا يعكفون على التحضير الجدي للكفاح المسلح، وتحقيقا لذلك عقدوا عدة اجتماعات تباحثوا خلالها الوضع الراهن للبلاد وما آلت إليه أزمة الزعامة داخل الحزب وكذا وضع الترتيبات اللازمة والكفيلة بإنجاح العمل الثوري فكان أول هذه الاجتماعات:

- اجتماع ال22:

بعد فشل المساعي التي كان يقوم بها محمد بوضياف ومن معه من أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل لتوحيد صفوف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بين المركزيين والمصاليين، قرر أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل أن يتصلوا بعدد من مناصلي الحزب التابعين للمنظمة الخاصة والذين كانوا متابعين من طرف السلطات الفرنسية، وكانوا يتسترون في مختلف أنحاء الوطن وأعطوا لهم موعدا لاجتماع عام بحي سالومبي (salembier) المدينة حاليا بمدينة الجزائر العاصمة⁽¹⁾

في 25 جوان 1954، كان الحضور عند الموعد المحدد فانعقد الاجتماع في منزل "الياس دريش"، وقبل انطلاق أشغاله أعطى بوضياف قائمة المشاركين فبدأ بأسماء منظمي الاجتماع: بوضياف وبن بولعيد وبن مهدي وبيطاط وديدوش، ثم ممثلو مدينة الجزائر: بوعجاج ومرزوق بلوزداد ودريش، وممثلو البلدية وفيهم سويداني^(*) وبوشعيب^(**) وهما من شرق الجزائر، وعن ناحية وهران حضر بوصوف ورمضان بن عبد المالك، وعن قسنطينة نجد مشاتي وحباشي وملاح والسعيد المسمى "لاموتا"، وعن

(1) - عبد الرحمن رزاقى "الحركة الوطنية وفكرة العمل المسلح"، في مجلة الباحث، العدد 02، المطبعة المركزية للجيش، الجزائر، نوفمبر 1984، ص25.

(*) - سويداني بوجمعة: (1922-1956) ولد بولاية قالمة، إلتحق بحزب الشعب الجزائري، ألقى عليه القبض في جويلية 1946 م، ولم يطلق سراحه حتى جانفي 1948، من أعضاء المنظمة الخاصة شارك في عملية اقتحام بريد وهران في 1949 م، كان عضوا في لجنة الاثني عشرين، عين كمساعد لرابع بييطاط في المنطقة الرابعة، استشهد في 17 أفريل 1956، أنظر: عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962، ترجمة عالم المختار، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2007، ص847.

(**) - أحمد بوشعيب: مناضل في صفوف حزب الشعب ثم حركة الانتصار، عضوا في المنظمة الخاصة حيث شارك في عملية الهجوم على بريد وهران سنة 1949، أحد أعضاء لجنة اجتماع ال22، أنظر مومن العمري: مرجع سابق، ص278.

الشمال القسنطيني نجد زيغود وين طوبال وين عودة ومثل سوق أهراس باجي مختار وعن الجنوب القسنطيني لعمودي عبد القادر، كان الـ22 كلهم مناضلون في المنظمة الخاصة وحزب الشعب⁽¹⁾

ترأس الاجتماع بن بولعيد مع بوضياف كمقرر رئيس بمساعدة بن مهدي، فبعد دراسة التقارير التي تبرز تاريخ المنظمة الخاصة والقمع الاستعماري وأزمة الحزب ونشاط اللجنة الثورية للوحدة والعمل (C.R.U.A)، قرر المشاركون تفجير الثورة وانتخبوا بوضياف منسقا وطنيا، وشكل هذا الأخير لجنة من خمس مسؤولين تجمع بن بولعيد وديدوش وبن مهدي وبيطاط وكانت هذه اللجنة مكلفة بتطبيق قرارات الـ22⁽²⁾

ما تجدر الإشارة إليه أن هذا الاجتماع خرج بلائحة تضمنت توصيات عديدة منها:

- الحياد أو عدم الدخول في الصراع بين "المركزيين والمصاليين"
- العمل على توحيد جناحي الحزب
- تدعيم موقف اللجنة الثورية للوحدة والعمل في أهدافها الثلاثة (الثورة، الوحدة والعمل)
- تفجير الثورة في تاريخ تحدده لجنة مصغرة⁽³⁾

وبعد تشكيل لجنة الخمسة المشار إليها عقدت هذه الأخيرة اجتماع لها بمنزل المناضل "عيسى كشيدة" بحي القصبة بالعاصمة، ودرسوا اللائحة المصادق عليها من قبل أعضاء الـ22، كما وضعوا القانون الداخلي للجنة الخمسة وقرروا ما يلي:

- تقوية المنظمة الجديدة عن طريق ضم الأعضاء السابقين في المنظمة الخاصة وهيكلتهم في التنظيم الثوري الجديد.
- استئناف التكوين العسكري، اعتمادا على كتائب المنظمة الخاصة التي أعيد تشكيلها.
- تنظيم الفرق التي تتولى جمع السلاح وصنع المتفجرات اللازمة للثورة المسلحة⁽⁴⁾

(1) - محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، مصدر سابق، ص392.

(2) - محفوظ قداش، مصدر نفسه، ص393.

(3) - محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية، من عام 1830 حتى نوفمبر 1954، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1985، ص ص248-249.

(4) - عمار بوحوش، مرجع سابق، ص345.

كما قاموا بتكليف ديدوش مراد بالاتصال بمنطقة القبائل لاقتناعهم بالانضمام الى مجموعة ال22، وأفضت هذه الاتصالات إلى إلتحاق كريم بلقاسم بلجنة الخمسة والتي أصبحت تعرف بلجنة الست⁽¹⁾ كما وافق الوفد الخارجي المشكل من محمد خيضر^(*)،

حسين آيت أحمد^(**)، أحمد بن بلة^(***)، على الانضمام الى اللجنة المنبثقة عن اجتماع ال22 والتي أسندت اليهم مهمة الدعاية للثورة في الخارج وتمويلها بالسلاح والذخيرة، وكانت اللجنة على اتصال دائم بهم لاطلاعهم على آخر ترتيبات إعلان الثورة.⁽²⁾

وبعد سلسلة من التحضيرات المتمثلة في الاتصالات والمشاورات عقد اجتماعان هامان في 10 و23 أكتوبر سنة 1954 م⁽³⁾، اتخذت فيها لجنة السنة قرارات حاسمة غيّرت مجرى الحياة في الجزائر من الصراع السلمي إلى الدخول في الكفاح المسلح.

وتتلخص هذه القرارات في:

(1) - محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، مصدر سابق، ص393.

(*) - محمد خيضر: من مواليد 13 مارس 1912 في بسكرة، انخرط في صفوف نجم شمال افريقيا، ثم حزب الشعب الجزائري، بعد عملية بريد وهران فرّ محمد خيضر إلى القاهرة، ليصبح ممثلاً لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وعضو جبهة تحرير المغرب العربي، بعد اندلاع الثورة ساهم في تموين جيش التحرير بالسلاح، ألقى عليه القبض بعد اختطاف الطائرة في 22 أكتوبر 1956، عين عضو بالمجلس الوطني للثورة، وعضوا شرفيا للجنة التنسيق والتنفيذ سنة 1957، وعين كوزير دولة بالحكومة المؤقتة من سنة 1958 إلى 1962، اطلق سراحه بعد وقف اطلاق النار 19 مارس 1962، أنظر: محمد الشريف ولد حسين، عناصر للذاكرة حتى لا أحد ينسى، من المنظمة الخاصة 1947 الى استقلال الجزائر في جويلية 1962، دار القصبية الجزائر، 2009، ص22.

(**) - حسين آيت أحمد: من مواليد 26 أوت 1926 م، بعين الحمام بتيزي وزو، انخرط في صفوف حزب الشعب، من أنصار العمل العسكري، بعد تأسيس المنظمة الخاصة كان عضوا بارزا فيها ثم رئيسها الثاني، التحق بمصر كمثل للبعثة الخارجية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، عين عضوا بالمجلس الوطني للثورة، عين كوزير دولة في الحكومة المؤقتة، أنظر: حسين آيت أحمد، روح الاستقلال مذكرات مكافح من 1942-1952، ترجمة، سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر، 2000، ص15.

(***) - أحمد بن بلة، من مواليد 25 ديسمبر 1916 بمغنية، انخرط في صفوف حزب الشعب ثم في حركة الانتصار، عين على رأس المنظمة الخاصة، التحق بالبعثة الخارجية بالقاهرة، أصبح عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ، وأحد أعضاء المجلس الوطني للثورة، ألقى عليه القبض من طرف السلطات الاستعمارية يوم 22 أكتوبر 1956 وبقي مسجوناً إلى غاية 19 مارس 1962. أنظر: محمد الشريف ولد حسين، مرجع سابق، ص26.

(2) - محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية، من عام 1830 حتى نوفمبر 1954، مرجع سابق، ص249.

(3) - مومن العمري، مرجع سابق، ص309.

- تعيين بوضياف منسقا
- تقسيم التراب الجزائري إلى ست مناطق وتعيين المسؤولين على هذه المناطق وهم،⁽¹⁾
 - مصطفى بن بولعيد على المنطقة الأولى (الأوراس) ونائبه شيهاني البشير^(*)
 - مراد ديدوش على المنطقة الثانية (شمال قسنطينية) ونائبه زيغود يوسف وبعده مختار باجي والأخضر بن طوبال.
 - بلقاسم كريم على المنطقة الثالثة (القبائل) ونائبه عمار أو عمران.
 - رابح بيطاط على المنطقة الرابعة (وسط الجزائر) ونائبه بوجمعة سويداني
 - العربي بن مهدي على المنطقة الخامسة (وهران) ونائبه عبد الحفيظ بوصوف
 - والمنطقة السادسة (الجنوب والصحراء) أجل تعيين المسؤول عليها.
- حدد تاريخ اندلاع الثورة بالفتح من نوفمبر 1954، على الساعة الصفر، يعني ليلة 31 أكتوبر في جميع المناطق بدون تأخير أو تقديم على الوقت المحدد.
- كلف بوضياف بتبليغ هذه القرارات للوفد الخارجي⁽²⁾
- اصدار بيان موجه للرأي العام الجزائري والعالمي يخبر باندلاع الثورة وبتحديد هدفها وميلاد حركة تسمى جبهة التحرير الوطني^(**)، وهو بيان الفاتح نوفمبر 1954.

(1) - محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1942-1992 م)، الجزء الثالث، دار هومة، الجزائر، 2000، ص 19.

(*) - شيهاني البشير: (1929-1955 م) ولد بالخروب بقسنطينة، انخرط سنة 1946 في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية كرئيس لخلية الخروب متخفيا بنشاطه التجاري، بعد أن حامت حوله شكوك السلطات الاستعمارية، فرّ إلى تونس، وعاد في 1950 م ليواصل نشاطه الحزبي، وبعد انقسام حركة الانتصار للحريات الديمقراطية كان هو إلى جانب المركزيين، عين كناطق في منطقة الأوراس بعد اندلاع الثورة الجزائرية، توفي سنة 1955 م في معركة الجرف التي خطط لها وشارك فيها. أنظر: الشهيد شيهاني بشير (1929-1955 م)، من أمجاد الثورة الجزائرية (1830-1962)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 2009، ص ص 7-23.

(2) - زهير احدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية (1954-1962)، منشورات دحلب، الجزائر، 2012، ص 10.

(**) - جبهة التحرير الوطني: تنظيم سياسي أنشأ عشية اندلاع الثورة التحريرية، من أجل لم شتات القوى الوطنية من بين مؤسسيها أعضاء من حزب الشعب الجزائري، وكان جدول أعمالهم اتخاذ القرارات وإعلان الثورة وكيفية إعلانها والأهداف التي ترمي إليها، أنظر: زيدان زبيحة، جبهة التحرير الوطني جذور الأمة، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2009، ص ص 78-79.

• اتفق الجميع على أن تحديد الأهداف التي يقع عليها الهجوم يتكفل بها مسؤول المنطقة بمساعدة نوابه وهي ترمي إلى تحقيق هدفين أساسيين وهما: الإعلان عن قيام الثورة وجمع ما أمكن من السلاح من عند العدو⁽¹⁾

د- التحضيرات المادية والبشرية لتفجير الثورة 1947-1954:

لاشك أن التحضيرات البشرية والمادية لتفجير الثورة التحريرية، تطرح كثيرا من الصعوبات، تتعلق بذلك النشاط الواسع والمنتشعب الذي أحيط بسرية تامة، هذه التحضيرات المادية والبشرية المتداخلة المهام والموزعة على عديد مناطق الوطن و الخارج أيضا، والتي تطلبت مراحل منفصلة ومتكاملة في إنجاح مهمة تفجير الثورة.

• التحضيرات المادية لتفجير الثورة 1947-1954:

اهتمت العناصر الثورية في حزب الشعب بمسألة التسليح، وذلك إيمانا منها بأن وسيلة تحقيق الاستقلال تمر بتوفير الوسائل المادية والبشرية للحرب، وخلال الحرب العالمية الثانية وبعدها لوحظ اهتمام متزايد بجمع السلاح، ولكن الخطوات الرئيسية المنظمة للحصول على السلاح تمت في عهد المنظمة الخاصة⁽²⁾

وعند تأسيس هذه الأخيرة في فيفري 1947، وجد عناصرها أنفسهم بحاجة ماسة إلى المال والسلاح على الأقل لتدريب مناضلي المنظمة الخاصة وهذا ما لم يتوفر في بداية الأمر، وفي هذا الشأن يقول السيد آيت أحمد: "... غير أن منظمة في مثل هاته الأهمية، لا تقدر فقط بعددها أو بأخلاقها، وفعاليتها تتعلق بكل إمكانياتها... هنا تبرز نقاط ضعف المنظمة، الضعف القاتل للثورة، نحن ينقصنا السلاح والمال، ليس لدينا لا السلاح ولا المال، مقارنة مع قوة عسكرية لديها أحدث تسليح في القوات البرية والجوية والبحرية، جيش فرنسي مع قوة تقاليده وخبرته، و (L'OS) لا تملك حتى الأسلحة الكافية لتكوين عناصرها"⁽³⁾

(1)- زهير احدان، مصدر سابق، ص10.

(2)- عبد الله مقلاتي، "إشكالية التسليح إبان مرحلة اندلاع الثورة 1954-1956"، في مجلة عصور الجديدة، العددان، 17-16، جامعة وهران، الجزائر، 2014-2015، ص366.

(3)- Mohamed Harbi, les Archives de la révolution Algérienne, Ed : les éditions jeune afrique, Paris, 1980, p31.

فخلال سنوات 1947-1950 م، تم اقتناء شحنات معتبرة من الأسلحة من مخلفات الحرب العالمية الثانية في ليبيا وتونس، وذلك اعتمادا على خلايا منظمة ، وعمل سرّي ناجع⁽¹⁾

حيث قدرت الدفعة الأولى بحوالي 300 قطعة من السلاح⁽²⁾ أما الدفعة الثانية فقد تم شراؤها من صحراء فيض أولاد عامر ضواحي زريبة الواد بالقرب من بسكرة سنة 1948، قدرت بحوالي 320 بندقية حربية، وفي ربيع نفس العام، تم شراء مرة أخرى 230 بندقية حربية، توجه بعض المناضلين مرة أخرى إلى تونس لنفس الغرض وكانت تلك الأسلحة تخزن بالأوراس⁽³⁾

ولنفس الغرض توجه أعضاء المنظمة الخاصة إلى منطقتي الجزائر والقبائل لجمع وشراء السلاح، وفي هذا الإطار ينوه المناضل حسين آيت أحمد في مذكراته بالمبادرة التي قام بها المناضل "واعلي بنابي"، في شهر ديسمبر 1947 م، بغرض جمع المال لشراء الأسلحة للمنظمة الخاصة، دون استشارة الحزب وفي سرية تامة، اتصل ببعض الأشخاص الأغنياء والتجار في منطقة القبائل والجزائر وتمكن من جمع حوالي مليون ونصف مليون فرنك فرنسي، وبمساعدة "كابا" مناضل من حي بلكور الذي احترف تجارة السوق السوداء، استطاع "واعلي بنابي" الحصول على مجموعة معتبرة من الأسلحة تمثلت في حوالي 20 رشاشا من نوع "شتاين وموزر"، واثنتين من نوع "تومسون" في حالة سيئة و30 مسدسا جديدا من عيار 65.7، 09" متساوية الصنع والبقية من نوع "الكويت"، كما تحصل على خمسة بنادق حربية وصندوقين من القنابل الهجومية، وتم نقل هذه الشحنة إلى منطقة دلس على الواجهة البحرية للقبائل⁽⁴⁾

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأسلحة كانت تخزن بمراكز الأوراس والشلف والأغواط والسمنندو والقبائل والجزائر العاصمة، وقد أدى زلزال الشلف سبتمبر 1954 إلى اتلاف المخزن الموجود بالمنطقة، ووقع التبليغ عن مخزن الأغواط وكان مخزون القبائل تحت يد المصاليين، وعليه لم تسلم سوى مخازن السمنندو والعاصمة والأوراس، وتضم في مجموعها حوالي 320 قطعة سلاح في أغلبها من صنع إيطالي، وربيعها غير صالح للاستعمال⁽⁵⁾

(1) - محمد حربي، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، مصدر سابق، ص70.

(2) - الطاهر جبلي، الامداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار الأمة، الجزائر، 2014، ص44.

(3) - وهيبه سعیدی ، مرجع سابق، ص18.

(4) - حسين آيت أحمد، مصدر سابق، ص155.

(5) - محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مصدر سابق، ص70.

كما كان يلجأ أعضاء المنظمة الخاصة إلى مقتنيات المواطنين من السلاح كاحتياطي يمكن اللجوء إليه عند الضرورة⁽¹⁾

في نفس السياق قام الشهيد سويداني بوجمعة عام 1948 م، بهجوم على مخزن مفرقات، وفي نفس المسعى قام المجاهد أحمد بن بلة ولقطة المال بهجوم على بريد وهران يوم 07 أبريل 1949 م، وتم الحصول على مبلغ مقدر بمليون دولار تقريبا⁽²⁾

ومن جهة أخرى كلف كل من محمد خيضر وأحمد بن بلة وآيت أحمد بتمثيل الثورة في المشرق العربي، فاحتضنتهم القاهرة، واستقبلهم السيد جمال عبد الناصر في أبريل 1954 م، ودرس خطتهم باهتمام وطلب منهم ثلاثة أيام، وبعد نفاذ المهلة، وعدهم بمساعدة من السلاح والمال، وبالسعي لدى الدول العربية وخاصة منها السعودية⁽³⁾

وكانت النتيجة أن السعودية منحت الوفد 100 ألف جنيه أي ما يعادل 100 مليون فرنك فرنسي، وأرسلتها إلى اسبانيا بأمر من رئيس مصر، وهناك تسلمها محمد بوضياف.

وعن الجانب المصري، فقد أرسل السيد عبد الناصر، كمية من السلاح وساعد الوفد في شراء كمية أخرى، وأرسلوها إلى الجزائر، كما منحهم مقدار من المال قدر بمليون فرنك فرنسي⁽⁴⁾

• التحضيرات البشرية لتفجير الثورة 1947-1954:

هذا على الصعيد التحضير المادي، أما بخصوص التحضيرات البشرية لتفجير الثورة، فقد أنشأت المنظمة الخاصة فروعاً لها منتشرة تقريبا عبر كامل التراب الوطني، بحيث أنشأت مثلا فروعاً في الأوراس عام 1947 م ترأسه مصطفى بن بولعيد، وقد لعب دورا كبيرا في توعية المواطنين بأهداف الثورة، عن

(1) - محمد عباس، نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار القصبية للنشر، الجزائر، 2007، ص 65.

(2) - وهيبه سعدي، مرجع سابق، ص 19.

(3) - فتحي الديب، عبد الناصر والثورة الجزائرية، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1990، ص 26.

(4) - فتحي الديب، مصدر نفسه، ص 41

طريق تحرير بيانات ومنشورات سرّية، وحتى اصدار بعض الكتيبات عن الجزائر قبل الاستعمار، وعن جرائم هذا الأخير⁽¹⁾

وفي هذا الصدد يقول آيت أحمد في تقرير قدمه في اجتماع اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في ديسمبر 1948 م: "... المنظمة السرية، منظمة نخبة، عددها محدود بسبب طبيعتها السرية، يجب في الأول أن تكوّن إطارا في القتال التحرري، هذا العمل هدفه ترقية المستوى التقني والتكتيكي لهذا الكفاح، على المستوى التقني، قمنا بدراسة نظرية وتطبيقية حول استعمال الأسلحة الحديثة والمتفجرات، وعلى المستوى التكتيكي اخترنا الأعمال الحديثة التي عالجت حرب العصابات، حروب الفلاحين والكومندوس، أي الدروس التي تتكيف بصورة حسنة مع معطيات بلادنا والتي هي في مستوى استيعاب مناظلينا...، التكوين التكتيكي يتم نظريا وتطبيقيا... لقد ضاعفنا استراتيجياته في الريف لتكيف العناصر مع المشاكل التي تفرضها حرب العصابات ... في المجموع عناصرنا استوعبت ذلك التكوين جيدا، فبدأوا يهتمون بالأمور العسكرية و أحبّوها وبيذلون مجهودات خاصة في الدراسة والبحث"⁽²⁾

أما رابح بيطاط فقد اهتم بالتجنيد في الشمال القسنطيني، وبن مهدي بالغرب، وديدوش بالوسط الجزائري، أما كريم بلقاسم فكان يمثل القائد الأكبر للمناضلين الأكثر استعداد للحرب فمن الدوار إلى الدشرة، ومن الأوراس إلى الغرب، استطاعوا تجميع قواتهم دون ان يهملوا أهمية المخابرات البوليسية العامة التي كانت تنتشر في المدن لاقتفاء آثار الاستعمار أو العملاء والتبليغ عنهم لأعضاء المنظمة الخاصة.⁽³⁾

وهنا يمكن أن نستنتج أن الجماعة استفادت من دروس الماضي بعد تفكيك المنظمة الخاصة في سنة 1950م.

نظرا لانتشار الوعي الثوري، أخذ المواطنون من مختلف الأعمار يلتحقون بالجبال في سرّية تامة للتدريب على حمل السلاح، وقد تمكنت المنظمة الخاصة تجنيد حوالي 3000 شخص واعتبرت المنطقة

(1) - محمد الطاهر عزوي، "الاعداد السياسي والعسكري للثورة في الأوراس اول نوفمبر 1954 م"، مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية 1954 م، جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1999، ص 623.

(2) - Mohamed Harbi, les Archives de la révolution Algérienne, op.cit, p 31

(3) - Ait Mouhoub Salima, Comment et par qui la révolution a été préparée ? en revue d'Algérie, les dossiers de la révolution, N°01 novembre, 2004, pp 34-35.

الأولى (الأوراس) مكانا للتدريبات العسكرية ومخزنا للأسلحة والذخائر، ومأوى لكل المناضلين الملاحقين من طرف السلطات الفرنسية⁽¹⁾

في هذه الأثناء بدأ أعضاء المنظمة الخاصة في تدريب الملتحقين بالجنال كما قدمت لهم دروس من خلال كراسة للتدريب العسكري كانت تضم 12 درسا تحوم حول: استخدام أسلحة القتال الفردي، حرب العصابات، ووزع من تلك الكراسة 50 نسخة.

في شهر جانفي 1948 فتحت الدورة التدريبية الأولى بنجاح وبدأت الدورة الثانية في شهر أوت من نفس السنة⁽²⁾ وأثناء تلك الفترة التدريبية أصبح من المألّف إضافة مصلحة اتصال اللاسلكي وقسم للمفرقات، وقسم للاستخبارات، وعرض الأمر على المكتب السياسي للمنظمة الخاصة، فكانت الموافقة بالإجماع على النقطة الأولى والثانية إلا أن النقطة الثالثة كانت محل جدال وقف في وجه ذلك السيد الأمين دباغين^(*)، خوفا أن يساء استعمال جهاز المخابرات ويصبح خطرا على الحزب.

تم تأخير قسم الاستخبارات مؤقتا، أما قضية الاتصالات فقد تغلب عليها محمد مَرّوك^(**)، بتحضير جهاز رديء إلا أنه صالح للاستعمال، وأشرف عليه محمد مشاتي^(***)، أما المتفجرات فقد جهز لها موقعين اعتبرت كمصانع لتجهيز المتفجرات وتعهدت بأن تمد كل مفرزة بأحد الفنيين في ذلك⁽³⁾.

(1) - محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 61.

(2) - مصطفى هشماوي، مصدر سابق، ص 74-75.

(*) - الأمين دباغين ولد سنة 1917، من المسؤولين البارزين والثوريين المنقّفين الذين لعبوا دورا هاما في تطور النضال الوطني، ناضل في صفوف حزب الشعب ثم صفوف حركة الانتصار، حيث أصبح أمينها العام، انسحب من الحركة وجمّد نشاطاته بفعل الخلاف الذي نشب بينه وبين مصالي في سنة 1949، انضم مبكرا الى جبهة التحرير الوطني ومثلها في القاهرة قبل أن يعين وزيرا للخارجية بأول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، توفي سنة 2003 م، أنظر: مومن العمري، مرجع سابق، ص 201.

(**) - محمد مَرّوك: من أقدم مناضلي حزب الشعب، من أصل مغربي لكنه ولد بالجزائر، يعتبر أول من صنع قنبلة في هيئة تمثال للأمير عبد القادر، تقلد عدة مسؤوليات بالمنظمة الخاصة أهمها تأسيسه لشبكة الإشارة والمواصلات، وبعد اكتشاف المنظمة الخاصة هرب إلى فرنسا 1950، وبعد اندلاع الثورة التحريرية، حاول التوفيق بين جبهة التحرير والحركة المصالية لكنه فشل، أنظر، محمد حربي، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، مصدر سابق، ص 33.

(***) - محمد مشاتي: ولد بمدينة قسنطينة، مكوّن ومدرّب على جهاز الاتصالات، وقد وظف خبرته في المنظمة العسكرية السرية، كان من أعضاء الـ 22 الذين قرروا إعطاء أولوية للعمل المسلح، عضو قيادي في فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا سنة 1955 م، وفضل الجزائر بتونس وسويسرا بعد الاستقلال، أنظر: عبد الكريم بوصفصاف وآخرون، معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، الجزء الثاني، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر، 2004، ص 315.

(3) - سليمان قريبي، تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940-1954 م، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة 01، الجزائر، 2010-2011، ص 187.

بعد اكتشاف أمر المنظمة الخاصة سنة 1950، وجدت نفسها محاصرة وأصبحت أسرارها ظاهرة للعيان باعتراف الموقوفين منها أدت إلى كشف كثير من المناضلين ومن خطط للعمل، وهكذا ظل وضع المنظمة يتدهل وصارت هدفا مكشوفاً للعدو وأثناء ذلك لم يلق أعضاء المنظمة العناية الكافية من القيادة السياسية للحزب، ذلك لأنها كانت مشغولة بمشاكل أخرى، وتوزع أفراد المنظمة الخاصة في مختلف مناطق جبال الجزائر وهم مطاردون من الفرنسيين وأعاونهم⁽¹⁾

ما أدى إلى توقف النشاط التحضيري لتفجير الثورة إلى غاية ميلاد اللجنة الثورية للوحدة والعمل في مارس 1954 م.

وفي صيف ذات السنة وبعد اجتماع مجموعة الـ 22 شرع في التدريبات من جديد لتكوين المناضلين وتدريبهم على صنع القنابل التقليدية.

كانت البداية بتربص وطني نظم بمزرعة المناضل عبد القادر الهجيم في ناحية أخرايضية (الجزائر العاصمة)، أشرف عليه بن بولعيد شخصيا، بمساعدة بيطاط في الجوانب التطبيقية وكان ذلك في أوت 1954، وفي أواخر أوت 1954، التحقت منظمة جرجرة بقطار التحضير للثورة، خلال اجتماع فاصل بشارع "دي شان" في قسبة العاصمة، وبناء عليه انضم كريم بلقاسم إلى لجنة الخمسة التي أصبحت ابتداء من سبتمبر 1954 م، تعرف بلجنة الستة⁽²⁾ التي عقدت بدورها سلسلة من الاجتماعات التحضيرية المادية والمعنوية ودرست خلالها مسائل التنظيم والقيادة، كان آخرها في العشر الأواخر من أكتوبر 1954، والذي تقرر فيه تسمية جبهة تحرير الوطني وجيش التحرير^(*) الوطني وكذا تحديد ساعة الصفر من 1 نوفمبر 1954 كموعده لتفجير الثورة.

(1) - مصطفى هشماوي، مصدر سابق، ص 78.

(2) - محمد عباس، نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية 1954-1962، مرجع سابق، ص 66.

(*) - جيش التحرير الوطني: (تنظيم هيكلي)، الجناح العسكري لجبهة التحرير، وخلال حرب التحرير الجزائرية 1954-1962، تحول من جيش من الأنصار يتكون من 3000 مقاتل إلى جيش تقليدي من حيث الإمكانيات والتنظيم مع امتداد عمر الحرب، تأسس على (نظام الفوج) المتكون من 3 إلى 4 جنود أكبرها يضم من 15 إلى 20 مقاتل، وبعد انعقاد مؤتمر الصومام وتأسيس الرتب العسكرية، تشكلت كالاتي، نصف الفوج يتكون من 5 عناصر والفوج من 11 عنصر، منهم رقيب وجنديان أولان، الفرقة من 3 أفواج واطارين والفيلق يتضمن 3 كتائب و 20 إطار، أنظر: عاشور شرفي، مرجع سابق، ص 552.

المبحث الثاني: تفجير الثورة التحريرية بالجزائر 01 نوفمبر 1954 ومواقف الحكومات الأوروبية من ذلك.

إن فكرة الكفاح المسلح قد ولدت في أذهان المشرفين على المنظمة الخاصة الذين لجأوا لتكوين أعضائها بتدريبهم عسكريا وتكوينهم سياسيا وعقائديا لمجابهة الاستعمار الفرنسي في جميع الميادين⁽¹⁾

بعد طول انتظار جاء اتخاذ القرارات الحاسمة التي بمقتضاها تم اعلان الثورة التحريرية ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 م⁽²⁾، وقبيل هذا بأيام أخرجت الأسلحة من مخازنها لغرض إصلاحها وتنظيفها والتأكد من مدى صلاحية استعمالها، كما تم توزيعها على مستوى المناطق عبر التراب الوطني ليصل المشرفون على تحضير الثورة إلى عقد آخر اجتماع لهم في العشر الأواخر من أكتوبر 1954 بالعاصمة⁽³⁾، والذي سبقت الإشارة إليه، حيث تمت فيه قراءة بيان أول نوفمبر^(*)، إذ حرص فيه قادة الثورة ومخططوها الأوائل على أن تكون الانطلاقة الكبرى محددة وواضحة ومفهومة الأهداف والمطالب لدى الشعب الجزائري والرأي العام العالمي،⁽⁴⁾ حتى لا يكون لدى السلطات الاستعمارية أي عذر في مقاومتها أو الامتناع عن الاستجابة لمطالبها، ولكي تقطع عليها خط الرجعة وتمنعها من محاولة تشويهها وتصوير أهدافها للرأي العام العالمي بما يخالف الواقع والحقيقة⁽⁵⁾، وعليه تناول البيان النقاط التالية:

- الإعلان عن قيام الثورة ضد الاستعمار وميلاد جبهة التحرير الوطني لقيادتها.

(1) - صلاح العقاد، المغرب العربي، الطبعة الثانية، المكتبة أنجلو المصرية، مصر، 1996، ص426.

(2) - أحمد محساس، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة: الحاج مسعود ومحمد عباس، منشورات المتحف الوطني للمجاهد للذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002، ص379.

(3) - عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار البعث، الجزائر، 1991، ص195

(*) - بيان أول نوفمبر 1954: هو الوثيقة الأولى التي صدرت باسم جبهة التحرير الوطني، وهو بمثابة دستور للثورة، يتضمن مبادئها وأهدافها ووسائلها ويتكون هذا النداء من ثلاث صفحات وستة مقاطع، بدايته بعد "جبهة التحرير الوطني"، أيها الشعب الجزائري، ونهايته الكتابة العامة لجبهة التحرير الوطني للمزيد: أنظر: نص البيان كاملا عند: عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، الجزء الخامس، دار الأمة الجزائر، 2014، ص255.

(4) - عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، البصائر الجديدة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2013، ص177.

(5) - محمد تقيّة، الثورة الجزائرية المصدر، الرمز والمآل، ترجمة: عبد السلام عزيزي، دار القصبّة للنشر، الجزائر، 2010، ص231.

- شرح الأسباب التي دفعت إلى القيام بهذه الثورة وخاصة منها الازمة التي عرفها حزب الشعب وانقسامه بين المصاليين والمركزيين.
 - هدف الثورة هو استرجاع السيادة الوطنية المتمثلة في استقلال الجزائر.
 - الهدف الأول هو توحيد الشعب الجزائري وراء جبهة التحرير الوطني ثم التعريف بالقضية الجزائرية في الخارج.
 - استعمال جميع الوسائل السياسية والعسكرية للوصول إلى هذا الهدف.
 - إقامة دولة جزائرية مستقلة ديمقراطية واجتماعية في اطار المبادئ الإسلامية واحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو عقائدي (1)
 - بخصوص التفاوض مع السلطات الاستعمارية فهو يطرح ثلاثة شروط: (الاعتراف بالسيادة الوطنية الجزائرية من طرف فرنسا والتخلي عن زعمها بأن الجزائر أرض فرنسية- فتح مفاوضات مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري يعني جبهة التحرير الوطني- اطلاق سراح جميع المعتقلين والمسجونين السياسيين...) (2)
 - تلتزم جبهة التحرير ب: " إحترام جميع المصالح الفرنسية الثقافية والاجتماعية واحترام الأشخاص والعائلات - تحديد العلاقات بين الجزائر وفرنسا في اتفاق بينهما على أساس المساواة- جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء في الجزائر مخيرون بين الجنسية الفرنسية والجنسية الجزائرية، وفي الحالة الأخيرة فإنهم يتمتعون بجميع الحقوق والواجبات مثل الجزائريين الآخرين " (3)
- في هذا الاجتماع تركت الحرية المطلقة لقادة المناطق الخمسة، بحيث يمكن لكل قائد منطقة أن يتخذ الإجراءات التي يراها مناسبة لتفجير الثورة حسب ظروف منطقته. (4)
- انتهى الاجتماع بالاتفاق على عقد اجتماع تنسيقي بعد مدة لاحقة على تفجير الثورة، وعاد كل قائد إلى منطقته.

(1)- زهير احدادن، مصدر سابق، ص ص 12-13.

(2)- جودي الأخضر بالظمين، مسيرة الثورة الجزائرية من خلال موائيقها الطبعة الأولى، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1993، ص16.

(3)- جودي الأخضر بالظمين، مسيرة الثورة الجزائرية، مصدر نفسه، ص17.

(4)- عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، مصدر سابق، ص255.

أ- تفجير الثورة في المنطقة الأولى (الأوراس): 01 نوفمبر 1954 م:

بعد عودة مصطفى بن بولعيد من العاصمة، وقبل اندلاع الثورة بثلاثة أيام عين بالاتفاق مع مجموعة من المناضلين مكانين للاجتماع فيهما وقد راعى فيهما الناحية الاستراتيجية بحيث يتمكنون من مراقبة العدو بسرعة ومن بعيد،⁽¹⁾ في المكان الأول اجتمع مصطفى بن بولعيد وشيخاني بشير مع المناضلين ليلة الجمعة 29 أكتوبر 1954 م، في دار بعزي لخضر على سفح جبل الظهري قرب وادي الحمام، ثم انتقلوا ليلة السبت 30 أكتوبر 1954 م، إلى دار علي بن شايبة بدشرة أولاد موسى التي تقع على سفح جبل اشمول وادي الحمام، وفيها تم توزيع الأسلحة على الجنود وتقسيم الأفواج^(*) وتوجيهها إلى النقاط المحددة للهجوم عليها عند حلول الساعة الصفر من 01 نوفمبر 1954⁽²⁾، أما في المكان الثاني، فكان خنقة لحدادة بالمكان المسمى "تبيكاوين" بدار أحمد بولقواس، وفيها كذلك قسم مصطفى بن بولعيد بعد انتهائه من الاجتماع الأول مجموعة المناضلين إلى أفواج ووزعت عليهم الأسلحة وتوجهت بذلك هي الأخرى إلى ضرب الأهداف المحددة لها⁽³⁾ وكان مجموع الأفواج المشكلة في منطقة الأوراس يقدر بحوالي خمسة وثمانين (85) فوجا، توزعت على كل من باتنة، آريس، بسكرة، خنشلة، عين مليلة، وبريكة،.....⁽⁴⁾

(1) - محمد الطاهر عزوي، واقع الثورة في الولاية الأولى بالأوراس في السنوات الأولى"، الثورة الجزائرية أحداث وتأملات، انتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، مطبعة قرفي، باتنة، الجزائر، 1994، ص55.

(*) - كان الرجال الذين تم اختيارهم للقيادة هم: أحمد نواورة لقيادة ثوار الكومندوس في آريس - عباس لغرور لقيادة الثوار في خنشلة - قرين بلقاسم لقيادة الثوار في باتنة ومروانة، حسين برحايل لقيادة الثوار في بسكرة، طاهر نويشي لقيادة الثوار في عين القصر، أما الأشخاص الذين أسندت إليهم مهمة توجيه أفواج الثوار في مراكز المدن فكانوا:

رشيد بوشمال لعمليات باتنة، طيب خراز للعمليات في مدينة بسكرة، وبقي هناك رجال واجبهام الاضطلاع بمسؤولية متابعة العمليات، وتوسيع مجالاتها وأفاقها في كل اتجاهات مساح العمليات ومنهم "سي مكي" لتوجيه ثوار تكوت، وسي محمد ناجي لتوجيه ثوار فم الطوب، وسي عبد الوهاب عسوفي لتوجيه ثوار شرق ميزاب، وسي محمد قنطرة لتوجيه ثوار بريكة، أنظر: بسام العسلي، الله أكبر.... وانطلقت ثورة الجزائر، الطبعة الأولى، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1982، ص163.

(2) - عبد الوهاب عثمان، "التحضير للثورة وتكوين الأفواج" معالم بارزة في ثورة نوفمبر 1954 في الملتقى الأول بباتنة سنة 1989، انتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، مطبعة قرفي، باتنة، الجزائر، 1989، ص91.

(3) - محمد الطاهر عزوي، الإعداد السياسي والعسكري للثورة في الأوراس أول نوفمبر 1954 م، في الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، المقاومة الوطنية والحركات السياسية حتى ليلة نوفمبر 1954، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، (دون تاريخ النشر)، ص257.

(4) - أمال شلي، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية، 1954-1956، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة 01، الجزائر 2005، 2006، ص358.

وتمثلت الأهداف المقرر ضربها في التكنات العسكرية، مصالح الشرطة والدرك ومحطات توليد الكهرباء وكذلك البنزين والقطارات، وكذا قطع أسلاك الهاتف والكهرباء، وحرق الضيعات والغابات التي يتواجد بها المعمرون والخونة⁽¹⁾

وعند حلول الساعة الصفر، شنت الأفواج المذكورة العديد من العمليات كبدت العدو الخسائر التالية:

- في باتنة: هاجموا تكنتين ومقر الدائرة ومركز للتموين وقتلوا عسكريين اثنين.⁽²⁾
- في خنشلة: هاجموا محافظة الشرطة المركزية وقبضوا على حراسها الثلاثة وأوثقوهم، وانتزعوا منهم أسلحتهم وأحرقوا المولد الكهربائي وهاجموا التكنة العسكرية، وقتلوا ضابطا وجرحوا شخصين، وقطعوا خط الهاتف⁽³⁾
- في تكوت: هاجموا مركز الدرك وأسروا ثمانية (08) رجال وأربعة (04) نسوة، وخمسة (05) أطفال وعزلوا القرية تماما.⁽⁴⁾
- في آريس: اعترضوا الحافلة في الطريق التي تربط بسكرة بآريس، واعتقلوا قائد مشونش وجرحوا زوجته بالخطأ وعزلوا قرية آريس ثلاثة أيام وكان بها حوالي ثمانون (80) أوروبيا.⁽⁵⁾
- في بسكرة: هاجموا عربة القطار المشحون بالبترو، وأطلقوا النار على الجنود السينيغالين، وقطعوا خط الهاتف⁽⁶⁾
- بريكة: دمر المجاهدون خطوط المواصلات، كما دمروا أيضا مركز الاتصالات الهاتفية التي تصل بريكة بمدينة سطيف⁽⁷⁾

(1) - مصطفى طلاس وبسام العسلي، الثورة الجزائرية، دار طلاس للنشر، سوريا، 1984، ص111.

(2) - الطاهر حليس، قبسات من ثورة نوفمبر 1954 م كما عايشها العقيد الحاج لخضر قائد الولاية الأولى، منشورات دار الشهاب، الجزائر، (د.ت، ن)، ص64.

(3) - la Dépeche quotidienne d'Algérie, N° 1776 du 2 novembre 1954, p01

(4) - مصطفى طلاس وبسام العسلي، مرجع سابق، ص113.

(5) - بسام العسلي، مرجع سابق، ص82.

(6) - محمد لحسن زغيدى، مرجع سابق، ص98.

(7) - الجودي لخضر بوالظمين، اندلاع ثورة فاتح نوفمبر 1954، الملتقى الوطني الأول لتاريخ الثورة، الطريق إلى نوفمبر، المجلد الأول، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ت، ن)، ص347.

ب- تفجير الثورة في المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) 01 نوفمبر 1954:

هذه المنطقة هي الأخرى لم تتأخر عن الموعد المحدد لاندلاع الثورة، إذ كان يتزعمها ديدوش مراد ونائبه زيغود يوسف، حيث تم تعيين كل من باجي مختار على منطقة سوق أهراس وقالمة⁽¹⁾ فيما تولى زيغود يوسف الاشراف على منطقة سكيكدة⁽²⁾ أما عبد الله بن طوبال^(*) فقد تولى قيادة ناحية جيجل، فيما تكفل ديدوش مراد بنفسه بمدينة قسنطينة⁽³⁾ وضواحيها، كما عين عمار بن عودة على منطقة عنابة⁽⁴⁾

وعند حلول الموعد المحدد، قامت هذه الأفواج بشن العديد من العمليات العسكرية تمثلت في تحطيم قطار بمدينة سوق أهراس والهجوم على منجم الناظور بقالمة، كما تمت مهاجمة مخزن للبنزين بمنطقة لخروب بضواحي قسنطينة⁽⁵⁾

نشير إلى أن بعض نواحي المنطقة الثانية لم تشهد عمليات عسكرية ليلة أول نوفمبر بسبب ظروفها الصعبة من حيث سوء التنظيم وقلة السلاح بل وانعدامه تماما في بعض النواحي مثل سكيكدة وجيجل⁽⁶⁾

ج- تفجير الثورة في المنطقة الثالثة (القبائل الكبرى):

(1) - جمعية التاريخ والمعالم الأثرية لولاية قالمة، أضواء على تاريخ الثورة بمنطقة قالمة 1954-1962، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1994، ص23.

(2) - علال بيتور، العمليات العسكرية في المنطقة الثانية، الشمال القسنطيني من 1 نوفمبر 1954 إلى 20 أوت 1956، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2007-2008، ص30.

(*) - عبد الله بن طوبال: وهو سليمان المدعو أيضا لخضر ولد بمدينة ميله سنة 1923، بدأ نضاله السياسي بصوف حزب الشعب خلال الأربعينيات، عضو بالمنظمة الخاصة، وكان من الأوائل الذين فجروا الثورة، وكان أحد الذين شاركوا في تأسيس المخابرات الجزائرية بمعوية عبد الحفيظ بوصوف، توفي في 21 أوت 2010 بالجزائر العاصمة، أنظر محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص340.

(3) - جودي الأخضر بو الطمين، لمحات من ثورة الجزائر كما شهدتها وقرأت عنها، دار البعث الجزائري، 1981، ص ص8-9.

(4) - حزب جبهة التحرير الوطني والمنظمة الوطنية للمجاهدين، من معارك ثورة التحرير منشورات قسم الاعلام والثقافة، الجزائر، (د.ت، ن)، ص74.

(5) - محمد لحسن ازغدي وحسن بومالي، التحضيرات العملية للثورة التحريرية الجزائرية، 1954، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2012، ص ص62-63.

(6) - محمد لحسن ازغدي وحسن بومالي، مرجع نفسه، ص65.

تولى قيادة المنقطة الثالثة كريم بلقاسم ونائبه عمر أعرمان، وقبل شهر من اندلاع الثورة تم عقد اجتماعين بالمنطقة، ضما قادة الأفواج، أولهما يوم 03 أكتوبر، والثاني يوم 08 أكتوبر 1954 م، وانعقد هذا الأخير بقرية أولاد قاسم، الأخضرية حاليا، وذلك لتقسيم الأفواج وتنظيمها⁽¹⁾، وتحديد المواقع وتوزيع المسؤوليات وحصر الأهداف التي كانت واحدة في كل البلاد.

ففي ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 شهدت منطقة القبائل كغيرها من مناطق الوطن هجومات على الاستعمار الفرنسي اذ شهدت ناحية عزازقة هجوما للثوار على مركز الدرك، وأشعلوا النار في مستودع البهش (قشور الفرنان) التابع لإدارة مصلحة الغابات والمياه، فزادت خسائره على 50 مليون فرنك فرنسي⁽²⁾، وقطعوا أعمدة وأسلاك الهاتف في كل من بوغني ودلس وبرج منايل وبوراكة وأقبو ومعسكر الماريشال، وقتلوا أحد حراس الغابة في ذراع الميزان، وآخر في تيزي الثلاثاء، وارتفعت الخسائر إلى أكثر من 200 مليون فرنك فرنسي في بلاد القبائل⁽³⁾

د - تفجير الثورة في المنطقة الرابعة (منطقة الجزائر وما جاورها):

هذه المنطقة تولى قيادتها رايح بيطاط ونائبه سويداني بوجمعة وهما من شرق الجزائر، وقد واجها منذ البداية مشكلة عويصة وهي رفض مناضلو البليدة المشاركة في هجومات ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 لاعتبارات تعود إلى الاتصالات التي أجروها مع المركزيين.⁽⁴⁾

مما اضطر قيادة منطقة القبائل إلى ايفاد مجموعة من المناضلين على رأسهم عمر أوعمران بغية التنسيق والقيام بالعمل المشترك، وفي احدى مقاهي مرتفعات حي القصبة كان مركز لقاء أربعة وعشرون (24) مناضلا، عشرون (20) منهم جاءوا من القبائل الكبرى⁽⁵⁾

(1) - عمار قليل، مصدر سابق، ص 208.

(2) - محمد تزروين، "اندلاع ثورة فاتح نوفمبر 1954"، (محاضرة)، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1981، ص 24.

(3) - يحي بوغزيز، الثورة في الولاية الثالثة التاريخية أول نوفمبر 1954 - 19 مارس 1962 م، الطبعة الأولى، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2004، ص 43.

(4) - عمار بوحوش، "تحويل المنظمة الخاصة إلى جبهة التحرير الوطني" مجلة الذاكرة، العدد 3، المتحف الوطني للمجاهد، المطبعة الجزائرية للمجلات و الجرائد، الجزائر، 1995، ص 52.

(5) - عمار قليل، مصدر سابق، ص 210.

ومن العمليات المسلحة التي شهدتها المنطقة ليلة 1 نوفمبر 1954: القيام بهجوم على مخزن للأسلحة ببوفاريك، ولكن تسرع المجموعة المكلفة بحماية المؤخرة أفسد الخطة، إذ قامت بتفجير القنابل قبل منتصف الليل بقليل وبذلك تقطعت سلطات الاحتلال لهذه العملية، ولم تتمكن المجموعة المكلفة بالعملية من الاستيلاء إلا على أسلحة الحرس، وإحداث بعض الخسائر المادية بالمخزن، كما قام المجاهدون في نفس المنطقة أيضا بالهجوم على مخزن للفواكه بواسطة قنبلة، فاحترق المستودع الذي تبلغ قيمته خمسة (05) ملايين فرنك فرنسي، كما احترقت الصناديق الخشبية المعدة للتصدير وقيمتها خمسة وعشرون (25) مليون فرنك فرنسي⁽¹⁾.

- في بابا علي وقع احراق معمل الورق وتمكنت فرق المطافئ بعد جهد جهيد من اخماد النيران.⁽²⁾
 - قام المناضلون في البليدة بهجوم مسلح على ثكنة بيزو العسكرية⁽³⁾ تبادلوا خلاله إطلاق النار مع قوات العدو ما أسفر عن جرح أحد المناضلين واستشهاد آخر، كما حققت هذه العملية خسائر مادية معتبرة بالعدو والاستيلاء على بعض الأسلحة.⁽⁴⁾
 - في مدينة الجزائر، انفجرت قنبلة من صنع محلي أمام بوابة راديو الجزائر فأحدثت به ضررا وقد وجدت قنبلتان لم تنفجرا، ووقعت محاولة احراق في مستودع زيت الوقود الذي يملكه السيد "موري" والذي يخزن ثمانية أطنان من البترول، ولقد تبين الحرس لذلك وأطفأوا النيران به⁽⁵⁾
- إن هذه العمليات التي قام بها المناضلون في المنطقة الرابعة لم تحقق إلى حد كبير هدف التزود بالأسلحة باعتباره في المقام الأول لكنها حققت نتائج جزئية على الأقل تمثلت في اعلان بدأ الثورة في أولى المستوطنات الفرنسية التي عرفتها الجزائر أثناء الاحتلال ولو كان ذلك بثلاثين (30) قطعة سلاح يمتلكها مناضلو المنطقة.⁽⁶⁾

(1)- الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009، ص181.

(2)- مصطفى طلاس وبسام العسلي، مرجع سابق، ص125.

(3)- رايح حيدوسي، حسين عبروس، متيجة ليلة أول نوفمبر 1954، الطبعة الأولى، دار الحضارة للنشر، الجزائر، 2000، ص17.

(4)- بسام العسلي، مرجع سابق، ص185.

(5)-Eveno Patrik et Planchais Jean, la Guerre d'Algérie dossier et témoignages, éditions la découverte journal le monde, Paris, 1989, p71.

(6)- حديث مع المجاهد محمد حمدان من الولاية الرابعة لمجلة الباحث، "أحاديث حول التسليح في عهد الثورة التحريرية 1954-1962"، في مجلة الباحث، عدد خاص، المطبعة المركزية للجيش، الجزائر، 1987، ص135.

هـ- تفجير الثورة في المنطقة الخامسة (الغرب الجزائري وهران):

هذه المنطقة التي تولى قيادتها العربي بن مهيدي ونائبه رمضان بن عبد المالك^(*) وهما من شرق الجزائر، هذه المنطقة يتمركز بها أكثر من ثلث (3/1) الأوروبيين وبالتالي توجد بها أكبر المراكز العسكرية وأهم المؤسسات الأمنية والاستعلامية⁽¹⁾

لذلك فإن القيام بالعمليات المسلحة أمر محقق بالخطر، وبالرغم من هذا كله فقد اجتمع المناضلون يوم 31 أكتوبر 1954 في دكان يملكه أحد المناضلين وفيه أعطيت الأوامر بالهجوم على أهداف محددة عندما تحل ساعة الصفر وقد وجهت الأفواج إلى:

- تخريب مطار طفراوي: كلف بتنفيذ هذه العملية فوج بقيادة أحمد زبانة^(*) وكان مقررا أن يساعد الفوج المذكور فوج آخر من حمام بوحجر بقيادة المجاهد سطر عبد الله، وتتمثل مهمته في تغطية ما يقوم به الفوج الأول، ونظرا لعدم التحاق هذا الأخير بمكان العملية انسحب فوج زبانة متوجها إلى ملتقى المجاهدين المتفق عليه مسبقا في مقبرة القعدة⁽²⁾

- الهجوم على ثكنة 66 للمدفعية: كلف بتنفيذ هذه العملية فوج بقيادة المجاهد أشريط علي الشريف.
- الهجوم على إحدى مزارع سيق، وقام بهذه العملية فوج على رأسه المجاهد ابراهيمي عبد القادر، غير أنه بعد التأكد من عدم وجود الأسلحة بالمزرعة الغيت العملية وانسحب المجاهدون⁽³⁾
- وكذا الهجوم على مركز الدرك في كاسان "cassaigne" سيدي علي ولاية مستغانم، وقام بالعملية فوج بقيادة رمضان بن عبد المالك، أسفر هذا الهجوم على مقتل دركي وتخریب المركز⁽⁴⁾

^(*) - رمضان بن عبد المالك: (1924-1954) أول شهيد في الثورة التحريرية، من عناصر المنظمة الخاصة، تم اعتقاله سنة 1953 مرتين، لكنه تمكن من الفرار، كان النائب الأول لقائد منطقة وهران، استشهد يوم 04 نوفمبر 1954 بعد أن خاض معركة ضارية، أنظر: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص 85.
⁽¹⁾ - محمد قنطاري، "حقائق وثائق عن تحضير وتفجير ثورة أول نوفمبر 1954 بغرب الوطن"، في مجلة الذاكرة، العدد 5، المتحف الوطني للمجاهد، المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، الجزائر، 1995، ص 39.

^(*) - أحمد زبانة أو زهانا: (1926-1956) أول شهيد يعدم بالمقصلة وهو في الثلاثين من عمره ولد بوهران سجن في الفترة الممتدة ما بين (1950-1953) في سجن بربروس بالعاصمة، ونفذ فيه حكم الإعدام يوم 19 جوان 1956 م أنظر: عبد الكريم بو الصفصاف وآخرون، معجم أعلام الجزائر، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص ص، 133-134.

⁽²⁾ - محمد لحسن زغيدى، حسن بومالي، مرجع سابق، ص 73.

⁽³⁾ - la Dépeche quotidienne d'Algérie, op.cit, p6.

⁽⁴⁾ - محمد قنطاري، مرجع سابق، ص 43.

الى جانب ذلك سجلت عمليات أخرى الحقت أضرارا بليغة بمخازن الحلفاء والفلين، وقطع الأسلاك الهاتفية واتلاف محاصيل المعمرين وغيرها من العمليات التي شهدتها المنطقة خلال هذه الليلة.⁽¹⁾

أما المنطقة السادسة التي تضم الصحراء الشرقية أسندت قيادتها لمنطقة الأوراس، ونظرا لخصوصيتها الجغرافية المكشوفة والواسعة فقد تقرر أن تبقى الصحراء مركزا للتموين بالسلح وأن تكون مشروعا قابلا للتطور، وهذا ما ستؤكدته التقارير المقدمة أثناء مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، والتي قامت بحصر كل المعطيات من 1954-1956، ومنها أن المنطقة السادسة حديثة التكوين⁽²⁾

و- مواقف الحكومات الأوروبية من تفجير الثورة التحريرية 01 نوفمبر 1954 م:

تزامنا مع العمليات العسكرية المعلنة عن تفجير الثورة عبر التراب الوطني، كان قد وزع بيان أول نوفمبر مساء 31 أكتوبر 1954 م، وأذيع في صبيحة 01 نوفمبر 1954 عبر إذاعة صوت العرب^(*)، ونشرته الصحف المسائية الاستعمارية وتناقلته بذلك وكالات الأنباء العالمية⁽³⁾

فتفاجأ بذلك الجانبان الجزائري والفرنسي على حد سواء ، نظرا للسرية التي كانت تطبع مجريات التحضير للثورة، وما أضفى على هذا الحدث طابعا خاصا أن وردت بشأنه مواقف من مختلف بلدان العالم.

يا ترى كيف كانت مواقف الحكومات الأوروبية من اندلاع الثورة التحريرية 01/11/1954 م، بالجزائر؟

مواقف حكومات أوروبا الغربية من اندلاع الثورة التحريرية 01/11/1954:

إن تفجير الثورة التحريرية جاء في وقت عرف فيه العالم انقساما بين معسكرين أحدهما شرقي شيوعي بزعامة الاتحاد السوفياتي يضم دول شرق أوروبا ودولا أخرى تسير في فلكه تتبنى الأفكار الاشتراكية،

(1) - محمد قنطاري، مرجع سابق، ص45.

(2) - Ben Youcef Ben Khedda - Abane Ben Mhidi, Leur rapport à la révolution Algérienne, (editions dahlab, Alger, 2000, p88.

(*) - إذاعة صوت العرب: تأسست في جويلية سنة 1952 م، عقب الإطاحة بالنظام الملكي في مصر، والهدف من تأسيسها مناصرة قضايا التحرر والاستقلال العربي إعلاميا وسياسيا، أنظر:

Charles Robert Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine, tom II, presses universitaire de France, Paris, 1964, p251.

(3) - الزبير سيف الإسلام، الاعلام والتنمية في الوطن العربي، الطبعة الثانية، المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر، 1986، ص44.

وآخر معسكر غربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ويضم دول غرب أوروبا وأمريكا الشمالية، تتبنى هي الأخرى نظاما رأسماليا ونستهل موضوعنا عن مواقف حكومات أوروبا الغربية من تفجير الثورة التحريرية 1954/11/1 م بموقف الحكومة الفرنسية العامة بالجزائر فموقف الحكومة الفرنسية بباريس:

1- موقف الحكومة الفرنسية العامة بالجزائر:

بمجرد تلقي الحاكم العام الفرنسي روجي ليونار^(*) نبأ العمليات العسكرية التي عمت تقريبا جميع أرجاء الوطن خطب عشية يوم الاثنين 1954/11/01 م قائلا: "أخذت على الفور إجراءات حازمة وسريعة لمواجهة هذه الأحداث من بينها استدعاء الاحتياط لتدعيم القوات الفرنسية في مناطق الحوادث⁽¹⁾ وإن السكان الذين وضعوا ثقتهم فيما يتخذه الحاكم العام من إجراءات لتهدئة الحال وضمان الأمن والقضاء على الأقلية المجرمة، قد سيطر عليهم الهدوء وضبط الأعصاب في جميع أوساطهم..."⁽²⁾

هذه التصريحات يبدو من خلالها أن العمليات العسكرية التي شهدتها الجزائر أربكت الحكومة الفرنسية العامة بالجزائر وأجبرتها على اتخاذ وسائل ترى أنها كفيلة لآخمادها، وهذه التصريحات في الوقت ذاته جاءت لتطمئن المستوطنين الأوروبيين بالجزائر وتقلل من هلعهم وفزعهم إزاء ما سمعوه وقرأوه في الجرائد. ما يدعم قولنا هذا التصريح الذي أردفه جاك شوفالي، رئيس بلدية مدينة الجزائر والنائب في البرلمان الفرنسي بقوله: "... إن الحكومة الفرنسية لن تقبل بأية صفة كانت، بأي إرهاب فردي ولا جماعي، وإن جميع التدابير الصارمة سوف تتخذ"⁽³⁾

(*)- روجي ليونار: (1892-1987) ولد في 12 أبريل 1892، ببوردو، كان واليا بالجزائر، شهد اندلاع الثورة الجزائرية، عين رئيس الحكومة منديس فرانس، جاك سوستيل مكانه سنة 1955، توفي في 17 جوان 1987، أنظر: مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر الفاتح نوفمبر دار الأمة، الجزائر، 2007، ص105.

(1)- Colette et francis Jeanson, l'Algérie hors la loi, editions thala, Alger, 2014, p216.

(2)-Roger Leonard, Quatre ans en Algérie, edilions imprimerie officielle du gouvernement générale de l'Algérie, Alger, 1955, p133.

(3)- الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية، 1954-1958، دراسة في السياسات والممارسات ، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص126.

للتقليل من أهمية الأحداث التي تعرضت لها العديد من مناطق الجزائر ليلة الأول من نوفمبر في نظر والي ولاية الجزائر "تريمود" trémoud، صرح قائلاً: "إن هذه الاعتداءات التي لا يقوم بها إلا جنباء، قامت بها حفنة من المتعصبين لا يمكن الخلط بينهم ومجموع السكان فهؤلاء هادئون فعلا ويقوا هادئين⁽¹⁾" هذه المواقف السالفة الذكر تؤكد الاهتمام البالغ الذي أولته الحكومة الفرنسية العامة بالجزائر لمواجهة هذه الأحداث لأن هذه الأخيرة جاءت بشكل منظم ووقعت في فترة زمنية واحدة وبشكل مفاجئ.

2- مواقف الحكومة الفرنسية بباريس من اندلاع الثورة الجزائرية 1954/11/1:

إذا انتقلنا إلى مواقف الحكومة الفرنسية بباريس من هذه الأحداث فإنها لم يكن بوسعها إخفاء حقيقة ما جرى في ليلة عزة نوفمبر والتستر على وقائعها وخاصة بعد أن تكبد الجانب الفرنسي خسائر معتبرة في الأرواح وفي المنشآت الاقتصادية والعسكرية لذلك أرغمت الحكومة الفرنسية على الإعلان عنها، مع التقليل من شأنها وخطورتها وذلك لطمأنة الدوائر الاستعمارية العالمية والفرنسية، وعلى رأسهم المعمرون الفرنسيون في الجزائر، فأصدرت وزارة الداخلية الفرنسية من باريس على لسان وزير الداخلية "فرانسوا ميتران"^(*) بلاغا جاء فيه: "وقعت عدة عمليات مسلحة في هذه الليلة، في نقاط عدة من التراب الجزائري، وهي ناتجة عن أعمال فردية، أو مجموعات صغيرة منعزلة ولقد اتخذت إجراءات عاجلة من طرف الحاكم العام في الجزائر، ووضعتنا تحت تصرفه قوات إضافية من الشرطة، وأن الهدوء يخيم على مجموع السكان"⁽²⁾

ثم يضيف رئيس الحكومة الفرنسية "فرونس منديس"^(**) قائلاً: "هناك مواطنون شنوا حربا على وطنهم، ولكن الشعب لم يتبعهم وقد اتخذنا الإجراءات الصارمة التي يقتضيها الموقف، وأعدنا وجندنا

(1) - الغالي غربي، مرجع سابق، ص 127.

(*) - فرانسوا ميتران: ولد في 25 أكتوبر 1916 بمدينة جارانك، عين سنة 1947 وزيرا لقدماء المحاربين في حكومة رمادي، شغل منصب وزير في حكومات الجمهورية الرابعة اثنا عشرة مرة، استقال من حكومة لانغال سنة 1953، شغل منصب وزير الداخلية في حكومة مانديس فرانس (1954-1956)، ومن 1956 إلى 1957 شغل منصب وزير العدل، وفي ظل منصبه هذا سكت عن جرائم وقعت في الجزائر، كان خصما لدودا للجنرال ديغول، أنظر: سعدي بزيان، جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بيجو إلى الجنرال أوساريس، دار هومة، الجزائر، 2002، ص 112.

(2) - جمال قندل، إشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية 1954-1956، الجزء الأول، ابتكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 141.

(**) - فرونس منديس: (1907-1982) من السياسيين الفرنسيين الاشتراكيين، أنتخب سنة 1932 نائبا في البرلمان الفرنسي، وبعد الحرب الامبريالية الثانية عاود نشاطه السياسي إذ انتخب ما بين سنتي 1946-1958 نائبا برلمانيا، كلف=

جميع الإمكانيات حتى تتغلب قوة الأمة...، إن الجزائر هي فرنسا، من الفلاندر حتى الكونغو ليس هناك إلا قانون واحد، وأمة واحدة وبرلمان واحد، هذا هو الدستور، وهذه ارادتنا، ولا حق لأي أحد أن يشك فيها...، وسنواصل اتخاذ الإجراءات الصارمة، وذلك أنه من غير المعقول والمقبول أن يثور مواطن على وطنه، فاعتمدوا على الحكومة، وعليّ بالذات...⁽¹⁾ وأضاف: "لا تساهل عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن الأمن الداخلي للأمة وعن وحدة وسلامة الجمهورية، إن مقاطعة الجزائر تشكل جزء من الجمهورية الفرنسية، إنها فرنسية منذ عهد طويل وبصورة لا رجعة فيها"⁽²⁾

نلاحظ أن هذه التصريحات التي صدرت عن الحكومة الفرنسية قرّمت حقيقة الثورة وأكدت التحكم فيها والقضاء عليها وحاولت تغييط الرأي العام العالمي، باعتبار هذه القضية هي قضية داخلية على أساس فكرة الجزائر فرنسية لا يمكن لأحد التدخل في شؤونها.

هذا من جهة ومن جهة أخرى صرح وزير الداخلية الفرنسي فرانسوا ميتران أمام لجنة الشؤون الداخلية في البرلمان الفرنسي يوم 05 نوفمبر 1954، قائلاً: "لا يمكن أن تكون هناك محادثات بين الدولة والعصابات المتمردة التي تريد أن تحل محلها...، إنه إذا كنا نقبل الحوار مع المواطنين في البلدين المحميين (تونس والمغرب)، اللذين هما دولتين بالمعنى القانوني للكلمة، فإن ذلك غير ممكن مع الجزائر التي هي مقاطعة فرنسية وجزء لا يتجزأ من فرنسا"⁽³⁾

فأوصد بذلك الباب أمام جبهة التحرير الوطني التي أعلنت في بيان أول نوفمبر على امكانية التفاوض وفق شروط محددة، حيث جاء فيه: "...فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على اساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ"⁽⁴⁾

=سنة 1954 م برئاسة الحكومة الفرنسية، سحبت منه الثقة في شهر فيفري 1955 م، إلا أنه بقي عضوا في حكومة إدغار فور إلى غاية جانفي 1956، عارض فيما بعد سياسة الجنرال ديغول اتجاه الجزائر، أنظر:

Le Petit Robert, Dictionnaire de culture générale française, Paris, 1993, p1188.

(1)-منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 م، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، 1954-1962، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص30.

(2)- مذكرات المجاهد علي كافي، دار القصة، الجزائر، 1999، ص ص97-98.

(3)- Le Figaro, 6-7 Novembre, 1954, pp.03-07.

(4)-المجاهد، العدد 39، في 02 أبريل 1959، ص5. انظر نص البيان كاملا: عبد الرحمان الجيلالي، مصدر سابق، ص257.

اجراءات حكومة منديس الفرنسية لمواجهة الثورة التحريرية 01 نوفمبر 1954-04 فيفري 1955:

ان حكومة منديس كانت تدرك بان ما وقع في الجزائر من احداث في ليلة 01 نوفمبر 1954، هو عمل تحرري منظم ومدبر بأحكام لأنه شمل كل القطر الجزائري وفي مدة زمنية واحدة، ولمواجهة هذه الاحداث والقضاء عليها في مهدها اتخذت حكومة منديس فرانس نوعين من الاجراءات: اجراءات قمعية واجراءات اصلاحية.

• اجراءات حكومة فرانس منديس القمعية لخنق الثورة التحريرية 01 نوفمبر 1954-04 فيفري 1955.

استهلت حكومة منديس اجراءاتها القمعية لاختام الثورة التحريرية بان بادرت الى مصادرة الصحف الوطنية والقاء القبض على المناضلين والمتعاطفين معها لا سيما منهم أنصار حركة الانتصار للحريات الديمقراطية والحزب الشيوعي أمثال: مولاي مرياح وبن يوسف بن خدة وكيوان، واعتبرتهم بمثابة قادة للحركة الثورية في أول نوفمبر 1954، في حين تبين فيما بعد من خلال محاكمتهم في عام 1955، أنه لا علاقة لهم بتنظيم ثورة أول نوفمبر.⁽¹⁾

إلى جانب هؤلاء زج بالآلاف من الجزائريين في السجون والمعتقلات تطبيقا لنظرية الانتقام في العقوبة، كما قامت بحل حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وهذا باصدار مرسوم بتاريخ 05 نوفمبر 1954، يقضي بحله وحل كل الهيئات والمنظمات التابعة له، وتحريم نشاطه في كافة انحاء تراب الجمهورية الفرنسية بما في ذلك العمالات الثلاثة في الجزائر (قسنطينة، وهران والجزائر).⁽²⁾

رفع عدد القوات العسكرية المتواجدة في الجزائر من 50.000 جندي الى 80.000 جندي، عززت السلطات الفرنسية تواجدها العسكري بالجزائر وحشدت كل مايلزمها من عدة وعتاد حربي تمثلت في

(1)-محمد الامين بلغيث وآخرون، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 276.

(2)-ادريس خضير، البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830-1962)، الجزء الثاني، دار الغرب، الجزائر، 2005، ص

طائرات وهيليكوبتر حربية، وقد اعترف رئيس الحكومة الفرنسية منديس فرانس قائلاً: "هناك مواطنون شنوا حرباً على وطنهم...، وقد اتخذنا الاجراءات الصارمة...، فاعتمدوا على الحكومة وعلي بالذات".⁽¹⁾

الاستعانة باللفيف الاجنبي:

استعانت الحكومة الفرنسية بطاقات وامكانات مادية وعسكرية كبيرة، فقامت باستدعاء فرق اللفيف الاجنبي والطواير المغربية المدربة على خوض المعارك، لان الجنود الفرنسيين المتواجدين في الميدان غير مهئين لخوض حرب العصابات وهذا لتمنع ابناء فرنسا من الموت المحقق وتجعل الحرب تدور بين الاجانب فقط، ويقصد بفرق اللفيف الاجنبي الجنود الاجانب الذين يحاربون تحت العلم الفرنسي من جنسيات مختلفة، منهم الجزائريين المجندين بالقوة والسنغاليون والمغاربة.⁽²⁾

مساعدات الحلف الاطلسي:

لقد اعتبرت فرنسا ان حرب الجزائر هي حرب الحلف الاطلسي، وبالتالي على كل دول الغرب مساندتها في الوقوف الى جانبها في هذه الحرب، ف جاء على لسان الجنرال "الار"، عضو القيادة الفرنسية في الحلف الاطلسي: "ان حرب الجزائر هي اهم معركة تجري الان لفائدة الغرب"، وبهذا تحصلت فرنسا على دعم الحلف الاطلسي من اعانات عسكرية ومالية وسياسية.⁽³⁾ وهذا ما سنفصله من خلال مواقف حكومات اوروبا الغربية في اطار الحلف الاطلسي.

تطبيقاً للإجراءات فرنسا القمعية قامت الى جانب الاعتقالات والمداهمات التي أشرنا اليها سابقاً بعدة عمليات عسكرية طالت المداشر والقرى وقتلت المئات من المواطنين وبرزت هذه العمليات العسكرية ما يلي:

بتاريخ 02 نوفمبر 1954، صرح عضو مجلس الشيوخ الفرنسي "هنري بورجو" قائلاً: "ينبغي دفن التمرد اين يولد، وينبغي البحث عن زعماء العصابات والحاق الهزيمة بهم".⁽⁴⁾

تنفيذاً لذلك بدأت العمليات العسكرية الاولى لتمشيط منطقة الاوراس بتاريخ 07 نوفمبر 1954، التي جندت لها فرنسا 57000 جندي لدفن التمرد اين ولد، مستخدمة في هذه العملية قنابل "النابالم" التي اتت

(1)-جمال قنان، قضايا ودراسات، مرجع سابق، ص 268.

(2)-محمد العربي زبيري، "السياسة الفرنسية اتجاه ثورة اول نوفمبر"، مجلة اول نوفمبر، العدد 52، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1981، ص ص 51-55.

(3)-محمد لحسن ازغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير، مرجع سابق، ص 204.

(4)-عمار بوحوش، التاريخ السياسي لجزائر من البداية إلى غاية 1962، مرجع سابق، ص 104.

على الاخضر واليابس في جبال الاوراس، وتهدف هذه العملية العسكرية الى التفيتيش والتطهير وحصار هؤلاء الخارجين عن القانون لتسليم انفسهم وابدانهم.⁽¹⁾

كما تعرضت منطقة القبائل هي الاخرى لعمليات التمشيط والمداهمة من قبل الالاف من الجنود الفرنسيين في 30 ديسمبر 1954، هذه العملية اطلق عليها اسم "الواس-Aloés"⁽²⁾

استمرت العمليات العسكرية لإخماد الثورة واعادة الطمأنينة الى نفوس المستوطنين الاوروبيين، حيث شهدت منطقة الاوراس عملية عسكرية اخرى يوم 19 جانفي 1955، وسميت العملية "بفيرونيك"⁽³⁾، التي تلقت فيها الجيوش الفرنسية الامر بتفتيش منطقة الاوراس، وقد شارك في هذه العملية اكثر من 5000 جندي مدعمن بالمدرعات والطائرات،⁽⁴⁾ تلتها عملية عسكرية اخرى باسم "فيوليت" في 23 جانفي 1955، طالت الجبال المحيطة بمدينة بسكرة، شملت جبال "تيزا وفوشي"، واسفرت هذه العملية التي استهدفت سكان القرى العزل عن تدمير شامل لهذه القرى وسقوط المئات من الضحايا.⁽⁵⁾

هناك عمليات عسكرية أخرى لم نتطرق لها فالمهم في هذه الدراسة ان كل العمليات العسكرية التي قامت الحكومة الفرنسية خلال الفترة 01 نوفمبر 1954-04 فيفري 1955، لم تتمكن من القضاء على الثورة بل ازدادت استمرارا واشتعالا كما سنرى في المبحث الموالي.

• الاجراءات الاصلاحية لحكومة فرانس منديس لافشال الثورة التحريرية 01 نوفمبر 1954 - 04 فيفري 1955:

امام صعوبة احتواء الثورة والقضاء عليها في مهدها، وقبل فوات الاوان قررت حكومة منديس فرانس ادخال بعض الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية المقبولة بالنسبة للمستوطنين الاوروبيين على الاقل من جهة وتساعد على تهدئة الوضع وافشال الثورة من جهة اخرى.

في هذا الخصوص اعلن رئيس الحكومة الفرنسية منديس في 14 نوفمبر 1954، امام اعضاء البرلمان الفرنسي واعدا انه: "بعد عودة الامن والنظام سنزيل البؤس عن العمال الجزائريين في فرنسا وعلى

(1)-محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، مصدر سابق، ص 19.

(2)-Tegua Mehamed, L'Algerie en Guerre, OP.cit,p 102.

(3)-Francis et Colette Jeanson,OP.cit,P 198.

(4)- بسام العسلي، جيش التحرير الوطني الجزائري، دار النقاش، الطبعة الاولى، بيروت، 1984، ص 17.

(5)-المنظمة الوطنية للمجاهدين، من معارك الثورة التحريرية، منشورات قسم الاعلام والثقافة، الجزائر، 1974، ص 16.

الجزائريين في بلادهم، فالمشكل قبل كل شيء هو اقتصادي واجتماعي سنهاى ظروفها في الجزائر تساعد على ضمان الحياة الرغدة التي تريدها فرنسا لجميع ابنائها".⁽¹⁾

تنفيذا لهذه الوعود عرض وزير الداخلية فرانسوا ميتران في: 05 جانفي 1955 حملة من الاصلاحات شملت ميادين عدة على مجلس الوزراء متفقا مع منديس فرانس على ان جذور المشكلة اقتصادية واجتماعية لاغير.⁽²⁾

تمحورت هذه الاصلاحات حول النقاط التالية:

- تطبيق قانون 20 سبتمبر 1947، للإسراع بدمج الجزائر في فرنسا وذلك تحقيقا لمقولة الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا.⁽³⁾
- تأسيس المدرسة الوطنية للإدارة في الجزائر وذلك قصد تكوين فئة من المسؤولين الجزائريين وتعيينهم في مناصب عليا في جهاز الوظيف العمومي.
- دمج شرطة الجزائر في شرطة فرنسا وذلك قصد اخضاع قوات الامن في الجزائر الى مراقبة مستمرة من طرف وزارة الداخلية.
- الغاء نظام البلديات المختلطة بهدف توحيد النظام وتطبيق قانون واحد على الجميع مثلما هو الشأن في فرنسا.⁽⁴⁾

تجدر الاشارة الى انه على الصعيد الدبلوماسي قام مندوب حكومة منديس في مجلس الامن الدولي بابطال مفعول مشروع تقدمت به المملكة العربية السعودية في 05 جانفي 1955 يقضي بضرورة النظر في القضية الجزائرية وادراجها ضمن القضايا الدولية التي تعرض على الدورة التاسعة (09) للأمم المتحدة المنعقدة في اواخر 1954.⁽⁵⁾

ما يلاحظ ان الخطوات الاصلاحية والدبلوماسية التي اتبعتها حكومة منديس لم تغير من الامر شيئا في الجزائر، فلجا الى تحية الحاكم العام "روجي ليونار" وتعويضه "بجاك سوستيل" في 25 جانفي 1955.⁽⁶⁾

(1) - Le Monde, 15 Novembre 1954, p 02.

(2) - محمد حربي، سنوات المخاض، مصدر سابق، ص 29.

(3) - عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص ص، 159، 160.

(4) - مراد اعراب، خطة سوستيل لمواجهة الثورة 1955، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2001-2002، ص 32.

(5) - احسن بومالي، اول نوفمبر 1954 بداية النهاية، مرجع سابق، ص 41.

(6) - مراد اعراب، مرجع سابق، ص 34.

الواقع ان عجز حكومة منديس في القضاء على الثورة التحريرية باجراءاته القمعية ووعوده الاصلاحية التي كانت سببا في اتهام رئيسها من قبل المعمرين بانه واهب الاستقلالات ومخرب الامبراطورية الفرنسية،⁽¹⁾ لان المعمرين كانوا يخشون ان يتفاوض منديس مع الثوار كما فعل مع التونسيين والمغاربة، ما عجل بسقوط حكومته في 04 فيفري 1955، بعد انتزاع الجمعية الوطنية الفرنسية للثقة منها وحلت محلها حكومة "ادغارفور" في 23 فيفري 1955،⁽²⁾ لتواصل سياستها الهادفة هي الاخرى للقضاء على الثورة التحريرية وهذا ما سنتناوله في المبحث الموالي.

3- مواقف حكومات اوروبا الغربية في إطار الحلف الأطلسي من اندلاع الثورة التحريرية 1

نوفمبر 1954:

أما إذا انتقلنا إلى مواقف باقي حكومات أوروبا الغربية، فقبل الخوض فيها نشير إلى أن هناك دول عضوة في منظمة الحلف الأطلسي^(*)، بالإضافة إلى فرنسا نجد: " بريطانيا، ألمانيا الغربية، الدانمارك، إيطاليا،... " حكومات هذه الدول كانت في مواقفها بغض النظر عن تصريحاتها مساندة لفرنسا لأنها من حلفائها الطبيعيين بحكم الروابط الحضارية والاقتصادية والسياسية المتعددة الأوجه التي تربطها بها.⁽³⁾

بالإضافة إلى أن المادة الخامسة من ميثاق الحلف الأطلسي التي جاء فيها: "بأن الحلف يجتمع كلما يرى أن واحدا من أعضائه مهدد في استقلاله السياسي وسلامة ترابه الوطني"⁽⁴⁾

(1) - عقيلة ضيف الله ، التنظيم السياسي والاداري في الجزائر (1954-1962)، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 1، الجزائر، ص 163.

(2) - محمد العربي الزبيبي، السياسة الفرنسية اتجاه ثورة اول نوفمبر، مرجع سابق، ص 51.

(*) - الحلف الأطلسي: أنشئ حلف الشمال الأطلسي سنة 1949، وهو حلف دفاعي ينص على الدفاع المشترك ضد أي خطر شيوعي، ويعتبر أحد أحلاف المعسكر الرأسمالي الغربي، تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وتعد فرنسا عضوا فاعلا فيه، وضم هذا الحلف إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا الدول: "بلجيكا، النرويج، البرتغال، أيسلندا، إيطاليا بريطانيا، كندا، الدانمارك، لوكسمبروغ، هولندا، ولقد انضمت تركيا واليونان إلى الحلف عام 1952 م، أما ألمانيا الغربية فقد انضمت بعد اتفاق باريس عام 1955 انظر: الموسوعة العسكرية الجزء الأول الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1981، ص، ص834-835.

(3) - عائشة حسيني، "الدبلوماسية الغربية والثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962) في المصادر، العدد 24، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2011، ص171.

(4) - المجاهد، العدد 39، في 02 أبريل 1959، ص5.

كما يؤكد ذات الميثاق أنه إذا تعرض أحد أعضائه لخطر ما، فإن مسؤولية الدفاع عنه تكون مشتركة بين كل الأعضاء.

إذن فهذه الحكومات وضعت تحت تصرف فرنسا كل الوسائل والامكانيات التي تمكنها من مواجهة الثورة في الجزائر والقضاء عليها، باعتبار أن الجزائر تابعة لفرنسا، إذن فالجزائر تشملها معاهدة الحلف الأطلسي.

4- مواقف حكومات أوروبا الغربية خارج نطاق الحلف الأطلسي من اندلاع الثورة التحريرية 1 نوفمبر 1954:

نقصد بذلك مواقف حكومات أوروبا الغربية بتصرفاتها الانفرادية من اندلاع الثورة التحريرية سواء كانت هذه الحكومات تنتمي الى الحلف الأطلسي أو لا تنتمي اليه، فحكومة بريطانيا مثلا أعلنت على هامش ذلك عن دعمها لفرنسا دبلوماسيا وسياسيا،⁽¹⁾ على نحو ما أسلفنا ذكره في نطاق أعضاء الحلف الأطلسي.

موقف حكومة ألمانيا الفيدرالية من اندلاع الثورة التحريرية 1 نوفمبر 1954: إننا نجد حسب جون بول كوهن أن أرشيف ديوان العلاقات الخارجية لألمانيا الفيدرالية كشف أنه بداية من مطلع 1954، كانت المركزية الدبلوماسية الألمانية تملك من المعلومات ما يسمح لها بإدراك حقيقة الوضع بالجزائر وخطورته على فرنسا لم يعد ممثلو ألمانيا بباريس يخفون شكهم بخصوص احتمالات نجاح الإصلاحات الفرنسية بالجزائر، ولا بقدر التدابير الردعية المتخذة من طرف فرنسا اتجاه المتمردين بالجزائر⁽²⁾

هذه المعلومات جعلت ألمانيا الفيدرالية تركز على علاقاتها الاقتصادية بفرنسا لاسيما تلك المتعلقة باستثماراتها في الجزائر دون أن تولى اهتماما للثورة التحريرية على اعتبار أن ألمانيا الفيدرالية وقتئذ لم تكن عضواً في الحلف الأطلسي.

موقف حكومة إسبانيا من اندلاع الثورة التحريرية 1 نوفمبر 1954: هناك بعض حكومات دول أوروبا الغربية لا تنتمي الى الحلف الأطلسي أبدت عدائها للثورة الجزائرية كإسبانيا، هذه الأخيرة يختلف موقفها

(1) - معمر العايب، "الجزائر في الاستراتيجية العسكرية الغربية من 1939 إلى 1962"، في المصادر، العدد 15، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص108.

(2) - جون بول كاهن - كلاوس يرغن مولر، جمهورية ألمانيا الفيدرالية والثورة الجزائرية (1954-1962)، ترجمة: عبد القادر ليفا، دار المعرفة، الجزائر، 2011، ص24.

عن باقي حكومات الدول الأوروبية التي لا ترتبط بميثاق الحلف الأطلسي، بحكم أن اسبانيا لها حدود جغرافية مع فرنسا تساعد الجزائريين المقيمين في الخارج على التنقل بين الدولتين والقيام بنشاط معادي لحكومة باريس في المدن الاسبانية الرئيسية.

لذلك فإن الموقف الرسمي الاسباني كان معاديا للثورة التحريرية منذ اندلاعها بسبب الارتباط التاريخي والإقليمي وحتى الديني بين الحكومتين الفرنسية والاسبانية.⁽¹⁾

بهذا كانت الحكومة الاسبانية من الدول الأوروبية الغربية السبّاقة إلى تأييد الحكومة الاستعمارية الفرنسية في مطالبها التي تعتبر الجزائر جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي⁽²⁾

موقف حكومة سويسرا من اندلاع الثورة التحريرية 1 نوفمبر 1954: إن موقف حكومة سويسرا التي تتبنى نظاما حياديا، فقد جاء على لسان قنصلها بباريس "جول آربر" jule arber الذي نقل إلى سلطات بلاده أخبار الأحداث التي وقعت بالجزائر في 1954/11/01 م، قائلا: وقع ما يقارب الثلاثين حادثا، خلفت ثمانية قتلى وعددا من الجرحى وتوقيف بعض الفلّاق، ف جاء موقف الوزير السويسري بباريس peter anton von salis « أكثر تشددا من الثورة "واصفا الثوار بعملاء الخارج من الشيوعيين والمصاليين المدربين جيدا والمدعّمين من الجامعة العربية والقاهرة...، وأكد على عملية التطهير التي تقوم بها السلطات الفرنسية"⁽³⁾

وختم قائلا: أن هذه القضية هي من الشأن الداخلي الفرنسي تخص الحكومة الفرنسية وحدها"⁽⁴⁾

يمكن أن نقول أن مواقف حكومات أوروبا الغربية للدول الأعضاء في الحلف الأطلسي كانت مساندة لفرنسا عند اندلاع الثورة التحريرية بالجزائر، أما باقي حكومات دول أوروبا الغربية الأخرى فكانت مواقفها متباينة حسب ما تقتضيه مصالحها الدولية آنذاك.

(1) - مريم صغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية، (1954-1962) دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2009، ص445.

(2) - مريم صغير، مرجع نفسه، ص446.

(3) - Damien Carron, la Suisse et la guerre d'indépendance Algérienne (1954-1962), éditions dahlab, Alger, 2013, p85.

(4) - ibid, p85.

من المؤرخين من يرى أن مواقف حكومات أوروبا الغربية لم ترد بشأن اندلاع الثورة التحريرية بالجزائر وهو ما يذهب إليه مولود قاسم نايت بلقاسم في قوله: "لا نكاد نجد ردود فعل علنية وخاصة إيجابية لمسؤولين حكوميين أيا كان نوعها، في أي بلد في العالم قاطبة، عدا فرنسا في الأسابيع الأولى التالية للفتح نوفمبر 1954، حسبما نذكره من ذلك العهد، وبناء على استقصائنا فيما وجدناه من صحافة، إذا كان المسؤولون الفرنسيون بالمرصاد للرد العنيف والاحتجاج الصارخ على كل محاولة نصح أو انتقاد أو تنديد"⁽¹⁾

5- مواقف حكومات أوروبا الشرقية من اندلاع الثورة التحريرية 1954/11/01 بالجزائر

تشكل دول أوروبا الشرقية ما يعرف بالمعسكر الشيوعي الذي يتزعمه الاتحاد السوفياتي وتعرف هذه الدول أيضا بأنها تتبنى نظاما اشتراكيا، وهذه الأخيرة مناهضة للاستعمار الأوروبي الرأسمالي في سياساتها، وهذا منذ قيام النظام الشيوعي في الاتحاد السوفياتي عقب الثورة البلشفية في أكتوبر 1917 بروسيا، وظهور الاتحاد السوفياتي كقوة لها وزنها السياسي على الساحة الدولية.⁽²⁾

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 م، نتج عنها تغيرات جذرية في واقع العلاقات الدولية أثرت بشكل مباشر على شعوب العالم، بسبب تصارع المعسكرين الغربي بزعماء الولايات المتحدة الأمريكية والشرقي بزعماء الاتحاد السوفياتي، هذا الأخير سعى جاهدا للدفاع عن المبادئ الماركسية، واستطاع اقناع شعوب أخرى بأيدولوجيته على إثر تحريرها من قبضة النازية مثل: بولونيا، تشيكوسلوفاكيا، بولغاريا، كما كانت له علاقات وطيدة بيوغسلافيا وغيرها.⁽³⁾

كما حاول اقناع الدول العربية لتسير هي الأخرى في فلكه، فلجأ إلى تذكيرها بالمخاطر الناجمة عن معاهدة سايكس بيكو التي قسمت الوطن العربي سنة 1916.⁽⁴⁾

(1) - مولود قاسم نايت بلقاسم، مصدر سابق، ص 173.

(2) - لزهو بديدة، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الإفريقية، الطبعة الأولى، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 70.

(3) - الشاذلي زقادة، الحرب الباردة وانعكاساتها على الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962) مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2001 - 2002، ص 53.

(4) - حافظ حمدي، المشكلات العالمية المعاصرة، دار القومية للطباعة والنشر، مصر، 1966، ص 265.

كما أن النهج الذي انتهجه الاتحاد السوفياتي سمح له بالخروج من الحرب العالمية الثانية وهو الأقوى سياسيا ومعنويا، لكونه كان مساندا للحركات التحررية التي ظهرت ضد الاستعمار الغربي آنذاك، فقدم مثلا الثورة في الهند الصينية وكذا بالصين الشعبية، وفي هذه الأثناء كانت الحرب الباردة قد بلغت أوجا بين المعسكرين الغربي والشرقي، ولكن بوفاة الرئيس السوفياتي ستالين^(*) في 05 مارس 1953، تغيرت معطيات الصراع وخفت حدته، لتظهر ما يعرف بمحاولات التعايش السلمي، وهو ما ميّز العلاقات الدولية عند اندلاع الثورة التحريرية في 01 نوفمبر 1954 بالجزائر.⁽¹⁾

موقف حكومة الاتحاد السوفياتي من اندلاع الثورة التحريرية 1 نوفمبر 1954: أما إذا عدنا إلى موقف الاتحاد السوفياتي من اندلاع الثورة التحريرية بالجزائر فنجده عكس التوقعات ومخالف لأفكار ومبادئ الشيوعية التي تساند القضايا التحررية، حيث بدا موقف الاتحاد السوفياتي غامضا في بداية الأمر، ومساندا لفرنسا حيث لم نجد في تصريحات مسؤولي الحكومة السوفياتية في نهاية 1954 وبداية 1955، ما يؤكد أحقية جبهة التحرير الوطني في الانتفاضة ضد الاستعمار الفرنسي⁽²⁾ بل اعتبروا القضية داخلية تخص فرنسا وحدها، وقد يعود ذلك إما لتخوف الاتحاد السوفياتي من إحلال الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر في حالة تخلي فرنسا عنها أو يعتبر موقفه هذا كمبادرة حقيقية لتجسيد فكرة التعايش السلمي مع المعسكر الغربي، ما يثبت دعمه المطلق لفكرة الجزائر فرنسية، وهذا الموقف ناجم عن عدم وجود أي علاقة بين الاتحاد السوفياتي وجبهة التحرير الوطني⁽³⁾

(*) جوزيف ستالين: ولد في 18 ديسمبر 1879 بمدينة جوزي بجورجيا الروسية، بدأ صعوده إلى السلطة منذ توليه أمين عام الحزب الشيوعي، ثم أصبح حاكما ديكتاتوريا للاتحاد السوفياتي عقب وفاة لينين، لأكثر من عقدين من الزمان، نقل خلالهما روسيا من دولة رجعية إلى قوة عظمى، وساهم في هزيمة النازية خلال الحرب العالمية الأولى، توفي في 05 مارس 1953، أنظر: كولز باون وبيترموني، من الحرب الباردة حتى الوفاق، تعريب: صادق إبراهيم عودة، الطبعة الأولى دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، (د. س. ن)، ص 85.

(1) - سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص 41.

(2) - أحسن بومالي، أول نوفمبر 1954، مرجع سابق، ص 177.

(3) - رابح عدالة، الجزائر الثورية من سقوط النازية إلى استرجاع السيادة الوطنية من 1945 إلى 1962، الطبعة الأولى، دار المجتهد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 89.

عرفت الفترة الممتدة من اندلاع الثورة التحريرية إلى مؤتمر الصومام 1956 م، بفترة الانتظار وخلالها لم يكن السوفييات مطلّعين جيدا على الوضع في الجزائر، وكان مصدر معلوماتهم عن الجزائر الحزبين الشيوعيين الجزائري والفرنسي إلى غاية جويلية 1956 م⁽¹⁾

أما باقي دول المعسكر الشرقي حسب ما اطلعنا عليه من معلومات فلم يرد عن حكوماتها أي موقف من اندلاع الثورة التحريرية بالجزائر.

قد يرجع الأمر في ذلك كون حكومات هذه الدول سائرة في فلك الاتحاد السوفياتي وما يربطه بها من موثيق كميثاق حلف وارسو^(*) أو أنها قلّلت من شأن الثورة التحريرية واعتبرت عملياتها العسكرية الأولى مجرد أحداث عارضة وهو أمر طبيعي عادة ما كان يحدث في المستعمرات وعلى أية حال فمهما كان السبب فإن حكومات أوروبا الشرقية لم تعر أي اهتمام للثورة الجزائرية عند اندلاعها وما يدعم قولنا هذا ما جاء به مولود قاسم نايت بلقاسم: " لم نجد هناك صدق لردود فعل علنية أولية...، ولن نجد لها إلا فيما بعد بمدة"⁽²⁾

هناك من يذهب الى أبعد من ذلك فيرى أن العالم بأسره وأوروبا بشقيها الشرقي والغربي خاصة لم تبدي أي موقف لاندلاع الثورة الجزائرية،⁽³⁾ ولأن كان الأمر كذلك فان حكومات أوروبا الشرقية تكون قد

(1) - صالح بلحاج، "الثورة الجزائرية والبلدان الاشتراكية، مثال الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية" في مجلة المصادر، العدد 15، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص173.

(*) - حلف وارسو: أو معاهد وارسو اسمها الرسمي، معاهدة الصداقة والتعاون ومساعدة المشتركين وهو منظمة عسكرية سابقة لدول أوروبا الوسطى والشرقية الشيوعية، أسست عام 1955 م، لتواجه التهديدات الناشئة من أعضاء حلف شمال الأطلسي، وكان من أبرز المحفزات لإنشائها هو انضمام ألمانيا الغربية لحلف الأطلسي بعد إقرار اتفاقات باريس، استمرت، المنظمة في عملها خلال فترة الحرب الباردة حتى سقوط الأنظمة الشيوعية الأوروبية وتفكك الاتحاد السوفياتي عام 1991، ووقتها بدأت الدول تتسحب منها واحدة تلو أخرى، حل الحلف رسميا في 1991، أنظر: الموسوعة العسكرية، مرجع سابق، ص932-933.

(2) - مولود قاسم نايت بلقاسم، مصدر سابق، ص178.

(3) - عبد الرحمان بوقارة، سياسة تقرير المصير وانعكاساتها على مستقبل الجزائر (1959-1962)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة 01، الجزائر، 2014-2015، ص22.

ضربت في مجملها بمبادئ وأفكار الشيوعية التي تساند الحركات التحريرية ضد الإمبريالية^(**) عرض الحائط عند اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية.

المبحث الثالث: استمرار الثورة وتوسعها 1 نوفمبر 1954م-1956م، ومواقف الحكومات الأوروبية من ذلك:

في الوقت الذي كانت تعتقد فيه السلطات الفرنسية أن ما وقع في الجزائر ليلة 01 نوفمبر 1954 م، مجرد أحداث عابرة لمجموعة من المتمردین الخارجين عن القانون يمكن القضاء عليها في أيام معدودات وسخرت لذلك دعاياتها الإعلامية المكتوبة منها والمسموعة لتغليب العالم حول ما يجري في الجزائر إلا أن الحقيقة كانت غير ذلك لان فرنسا لم تتمكن من إيقاف العمليات العسكرية ولا عزل الشعب عن التواصل بالثوار ومدّهم يد العون والدعم اللوجيستيكي ويعد ذلك عاملا محفزا لاستمرار الثورة وتوسعها، ما جعل بعض الحكومات الأوروبية تراجع مواقفها من الثورة التحريرية بالجزائر كيوغسلافيا وتشيكو سلوفاكيا وألمانيا الفيدرالية...، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث.

أ- مدى تجاوب الشعب الجزائري مع الثورة التحريرية 1954-1956:

معلوم أن التحضير لثورة نوفمبر 1954 بجميع المراحل من جمع السلاح إلى التدريب العسكري والسياسي ومختلف الاتصالات كانت سرّية ولا يعلم بها إلا عدد محدود من المناضلين ولذلك فان اندلاع الثورة كان ولا شك مفاجئا لعامة الناس⁽¹⁾

هذا ما جعل ردود الفعل الأولى للشعب الجزائري تتخللها مشاعر وسلوكات مختلفة:

هناك فئة تتابها الحيرة والاستفسار عن حقيقة الأحداث والرغبة في معرفة القائمين بها.

فئة أخرى ينتابها الخوف من المستقبل، وتوقع البطش وعمليات القمع من الإدارة الاستعمارية في أي وقت وهو أمر عرفه الشعب وذاق مرارته طيلة فترة الاحتلال آخرها مجازر 8 ماي 1945.

^(**) - الإمبريالية: ظاهرة اقتصادية وعسكرية ظهرت في العصر الحديث على يد أقدم الدول الاستعمارية الرأسمالية الصناعية بغرض التوسع وفرض سيطرتها على الشعوب والأراضي دون رضاها. أنظر: يحي نيهان، معجم مصطلحات التاريخ، دار يافا للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص37.

⁽¹⁾ - محمد تقيّة، مصدر سابق، ص314.

أما الفئة الأخيرة فيظهر على محياها التفاؤل والاستيثار بيزوغ فجر الحرية والأمل في التخلص من الاحتلال الفرنسي مثل عدد من الشعوب في آسيا وإفريقيا كإلهند الصينية وتونس والمغرب التي انطلقت فيها حركات التحرر. (1)

بعد الاطلاع شيئا فشيئا على مجريات تنظيم الثورة ومعرفة المسؤولين عنها عبر أغلبية المواطنين عن تأييدهم البشري والمادي والمعنوي للثورة، واستعدادهم للمشاركة في مساعدة ودعم المجاهدين بالإمكانيات المتوفرة لديهم، بما يضمن الشروط المناسبة لاستمرار الثورة وتوسعها. (2)

ولم يأتي هذا التأييد إلا من خلال عمل طويل وشاق، قامت به جبهة التحرير الوطني منذ إعلانها الثورة، وقد استهلت جبهة التحرير عملها هذا بتركيزها على إيقاظ الروح الدينية الكامنة في النفوس، كالتأكيد على كون الجهاد مقدس في الإسلام، وأن حب الوطن من الإيمان ما جعل أغلبية الشعب يقبلون الثورة ومساعدة الثوار (3)

يتلخص هذا الاقبال بصفة عامة في تلبية حاجيات الثورة المختلفة في كل الميادين مثلا:

- ضمان التموين بالمواد الغذائية واللباس والمحافظة عليها
- تقديم الأسلحة المتوفرة والذخيرة ثم التجنيد في جيش التحرير الوطني
- تسهيل حركة التنقل والاتصالات إلى مختلف الجهات والنواحي عبر الوطن بما في ذلك نقل المراسلات والأخبار والمعلومات المختلفة.
- مراقبة تحركات العدو وأعدائه والتبليغ عنها (4)

ب- وسائل التواصل بين جبهة التحرير الوطني والشعب الجزائري أثناء الثورة 1954-1956

تبننت جبهة التحرير الوطني عدة أساليب ووسائل للتواصل مع الجماهير الشعبية أثناء الثورة لكسب تأييدهم ودعمهم، لعل أبرزها ما يلي.

(1) - عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ص90.
(2) - ليلي تيته، تطور الرأي العام الجزائري إزاء الثورة التحريرية (1954-1962)، اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة 01، الجزائر، 2012-2013، ص76.
(3) - أحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1956)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، (د س ن)، ص120.
(4) - عمار ملاح، مصدر سابق، ص91.

- الاتصال المباشر بين ممثلي جبهة التحرير الوطني والمواطنين:

بعد انطلاق الثورة أرست جبهة التحرير الوطني نظاما ذو فعالية للتغلغل في أوساط الجماهير الشعبية، فعمدت إلى انشاء المراكز، وتأسيس اللجان الشعبية، وتأسيس الخلايا الثورية التي كان يرأسها مسؤولون من الجبهة، بهدف توفير احتياجات جيش التحرير الوطني من أكل ولباس وأدوية وأسلحة ومعلومات واتصال وتنفيذ عمليات فدائية⁽¹⁾

كانت الاتصالات المباشرة بين المواطنين وممثلين عن جبهة التحرير الوطني تتم بشكل سري بالقرى الموثوق فيها، وكان ذلك يتم بمنازل المواطنين أو بالمساجد حسب الحالة، ولإزالة الموانع والحوجز التي تعيق التحام المواطنين بالثورة لجأ ممثلوا جبهة التحرير إلى عمليات الشرح والاقناع عن طريق الخطابات المباشرة، باستخدام كلمات بسيطة يعرفها العام والخاص كاستخدام (الثورة، الجبهة، الوطن، الاستقلال..)

(2)

- الاتصال غير المباشر بين ممثلي جبهة التحرير الوطني والمواطنين:

كانت جبهة التحرير الوطني مقتنعة منذ انطلاقة الرصاصة الأولى أن الأسلوب العسكري لا يكفي وحده لاختراع المستعمر لمطالبها المحددة في بيان 1954/11/1 م من جهة، وتعبئة الجماهير وتنوير الرأي العام الدولي بالقضية الجزائرية من جهة ثانية.

إذ كانت الجبهة تدرك مدى أهمية تنوع وسائل الاتصال بالمواطنين بغية إعلامهم بحقائق مقنعة تكون أساسا ناجحا لاستمرار الثورة وتوسعها، فاعتمدت على الاتصال غير المباشر كدعامة لتأصيل الفكر الثوري لدى المواطنين فلجأت إلى:

- الرسائل: كانت جبهة التحرير الوطني توجه رسائل مكتوبة إلى فئات مختلفة من الشعب الجزائري كالمعاونين مع العدو والجنود المنضمون في صفوف الجيش الاستعماري، تحذرهم فيها بعواقب التعامل

(1)- أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1956)، دار المعرفة، الجزائر، 2011، ص40.

(2)- زهير احدان، "دعاية جبهة التحرير أثناء الثورة التحريرية"، الإعلام ومهامه أثناء الثورة، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد، دار القصة للنشر، الجزائر، 2010، ص37.

مع الاستعمار، وقد كانت الجبهة تختار الأشخاص الموثوق فيهم لإبلاغ مثل هذه الرسائل إلى المعنيين بها⁽¹⁾

- المنشور: اعتمدت جبهة التحرير الوطني المنشور السياسي كوسيلة للاتصال غير المباشر بالمواطنين، تبلغهم فيه باندلاع الثورة التحريرية بالجزائر وميلاد جبهة التحرير الوطني، وتفتح أمامهم الباب للانضمام إليها وتدعوهم للتعاون مع الثوار، وقد اعتمدت هذه الوسيلة في نشر بيان أول نوفمبر⁽²⁾

- الاعلام الموجه لدعم الثورة:

هو وسيلة ساعدت جبهة التحرير الوطني أثناء الثورة في تبليغ أفكارها التي تكشف عنها التصريحات التي يدلي بها ممثلو الجبهة وكذلك الندوات الصحفية التي كانوا يعقدونها في مختلف العواصم الأجنبية مثل: (جريدة المجاهد^(*)، إذاعة صوت العرب والإذاعة الجزائرية المتنقلة^(**)...) ⁽³⁾

- انشاء المنظمات والهيئات الشعبية الداعمة للثورة

اعتمدت الثورة في هذه المرحلة أيضا على التلاحم الشعبي، حيث أقام قادة الجبهة قاعدة شعبية ثورية لتمارس دورها النضالي بشكل منظم في الثورة التحريرية، وذلك عن طريق انشاء هيئات ومنظمات شعبية تمثلت فيما يلي:

الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين : تأسس الاتحاد بمبادرة من جمعية الطلاب المسلمين لشمال افريقيا ويطلب من جبهة التحرير، وانهقد الاجتماع التأسيسي في الفترة الممتدة من

(1) - أحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى، مرجع سابق، ص 131.

(2) - أحمد حمدي، الثورة الجزائرية والاعلام، دراسة في الاعلام الثوري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (دون سنة النشر)، ص 38.

(*) - جريدة المجاهد: لسان حال جبهة التحرير الوطني (1956-1962)، شعارها أصبحت هي الجريدة الوحيدة للثورة الجزائرية، حسب بلاغ لجنة التنسيق والتنفيذ، أعدادها الأولى من (1 إلى 4) صدرت في الجزائر العاصمة، ثم انتقلت إلى التراب المغربي، الأعداد من (8 إلى 10)، وابتداء من العدد (11 إلى 91) في تونس، أنظر: عاشور شرفي، مرجع سابق، ص 310.

(**) - في ديسمبر 1956، تم افتتاح "إذاعة صوت الجزائر الحرة"، وكان أول مذيع لها السيد: عبد المجيد مزيان، ومن أشهر المذيعين الذين عملوا بها: (عيسى مسعودي، محمد بوزيدي، عبد القادر بن قاسي...)، وكانت الإذاعة تتلقى الأخبار من الجرائد والبرقيات ووكالات الصحافة المقيمة في تونس والرباط أنظر: رابح عدالة، مرجع سابق، ص 108.

(3) - تركي رابح عامرة، "صوت الجزائر من إذاعة صوت العرب في القاهرة من 1956 إلى عام 1962"، الاعلام ومهامه أثناء الثورة، مرجع سابق، ص 209.

8 إلى 14 جويلية 1955 بباريس⁽¹⁾ وخرج هذا الاجتماع ببرنامج ندد فيه الطلبة الجزائريين بالقمع الذي تمارسه القوات الفرنسية في حق الجزائريين، وفي اجتماعهم الثاني المنعقد في الفترة الممتدة من 24 إلى 30 مارس 1956، خرج الطلبة بعدة توصيات أهمها:

محاربة الاستعمار بكل أشكاله ودعم القضية الجزائرية، ودعوا الحكومة الفرنسية إلى التفاوض مع جبهة التحرير الوطني⁽²⁾ وفي 18 ماي 1956، اتفق الطلبة الجزائريون على مغادرة مقاعد الدراسة والالتحاق بصفوف جبهة التحرير الوطني⁽³⁾⁽⁴⁾ وشرع كل واحد منهم في دعم الثورة كل حسب مجال اختصاصه.

الهلال الأحمر الجزائري: ظهر في 29 ديسمبر 1956، وتمثل دوره في دفن الشهداء ومعالجة الجرحى والاعتناء باللاجئين الذين غادروا أرض الوطن حفاظا على أرواحهم، وتنظيم دخول المساعدات الدولية من الخارج إلى داخل البلاد.⁽⁵⁾

الاتحاد العام للعمال الجزائريين: تأسس في فيفري 1956 برئاسة عيسات ايدير^(*)، حيث استطاع أن يجلب إليه قبل نهاية سنة 1956 حوالي 100 ألف منخرط من العمال الجزائريين، شارك إطارات الاتحاد

(1) - عمار قليل، مصدر سابق، ص 329.

(2) - Pervillé Guy, les Etudiants Algériens d l'université française (1880-1962), (CNRS, -France, 1984, p120

(3) - صالح ابن القبلي، "الحركة الطلابية وثورة أول نوفمبر 1954 المجيدة"، مجلة المجلس الإسلامي الأعلى، العدد 02، الجزائر، جانفي 1999، ص 407.

(4) Pervillé guy, op.cit, p233.

(5) - رايح عدالة، مرجع سابق، ص 103.

(*) - عيسات ايدير: ولد عام 1919 من عائلة فلاحية بتيزي وزو، وهو من مؤسسي للاتحاد العام للعمال الجزائريين، كان له صولات وجولات ضد الاستعمار الفرنسي، الذي عليه القبض من طرف السلطات الاستعمارية في يوم 23 ماي 1956، بسبب نشاطه النقابي، حيث نقل إلى عدة محتشدات آخرها كان محتشد بئر تراريا حيث تعرض للتعذيب مما اضطر إدارة المحتشد نقله إلى المستشفى العسكري، توفي في 26 جويلية 1956 متأثرا بالتعذيب المسلط عليه، أثار اغتياله موجة واسعة من الاستنكار والسخط في أنحاء عدة من العالم، أنظر: زهير احداون، مختصر في تاريخ الثورة، مصدر سابق، ص 61.

في اجتماع اللجنة التنفيذية للكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة في الفترة الممتدة من 2 إلى 9 جويلية 1956 في بروكسل (بلجيكا)، ودعا إطارات الإتحاد الوفود المشاركة إلى دعم القضية الجزائرية⁽¹⁾

الاتحاد العام للتجار الجزائريين: انعقد المؤتمر التأسيسي يومي 13 و14 سبتمبر 1956 بنادي الشرقي بالعاصمة، وشكل مكتبا ضم كل من عباس تركي، سعيد أوزقان، شريف موهوبي وإبراهيم حجوط، وتمثل دوره أثناء الثورة التحريرية في جمع الأموال وإرسالها إلى قادة جبهة التحرير الوطني بغية سدّ حاجياتها الثورية⁽²⁾

الكشافة الإسلامية: تأسست سنة 1935 على يد الشهيد محمد بوراس^(*) وعندما اندلعت الثورة التحريرية لبّت نداء جبهة التحرير الوطني ووضعت إمكاناتها المادية والبشرية تحت تصرف الجبهة⁽³⁾

كانت ثمرة المجهودات التي بذلتها جبهة التحرير الوطني في إعلام الشعب بحقيقة الثورة واقناعه للالتحاق بها، أن اندفع هذا الشعب ليؤدي واجبه النضالي بكل إخلاص وتفان، وانضم إلى صفوف الثورة وقدم لها العون المادي والمعنوي، هذا الشعب الذي استطاع أن ينقل الثورة من الجبال إلى المدن عندما أوجد الاستعمار فيما بعد ما يسمى "بالمناطق المحرمة" حيث استطاع أن يعرف أبناء المدن بحقيقة الثورة وأهدافها، نتج عنه خلق تلاحم شعبي ذو قاعدة ثورية في شكل منظم داخل هيئات ومنظمات شعبية

(1)-Mohamed Fares, Aissat idir document et témoignages sur le syndicalisme Algérien, editions zerieb, Alger, 2009, p90.

(2)- عمار قليل، مصدر سابق، ص379.

(*)- محمد بوراس: ولد يوم 26 فيفري 1908 بمدينة مليانة، في سنة 1922 انضم للجمعية الرياضية لألعاب القوى، انضم إلى نادي الترقى في سنة 1935، السنة التي أسس محمد بوراس فيها فوج "الفلاح" بالقصبة. في سنة 1939، نظم بوراس التنظيم الفيدرالي بالجزائر الذي كان بمثابة اللبنة الأولى للفيدرالية الكشفية الإسلامية الجزائرية، دعى فيه جميع الأفواج الكشفية المستقلة على مستوى الوطن إلى الإتحاد، وبعد تلبية ندائه من طرف الأفواج تم تنظيم المؤتمر التأسيسي في جويلية 1939 بالجزائر العاصمة، وكان من نتائج المؤتمر ميلاد الكشافة الإسلامية الجزائرية، توفي في 27 ماي 1941، رميا بالرصاص، أنظر، بشير بلاح، العربي منور، نبيل دادوة، مرجع سابق، ص110.

(3)- أبو عمران الشيخ، محمد جيجلي، الكشافة الإسلامية الجزائرية (1935-1955)، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2008، ص400.

لتمارس دورها النضالي الداعم للثورة. (1) وهذا ما انعكس إيجاباً على التطور العسكري وتوسعه في كل مناطق الوطن كما سنرى:

ج- استمرار العمليات العسكرية وتوسعها عبر التراب الجزائري 1954-1956 :

حقق جيش التحرير الوطني في المرحلة الأولى للثورة الممتدة بين 1954-1956، انتصارات عديدة ومستمرة كان لها تأثير واضح على الصعيد الداخلي والخارجي، وتتنوع هذه الانتصارات بين معارك طويلة دامت عدة أيام، وكمائن خاطفة وعمليات تصفية الخونة والمتعاونين مع الاستعمار، وكانت معارك جيش التحرير قد عمّت كل القطر الجزائري، أظهر فيها قدراته القتالية خاصة في حرب العصابات التي تعتمد على حسن اختيار المكان والزمان والمباغطة والانسحاب في الوقت المناسب.

استمرار العمليات العسكرية وتوسعها في المنظمة الأولى (الأوراس):

أدرك القائد بن بولعيد حجم التحدي الذي يواجهه الثورة عموماً والمنطقة الأولى بشكل خاص، لذلك حرص أش الحرص على رص صفوف المجاهدين، كما سعى في الوقت نفسه إلى البحث عن الذخيرة والسلاح (2) مع العلم أن المنطقة الأولى احتفظت بمناضليها في المنظمة الخاصة أو في خلايا الحركة الوطنية، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، ولم يكتشف ولم يدخل الشقاق الحزبي نفوس هؤلاء المناضلين ولم يهتموا به واستمرت عملية التنظيم والتجنيد والتكوين السياسي والعسكري واقتناء الأسلحة والذخيرة لذا كانت الأفواج التي نظمها مصطفى بن بولعيد وشيهازي بشير وعباس لغرور وعاجل عجول حاضرة ومجهزة في الموعد المحدد لخوض المعركة التحريرية (3)

كان سكان الأوراس واعين سياسياً مقتنعين بمبادئ الثورة كما تؤكد شهادة عبد الله بن طوبال التي أدلى بها أثناء الملتقى الأول الذي عقدته الأمانة الوطنية للمجاهدين في 28 أكتوبر 1981 م: " يتميز سكان المنطقة الأولى (الأوراس)، بامتلاك السلاح الحربي بدرجة كبيرة" (4) ما جعل بن بولعيد يرسل مساعديه إلى مختلف أنحاء المنطقة لإقناع السكان بضرورة وضع أسلحتهم تحت تصرف الثوار، فكان له ذلك، ما انعكس إيجاباً على خوض عديد المعارك التي أُرقت العدو وكبدته خسائر كبيرة في العدة والعتاد

(1) - عمار قليل، مصدر سابق، ص 329.

(2) - جمال قندل، مرجع سابق، ص 313.

(3) - عمار ملاح، مصدر سابق، ص 78.

(4) - عمار ملاح، مصدر نفسه، ص 79.

منها: الكمين الذي نصبته الفرقة الأولى من الكوموندوس^(*) بالمكان المسمى تيفرطاسين في جوان 1955 م، قرب قرية الحجاج، شرقي مدينة آريس على الطريق الرابط بين باتنة وآريس، واستولت على شاحنة للعدو وقتلت كل من فيها وغنمت كمية من الأسلحة تتمثل في سبع (07) بنادق حربية ومسدس رشاش من نوع 24، ومعارك أخرى عرفت المدّة من جويلية 1955 إلى غاية أكتوبر 1955 م، بما في ذلك معركة الجرف⁽¹⁾ وخلفت في مجملها خسائر للعدو قدرت باسقاط 1489 قتيل، 157 جريح، 458 أسير، 33 طائرة منها واحدة نوع "piper cub" واثنان هيلوكبتر، و 45 سيارة بين مصفحة وشاحنة، وجيب، وقد توزعت عبر المناطق التالية: (الأوراس، خنشلة، تبسة، وادي سوف، الحدود الشرقية بين الجزائر وتونس)⁽²⁾

جاء هذا الجهد الجبار الذي قاده الشهيد شيهاني بشير مبنيا على القاعدة المتينة التي بناها مصطفى بن بولعيد الذي القي عليه القبض يوم: 11 فيفري 1955، وحكم عليه بالإعدام لكنه فرّ من سجن الكدية يوم 11 سبتمبر 1955، والتحق بالثوار ليقود هو الآخر معركة ايفرى البلح بحمر خدو، يومي 13 و 14 جانفي 1956 م⁽³⁾، وقد استشهد في 23 مارس 1956 م، وعرفت المنطقة بعده نوعا من الفوضى في القيادة ما حرّمها من حضور مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 م⁽⁴⁾

ردّ الفرنسيون على استمرار الثورة وتوسعها بالمنطقة الأولى بحصار عسكري مركب من عدة عمليات احداها عملية ايشمول في ديسمبر 1954، وقوامها 500 جندي فرنسي، أعقبها العدو بعملية عسكرية أخرى في جانفي 1955، تحت تسمية تيمقاد، دامت سنة كاملة، حاول خلالها القضاء على الثورة بالمنطقة لكن بدون جدوى⁽⁵⁾

^(*) منظمة الكوماندو: وهي أول منظمة تأسست في الثورة الجزائرية في الولاية الأولى بالأوراس في شهر جوان 1955، في جبل أوستيلي قرب تازولت تحت اشراف عباس لغرور، وتسمى بمصطلح الثورة في ذلك الزمان بالفولونطية أو القوة الضاربة، أنظر: محمد الطاهر عزوي، واقع الثورة في الولاية الأولى بالأوراس في السنوات الأولى بين توحيد القيادة وتفككها"، جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، الثورة الجزائرية أحداث وتأمّلات، مطابع قرفي، باتنة، الجزائر، 1994، ص 61.

⁽¹⁾ -محمد الطاهر عزوي، مصدر سابق، ص- ص 57-62 .

⁽²⁾ - يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث الثورة التحريرية (1954-1962)، دار هومة، الجزائر، 2013، ص 63.

⁽³⁾ - محمد الطاهر عزوي، "عظمة ثورة نوفمبر في عظمة شخصياتها"، جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، مصدر سابق، ص 23.

⁽⁴⁾ - زهير احدادن، مختصر في تاريخ الثورة، مصدر سابق، ص 22.

⁽⁵⁾ - يوسف مناصرية، "واقع الثورة العسكرية خلال السنة الأولى (1954-1955)، جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية 1954، مرجع سابق، ص 35.

استمرار العمليات العسكرية وتوسعها في المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) 1954-1956:

قدمت مصالح الاستخبارات الفرنسية، المكتب الثاني الناحية العاشرة، تقريرا بتاريخ 20 أكتوبر 1955، إلى وزير الدفاع الوطني الفرنسي والقوات المسلحة تضمن واقع وتطور الوضع العسكري للثورة التحريرية منذ نوفمبر 1954م، إلى غاية نهاية شهر أكتوبر 1955م.

أكدت أن الثورة الجزائرية في توسع دائم في أماكن عديدة من الوطن منها: انتشار الثورة في الشمال القسنطيني كله باستثناء جزء صغير من ناحية عنابة وجزء أكبر من ناحية سطيف⁽¹⁾

بالرغم من أن هذه المنطقة عرفت انطلاقه محتشمة للثورة بسبب نقص السلاح لأن عدد الأسلحة التي جمعتها المنطقة ووصلتها من منطقة الأوراس لم تكن كافية لتغطية العدد المتزايد من المجندين في صفوف جيش التحرير⁽²⁾ فلجأت قيادة المنطقة إلى أساليب الكمائن وحرب العصابات والاعتقالات بالسلاح الأبيض، بالإضافة إلى توعية المواطنين بضرورة مدّ الثورة بالأسلحة المتوفرة لديهم، ما سمح بتنظيم المنطقة كما يؤكد صالح بوبنيدر^(*)، المدعو صوت العرب بقوله: "تطلبت منا عملية تنظيم الثورة أكثر من (06) ستة أشهر في المنطقة الثانية..."⁽³⁾

انطلاقا من العملية التنظيمية التي كانت تشهدها المنطقة، أخذ الشعب يلتحق بوتيرة متسارعة بصفوف الثورة رغم نقص السلاح، غير أن المنطقة شهدت العديد من المعارك لعلّ أبرزها المعركة الاضطرارية التي وقعت بواد بوكركر قرب بلدة السمندو "زيغود يوسف حاليا"، في 18 جانفي 1955 بين 400 جندي فرنسي و17 فردا من جيش التحرير الوطني، دامت هذه المعركة حوالي (05) خمس ساعات، خلفت استشهاد ديدوش مراد وستة من رفاقه⁽⁴⁾

(1) - يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص 57.

(2) - علال بيتور، مرجع سابق، ص 17.

(*) - صالح بوبنيدر: من مواليد 1929 بوادي الزناتي "قالمة"، بدأ مشواره السياسي منذ 1945 في صفوف حزب الشعب، ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وأصبح عضوا في المنظمة الخاصة، أعتقل سنة 1950 إلى غاية 1952، كان من مفجري الثورة التحريرية بمنطقة لخروب، ترقى في المناصب حتى صار عضو في قيادة الأركان برتبة عقيد، خلف العقيد على كافي على رأس الولاية الثانية، وهو آخر قائد للولاية إلى غاية الاستقلال، توفي في 27 ماي 2005، أنظر: مومني العمري، مرجع سابق، ص 224.

(3) - جمعية التاريخ والمعالم الأثرية لولاية قالمة، مرجع سابق، ص 29.

(4) - Ferhat Abbas, Autopsie d'une guerre, l'aurore ED garniers freres, Paris, 1981, p101.

كما اشتهرت المنطقة الثانية بهجمات 20 أوت 1955، التي جاءت بعد فترة حرجة وصفت بأنها فترة عرفت نوعا من الهدوء والتنظيم السري بالمنطقة، رغم ما تخلل هذه الفترة من أعمال تخريبية بمناسبة حلول ذكرى مجازر 8 ماي 1945 م، ثم تواصلت العزلة بالمنطقة، إلا أن الوعي الذي يتميز به القائد زيغود يوسف أفضى إلى قيام عمليات 20 أوت 1955 م، كرد فعل على الضغط الكبير الذي أفزره التعزيز العسكري الاستعماري وعمليات التمشيط المكثف لجبال الأوراس⁽¹⁾

تأكيدا لنجاح العملية العسكرية التي قادها زيغود يوسف في جوان 1955 بسكيكدة وعلى اثرها طلب منه القائد شيهاني بشير القيام بعمليات عسكرية لفك الحصار المفروض على منطقة الأوراس، فقرر زيغود يوسف هذه المرة توسيع العمليات العسكرية من شرق مدينة جيجل مرورا بقسنطينة إلى شرق مدينة قالمة ولحاقا بالبحر شمالا⁽²⁾

استجابة لطلب قائد الناحية الأولى شيجاني بشير عقد زيغود يوسف اجتماعا بمدينة سكيكدة في الفترة ما بين 26 جوان و1 جويلية 1955 م، حضره أهم قادة المنطقة الثانية وما يزيد عن مائة (100) مجاهد وسطروا برنامجا لتنفيذ هجوما على القوات الفرنسية⁽³⁾

بتاريخ 20 أوت 1995 يدوم حوالي ثلاثة أيام وكما كان مقررا له بالفعل تم تنفيذ هذه العملية في اليوم المحدد وعلى الساعة منتصف النهار، استهدفت خصوصا المراكز الحيوية للعدو الفرنسي وهذا ما يثبت استمرار الثورة وتوسعها، حيث شملت هذه العملية كل قرى ومدن المنطقة الثانية، ما أريك العدو الفرنسي، الذي ارتكب جرائم وحشية خلفت ما يفوق عن 1200 ألف مائتي شهيد⁽⁴⁾، بين نساء وأطفال وشيوخ في صفوف الجزائريين، كما أقدم الفرنسيون على حرق المداشر والقرى.

إلا أن هذه الهجمات حققت أهدافا عديدة رفعت من معنويات جيش التحرير الوطني وذلك على الصعيد الداخلي والخارجي، نذكر أبرزها: فك الحصار على منطقة الأوراس، توسع الثورة في كامل شرق الجزائر، تكذيب إدعاءات فرنسا ومزاعمها القائلة بإخماد الثورة والقضاء عليها، لفت أنظار الرأي العام العالمي لما

(1)- Yves Courrière, la Guerre d'Algérie, les fils de la toussaint, éditions fayard, Paris, 1968, p550.

(2)- أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية (1954-1962) مذكرة ماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005-2006، ص55

(3)- Yves Courrière, le Temps des Léopards, éditions fayard, Paris, 1969, p206.

(4)- لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير، مرجع سابق، ص117.

يحدث في الجزائر، وهذا قبل انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تزعمت فيها الدول الآفروآسيوية طرح القضية الجزائرية لمناقشتها في دورتها العاشرة تنفيذا لتوصيات مؤتمر باندونغ أبريل 1955 م⁽¹⁾ ما جعل الحاكم العام في الجزائر جاك سوستيل^(*) يصف هذه الهجومات بمثابة بداية الحرب الحقيقية، والتي يجب القيام بها، وحسبه دائما فإن تاريخ 20 أوت 1955 م، يفرض نفسه أكثر من تاريخ الفاتح نوفمبر 1954، لأن سلسلة الحوادث بعده تكاثرت وأخذت بعدا آخر أكثر تنظيما واستهدافا للقوات الفرنسية⁽²⁾

وهكذا استمر القائد زيغود يوسف في قيادة المنظمة الثانية وتنظيمها إلى أن استشهد في ميدان الشرف وبالضبط في المكان المسمى سيدي مزغيش بالقرب من مدينة سكيكدة، على إثر كمين نصبه له العدو الفرنسي وكان ذلك في تاريخ 25 سبتمبر 1956 م، بعد أن كان متوجها إلى المنطقة الأولى لشرح ميثاق مؤتمر الصومام⁽³⁾

كما قامت السلطات الفرنسية باعتقالات جماعية ووضع البعض الآخر تحت الإقامة الجبرية، في الوقت الذي تكذب فيه العدو الفرنسي خسائر قدرت ب: مقتل 120 جندي وجرح 500 آخرين⁽⁴⁾

استمرار العمليات العسكرية وتوسعها في المنطقة الثالثة (منطقة القبائل) (1954-1956):

تحدثنا سابقا عن كيفية اندلاع الثورة في المنطقة الثالثة التي قادها كل من كريم بلقاسم وعمر أو عمران ليلة 01 نوفمبر 1954 م، بعد آخر اجتماع عقده القادة الستة بالعاصمة مساء 25 أكتوبر 1954 م،

(1) - العربي الزبيبي، الثورة في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص- ص 90-140.

(*) - جاك سوستيل: (1912-1990): من السياسيين الفرنسيين البارزين، تولى عدة مناصب هامة في بلاده منذ الأربعينات، عين حاكما عاما للجزائر ما بين 1955 و1956، كان من المعارضين لسياسة ديغول في الجزائر، ولهذا تم نفيه إلى إيطاليا إلى غاية 1968، ليواصل نشاطه السياسي فيما بعد أنظر: le petit robert, op. cit , p1693.

(2) - منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص44.

(3) - عثمان الطاهر عليه، الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر، 1996، ص37.

(4) - يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، الطبعة الأولى، دار البعث، الجزائر، 1980، ص307.

كباقي المناطق الأخرى من الوطن، لم يكتفي المجاهدون بهذه الانطلاقة فحسب بل عملوا على نشر الثورة وتوسيعها عبر كامل أجزاء المنطقة فراحوا يخططون لذلك بغية تعزيز تواجدهم للنيل من قوى الاستعمار.

لهذا الغرض دعا قائد المنطقة كريم بلقاسم إلى عقد اجتماع يوم 20 نوفمبر 1954 م حضره قادة مختلف نواحي المنطقة، حثّ فيه على إرساء نظام قوي للثورة، وكسب الجماهير الشعبية لدعمها والقيام من حين لآخر بعمليات عسكرية ذات طابع استعراضي، هدفها إظهار قوة الثورة والتأكيد على استمرارها وتوسيعها. (1)

في بداية 1955 م، لاستكمال الاستعدادات المادية والتأكد من تلاحم الشعب والتفافه بالثورة، طلب كريم بلقاسم من قادة نواحي المنطقة جمع بنادق الصيد من السكان وتنظيم أفواج وفرق الجيش وتكثيف العمليات العسكرية، لتشكيل أفضية قوية تدعم استمرار الثورة (2)

دخلت المنطقة مرحلة نشطة من العمل الثوري بعد هجومات 20 أوت 1955 م، في الشمال القسنطيني التي ساعدت على رفع معنويات جنود جيش التحرير على توسيع نفوذهم إلى حدود المنطقة شرقا وغربا والقيام بعمليات عسكرية كثيرة، لعل أبرزها: تلك العمليات العسكرية التي قادها أحمد فضال وسبايلة رزقي في شرق المنطقة وهما من قيادة المنطقة في كل من وادي الصومام الشمالي وصولا إلى بجاية ومنها إلى المنصورية وخراطة وسطيف وهي نقطة الحدود مع المنطقة الأولى والثانية وكذلك سوق الاثنين في جبال البابور على شاطئ البحر (3)

نشير هنا إلى المعركة الكبيرة التي خاضها سي رزقي سبايلة في شهر جانفي 1956 م قرب وادي أميزور على بعد 20 كلم من بجاية، بدأت على شكل كمين تحول إلى معركة دامت يومين بعد وصول النجدة إلى الجيش الفرنسي وفرض الحصار على المجاهدين، إلا أن هؤلاء استطاعوا أن يفكوا الحصار في الليلة الثانية، فانسحبوا حاملين معهم الغنائم من السلاح والذخيرة (4)

(1) - يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة، مصدر سابق، ص45.

(2) - يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة، مصدر نفسه، ص59.

(3) - أعمار أزواوي، جومال الطوفان ببلاد القبائل، حرب التحرير الجزائرية، ترجمة: العيد دوان، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، الجزائر، 2014، ص23.

(4) - زهير احداث، المختصر في تاريخ الثورة، مصدر سابق، ص23

في هذه المعركة تدخلت الجماهير الشعبية وسهلت على المجاهدين مهمتهم القتالية في الوقت الذي بادرت فيه السلطات الفرنسية بتكوين فرق من الحركة بقرية واد أميزور، ما جعل هذه المعركة كرد فعل قوّي وبرهان قاطع على موالاته الشعب للثورة⁽¹⁾

كما شهدت المنطقة عملية الطير الأزرق في فيفري 1956 م، مفادها قيام الجنرال الفرنسي أولي "ely" بإرسال مخابراته لاستمالة بعض الأهالي لصالح فرنسا وتسليحهم في الخفاء ليقاوموا المجاهدين، فتظاهر أهالي ناحية "إفليس" قرب "تغزرت" الذين يرأسهم "عزّورن" وهو مناضل في جبهة التحرير الوطني بقبول فكرة التجنيد نزولا عند رغبة المخابرات الفرنسية، ولكن تحت رقابة جيش التحرير الوطني الذي أبلغ بالعملية⁽²⁾

عندما حان حين نصبت القوات الفرنسية بمعوية السكان السالف ذكرهم كمينا في شهر أكتوبر 1956 من لمباغته المجاهدين، انقلبت العملية على العدو الفرنسي، حيث هاجم سكان الناحية العدو الفرنسي بأسلحته التي كانت جيدة بدل الإغارة على مجاهدي جيش التحرير، وأوقعوا في صفوفهم ضحايا بلغت حوالي مقتل 300 جندي فرنسي ما سمح بتدعيم الثوار بالسلاح الجيد والذخيرة الحية⁽³⁾

كان رد فعل السلطات الفرنسية على هذه العملية عنيفا تمثل في هدم المساكن وقتل الرجال والأطفال والنساء وأحرقوا المزارع، وكانت حصيلة المجزرة الأكثر من 150 شهيد⁽⁴⁾

دون أن ننسى فضل المنطقة التي احتضنت مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 م الذي يعد بمثابة الأرضية الأولى لتنظيم مؤسسات الثورة التحريرية بإنشاء لجنة التنسيق والتنفيذ التي تعتبر في مقام السلطة التنفيذية وكذا المجلس الوطني للثورة الذي يعد بمثابة السلطة التشريعية لها⁽⁵⁾

استمرار العمليات العسكرية وتوسعها في المنطقة الرابعة (منطقة الجزائر) 1954-1956م:

(1) - زهير احداون، مصدر نفسه، ص245.

(2) - العربي بلعزوز، "ثورة التحرير الجزائرية ومبدأ أخذ سلاحك من عدوك 1954-1959، نماذج ونتائج"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 20، جامعة جسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، جوان 25018، ص72.

(3) - Alistair- Horne, Histoire de la guerre d'algérie, éditions dahleb, 4^{ème} éditions, Alger, 2007, p266

(4) - أعر أزواوي، مصدر سابق، ص22.

(5) - أعر أزواوي، مصدر نفسه، ص25.

لم تعرف المنطقة الرابعة درجة عالية من التحضير والجاهزية عشية اندلاع الثورة التحريرية 01 نوفمبر 1954 م، بالقدر الذي كانت عليه المنطقتان الأولى والثانية، لكونها قريبة من العاصمة ما جعل الأنظار مشدودة إليها، فهي المركز السياسي والعسكري لإدارة الاحتلال الفرنسي، فضلا عن تمركز مختلف وسائل الاعلام بها⁽¹⁾ ما قد يعرض التحضير السري للثورة للإنكشاف بصورة سريعة ضف إلى ذلك الصراع القائم بين القائمين على تحضير الثورة بذات المنطقة والمركزيين الذين استولوا على مخبأ للأسلحة بالبليدة ما زاد في تأزم الوضع عشية اندلاع الثورة⁽²⁾

الأمر الذي أجبر كريم بلقاسم أن يرسل وفدا من المنطقة الثالثة بقيادة أو عمران لمساعدة المنطقة الرابعة على المشاركة في اندلاع الثورة⁽³⁾ كما أشرنا إلى ذلك سابقا.

لكن الأوضاع بدأت تتغير شيئا فشيئا إذ تمكنت المنطقة بقيادة سويداني بوجمعة وأحمد شعيب أن تتمركز بعد عمليات الفاتح من نوفمبر 1954 م، في الناحية الشرقية من المنطقة ما بين البليدة والمدية وطابلاط وقامت بعمليات مختلفة من قطع الطرق وهدم الجسور واتلاف أعمدة وخيوط الكهرباء والهاتف وحرق مزارع المعمرين ونصب بعض الكمائن⁽⁴⁾

بعد هجوم 20 أوت 1955، ووصول بعض التعزيزات من المنطقة الثالثة استطاعت المنطقة الرابعة أن توسع نشاطها الثوري إلى أماكن جديدة شملت كل من متيجة والزكّار والونشريس وبقيت الناحية الأخرى التي تمتد من خط عين الدفلى - تنس شرقا إلى خط وهران - معسكر غربا خالية من العمليات العسكرية الثورية في الوقت الذي شرعت فيه جبهة التحرير الوطني بتكوين خلايا ثورية بها.⁽⁵⁾

في ناحية الأخرية وطابلاط، تكونت فرقة الكومندوس، تحت قيادة علي خوجة ومساعدته مصطفى الأكل، وقامت بعمليات جريئة يتقدمها كمين الأخرية في 18 ماي 1956 م، ما أجبر السلطات الاستعمارية إلى استخدام أعوان مخابراتها لاستمالة بعض الأهالي فكوّنت فرقة من الحركي.⁽⁶⁾

(1) - بشير بلاح، العربي منور، نبيل دادوة، مرجع سابق، ص134.

(2) - أمال شلي، مرجع سابق، ص384.

(3) - جاك دوشمان، تاريخ جبهة التحرير الوطني، ترجمة: موجد شرّاز، منشورات ميموني، الجزائر، 2014، ص144.

(4) - محمد عباس، ثوار... عظماء، مرجع سابق، ص121.

(5) - زهير احداون، المختصر في تاريخ الثورة، مصدر سابق، ص24.

(6) - جمال قندل، مرجع سابق، ص345.

في الوقت الذي كان فيه قائد المنطقة سويداني بوجمعة قد استشهد في 15 أبريل 1956، على إثر تبادل لإطلاق النار بينه وبين عساكر الاحتلال الفرنسي بالقرب من مدينة القليعة⁽¹⁾

أما إذا جئنا إلى ناحية الجزائر الحرة فإن وضعها لا يختلف كثيرا عن باقي النواحي الأخرى، حيث بعد اعتقال رابح بيطاط في مارس 1955، تولى بها عبان رمضان زمام الأمور بتعيين من كريم بلقاسم بحيث أخذ عبان رمضان ينظم المنطقة فتكونت عدة فرق جديدة من الفدائيين الذين يراقبون نشاط المعمرين والخونة ومنظمة اليد الحمراء^(*) ويردون عليهم بدقة.⁽²⁾

ما جعل سلطات الاستعمار تقوم باعتقالات عشوائية في وسط السكان، وكان له شرف المشاركة في تنظيم مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 بالمنطقة الثالثة⁽³⁾

استمرار العمليات العسكرية وتوسعها في المنطقة الخامسة (وهران) 1954-1956

تتميز المنطقة الخامسة عن باقي المناطق الأخرى بقلّة الخلايا الثورية وانكشاف جغرافية المنطقة وكثرة العيون بها، كونها تضم أكثر من 3/1 (ثلث) المستوطنين الفرنسيين كما أشرنا سابقا، ما جعل هذه المنطقة تعرف نوعا من الهدوء إلى غاية انطلاق هجومات 20 أوت 1955 م، التي سهلت على المجاهدين إعادة تنظيم أنفسهم، واقتناع سكان المنطقة بضرورة الالتحاق بالثورة⁽⁴⁾

حيث لم يكن بالمنطقة الخامسة عند اندلاع الثورة التحريرية إلاّ عدد قليل من المجاهدين، يتراوح عددهم من (60) ستين إلى مائة (100) فرد، استشهد وأسر معظمهم ولم ينجو إلاّ القليل بالإضافة إلى

(1) - مسعود معداد، حرب الجزائر، أحداث تاريخية وتعليق، ترجمة، حروش موهوب، موفم للنشر، الجزائر، 2013، ص66.

(*) - منظمة اليد الحمراء: شعبة في مصلحة التوثيق والجوسسة المضادة، اخترع المنظمة الجنرال poule grossin سنة 1956، وكان لليد الحمراء رصيد كبير من الاغتيالات والأعمال الإرهابية التخريبية، أنظر: رشيد خطاب، أصدقاء الخاوة، الدعم العالمي لثورة التحرير الوطنية الجزائرية، ترجمة مصطفى ماضي، دار الكتاب، الجزائر، 2012، ص542.

(2) - ليلي تيتة، مرجع سابق، ص151

(3) - يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مصدر سابق، ص307.

(4) - جمال قندل، مرجع سابق، ص374.

نقص السلاح⁽¹⁾ ما جعل العربي بن مهيدي يبحث عن سبل كفيلة لتجديد الخلايا الثورية، فانتقل إلى المغرب والقاهرة بحثاً عن إيجاد حل لمشكلة التسليح ولكنه عاد إلى المنطقة ولم يحمل معه إلاّ الوعود⁽²⁾ في الفاتح من أكتوبر عاد النشاط الثوري إلى المنطقة الخامسة بزعامة بن مهيدي ومساعدته بوصوف^(*)، حيث شهدت المنطقة عدة عمليات استهدفت قطع الطرقات وهدم الجسور واتلاف أعمدة وخيوط الهاتف والكهرباء وحرق المزارع والهجوم على ثكنات الجيش والدرك وغير ذلك من العمليات في الجهة الشمالية الغربية للمنطقة⁽³⁾

ما جعل العدو يرد على هذه العمليات بالاعتقال والقتل والهدم، وهذا لم ينقص من عزيمة الثوّار بالمنطقة بل على النقيض من ذلك زاد من التفاف الشعب بثورته التحريرية، ولعل ما أدهش العدو أكثر هي العملية العسكرية التي وقعت في شهر جانفي 1956 في السبابة بناحية سبدو تلمسان⁽⁴⁾ حيث كان منفذها ضابط جزائري بثكنة عسكرية فرنسية بعد أن اتصل به المجاهدون وأقنعوه بضرورة الالتحاق بالثورة، فقام هو الآخر بإقناع مائة (100) من الجزائريين المتواجدين معه بذات الثكنة، فكان له ذلك⁽⁵⁾ واختاروا لتنفيذ هجومهم ليلة مناسبة فقتلوا جميع الضباط الفرنسيين الموجودين بالثكنة واستولوا على ما فيها من السلاح وخرجوا منها والتحقوا بالمجاهدين وكانت هذه العملية ضربة موجعة للجيش الفرنسي أفقدته الثقة في نفسه، وكانت نصراً ميبيناً عزز قدرات المنطقة القتالية⁽⁶⁾

د- جهود جبهة التحرير الوطني للتعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية 1 نوفمبر

1954-1956 م:

(1)- مصطفى طلاس ويسام العسلي، مرجع سابق، ص132.

(2)- خالفة معمري، العربي بن مهيدي رمز الوطنية، ترجمة: أحسن خلاص، نالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص39.

(*)- عبد الحفيظ بوصوف: (1926-1980)، من أعضاء المنظمة الخاصة 1947، وبعد اندلاع الثورة أصبح عضواً في لجنة التنسيق والتنفيذ سنة 1957 م، شغل منصب وزير الأسلحة والعلاقات العامة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، أنظر:

Ben Jamin Stora, Dictionnaire biographique de militants nationalistes Algériens 1926-1954, éditions l'harmatan, Paris, 1985, pp 327-328.

(3)- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر، مصدر سابق، ص311.

(4)- زهير احداون، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية، مصدر سابق، ص25.

(5)- زهير احداون، مصدر نفسه، ص26.

(6)- خالفة معمري، مرجع سابق، ص40.

بعد ان تناولنا الانتصارات التي حققتها الثورة التحريرية على المستوى الداخلي المتمثلة في قدرتها على الاستمرار والتوسع عبر كامل القطر الوطني متخطية بذلك صعوبات التسليح والتموين، بل أكثر من ذلك استطاعت أن تضمن التقاف غالبية الجماهير حولها، ولم تكف بهذا فحسب، بل ربطت جبهة التحرير الوطني سياستها الداخلية بسياستها الخارجية حيث شرعت اثر تفجيرها الثورة المسلحة تتحرك على الصعيد الخارجي بشكل مواز لما تقوم به على الصعيد العسكري والتعبوي للجماهير، من أجل فك العزلة التي فرضها الاستعمار الفرنسي على الثورة التحريرية.

اعتمدت جبهة التحرير الوطني في سياستها الخارجية على المجهود العسكري في الداخل لأنها كانت تدرك أنه بدونها لن يكون لمجهودها السياسي أية فعالية، حيث أن السياسة الخارجية للجبهة في بداية الثورة كانت تتمثل في التعريف بالقضية الجزائرية على الصعيد الدولي، لذلك حرص ممثلو جبهة التحرير الوطني على عدم إضاعة أية فرصة تتاح لهم لعرض وجهة نظر الثورة الجزائرية في المحافل الدولية، ودحض الحجج المزعومة التي تستر وراءها الاستعمار الفرنسي لتبرير أعماله في الجزائر.

كانت أولى هذه الفرص هي تمكن أحمد بن بلة في أبريل 1954 م، من اقناع جمال عبد الناصر ومحيطه بضرورة الوقوف إلى جانب القضية الجزائرية⁽¹⁾ فتلقى ردا إيجابيا، كما أشرنا إلى ذلك سابقا.

تكللت مجهودات الوفد الخارجي المشكل من (أحمد بن بلة، محمد خيضر وحسين آيت أحمد) وآخرون⁽²⁾ بعد شهرين من اندلاع الثورة أن تبني مندوب المملكة العربية السعودية لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة في 05 جانفي 1955 م، طلب إدراج القضية الجزائرية في الدورة التاسعة لهيئة الأمم استجابة لطلبات الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني في: 18 جويلية 1954 م - 05 سبتمبر 1954 م ونوفمبر 1954 م، غير أن هيئة الأمم لم تدرج القضية الجزائرية خلال هذه الدورة بناء على احتجاجات مندوب فرنسا لديها اعتبار أن القضية الجزائرية هي قضية فرنسية داخلية لا يحق لهيئة الأمم النظر فيها⁽³⁾

(1) - محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 67.

(2) - أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، مع ركب الثورة الجزائرية، الجزء الثالث، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص ص 18-19.

(3) - أحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى، مرجع سابق، ص 153.

مواصلة لمساعيه السياسية حضر الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني ممثلاً بمحمد يزيد^(*) وحسين آيت أحمد من 18 إلى 24 أبريل 1955 م، اشغال مؤتمر باندونغ المنعقد بأندونيسيا كملاحظ ضمن الوفد المصري⁽¹⁾

مؤتمر باندونغ^(**) نظمته الدول الآفروآسيوية، بالرغم من أن القضية الجزائرية لم تكن مدرجة ضمن جدول أعمال المؤتمر، فقد حرص ممثلا الوفد الخارجي الجزائري على طرح القضية الجزائرية على المجتمعين لإخراجها من دائرة المحيط الفرنسي وربطها بقضيتي الشعبين التونسي والمغربي، وكذلك السعي ل طرحها في هيئة الأمم المتحدة⁽²⁾

فعد ذلك انتصارا كبيرا القضية الجزائرية لأنه سيكسبها حلفاء يرافعون عنها في المحافل الدولية على نحو ما فعلته الدول الآفروآسيوية عند تسجيل القضية الجزائرية في هيئة الأمم.

حضر المؤتمر حوالي 29 دولة افريقية وآسيوية، تمثل ربع سكان المعمورة، وتعبّر عن أماني الإنسانية جمعاء في السلم والحرية والمساواة بين كل الأفراد وكل الشعوب، وتتقرب إليها الدول الكبرى من كلا المعسكرين، لأنها كانت تدرك قيمة هذا التجمع الكبير، والقوة المعنوية الهائلة التي تمثلها في العالم.⁽³⁾

^(*) - محمد يزيد: من مواليد 8 أبريل 1923 بالبلدية، انخرط بصفوف حزب الشعب الجزائري، ثم أمينا عاما لجمعية مسلمي شمال إفريقيا بين سنة 1946 و 1947، وأصبح عضو في اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية ما بين 1950 و 1954 م، انخرط بجبهة التحرير الوطني في 27 أكتوبر 1954 بالقااهرة، ليمثل الجزائر سنة 1955 بمؤتمر باندونغ، ثم ممثلا للجبهة بأمريكا من سنة 1954 إلى غاية الاستقلال، عين عضوا بالمجلس الوطني للثورة، ثم وزير الاعلام والناطق الرسمي باسم الحكومة المؤقتة من 19 سبتمبر 1958 إلى غاية 1962 م، توفي يوم 02 نوفمبر 2003، أنظر: عاشور شرفي، مرجع سابق، ص356.

⁽¹⁾ - بشير بلاح، العربي منور، نبيل دادوة، مرجع سابق، ص168.

^(**) - مؤتمر باندونغ: انعقد من 18 إلى غاية 24 أبريل 1955 م بأندونيسيا، من جملة الأهداف التي حددها: العناية بالمشاكل ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لشعوب آسيا وافريقيا مثل المشاكل التي تتعلق بالسيادة الوطنية وبالعنصرية والاستعمار وقد حضرته 29 دولة نذكر منها: أفغانستان وبورما، مصر، الهند، أندونيسيا، ...، أنظر: أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من 01 نوفمبر 1954 إلى غاية 19 سبتمبر 1958، مذكرة ماجستير في تاريخ الثورة، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، الجزائر، 2001-2002، ص52.

⁽²⁾ - Mohammed Harbi, les archive de la révolution Algérienne, op. cit, p173.

⁽³⁾ - أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من 01 نوفمبر 1954 إلى غاية 19 سبتمبر 1958، مذكرة ماجستير، مرجع سابق، ص56.

كانت نتائج مؤتمر باندونغ جد إيجابية للقضية الجزائرية على اثر تبنيه لائحة جاء فيها: "إن مؤتمر الدول الأفراسيوية يؤيد حقوق الجزائر والمغرب وتونس في تقرير مصيرها بنفسها ونيل استقلالها"⁽¹⁾

ما أثار حفيظة الأوساط الاستعمارية الفرنسية التي رأت أن هذه اللائحة هي بداية إخفاق السياسة الفرنسية اتجاه القضية الجزائرية على الصعيد الدولي.

انطلاقاً من هذه اللائحة التي خرج بها مؤتمر باندونغ، تقدمت أربعة عشر 14 دولة أفريقية آسيوية^(*)، بتاريخ 26 جويلية 1955 بمذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة طالبت فيها بإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة خلال الدورة العاشرة⁽²⁾

كانت هذه المذكرة في شكلها ومضمونها موافقة للمادة 120 من النظام الداخلي للجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تنص على أن: "كل قضية تعرض على التسجيل في جدول الأعمال يجب أن تكون مصحوبة بمذكرة إيضاحية وفي حدود الإمكان بوثائق رئيسية أو مشروع قرار" كما أشاروا إلى القرار رقم 637 الذي أقرته أغلبية أعضاء الجمعية العامة بشأن حق تقرير المصير وممارسة الحريات الأساسية⁽³⁾

تزامن ذلك مع انتصارات جيش التحرير الوطني في الشمال القسنطيني وفي المنطقة الغربية من الجزائر، ما فرض المسألة الجزائرية على أشغال الدورة العاشرة⁽⁴⁾

يعتبر ذلك ثاني انتصار لجبهة التحرير الوطني على الصعيد الخارجي بعد الذي حققته في مؤتمر باندونغ.

(1) - أحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى، مرجع سابق، ص 153.

(*) - ممثلي أربعة عشر دولة أفريقية آسيوية: أفغانستان، بورما، مصر، الهند، اندونيسيا ايران، العراق، لبنان، ليبيريا باكستان، المملكة العربية السعودية، سوريا، تايلندا، اليمن، أنظر: علي تابلت، بحوث في تاريخ الجزائر، المقاومة والثورة التحريرية الجزء الثاني، دار ثالة، الجزائر، 2014، ص363.

(2) - أحمد بن فليس، السياسة الدولية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، مذكرة ماجستير، فرع العلوم السياسية، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 1985 م، ص151.

(3) - khelfa Mamri, les nations unis face à la question Algerienne (1954-1962) ; S.N.E.D, Alger, 1969, p25.

(4) - أحمد بوضربة، "صدى هجومات 20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني من خلال جريدة صدى الجزائر l'acho d'alger، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 01، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2009، ص138.

تكللت هذه المجهودات بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة في 30 سبتمبر 1955 م بأغلبية صوت واحد ما جعل الوفد الفرنسي يعبر عن غضبه بانسحابه من الدورة وفي هذا الصدد يقول محمد خيضر عن الوفد الخارجي، إن انسحاب الوفد الفرنسي من أشغال الجمعية العامة دعاية لامثيل لها⁽¹⁾

قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدم مناقشة القضية الجزائرية في الدورة العاشرة وارجائها إلى دورات لاحقة بناء على اقتراح تقدم به ممثل الهند "كريشنامون" في 25 نوفمبر 1955 لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص القضية الجزائرية⁽²⁾

ما أخرج الدبلوماسية الفرنسية عن صمتها وجعلها تتخوف من اقتراح الهيئة حلولا سياسية مستوحاة من مبادئ القانون الدولي وميثاقها.

من أجل افضال مساعي الدبلوماسية الجزائرية رفعت الحكومة الفرنسية شعار الحل السلمي للقضية الجزائرية، ما حفز وزير خارجية فرنسا كريستيان بينو " لزيارة مصر يوم 05 مارس 1956، بعد عودته من الهند وباكستان، تحدث مع جمال عبد الناصر مقترحا عليه تسهيل فتح محادثات سرية مع وفد جبهة التحرير الوطني بالقاهرة.⁽³⁾

ما يبين بذلك تراجع الحكومة الفرنسية عن الحل العسكري الذي كانت تتغنى به منذ تصريح "فرانسوا ميتران" يوم 05 نوفمبر 1954 م، الذي أشرنا إليه سابقا، وبالفعل فقد انعقدت عدة لقاءات سرية بين الجانبين الجزائري والفرنسي سنتطرق إليها لاحقا.

هـ-مواقف الحكومات الأوروبية بعد استمرار الثورة التحريرية بالجزائر وتوسعها 1954-

1956م:

(1) - محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص149.

(2) - United Nations, Official records, tenth session, first committee, 79 eh meeting, 25 novembre 1955, p203.

نقلا عن علي تابلت، مرجع سابق، ص333.

(3) - محمد خيشان، مهام الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة 1947-1957، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2001-2002، ص47.

استطاعت جبهة التحرير الوطني أن تفند أكذوبة فرنسا القائلة بأنه بإمكان الحكومة الفرنسية أن تقضي على العمليات المسلحة التي تقوم بها مجموعة من المتمردين في الجزائر، في وقت قصير غير أن جبهة التحرير الوطني تمكنت من الاستمرار في ثورتها وتوسيعها عبر كامل القطر الوطني زيادة على هذا كله تخطت الحدود الجزائرية واقتحمت العديد من المحافل الدولية، حيث كانت الانطلاقة من مؤتمر باندونغ المنعقد في الفترة ما بين 18 و24 أبريل 1955 م، وتمكنت من اقناع الكتلة الآفروآسيوية بضرورة تبني القضية الجزائرية ضمن حركات التحرر من الاستعمار، وكذا طرحها أمام هيئة الأمم المتحدة، وكان لها ذلك، عندما تبنتها أربعة عشرة (14) دولة آفروآسيوية من خلال مذكرة بعثت بها إلى الأمين الأممي في 29 جويلية 1955، وتم تسجيل القضية الجزائرية لدى الهيئة في 30 سبتمبر 1955 م، رغم رفض فرنسا وحلفائها ذلك، وكانت هذه المحطة ضربة موجعة للدبلوماسية الفرنسية ولافتة لأنظار العالم نحو القضية الجزائرية.

فيا ترى بعد كل هذا، هل غيرت الحكومات الأوروبية من مواقفها اتجاه القضية الجزائرية وراجعت حساباتها، أم أنها ما زالت متشبثة بمواقفها التي أشرنا إليها عند اندلاع الثورة الجزائرية؟

مواقف حكومات أوروبا الغربية بعد استمرار الثورة التحريرية بالجزائر وتوسعها 1954-1956 م:

لعبت حكومات أوروبا الغربية التي تنتمي على وجه الخصوص إلى الحلف الأطلسي دورا فعالا وخطيرا في تأييدها لفرنسا في حربها بالجزائر لأنها ترى أنه من مصلحة الغرب بقاء فرنسا بشمال أفريقيا قصد منع المد الشيوعي في المنطقة، كما أنها ما زالت تؤمن بفكرة الجزائر فرنسية ما جعلها تدعم فرنسا عسكريا وسياسيا، ويتجلى ذلك فيما يلي:

1. موقف حكومة ادغار فور الفرنسية من استمرار الثورة التحريرية وتوسعها 23 فيفري 1955-

02 جانفي 1956:

انتهجت حكومة ادغار فور^(*)، استراتيجية هدفها قمع الثورة بكل الوسائل المتاحة على غرار ما قامت به حكومة مندريس منذ اندلاع الثورة التحريرية، بغية احتواء الأوضاع المهددة لكيان الجزائر

(*)- ادغار فور: (18 أوت 1908-1988)، التحق بالحزب الراديكالي، ثم التحق بديغول، كلفه هذا الأخير بمهمة رسمية في جمهورية الصين الشعبية سنة 1963، تسلم عدة مناصب منها: وزير المالية (1950-1951)، وزير الخارجية 1955 ورئيس حكومة فرنسا (1955-1956) أنظر: الغالي غربي، مرجع سابق، ص122.

الفرنسية، حيث قامت هذه الاستراتيجية بمحاولة القضاء على ما وصفته بالتمرد معتمدة على إجراءات تتسم تارة بالقمع وتارة أخرى بالإصلاح، وهذا ما سنتطرق له في ما يلي:

أ. إجراءات إدغار فور القمعية للقضاء على الثورة التحريرية 23 فيفري 1955 - 02 جانفي 1956:

قبل تطبيق هذه الإجراءات أبقت الحكومة الفرنسية على جاك سوستيل حاكما عاما في الجزائر، هذا الأخير الذي صرّح في 23 فيفري 1955 بضرورة التمسك بالجزائر كمقاطعة فرنسية، واتبع ذلك بقيامه بعدة زيارات قادته إلى عدة مدن من شرق الجزائر كمشونش، خنشلة، قسنطينة وجيجل، لتفقد الأوضاع السائدة هناك⁽¹⁾، ما جعل حكومة إدغار فور تضطلع بشكل فعلي على ما يدور في الجزائر، فقررت ما يلي:

- رفع عدد القوات الفرنسية المتواجدة بالجزائر من 83000 جندي وضابط خلال جانفي 1955 إلى ما يفوق 105000 جندي وضابط في جويلية 1955، بالإضافة إلى زيادة عدد المظليين والقناصة والبحرية، ثم تواصل رفع عدد القوات العسكرية بعد هجومات 20 أوت 1955 ليصل إلى ما يقرب من 200.000 جندي وضابط خلال نهاية 1955⁽²⁾
- في 24 أوت 1955، رخصت السلطات الفرنسية بتسليح الأوروبيين المدنيين المتواجدين بالجزائر للدفاع عن أنفسهم في حالة مهاجمتهم من قبل الثوار⁽³⁾
- إقرار قانون حالة الطوارئ، هو أحد وسائل التهدة التي تهدف السلطات الفرنسية من وراء تطبيقها إلى عزل الشعب عن الثوار، وأقرت هذا القانون في بداية الأمر على بعض مناطق الوطن مثل منطقتي الأوراس والقبائل، وذلك لمدة ستة (06) أشهر، فاقترحت من خلالها عدة تدابير في 19 مارس 1955، وعرضت على البرلمان الفرنسي في 23 مارس 1955، لدراسته، وصادق عليه بالأغلبية بـ379 صوت ضد 219 صوت يوم 01 أبريل 1955، وعمم على كل التراب الجزائري في أوت 1955، ويتضمن قانون حالة الطوارئ عدة تدابير نلخصها فيما يلي:

• النفي والإقامة الجبرية

(1) - محمد شبوب، محمد بن موسى، "سياسة جاك سوستيل للقضاء على الثورة التحريرية (1955-1956)، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 26، جامعة 08 ماي 1945 قلمة، الجزائر، 2019، ص222.

(2) - جمال قنان، قضايا ودراسات، مرجع سابق، ص268.

(3) - علال بيتر، مرجع سابق، ص58

- تفتيش المنازل بالليل والنهار
 - مراقبة الصحافة والنشاطات الثقافية
 - محاكمة الأشخاص المدنيين من قبل المحاكم العسكرية⁽¹⁾
- سمح هذا القانون للإدارة والجيش الفرنسي بارتكاب تجاوزات كبيرة من جهة، وساهم في توسيع المدّ الثوري أكثر من احتوائه من جهة أخرى.

-إقامة المحتشدات: وتعرف بأنها عبارة عن مستوطنات أقيمت حديثا تظم مواطنين غير محكوم عليهم قضائيا تحيط بها أسلاك شائكة ويحرسها الجنود، وبالتالي فهو مركز لتجمع السكان، وقد طبقت هذه السياسة في بداية الثورة على منطقة الأوراس⁽²⁾ تعتبر المحتشدات من الاستراتيجيات التي استعملتها سلطات الاحتلال الفرنسي للقضاء على الثورة الجزائرية، فبعد أن تيقنت بأن المجهود الحربي والاستراتيجية القائمة على العامل العسكري لوحده أصبحت غير مجدية أمام الانتصارات التي تحققت في الثورة على مختلف الأصعدة وتأكدت أن هذه الأخيرة تستمد قوتها من القاعدة الشعبية التي تمدها بالطاقات البشرية والدعم اللوجستيكي بكل أشكاله⁽³⁾، بما في ذلك الأخبار والمعلومات، فعمدت إلى عزل الشعب عن الثورة باتخاذها هذا الأسلوب القمعي.

-اتباع نظام المصالح الإدارية المتخصصة: هي عبارة عن أجهزة إدارية اتبعتها السلطات الفرنسية في الجزائر للقضاء على الثورة من خلال التقرب من السكان ومحاولة كسب ثقتهم وتعرف في الأرياف بالمصالح الإدارية المتخصصة⁽⁴⁾، أما في المدن والمناطق الحضرية فتسمى بالمصالح الإدارية الحضرية، واتبعت هذه الأجهزة المتخصصة أساليب وطرق جدّ متطورة تعتمد على التقرب الاجتماعي والنفسي من المواطنين لمحاولة تحييدهم عن الثورة وزرع اليأس والكره في قلوبهم اتجاه المجاهدين، وقد تم

(1) - محمد العربي الزبيبي، تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء الثاني، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2014، ص23.

(2) - نور الدين مقدر، "المحتشدات الفرنسية بالجزائر خلال الثورة التحريرية (1955-1962)"، في مجلة دراسات، المجلد 07، العدد 01، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2020، ص ص، 9، 10

(3) - الغالي غربي، مرجع سابق، ص244.

(4) - نور الدين غسال، "المخططات الفرنسية لقمع الثورة الجزائرية، الأقسام الإدارية المتخصصة أنموذجا"، في المجلة المغربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، المجلد 08، العدد 13، جامعة الجيلالي الياصب سيدي بلعياص، الجزائر، 2017، ص91.

إنشاء هذه المصالح المتخصصة بمقتضى مرسوم صدر في 05 سبتمبر 1955، ودخل حيز التنفيذ في 26 سبتمبر 1955⁽¹⁾

-إقرار مبدأ المسؤولية الجماعية للسكان الجزائريين أثناء الثورة: بمعنى تحمل جماعي لتبعات أي عمل يرتكب ضد الفرنسيين عسكريين كانوا أو مدنيين عند تسليط العقوبة بإلزامهم التعويض والإصلاح، ويعبر جاك سوستيل عن هذا المبدأ بقوله: "أنا موافق على تحميل المسؤولية للسكان المتواطئين، وإجبارهم على الإصلاح والتعويض وإن لم يكن لديهم مال نرغمهم على الأشغال وعلينا مصادرة مواشي وأملاك المتمردين...."⁽²⁾

ب. الإجراءات الإصلاحية لحكومة اوغارفور لإفشال الثورة التحريرية 23 فيفري 1955 - 02 جانفي 1956:

نالت حكومة ادغارفور ثقة البرلمان الفرنسي بعد الأزمة السياسية التي عرفتها فرنسا والمتمثلة في فراغ حكومي مدة ثلاثة أسابيع من سقوط حكومة منديس فرانس، حينها قام إدغار فور بعرض سياسته العامة التي سينتهجها في الجزائر إذ ركز فيها على تمسك حكومته بالدفاع على وحدة الأراضي الفرنسية بما في ذلك فكرة الجزائر فرنسية مبديا رآيه أن أسباب الأزمة الجزائرية مردها إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية⁽³⁾، فعمل على تطبيق الإصلاحات التي باشرتها حكومة منديس، حيث أشرنا إلى جانب منها سابقا.

لتجسيد هذه الإصلاحات على أرض الواقع قام الحاكم العام جاك سوستيل بعدة زيارات وتفقدات ميدانية لنواحي الشرق الجزائري، التي تتمركز فيها الثورة واطلع على أحوال البلاد وما تعانيه من تخلف وفقر شديدين وبعدها صرّح قائلاً: "إن هذه المنطقة تشهد تزايداً ملحوظاً في عدد السكان والأرض لا تكفي، لذا نرى في هذه المنطقة حركة إرهابية، ويعني هذا أن الثورة سببها الفقر، فعلى الجيش الفرنسي أن لا يقوم بعمليات القتل، وإنما بعمليات سلمية، أي يكسب ثقة الشعب، خصوصاً في المناطق التي لم تشتعل فيها الثورة بعد، وكسب هذه الثقة يكون بتطبيق إجراءات إدارية واقتصادية واجتماعية"⁽⁴⁾

(1) - عبد الحفيظ إقنان ، "العمل المخابراتي الفرنسي للقضاء على الثورة الجزائرية (1954-1962)، الجوسسة أنموذجاً"، في مجلة الإحياء، المجلد 20، العدد 26، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2020، ص729.

(2) - محمد شويب، محمد بن موسى، مرجع سابق، ص ص، 235-236.

(3) - مراد أعراب، مرجع سابق، ص35

(4) - عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة، مرجع سابق، ص206.

بالفعل فقد بدأ جاك سوستيل في تطبيق تلك الإصلاحات مركزا بصفة خاصة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي والإداري وهي كالتالي:

- تقسيم إداري جديد يتمثل في انشاء عمالات ودوائر جديدة وفي اعتقاد جاك سوستيل أن هذا الإجراء سيسهل عملية المراقبة ويضبط تحركات المواطنين.
- الغاء البلديات المختلطة قصد إيجاد الانسجام الإداري، ومن أجل الاستجابة لأحد مطالب النخبة في الجزائر (1)
- مكنتة الفلاحة قصد شد الجزائريين إلى الأرض ومنعهم من الالتحاق بصفوف الثورة (2)
- توسيع الصناعات الخفيفة قصد خلق الوظائف ومناصب الشغل وبالتالي امتصاص طوابير العاطلين عن العمل قبل أن تمتد إليهم يد الثورة. (3)
- فصل الدين الإسلامي عن الإدارة الفرنسية، وذلك استجابة لأحد المطالب الأساسية التي تنادي بها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين .
- تعليم اللغة العربية في المدارس الحكومية مع العلم أن هذه النقطة تشكل مطلبا تنادي به كافة التشكيلات السياسية الوطنية في الجزائر.
- محاربة الأمية بواسطة اللغة الفرنسية، لعل ذلك يقرب الجزائريين أكثر إلى الأمة الفرنسية (4)
- فتح أبواب التكوين المهني للجزائريين حتى يشعر الشباب بأن هناك مساواة بينهم وبين أبناء المستوطنين الأوروبيين.
- تمكين المسلمين من الإلتحاق بالوظائف العمومي حتى لا يبقى ذلك السلك حكرا على المستوطنين الأوروبيين وحتى تحضر الشروط الضرورية لخلق قوة ثالثة تستفيد من خدمات الإدارة الفرنسية وترفض الإلتحاق بركب الثورة (5)
- مطالبة الوطن الأم بتكثيف المساعدة للمشاريع الاجتماعية التي من شأنها أن توفر جواً من الارتياح والرضى لدى أغلبية سكان الجزائر (1)

(1) - عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة، مرجع نفسه، ص 210.

(2) - أحمد محساس، الحقائق الاستعمارية والمقاومة، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 06.

(3) - يحي بوعزيز، التسلط الاستعماري، مصدر سابق، ص 112.

(4) - عبد الكريم بوالصفاصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1931-1945، المؤسسة الوطنية للطباعة والنشر، الجزائر، 1996، ص 289.

(5) - محمد العربي الزبييري، تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 26.

تلك هي أهم نقاط برنامج جاك سوستيل التي لم ينفذ منها ولا نقطة وبقيت حبرا على ورق، وعند التأمل فيها نجدها لا تختلف كثيرا عن ما جاء به مشروع بلوم فيوليت وقانون (*) 1944 بالموازاة مع هذه الإجراءات القمعية والاصلاحية كانت جبهة التحرير الوطني حريصة على توعية الشعب بضرورة الرفض لمثل هذه الإصلاحات والمخططات التي يرى فرحات عباس أنها ناقصة جدا حين قال: "كان بالإمكان أن نرحب بها في 1920 أو 1930 أو 1939، أما في عام 1955 فلم يعد لها صدى في وسط المسلمين" (2)

من هذا القول يتضح جليا أن المشروع الإصلاحي لجاك سوستيل جاء متأخرا أمام تصاعد الوعي الوطني ونضج الفكر الثوري لدى الجزائريين وهذا ما تجلى في هجومات 20 أوت 1955 م، كرد فعل على رفض هذه الإصلاحات من طرف جبهة التحرير الوطني وما نجم عنها، فالوعي كان منتشرا يومها أكثر من أي وقت مضى، خاصة وأن الثورة كانت في مرحلة الاتساع والانتشار لتشمل مختلف مناطق الوطن، يضاف إلى ذلك الضربة الموجهة التي تلقتها الدبلوماسية الفرنسية خلال خريف 1955 والمتمثلة في تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة (10) للأمم المتحدة رغم الجهود الدبلوماسية الفرنسية لإقناع دول الحلف الأطلسي وكذا الدول الخاضعة للولايات المتحدة الأمريكية من أجل ابطال هذا المشروع. (3)

ما أدى في نهاية الأمر إلى ادخال حكومة إدغارفور في حالة اليأس والفشل فاختارت بدل السقوط اللجوء إلى حل البرلمان الفرنسي واجراء انتخابات تشريعية في 02 جانفي 1956م، واستثنت الجزائر من هذه الانتخابات بسبب اشتداد لهيب الثورة فيها. (4)

(1) - الغالي غربي، مرجع سابق، ص246.

(*) - قانون 7 مارس 1944: أصدره ديغول، وهو قانون حق المواطنة الفرنسية للنخبة، جاء كرد فعل من السلطات الفرنسية على بيان 10 فيفري 1943، الذي قدمته مجموعة من الأحزاب الجزائرية، أنظر: مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، الجزء العاشر، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، لبنان، 1997، ص254.

(2) - محمد الصغير عباس، فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية (1927-1963)، مذكرة ماجستير في تاريخ الحركة الوطنية جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2006-2007، ص91.

(3) - محمد خيشان، مرجع سابق، ص48.

(4) - يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مصدر سابق، ص413.

عندما بدأت الحملة الانتخابية ظهرت الجبهة الشعبية التي تألفت من الحزب الإشتراكي والحزب الراديكالي والحزب الجمهوري الاجتماعي وركزت حملتها على مشكلة الجزائر ودعت إلى العمل على إيجاد حل سياسي لها، ووضع حد للحرب الدائرة هناك⁽¹⁾. ما أسفر عند إجراء هذه الانتخابات على فوز الحزب الإشتراكي برئاسة "غي مولي" الذي تولى رئاسة الحكومة الفرنسية المقبلة من جانفي 1956 إلى 21 ماي 1957 والتي سنتطرق إلى موقفها من الثورة في الفصل الثالث.

2- مواقف حكومات أوروبا الغربية في نطاق الحلف الأطلسي بعد استمرار الثورة التحريرية بالجزائر وتوسعها 1954-1956 م:

سارعت حكومات أوروبا الغربية في إطار الحلف الأطلسي إلى تمثيل الوجه العسكري للكتلة الاستعمارية العالمية، بالموافقة على طلب الحكومة الفرنسية التي لجأت في ديسمبر 1954 م، إلى الولايات المتحدة الأمريكية، لطلب ترخيص لاستخدام وسائل الحلف الأطلسي في حربها بالجزائر، فكان الردّ إيجابيا بتزويد فرنسا بكل ما تطلبه من مال ورجال وسلاح⁽²⁾

طبقا لما تنص عليه المادة السادسة من ميثاق الحلف الأطلسي الذي يعتبر الجزائر جزءا من فرنسا: "... يعتبر هجوما مسلحا ضد واحدا أو أكثر من الدول الأطراف، الهجوم المسلح على أراضي أية واحدة من هذه الدول في أوروبا أو أمريكا الشمالية، وعلى ولايات الجزائر الفرنسية"⁽³⁾

كما تقرر أثناء توقيع معاهدة حلف شمال الأطلسي سنة 1949 من أن المعاهدة تتضمن الجزائر الفرنسية التي تشكل جزءا من فرنسا من الناحية الدستورية⁽⁴⁾

إذا قمنا بتحليل بسيط للمادة السادسة من ميثاق الحلف الأطلسي، فإننا نجدها تعتبر أن جبهة التحرير الوطني القائمة بالثورة في الجزائر هي جبهة أجنبية أو تدعمها منظمات أخرى مناوئة للكتلة الغربية عامة

(1) - يحي بوعزيز، مصدر نفسه، ص414.

(2) - عبد الكامل جويبة، الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1954-1958، الطبعة الأولى، دار الواحة للكتاب، الجزائر، 2012، ص314.

(3) - مصطفى طلاس ويسام العسلي، مرجع سابق، ص546.

(4) - محاضرة السيد (تيو دور أشيل) في مدرسة دفاع منظمة حلف شمال الأطلسي، أنباء منظمة حلف الأطلسي: 1956/04/01 م، ص29، نقلا عن مصطفى طلاس ويسام العسلي، مرجع سابق، ص547.

ولفرنسا بصفة خاصة، مثل المنظمات الشيوعية أو منظمات التحرر في كل من المغرب وتونس، وعليه فالقائمون بالثورة هم ليسوا جزائريين، لا يرغبون في تحرير وطنهم وإنما يعملون على تهديد فرنسا بشمال إفريقيا من أجل القضاء على مصالح الغرب في المنطقة. لم يكتفي الحلف الأطلسي بدعم فرنسا فقط وإنما أدخل الجزائر في جهازه دون استشارة الشعب الجزائري، وهنا يبدو أن المشرفين على الحلف الأطلسي تناسوا شخصية الجزائر باعتبارها دولة ذات سيادة قبل سنة 1830 م، كانت تسيطر على البحر الأبيض المتوسط بفضل قوة أسطولها البحري، بل أكثر من ذلك تفرض أتاوات على دول الغرب عند استخدامها لموانئها في البحر الأبيض المتوسط، كما أنها دائنة لفرنسا بمليارات الفرنكات جراء ما كانت تصدره لها من منتجات زراعية وغيرها، بل إن الحلف الأطلسي ذهب أبعد من ذلك واعتبر الجزائر امتداد طبيعي لفرنسا.

عندما أحست فرنسا بأنها لا يمكنها أن تقضي على الثورة في الجزائر بمفردها، عمدت على سحب بعض قواتها من الحلف الأطلسي في صيف 1955 م وبعثت بها إلى الجزائر⁽¹⁾

في مارس 1956 م، أصدرت منظمة الحلف الأطلسي بيانا توافق فيه على أنه بإمكان فرنسا سحب المزيد من قواتها وإرسالها إلى الجزائر، واستمرت فرنسا بعد هذا البيان في سحب قواتها على دفعات متتالية، كما أن حكومات الحلف الأطلسي وافقت على إعفاء فرنسا من دفع أقساطها المالية للمنظمة وتخصيصها في حربها بالجزائر⁽²⁾

توصل الأمر بفرنسا إلى سحب وحدات قواتها البرية وإرسالها إلى الجزائر، ضف إلى ذلك قيام حكومات الحلف الأطلسي بتزويد فرنسا بطائرات الهليكوبتر وبمعدات حربية أخرى⁽³⁾

هنا يبدو أن الحلف الأطلسي ناقض مبادئه الأساسية التي قال عنها بأنها نفسها مبادئ الأمم المتحدة والمتمثلة في الاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها.

من هذا المنطلق يظهر لنا دعم حكومات دول الحلف الأطلسي الواضح لفرنسا بداية من 25 جوان 1955، عندما منحت الأفضلية لفرنسا في الحصول على طائرات هيلوكوبتر من طراز "سيكورسكي"، مخصصة للعمليات الحربية ضد الجزائريين، وفي مارس 1956 م أوصت فرنسا الولايات المتحدة

(1) - عمر بوضرية، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1954-1960، دار الإرشاد، الجزائر، 2013، ص562.

(2) - جريدة المجاهد، العدد 14، 15 ديسمبر 1957، ص02.

(3) - أحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956 م، مرجع سابق، ص328.

الأمريكية على خمسين (50) طائرة هيلوكوبتر ذات المحركين، تدعى "الموز الطائر" أو "خيل السباق"، وقد تسلمت فرنسا الدفعة الأولى في جوان 1956 م⁽¹⁾

منذ إندلاع الثورة الجزائرية لم تنقطع حكومات أوروبا الغربية المشتركة في الحلف الأطلسي عن دعم فرنسا بشتى الطرق والأشكال، وظلّ هذا الدعم يتزايد على مرّ السنين متمثلاً في معونات عسكرية ومالية ودبلوماسية⁽²⁾

عندما عرضت القضية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة في دورتها العاشرة من طرف الكتلة الآفروآسيوية بناء على توصيات مؤتمر باندونغ طلبت فيها إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي انعقدت في خريف 1955⁽³⁾

ظهرت الكتلة الآفروآسيوية بقوة في هذا الموقف المؤيد للقضية الجزائرية التي أكدت على ضرورة احترام مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وهو مبدأ من مبادئ الهيئة الدولية وأنّ أيّ تقصير في تمكين الشعب الجزائري من حقه في تقرير مصيره سيهدد السلام والأمن الدوليين⁽⁴⁾

إذا كان تدويل القضية الجزائرية هدفاً من أهداف جبهة التحرير الوطني على الصعيد الدولي، فإنه بالمقابل يشكل بالنسبة لفرنسا خطراً جسيماً، وهذا ما جعلها ترمي بكل ثقلها في المعركة لإبقاء القضية الجزائرية داخل الإطار الاستعماري ومعالجتها على أساس أنها قضية فرنسية داخلية⁽⁵⁾

بعد مداوات استمرت من 28 إلى 30 سبتمبر 1955 م، انتصر المطالبون بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة وهم دول الكتلة الآفروآسيوية والاتحاد السوفياتي ودول أخرى من شرق أوروبا بأغلبية صوت واحد^(*)(1) في المقابل نجد أن حلفاء فرنسا

(1) -شاذلي زقادة، مرجع سابق، ص 92

(2) -محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، دار الرائد للكتاب، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.

(3) -أحمد مسعود سيد علي، "مساعي جبهة التحرير الوطني في التعريف بالقضية الجزائرية في الخارج،" في مجلة النائب، عدد خاص، دورية يصدرها المجلس الوطني الشعبي، الجزائر، 2004، ص 177.

(4) - يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مصدر سابق، ص 444.

(5) - جمال قنان، "الذكرى السابعة والثلاثين لتأسيس الحكومة المؤقتة"، في مجلة الذاكرة، العدد 4، المنحف الوطني للمجاهد، المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، الجزائر 1990، ص 172.

(*) - الدول التي صوتت لصالح إدراج القضية الجزائرية: أفغانستان، الأرجنتين، بورما، روسيا البيضاء، كوستاريكا، تشيكوسلوفاكيا، مصر، غواتيمالا، الهند، أندونيسيا، إيران، العراق، لبنان، المملكة العربية السعودية، سوريا، تايلاند، أوكرانيا،

ومن ضمنهم حكومات أوروبا الغربية المشتركة في الحلف الأطلسي، لم تتمكن من منع تسجيل القضية الجزائرية، حيث صوتوا ضد تسجيلها^(**)، ما جعل الجمعية العامة للأمم المتحدة تقرر تسجيل القضية في جدول أعمالها في 01 أكتوبر 1955⁽²⁾

ما أثار غضب مندوب فرنسا واعتبر أن أي توصيات تصدرها الجمعية العامة بشأن القضية الجزائرية تعد باطلة وانسحب من الدورة، غير أن الجمعية العامة في 25 نوفمبر 1955، وبناء على مقترح مندوب الهند، قررت عدم مناقشة القضية الجزائرية وارجائها إلى دورات أخرى⁽³⁾.

تجدد الإشارة هنا إلى أنّ حكومات دول الحلف الأطلسي بقدر ما كانت تدّعم بمواقفها فرنسا دبلوماسياً، فإنها ساهمت في اخفاق الدبلوماسية الفرنسية خلال الدورة العاشرة لهيئة الأمم المتحدة، عن طريق دولتين عضوين في الحلف وهما اليونان التي صوتت لصالح إدراج القضية الجزائرية في جدول الأمم المتحدة، وإيسلندا التي امتنعت عن التصويت^(*)، ما رجّح الكفة لصالح تسجيل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة⁽⁴⁾ -

3- مواقف حكومات أوروبا الغربية خارج نطاق الحلف الأطلسي بعد استمرار الثورة التحريرية بالجزائر وتوسعها 1954 - 1956 م:

نستهلها بموقف حكومة ألمانيا الغربية:

ليبيريا، المكسيك، باكستان، الفلبين، بولندا، الإتحاد السوفياتي، الأوروغواي، اليمن، يوغوسلافيا، أنظر: يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مصدر سابق، ص444.

(1) - جمال قندل، إشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية، 1954-1956، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص158.

(**) - الدول المصوّتة ضد التسجيل فعددها 27 دولة وهي: استراليا، بلجيكا، البرازيل، كندا، الشيلي، كولومبيا، كوريا، الدانمارك، الدومينيك، فرنسا، هايتي، الهندوراس، إسرائيل، لوكسمبورغ، هولندا، زيلندا الجديدة، نيكاراغوا، باناما، البيرو، السويد، تركيا، اتحاد جنوب افريقيا، المملكة المتحدة البريطانية، الولايات المتحدة الأمريكية، أنظر: يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مصدر سابق، ص444.

(2) - عمر بوضربة، مرجع سابق، ص216.

(3) - علي تابليت، مرجع سابق، ص380.

(*) - الدول التي أمتنعت عن التصويت فهي 05: الصين الشعبية، السالفادور، اثيوبيا، اسلندا، البراجواي، أنظر: يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مصدر سابق، ص444.

(4) - محمد الصالح الصديق، قاهر الاستعمار، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص224.

فقد عملت على تخفيض استثماراتها بالجزائر، حيث تراجعت من 3.2 مليار فرنك في نوفمبر 1954م، إلى 2.3 مليار فرنك في جوان 1955، وهذا تخوفا من الاضرار التي قد تلحق بها جراء الحرب بالجزائر⁽¹⁾

تجدر الإشارة أن ألمانيا الغربية انضمت إلى الحلف الأطلسي في سنة 1955 م، ما جعلها تتعرض لضغوط فرنسا، وإجبارها على مساعدتها في حربها بالجزائر، إذ نجد ألمانيا الغربية تكون مثلا نصف الطيارين الذين تستخدمهم فرنسا في حربها بالجزائر، وذلك بداية من مارس 1956⁽²⁾

كما أن حكومة ألمانيا الغربية أيدت الموقف الفرنسي القائل بأن الثورة الجزائرية يدعمها التيار الشيوعي، بحيث صرح الألمان معتقدين بالطرح القائل أن موسكو تقدم مساعدات للثوار الجزائريين⁽³⁾

فقد أكد وزير العلاقات الخارجية الألمانية من التيار المسيحي الديمقراطي في 27 أكتوبر 1955 م، أن مسألة تقديم الكرملين المساعدات لكل من المغرب والجزائر عن طريق مصر، سرّ يعلمه الجميع، مضيفا أنه بهذه الطريقة كان الإتحاد السوفياتي يتخلص من الأسلحة التي تجاوزها الزمن⁽⁴⁾

ما يعني أن الحكومة الألمانية تشجع فرنسا لتقف سدا منيعا أمام المدّ الشيوعي بقضائها على الثورة في الجزائر، وبالتالي فهي تحذو حذو حكومات الدول المشتركة في الحلف الأطلسي.

أما باقي حكومات أوروبا الغربية خارج الحلف الأطلسي، فقد التزمت في معظمها إلى جانب الدول الاسكندنافية الحياد اتجاه الثورة التحريرية بالجزائر خلال العامين الأوليين مثل: النمسا، اسلندا، السويد،⁽⁵⁾

موقف حكومة سويسرا من الثورة التحريرية 1954-1956: إن سويسرا التي اعتمدت بطبيعتها أسلوب الحياد في العلاقات الدولية، بالرغم من ذلك فإنها كانت تتابع الأحداث في الجزائر عن كثب، حيث أشار جول آربر Jules Arber القنصل السويسري بالجزائر في تقرير قدمه لحكومته في 21 مارس 1955 م، إلى الجوّ المشائم لدى المواطنين عكس تفاعل السلطات الفرنسية في قرب القضاء على

(1) - جون بول كاهن، كلاوس يرغن مولر، مرجع سابق، ص 27.

(2) - محمد بجاوي، مصدر سابق، ص 315.

(3) - معمر العايب، مرجع سابق، ص 155.

(4) - جون بول كاهن، كلاوس يرغن مولر، مرجع سابق، ص 28.

(5) - طاهر جبلي، مرجع سابق، ص 399.

المشكل بالجزائر، وأكد في جوان سنة 1955 م على تفاقم الوضع بفعل تزايد هجمات الفلقة وكذلك بسبب وصول العنف إلى الأحياء وضواحي المدن⁽¹⁾

في خضم هذا الوضع عززت سويسرا قنصليتها في الجزائر بنائب القنصل rémy godet ريمي جودية، بسبب المتاعب التي زادت على القنصل jules arber.

تحدث jules arber في تقرير آخر عن أحداث 20 أوت 1955 والذي أسماه ب "اليوم الأكثر مأساوية" في الصراع وأشار إلى أن المتمردين ازدادوا انتشارا وازدادت الأعمال التخريبية والإرهابية⁽²⁾

بعد سقوط أول ضحية سويسرية في 27 ديسمبر 1955 م، في منطقة القصر بالشمال القسنطيني، ظهرت أصوات تنادي بضرورة تدخل الحكومة السويسرية لحماية رعاياها بالجزائر، في هذا الصدد أعلن "ألفريد زاهندر alfred zehnder رئيس قسم الشؤون السياسية في وزارة الخارجية السويسرية أن حماية مصالح الجالية السويسرية قد اتخذ فيها ما يلزم⁽³⁾

هذا يعني أن موقف الحكومة السويسرية من استمرار الثورة الجزائرية وتوسعها رغم حيادها إلا أنها تبدي نوعا من القلق إزاء الأوضاع المتزيدة التي يحيها رعاياها بالجزائر.

لاظهار حياد الحكومة السويسرية المطلق من الثورة الجزائرية جعلت تحركات الجزائريين في سويسرا تحت المجهر بعد شهر من انطلاق الثورة، حيث جاء في تقرير للسفير الفرنسي في بيرن "إيتيان دينري etienne dennerez في 10 جوان 1955: "أن سويسرا لن تسمح بأن تتحول إلى مركز عمل لشمال افريقيا وأن مراقبة الجزائريين على الحدود قد تعززت⁽⁴⁾

موقف حكومة إسبانيا من الثورة التحريرية 1954-1956:

بالرغم من أن إسبانيا لا تنتمي إلى الحلف الأطلسي أثناء الثورة الجزائرية إلا أن موقفها الصريح لم يكن يختلف عن مواقف حكومات أوروبا الغربية الداعمة لفرنسا، خاصة أن أمريكا متزعمة المعسكر الغربي مهيمنة على التوجه السياسي للحكومة الإسبانية، التي فرضت حصارا نسبيا على نشاط جبهة التحرير الوطني على أراضيها في المقابل فتحت مجالاتها الأمنية والسياسية والإعلامية للإدارة الفرنسية

(1)-Damien Carron, op.cit, p89.

(2) - Damien Carron, op.cit, p92.

(3)-ibid, p99.

(4)- أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص111.

التي شنت حملة عدوانية شرسة ضد القضية الجزائرية على كل المستويات، لتكون بداية التقارب والتعاون الأمني والعسكري بين البلدين فرنسا وإسبانيا⁽¹⁾ هذا الموقف من الحكومة الإسبانية أمر طبيعي لأن كلتا الحكومتين الفرنسية والإسبانية تعمل على تثبيت التواجد الأوروبي في شمال إفريقيا خدمة لمصلحة الدولتين، الإسبانية في الريف المغربي والفرنسية في الجزائر.

في الوقت ذاته نلاحظ أن للحكومة الإسبانية موقفاً ضمناً يدعم القضية الجزائرية من خلال غضها النظر عن بعض التصرفات التي تخدم الثورة الجزائرية، وكان ذلك بعد مرور أربعة (04) شهور من اندلاع الثورة التحريرية، وتجلّى ذلك من خلال سماح الحكومة الإسبانية بإفراغ حمولة 350 قطعة سلاح مهربة من إيطاليا على سواحلها الغربية لتحميل إلى الجزائر عبر الإسكندرية، ومنها إلى الناظور المغربية وكان ذلك في منتصف مارس 1955 م، لتصل هذه الشحنة إلى الجزائر في 09 نوفمبر 1955⁽²⁾، وقد تم ذلك بوساطة من السلطان محمد الخامس المغربي بناء على طلب من أحمد بن بلة، فكان الرد إيجابياً من السلطات الإسبانية⁽³⁾

نشير أيضاً أن الثورة الجزائرية في ربيع سنة 1956 م، قد أسست قاعدة خلفية للتسليح ببرشلونة الإسبانية برئاسة سي مصطفى (أحد الجزائريين المقيمين بإسبانيا والمتعاون مع جبهة التحرير الوطني)، الذي عينه العربي بن مهيدي، هذا الأخير ربط علاقات مع شبكات الأسلحة والذخيرة إنطلاقاً من ميناء برشلونة⁽⁴⁾

مواقف حكومات أوروبا الشرقية بعد استمرار الثورة التحريرية بالجزائر وتوسعها 1954-1956م:

تميزت مواقف حكومات أوروبا الشرقية المعروفة بالمعسكر الشرقي أو الشيوعي في معظمها بالغموض عند اندلاع الثورة التحريرية بالجزائر 01 نوفمبر 1954 م، بالرغم من الانحياز الذي أبداه الاتحاد السوفياتي في مواقفه اتجاه فرنسا حفاظاً على مصالحه التي تربطه بالمعسكر الغربي وكذا تخوفه

(1) - مريم صغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، الجزائر 2003، 2004م، ص 357.

(2) - فتحي الديب، مصدر سابق، ص 82-83.

(3) - يخلف حاج عبد القادر، "مصادر تسليح وتموين الثورة الجزائرية 1954-1962 م"، في مجلة عصور الجديدة، العدد 06، عدد خاص بخمسينية الاستقلال، جامعة وهران، الجزائر، 2012، ص 177.

(4) - طاهر جبلي، مرجع سابق، ص 374.

من إحلال الولايات المتحدة الأمريكية بشمال إفريقيا حالة انسحاب فرنسا من الجزائر، وكذا رغبة منه في التجسيد الفعلي لفكرة لتعايش السلمي مع الغرب.

لكن استمرار الثورة بالجزائر وتوسعها داخليا وخارجيا خلال الفترة الممتدة بين 01 نوفمبر 1954 إلى غاية 1956 م، أسقطت مزاعم فرنسا الكاذبة بدعوى أن القضية الجزائرية تخص فرنسا وحدها على اعتبار أنها قضية داخلية لا يحق للغير التدخل في شؤونها، ما جعل معظم حكومات أوروبا الشرقية من خلال المحافل الدولية كمؤتمر باندونغ والدورة العاشرة للأمم المتحدة، تتأكد أن الثورة في الجزائر هي قضية حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره والتخلص من الهيمنة الاستعمارية الفرنسية، وبالتالي فهي ثورة تحريرية يحق مساعدتها طبقا لمبادئ الشيوعية التي ترمي في مجملها إلى مناهضة الاستعمار.

وعليه هل أصبحت مواقف حكومات أوروبا الشرقية واضحة وصريحة في دعم القضية الجزائرية أم أنّ الغموض ما زال يخيم عليها؟

موقف حكومة الاتحاد السوفياتي من الثورة التحريرية 1954-1956:

ظلّ الاتحاد السوفياتي بمواقفه الرسمية والعلنية خلال السنتين الأوليتين للثورة الجزائرية، يسعى للمحافظة على علاقات الصداقة مع الحكومة الفرنسية خاصة من بروز الاشتراكيين في فرنسا⁽¹⁾ وفي نفس الوقت سعى ضمينا للتعاطف مع كفاح الشعب الجزائري انطلاقا من مبادئه المعلنة والمتعلقة بتأييد حق الشعوب في تقرير المصير ومناهضة الاستعمار والامبريالية⁽²⁾

لاحظ خروتشوف^(*)، خلال مؤتمر باندونغ 1955 م، ظهور مؤشرات إيجابية على اتجاه بعض دول العالم الثالث التي تأثرت بالنموذج السوفياتي السياسي والاقتصادي كالصين الشعبية والفيتنام⁽³⁾، وهذا ما اعتبره الاتحاد السوفياتي بدوره مؤشرا على توجه تلك الدول نحو الشيوعية وبذلك ضمان توسع المعسكر

(1) - جريدة المجاهد، العدد 19، يوم 01 مارس 1958، ص 04.

(2) - الصالح بلحاج، "الثورة الجزائرية والبلدان الاشتراكية، مثال الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية"، في مجلة المصادر، مرجع سابق، ص 179.

(*) - نيكيتا خروتشوف: (1894-1971)، زعيم شيوعي، رجل دولة سوفياتي حكم الاتحاد السوفياتي من 1953 إلى 1964 م، تميز بالمعاداة الشديدة لسياسة ستالين أول من دعا إلى الانفراج الدولي وسياسة التعايش السلمي، أبعد عن منصبه إبان أزمة الصواريخ الكورية، توفي في 11 سبتمبر 1971 م، أنظر: عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص 611.

(3) - سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، ترجمة محمد حافظ الجمالي، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2003، ص 521.

الشيوعي على حساب الغرب في دول العالم الثالث التي لا مكانة لها سوى التبعية لأحد المعسكرين، فأدرك الاتحاد السوفياتي ضرورة فتح آفاق لمدّ نفوذه للعالم الثالث قبل أن يستحوذ عليه خصمه⁽¹⁾

موقف حكومة الاتحاد السوفياتي بالنظر إليه في إطاره الدولي، يتماشى مع الظروف الدولية التي كان يشهدها العالم في ظل الحرب الباردة^(**)، بداية الخمسينيات كخروج أوروبا مدمرة جراء الحرب العالمية الثانية والمشاريع الأمريكية التي تحاول إعادة بناء الاقتصاد الأوروبي، وكذا الظهور المتزايد لحركات التحرر لدى الشعوب المستعمرة، إلا أن سياسة الإتحاد السوفياتي الخارجية تبقى خاضعة للمصالح التي تخدمه⁽²⁾ فالكثير من المتغيرات حصلت في تلك المرحلة التي وصل فيها خروتشوف إلى الحكم، حيث اعتمد هذا الأخير في علاقته بالمعسكر الغربي على مبدأ التعايش السلمي^(*)، هذا ما جعل مواقفه من القضية الجزائرية تعرف نوعا من الغموض والتذبذب.

هذا لا يعني أن موقف الاتحاد السوفياتي كدولة كانت ضد الثورة الجزائرية، لكن ما حدث هو أن موقفه لم يرقى إلى مستوى تطلعات دول العالم الثالث التي كانت تعتقد أن يكون الاتحاد السوفياتي قوة أمامية داعمة لقضايا التحرر⁽³⁾

استغلت فرنسا الغموض والتردد اللذان كانا يميزان موقف الحكومة السوفياتية اتجاه الثورة الجزائرية، فحاولت استرجاعه سياسيا للوقوف إلى جانبها وذلك على إثر الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة الفرنسية "غي موليه"^(**) لموسكو في ماي 1956 م، ومن جهة أخرى كان الاتحاد السوفياتي يرغب في وجود

(1) - عيسى ليتيم، الكتلة الآفروآسيوية وقضايا التحرر، القضية الجزائرية نموذجا، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2005-2006، ص38.

(**) - الحرب الباردة: هي الصراع الذي حدث بين كتلتين متناقضتين أيديولوجيا، حيث يصل إلى مستوى الحرب الساخنة دون استخدام الوسائل العسكرية، أنظر: محمد منذر، في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2012، ص154.

(2) - الشاذلي زقادة، مرجع سابق، ص107.

(*) - التعايش السلمي، نبذ الحرب كوسيلة لتسوية الخلافات الدولية، واعتماد المفاوضات والتفاهم المتبادل واحترام السيادة للدول الأخرى والاقرار بالتكافؤ والمنفعة المتبادلة كأساس في العلاقات الدولية، وكان خروتشوف أول من طرح شعار التعايش السلمي، أنظر: عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص765.

(3) - الطاهر جبلي، شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة الجزائرية (1954-1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2008-2009، ص287.

(**) - غي موليه: (1905-1975)، شارك في المقاومة ضد الاحتلال النازي، أنتخب رئيسا لبلدية "أراس" مسقط رأسه سنة 1954، ونائبا في البرلمان الفرنسي (1946-1969)، شغل منصب وزاري في عدة حكومات فرنسية متعاقبة في

حكومة فرنسية يشترك فيها الشيوعيون إلى جانب الاشتراكيين على أمل أن يغيروا اتجاه فرنسا الدائم نحو الولايات المتحدة الأمريكية، واضعاف الحلف الأطلسي⁽¹⁾

إذن فهي زيارة لفرض الذات لكل من الجانبين الفرنسي والسوفيياتي وكذا خدمة المصالح المتعارضة للطرفين.

انتهت هذه الزيارة بتغليب الاتحاد السوفيياتي لمصالحه السياسية والاستراتيجية على المصالح الأيديولوجية، وكان ذلك على حساب الثورة الجزائرية، حيث صرح وزير خارجية الاتحاد السوفيياتي "مولوتوف"، على هامش هذه الزيارة: "إننا لا نود أن يتكرر في الجزائر ما حدث في الفيتنام، ولكن رغبة الاتحاد السوفيياتي هي أن تبقى فرنسا في الجزائر، بشرط أن تكون التسوية مرضية للشعب الجزائري وللفرنسيين معا"⁽²⁾

ما يعني أن موقف الاتحاد السوفيياتي من خلال هذا التصريح يريد كسب الجانبين الفرنسي والجزائري في آن واحد بما يتوافق مع مصالحه، وهو ما يؤكد تصريح الرئيس السوفيياتي خروتشوف لجريدة "لوموند الفرنسية" في جويلية 1956 م بقوله: "نحن نفهم جيدا ما في المشكل الجزائري من تعقيد، ولكننا متيقنون أن هذه المشكلة تستطيع بدورها أن تحل بكيفية سليمة"⁽³⁾

هذا يعني أن القضية الجزائرية هي قضية دولية تتعلق بدولتين، الجزائر وفرنسا، عكس ما ينظر إليه خروتشوف في تصريحاته السابقة أن القضية الجزائرية هي مسألة داخلية.

رغم الغموض الذي ما يزال يكتنف موقف الحكومة السوفيياتية من القضية الجزائرية إلا أن الجزائر سجلت تطورا نوعيا من خلال وضعها على قدم المساواة مع فرنسا بعد النفي الكلي لوجود الجزائر كدولة تسعى للتحرر.

الجمهورية الفرنسية الرابعة، عين رئيسا للحكومة الفرنسية سنة 1956 م، في حكومة بلوم الاشتراكية كان له دورا قدرا في حرب الجزائر، التي اعتبرها حربا غيبية، أنظر: سعدي بزيان، مرجع سابق، ص 110.

(1) - معمر العايب، العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية 1942-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2008-2009، ص 172.

(2) - هارتموت الزنهاس، فشل الإستعمار الفرنسي في الجزائر، ترجمة: أحمد بن محمد بكلي، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2015، ص 45.

(3) - هارتموت الزنهاس، مرجع نفسه، ص 46.

رغم كل هذا نجد أن موقف الحكومة السوفياتية يدعم القضية الجزائرية من خلال الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة في خريف 1955 م، على اثر تصويت المندوب السوفياتي لدى هيئة الأمم المتحدة لصالح إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة، وكان ذلك في 30 سبتمبر 1955 م⁽¹⁾ وهو ما يؤكد بقاء الاتحاد السوفياتي على مواقفه الداعمة لحركات التحرر في اطار الإرادة الجماعية للمعسكر الشرقي.

أما باقي مواقف حكومات أوروبا الشرقية فإننا نجدها تقترب شيئاً فشيئاً من القضية الجزائرية وإدراك حقيقتها التحررية، لذلك لم تتوان في دعمها دبلوماسياً ويبدو ذلك جلياً من خلال ما يلي:

موقف حكومة تشيكوسلوفاكيا من الثورة التحريرية 1954-1956:

سارعت الحكومة التشيكوسلوفاكية الى دعم القضية الجزائرية لأنها تدرك حقيقة الاستعمار وما تعانيه الشعوب المستعمرة جراء ماذاقته خلال العدوان النازي الذي اجتاحتها خلال الحرب العالمية الثانية، فعبرت تشيكوسلوفاكيا عن تأييدها للقضية الجزائرية بالتصويت خلال الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة في 30 سبتمبر 1955 م، لصالح إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال هيئة الأمم⁽²⁾ كما ستصبح تشيكوسلوفاكيا من أكبر مموني الثورة الجزائرية بالسلاح عبر مصر، وهو ما سنراه في الفصل الثالث، وذلك خلال الفترة 1956-1958م.

موقف حكومة يوغوسلافيا من الثورة التحريرية 1954-1956:

سارعت هي الأخرى إلى دعم القضية الجزائرية، ويبدو ذلك من خلال البيان الذي خرج به الرؤساء الثلاث المجتمعون "ببيروني" اليوغسلافية وهم: (الرئيس المصري جمال عبد الناصر^(*) والرئيس

(1)- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مصدر سابق، ص444.

(2)- يحي بوعزيز ، مصدر نفسه، ص444.

(*)- جمال عبد الناصر: (1918-1970 م)، هو ثاني رؤساء مصر بعد محمد نجيب، تولى السلطة من عام 1954 م حتى وفاته سنة 1970، وهو قائد ثورة جويلية 1952 م، التي انتهت بخلع الملك فاروق عن الحكم، وبدء عهد جديد في مصر والاهتمام بالقومية العربية، والتي تضمنت فترة قصيرة من الوحدة بين مصر وسوريا ما بين عامي 1958 و1962، والتي عرفت باسم الجمهورية العربية المتحدة، أنظر: عيسى الحسن، أعظم شخصيات التاريخ، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص195.

اليوغسلافي جوزيف بروز تيتو (**)، والرئيس الهندي نهرو)، يومي 18 و 19 جويلية 1956م، حيث بحثوا العديد من القضايا منها القضية الجزائرية واعتبروها أمرا بالغ الأهمية يتطلب اهتماما كبيرا من وجهة نظر الحقوق الطبيعية للشعب الجزائري، حيث عبّروا في بيانهم الختامي عن تعاطفهم التام لرغبة الشعب الجزائري في الحرية،⁽¹⁾ رغم إدراكهم أن هناك عدد كبير من الأوروبيين في الجزائر يجب حماية مصالحهم، دون أن يكون ذلك عائقا في طريق الرؤساء الثلاثة عن تأييدهم للحقوق المشروعة للشعب الجزائري، مع مناشدتهم لكل الجهود التي تهدف إلى حل القضية الجزائرية بطريقة سليمة⁽²⁾

للمزيد من إدراك حقيقة ما يجري في الجزائر بادرت الحكومة اليوغسلافية إلى الموافقة على احتضان ثلاث لقاءات شبه رسمية بين الوفدين الجزائري والفرنسي على أراضيها: أولها في 26 جويلية 1956 م، وثانيها في 17 أوت 1956 م، وثالثها في 22 سبتمبر 1956 م، تباحثا خلالها الطرفان المذكوران سبل إيجاد حل للقضية الجزائرية الفرنسية⁽³⁾، لكن اللقاءات الثلاث انتهت دون جدوى، وكان موقف الحكومة اليوغسلافية قد دعم القضية الجزائرية دبلوماسيا وذلك خلال الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة عندما صوّت مندوبها في 30 سبتمبر 1955 م لصالح إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للأمم المتحدة⁽⁴⁾

هناك حكومات أخرى من المعسكر الشرقي لم تتوان في دعم القضية الجزائرية دبلوماسيا كبولونيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء، هذه الحكومات كلها صوّتت لصالح إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة في 30 سبتمبر 1955 م،⁽⁵⁾ وستعكف على مساعدة الثورة الجزائرية ماديا ومعنويا كما سنرى مستقبلا.

(**) - جوزيف بروز تيتو: ولد يوم 07 ماي 1892، توفي يوم 04 ماي 1980 عن عمر ناهز 87، بطل قومي وثوري ورجل دولة يوغسلافي، ابن أسرة فلاحية متواضعة، انضم إلى الحزب الشيوعي اليوغسلافي سنة 1920، ثم أصبح عضوا في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، وفي عام 1937 عين سكرتيرا عاما في اللجنة المركزية، وفي العام التالي حمل لواء المقاومة البطولية للاحتلال النازي وأصبح القائد الأعلى لقوات المقاومة برتبة مارشال، وانتخب رئيسا للجمهورية عام 1953 م، أنظر: عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص 835.

(1) - معمر العايب، العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية، مرجع سابق، ص 171.

(2) - معمر العايب، مرجع نفسه، ص 171.

(3) - محمد خيشان، مرجع سابق، ص 49.

(4) - أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجهة التحرير الوطني من 01 نوفمبر 1954 إلى 19 سبتمبر 1958، مرجع سابق، ص 64.

(5) - أحمد سعيود، مرجع نفسه، ص 64.

تمكن الجناح الثوري لحركة انتصار الحريات الديمقراطية من تجاوز الصعوبات التي طالما اعترضت سبيله أثناء تحضير الثورة، انطلاقاً من اكتشاف الفرنسيين للمنظمة الخاصة سنة 1950 م، إلى الصراع القائم بين المركزيين والمصاليين داخل الحزب، وصولاً إلى نقص المال والسلاح، غير أنه بفضل الإرادة الفولاذية تمكن الجناح الثوري من تفجير الثورة التحريرية في الجزائر بنجاح.

تجدر الإشارة إلى أن مواقف الحكومات الأوروبية لم ترد بشأن مرحلة التحضير للثورة لأنها كانت تتميز بطابع السرية المطلقة، ولكن بعد تفجير الثورة بادرت حكومات أوروبا الغربية التي تشترك في الحلف الأطلسي بتأييد فرنسا بكل ما تحتاجه في حربها ضد الجزائر، والأمر ذاته ينطبق على الحكومة الإسبانية، أما باقي حكومات أوروبا الغربية خارج الحلف الأطلسي وحكومات الدول الاسكندنافية إلى جانب معظم حكومات أوروبا الشرقية، فقد اتسمت مواقفها بالتحفظ اتجاه القضية الجزائرية، عدا حكومة الاتحاد السوفياتي التي تميزت بمواقفها المنحازة لفرنسا خدمة لمصالحها التي تربطها بالمعسكر الغربي.

لكن استمرار الثورة التحريرية وتوسعها على المستويين الداخلي والخارجي جعل معظم مواقف حكومات أوروبا الشرقية تدرك حقيقة الثورة التي كانت تسعى إلى تحرير الشعب الجزائري من قبضة الاستعمار الفرنسي، لذلك سارعت إلى تأييدها دبلوماسياً خلال الدورة العاشرة للأمم المتحدة في خريف 1955 م، ما أفضى إلى تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال المنظمة الأممية دون مناقشتها، باستثناء حكومة الاتحاد السوفياتي التي كان يشوب مواقفها السياسية نوعاً من الغموض والتردد، في الوقت الذي واصلت فيه حكومات أوروبا الغربية في إطار الحلف الأطلسي دعمها لفرنسا عسكرياً ودبلوماسياً، في حين بقيت حكومات الدول الأوروبية خارج الحلف الأطلسي إلى جانب حكومات الدول الاسكندنافية متحفظة في مواقفها اتجاه القضية الجزائرية باستثناء الحكومة الإسبانية التي كانت تعمل على كسب الجانبين الجزائري والفرنسي.

ما سمع للثورة التحريرية في الجزائر أن تلج مرحلة جديدة خلال الفترة الممتدة بين 20 أوت 1956 م إلى 19 سبتمبر 1958، عرفت بمرحلة التطور والتنظيم نتيجة القرارات التي تمخضت عن مؤتمر الصومام المنعقد في 20 أوت 1956 م، وكذا تكثيف جبهة التحرير الوطني لنشاطها الدبلوماسي في أوروبا سعياً منها لكسب المزيد من مواقف الحكومات الأوروبية لصالح الثورة، لذلك نتساءل:

- فيما تتمثل أبرز آليات العمل الدبلوماسي التي اعتمدها جبهة التحرير الوطني في أوروبا

1956-1958؟

- وما مدى نجاح جبهة التحرير الوطني بفضل نشاطها الدبلوماسي المكثف في أوروبا خلال الفترة 1956 إلى 1958 في كسب حلفاء جدد لدعم الثورة التحريرية؟

هذا ما سنتناوله في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

آليات العمل الدبلوماسية لجبهة التحرير الوطني للتعريف بالقضية الجزائرية في أوروبا 1956-1958 م

المبحث الأول: المساعي الدبلوماسية للوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني لكسب تأييد الحكومات الأوروبية للقضية الجزائرية خلال الفترة 1956-1958:

- تحركات الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني للتقرب من الحكومات الأوروبية قصد دعم القضية الجزائرية بداية عام 1956 م
- الجولات الدبلوماسية لوفود جبهة التحرير الوطني إلى أوروبا 1956-1957 م
- حضور وفد جبهة التحرير الوطني دورتي الأمم المتحدة الحادي عشر والثانية عشر خلال 1956-1957 م

المبحث الثاني: دور المنظمات الجماهيرية في اثراء النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني بأوروبا 1956-1958:

- الدور الدبلوماسي للإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين بأوروبا 1956-1958 م.
 - الدور الدبلوماسي للإتحاد العام للعمال الجزائريين بأوروبا 1956-1958
 - الدور الدبلوماسي لمنظمات جماهيرية أخرى بأوروبا 1956-1958
- المبحث الثالث: دور الاعلام في دعم النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني بأوروبا 1956-1958:

- الدور الدعائي للإذاعة بأوروبا 1956-1958.
- الدور الدعائي للصحافة الجزائرية والأوروبية بأوروبا 1956-1958
- الدور الدعائي والدبلوماسي لمكاتب جبهة التحرير الوطني في أوروبا 1956-1958.

إن المرحلة التي وصلتها الثورة التحريرية خلال الفترة (1956-1958 م) تطلبت من المشرفين عليها الحرص على المزيد من تطوير وتنظيم الجانبين السياسي والعسكري على المستويين الداخلي والخارجي، وذلك برسم خطة عامة تتلاءم مع هذه المرحلة، لذلك انعقد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 م الذي خرج بنتائج كانت عند مستوى طموح غالبية الشعب الجزائري وتطلعاته، حيث نظم الثورة داخليا بخلق جيش نظامي ذي مستوى عالي، كما قسم البلاد إلى ولايات ومناطق ونواحي وقسمات بقيادة ذاتية، كما خرج بقيادة وطنية موحدة تمثلت في المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ، أما على الصعيد الخارجي، أوصى المؤتمر بضرورة تدويل القضية الجزائرية الشيء الذي يعجل بتسوية هذا النزاع المسلح، كما أوصى بوجوب السعي للحصول على أكبر قدر ممكن من التأييد المادي والمعنوي للثورة، ما جعل جبهة التحرير الوطني تكثف نشاطها الدبلوماسي عبر مختلف ربوع العالم عامة وأوروبا على وجه الخصوص، في هذا المجال كانت دبلوماسية جبهة التحرير الوطني كما رأينا سابقا في مؤتمر باندونغ قد حظيت بدعم حلفاء من إفريقيا وآسيا، حيث شكلوا سندا قويا ساهم في تسجيل القضية الجزائرية لدى هيئة الأمم المتحدة في دورتها العاشرة خريف 1955 م، وخلال ذات الدورة تمكنت دبلوماسية جبهة التحرير الوطني من كسب حلفاء جدد تمثلت أساسا في حكومات دول أوروبا الشرقية، التي دعمت القضية الجزائرية دبلوماسيا وهو ما زاد في تقوية عزيمة جبهة التحرير الوطني على تركيز نشاطها الدبلوماسي في أوروبا لإقناع باقي حكوماتها بعدالة القضية الجزائرية، قصد الحصول على تعاطفها ودعمها اللوجستيكي بما يخدم الثورة الجزائرية ودحض الحجج الفرنسية الواهية التي مفادها أن الجزائر فرنسية وأن ما يحدث فيها شأن فرنسي داخلي لا يحق للغير التدخل فيه وعليه:

- ما مدى فعالية دبلوماسية جبهة التحرير الوطني في استمالة المزيد من الحكومات الأوروبية لدعم

الثورة الجزائرية خلال الفترة (1956-1958)؟

- فيما تتمثل آليات العمل الدبلوماسي التي استخدمتها جبهة التحرير الوطني في ذلك؟

المبحث الأول: المساعي الدبلوماسية للوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني لكسب تأييد الحكومات الأوروبية للقضية الجزائرية خلال الفترة 1956-1958

يعد النشاط الدبلوماسي أداة عملية تلجأ إليها الدول لتنفيذ سياساتها الخارجية، ويعتبر الواجهة التي تتسم بها سلوكيات الدول وتطبع نشاطها الخارجي، فالتحركات الدبلوماسية تنطلق من الرؤية العامة ضمن خطة الأهداف الاستراتيجية للدولة، ابتداءً من الأهداف السياسية والاقتصادية وصولاً إلى الأهداف الاجتماعية والثقافية، ولما كان هدف جبهة التحرير الوطني باعتبارها حركة تحررية هدفها استرجاع السيادة الوطنية طبقاً لبيان أول نوفمبر 1954 م لجأت إلى العمل الدبلوماسي باعتباره الأداة التي يمكن من خلالها اقناع المجتمع الدولي بعدالة قضيتها، مما يؤدي إلى كسب تعاطف حكومات دول العالم لصالح الثورة وكذا حشد الدعم الدبلوماسي واللوجيستيكي بالإضافة إلى الاعتراف العالمي بجبهة التحرير الوطني على أنها الممثل الوحيد والشرعي للشعب الجزائري، ولبلوغ هذه الأهداف كثفت جبهة التحرير الوطني نشاطها الدبلوماسي على الصعيد الدولي والإقليمي والقاري، وركزت في هذه الدراسة بصفة خاصة على النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني الذي قامت به في أوروبا خلال الفترة 1956-1958، خاصة بعد الدعم الدبلوماسي الذي حظيت به القضية الجزائرية من قبل حكومات أوروبا الشرقية خلال الدورة العاشرة للأمم المتحدة خريف 1955، ما زاد في تقوية عزيمة جبهة التحرير الوطني لتركيز نشاطها الدبلوماسي بأوروبا لاقتناع باقي حكوماتها سواء تلك التي تدعم فرنسا بمقتضى ميثاق الحلف الأطلسي أو تلك التي التزمت الحياد، إما بفعل تأثير الدبلوماسية الفرنسية أو التي لم تطلع بعد على القضية الجزائرية بشكل كاف بضرورة مناصرة القضية الجزائرية وعليه:

- فيما تمثلت المساعي الدبلوماسية التي اعتمدها جبهة التحرير الوطني لتفعيل نشاطها الدبلوماسي في أوروبا خلال الفترة 1956-1958 م؟

هناك مساعي دبلوماسية عديدة للوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني ساهمت في تفعيل النشاط الدبلوماسي بأوروبا خلال الفترة 1956-1958 م، تمكنت من خلالها الحكومات الأوروبية من فهم القضية الجزائرية والاطلاع على مطالب الجزائريين وذلك بكشف الحقائق التي كثيرا ما كانت تتستر عليها السلطات الفرنسية ولعل أبرز هذه المساعي ما يلي:

أ. تحركات الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني للتقرب من الحكومات الأوروبية قصد دعم القضية الجزائرية بداية عام 1956 م:

يعد الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني جهازا دبلوماسيا تشكل من قيادي اللحظة الأولى لميلاد الثورة، وجد مأواه في مكتب المغرب العربي بالقاهرة وتمرس طوال سنوات قبل 1954م وما بعدها ليكون جهازا دبلوماسيا حقيقيا يعمل للحصول على الأسلحة وإدخالها لأرض الوطن ويقوم بمهام الإعلام والاتصال بالدول ويقوم بجولات في العواصم المختلفة ويشارك في المؤتمرات الدولية ويرسل وفدا كل سنة للمشاركة في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة. (1)

حيث كان يتكون في بداية الثورة من أحمد بن بلة الذي تتلخص مهمته في تحقيق الدعم اللوجستيكي للثورة وعلى رأسها السلاح، وكلف محمد خيضر بمهمة تنظيم الجزائريين في الخارج وإقامة ممثلات لجبهة التحرير الوطني في هذه البلدان بواسطة هؤلاء المهاجرين أو المبعوثين من الجزائر، أما حسين آيت أحمد فكان بمثابة وزير الخارجية مكلف بالعلاقات الخارجية للثورة ودبلوماسيتها بفعل اتقانه بعض اللغات العالمية آنذاك، ومنها الإنجليزية. (2)

ثم توسع الوفد الخارجي ليشمل عناصر أخرى من مختلف تيارات الحركة الوطنية التي انضمت إلى صفوف جبهة التحرير الوطني بداية من سنة 1956، كالاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين، وأنصار اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية. (3)

يعد الدعم الدبلوماسي الذي حظيت به القضية الجزائرية من قبل حكومات شرق أوروبا خلال الدورة العاشرة للأمم المتحدة خريف 1955 م، وكذا نجاح الوساطة المصرية والمغربية في اقناع السلطات الإسبانية بغض الطرف عن بعض عمليات ادخال السلاح لصالح الثورة الجزائرية كما أشارنا سابقا حافزا لمحمد خيضر على القيام ببعض المحاولات للتقرب من السفارة الإسبانية بالقاهرة سنة 1956 م، حيث

(1) - محمد خيشان، مرجع سابق، ص ص، 34، 35.

(2) - Benjamin stora, op.cit, pp 271-288.

(3) - بشير سعيدوني ، "مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، ظروف انعقاده وانعكاساته المختلفة على مسار الثورة الجزائرية، في مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 06، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2018، ص05.

قدم لها طلبا يقضي بتسهيل الاتصال بالحكومة الاسبانية للتشاور معها حول ما يحدث في الدول المغربية.⁽¹⁾

يعود سر الإقدام على هذه الخطوة إلى خصوصية اسبانيا التاريخية والجغرافية في أوروبا التي لها علاقة مباشرة مع شمال افريقيا، انطلاقا من خط مسلك تموين الثورة بالأسلحة والذخيرة، الذي يقطع ثلاث محطات هي اسبانيا، المغرب والمنطقة الخامسة⁽²⁾

هذه الخصوصية شجعت محمد خيضر على معاودة الكرّة من خلال بعث رسالة إلى السفير الاسباني بالقاهرة في نفس السنة راجيا فيها أن يلعب دوره كوسيط لدى حكومته لإقناعها بمنح فرصة لوفد جبهة التحرير الوطني للقيام بزيارة مجاملة إلى مدريد للقاء مسؤوليها، قصد اطلاعهم على تطورات الوضع في الجزائر، لكن هذه المساعي لم تكفل بالنجاح.⁽³⁾

تواصلت مجهودات محمد خيضر وغيره من زملائه لإقناع بعض الصحفيين والنشطين الحقوقيين في أوروبا بضرورة تبني القضية الجزائرية على صفحات الجرائد التي تصدر ببلداتهم مثل "جون سيمون"، وهو من أكبر الشخصيات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان والعلاقات الدولية، وناشط حقوقي في بروكسل، تعرّف على القضية الجزائرية من خلال مقالات صحيفة لجريدة المجاهد، هذا الأخير بادر بمراسلة شخصية لمحمد خيضر أقر له فيها عن استعداداه للقيام بأي مهمة باسم جبهة التحرير الوطني، حيث قال: "اسمح لي أن أحدثك، فإني مفعم ومعجب بكامل نضالكم، لذلك أعلن لكل أعضاء جبهة التحرير الوطني، إنني تحت تصرفكم في حدود ما أستطيع عمله من أجل قضيتكم، أعلمكم أنني أحمل شهادة دكتوراه في الحقوق، متخصص في الدراسات السياسية الدولية المعمقة، أرغب في التعاون معكم لاإيصال مساعيكم إلى أبعد ما تريدون، إذا ما وظفت علاقتي التي تربطني بالعديد من الأوساط النافذة في أوروبا، والتي تحتاجونها في الوقت الحالي وإني سأكون سعيدا بلقائكم واستقبال ممثل عنكم ببروكسل لترتيب ما تريدونه مني من مساعدات"⁽⁴⁾

(1)-أمال بن صويلح ، "جبهة التحرير الوطني بين المساعي الدبلوماسية والنتائج الإيجابية"، الملتقى الدولي حول الثورة التحريرية الكبرى 1954-1962، في دراسة قانونية وسياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمه، الجزائر، 2012، ص236.

(2)-محمد السعيد قاصري، "معايير ومسالك السلاح بالمملكة المغربية ودورها في تسليح الثورة الجزائرية 1956-1961، في مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 25، جامعة الأغواط، الجزائر، 2017، ص289.

(3)-أمال بن صويلح ، مرجع سابق، ص236.

(4)- المركز الوطني للأرشيف، علبه 02، رسالة جون سيمون إلى محمد خيضر، بروكسل، 22 مارس 1956 م، ص01.

وأضاف قائلاً في رسالة ثانية: "فمن جهتي فإنني حررت لجريدتكم المجاهد مقالات عديدة حول وضعية جبهة التحرير الوطني في بلجيكا وأوروبا الغربية ككل"⁽¹⁾

لقيت هتان المراسلتان قبولا من قبل محمد خيضر الذي ردّ عليه برسالة شاكرها فيها إياه على هذه الجهود.⁽²⁾

هذه الخطوة إيجابية لأنها تمكن جبهة التحرير الوطني من التعريف بعدالة القضية الجزائرية في الأوساط البلجيكية خاصة وأن العاصمة بروكسل هي عاصمة سياسية تضم مقرات منظمات دولية فاعلة في أوروبا مثل منظمة الحلف الأطلسي الذي يشكل مركز ثقل دعم فرنسا في حربها بالجزائر.

في السنة ذاتها كان حسين آيت أحمد هو الآخر قام بعدة اتصالات دبلوماسية في نيويورك بمندوبي عدة حكومات أوروبية لدى هيئة الأمم المتحدة، كمندوبي: اسبانيا- اسلندا- ايرلندا- النمسا، التي كانت تؤيد الرؤية الفرنسية التي مفادها عدم طرح القضية الجزائرية لمناقشتها في الدورة الحادية عشر (11) للأمم المتحدة، المزعم عقدها خلال خريف 1956 م ومطلع سنة 1957 م، محاولا اقناع هذه الحكومات للعدول عن موقفها⁽³⁾

في هذا الصدد يقول حسين آيت أحمد "لدي معرفة شبه مؤكدة أن الدول الأخرى ستؤيد مشروع معارضة طرح القضية الجزائرية في الدورة القادمة لهيئة الأمم المتحدة، باستثناء سفيري كل من ايرلندا الذي أبدى ارتياحه لي عند لقائي به كجزائري مظهر اهتمامه بالقضايا المماثلة لقضيتنا، ثم رفع لي جملة من التوصيات حثني على الأخذ بها في المستقبل في أي مسعى ينشده مكتبنا بالولايات المتحدة الأمريكية، أما السفير الاسباني أبدى لي من غير أن يخفي أي تردد تحمسه على طول الخط لدعم الرؤية الفرنسية"⁽⁴⁾

هذا التحرك الذي قام به وفد جبهة التحرير الوطني بنيويورك خطوة إيجابية لإختزال الطريق للوصول إلى ممثلي الدول الأوروبية الكبرى كألمانيا وإيطاليا وبريطانيا واسبانيا، المقررة والمحركة للسياسة الأوروبية

(1)- المركز الوطني للأرشيف، علبة 02، رسالة جون سيمون إلى محمد خيضر، بروكسل، 3 ماي 1956 م، ص01.

(2)- المركز الوطني للأرشيف، علبة 02، رسالة شكر من محمد خيضر إلى جون سيمون، القاهرة، 6 ماي 1956، ص01.

(3)- محمد الشريف ولد حسين، مرجع سابق، ص34.

(4)- المركز الوطني للأرشيف، علبة رقم 01، تقرير حسين آيت أحمد، من نيويورك، 26 مارس 1956، ص01.

وللسياسة الأطلسية لجلب انتباهها على مستوى هيئة الأمم المتحدة⁽¹⁾

لنفس الأسباب تحرك وفد جبهة التحرير الوطني بنيويورك في خطوة ثانية لاستقطاب وفدي حكومتي كل من بلجيكا وبريطانيا على مستوى هيئة الأمم المتحدة، من أجل اقناعهما بالتوقف عن دعم الطرح الفرنسي انطلاقا من المادة الثانية الفقرة السابعة ، من ميثاق الأمم المتحدة التي تقضي بمناصرة قضايا حق الشعوب في تقرير مصيرها"⁽²⁾

ب. ارسال الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني أول بعثة دبلوماسية فعلية إلى أوروبا شهري
جوان - جويلية 1956 م:

في جوان 1956 م، كلف الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني المتواجد بالقاهرة كل من فرحات عباس وأحمد فرانسيس، بمهمتين إلى أوروبا شكلتا البداية الفعلية للجولات الدبلوماسية الجزائرية فيها:

كانت الجولة الأولى هي توجه أحمد فرانسيس^(*) وفرحات عباس إلى العاصمة البلجيكية بروكسل في 26 جوان 1956 م، من أجل الردّ على خطاب رئيس الحكومة الفرنسية "غي مولي" في مؤتمر الحزب الاشتراكي الفرنسي المزمع انعقاده في 01 جويلية 1956 م في مدينة ليل الفرنسية، لكن المهمة لم تنجز كاملة بسبب منع الندوة الصحفية المقررة لفرحات عباس وأحمد فرانسيس من طرف وزارة العدل البلجيكية، ما اضطرها لتوزيع نص الندوة على الصحافة البلجيكية حيث كان غرض الندوة شرح ما يجري في الجزائر وفضح التجاوزات الفرنسية، ما جعل الحكومة البلجيكية تلجأ إلى طردهما⁽³⁾

فيما قادتهما الجولة الثانية إلى بريوني اليوغسلافية يوم 20 جويلية 1956 م وكان قد التحقا بهما كل من "لمين دباغين" ومحمد يزيد"، وذلك على إثر انتهاء مؤتمر بريوني الذي جمع كل من: جمال عبد الناصر - تيتو ونهرو، الذين أدانوا السياسة الفرنسية في الجزائر، وبعد انتهاء هذه القمة عقد الوفد

(1)-شاذلي زقادة، مرجع سابق، ص ص92-93.

(2)-المركز الوطني للأرشيف، علبة رقم 01، تقرير حسين آيت أحمد، من نيويورك، 26 جوان 1956 م، ص01.

(*)- أحمد فرانسيس: من مواليد 1912 م بغليزان تحصل على شهادة الدكتوراه في الطب من جامعة باريس وممارس المهنة بمدينة سطيف، بدأ نضاله عندما كان طالبا وهذا في اطار جمعية طلبة شمال افريقيا، وبعد عودته إلى الجزائر بدأ نشاطاته السياسية رفقة فرحات عباس، ألقى عليه القبض ونفي إلى الصحراء وبعد اطلاق سراحه سنة 1946، شارك في تأسيس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وعين ممثلا للحزب الجزائري وفي مطلع سنة 1956 التحق بصوف الثورة، عين عضوا إضافيا بالمجلس الوطني للثورة، شارك في مفاوضات ايفيان الأولى، توفي سنة 1968 م، بجنيف، أنظر: محمد الشريف ولد حسين ، مرجع سابق، ص35.

(3)-محمد الصغير عباس ، مرجع سابق، ص ص98-99.

الجزائري عدة ندوات صحفية ببيروني مع الصحافة العالمية ليعرف الرأي العام العالمي بأمانى الشعب الجزائري⁽¹⁾

عودة فرحات عباس الى بروكسل:

في 28 جويلية 1956م، عاد فرحات عباس إلى بروكسل البلجيكية بدعوة من نشطاء حقوقيين يتقدمهم "جون سيمون" الذي أشرنا إليه سابقا، مما مكن فرحات عباس في 29 جويلية 1956 م من تنظيم ندوة صحفية تعرض فيها لكل ما يجري في الجزائر وكذا الشروط التي حددتها جبهة التحرير الوطني لإيقاف الحرب ضد العدو الفرنسي، هذه الندوة أخرجت الحكومة البلجيكية التي أقدمت على طرد فرحات عباس من جديد.

توجه فرحات عباس الى سويسرا:

بعد طرد فرحات عباس من بلجيكا اختار وجهته سويسرا⁽²⁾ لخصوصيتها السياسية المتمثلة في التزامها الحياد، بعيدا عن أنظار الحكومة الفرنسية حاملا تصورا دعائيا يعرف بالحقوق المشروعة، التي يكافح من أجلها الجزائريون في الداخل والخارج لعله يحضى بمساندة المجتمع المدني السويسري من منظمات حقوقية نشطه في مجال حقوق الانسان والدفاع عن الشعوب والقضايا العادلة في العالم، ما قد يطلع الحكومة السويسرية على حيثيات القضية الجزائرية⁽³⁾

زاول فرحات عباس في سويسرا عدة نشاطات كتتنظيم لقاءات مع أعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني الموسع، مثل اللقاء الذي جمعه بأحمد توفيق المدني^(*) وعباس بن الشيخ الحسين وأحمد

(1) - عبد الفتاح سنوسي، محمد لمين دباغين، حضوره ودوره في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (1917-2003 م)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، المدرسة العليا للأستاذة في الآداب والعلوم الإنسانية بوزريعة، الجزائر، 2007-2008 م، ص84.

(2) - محمد خيشان، جبهة التحرير الجزائرية في دول أوروبا الغربية أثناء الثورة التحريرية (1956-1959 م)، اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر(2)، أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2016-2017، ص ص 38-39.

(3) - محمد خيشان، مرجع نفسه، ص40.

(*) - أحمد توفيق المدني: ولد بتونس سنة 1899 م أحد قادة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، التحق بالثورة سنة 1956 م، عضو المجلس الوطني للثورة لسنتي 1956 و 1957، وزيرا للشؤون الثقافية في الحكومة المؤقتة الأولى، شغل مناصب هامة بعد سنة 1962 م، توفي في 18 أكتوبر 1983 م، أنظر: benjamin stora, op.cit, p348.

فرانسيس وقدور ساطور، في ساحة "مقهى الرون" بجنيف، للتباحث حول كيفية مباشرة العمل الدبلوماسي بما يخدم القضية الجزائرية، رغم الرقابة التي كانت تفرضها عليهم السلطات السويسرية، ضف إلى ذلك المقابلات والتصريحات الصحفية التي كان يخص بها عدة جرائد سويسرية "كجريدة الديموقراطي"⁽¹⁾

هذه الطريقة التي ظهر بها فرحات عباس أمام الرأي العالمي تعد بمثابة مفتاح التغلغل إلى الأوساط الأوروبية ما نال إعجاب الوفد الخارجي بالقاهرة، هذا الأخير قرر استدعاء فرحات عباس من جديد للتباحث معه حول الطرق الدبلوماسية الممكنة التي تفتح في المستقبل مجالا أكثر فعالية للعمل الخارجي.
(2)

في خضم هذه المعطيات انعقد مؤتمر الصومام^(**) في 20 أوت 1956 م، الذي نظم بالموازاة مع الجهد الداخلي العمل الدبلوماسي، حيث ألح على ضرورة مواصلة الجهود الدبلوماسية، لكسب المزيد من الدعم لصالح القضية الجزائرية خاصة من قبل الحكومات الأوروبية⁽³⁾، إذ لم يمضي شهران على انعقاده حتى لاحت في الأفق قضية اختطاف الطائرة^(*) التي تقل الزعماء الجزائريين الخمسة^(**) من المغرب إلى

(1)- أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص ص، 110-111.

(2)- محمد خيشان، جبهة التحرير الجزائرية في دول أوروبا الغربية أثناء الثورة التحريرية (1956-1959 م)، مرجع سابق، ص41.

(**)- انعقد مؤتمر الصومام بقرية ايفري أوزلاقن بغابة أكفادو ببجاية، ومن نتائج المؤتمر أنه كان في مستوى طموح غالبية الشعب وتطلعاته حيث استطاع أن ينظم الثورة بخلق جيش نظامي في مستوى سائر الجيوش، كما قسم البلاد إلى ولايات ومناطق ونواحي وقسمات، وعلى رأس كل منها قيادة تشرف على تنظيم شؤونها كما خرج بقيادة وطنية موحدة تمثلت في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وهيئة تنفيذية سميت بلجنة التنسيق.

أنظر: محمد لحسن أزغيد، مؤتمر الصومام وتطور الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص137.

وأنظر: أحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1956)، مرجع سابق، ص38.

(3)- محمد يعيش، "مؤتمر الصومام عام 1956 م واشكالية تجسيد قراراته"، في مجلة البحوث والدراسات، العدد 24، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2017م، ص337.

(*)- ارتبطت قضية إختطاف الطائرة، التي وقع ضحيتها القادة الجزائريون الخمسة في 22 أكتوبر 1956 م، بموعد المؤتمر المغاربي الذي تقرر عقده في تونس، وبين الحادثة والموعد دبرت الحكومة الفرنسية مؤامرتها العدوانية التي استهدفت بأمر من قائد القوات الجوية الفرنسية الجنرال "فراندون frandon"، لاجبار الطائرة المغربية التي تحمل رقم DC3، والمقلة للقادة الخمسة من الرباط إلى العاصمة التونسية على الهبوط الاضطراري بمطار الدار البيضاء، وقد تم التكفل بتنفيذ تلك المؤامرة كل من الجنرال "لوريللو LORILLOT"، والجنرال "ماكس لوجون MAX LEJEUNE"، والطياري غريلي

تونس لحضور ندوة الحل السلمي للمشكلة الجزائرية من قبل المخابرات الفرنسية، وكان ذلك في 22 أكتوبر 1956م⁽¹⁾

غير أن ذلك لم يثني من عزيمة الجهاز الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني في مواصلة تحركاته في مختلف ربوع العالم وبالأخص في أوروبا.

ج. حضور وفد عن جبهة التحرير الوطني الدورة الحادي عشر للأمم المتحدة من 12 نوفمبر 1956 م إلى 8 مارس 1957 م :

إن مناقشة القضية الجزائرية من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية عشرة المنعقدة من 12 نوفمبر 1956 م إلى 08 مارس 1957، هو إنجاز تحقق نتيجة عوامل عدة منها تكاتف جهود أعضاء مكتب نيويورك والدعم الدبلوماسي العربي والآفروآسيوي، حيث عززت جبهة التحرير الوطني تواجدها الدبلوماسي بنيويورك، بالإضافة إلى محمد يزيد مسؤول مكتب جبهة التحرير الوطني هناك ونائبه عبد القادر شندرلي، أوفد الوفد الخارجي للجبهة كلا من فرحات عباس وأحمد فرانسيس، وهو تدعيم نوعي لمتابعة أشغال الجمعية العامة خلال الفترة الممتدة من منتصف جانفي إلى منتصف فيفري 1957 م⁽²⁾ ما ساهم في إنجاز مهمة وفد جبهة التحرير الوطني بنيويورك خلال أشغال هذه الدورة هو إضراب ثمانية أيام^(*) (08) الذي دعت إليه جبهة التحرير الوطني في الجزائر من

أنظر: BERNARD DROZ , HISTOIRE DE LA GUERRE D'ALGERIE 1954- 1962 ED SEUIL , PARIS , 1991 , PP 100-101

^(**) - الزعماء الخمسة الذين اختطفوهم: أحمد بن بلة، محمد خيضر، محمد بوضياف، حسن آيت أحمد ومصطفى الأشرف، ومن خلال رواية بن بلة، يعد الأشرف صحفيا جزائريا وليس زعيما سياسيا للثورة الجزائرية، وبالتالي هناك أبرع زعماء سياسيين كانوا على متن الطائرة وبصحبتهم صحفي جزائري، أنظر: أحمد منصور، الرئيس بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، 2007، ص141.

⁽¹⁾ - بن عتو بلبروات، "تداعيات اختطاف طائرة زعماء الثورة الجزائرية بالخارج أكتوبر 1956 م"، في مجلة عصور الجديدة، العددان، 11-12، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014، ص351.

⁽²⁾ - Rédha Malek, l'Algérie à Evian, histoire des négociations secrètes (1956-1962), editions dahlab, Alger, 1995, p29.

^(*) - إضراب 8 أيام 1957 م: دعت إليه ونظمتها جبهة التحرير الوطني من 28 جانفي إلى 04 فيفري 1957 م، بمناسبة الدورة الاستثنائية لهيئة الأمم المتحدة بهدف إبراز انضمام الشعب الجزائري لجبهة التحرير الوطني، شمل الإضراب كل الوطن وحتى خارجه (الجالية الجزائرية)، وبلغت نسبة الإستجابة له 90%، سواء في الإدارة أو المصالح العمومية الرسمية وتجلت مظاهره في غلق الدكاكين ومقاطعة شراء المواد.

28 جانفي 1957 إلى غاية 04 فيفري 1957، حيث أكد هذا الاضراب التفاف الشعب الجزائري حول مطالب جبهة التحرير الوطني الرامية إلى مساعدة الدبلوماسية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، وذلك باسماع صوت الثورة من قلب الجزائر بمساهمة الشعب الجزائري الأعزل سياسيا بعيدا عن العمل العسكري البحت⁽¹⁾

لم يكن النقاش في الدورة الحادية عشر (11) للجمعية العامة للأمم المتحدة يدور حول البعد السياسي والقانوني للقضية الجزائرية (الحق في تقرير المصير والاستقلال)، بل كان حول بعدها الإنساني (المعاناة والخسائر البشرية)، وخلاصة القول أن المشاركين أعرّبوا في غالبيتهم عن أملهم في حل سلمي وديموقراطي للقضية الجزائرية، وتؤكد هذا النجاح بصدور لائحة الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 15 فيفري 1957 م، تقضي بوجود الحل السلمي للقضية الجزائرية على نحو ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة بعد نقاش استمر من 04 فيفري 1957م إلى غاية 13 فيفري 1957 م⁽²⁾

د. الجولات الدبلوماسية لمبعوث جبهة التحرير الوطني "عبد الرحمان كيوان" إلى بلدان أوروبا الاسكندنافية خلال فيفري 1957 م :

على إثر انتهاء الجلسات الخاصة بمناقشة القضية الجزائرية على مستوى الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة وبتكليف من الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، توجه عبد الرحمان كيوان^(*) إلى بلدان أوروبا الاسكندنافية محاولة منه التعريف بالقضية الجزائرية هناك وشرح الأوضاع التي

أنظر: أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية (1954-1962)، الطبعة الأولى، دار التنوير للنشر، الجزائر، 2008، ص ص، 82-84.

(1) - سهام بن غليمة، اضراب الثمانية أيام (28 جانفي-04 فيفري 1957) وانعكاساته على مسار الثورة الجزائرية، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، الجزائر، 2010 م، ص 44.

(2) - عطاء الله فشار، دور الدبلوماسية في انتصار الثورة الجزائرية، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر (2)، أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2001-2002، ص 20.

(*) - عبد الرحمان كيوان: كان محاميا وعضوا في حزب الشعب، عضو في سكرتارية حركة انتصار الحريات عام 1954 م، كان النائب الثاني لرئيس بلدية العاصمة (جاك شوفالبييه)، اعتقل في نوفمبر 1954 وأطلق سراحه في مارس 1955 م، نادى بالاستقلال الذاتي عوض المطالبة بالاستقلال التام، كان آخر من انضم إلى جبهة التحرير الوطني من المركزيين، شارك في المفاوضات مع مبعوثي غي مولي عام 1956 م، باسمه الخاص، عين سفيرا للحكومة المؤقتة في بكين عام 1961م، ولم يلعب أي دور بعد الثورة، أصبح مديرا للوظيفة العمومية عام 1974 م، أنظر: محمد حربي، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، مصدر سابق، ص 184.

يحياها الجزائريون في بلدهم وفضح السياسة الفرنسية الاستعمارية التي كثيرا ما كانت تتسم بالتعقيم والغموض.

زيارة عبد الرحمان كيوان الى السويد:

استهل عبد الرحمان كيوان جولاته الدبلوماسية هذه بدولة السويد، حيث كان الرأي العام السويدي مهيب من قبل القلة من المهاجرين الجزائريين الذين كثيرا ما حاولوا الترويج للقضية الجزائرية هناك ولعل أبرزهم عبد الرحمان حالي الذي كان له شرف مرافقة مبعوث جبهة التحرير الوطني في جولة دعائية عبر التراب السويدي⁽¹⁾

تخللت هذه الجولة إجراء أحاديث صحفية مع صحفيين سويديين حول القضية الجزائرية، وكذا لقاء عبد الرحمان كيوان بأحد مسؤولي وزارة الخارجية السويدية السيد: بيرغستوم bergstom وسلمه مذكرة باسم جبهة التحرير الوطني، كما كان له أيضا لقاء بالأمين العام للحزب الاشتراكي الديمقراطي السويدي، الحزب الحاكم زفين أسبليغ sven aspling وسلمه هو الآخر نسخة من ذات المذكرة التي سبق تسليمها إلى مسؤول وزارة الخارجية، كما سئحت له الفرصة بإلقاء محاضرة في جامعة ستوكهولم والتحدث إلى طلبتها ومتقفيها حول ما يجري في الجزائر وتنوير عقولهم بقضيتها العادلة، لم تمر هذه المحطات الدعائية دون أن تتقطن لها السلطات الفرنسية التي سارع سفيرها في السويد إلى عقد ندوة صحفية هاجم فيها جبهة التحرير الوطني⁽²⁾

نشاط عبد الرحمان كيوان في النرويج:

واصل عبد الرحمان كيوان جولاته الدبلوماسية إلى النرويج، وهناك حظي باستقبال عديد المسؤولين الرسميين النرويجيين، يتقدمهم رئيس القسم السياسي في وزارة الخارجية النرويجية "أنستسن" M.ansteensen واثنين من معاونيه، سلمه بموجب هذا اللقاء مذكرة وتقارير حول القضية الجزائرية، كما كان لعبد الرحمان كيوان لقاء آخر جمعه بالسيد "أندرسون M.Andersen رئيس مصلحة العلاقات الخارجية في رئاسة الحكومة النرويجية، كما كان له لقاء مع بعض الشخصيات الهامة في النرويج كالسيد

(1) - عمر بوضربة، مرجع سابق، ص 183.

(2) - المرجع نفسه، ص ص، 183-184.

فين مو Fin Mou، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان والممثل الدائم السابق للنرويج في الأمم المتحدة، الذي أبدى له تأييده لاستقلال الجزائر⁽¹⁾

توجه عبد الرحمان كيوان الى الدنمارك:

بعد النرويج اختتم عبد الرحمان كيوان جولته الدبلوماسية بزيارة قادته إلى الدنمارك، وفيها واجه عبد الرحمان كيوان صعوبات جمة في الاتصالات التي قام بها هناك بسبب تدخل فرنسا بواسطة سفيرها بالدانمارك، هذا الأخير عمل جاهدا من أجل افشال جولة مبعوث الجزائر، وبالرغم من الضغوط الفرنسية التي مارسها تمكن عبد الرحمان كيوان من ملاقة الأمين العام للحزب الاشتراكي الديمقراطي الدانماركي السيد كارلسون M.karlsson، الذي سلمه كيوان مذكرة إلى رئيس الحكومة الدانماركية، وقد وصف كيوان هذا اللقاء بأنه جد متحفظ⁽²⁾

تكللت هذه الجولة الدبلوماسية إلى البلاد الاسكندنافية، بأن لاقت القضية الجزائرية اهتماما كبيرا في أوساط المجتمعات الاسكندنافية، حيث صدرت بشأن القضية الجزائرية عدة مؤلفات تناولتها بنوع من التحليل والتفصيل ولعل أبرزها كتاب الصحفي السويدي svenste "المتردون"، وفيه قدم صاحبه شرحا وافيا للقضية الجزائرية، وكذا النرويجي السيد نورد لينغ m.nordling الذي أصدر كتابا بعنوان "البعد الإنساني للقضية الجزائرية" تناول فيه مأساة اللاجئين الجزائريين، وكان له صدى كبيرا في بلده، ما أسهم في تزايد التعاطف مع الشعب الجزائري⁽³⁾

هـ. الجولات الدبلوماسية لوفد جبهة التحرير الوطني إلى البلاد الاسكندنافية وألمانيا الغربية خلال شهري جويلية - أوت 1957 م:

بعد النجاح الذي حققته الجولات الدبلوماسية الأولى التي قام بها عبد الرحمان كيوان إلى البلدان الاسكندنافية خلال فيفري 1957 م والتي أشرنا إلى مضمونها سابقا، تبين أن القضية الجزائرية حظيت بإهتمام من لدن الأوساط الرسمية لهذه البلدان وكذا تعاطف مجتمعا المدني، ما دفع جبهة التحرير إلى ارسال وفدا آخر للمرة الثانية لهذه البلدان وكذا إلى ألمانيا الغربية لتعميق التأثير بالقضية الجزائرية لدى مختلف الشرائح الاجتماعية الرسمية منها والمدنية لهذه الدول، فكان ذلك خلال شهري جويلية وأوت

(1)- Mohamed Harbi, les Archive de la révolution Algérienne, op.cit, p18.

(2)- Mohamed Harbi, ibid, p20.

(3)- عمر بوضربة، مرجع سابق، ص 185.

1957 م، حيث ضمت البعثة الجزائرية عبد الرحمان كيوان وأحمد فرانسيس، حيث استهلا جولاتهما الدبلوماسية:

توجه بعثة جبهة التحرير الوطني الى فنلندا:

وصلت البعثة الجزائرية إلى فنلندا يوم 21 جويلية 1957 م، هذه الدولة كانت تعاني من أزمة سياسية واقتصادية ما جعل الضغوط الفرنسية تقف حائلا أمام البعثة الجزائرية لمقابلة الأوساط الرسمية بهذا البلد خشية أن تخسر فنلندا مشروعا تجاريا كان يربطها بفرنسا، ما جعل البعثة الجزائرية تلجأ إلى المجتمع المدني في هذه الدولة، حيث حظيت بمقابلة كل من السيد: بيتسينكي pitsinki الأمين العام للحزب الإشتراكي الديمقراطي، وكذا بممثل عن جمعية الطلبة الفنلنديين، كما حظيت البعثة في اختتام زيارتها إلى فنلندا بشرف تنظيم ندوة صحفية يوم 26 جويلية 1957 م أمام وسائل الإعلام الفنلندية، تطرقت فيها لمختلف جوانب القضية الجزائرية، ويعد هذا العمل نجاحا دبلوماسيا بهذا البلد. (1)

زيارة بعثة جبهة التحرير الوطني الى السويد:

واصلت البعثة الجزائرية جولاتها الدبلوماسية في البلدان الاسكندنافية حيث حطت رحالها هذه المرة بدولة السويد وكان ذلك يوم 28 جويلية 1957 م حيث حظيت البعثة الجزائرية باستقبال حار من طرف الجالية الجزائرية المتواجدة هناك بالمطار، تمكن أحمد فرانسيس وكيوان من مقابلة مسؤولين رسميين سويديين يوم 31 جويلية 1957 م، مثل السيد "أديلستام" Adelstam مسؤول قسم افريقيا بوزارة الخارجية السويدية، وبعد انتهاء اللقاء أصدرت وزارة الإعلام السويدية بيانا للصحافة بشأن هذا الاستقبال وهو ما يؤكد الطابع الرسمي للقاء حسب عبد الرحمان كيوان(2).

بالإضافة إلى اجراء البعثة الجزائرية لعدة لقاءات مع ممثلي المجتمع السويدي منهم: اللقاء الذي جمعها مع الأمين العام للصليب الأحمر السويدي وعضو الرابطة العالمية للصليب الأحمر يوم 02 أوت 1957 م، الذي أبدى تضامنه مع القضية الجزائرية ووعده برفع حجم المعونات المخصصة للاجئين الجزائريين، كما أستقبل كيوان وفرانسيس يوم 03 أوت 1957م، من طرف الأمين العام للمركزية النقابية

(1)-لمياء مجدوب ، "النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني، "المتلقي الدولي حول الثورة التحريرية 1954-1962 م، دراسة قانونية وسياسية جامعة 8 ماي 1945 م قالمة، الجزائر، 2012 م، ص187.

(2)- عمر بوضرية، مرجع سابق، ص187.

السويدية السيد كارلسن Carlsson الذي وعد المبعوثان الجزائريان بفتح أعمدة جرائده للمعلومات والأخبار المتعلقة بالقضية الجزائرية⁽¹⁾

كما كان للبعثة الجزائرية اتصالات بأكبر الصحفيين السويديين، يتقدمهم الصحفي "فيند vinde" مراسل العديد من كبريات الجرائد والإذاعة السويدية، وكذا مدير أكبر جريدة يومية اسكندنافية Dagens Nyheter السيد "هيربيرت" تينغستن Herbert tengsten حيث أبدى هذا الأخير اهتمامه بأبعاد القضية الجزائرية⁽²⁾

ختم الوفد زيادته بتنظيم ندوة صحفية يوم 05 أوت 1957 م بأحد الفنادق السويدية بحضور مختلف وسائل الإعلام السويدية وكذا الصحافة الأجنبية بما فيها وكالة الأنباء الفرنسية التي قامت بتسجيل الندوة الصحفية التي وصفها أعضاء بعثة جبهة التحرير الوطني بأنها ناجحة إلى أبعد الحدود، رغم محاولة السفارة الفرنسية تعكير أجوائها، على العموم فإن تقييم الزيارة من وجهة نظر جبهة التحرير الوطني على أنها تطور يخدم عملية التعريف بالقضية الجزائرية⁽³⁾

توجه بعثة جبهة التحرير الوطني الى النرويج:

اختتمت البعثة الجزائرية جولاتها الدبلوماسية إلى البلدان الاسكندنافية بتوجهها إلى دولة النرويج وفيها حظيت باستقبال من طرف الصحافة النرويجية التي أبدت تحمسا للإطلاع على ما يجري في الجزائر وكان ذلك يوم 08 أوت 1957 م، كما كان للبعثة الجزائرية يوم 09 أوت 1957 م لقاء مع رئيس القسم السياسي بوزارة الخارجية النرويجية السيد أنستسن Ansteensen رفقة موظفين سامين⁽⁴⁾

كما كانت للبعثة الجزائرية عدة لقاءات مع مختلف وسائل الإعلام وممثلي المجتمع المدني النرويجي، تركزت في الأساس حول تقديم يد العون المادي والإنساني للاجئين الجزائريين بالخارج، من ضمن هذه اللقاءات:

(1)- إسماعيل دبش، الثورة الجزائرية (1954-1962)، مرجعية ومنطق سياسة الجزائر الخارجية، في " جريدة الشعب، العدد 16565، الجزائر، يوم 11 نوفمبر 2014 م، ص 08.

(2)- لزهرة بديدة، "العمل الدبلوماسي للثورة الجزائرية من خلال الوثائق والشهادات (الأهمية والأسس والآليات والأهداف، في مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 02، العدد 03، قسنطينة، 30 جوان 2013 م، ص 404.

(3)- لزهرة بديدة، مرجع نفسه، ص 407.

(4)- عمر بوضرية، "التدويل من خلال موثائق وتجارب جبهة التحرير الوطني 1954-1958 م"، في مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، جوان 2017، ص 212.

- لقاء مع الصحافة يوم 09 أوت 1957 م
- عقد ندوة صحفية بفندق الفيكينغ يوم 12 أوت 1957 م
- في 13 أوت 1957 عقد لقاء مع مدير الصحة النرويجية السيد إيفانغ evang
- 14 أوت 1957 م، تم استقبال بعثة جبهة التحرير الوطني من قبل رئيس الصليب الأحمر النرويجي

كالعادة لم تغفل الدبلوماسية الفرنسية عن التحركات التي تقوم بها البعثة الجزائرية في النرويج حيث حاولت كما جرت العادة تشويه سمعة البعثة وكذا تفنيد ادعاءاتها بخصوص كل ما يتعلق بالقضية الجزائرية⁽¹⁾

حلول بعثة جبهة التحرير الوطني بألمانيا الغربية:

غادرت البعثة الجزائرية البلاد الاسكندنافية متوجة إلى ألمانيا الغربية باعتبارها منطقة عبور للجزائريين من وجهتين رئيسيتين فرنسا وبلجيكا، وكان ذلك يوم 22 أوت 1957 م، وعلى اعتبار ألمانيا الغربية من الحلفاء الطبيعيين لفرنسا اكتفت البعثة الجزائرية في "بون" بالقيام بزيارة السفارات العربية التسعة المعتمدة بألمانيا، كما كان لها شرف تنظيم ندوة صحفية يوم 26 أوت 1957 م، حضرها السفراء العرب إلى جانب مختلف وسائل الإعلام الألمانية، وتعد هذه الزيارة التي قامت بها البعثة الجزائرية إلى ألمانيا خرقا لأحد المجالات الحيوية للدبلوماسية الفرنسية ما جعل الكثير من المنتبعين يصفونها بأنها ناجحة⁽²⁾

و. حضور وفد جبهة التحرير الوطني الدورة الثانية عشر للأمم المتحدة من 17 سبتمبر إلى 14 ديسمبر 1957 م:

لم تتوقف جهود الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بعد إستصدار لائحة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية عشرة يوم 15 فيفري 1957، التي تعرب فيها المنظمة الأممية عن آمالها في إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية فحسب، بل واصل السير حثيثا من أجل الوصول إلى الهدف

(1)- عبد المالك زغبة، "الدبلوماسية الجزائرية، الوجه الآخر للكفاح التحرري"، في جريدة الشعب، العدد 17784، الجزائر، يوم 30 أكتوبر 2018، ص07.

(2)- Abderrahmane Kiouane, les Débuts d'une diplomate de guerre, Edition dahlab, Alger, 2000, p92.

الذي رسمه بيان أول نوفمبر أولاً ثم مؤتمر الصومام، والذي انتهجته سياسة الجبهة وهو التوصل إلى حل عادل للقضية الجزائرية الفرنسية المشروط بالاعتراف لهم بالاستقلال والسيادة على أرضهم، واستمر في مساعيه بالدعاية وكسب الأصوات الجديدة تحضيراً للدورة الثانية عشرة من 17 سبتمبر 1957 إلى ديسمبر 1957 م.

اعتمدت جبهة التحرير الوطني من أجل مجابهة مكائد العدو ومناوراته لدى هيئة الأمم خطة التشهير بالتعسف والقمع الوحشيين اللذين يتعرض لهما الشعب الجزائري على أيدي القوات الفرنسية، وبالتالي إظهار كيفية تجاهل فرنسا توصيات الأمم المتحدة بإيجاد حل سلمي عادل وديمقراطي للقضية الجزائرية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، ما جعل الدبلوماسية الجزائرية ومن حذا حذوها من الدول العربية ودول المجموعة الأفروآسيوية تدخل المعتزك الدبلوماسي على الساحة الأممية بمعنويات عالية يحذوها الأمل في أن تقطع المزيد من الأشواط لفائدة القضية الجزائرية⁽¹⁾

استجابة لاقتراح جبهة التحرير الوطني الداعي إلى إجبار فرنسا للدخول في مفاوضات معها تقدمت حوالي 22 دولة^(*) من المجموعة الأفروآسيوية بطلب يوم 16 جويلية 1957 م إلى الأمين العام الأممي، تدعو فيه الجمعية العامة إلى تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الثانية عشرة، مشيرة في طلبها إلى عدم استعداد الحكومة الفرنسية لتطبيق قرار الأمم المتحدة الصادر يوم 15 فيفري 1957، الذي يقضي بالحل السلمي للقضية الجزائرية⁽²⁾

(1) - رجاء مسعودي، الثورة بين مؤتمر القاهرة والحكومة المؤقتة (أوت 1957 - سبتمبر 1958 م)، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر (2) أبو قاسم سعد الله، الجزائر، 2010-2011، ص 90.

(*) - 22 دولة أفروآسيوية: أفغانستان، العربية السعودية، سيلان، مصر، أثيوبيا الهند، أندونيسيا، العراق، إيران، اليابان، لبنان، ليبيا، المغرب، نيبال، باكستان، فلبيين، السودان، سوريا، تونس، اليمن، بورما، أنظر:

Samman Boutros Farajallah, le Groupe afro-asiatique dans le cadre de nations unies, librairie droz Genève suisse, 1963, p251.

(2) - عبد القادر كرليل، "القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1955-1961 م، في " مجلة أفكار وأفاق، العدد 08، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس الجزائر، 2016، ص 71.

بالموازاة مع ذلك بعثت جبهة التحرير الوطني يوم 15 أوت 1957 م بمذكرة تدعيميه إلى الأمين العام الأممي تطالب من خلالها إعطاء الأولوية لمناقشة القضية الجزائرية أمام اللجنة السياسية للدورة الثانية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة⁽¹⁾

استجابت فعلا الجمعية العامة لطلب المجموعة الأفروآسيوية وجبهة التحرير الوطني عندما وافقت على إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الثانية عشرة يوم 20 سبتمبر 1957م، دون عرضه على التصويت وقامت بعرض مشروع المجموعة الأفروآسيوية على اللجنة السياسية الأولى لدراسته⁽²⁾

عندما انكبت اللجنة السياسية الأولى للأمم المتحدة على دراسة مشروع القضية الجزائرية الذي شرعت فيها يوم 27 نوفمبر 1957 م على مدى 14 جلسة، تلقت مشروعين الأول كان من طرف 17 دولة أفروآسيوية وهي: (أفغانستان، سيلان، مصر، أندونيسيا، إيران، العراق، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، نيبال، باكستان، المملكة العربية السعودية، السودان، تونس، سوريا، اليمن) تحت رقم 194 وذلك يوم 05 ديسمبر 1957 م، تصر فيه هذه الدول صاحبة مشروع القرار إلى ضرورة تدخل الأمم المتحدة بالاستناد إلى قرارها 1012 المصادق عليه يوم 15 فيفري 1957 م، الذي لم تحترمه الحكومة الفرنسية، وأن مبدأ تقرير المصير بالنسبة للشعب الجزائري الذي اعترفت به الجمعية العامة ضمنا لم يرسخ بعد في أذهان المسؤولين الفرنسيين⁽³⁾، وهذا نصه: " إن الجمعية العامة بعد أن ناقشت المشكلة الجزائرية، وبالإشارة إلى قرارها في 15 فيفري 1957 م تأسف لأن الأمل الذي عبرت عنه في قرارها ذلك لم يتحقق، تعترف بأن مبدأ تقرير المصير ينطبق على الشعب الجزائري، وتلاحظ أن الحالة في الجزائر تستمر في زيادة الآلام وخسائر في الأرواح، وتدعو إلى مفاوضات تؤدي إلى الوصول إلى حل يتفق مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة"⁽⁴⁾

أما المشروع الثاني فتقدمت به سبع دول وهي: (الأرجنتين، إيطاليا، إسبانيا، البرازيل، الدومينيكا، كوبا، البيرو)، في نفس اليوم ونص على أن الجمعية العامة تدعو طرفي النزاع: "إلى المفاوضات من

(1) - أحمد عصماني، مسيرة الثورة التحريرية من خلال تصريحات قادتها (1954-1962)، مذكرة ماجستير في تاريخ

الثورة، جامعة الجزائر (2)، أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2001، ص118.

(2) - مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية (1954-1962)، مرجع سابق، ص315.

(3) - عبد القادر كرليل، مرجع سابق، ص72.

(4) - المجاهد، العدد 14، 15 ديسمبر 1957 م، ص06.

جديد معربة عن أملها في إمكانية الوصول إلى حل سلمي وديمقراطي وعادل بروح من التعاون وعن طريق الوسائل المعقولة وطبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة⁽¹⁾

غير أن نصي هذين المشروعين لم ينالا رضى المجتمع الدولي، لذا تقدمت في اليوم الموالي من إيداعهما تحديدا يوم 06 ديسمبر 1957 م، ثلاث دول وهي: (كندا، إيرلندا، النرويج) بمشروع تعديل تراه منطقيا، ولكنه في الواقع يخدم الطرح الفرنسي ويهدم آمال الشعب الجزائري، إذ إقترحت الدول صاحبة هذا المشروع ادخال تعديلين:

أ. يستهدف التعديل الأول المشروع الذي تقدمت به مجموعة 17 دولة أفروآسيوية ويقضي حذف الفقرة المتعلقة بالاعتراف بتقرير المصير للشعب الجزائري واستبدالها بفقرة: "بأن يقرر مستقبله بطرق ديمقراطية".

ب. حذف التوصية الأخيرة من المشروع الذي تقدمت به الدول السبعة "تدعو إلى مفاوضات تؤدي إلى الوصول إلى حل يتفق مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة" واستبدالها بفقرة وهي: "تقترح مناقشات فعالة من أجل حل الموقف المضطرب الحالي ومن أجل الوصول إلى حل يتفق مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة"⁽²⁾

إلا أن دول المجموعة الأفروآسيوية قد رفضت بشدة هذه التعديلات بدعم من الدول الاشتراكية، ولحسن الحظ عند تقديم هذا المشروع المعدل للتصويت عليه فقد رفضته الجمعية العامة بأغلبية نسبية وبفارق صوت واحد، سبعة وثلاثين صوت، ضد ستة وثلاثين صوت، فيما امتنعت ستة دول عن التصويت⁽³⁾

أمام تهاطل مشاريع اللوائح على مكتب اللجنة السياسية من الجانبين المؤيدين للقضية الجزائرية، والمعارضين لها، وجدت اللجنة السياسية نفسها في طريق مسدود، ولفك العقدة جرت عدة اتصالات ومشاورات فيما بين الوفود خاصة وفود الدول المعنية بالمشروعين⁽⁴⁾، توصلت الجمعية العامة إلى تبني توصية جاء فيها: "إن الجمعية العامة بعد أن ناقشت مسألة الجزائر، تذكر بقرارها الصادر في 15 فيفري 1957 م الأخير:

(1) - علي تابلت، مرجع سابق، ص 345.

(2) - المجاهد، العدد 14، مصدر سابق، ص 07.

(3) - أحمد عصماني، مرجع سابق، ص 120.

(4) - رجاء مسعودي، مرجع سابق، ص 92.

- تعبر من جديد عن انشغالها بالحالة في الجزائر.
- تسجيل عرض المساعي الحميدة التي تقدم بها كل من ملك المغرب ورئيس تونس.
- تعبر عن رغبتها في روح التعاون الفعال بأن تبدأ المحادثات، وأن تستخدم وسائل أخرى ودية كقيلة بإيجاد حل يطابق أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.⁽¹⁾

رحبت جبهة التحرير الوطني بهذه التوصية من خلال بيان أصدرته ومما جاء فيه: "... إن جبهة التحرير الوطني تسجل ما ورد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية عشرة...، تعرب عن رغبتها في أن يكون الهدف من المفاوضات هو الوصول إلى حل يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها...، وعلى الأساس الذي حدده البيان المشترك الذي أصدره محمد الخامس^(*) والسيد الحبيب بورقيبة^(**)، وهو الاعتراف باستقلال الجزائر⁽²⁾

مع ذلك فإن الدورة تعتبر انتصارا ثالثا لجبهة التحرير الوطني ما دامت القضية الجزائرية أخذت حيزا كبيرا من مناقشات الجمعية العامة وبالتالي فهي خيبة أمل أخرى منيت بها الدبلوماسية الفرنسية في هذه القضية رغم محاولاتها الفاشلة في اقناع بعض الدول الآسيوية ودول أمريكا الجنوبية بما أسمته بالإطار القانوني لكن كل جهودها باءت بالفشل بسبب وقوف الكتلة الأفروآسيوية إلى جانب القضية الجزائرية في المحافل الدولية وتحطيم ادعائها الكاذبة⁽³⁾

(1)- محمد ودوع ، المغرب الأقصى والثورة الجزائرية (1954-1962 م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر (2)، أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2012-2013، ص، ص، 83-84.

(*)-محمد الخامس: (1909-1961)، من ملوك المغرب تولى السلطة عام 1927 م، أعلن نفسه ملكا على المغرب عام 1957م، للمزيد أنظر: فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، الجزء الثالث، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص ص، 965-966.

(**)- الحبيب بورقيبة: أول رئيس للجمهورية التونسية منذ الاستقلال، أسس الحزب الدستوري الجديد عام 1934 م، أسس مكتب المغرب العربي في مصر أثناء اقامته هناك (1943-1950)، أنظر: فراس البيطار، الموسوعة السياسية، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 615.

(2)- مصطفى طلاس وبسام العسلي، مرجع سابق، ص ص، 362-363.

(3)-المجاهد، العدد 11، 01 نوفمبر 1957، ص 02.

المبحث الثاني: دور المنظمات الجماهيرية في اثناء النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني بأوروبا 1956-1958 م

لعبت المنظمات الجماهيرية ذات الطابع الإنساني والاجتماعي والرياضي والثقافي والنقابي التي تشكل احدى ركائز الأرضية التنظيمية لجبهة التحرير الوطني بالموازاة مع جهود الوفد الخارجي دورا كبيرا في دعم القضية الجزائرية دبلوماسيا على المستويين العالمي عموما والأوروبي خصوصا، وهي ممثلة في المنظمات الطلابية والنقابية والنسوية والرياضية...، على غرار ما تتناوله المؤتمرات الدولية ذات الطابع السياسي، وذلك من خلال انخراطها في مختلف الاتحادات العالمية المتخصصة بكل مجال على حدة ومشاركتها في التظاهرات التي تنظمها هذه الاتحادات التي كثيرا ما كانت تخرج بتوصيات تنعكس إيجابا على القضية الجزائرية لمساعدتها ماديا ومعنويا وسياسيا:

- كنداء اللجنة الدولية للصليب الأحمر في أكتوبر 1957 م من أجل مساعدة اللاجئين الجزائريين وكتابة تقرير حول المحتشدات المزرية والمتزايدة في الجزائر.
- اعداد يوم عالمي للتضامن مع الجزائر في 30 مارس 1958 م في البلدان الآفروآسيوية.
- تنظيم البلدان الصديقة لأسابيع تضامنية مع القضية الجزائرية.
- لقاءات رياضية لفريق كرة القدم لجبهة التحرير الوطني.

وللتفضيل في النشاط الدبلوماسي للمنظمات الجماهيرية ركزنا في دراستنا هذه على سبيل المثال لا الحصر على الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، وكذا الاتحاد العام للعمال الجزائريين، لما لهما من دور أساسي في مواكبة الأحداث وفي توسيع سمعة جبهة التحرير الوطني عبر العالم وإبراز معاناة الشعب الجزائري دون أن نقلل من شأن الأدوار التي لعبتها المنظمات الجماهيرية الأخرى في دعم مطالب جبهة التحرير الوطني، كالمنظمات الرياضية والحقوقية التي سنتطرق إليها بايجاز.

أ. الدور الدبلوماسي للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين بأوروبا 1956-1958م:

يعتبر تأسيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في جويلية 1955 م (الذي أشرنا إليه في الفصل الأول)، ميزة هامة في مسار الحركة الطلابية الجزائرية، فمن خلاله استطاع الطلبة توحيد صفوفهم والالتحاق بصورة جماعية بجبهة التحرير الوطني خاصة طلبة الثانويات والجامعات الفرنسية.

إن التحاق الطلبة بصفوف جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني يعني قيامهم بمسؤوليات وأعمال مختلفة ومتعددة منها: العسكرية والتعليمية والنقابية والاجتماعية والسياسية، زيادة على هذا كان للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين نشاط على الصعيد الدبلوماسي برز من خلاله على الساحة الدولية واستطاع كسب اعتراف الاتحادات والمنظمات الدولية، وأصبح عنصرا بارزا في الحركة الطلابية العالمية بهدف كسب صدى عالمي للقضية الجزائرية والتعريف بها.

استطاع الاتحاد العام للطلبة المسلمين نسج علاقات وطيدة بالاتحادات العالمية للطلبة ساعدت على بروزه في المجال الدبلوماسي، كالاتحاد العالمي للطلبة الممثل للكتلة الشرقية، والندوة العالمية للطلبة (*) الممثل للكتلة الغربية طبقا للسياسة المضبوطة المبنية على مبدأ الحياد الايجابي للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في التعامل مع الاتحادين دون تفضيل.

- نشاط الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في فرنسا:

سعى للوهلة الأولى منذ تأسيسه الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في مطلع سنة 1956م إلى تجسيد نشاطاته في فرنسا باعتبارها الدولة التي يدرسون بها مما سهل عليهم التعرف على جامعاتها واحتكاكهم بالعديد من التنظيمات الطلابية العربية منها والأجنبية الذين كانوا يزاولون دراستهم هناك، وفي الوقت ذاته كانت فيدرالية جبهة التحرير الوطني (***) بفرنسا قد تأسست هي الأخرى ما جعل الكثير من الطلبة المهاجرين يلتفون حولها لتتبع تطورات الثورة الجزائرية⁽¹⁾

عكف الاتحاد على تقديم خدمات في اطار فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا تمثلت أساسا:

(*) - تأسست نواة الاتحاد الطلابي العالمي غداة الحرب العالمية الأولى في مدينة براغ بتشيكوسلوفاكيا في 27 أوت 1916م، وبعد ميلاد المجلس العالمي للطلاب بلندن سنة 1941، انبثقت عنه لجنة تحضيرية عالمية في 17 نوفمبر 1945، وهذه اللجنة هي التي شكلت الاتحاد العالمي الذي عقد أول جلسة له في نيجيريا بإفريقيا أنظر:

Guy pervillé, op.cit,pp.54-55.

(**) - ترى بعض المصادر بأن فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا تأسست في منتصف سنة 1957 برئاسة عمر بوداود، إلا أنه في الحقيقة ظهرت قبل هذا التاريخ مع ظهور نجم شمال افريقيا سنة 1927 م، في حين يرى المؤرخ الفرنسي بينجامين ستورا بأن أول لقاء لإنشاء تنظيم سياسي تابع للجبهة بفرنسا يعود إلى الشهور الأولى للثورة: أنظر

Benjamin Strora, ils Venaient d'Algerie, l'immigration d'Algérie en France (1912-1992), Edition fayard, Paris, France, 1992, p154.

(1) - أحمد مريوش، الحركة الطلابية ودورها في القضية الوطنية وثورته التحرير 1954، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2005 م-2006م، ص496.

- كتابة المقالات باللغة الفرنسية على نحو ما فعل أحمد طالب الابراهيمى (*) من خلال كتابته مقالين لجريدة المقاومة (***) عبر فيهما عن عدالة القضية الجزائرية⁽¹⁾

- السعي الحثيث لطلبة الإتحاد لاقناع الطلبة الفرنسيين وبعض المثقفين بشرعية الثورة التحريرية والتماس الوقوف إلى جانبها على نحو ما تضمنته العريضة التي أصدرها الإتحاد في 10 ديسمبر 1956 م⁽²⁾ وكذا توجيه المكتب التنفيذي للإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في ربيع 1957م نداء إلى الطلبة الفرنسيين يصف فيه الحالة المزرية التي يحياها الطلبة الجزائريون والأعمال الوحشية التي يتعرضون لها من قبل السلطات الاستعمارية في الداخل والخارج، مناشدين إياهم بالتنديد بهذه الأعمال الوحشية⁽³⁾

- محاولة توحيد الجهود مع طلبة شمال افريقيا للعمل في صف واحد من خلال عقد عدة اجتماعات كالذي عقد في 30 جانفي 1958 م بمقر الإتحاد بسان ميشال بفرنسا الذي تناول بالأساس آخر التطورات التي عرفتتها جمعية طلبة شمال افريقيا^(*) وكذا التنديد بحل الداخلية الفرنسية للإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في 28 جانفي 1958⁽⁴⁾

إلى جانب قيامهم بمظاهرات احتجاجية على قرار حل الإتحاد كتلك التي نظمها في 04 فيفري 1958م، شارك فيها إلى جانبهم 16 منظمة طلابية عالمية، مما يعكس التضامن الطلابي العالمي الواسع إلى جانب الطلبة المسلمين الجزائريين⁽⁵⁾ على أية حال فقد ظلت باريس هي مركز النشاط الطلابي

(*) - أحمد طالب الابراهيمى: ولد في 05 جانفي 1932 م، بالقرب من سطيف، مؤسس جريدة le jeune musulman سنة 1952 م، أنتخب رئيسا للإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين خلال المؤتمر الأول في جويلية 1955 م، التحق بفيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا في مارس 1956 م، حيث كلف بالخزينة ثم بالعلاقات مع الخارج، تقلد عدة مسؤوليات بعد الاستقلال، أنظر: كليمون هنري مور، الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين (1955-1962)، شهادات، سلسلة جدل يشرف عليها الأستاذ علي الكنز، ترجمة: مسعود حاج مسعود، دار القصب للناشر، الجزائر، 2012، ص ص، 762-763.

(**) - جريدة المقاومة الجزائرية: جريدة أصدرتها جبهة التحرير الوطني في أكتوبر 1955 م بثلاث إصدارات بفرنسا والمغرب وتونس، تم منعها من قبل السلطات الفرنسية، في 26 مارس 1957 م ثم إصدار نشرة المقاومة الجزائرية بالمغرب، ثم ابتداء من جويلية 1957 بتونس، في جوان 1956 أصدرت جبهة التحرير سريريا جريدة المجاهد التي أصبحت اللسان المركزي للثورة الجزائرية، أنظر: عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 217.

(1) - Ahmed Taleb, Mémoires d'un Algérien, tom 1 : rêves et preuves (1932-1965), éditions casbah, Alger 2006, p215.

(2) - جريدة المقاومة، العدد 14، 6 ماي 1957، ص 07.

(3) - عمار هلال، نشاط الطلبة الجزائريين إبان ثورة نوفمبر 1954 م، الطبعة الأولى، دار النشر لاقوميك، الجزائر، 1986، ص ص 51-53.

(*) - تأسست جمعية طلبة شمال افريقيا بمدينة باريس في سنة 1927، أنظر: كليمون مور هنري، مرجع سابق، ص 755.

(4) - غي برفيلي، الطلبة الجزائريون في الجامعة الفرنسية (1880-1962)، ترجمة م. حاج مسعود، أ. بكلي، ع. بلعربي، دار القصب للناشر، الجزائر، 2007، ص 252.

(5) - جريدة المجاهد، العدد 18، 15 فيفري 1958، ص 09.

الجزائري خلال فترة 1956-1958 م، فكثيرا ما استغل اتحاد الطلبة المسلمين المناسبات الدولية التي كانت تحضرها العديد من المنظمات الطلابية من مختلف ربوع العالم ليمرر من خلالها عدالة القضية الجزائرية وهذا ما سنتطرق له في الآتي:

- نشاط الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين على مستوى هيئة الأمم المتحدة والبلاد الأوروبية 1956-1958

تعدت نشاطات الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين الحدود الفرنسية لتتوسع إلى باقي الدول الأوروبية وأروقة الأمم المتحدة، ولعل أبرز هذه النشاطات مايلي:

- ايمانا من الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين كغيره من الهيئات السياسية والعسكرية أن نجاح القضية الجزائرية لا يتوقف على المستوى الداخلي بل لابد له من سند دولي، وبهذا الخصوص أرسل المكتب التنفيذي للاتحاد برفيقة إلى هيئة الأمم المتحدة في سنة 1957 م، يذكرها فيعا بالمحاولات الفرنسية لطمس هوية الأمة الجزائرية.⁽¹⁾

- دأب الاتحاد على المشاركة في مختلف الندوات التي تنظم عبر البلاد الأوروبية ما أكسبه عطف العديد من المنظمات الدولية مثل:

- حضور الاتحاد مجلس الجمعية العالمية للشباب التي تمت أشغالها ببرلين من 20 إلى 25 أوت 1956 م وتعدت هذه المنظمة حينها بمد يد المساعدة للطلبة الجزائريين ونادت بوضع حد للاستعمار في الجزائر⁽²⁾

- مشاركة الاتحاد في المؤتمر الرابع للاتحاد العالمي للطلبة المنعقد ببراغ من 26 أوت حتى 04 سبتمبر 1956 م، والذي خرج بتوصية تتضمن ضرورة المطالبة بإنهاء الحرب في الجزائر وتحقيق المطامح المشروعة للشعب الجزائري⁽³⁾

(1)- جريدة المقاومة الجزائرية، العدد 09، 18 مارس 1957، ص08.

(2)- محمد السعيد عقيب، "الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين والمنظمات العالمية للطلبة (1955-1962)، في مجلة البحوث والدراسات، العدد 4، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2007، ص124.

(3)- غي برفيلي، مرجع سابق، ص249.

- استجاب الاتحاد العام لدعوة كتابة لجنة التنسيق بين الاتحادات الوطنية الغربية التي أدرجت قضية الطلبة الجزائريين في جدول أعمالها، من خلال الندوة التي احتضنتها لندن ما بين 17 و18 أبريل 1958 م بطلب من الاتحاد الوطني للطلبة البريطانيين، حضر هذه الندوة ما يزيد عن 22 اتحادا وطنيا أوروبا وأمريكا، دعى فيها المجتمعون إلى ضرورة مساندة الاتحاد الطلابي الجزائري في محنته، كما دعت خلال هذه الندوة لجنة حقوق الانسان ومجلس الأمن الدولي أي يعيرا اهتمامهما الكامل لقرارات اللائحة التي أصدرتها الندوة بخصوص القضية الجزائرية⁽¹⁾

من خلال ندوة لندن اتسعت المساندة الدولية للاتحاد الطلابي وبذلك فقد تحصل خلال ذات السنة على تأييد 32 منظمة طلابية عالمية ما شجعه على زيادة نشاطاته⁽²⁾

- حضور الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين المؤتمرات الطلابية العالمية في باقي دول العالم
:1958-1956

لم يقتصر نشاط الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين على هيئة الأمم المتحدة والبلدان الأوروبية فحسب بل ذهب إلى أبعد من ذلك لإسماع صوت القضية الجزائرية عبر مختلف أنحاء العالم من خلال حضوره المؤتمرات الطلابية العالمية التي تنظمها المنظمات الطلابية العالمية ومن هذه المؤتمرات نذكر:

شارك الاتحاد في ندوة سيلان من 11 إلى 21 سبتمبر 1956 التي تنظمها الندوة العالمية للطلبة وفيها تم التصويت على لائحة تطالب بحق تقرير المصير للشعب الجزائري⁽³⁾

حضر الاتحاد مؤتمرا عالميا للطلبة بنيجيريا من 11 إلى 22 سبتمبر 1957 م، نظمه الندوة العالمية للطلبة، حيث استغل الاتحاد هذه المشاركة ليعرف الحاضرين بوضعية الطلبة الجزائريين وحالة التعليم في الجزائر.

خرج هذا المؤتمر بعدة توصيات لعل أبرز ما جاء فيها:

(1)- أحمد مريوش، مرجع سابق، ص505.

(2)- جريدة المجاهد، العدد 23، 7 ماي 1958، ص06.

(3)- محمد السعيد عقيب، دور الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين خلال ثورة التحرير (1955-1962)، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر، 2009، ص219.

حث جميع الاتحادات الطلابية في العالم أجمع على تنظيم أسبوع للتضامن مع الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين وحدد ذلك من 04 إلى 11 نوفمبر 1957، أما في المجال السياسي فإن المؤتمر يأمل أن يتوصل الطرفان الجزائري والفرنسي إلى حل عادل وسريع للمشكل الجزائري على أساس الاعتراف بالاستقلال الوطني⁽¹⁾

وبعد هذه الندوة شارك الاتحاد في المؤتمر الخامس الذي نظمه الإتحاد العالمي للطلبة والذي جرت أشغاله بالعاصمة الصينية بكين" خلال شهر سبتمبر 1958 م، من خلال هذا المؤتمر عرضت كنفدرالية الشمال الافريقي للطلبة تقريرا عن الوضعية السائدة في الجزائر جراء السياسة الفرنسية التعسفية وبناء على التقرير المقدم خرج المؤتمر بتوصيات أهم ما جاء فيها: التتديد بالمساندة الدبلوماسية والمادية لفرنسا من طرف حلفائها في منظمة الحلف الأطلسي، ويؤكد المؤتمر دعمه الرسمي لكل الطلبة والشعب الجزائري في ثورته من أجل الاستقلال⁽²⁾

ب. الدور الدبلوماسي للاتحاد العام للعمال الجزائريين بأوروبا 1956-1958:

يعد تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين من قبل مناضلي جبهة التحرير الوطني مثل: بن يوسف بن خدة^(*) وعبان رمضان ومحمد درارني^(**) وعيسات إيدير تأكيد للأرضية الصلبة للجبهة من خلال انشائهم تنظيم عمالي مجند لخدمة الثورة، وقد جاء تأسيس هذا التنظيم كرد فعل على الحركات والنقابات العمالية الفرنسية، مثل الاتحاد العام للنقابات الجزائرية (u.g.s.a) والكونفدرالية العامة للشغل (C.G.T)،

(1) - جريدة المجاهد العدد 12، 15 نوفمبر 1957، ص 08.

(2) - محمد السعيد عقيب، "الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين والمنظمات العالمية للطلبة (1955-1962)"، مرجع سابق، ص 127.

(*) - بن يوسف بن خدة: من مواليد البرواقية، المدينة، تحصل على دبلوم في الصيدلة سنة 1951، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري ثم في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، انضم للثورة الجزائرية في سنة 1955 م، تم تعيينه كعضو في المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ التابعة لجبهة التحرير الوطني، في أوت 1961 وقع عليه الاختيار ليكون رئيسا للحكومة الجزائرية المؤقتة، أنظر: بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، الطبعة الأولى، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص ص، 17-19. للمزيد أنظر:

Mabrouk Belhoucine, le Courrier d'Alger- le caire 1954-1956, édition casbah, Alger, 2000, pp, 88-89.

(**) - محمد درارني: ولد بالببيض في أوت 1929، هاجر إلى فرنسا وعمل بمصانع بيجو، مناضل بحركة الانتصار للحريات الديمقراطية ثم فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، أمين عام الودادية العامة للعمال الجزائريين بفرنسا خلال سنتي 1957 و1958م، وكلف بالربط ما بين الودادية والكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين، انتقل إلى تونس في عام 1958 م، وأصبح عضوا في البعثة الخارجية للاتحاد العام للعمال الجزائريين، أنظر:

Mohamed Fares, op.cit, p120.

هذه التنظيمات كانت تستبعد الاستقلال الوطني وتدعو إلى سياسة الإدماج السلبي الانتهازي⁽¹⁾، في الوقت ذاته جاء كرد فعل مباشر على تأسيس الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين (USTA) الموالي للحركة الوطنية الجزائرية^(***) (MNA)، (الحركة المصالية)، هذا التنظيم النقابي تأسس في 14 فيفري 1956 محاولة لجلب الطبقة العمالية لصالحها قصد اضعاف المبدأ القائل بأن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد والشعري للشعب الجزائري على نحو ما نص عليه بيان أول نوفمبر 1954 م، لكن الواقع عكس ذلك⁽²⁾.

فقد لعب الاتحاد العام للعمال الجزائريين تحت قيادة عيسات إيدير منذ تأسيسه في 24 فيفري 1956 م دورا كبيرا في تنظيم الطبقة الشغيلة في الجزائر وخارجها لخدمة الثورة التحريرية. وتجلّى ذلك من خلال نشاطه على المستويين الداخلي والخارجي

نشاط الاتحاد العام للعمال الجزائريين في الجزائر 1956 - 1957 :

استهل الاتحاد العام للعمال الجزائريين نشاطه على المستوى الداخلي خلال الفترة الممتدة من فيفري 1956 إلى فيفري 1957، بإصداره صحيفة العامل الجزائري LE TRAVAILLEUR^(*)

(1)- فيصل فالتة ، «قراءة في النضال النقابي والسياسي للاتحاد العام للعمال الجزائريين على المستويين الداخلي والخارجي إبان الثورة التحريرية 1954-1962، في مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 6، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2015، ص02.

(***)- الحركة الوطنية الجزائرية: تنظيم سياسي وعسكري مناوئ لجبهة التحرير الوطني، أنشأه مصالي الحاج بعد انقسام حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، اختلف المؤرخون في تاريخ نشأته، فإذا كان محمد تقي في كتابه "L'ALGERIE EN GUERRE" يرى أن تاريخ تأسيسه يرجع إلى يوم 06 نوفمبر 1954، فإن أفينو وبلانشيس وستورا، وإيف كوربير، فيرجعون تاريخ تأسيسه إلى ديسمبر 1954 م، أنظر: جمعة بن زروال ، الحركة الوطنية الجزائرية وموقفها من الثورة التحريرية 1954-1962، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2002-2003، ص22.

(2)- محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية بين 1945-1962، الجزائر وتونس نموذجا، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007-2008 م، ص85.

(*)- جريدة العامل الجزائري: لسان حال الاتحاد العام للعمال الجزائريين، جريدة أسبوعية، كانت تظهر في البداية كل يوم ثلاثاء داخل الصفحة الخامسة لجريدة الجزائر الجمهورية لسان حال الحزب الشيوعي الجزائري، ومنذ حظر هذه الأخيرة بعد حل الحزب الشيوعي، ظهرت في أربع صفحات ثم بدأت تسحب في اثنتا عشر صفحة وقد وصل عدد ما سحب منها في شهر أكتوبر 1955 حوالي اثنا عشر ألف عدد. أنظر:

Abdelmadjid Azzi, le Mouvement syndical algérien à l'épreuve de l'indépendance, éditions liveres, Alger, 2012, p37.

ALGERIEN في أبريل 1956 والتي تعتبر وسيلة إعلامية لإقناع العمال بضرورة الانضمام لهذا التنظيم وكذا العمل على استبدال الاقتصاد الاستعماري بالاقتصاد الوطني باعتباره الحل الأنجع لمشاكل العمال⁽¹⁾

كما دعا الاتحاد العام للعمال الجزائريين إلى تنظيم إضرابات عمالية ومدرسية وجامعية من أجل إظهار مساندة الطبقات الشعبية للثورة ومن بين هذه الإضرابات، اضراب 05 جويلية 1956 م، اضراب 10 أوت 1956 م⁽²⁾ كما استجاب لنداء قيادة جبهة التحرير الوطني الداعي إلى تنظيم اضراب عام وشامل في الداخل والخارج من 28 جانفي إلى 04 فيفري 1957 م، لتزامن هذه الفترة مع مناقشة القضية الجزائرية على مستوى هيئة الأمم المتحدة في دورتها الحادية عشر قصد لفت أنظار المشاركين في هذه الدورة إلى القضية الجزائرية باعتبارها قضية تحررية تهدف إلى حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره⁽³⁾

رد فعل السلطات الفرنسية على نشاط الاتحاد العام للعمال الجزائريين في الجزائر 1956 - 1957 :

إن النشاطات التي قام بها الاتحاد العام للعمال الجزائريين في الجزائر لم تلق ترحاب السلطات الفرنسية سواء العسكرية أو السياسية، فكانت ردة فعلها عنيفة حيث تصرفت مع النقابيين ونشطاء الاتحاد بالقمع والزجر، فقد تعرض العديد منهم إلى الاعتقال والملاحقات البوليسية، كما أمرت بوقف صحيفة العامل الجزائري عن الصدور في جويلية 1956، ما أجبر مناضلي الاتحاد على فتح فروع لهم بالخارج في كل من تونس، المغرب وفرنسا هروبا من الاضطهاد، ونقل الثورة إلى قلب البلد المستعمر⁽⁴⁾ كما سنرى في الآتي:

- نشاط الاتحاد العام للعمال الجزائريين في أوروبا 1956-1958

(1)-بغداد خلوفي ، "الاعلام النقابي الجزائري ودوره أثناء الثورة التحريرية"، في مجلة الانسان والمجال، العدد 01،المركز الجامعي نور البشير البيض، الجزائر، أبريل 2015، ص55.

(2)- بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر، دار النعمان، الجزائر، 2012، ص17.

(3)-سمية الوافي ، "اضراب الثمانية أيام يرفع صوت الجزائر إلى مبنى نيويورك"، في مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 09، جامعة حمه لحضر الوادي، الجزائر، (دون سنة النشر)، ص73.

(4)-عزيز سعد توفيق البزاز ، "تطور الحركة العمالية والنقابية في الجزائر بين عامي 1830-1962"، في مجلة التربية والعلم، المجلد 19، العدد 05، جامعة الموصل، العراق، 2012، ص ص، 161-162.

إن هيكله الاتحاد العام في فرنسا خاصة وفي أوروبا عامة أخذ في الحسبان أمر مهم يتمثل في وجود مئات الآلاف من الجزائريين المرغمين على الهجرة إلى أوروبا أملا في إيجاد منصب عمل يقلل من صعوبات العيش التي كانوا يعانونها في بلدهم⁽¹⁾

تأسيس الودادية العامة للعمال الجزائريين في فرنسا 16 فيفري 1957 م:

كان العمال الجزائريون في فرنسا بحاجة ماسة إلى هيكله توحيد صفوفهم وتنظيمهم وتثمين نضالهم مكمله لنشاط الاتحاد العام للعمال الجزائريين في الجزائر، ولما كان تشكيل نقابة للجزائريين في فرنسا أمرا صعبا فإن العمال ومن ورائهم قيادة جبهة التحرير الوطني والاتحاد العام للعمال الجزائريين اهتموا لاعتماد تجمع عمالي في شكل وداوية⁽²⁾

حيث أن قرار إنشاء وداوية تضم كل العمال المهاجرين في فرنسا كان بدافع تنظيم العمال المغتربين في العمل التحرري الذي تقوده جبهة التحرير الوطني، واتخذ هذا القرار بالاتفاق بين قيادة الجبهة والأمانة الوطنية للاتحاد العام للعمال الجزائريين منذ أبريل 1956، لكن توقيف عيسات إيدير في 24 ماي 1956 والملاحقات التي كانت تشنها السلطات الفرنسية ضد باقي المناضلين أخرت أمر انشاء هذه الودادية إلى غاية 16 فيفري 1957 م⁽³⁾

حيث قامت فيدرالية جبهة التحرير الوطني في هذا التاريخ بإنشاء الودادية العامة للعمال الجزائريين التي تعتبر الناطق باسمهم لدى النقابات الفرنسية وذلك من أجل الدفاع عن حقوقهم المادية والاجتماعية، مستفيدة من الدعم السياسي والإعلامي لجبهة التحرير الوطني التي كلفت بنقل الصورة الحقيقية للرأي العام الفرنسي حول الحرب الدائرة في الجزائر من خلال جريدتها الشهرية العامل الجزائري⁽⁴⁾

(1) – Kamel Bouchama, la Mouvement ouvrier et syndical en Algérie (1884-1962), Edition elmaarifa, Alger, 2014, p168.

(2) – محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية بين 1945 و 1962 م، الجزائر وتونس نموذجا، دار هومة، الجزائر، 2013، ص97.

(3) – عمر بوداود، من حزب الشعب إلى جبهة التحرير الوطني، مذكرات مناضل، ترجمة: أحمد بن بكلي، دار القصبه، الجزائر، 2007، ص115.

(4) Boualem Bourouiba, les syndicalistes Algériennes, leur combat de l'éveil a libération -national ,1936/1962, Edition Dahleb ,Alger, 2009, pp380-381.

بناء على توجيهات فيدرالية جبهة التحرير الوطني عملت الودادية منذ نشأتها في فيفري 1957م على تغطية كل التراب الفرنسي، وكانت هذه الودادية برئاسة الصافي بوديسه(*) وعضوية كل من نهار رايح كأمين للعمال ووارشي السعيد مكلف بالدعاية وبين علي عبد الله وابن مولود أعضاء، واتخذت مقرا لها 18 شارع مابيون باريس⁽¹⁾

- نشاط الودادية العامة للعمال الجزائريين بفرنسا (16 فيفري 1957م إلى أوت 1958م):

يتوزع نشاط الودادية جغرافيا على أساس التمرکز الكمي للعمال الجزائريين المتعاونين مع جبهة التحرير الوطني، كمنطقة باريس، الشمال الشرقي والجنوب، لكن المدن الأكثر نشاطا للودادية هي: باريس، بلفور، بادوكالي، ليون، غرونوبل ومارسيليا.⁽²⁾

كما يشمل نشاطها مجالات عدة، الاجتماعي منها والسياسي والعسكري:

النشاط الاجتماعي للودادية العامة للعمال الجزائريين بفرنسا:

- نشطت الودادية اجتماعا يحث المهاجرين الجزائريين للمطالبة بالحق في العمل دون تمييز عن غيرهم، بمعنى احترام مبدأ المساواة في العمل مع المساواة في الأجر

- حرص الودادية العامة على دفع العمال اشتراكات شهرية دعما للثورة التحريرية⁽³⁾.

- لقد كان مناضلو الفيدرالية يتقصون فئة المهاجرين ويرصدون خطواتهم الأولى بعد النزول من ميناء مارسيليا صوب محطات القطار ثم يتقصون أصولهم وبيعتون إليهم الأقرب إلى منطقتهم الأصلية ليقدم

(*)- الصافي بوديسه: ولد بتاريخ 22 أوت 1929 بالبلدية، انخرط في صفوف الكشافة الإسلامية ثم انخرط في صفوف حزب الشعب، أسس مع أحمد محساس فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا، كما ساهم في تأسيس الودادية العامة للعمال الجزائريين، ثم انضم لقيادة الاتحاد العام للعمال الجزائريين، ثم التحق بصفوف جيش التحرير سنة 1960، وكوّن المحافظة السياسية، أنظر: محمد عباس، رواد الوطنية، مرجع سابق، ص458.

(1)- محمد قدور، دور المنظمات الجماهيرية في الثورة التحريرية (1956-1962)، الاتحاد العام للعمال الجزائريين نموذجا، اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر 2، أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2014-2015، ص187.

(2)- Mohamed Farse, op.cit, p173.

(3)- أحمد مسعود سيد علي، "اسهامات العمال الجزائريين في أوروبا إبان الثورة الجزائرية، الودادية العامة للعمال الجزائريين بفرنسا نموذجا 1956-1962"، في مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد 09، الجزائر، 2015، ص99.

لهم يد العون متمثلة في المأوى وأجر رمزي إلى غاية الحصول على منصب عمل، حينما يطلب منه دفع اشتراكاته بانتظام، وفي حالة رفضه تتم تصفيته جسدياً⁽¹⁾...الخ.

- النشاط السياسي للودادية العامة للعمال الجزائريين بفرنسا:

- أما في المجال السياسي عملت الودادية على تحقيق مطالبها المتعددة منها: تحريك الجماهير الشعبية لاشراكهم بفاعلية في الكفاح التحرري ودعمه بكل الوسائل التي يملكونها، الحفاظ على الاتصال المستمر مع البلد والشعب الذي يخوض الكفاح ضد المستعمر⁽²⁾،...الخ.

-نداء وجهته الودادية الى العمال الجزائريين بيانا إلى العمال الفرنسيين في 30 ماي 1958، بعد وصول الجنرال ديغول إلى الحكم بفرنسا مذكرة هؤلاء بأن الدفاع عن المؤسسات الفرنسية لا يهم الجزائريين ولا يمكنهم أن يختاروا بين ديغول وشخص آخر ولكنهم وجدوا أنفسهم والجمهوريين الفرنسيين أمام عدو واحد وهم متطرفو الجزائر⁽³⁾

النشاط العسكري للودادية العامة بفرنسا:

عرفت الودادية نشاطا عسكريا بفرنسا نجم عن تعدد الأطراف المعارضة لجبهة التحرير الوطني بسبب مزاحمة الحركة المصالية والتنظيم الموالي لها المعروف بالاتحاد النقابي للعمال الجزائريين (U.S.T.A) على الاستئثار بالطبقة العاملة التي تعتبرها قاعدتها الحيوية والخلفية في مشروعها السياسي في نزاعها مع جبهة التحرير الوطني في فرنسا والجزائر وأن من يملك الجالية الجزائرية بالمهجر يملك مقومات النصر وعلى هذا الأساس شهدت فرنسا أحداثا دموية بين الطرفين⁽⁴⁾

(1)- أحمد مسعود سيد علي، مرجع سابق، ص100.

(2)- الجيلالي تكران، الحركة العمالية الجزائرية في الجزائر وفرنسا ودورها في التحرير الوطني بين 1945-1962، اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2012-2013، ص275.

(3)-الجيلالي تكران، المرجع نفسه، ص276.

(4)- فتح الدين بن أزوار، "المواجهة بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية لمصالي الحاج"، في مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد 10، الجزائر، جوان 2016، ص، ص، 61-62.

في هذا الخصوص عرفت الاغتيالات منحى تصاعدي بين الجانبين طالت شخصيات ذات مسؤوليات رفيعة في هرم الحركة والنقابة المصالييتين بدعوى أن (U.S.T.A) ظلت غطاء ل (MNA) مع ارتباطها بالشرطة الفرنسية وانضمامها إلى الاتحاد العام للعمال الافريقيين.⁽¹⁾

إذ اغتالت أفواج من جبهة التحرير الوطني أحد مؤسسي (USTA) محمد شماس في 20 سبتمبر 1957 وعبد الله فيلاي الأمين العام المساعد ل (USTA) في 07 أكتوبر 1957، ما جعل الحركة والنقابة المصالييتين تردان بعنف إذ اغتالتا شباب محسوبين على فيدرالية جبهة التحرير الوطني في منطقة شمال فرنسا وهم: مبروك بوعراب في أبريل 1958، حسين بوصفر في مارس 1958، وغيرهما⁽²⁾

محاولات حل النزاع بين الافلان والـ (MNA) بفرنسا:

وقعت محاولات عدة خلال فترة الصراع بين الجبهويين والمصاليين في اطار إيجاد حل للتفاهم بين الطرفين خلال سنة 1957 م، ووضع حد للصراع مع عبد الله الفيلاي أحد مسيري الحركة الوطنية الجزائرية إلا أن الاتصال لم يحدث، في خريف 1957 اجتمعت لجنة فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، كان موضوعه وقف العمليات المسلحة ضد الحركة الوطنية الجزائرية لمدة شهر وهي مبادرة من طرف جبهة التحرير الوطني، تم توزيع المقترح بواسطة المنشورات السرية في كل الأوساط، لكن الحركة الوطنية الجزائرية واصلت هجماتها المسلحة ضد مناضلي جبهة التحرير الوطني⁽³⁾

هاته الفترة تميزت بعمليات عسكرية شملت أهداف اقتصادية عسكرية وحيوية ضربت بها الفيدرالية فرنسا، هنا كان تراجع المصالية واضحا، إذ سجلت التحاق العديد من مناضليها بصفوف جبهة التحرير الوطني، كذلك الحال حتى بمعظم أعضاء مكتب الحركة الوطنية الجزائرية الذين التحقوا بجبهة التحرير الوطني، فقد قام مسؤول المنظمة المصالية أحمد نسبة بتسليم أرشيفها واشتراكاتها السابقة للجنة الفيدرالية⁽⁴⁾

(1)-عبد الستار حسين، "الصدام المسلح بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية (المصاليين والجبهويين)، 1955-1962"، في مجلة حوليات التاريخ والجغرافيا، العدد 10، المدرسة العليا لتكوين الأساتذة بوزريعة، الجزائر، 2016، ص87.

(2)-Ali Haroun, op.cit, p328.

(3)- عمر بوداود، مصدر سابق، ص111.

(4)- عمر بوداود، مصدر نفسه، ص114.

وعليه يمكن القول بأن الحركة الوطنية الجزائرية خسرت الرهان ما جعل الإدارة الفرنسية تعتبرها حليفا لها ضد جبهة التحرير الوطني، الأمر الذي ساهم في تمسك الجالية الجزائرية بفرنسا أكثر بجبهة التحرير الوطني.

حل الودادية العامة للعمال الجزائريين بفرنسا أوت 1958:

لقد حتم تطور الأوضاع في الجزائر على هياكل الثورة السياسية والاجتماعية في الداخل والخارج أن تضاعف من أنشطتها لإبراز صدى مصداقية الكفاح الوطني وشرعية قيادته، الأمر الذي أثر على عمل الودادية العامة للعمال الجزائريين بفرنسا غداة فتح الجبهة الثانية في فرنسا في 25 أوت 1958 م، والمتمثلة في القيام بالعمليات العسكرية ليس فقط على الحركة المصالية بل حتى على أجهزة الأمن الفرنسية⁽¹⁾، لذلك قامت السلطات الفرنسية بمنع الودادية من النشاط العلني والرسمي وحلها بحجة توزيع عدد خاص لجريدة العامل الجزائري التي كانت تصدرها الودادية العامة بفرنسا بعد منع صدورها بالجزائر، كان ذلك في 20 أوت 1958، على إثر ذلك دخل النقابيون في النشاط السري متوجهين نحو ألمانيا وسويسرا وبلجيكا وأغلبهم نحو تونس⁽²⁾

- نشاط الاتحاد العام للعمال الجزائريين في باقي الدول الأوروبية 1956-1958 م.

يعتبر الاتحاد العام للعمال الجزائريين من الهيآت الوطنية الأولى التي نالت السبق في الدخول إلى الساحة الدولية عن بقية مؤسسات وهياكل جبهة التحرير الوطني والنافذة الأولى التي فتحتها الرعيل الأول من النقابيين الوطنيين على العالم الغربي لايصال صوت الجزائر المكافحة وتقنيد الادعاءات الفرنسية، حيث كانت ألمانيا وبلجيكا وسويسرا وغيرها من الدول الأوروبية في كثير من الأحيان ساحة لتشكيل الأحزاب وتبلور الأفكار الوطنية خاصة الاستقلالية منها لما تتوفر عليه من قوانين تكفل الحريات الأساسية للأفراد والجماعات أكثر من الجزائر ذاتها، ما جعل العمال الجزائريون يتخذونها ملاذا لهم للدفاع عن حقوقهم الاجتماعية هروبا من السياسة الفرنسية التعسفية، وقد ساعد على نشاط الاتحاد العام للعمال الجزائريين في أوروبا خاصة والعالم أجمع انضمامه إلى الكنفدرالية الدولية للنقابات الحرة خلال الفترة الممتدة من 06 إلى 09 جويلية 1956 م، وكذا علاقته الوطيدة بفيدرالية النقابات العالمية في منتصف عام 1957 م، من خلال مشاركته في المؤتمرات التي تنظمها هاتان الهيئتان العالميتان.

(1)-Boualem Bourouiba, op.cit, p384.

(2)- ibid, p390.

1. انضمام الاتحاد العام للعمال الجزائريين للكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة (CISL) 1956-

1958 م

بمجرد تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فيفري 1956، قدم طلبا إلى الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة^(*) يعلن فيه رغبته في الانضمام إليها، في الوقت ذاته كان الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين هو الآخر قد قدم نفس الطلب إلى ذات الهيئة العالمية التي وقعت في حرج لاختيار إحدى النقابتين الجزائريتين⁽¹⁾ على اعتبار أن القانون الداخلي للكونفدرالية يسمح لها بالترخيص لعضوية نقابية واحدة وفي الفترة من 06 إلى 09 جويلية من سنة 1956، خلصت الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة بعد دراسة ملفي التنظيم للعمال الجزائريين إلى نتيجة مفادها أن الاتحاد العام للعمال الجزائريين يحوز على أكبر عدد من العمال المنخرطين فيه، ما جعله يفوز بالانضمام إلى الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة مزيحا من طريقة منافسة الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين⁽²⁾، يبرر الاتحاد العام للعمال الجزائريين انضمامه إلى الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة الموالية للمعسكر الغربي بعدة حجج أهمها:

- دحض مزاعم فرنسا القائلة بأن الاتحاد العام للعمال الجزائريين منظمة نقابية شيوعية تقف عائقا أمام انضمام الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين الموالي لمصالي الحاج إلى الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة.
- انضمام الاتحاد العام للعمال الجزائريين إلى الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة لا يقلل من تأييد دول الكتلة الشرقية لاستقلال الجزائر.

(*) - CISL: منظمة الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة هي منظمة ذات ميول أمريكية مقرها بروكسل تعادي فيدرالية النقابات العالمية (FSM) أسسها وينشطها "IRVING BROVN"، مندوب المركزيات النقابية الأمريكية في أوروبا، تضم ستون مليون (60) منخرط، وتضم نقابات أمريكية وإفريقية منها نقابة (FO) الفرنسية و(UGTT) التونسي و(UMT) المغربي ويمثلها في الجزائر (FO) ولم تتلقى دعما من (CISL) عكس تونس والمغرب محاولة ربط اتصالات مع المسؤولين السياسيين بغرض انشاء نقابة وطنية في 04 ديسمبر 1953، أنظر:

MOHAMED FARES , OP.CIT , P116.

(1) - خلوفي بغداد، الحركة العمالية الجزائرية ونشاطها أثناء الثورة التحريرية (1954-1962)، اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أحمد بن بلة وهران، الجزائر، 2014-2015 م، ص286.

(2) - الجيلالي تكران، مرجع سابق، ص199.

- وجود نقابتين مغاربيتين هما: الاتحاد العام للعمال التونسيين (UGTT) والاتحاد المغربي للشغل (UMT)، يتطلب تشكيل جبهة مغاربية موحدة للإسهام في التحرر المغاربي الشامل⁽¹⁾

مزيا إنضمام الاتحاد العام للعمال الجزائريين للكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة (CISL) 1956 - 1958 م :

كان لانضمام الاتحاد العام للعمال الجزائريين للكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة أهمية بالغة، مكنته من اقتحام العالم الخارجي لإيصال هموم وانشغالات وآهات العمال والشعب الجزائري إلى كل الهيئات الدولية وأن يحرج فرنسا في الأماكن التي كانت تعتبرها قواعد مناصرة ومالية لها على نحو دول منظمة الحلف الأطلسي⁽²⁾

كما استفاد الاتحاد العام للعمال الجزائريين من خلال هذا الإنضمام من تبرعات ومساعدات قدمتها له الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة نذكر منها:

- خلال سنة 1957 م قامت المصلحة المالية للكونفدرالية بمنح مبلغ مالي قدره خمسمائة (500) ألف فرنك فرنسي قديم إلى الاتحاد وفي يوم 26 أوت 1957 م أعلنت نفس المصلحة السيد مولود قاسم نايت بلقاسم بتونس بأن مبلغ 437.783 فرنك فرنسي ستدفع للاتحاد العام للعمال الجزائريين من طرف مكتبها بباريس عن طريق الحساب البريدي الجاري للاتحاد العام التونسي للشغل.⁽³⁾

- نظمت الكونفدرالية دروسا تكوينية نقابية لصالح الشباب المنخرط في الاتحاد العام للعمال الجزائريين بالجزائر، المغرب وتونس، على شكل تريض امتد من شهر سبتمبر إلى غاية 20 ديسمبر 1957 م، ببروكسل بمقر الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة.⁽⁴⁾

- من 17 إلى 22 جانفي 1958 م، تحادث السيد "براون ايروينغ" رئيس الكونفدرالية الدولية مع الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين "مولود قايد" حول المشاكل التنظيمية للإطارات المنتمة للمركزية

(1)- Ben Youcef Benkhadda, UGTA et le rôle de Issat idir quotidien D'Algérie, 04/05/2011, p06.

(2)- بوعلام بن حمودة، مصدر سابق، ص28.

(3)- خلوفي بغداد، الحركة العمالية الجزائرية ونشاطها أثناء الثورة التحريرية 1954-1962، اطروحة دكتوراه، مرجع سابق، ص299.

(4)- جيلالي تكران، مرجع سابق، ص269.

النقابية الجزائرية وإمكانية مباشرة تریصات تكوینیة، وقد تم برمجة تریصات لمدة ستة (06) أشهر في كل من بروكسل والولايات المتحدة الأمريكية بداية من شهر أبريل 1958 م⁽¹⁾

كما كان للاتحاد العام للعمال الجزائريين نشاطا على الأراضي السويسرية كمشاركته في اللقاء المغربي الذي نظم بجنيف يومي 08 و 09 مارس 1958 م، وعلى اثره تناول القادة النقابيون الأوضاع الراهنة في المغرب العربي وأهمها القضية الجزائرية وبذلك اقتحم الاتحاد العام للعمال الجزائريين الساحة الدولية وأخذ مكانته فيها⁽²⁾، حيث تدعمت وارتكزت بفضل الدعم المادي والمعنوي للحركات النقابية المغربية المساندة له على الصعيد الإقليمي والدولي، وقد كان لقاء جنيف متشددا إزاء القضية الجزائرية، حيث خرج بتوصيات هامة: كاتهام الاتحاد الدولي للنقابات الحرة على تقصيره في ادانة الجرائم التي ترتكبها فرنسا بالجزائر⁽³⁾

كما ساهم انضمام الاتحاد العام للعمال الجزائريين إلى الكنفدرالية الدولية للنقابات الحرة بأن دافعت هذه الأخيرة عن القضية الجزائرية لدى الحكومة الفرنسية حيث قدمت العديد من العرائض والشكاوي في تدخلاتها العديدة لدى الحكومات الفرنسية لاسترجاع حقوق الجزائريين المهضومة⁽⁴⁾

بالموازاة مع العمل النقابي استفاد الاتحاد العام للعمال الجزائريين من تحركات سياسية تحت لواء الكنفدرالية الدولية للنقابات الحرة، حيث قامت هذه الأخيرة بإرسال مراسلة للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في دورتها الحادية عشر بتاريخ 06 فيفري 1957 ومطالبتها بضرورة الضغط على السلطات الاستعمارية واقناعهم من أجل فتح حوار جدّي مع الممثلين الشرعيين للشعب الجزائري⁽⁵⁾

في الفترة الممتدة ما بين 15 و 23 سبتمبر 1957 م، قام وفد الاتحاد العام للعمال الجزائريين بالمشاركة في أشغال مؤتمر الفيدرالية الدولية لعمال البريد والمواصلات بإيطاليا وفيه طالب بضرورة توحيد الجهود النقابية لصالح استقلال الجزائر. ⁽⁶⁾

(1) - حسن السعيد، "الحركة النقابية الجزائرية أثناء الثورة الجزائرية (1956-1962)، من خلال الصحافة العمالية"، في مجلة المرشد، العدد 02، مطبعة الرهان الرياضي الجزائري، الجزائر، 1986، ص12.

(2) - فيصل فالتة، مرجع سابق، ص10.

(3) - فيصل فالتة، مرجع نفسه، ص12.

(4) - محمود آيت مدور، مرجع سابق، ص110.

(5) - Mohamed Fares, op. cit, pp71-72.

(6) - محمد قدور، مرجع سابق، ص152.

علاقة الاتحاد العام للعمال الجزائريين بفيدرالية النقابات العالمية 1957-1958 م :

لقد كان من بين المقتضيات الأساسية للحركة الشيوعية العالمية القضاء على الاستعمار خاصة منذ انشاء الأمم المتحدة وذلك من أجل إنهاء السيادة الغربية في بلدان افريقيا وآسيا والشرق الذي تمكن من تطبيق القرارات النقابية^(*) الاشتراكية دون عناء هو فيدرالية النقابات العالمية، ولهذا كانت الاتصالات بين الاتحاد العام للعمال الجزائريين مع الكتلة الشرقية منذ منتصف 1957 م متزايدة.

حيث تجسد ذلك بمشاركة الاتحاد العام للعمال الجزائريين في مؤتمر الاشتراكية الدولية الذي نظم في النمسا في مطلع 1958، وأخذت فيه قرارات ذات أهمية للقضية الجزائرية تطالب جميعها بوقف الحرب والاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.⁽¹⁾

تفاعلت الفيدرالية النقابية العالمية مع القضية الجزائرية وجعلت يوم 01 مارس من كل سنة يوما للتضامن مع الجزائر عبر العالم وذلك ابتداء من 01 مارس 1958، ويتم في هذا اليوم جمع التبرعات المالية والملابس والدواء والمؤونة للشعب الجزائري، وبهذا الخصوص يؤكد المجلس العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين بأن الفيدرالية النقابية العالمية تقوم بكل مبادرة من أجل تطوير حركة التضامن وتؤيد نشاط النقابات الجزائرية⁽²⁾

في جويلية 1958 م، أعلن الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين بتونس جيلالي امبارك أن الجمهورية الفيدرالية الألمانية ستقدم أكبر عدد ممكن من المنح الدراسية للطلبة الجزائريين ولأول مرة يتلقى ثمانية (08) شباب جزائريين تكوينا كمهندسي دولة في الجامعات الألمانية، في نفس اليوم أعلنت وكالة

^(*) - الفيدرالية النقابية العمالية (FSM): نشأت في مؤتمر باريس المنعقد من 3 إلى 8 أكتوبر 1954 م، تجمع ثلاث تيارات: تيار قريب من الاتحاد السوفياتي، تيار معادي للشيوعية وتيار معتدل وسط تتزعمه (GGT) الفرنسية ومؤتمر المنظمات الصناعية (CIO) وأصبح Walter litrine رئيسا لها و"louis saillant" أمينا عاما لها، وقد عملت الفيدرالية الأمريكية للشغل والكفدرالية الدولية للنقابات المسيحية على منع النقابات من الانضمام إلى FSM، سيطر الشيوعيون على FSM وأصبحت تتلقى أوامرها من السوفييات، أغلقت الحكومة الفرنسية مقرها بباريس واتخذت من براغ مقرا جديدا لها، أنظر:

Clementine Markides, Fonds Fédération syndicale internationale (FSI) 1919-1945, Edition Fayards, Paris, 2007, p02.

⁽¹⁾ - أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني، من 01 نوفمبر 1954 إلى غاية 19 سبتمبر 1958، مذكرة ماجستير، مرجع سابق، ص 98.

⁽²⁾ - Le Journal d'Alger du 27/06/1957.

الأنباء بألمانيا الشرقية أن عددا من النقابيين الجزائريين سوف يتحصلون على تكوين مهني في تشيكو سلوفاكيا والمجر، وفي التاسع من جويلية 1958م، أعلنت إذاعة براغ أنه بناء على دعوة من المجلس المركزي لنقابات العمال التشيكوسلوفاكية سيقوم واحد وعشرون (21) نقابي جزائري بالتكوين في الشركات التشيكية⁽¹⁾.

من أجل تقديم دعم أكبر للشعب الجزائري قررت فيدرالية النقابات العالمية في براغ يوم 25 جويلية 1958م، انشاء لجنة نقابية دولية للتضامن مع العمال والشعب الجزائري⁽²⁾.

في الوقت الذي كانت فيه أوروبا تستقطب عددا هائلا من الجزائريين، ففي ألمانيا الديمقراطية تجاوز العدد 2000 جزائري بين 1956-1959، مما جعل قيادة الاتحاد العام للعمال الجزائريين تتخذ عدة إجراءات للاهتمام بالجزائريين في ألمانيا الديمقراطية بالعمل على مساعدتهم ماديا، اجتماعيا ونفسيا للاندماج في المجتمع الألماني ومحاولة دعم القضية الجزائرية⁽³⁾.

حيث كان نشاط الاتحاد العام للعمال الجزائريين حثيثا في ألمانيا الديمقراطية على مختلف الجبهات، ففي أكتوبر 1958 حدث لقاء هام ضمّ ممثلي الاتحاد العام للعمال الجزائريين بقيادة الصافي بويديسة وقيادات من النقابة الألمانية (فيدرالية النقابات الألمانية الحرة FDGB)، أين افتكوا وعدا بدعم القضية الجزائرية واعتراف نقابة المعادن بالاتحاد العام للعمال الجزائريين، كما تم إصدار طابعا بريديا للتضامن مع الجزائر⁽⁴⁾.

سيزداد نشاط الاتحاد العام للعمال الجزائريين في ألمانيا الديمقراطية خلال الفترة 1959-1962، وهو ما سنتناوله في المساعي الدبلوماسية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في أوروبا 1958-1962 م.

ج. الدور الدبلوماسي لمنظمات جماهيرية اخرى بأوروبا 1956-1958:

(1)-جيلالي امبارك، "الاتحاد العام للعمال الجزائريين بين 1957-1962 م"، في مجلة UGTA من تاريخ الحركة النقابية الجزائرية، الطبعة الأولى، الجزائر، 1989، ص127.

(2)- خلوفي بغداد، الحركة العمالية الجزائرية ونشاطها أثناء الثورة التحريرية 1954-1962، اطروحة دكتوراه، مرجع سابق، ص302.

(3)- محمد قدور، مرجع سابق، ص175.

(4)- محمد قدور، مرجع نفسه، ص177.

ذكرنا سلفا بأن المنظمات الجماهيرية لعبت دورا هاما في النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني بأوروبا خلال الفترة 1956-1958م، وأشرنا بأننا سنركز على الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين وكذا الاتحاد العام للعمال الجزائريين كونهما يضمنان فئات واسعة من المجتمع الجزائري التي ساهمت بشكل فعال في الثورة التحريرية، دون أن نغفل من الدور الذي لعبته المنظمات الجماهيرية الأخرى، التي سننظر إلى بعض منها باختصار ونكتفي بذكر البعض الآخر دون الخوض في نشاطها لكثرتها، ولعل من أبرز هذه المنظمات الجماهيرية التي تستوقفنا في هذه الدراسة:

1. منظمة الهلال الأحمر الجزائري:

أشرنا إليها سابقا بأنها تأسست في 18 جانفي 1957 م، والتي لعبت هي الأخرى دورا هاما في النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني بأوروبا لاسيما في الفترة التي نحن بصدد دراستها في هذا المبحث والممتدة من 1956-1958م، حيث اهتمت خلال هذه الفترة بالظروف المزرية للاجئين الجزائريين المتواجدين على الحدود التونسية والمغربية، كما اهتمت بظروف الأسرى القابعين في السجون الفرنسية وذلك وفق المهام التي حددتها لها لجنة التنسيق والتنفيذ على المستويين الإقليمي والدولي⁽¹⁾

جهود الهلال الأحمر الجزائري على المستوى الدولي للتخفيف من معاناة الجزائريين إبان الثورة التحريرية 1957-1958م

بالرغم من الحاجز القانوني^(*) الذي حرم لجنة الهلال الأحمر الجزائري من الشرعية الدولية، تمكن الهلال الأحمر الجزائري من كسب ثقة اللجنة الدولية للصليب الأحمر^(**)، مما فسح المجال لتكثيف

(1)-جريدة المجاهد، العدد 33، 08 ديسمبر 1958، ص13.

(*)- يتمثل الحاجز القانوني الدولي الذي كانت تعانيه منظمة الهلال الأحمر الجزائري في رفض اعتمادها كعضو أساسي في اللجنة الدولية للصليب الأحمر كونها لا تتوفر على الشروط المنصوص عليها في ندوة الصليب الأحمر الدولي بستوكهولم سنة 1948 م المتمثلة في: وجوب استقرار الجمعية الإنسانية على تراب بلدها الأصلي بالإضافة إلى حصولها على اعتماد من حكومة بلدها الأصلي وهو ما تفتقد إليه منظمة الهلال الأحمر الجزائري التي لم تحصل على اعتماد من الحكومات الفرنسية. أنظر:

Benatia Farouk, les Actions humanitaires pendant la lutte de libération (1954-1962), Edition Dahleb, Alger, 1997, p80.

(**)- اللجنة الدولية للصليب الأحمر: تم تأسيسها في عام 1863 م، تسعى هذه المنظمة إلى الحفاظ على قدر من الإنسانية في خضم الحروب، يسترشد عملها بالمبدأ القائل بوضع حدود لسلوك الجنود، وتعرض مجموعة الأحكام التي =

مسايعه لديها برفع العديد من التظلمات التي تبين فيها التجاوزات الفرنسية في الجزائر، ما شكّل سندا قويا للجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل الضغط على الحكومة الفرنسية كمطالبة لجنة الهلال الأحمر الجزائري من اللجنة الدولية بتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل في قضية الأسرى الجزائريين والفرنسيين⁽¹⁾

حيث التزم الطرف الجزائري في هذا الشأن بمعاملته للأسرى الفرنسيين بما جاء في اتفاقية جنيف الثالثة^(***)، الخاصة بمعاملة أسرى وجرى الحرب المدنيين المبرمة سنة 1949 م، في حين تجاهلتها السلطات الفرنسية وتجاهلت بذلك مصير الآلاف من المعتقلين الذين ساقتهم قواتها إلى مختلف السجون ومراكز الاحتجاز التي كان يطبعها الإعتقال التعسفي، الإعدام، التعذيب بأبشع صورة⁽²⁾

طبقا لتوصيات اللجنة الدولية للصليب الأحمر أثناء زيارتها إلى الجزائر في 30 جانفي 1958م⁽³⁾ التي تقضي بوجوب حسن معاملة جبهة التحرير الوطني للأسرى الفرنسيين، قامت جبهة التحرير الوطني في 20 أكتوبر 1958 م بإطلاق سراح أربعة (04) أسرى منهم في حفل بمقر الهلال الأحمر التونسي، حضره ممثلان عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في الوقت الذي مازالت فيه السلطات الفرنسية تعمل على سجن وتهجير وحشد المزيد من السكان الجزائريين في ظروف أقل ما يمكن عنها أنها مزرية⁽⁴⁾

=وضعت استنادا إلى هذا المبدأ والتي أقرتها كل أمم العالم تقريبا بالقانون الدولي الإنساني، الذي تشكل اتفاقيات جنيف حجر أساسه، أنظر:

Hans Haug, Humanité pour le Mouvement international de la croix- rouge et du croissant rouge, institut-henry du nant hautp, suisse, 1993, pp, 33-34.

(1)-فاروق بن عطية ، الأعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير (1945-1962)، ترجمة: كابوية عبد الرحمان، سالم محمد، دار دحلب، الجزائر، 2010، ص127.

(***)- تنص اتفاقية جنيف الثالثة المتعلقة بحماية الأسرى: على حسن معاملة أفراد القوات المسلحة الذين أسروا معاملة إنسانية دون أي تمييز، ويحظر الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية خاصة القتل بجميع أشكاله وإدانة الأشخاص وإعدامهم، أنظر: تعرف على اللجنة الدولية للصليب الأحمر (الحماية في زمن الحرب)، منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف، سويسرا، 2005 م، ص، ص، 20-21.

(2)- محفوظ عاشور، دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الجزائري أثناء الثورة التحريرية (1954-1962م)، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 2، أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2008-2009، ص23.

(3)-مصطفى خياطي، معسكرات الرعب أثناء حرب الجزائر، من خلال تقارير اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ترجمة: قندوز عباد فوزية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص208.

(4)- شريط وثائقي بُثَّ على القناة الأرضية للتلفزيون الجزائري يوم: 30 أكتوبر 2020 م، على الساعة: 19:00، بمناسبة الاحتفال بالذكرى 66 لاندلاع الثورة التحريرية.

هذه العملية أكسبت الهلال الأحمر الجزائري المزيد من المصداقية لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر ما شجع الهلال الأحمر الجزائري على رفع المزيد من المطالب التي تمثلت في:

- تطبيق المعاملة بالمثل في قضية الأسرى والمعتقلين.
- تحسين ظروف الاعتقال ومنع التعذيب في السجون ومختلف المراكز
- ابلاغ الهلال الأحمر الجزائري بقوائم الموقوفين والأسرى وأماكن احتجازهم
- السماح للعائلات بزيارة أسراها والوقوف على حالهم
- التوقف عن ممارسة الضغوط النفسية لادماج الأسرى في فرق الحركة وفي الجيش الفرنسي.
- عزل الأسرى المرضى وتقديم العلاج المناسب لهم.
- مراعاة سن الأسرى وتخصيص جناح للأطفال والقصر⁽¹⁾

كما قام الهلال الأحمر الجزائري بتوسيع دائرة التظلمات لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر يشكو فيها التجاوزات الفرنسية في الجزائر:

- كاستخدام الجيش الفرنسي لقنابل النابالم المحرمة دولياً.
- اعتقال ومحاكمة الأطباء والصيادلة الذين قدموا العلاج لجنود جيش التحرير الوطني.
- اصدار حكم الإعدام
- ممارسة التعذيب في السجون والمعتقلات.

كما سهر الهلال الأحمر الجزائري على توجيه العديد من النداءات الإنسانية إلى المجتمع الدولي والمنظمات العالمية الإنسانية ونخص بالذكر هنا: المنظمات الإنسانية الأوروبية، يناشدهم فيها تقديم المساعدة والعون لإنقاذ الجموع الكبيرة من اللاجئين الجزائريين الذين يكابدون المشاق، بل ويعيشون خطر الموت المرحلي والبطيء في مراكز اللجوء التي تتعدم فيها أبسط شروط العيش الإنسانية الكريمة⁽²⁾، ومن

(1)- محفوظ عاشور، مرجع سابق، ص 85.

(2)- هجيرة سلامي، " الدعم الدولي للاجئين الجزائريين"، في مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 20، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، أبريل 2018، ص 100.

الدول الأوروبية التي تلقت نداءات الإغاثة من قبل الهلال الأحمر الجزائري نذكر: ألمانيا الغربية، ألمانيا الشرقية، ألبانيا، النمسا، بلغاريا، فلندا، روسيا، اليونان، المجر، إيرلندا، إيطاليا،... وغيرها⁽¹⁾

- نتائج جهود الهلال الأحمر الجزائري دوليا لإغاثة الجزائريين أثناء الثورة التحريرية 1957-1958 م

تكلل نشاط الهلال الأحمر الجزائري من خلال هذه النداءات بأن استجابت العديد من هذه الحكومات الأوروبية وقدمت مساعدات للتخفيف من معاناة السكان واللاجئين الجزائريين والتي تمثلت أساسا في: مواد غذائية، وسائل الرعاية الصحية، تقديم منح للطلبة الجزائريين بالخارج ومن أبرز الحكومات الأوروبية التي قدمت مساعدات إنسانية للهلال الأحمر الجزائري بعد تأسيسه سنة 1957م نجد:

- ألبانيا قدمت 4000 متر من القماش وصندوقان من الأدوية،
- ألمانيا الغربية قدمت 108 دولار ومساعدات أخرى موزعة بين أدوية وأقمشة.
- ألمانيا الشرقية: قدمت سيارتين للإسعاف، أدوات للجراحة، 08 صناديق أقمشة، 08 أكياس من الأغذية وملابس متنوعة.
- النمسا قدمت : 910 كغ حليب، 2012 كغ مواد غذائية للأطفال، سيارتان للنقل.
- بلغاريا: 127 صندوق بسكويت، 14 كيس سكر، 22 برميل مسحوق حليب.
- روسيا: 2500 غطاء، 26000 متر قماش، 120 طن أدوية وملابس مختلفة، 5005 دولار، 120 طن سكر.
- إيطاليا: ملابس وأغطية، 500 علبة لحم مصبر، 500 علبة حليب.
- اللكسمبورغ: 200 دولار، 400 دولار
- النرويج: 1779 دولار، 900 غطاء، 650 غطاء، 3016 كغ موزعة بين ملابس وأحذية.⁽²⁾

(1)- عمار قليل، مصدر سابق، ص382.

(2)- محمد محمدي ، "اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجهود الإغاثة الإنسانية لصالح المدنيين الجزائريين إبان الثورة التحريرية (1955-1962م) في مجلة التراث، العدد 01، المجلد العاشر، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 11 ماي 2020 م، ص ص، 326.

- بريطانيا: 700 دولار، 459 دولار.
- السويد: 30 طن صابون، 2234 صندوق حليب مصبر، 58 خيمة.
- سويسرا: 10 طن من السكر، 2 طن صابون، 10 طن أغطية وألبسة قديمة.
- تركيا: 20 طن من السكر.
- هولندا: صندوقان من المصبرات المتنوعة.
- رومانيا: 584 دولار.
- بولونيا: 500 غطاء
- المجر بالاشتراك مع ورمانيا وبلغاريا: 641 صندوق من المواد الغذائية، 174 كيس أرز، 2721 كلف من الأغذية والملابس المستعملة.
- تشيكوسلوفاكيا: 664301 كلف من الملابس والأحذية والأغذية⁽¹⁾

أما على صعيد تضامن المجتمع الدولي مع القضية الجزائرية، فقد استطاع الهلال الأحمر الجزائري أن يحصل على لائحة لفائدة اللاجئين الجزائريين في شهر نوفمبر 1957 م على إثر انعقاد المؤتمر التاسع عشر الدولي لهيئة الصليب الأحمر بدلهي الجديدة تفيد بضرورة تقديم المساعدات المادية التي يحتاج إليها اللاجئين والسكان الجزائريون المتضررون جراء مأساة الحرب⁽²⁾

كما أن لجنة الغوث الدولية التابعة للأمم المتحدة قامت كذلك وبكيفية محدودة في مساعدة اللاجئين، وقد زار وكيل هذه المنظمة مراكز اللاجئين بكل من تونس والمغرب ليتأكد من حالتهم بنفسه، وأن يتأكد من زعم الحكومة الفرنسية التي تعتبر نفسها بعد مرور خمس سنوات أنها الوحيدة من لها الحق بالتكفل بهؤلاء الناس على اعتبار أنهم مواطنيها⁽³⁾

دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مساعدة الجزائريين اثناء الثورة التحريرية 1955-1962:

(1)-محمد محمدي ، مرجع سابق، ص327.

(2)- المجاهد، العدد 58، 1959/12/28، ص10.

(3)- المجاهد، العدد 58 ، المصدر نفسه، ص10.

كان للجنة الدولية للصليب الأحمر دور كبير في إعانة المتضررين من النزاع العسكري الجزائري الفرنسي، حيث قدمت مساعدات كثيرة بعد أن عاينت الوضعية المزرية التي يحياها الجزائريون على اثر حوالي عشر زيارات قام بها وفود اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى الجزائر من 28 فيفري 1955 م إلى 29 جوان 1962 م⁽¹⁾، نذكر منها:

- توجيه نداءات إلى أعضاء المجتمع الدولي من أجل إغاثة الأسرى والملاجئين والمحتجزين والمرضى والمصابين وضرورة إرسال البعثات الإنسانية لتحسيس وإعلام البلدان الأعضاء فيها بضرورة تقديم العون والمساعدة لهذه الفئة من المدنيين الموزعين بمراكز اللجوء عبر الحدود مع تونس والمغرب⁽²⁾

- العمل من أجل حمل الأطراف الفاعلة في النزاع العسكري القائم بين السلطات الفرنسية من جهة وجيش وجبهة التحرير الوطنيين من جهة أخرى على ضرورة التقيد باحترام وحماية الأفراد والأشخاص الذين لا يشاركون في هذه الأعمال العسكرية أو توقفوا عن المشاركة فيها مثل: الجرحى والمرضى والأسرى... الخ، سواء كانت هذه الفئات من الطرف الفرنسي أو الجزائري⁽³⁾

- اجتهاد اللجنة الدولية للصليب الأحمر وسهرها في الحصول على أكبر قدر ممكن من الإعانات والمساعدات والهبات الدولية من العالم الخارجي وتوجيهها مباشرة لصالح الفئات العريضة من اللاجئين الجزائريين⁽⁴⁾

تعتبر هذه المساعدات التي تلقاها الهلال الأحمر الجزائري عن تضامن المجتمع الدولي الواسع مع الشعب الجزائري، إذن فهي بمثابة الاعتراف الضمني بالقضية الجزائرية الناجم عن نجاح دبلوماسية جبهة التحرير الوطني بأوروبا خلال الفترة من 1956 إلى 1958 م والتي يمكن اعتبارها لفتا لأنظار الحكومات

(1)- مصطفى خياطي، المحتشدات أثناء حرب الجزائر حسب أرشيف الصليب الأحمر الدولي، ترجمة: محمد المعراجي وعمر المعراجي، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص191.

(2)- فيصل مقدم، "دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الرقابة على مدى تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني إبان الثورة الجزائرية"، في المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، المجلد 13، العدد 01، الجزائر، 2016، ص377.

(3)- جريدة المجاهد، العدد 24، 9 ماي 1958، ص11.

(4)- محمد نعورة، "دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الرقابة على قواعد القانون الدولي الإنساني"، في مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 08، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، جانفي 2018، ص137.

الأوروبية اتجاه القضية الجزائرية وتأكيدا من مدى صدقها وعدالتها في المقابل تعتبر بداية تفكك الحلف الطبيعي الذي كانت تنتستر خلفه السلطات الفرنسية بحججها الواهية والزائفة.

2. دور فريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم في إثراء النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الأوروبي 1958:

بعد صدور قرارات مؤتمر الصومام والتي من بينها إنشاء تنظيمات تابعة لجبهة التحرير الوطني، من بينها الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين والاتحاد العام للعمال الجزائريين، رأت قيادة جبهة التحرير الوطني ضرورة انشاء تنظيم رياضي يحمل اسمها ويكون سفيرا لها في المحافل الدولية، لما للرياضة من شعبية على المستوى العالمي وخصوصا كرة القدم، فقررت تأسيس فريقا لها في كرة القدم من اللاعبين الجزائريين المنتمين إلى البطولة الفرنسية، ووجهت نداء إلى هؤلاء اللاعبين للاتحاق بالثورة، كان صاحب الفكرة محمد بومزراق(*) وهو عضو في جبهة التحرير الوطني(1)

- تأسيس فريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم 13 أبريل 1958:

بحثت قيادة جبهة التحرير الوطني عن سبل لفك الحصار المفروض على الناشطين السياسيين والعسكريين بعد اندلاع ثورة أول نوفمبر من طرف السلطات الفرنسية، فاقترح محمد بومزراق تأسيس المنتخب الجزائري لكرة القدم سنة 1958 م، عن طريق فيدرالية جبهة التحرير الوطني التي كان مقرها بفرنسا بالاتصال مع عشر (10) من أبرز اللاعبين المحترفين من أصول جزائرية والناشطين في البطولة الفرنسية آنذاك(2)

حدث ذلك خلال المهرجان العالمي للشباب المنظم عام 1957 بموسكو، حيث طلبت منهم قيادة جبهة التحرير الوطني مغادرة فرنسا سرا والتوجه إلى تونس(3)

(*) - محمد بومزراق: هو لاعب كرة قدم ومدرب جزائري ولد في 13 جوان 1921 بالشلف توفي عام 1969، إشتغل كلاعب وسط ميدان في نادي بوردو الفرنسي خلال (1943-1945 م)، معروف عنه أنه مؤسس المنتخب الجزائري لكرة القدم في تونس عام 1958 م، أنظر: مداخلة محمد معوش، "محمد بومزراق هو المهندس الحقيقي لفريق جبهة التحرير الوطني"، منتدى جمعية مشعل الشهيد بمشاركة يومية المجاهد، الجزائر، يوم 17 أبريل 2017.

(1) - عمار قليل، مصدر سابق، ص 384.

(2) - عمار قليل، مصدر نفسه، ص 385.

(3) - جريدة المجاهد، العدد 22، 15 أبريل 1958، ص 10.

في أبريل 1958، اجتمع اللاعبين الجزائريون بمقر فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، بعدها قسم قدور بخلوف اللاعبين المدعويين لتشكيل فريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم إلى ثلاث مجموعات، مجموعة أولى تغادر فرنسا عبر روما بقيادة عبد العزيز بن تيفور ومجموعة ثانية تغادر فرنسا عبر سويسرا بقيادة مختار عريبي، ومجموعة ثالثة تغادر فرنسا عبر بلجيكا بقيادة محمد معوش⁽¹⁾ وبشكل متسارع التحق الجميع بمقر فدرالية جبهة التحرير الوطني بتونس وهناك تم تأسيس فريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم في 13 أبريل 1958 م، حيث استوعب فرحات عباس والفوائد والمكاسب الكبيرة التي ستجنيها القضية الجزائرية من مشروع محمد بومزراق، وحينما قال فرحات عباس: "إن هذا الفريق سيكسب القضية الجزائرية عشرة سنوات من الوجود"⁽²⁾

رد فعل السلطات الفرنسية عن تشكيل فريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم 13 أبريل 1958 :

شكل هروب اللاعبين الجزائريين المحترفين من فرنسا سنة 1958 م، والتحاقهم بفريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم ضربة موجعة لرياضة كرة القدم الفرنسية، خصوصا وأن المنتخب الفرنسي كان مقبلا على المشاركة في نهائيات كأس العالم المزمع تنظيمه بالسويد صائفة 1958م، لاسيما وأن المنتخب الفرنسي كان يضم في صفوفه لاعبين جزائريين وهما: رشيد مخلوفي ومصطفى زيتوني، فيما كان يفكر في احتمال ضم عبد العزيز بن تيفور⁽³⁾

رافق قرار هروب اللاعبين الجزائريين من فرنسا إلى تونس صدى اعلامي كبير على المستوى العالمي ما جعل الحكومة الفرنسية تتدخل لدى المنظمة العالمية التي تتولى تسيير وتنظيم شؤون كرة القدم "فيفا" سواء على مستوى الفرق الوطنية للدول أو الأندية ، تطلب منها معاقبة البلدان التي تستقبل فريق جبهة التحرير الوطني وتسليط عقوبات صارمة قد تصل إلى حد الطرد من الهيئة الدولية وذلك قصد عرقلة مسيرة الفريق الجزائري لإدراكها المكاسب التي ستحققها القضية الجزائرية على المستويين الإقليمي والدولي، خاصة وأن لاعبي فريق جبهة التحرير الوطني كانوا يحملون العلم الجزائري وصورا تبرز كفاح الشعب الجزائري⁽⁴⁾

(1) - علاوة مزياني، "كرة قدم، قميص للجزائر"، حصة بثتها قناة فرانس 24، يوم 24 أبريل 2016، على الساعة 17:34.

(2) - سهام بوعموشة، "محمد بومزراق صاحب فكرة تأسيس فريق جبهة التحرير الوطني"، في جريدة الشعب، العدد 17615، 10 أبريل 2018، ص 07.

(3) - Rabah Saadallah et Djamel Ben Fares, la Glorieuse Equipe du FLN, Edition ENAL, Alger, 1986, p215.

(4) - ibid, p217.

في المقابل كانت قيادة جبهة التحرير الوطني قدمت في ماي 1958 م طلبا بالانضمام إلى "الفيفا"، لكن طلبها قوبل بالرفض وحتى انضمامها إلى الاتحاد الإفريقي "كاف" لم ينجح لتدخل الاتحاد الفرنسي لكرة القدم، حيث أن الاتحاد الإفريقي هدد أيضا أعضاءه بالعقوبات في حال لعب منتخباتها مع فريق جبهة التحرير الوطني⁽¹⁾

النشاط الفعلي لفريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم :

في خضم الإخفاقات الناجمة عن طلب العضوية إلى الاتحادين العالمي والإفريقي لكرة القدم، شارك فريق جبهة التحرير الوطني في الدورة الكروية الاحتفالية التي نظمها النادي الإفريقي التونسي بمناسبة اليوم العالمي للشغل 01 ماي 1958 م بتونس، حيث خاض الفريق الجزائري أول مباراة له ضد "نادي فاس المغربي"، حضر نهائي الدورة العقيد عميروش إلى جانب الرئيس التونسي لحبيب بورقيبة الذي أمر برفع العلم الجزائري إلى جانب راية كل من المغرب وتونس وليبيا، وتعتبر هذه المشاركة بمثابة الانطلاقة الحقيقية لمشوار كبير وهام لفريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم⁽²⁾، ما منح متنفسا جديدا للقضية الجزائرية عبر المحافل الدولية، رغم أن "الفيفا" بعد نهائيات كأس العالم المنظمة بالسويد أصدرت قرار يقضي بمعاقبة كل البلدان التي تواجه الفريق الجزائري، إلا أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية استطاعت أن تتخطى هذا الحاجز على اثر الزيارات الودية إلى بعض دول أوروبا الشرقية كالإتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا في ديسمبر 1958م، ما ساعد الفريق الوطني الجزائري على اجراء ما يفوق 40 مباراة ضد دول أوروبا الشرقية بداية من أبريل 1959 م إلى سنة 1962 م⁽³⁾ سنفصل في الموضوع حينما نتطرق للمساعي الدبلوماسية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بأوروبا 1958-1962 م.

غير أن ما يهمننا في هذا الصدد هي تلك الضجة الإعلامية التي صاحبت فرار اللاعبين المحترفين الجزائريين من البطولة الفرنسية المقدر عددهم بحوالي 33 لاعبا، رغم المبالغ المالية المغربية المنصوص عليها في عقود اللاعبين الفارين والمقدرة آنذاك بحوالي 100 مليون فرنك فرنسي قديم⁽⁴⁾

(1) - مصطفى بويفر، "منبر الكرة"، حصة بثتها القناة الأولى، للإذاعة الوطنية الجزائرية، بمناسبة الاحتفال بالذكرى 62 لتأسيس فريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم، يوم 12 أبريل 2020، على الساعة 18:00.

(2) - صالح سعودي، "هكذا جعل فريق الأفلان الجلد المنفوخ أداة حاسمة في خدمة الثورة، في الشروق اليومي، العدد 6627: 01 نوفمبر 2020، ص08.

(3) - جريدة المجاهد، العدد 56، 30 نوفمبر 1959، ص08.

(4) - صالح سعودي، مرجع سابق، ص08.

إضافة إلى ذلك صدور قرار من الفيفا" ذكر فيه اسم الفريق الوطني الجزائري ما جعل العالم أجمع والحكومات الأوروبية بصفة خاصة تلتفت إلى القضية الجزائرية وتحاول معرفة الباعث الذي جعل "الفيفا" تتخذ قرار معاقبة البلدان التي تواجه الفريق الجزائري رغم أن الأسباب كانت معروفة، ما يجعل القضية الجزائرية تكون جديرة بالمتابعة من قبل الحكومات الأوروبية والعالمية.

المبحث الثالث: دور الإعلام في دعم النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني بأوروبا 1958-1956 م

يعتبر الإعلام في الحروب والثورات من أخطر الأسلحة لما يخلفه من آثار وهزيمة على نفسية ومعنويات العدو، من جهة ومن جهة أخرى فإن الإعلام يعد وسيلة أخرى من وسائل المقاومة وتعبئة الجماهير وحماية الجنود من أي اختراق معنوي خارجي، لذلك فقد أدركت النخبة الجزائرية في تجربة الحركة الوطنية والثورة التحريرية الكبرى أهمية الإعلام ودوره في المعركة الوطنية والمقاومة السياسية إلى جانب الأحزاب والجمعيات النضالية، حيث اعتبر البعد الثالث للثورة بعد الكفاح المسلح والعمل الدبلوماسي.

كانت جبهة التحرير الوطني مقتنعة أن تحقيق النصر وكسب الرأي العام الدولي لصالحها لا يتحققان إلا بالاعتماد على الدعاية والإعلام وتجنيد الشعب وتعبئته وتوعيته وتدويل قضية الجزائر وإسماع صوتها في المحافل الدولية فظهرت جرائد الثورة بالداخل والخارج وبرزت المحطات الإذاعية وانتشرت مكاتب جبهة التحرير الوطني في الدول العربية والأجنبية لاسيما الأوروبية.

رغم تنوع الوسائل الإعلامية التي تتعدى إلى الصور الفوتوغرافية، المسرح، السينما والأغنية الشعبية وغيرها، لكن الأكثر شيوعا منها خلال الفترة 1956-1958 م، الإذاعة منها والصحافة لما لها من صدى وتأثير لدى الكثير من المتتبعين آنذاك، حيث ساهمت هاتان الأخيرتان في نجاح الثورة دبلوماسيا وخرق الحصار الإعلامي الذي تفرضه السلطات الفرنسية وتتنوير الرأي الأوروبي الرسمي منه والجماهيري، لذلك تجدنا نركز في موضوعنا هذا على الوسائل الإعلامية التي خدمت الثورة المسلحة دبلوماسيا وهي الإذاعة والصحافة والدور الإعلامي لمكاتب جبهة التحرير الوطني بأوروبا خلال الفترة 1956-1958 م، ونخص بالدراسة الإعلام الجزائري والأوروبي دون غيرهما كونهما الأقرب لجلب انتباه الحكومات الأوروبية وكسب تعاطفها مع القضية الجزائرية.

أ. الدور الدعائي للإذاعة بأوروبا 1956-1958.

بالنسبة للعمل الإذاعي بدأت الثورة تجربتها الإذاعية عبر محطة متنقلة تبث برامج إعلامية دعائية لصالح القضية الجزائرية موجهة للرأيين الداخلي والخارجي ساعتين اثنتين يوميا على الموجات القصيرة وباللغات العربية والأمازيغية والفرنسية حيث كانت تضم هذه البرامج، نشرات إخبارية تتناول أحداث الثورة، بث نداءات لتجنيد الجماهير وكذا كسب الرأي الدولي، وأناشيد وطنية لبعث الحماس في نفوس الثوار والرفع من معنوياتهم.

بعد توقف الإذاعة السرية المتنقلة لأسباب تقنية وعدم ملائمة هذا الجهاز الإعلامي السري مع تطور العمل الثوري⁽¹⁾

أنشأت قيادة جبهة التحرير الوطني محطة إذاعية بالناظور المغربية تعويضا للإذاعة السرية المتنقلة للقيام بنفس المهام والدور لصالح الثورة التحريرية⁽²⁾

ما جعل الإذاعة منبر إعلامي ثابت عند قيادة الثورة حيث اتخذتها النافذة التي تطلع من خلالها الرأي العام الوطني والدولي على واقع الثورة وإنجازاتها⁽³⁾

مساهمة إذاعات البلدان الشقيقة والصديقة في خدمة الثورة التحريرية :

تدعم العمل الإذاعي للثورة من خلال مساندة إذاعات البلدان الشقيقة، حيث تم بثت برامج بخصوص القضية الجزائرية على التوالي: "صوت الجزائر من تونس"، "صوت الجزائر" من اذاعي طرابلس وبنغازي بليبيا، "صوت الجزائر من القاهرة"⁽⁴⁾

(1) - فائزة بكار، كيفية تصدي وسائل الاعلام السمعية البصرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية، للدعاية الفرنسية من 1956 إلى 1962، اطروحة دكتوراه في علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر 03، إبراهيم شيبوط، الجزائر، 2017-2018، ص101.

(2) - الصادق دهاش، "مقتطفات من الاعلام في الثورة التحريرية الكبرى، ملتقى الاعلام ومهامه أثناء الثورة، دراسات وبحوث حول الملتقى الوطني الأول حول الاعلام والاعلام المضاد، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998، ص156.

(3) - الأمين بشيشي، "دور الاعلام في معركة التحرير"، في مجلة الثقافة، عدد 104، الجزائر، سبتمبر - أكتوبر 1994، ص98.

(4) - تركي رايح عامرة، "صوت الجزائر من إذاعة صوت العرب من القاهرة من عام 1956 إلى 1962 م"، الملتقى الوطني الأول حول الاعلام ومهامه أثناء الثورة، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998 م، ص190.

إلى جانب هذه الأصوات استفاد العمل الإذاعي الجزائري من دعم محطات إذاعية أوروبية من البلدان الاشتراكية كالمجر وألبانيا، حيث ظلت إذاعة "بودابست - budapest"، "راديو السلام" السرية التي كانت تذيع برامجها تحت عنوان "صوت الاستقلال والحرية"، وكان ذلك بداية من عام 1955 م، إلى غاية الاستقلال، وقد خدمت هذه البرامج الإذاعية الثورة الجزائرية خير خدمة، فكانت أداة فعّالة لغرس روح النضال وتقوية الإيمان بالنصر ورفع معنويات الجماهير الجزائرية في الداخل والخارج وحشدها وراء الثورة،⁽¹⁾ وكانت أيضا خير وسيلة لتمير العمل الدبلوماسي لقادة الثورة الجزائرية إلى جانب إذاعة بودابست المجرية، أقدمت إذاعة تيرنا Tirna، الألبانية بداية من عام 1958 م على تخصيص حصص عديدة حول الثورة الجزائرية باللغة الألبانية والعربية والفرنسية والانجليزية لمخاطبة الشعوب الأوروبية والعالم وإظهار انتصارات الجزائريين وتكذيب ادعاءات فرنسا المغرضة⁽²⁾

تعتمد هذه الأصوات الإذاعية المتعددة والمختلفة الخاصة بثورة الجزائر على مصادر إخبارية مستقاة من جهات مختلفة أهمها:

- الأخبار الوافدة من القيادات العسكرية على مستوى الولايات والمناطق والنواحي.
- ما تناقلته وكالات الأنباء الأجنبية بما فيها بلاغات العدو بعد تكيفها ونقدها وفق ما تتطلبه أساليب الحرب النفسية.
- ما ينقل عن صحيفة المجاهد" باعتبارها الناطق الرسمي باسم الثورة الجزائرية.⁽³⁾

رد فعل الاعلام الفرنسي المضاد 1956-1958:

أمام تنامي البث الإذاعي التابع للثورة الجزائرية واستقطابه لعدد أكبر من الرأي العام الوطني والإقليمي والدولي، اضطرت فرنسا الاستعمارية أن تنشأ إذاعة مضادة لإذاعات صوت الثورة الجزائرية،

(1)- الأمين بشيشي، "دور الإعلام إبان الثورة"، في جريدة الشروق اليومي، العدد 1218، 30 أكتوبر 2004، ص15.
(2)- محمد الشريف سيدي موسى، "الثورة الجزائرية في وسائل إعلام العالم الثالث والكتلة الشرقية، سلسلة الملتقيات، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الاعلام ومهامه أثناء الثورة، دار القصة للنشر، 2010، ص321.

(3)- أحمد بن جابو، "الدعاية الثورية كمنعطف حاسم في الثورة الجزائرية 1954-1962، دعاية جبهة التحرير الوطني أثناء الثورة التحريرية"، ملتقى الإعلام ومهامه أثناء الثورة، دراسات وبحوث حول الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد، مرجع سابق، ص 92-93.

أطلقت عليها اسم "صوت البلاد" مركزها بمدينة تولوز الفرنسية، حشدت لها إمكانيات ضخمة وجندت لها أصوات متنوعة (تشبه أصوات معلقى مختلف البرامج الإذاعية لصوت الثورة)⁽¹⁾

كانت هذه الإذاعة الفرنسية تبث برامجها يوميا وكأنها صوت آخر يضاف لصوت الثورة، كما كانت تتخلل برامجها الكاذبة والمزيفة تمرير الأناشيد الوطنية الجزائرية لتغليب الرأي العام الجزائري على الخصوص ودفعه إلى التشكيك في مصداقية العمل الثوري وقدراته القتالية في احراز النصر على العدو⁽²⁾

ب. الدور الدعائي للصحافة الجزائرية والأوروبية بأوروبا 1956-1958 :

يشكل العمل الدبلوماسي وتدويل القضية الجزائرية أحد المبادئ الأساسية لجبهة التحرير الوطني التي أعلنت عنها في بيان أول نوفمبر 1954، وفي قرارات مؤتمر الصومام 1956، وراحت تعمل على نشرها بكل جدية وحزم، وهكذا لم يكن من باب الصدفة أن يحظ مجال العمل الدبلوماسي في المادة الإعلامية المنشورة على ظهر صفحات الصحف العالمية التي نخص منها بالدراسة في هذا الصدد، "الصحافة الجزائرية والصحافة الأوروبية"، باعتبارها الأقرب من المجتمع الأوروبي ما يسهل في نظرنا الوصول بسرعة لاستمالة مواقف الحكومات الأوروبية لدعم القضية الجزائرية.

1. دور الصحافة الجزائرية في خدمة دبلوماسية جبهة التحرير الوطني بأوروبا 1956-1958 م :

إن إيديولوجية جبهة التحرير الوطني حاولت بناء إعلام متماسك يتجاوب مع تطلعات الشعب الجزائري الذي يبحث عن تقرير مصيره واستقلاله وهذا باتباع استراتيجية النضال العلني في وسائل الإعلام في الداخل والخارج عن طريق إعداد النشرات والتقارير والمطبوعات والاعتماد بالدرجة الأولى على الصحف كصحيفة العامل الجزائري، صحيفة المقاومة وصحيفة المجاهد بوصفها في منتصف عام 1957 م، اللسان الجوهري والمركزي لجبهة التحرير الوطني⁽³⁾

مهام الصحافة الجزائرية أثناء الثورة التحريرية 1956-1958 :

(1)- أحمد حمدي، الثورة الجزائرية والاعلام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص، ص47-57.
(2)- أحمد عظيمي، الاعلام والاتصال خلال الثورة المسلحة"، في مجلة الجيش الجزائري، العدد 436، مؤسسة الجيش الوطني الشعبي، الجزائر، نوفمبر 1999، ص20.
(3)- عبد النور ناجي ، "دور الإعلام الثوري في النصر الدبلوماسي للثورة التحريرية الكبرى"، المتلقي الدولي للثورة التحريرية الكبرى، دراسة قانونية وسياسية جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2012، ص216.

تتلخص مهام الصحافة الجزائرية باعتبارها وسيلة إعلامية موجهة لتجنيد الرأي العام الداخلي وتنوير الرأي العام الدولي عما يجري في الجزائر بما يلي:

- صياغة مادة إعلامية تمكن الثورة من الاتصال بالشعب الجزائري واعلامه وابلاغه بحقيقة ما يجري من صراع مسلح مع الجيش الفرنسي وهي مسألة هامة لأنها توفر إمكانيات لتنوير الشعب الجزائري.

- تعبئة الجماهير وحمايتهم من الدعاية الفرنسية المهيمنة والتي تمتلك إمكانيات بشرية ومادية متطورة، وإقناع الشعب الجزائري بضرورة الاستقلال والتحرر⁽¹⁾

- مواجهة الدعاية الفرنسية وإعلام العدو الفرنسي والرد عليه بحقائق الأوضاع السائدة والراهنة التي كانت تتسم بالعنف الممنهج من طرف السلطة الفرنسية.

- تنوير الرأي العام العالمي عموما والأوروبي بوجه خاص بحقيقة الأوضاع التي يحيها الجزائريون من خلال تزويد صحفيي العالم بمعلومات وصور المقاومة والإصرار على الاستقلال،⁽²⁾ خاصة بعد الاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها والمكّرس في ميثاق الأمم المتحدة سنة 1945 م، لاسيما وأن نسخا من الصحافة الجزائرية بمختلف عناوينها كانت تصدر في أوروبا مثل صحيفة العامل الجزائري التي كانت تصدر بالجزائر من أفريل 1956 م، إلى غاية فيفري 1957 م، وبعدها أصبحت تصدر بفرنسا بعد إنشاء الودادية العامة للعمال الجزائريين وتتناول موضوعات تخص بالدرجة الأولى مشاكل العمال وما يتعرضون له من قمع وحشي يمارس عليهم من قبل السلطات الفرنسية، ضف إلى ذلك المشاكل الاجتماعية والسياسية التي يعيشها الجزائريون بصفة عامة سواء القاطنون بالجزائر أو فرنسا، وتوقفت صحيفة العامل الجزائري عن الصدور يوم 20 أوت 1958م⁽³⁾، وكذا صحيفة المقاومة التي كانت تعدّها فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا بمساهمة الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، حيث كثيرا ما كان الطلبة يكتبون مقالات لهاته الصحفية يشرحون فيها للعالم عدالة القضية الجزائرية ومطالب جبهة التحرير الوطني المشروعة التي تدور في مجملها حول استعادة السيادة الوطنية⁽⁴⁾، بعد مؤتمر الصومام بعشرة

(1)- زهير إحدادن، مدخل لعلوم الاعلام والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (دون سنة النشر)، ص84.

(2)- زهير احدادن، مصدر نفسه، ص85.

(3)- Abdelmadjid AZZI, op.cit, p59.

(4)- Ahmed Taleb, op.cit, p210.

أشهر تم الغاء طبعات جريدة المقاومة الجزائرية التي كانت تصدر في فرنسا وتونس والمغرب وتوحيدها في جريدة المجاهد واعتبارها اللسان المركزي⁽¹⁾

مواضيع جريدة المجاهد اثناء الثورة التحريرية 1956-1958:

تطرقت صحيفة المجاهد" إلى مواضيع متنوعة يمكن القول أن موادها الأخبارية ارتكزت على المحتويات المتعلقة بالدفاع والتعبير عن أفكار جبهة التحرير الوطني وإبراز أصالة الشعب الجزائري وعلى تدويل القضية الجزائرية بفضح أساليب ودعاية العدو أمام الرأي العام المحلي والعالمي⁽²⁾ ثم انفتحت على تصورات اتسعت لتشمل المفاهيم الجديدة للهوية الوطنية وتحرير البشرية والاهتمام بحقوق الإنسان وبخصوصية الانتماء لإفريقيا والعالم الثالث والنهضة⁽³⁾

كما اهتمت صحفية المجاهد بتنوير الرأي العام العالمي بالحديث عن أهداف الثورة، ففي العدد الثاني منها كتبت عن أسباب الكفاح لتحرير الجزائر واسترجاع السيادة والحياة الاجتماعية⁽⁴⁾

كما خصصت صفحات للحديث عن الأحداث وعن القضايا السياسية والعسكرية ومختلف ردود الأفعال الدولية وتضامن بعض الدول والجمعيات مع القضية الجزائرية وتضامن الجزائر مع القضايا الدولية العادلة، وبإمكاننا أن نقدم أمثلة كثيرة عن ذلك لكن يكفي أن نوجه القارئ إلى بعض الأعداد الصادرة منها:

- جريدة المجاهد "صفحات خالدة من الجهاد الجزائري"، العدد 08، 5 أوت 1957 م
- جريدة المجاهد "رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه" العدد 20، 09 أوت 1957 م
- جريدة المجاهدة "جنوب افريقيا آخر قلعة للاستعمار"، العدد 65، 04 أبريل 1957م.

(1)- المجاهد، العدد 08، 05 أوت 1957 م، ص01.

(2)- إبراهيم لونيبي، "المجاهد ودورها في الحرب النفسية إبان الثورة التحريرية، سلسلة الملتقيات، الاعلام ومهامه أثناء الثورة، مرجع سابق، ص123.

(3)- إبراهيم لونيبي، مرجع نفسه، ص129.

(4)- عواطف عبد الرحمان، الصحافة العربية في الجزائر، دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954-1962 م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1958 م، ص53.

- جريدة المجاهد "الصحراء الجزائرية من ماكسلوجون لديغول، الرد على مغالطات ماكسلوجون، العدد 93، 10 أبريل 1961 م.

كما عملت جريدة المجاهد على نقل بعض الصور الثورية والحديث عن بعض الأفلام يجرنا إلى الإحالة إلى بعض الأفكار التي ركز عليها فيلم "الجزائر تشتعل" والذي جاء كتعاون بين قيادة أركان جيش التحرير الوطني وبين مجموعة ديف ستوديو للإنتاج وقد تم تركيب الفيلم في جمهورية ألمانيا الديمقراطية⁽¹⁾

لقد جاء في بيان لنشرة المجاهد أن عبان رمضان استقبل المخرج رونييه فوتتية René Voutier الذي انجز أفلاما مناهضة للاستعمار في ماي 1957 م ومنحه الترخيص للقيام بإنجاز أفلام حول جبهة التحرير الوطني لمواجهة الدعاية الفرنسية⁽²⁾

كما لا يمكن أن نهمل الدور الذي لعبه كل من بيار كليمنت" ويان لوماسو"، "جاك ساربي، "ومحي الدين موساوي"، الذين أنجزوا أفلاما لتصوير المجاهدين واستعمالها في مختلف طبقات المجاهد لتزويد وسائل الاعلام الأجنبية بالصور من أجل مواصلة العمل الدعائي⁽³⁾

2. دور الصحافة الأوروبية في خدمة الثورة التحريرية إعلاميا 1956 - 1958 م:

لم تنتظر الصحافة الأوروبية تطور الثورة التحريرية حتى تكتب عنها وإنما سارعت منذ الوهلة الأولى لاندلاعها في 01 نوفمبر 1954 م، وأخذت تتبع مجرياتها وأحداثها وتعلق عليها وتحلل وقائعها إلى جانب مثيلاتها الفرنسية التي من الطبيعي أن تكتب عن أحداث اندلاع الثورة باعتبار فرنسا طرف فيها.

كتابات الصحافة الفرنسية عن اندلاع الثورة التحريرية 01-11-1954:

عملت الصحافة الفرنسية على تقزيم الثورة والتقليل من شأنها وهو ما نلاحظه مثلا في كتابات الصحيفة الفرنسية صدى الجزائر L'Echo D'Alger ابتداء من 02 نوفمبر 1954⁽⁴⁾، حيث ظهرت

(1)-محمد دبوب ، "صحيفة المجاهد ودورها في الاعلام الثوري، سلسلة الملتقيات، الاعلام ومهامه أثناء الثورة، مرجع سابق، ص142.

(2)- أحمد بجاوي، الثورة التحريرية الجزائرية والاعلام، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الطبعة الثانية، الجزائر، (دون سنة النشر)، ص61.

(3)- أحمد بجاوي، مرجع نفسه، ص63.

(4)-L'Echo d'Alger, N° : 15674, 02 November 1954, p01.

بعناوين كبيرة لإثارة رأي الأقلية المسيطرة معتبرة ما حدث في الجزائر أعمالا تخريبية صادرة عن ارهابيين وقطاع طرق ورأت ضرورة الردع مطالبة الجيش الاستعماري الرد بكل قوة وبأسرع وقت ممكن على المجاهدين وقطع رؤوسهم⁽¹⁾

كما كتبت "جريدة الجزائر" le journal D'Alger في ذات اليوم مقالا في الصفحة الأولى جاء فيه: "إن السكان الأوروبيين يطلبون من الجيش والدرك الحماية من الارهابيين"⁽²⁾

في نفس السياق كتبت جريدة "العالم le Monde لقد عرف المستوطنون الهلع والفرع، فطيلة الأيام التي تلت الانفجار تراكمت طلبات ترخيص السلاح من طرف الأوروبيين على مكاتب محافظي الشرطة ورؤساء الدوائر"⁽³⁾ واصفة علامات الخوف على المستوطنين⁽⁴⁾

فضلا عن صحافة اليمين التي أصيبت هي الأخرى بالهلع والجنون فقد كتبت جريدة " la Dépêche de Constantine مقالا جاء فيه: "إن الذي يلفت النظر قبل شيء فيما حدث أكثر من الخسائر المادية الباهضة في كل مكان، هي فجائية هذه الأحداث وتزامنها الدقيق، مما يدل على وجود مخطط تنفيذي صممه وأنجزته منظمة منضبطة"⁽⁵⁾

فيما حاولت صحافة اليسار تكريس فكرة الجزائر فرنسية لدى المنادين بالاستقلال فراحت تكتب في هذا السياق جريدة الجزائر الجمهورية Alger Republican عن اندلاع الثورة التحريرية تحت عناوين كبيرة: "اعتداءات عبر عمالات الجزائر بالأمس"، "تريد العمل والخبر".

كما حذت حذوتها جريدة "liberté التي أرجعت أسباب الحوادث التي شهدتها الجزائر إلى الأمور المادية السيئة والمتمثلة في البطالة ونقص الاستثمارات... الخ"⁽⁶⁾

(1) - بوضرساية بوعزة، "صدى الثورة التحريرية المباركة في الاعلام الاستعماري"، سلسلة الملتقيات، الاعلام ومهامه أثناء الثورة، مرجع سابق، ص 246.

(2) - نجية كيالة، البرقية القسنطينية والثورة الجزائرية 1954-1962 م، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010-2011 م، ص 35.

(3) - le Monde, N° : 3045, 02 Novembre 1954, p01.

(4) - نجية كيالة، مرجع سابق، ص 36.

(5) - حسينة حماميد، المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية 1954-1962 م، منشورات الحبر، الطبعة الأولى، الجزائر، 2007، ص 116.

(6) - أحسن بومالي، أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لخرافة الجزائر الفرنسية، مرجع سابق، ص 154.

كتابات الصحافة الأوروبية عن اندلاع الثورة التحريرية 01-11-1954:

تعدى حدث اندلاع الثورة التحريرية فرنسا ليشمل ربوع أوروبا وفي هذا الشأن نجد العديد من الصحف الأوروبية كالصحافة السويسرية والانجليزية والألمانية والتي كانت كتاباتها تتسم بطابع التحفظ أو التعاطف مع فرنسا وإن كانت تستنكر أحيانا بعض جوانب السياسة الفرنسية الاستعمارية في الجزائر أو تتعدى أحيانا أخرى إلى حد النصح غير المباشر لفرنسا.

في هذا السياق "لاغازيت دي لوزان السويسرية la gazette de Lausanne في 03 نوفمبر 1954، "ها قد دخلت الجزائر في دوامة من الشغب العام بل الشامل، إن فكرة الوطنية الجزائرية تغذيها حالة البؤس والاجحاف الاجتماعي الصارخ".

في هذا المجال كتبت "صحيفة لا سويس": والأحسن أن تحل سياسة إصلاحات اجتماعية واقتصادية وسياسية محل سياسية القوة..."

أما عن الصحافة الإنجليزية كتبت "مجلة الاقتصادية the economiste" "إن هذا المديح الخداع لسياسة القوة يبرهن على أن سابقة الهند الصينية ذهبت عبثا وسدى ولم يتعلم منها الغلاة الفرنسيون شيئا"⁽¹⁾ في ذات الموضوع اضاف رايح عدالة بان جريدة "الدائلي تلغراف daily telegraph الإنجليزية المحافظة: "يرجى أن يعمد منديس فرانس في الجزائر إلى القوة كما حدث ذلك في ماي 1945، بينما يحاول سلوك سياسة المصالحة مع الوطنيين في تونس والمغرب"⁽²⁾ أما الصحافة الألمانية فكتبت "جريدة راين بفالتر" الكاثوليكية... لقد أنجزت فرنسا الكثير في الجزائر ولكن موسكو هي المسؤولة عما يجري اليوم في هذه البلاد من اضطرابات..."⁽³⁾ في حين نشرت وكالة الأنباء السوفياتية طاس: "شهدت الجزائر حالة من العصيان خلال الساعات الأولى من الفاتح نوفمبر 1954، سقط على اثرها عدد من الأوروبيين ورجال البوليس والعساكر، ونتج عنها تخريب منشآت اقتصادية"⁽⁴⁾

(1) - عبد الحميد خالدي، "الرؤية الإعلامية لتاريخ الثورة لدى مولود قاسم نايت بلقاسم من خلال كتابه ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر 1954، سلسلة الملتقيات، الاعلام ومهامه أثناء الثورة، مرجع سابق، ص310.

(2) - رايح عدالة، مرجع سابق، ص90.

(3) - مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية على غرة نوفمبر داخليا وخارجيا، مصدر سابق، ص185.

(4) - رايح عدالة، مرجع سابق، ص91.

هذه المواقف الصحفية وإن تباينت في وجهات نظرها عن حدث اندلاع الثورة الجزائرية 01 نوفمبر 1954، فإنها ساهمت في التعريف بالقضية الجزائرية في أوروبا وكسرت حاجز التعقيم والتضليل والدعاية التي سخرت لها فرنسا إمكانيات إعلامية ضخمة من أجل عزل الثورة عن الخارج، غير أنه بعد مرور أربعة عشر شهرا (14) من اندلاع الثورة التحريرية اكتسب الجهاز الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني خبرة في مجال الإعلام الدعائي والدبلوماسي، فراح يكتف عمل الدبلوماسي بأوروبا بداية من 1956 م، بتسخيره آليات تتمثل في: حضوره الدائم لدورات هيئة الأمم المتحدة وقيامه بجولات دبلوماسية ونشر مكاتب جبهة التحرير الوطني في العديد من البلدان الأوروبية، كما أن المنظمات الجماهيرية التابعة للجبهة ساهمت بدورها في دعم الجهاز الدبلوماسي من خلال انخراطها في المنظمات العالمية كل حسب مجال تخصصها، وكذا حضور الندوات الإقليمية والدولية التي تنضم بخصوص قضايا التحرر، هذه الآليات خلقت لدى الصحافة الأوروبية حماسا إعلاميا فياضا لتتبع مجريات القضية الجزائرية وهو ما يعد مساهمة ومكسبا دوليا استفاد منه الجهاز الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني، رغم الإعلام المضاد للصحافة الفرنسية التي تزعم أن الثورة قد انتهت من الناحية العسكرية وأن جيش التحرير قد هزم هزيمة قاسية ولم يعد لنفوذه أثر.

الثورة الجزائرية في الصحافة الأوروبية 1956-1958:

إن بعض الصحافة الأوروبية لم تتأثر بما تدعيه الصحافة الفرنسية، وفي هذا المقام زار عدة صحفيين أوروبيين الجزائر وكتبوا عن الثورة والأحداث التي عايشوها وشاهدوها مع المجاهدين في معاركهم التي دارت بينهم وبين العدو الفرنسي، وبهذا الخصوص أعدوا مقالات مغايرة لما كانت تنشره الصحافة الاستعمارية مما شكل مادة إعلامية دسمة استغلتها الصحافة الأوروبية في كتاباتها التي ساهمت في الترويج للقضية الجزائرية.

من أبرز هؤلاء المصورين والصحفيين الأوروبيين والأجانب الذين زاروا الجزائر نذكر: الصحفي والكاتب اليوغسلافي "ز. رادكوف بيكار" والمصور الأرجنتيني "أدولفو كامينسكي"، والمصور الصحفي اليوغسلافي "ستيفان لبودو فيتشي" (1)

(1) - محمد بونيل، "وقفة احترام وتقدير لمصورى الحرب"، في مجلة أخبار اليوم الجزائرية، العدد 1888، الجزائر، 2013، ص21.

من الصحافة الأوروبية التي تعرضت للجوانب الإيجابية للثورة التحريرية وربما كان لها الأثر الفعال في استمالة مواقف الحكومات الأوروبية لدعم القضية الجزائرية ولو ضمينا خلال الفترة: 1956-1958 نذكر: ما يلي:

صحفية بوربا اليوغسلافية التي أعدت سلسلة من حوالي 20 مقالا تتحدث فيها عن ما يجري في الجزائر، نقلت منها "جريدة المجاهد" 06 مقالات تتحدث فيها عن الاشتباكات التي كانت تدور بين الجزائريين والفرنسيين، والتي أظهر فيها الجنود الجزائريون تفوقهم رغم تفوق الفرنسيين في العدة والعتاد، كما تحدث في مقال آخر عن خط موريس الذي يمتد من عنابة إلى تبسة، ويصور قصة خط موريس المحاولة الفاشلة التي كانت تحاول فرنسا ترويجها وهي أن الثورة الجزائرية تتغذى أساسا من التأييد الخارجي وليس لها جذور في داخل الجزائر⁽¹⁾

خلال سنة 1957، نشرت الصحيفة الإيطالية "الكورييري دي ترياست"، مقالا كتبه الصحفي "ماريو جيوفانا"، تحت عنوان: "تحقيق صحفي جديد مع جيش التحرير الوطني"، يذكر فيها الإرادة القوية التي تتحلى بها قيادتها السياسية والعسكرية لمواجهة القوات الفرنسية والرهان على كسب المعركة⁽²⁾ كما كشف مكتب جبهة التحرير الوطني بروما بأن صحافة اليسار الإيطالية مهتمة بالقضية الجزائرية، حيث خصصت مساحات واسعة عبر صفحاتها في شكل كتابات نقدية أدانت فيها أساليب القمع الفرنسية في الجزائر⁽³⁾

كذلك نطالع في صحيفة "لاستينا" الإيطالية المستقلة: "... إن العالم كله يعلم ويسلم بأن حكومة غايار^(*) الفرنسية حكومة ضعيفة، ولكن ماذا عسانا أن نجني من سرد أخطائها ونقاطها الضعيفة ولكن هذا لا يمنعنا من أن نذكر على الأقل أهم نقاط ضعفها وهي الجيش، لقد صار من المتوقع أن يعصي

(1) - المجاهد، العدد 33، 08 ديسمبر 1958، ص10.

(2) - المجاهد، العدد 16، 10 جانفي 1958، ص، ص06-07.

(3) - محمد خيشان، جبهة التحرير الجزائرية في دول أوروبا الغربية أثناء الثورة التحريرية مرجع سابق، ص118.

(*) - جاءت حكومة فليكس غايار بعد سقوط حكومة بورجيس في 30 سبتمبر 1957 م، كسبت حكومة غايار ثقة البرلمان الفرنسي يوم 05 نوفمبر 1957 م، أدخل عدة تعديلات على قانون الإطار الذي صادق عليه البرلمان الفرنسي يوم 29 نوفمبر 1957، وأصبح يعرف بقانون الإطار الجديد la loi nouvelle cadre أنظر: يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، مصدر سابق، ص ص، 417-418.

الجيش القرارات التي تصدرها الحكومة المسؤولة عنه إذا كانت هذه القرارات ترمي إلى تخلي فرنسا عن سياسة التطرف والعناد" (1)

حرصا من الحكومة البريطانية على مصالحها في المتوسط من غير التصادم مع المصالح الفرنسية، كتبت صحيفتا "مانشيستر قارديان" والدايلي تيليغراف" monchester guardian et daily télégraphe البريطانيتان في أواخر عام 1957 م، مقالين تقاسمتا فيهما الدفاع عن المصالح البريطانية في الجملة التالية: "لا نريد من القضية الجزائرية التي تمر بتعقيدات حادة أن تمس بالمصالح الغربية وأن مصلحة بريطانيا في الوقت الحالي تكمن في عدم تعرض مناجم الونزة إلى الاضطرابات" (2)

في 05 أبريل 1958، نشرت الصحيفة السويسرية "لافازيت دي لوزان" مقالا تطرقت فيه إلى المعاناة التي تعيشها حكومة غايار الفرنسية والناجمة عن الضعف وسوء التسيير وهذا مقتطف منه: "... إن دخول فرنسا في مرحلة جديدة من الأزمات الاجتماعية الناتجة عن ارتفاع الأسعار عامل آخر يضاف إلى المصاعب العديدة التي تواجهها حكومة غايار...، لكن مشروع الوساطة الأمريكية بين فرنسا وتونس الذي يقضي بوضع قوات أممية على الحدود التونسية الجزائرية يحرج فرنسا لأنها ترى فيه بداية تدويل القضية الجزائرية وهذا مالا يسر الأغلبية الحكومية الحالية وخاصة أحزاب اليمين، وتتحرز منه تونس لأنها لا تريد أن تنقطع عن مساعدة الثوار الجزائريين" (3)

إذا ذهبنا إلى بلجيكا فإننا نجد صحافتها تكتب عن القضية الجزائرية وتهتم بالصراع الدائر بين جبهة التحرير الوطني والحركة المصالية في أوروبا وتحاول التحقيق في المعلومات التي تصلها بخصوص هذا الموضوع التي مفادها: "قبول الحركتين الدخول في هدنة مؤقتة"، كتب السفير الفرنسي ببلجيكا في أوت 1957 م ملخصا عما تناولته هذه الجرائد تحت عنوان: "مشاكل الجزائريين في بلجيكا"، مفندا فيها تلك المعلومات في هذه الجمل قائلا: "ليس هناك هدنة بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية، كل ما في الأمر أن هناك عضوا من الحركة الوطنية الجزائرية أشار إلى الفكرة في حوار له أجرته معه جريدة بلجيكية مطلع أوت من عام 1957، من غير أن يدلي بتفاصيل دقيقة حولها". (4)

(1) - عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1958، الجزء الأول، منشورات وزارة المجاهدين، الطبعة الأولى، الجزائر (دون سنة النشر)، ص 41

(2) - محمد خيشان، جبهة التحرير الجزائرية في دول أوروبا الغربية أثناء الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص 121.

(3) - عبد الله شريط، مرجع السابق، ص 70.

(4) - محمد خيشان، جبهة التحرير الجزائرية في دول أوروبا الغربية أثناء الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص 195.

ما جعل الجريدة البلجيكية " صدى البورصة" تدقق في الموضوع قائلة: " فرضت جبهة التحرير الوطني نفسها كصاحبة حق في تمثيل القضية الجزائرية بلغة السلاح والدم" (1)

هذه بعض المقتطفات التي كتبتها الصحافة الأوروبية عن القضية الجزائرية وهي تدل على نجاح الجهاز الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني في التعريف بالقضية الجزائرية والترويج لها عبر العالم على وجه عام وأوروبا بصفة خاصة ومدى اهتمام الأوساط الأوروبية المختلفة لتتبع حيثيات ما يجري في الجزائر.

ج. الدور الدعائي والدبلوماسي لمكاتب جبهة التحرير الوطني في أوروبا 1956-1958:

لم يكنف مناخ جبهة التحرير الوطني في نشاطهم الدبلوماسي بأوروبا خلال الفترة (1956-1958) بالجولات الدبلوماسية التي قادتهم إلى عدة بلدان من هذه القارة، كنا قد أشرنا إلى بعض منها سابقا وكذا حضورهم الدائم أشغال دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة فحسب بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك على أمل تكريس المزيد من فعالية عملهم الدبلوماسي، فراحوا يؤسسون ممثلات أو بعثات عرفت بمكاتب جبهة التحرير الوطني في أوروبا تشكل ركيزة قريبة من مختلف الأوساط الاجتماعية الأوروبية لاسيما منها المنظمات غير الحكومية لما تتمتع به هذه الأخيرة من قدرة فاعلة للتأثير على حكومات البلدان الأوروبية المستضيفة لهذه المكاتب وتقنعها بالتالي بضرورة تأييد القضية الجزائرية والتعاطف معها.

• تأسيس مكاتب جبهة التحرير الوطني في أوروبا 1956-1958م:

ارتأى اعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني المشكل من (محمد خيضر - أحمد بن بلة وحسين آيت أحمد) في بداية الأمر إقامة مراكز حضور دائمة لجبهة التحرير الوطني في بعض العواصم العربية والإسلامية خصوصا والتي شكلت الحليف الطبيعي والقواعد الخليفة للثورة الجزائرية، وأطلق على هذه المراكز اسم مكاتب وبعثات جبهة التحرير الوطني، وفي هذا الشأن على سبيل المثال لا الحصر، عين

(1) – l'echo de la bourse, 22 septembre 1958, p01.

عبد الحميد مهري (*) على رأس مكتب جبهة التحرير الوطني بدمشق، والشيخ خير الدين في الرباط، وكذا محمد الصديق بن يحيى يساعده لخضر الإبراهيمي في جاكرتا⁽¹⁾

ونظرا لنجاح هذه المكاتب في أداء المهام المنوطة بها بشكل فعال ما جعل البلدان المستضيفة مصدر دعم للثورة الجزائرية سواء من حيث الدعاية لها، إيواء اللاجئين الجزائريين وكذا تأييد الثورة دبلوماسيا في مختلف المحافل الدولية كدورات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

لذلك قرر وفد جبهة التحرير الوطني التوجه إلى آفاق أبعد وأعمق باتجاه الدول الأوروبية التي تعتبر في معظمها جبهة حليفة طبيعية لفرنسا، عساها تكسب أصواتا جديدة من مختلف الحكومات الأوروبية تدعم مواقف جبهة التحرير الوطني وتفضح ممارسات الطرف الفرنسي وتكسب مساحة إضافية في الصراع الدبلوماسي بينها وبين مختلف الحكومات الفرنسية المتعاقبة.

تجسيدا لهذه الآفاق والطموحات تأسس أول مكتب لجبهة التحرير الوطني في مارس 1956م بنيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي عين على رأسه آيت أحمد وخلفه محمد يزيد فعبد القادر شندرلي⁽²⁾، رغم أن هذه المدينة خارج أوروبا إلا أن لهذا المكتب صدى واسع في الاتصال والاحتكاك بمندوبي مختلف الحكومات الأوروبية التي تمثلها لدى هيئة الأمم المتحدة التي يوجد مقرها بنيويورك، على نحو التقريرين الصادرين عن حسين آيت أحمد في مارس وجوان 1956 م واللذين أشرنا إليهما سابقا.

توالت عمليات تأسيس مكاتب أخرى استهلها وفد جبهة التحرير الوطني بمكتب روما الذي بدأ عمله في شكل خلية إعلامية بسيطة وكان ذلك في 04 جوان 1956م، ليصبح في منتصف سنة 1957

(*) - عبد الحميد مهري: ولد بالخروب يوم 03 فيفري 1926، من أهم المثقفين داخل حزب الشعب والسياسيين المشهود لهم أثناء مرحلة الثورة وما بعدها، التحق بالثورة عد اندلاعها مباشرة، عين وزيرا لشؤون شمال افريقيا في الحكومة المؤقتة الأولى، ثم وزير للشؤون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة الثانية تولى بعد سنة 1962 عدة مناصب سياسية.

أنظر: Mohammed Harbi, le FLN mirage et réalité Ed NAOD, Alger, 1993, p402.

(1) - عمر بوضربة، "دور مكاتب جبهة التحرير الوطني في العمل الدبلوماسي للثورة الجزائرية، 1955-1962م"، في

مجلة **عصور الجديدة**، العدد 09، عدد خاص بخمسينية الاستقلال الوطني، جامعة وهران، الجزائر، 2013، ص53

(2) - Rédha Malek, op.cit, pp 72-73.

يضاهي في عمله مكاتب جبهة التحرير الوطني الأخرى، عين على رأسه في بداية الأمر صالح محبوبي فالطيب بولحروف^(*)(1)

كما افتتحت بالموازاة مع ذلك عدة مكاتب في دول أوروبية لعل أبرزها: مكتب جبهة التحرير الوطني بلندن على رأسه محمد كَلُو، ومكتب بون بألمانيا الغربية على رأسه حفيظ كيرمان، ومكتب لوزان بسويسرا على رأسه عمر خوجة وطيب بولحروف، ومكتب مدريد بإسبانيا بقيادة مسعود بوقادوم، ومكتب ستوكهولم بالسويد تولى رئاسته محمد الشريف ساحلي⁽²⁾(*)، فيما كانت فيدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا تدير مكاتب كل من: بلجيكا- ليكسبورغ وإقليم السار بألمانيا، إلى جانب ذلك افتتحت مكاتب أخرى بفنلندا- براغ (تشيكو سلوفاكيا)، بلغراد (يوغسلافيا)، موسكو (روسيا)⁽³⁾، هذه المكاتب تشكل وجودا دائما ومستمر للعمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني في هذه البلدان متخذة من سفارات الدول العربية الداعمة للثورة مقرات لها كسفارتي تونس والمغرب، نظرا للطابع غير الرسمي لتمثيل جبهة التحرير الوطني في أوروبا فإن ممثليها كانوا يبتعدون عن العلن ويعملون في السر لنسج علاقات مع الأوساط السياسية والاقتصادية والنقابية والطلابية⁽⁴⁾

^(*) -الطيب بولحروف: ولد يوم 09 افريل 1923 بوادي زناتي ولاية قالمة، توفي يوم 26 جوان 2005، ناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري PPA، خلال الحرب العالمية الثانية، ثم أصبح عضوا للجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية من 1951 إلى 1954 ثم عضوا للجنة الفيدرالية لجبهة التحرير الوطني في فرنسا 1956-1957 م، ثم ممثل الجبهة في سويسرا 1958 ثم في روما 1959-1962، ثم سفيرا للجزائر في إيطاليا ثم في يوغسلافيا فالارجنتين والبيرو، أنظر:

Mohammed Harbi, FLN Mèrage et Réalité, op.cit, p396.

⁽¹⁾ - محمد خيشان، جبهة التحرير الجزائرية في دول أوروبا الغربية، مرجع سابق، ص78.

⁽²⁾ - Gilbert Myinier, op.cit, p596.

^(*) - محمد الشريف ساحلي، ولد سنة 1906، تحصل على ليسانس في الفلسفة من جامعة السوربون الفرنسية، انضم إلى صفوف نجم شمال افريقيا وبعدها إلى حزب الشعب، كلف بكتابة مقالات تاريخية سياسية في المجلات الفرنسية وفي صحيفتي الأمة والبرلمان، مثل جبهة التحرير الوطني في بلدان شمال أوروبا، عين سفيرا للجزائر بعد الاستقلال في كل من: الصين، تشيكوسلوفاكيا، توفي في 05 جويلية 1988 م، أنظر: محمد الشريف ساحلي، تخلص التاريخ من الاستعمار، ترجمة محمد هناد ومحمد الشريف بن دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2002، ص189.

⁽³⁾ - Ali Haroun, la 7^{ieme} wilaya, edition rahma, Alger, 1992, p171.

⁽⁴⁾ - عمر بوضرية، "دور مكاتب جبهة التحرير الوطني في حشد الدعم للقضية الجزائرية في بلدان غرب أوروبا، 1955-1960"، في الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 20، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، الجزائر، 2018، ص30.

كان ممثل كل مكتب يمارس مهامه في البلد المعين فيه وقد يتجاوزه إلى دول مجاورة أخرى مثل نشاط محمد يزيد وعبد القادر شندرلي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى بلدان أمريكا اللاتينية وكندا⁽¹⁾ وكان ممثلو مكاتب جبهة التحرير الوطني بأوروبا يمارسون مهامهم تحت هوية دبلوماسية مستعارة، فمثلا كان أعضاء بعثة نيويورك مستشارين للوفد السوري إلى الأمم المتحدة، وكان أعضاء بعثة جنيف بمثابة أعضاء في وفد اليمن إلى المكتب الأوروبي للأمم المتحدة، والمندوبون المقيمون في روما ومدريد ولندن أعضاء في السفارات التونسية أو المغربية... الخ⁽²⁾

• المهام الدبلوماسية لمكاتب جبهة التحرير الوطني بأوروبا 1956-1958 م:

- على اعتبار أن هذه المكاتب لا تتمتع بطابع قانوني يكفل لها التحرك في البلدان التي تتواجد فيها بشكل علني ما جعل القائمين عليها يلجؤون إلى السرية في أداء مهامهم والتي تتلخص في الآتي:
- الإعلام والدعاية لفائدة القضية الجزائرية.
- جلب المساعدات للاجئين واليتامى الجزائريين
- الحصول على المساعدات والمنح للطلبة الجزائريين وإدماجهم في أنشطتها.
- القيام بمهام دبلوماسية مختلفة: عقد اللقاءات مع سفراء الدول من أجل دعم القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، المشاركة في الندوات الدولية المختلفة.
- القيام بمهام قنصلية كالسعي للحصول على رخص الدخول والخروج للجزائريين كجوازات السفر والتأشيرات.
- التواصل مع مختلف المنظمات والجمعيات الحقوقية التي تركز في نشاطها على الجانب الإنساني⁽³⁾

(1) - مجدوب لمياء، مرجع سابق، ص191.

(2) - عمر بوضرية، "دور مكاتب جبهة التحرير الوطني في العمل الدبلوماسي للثورة 1955-1962"، مرجع سابق، ص58.

(3) - أمينة شعبوني، نشاط مكتب جبهة التحرير الوطني بلوزان وموقف سويسرا منه، 1956-1959م، في المجلة المغربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، المجلد 09، العدد 03، جامعة الجيلالي الياصب سيدي بلعباس، الجزائر، 2018، ص138.

• إنجازات مكاتب جبهة التحرير الوطني في أوروبا 1956-1958م:

تختلف إنجازات هذه المكاتب باختلاف البلدان الأوروبية التي تتواجد فيها، فإذا كان مكتبي بلغراد وبراغ يتمتعان بحرية نسبية لتواجدهما بدول تؤيد القضية الجزائرية، فإنه على النقيض من ذلك بالنسبة للمكاتب التي تنتزع عبر مختلف دول أوروبا الغربية التي تعد بمثابة حصن طبيعي لفرنسا في قضيتها مع الجزائر⁽¹⁾، وكذلك قصر الفترة التي تأسست فيها إذ لا تزيد عن السنة، لأن معظم المكاتب تأسست في النصف الثاني من سنة 1957 م ومطلع سنة 1958م، مما جعل نشاطاتها وإنجازاتها تكاد تنعدم وإن وجدت فهي قليلة جدا، نذكر منها: مولود قاسم نايت بلقاسم^(*) الذي كان عضوا بمكتب بون بألمانيا الغربية هذا الأخير وفق في القاء العديد من المحاضرات في الجامعات الألمانية، شرح من خلالها أبعاد القضية الجزائرية⁽²⁾ وكذا رئيس المكتب عبد الحفيظ كيرمان، سهل له التنقل بنوع من الحرية⁽³⁾، وخلال هذه الفترة تمكن مكتب بلغراد بيوغسلافيا من اقناع المنظمات الإنسانية كالهلال الأحمر اليوغسلافي الذي سهل عملية إيواء اللاجئين الجزائريين بها ووعد برفع حجم المعونات المقدمة لهم⁽⁴⁾

كما أن تأسيس مكاتب جبهة التحرير الوطني بأوروبا خلال هذه الفترة بالذات يعد إنجازا في حد ذاته لأنه ساهم في توسيع الجهاز الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني، وتمكن من خرق سيادات دول أوروبا الغربية التي تعتبرها فرنسا قواعد خلفية لها ضد القضية الجزائرية، كما تعد هذه الفترة بمثابة مرحلة تهيئة الأجواء الدبلوماسية في هذه الدول، غير أن هذه المكاتب تطور أداؤها فيما بعد خاصة عندما قام محمد

(1) - الطاهر جبلي، الامداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، مرجع سابق، ص 380.

(*) - مولود قاسم نايت بلقاسم: ولد في 6 جانفي 1927 م بأقبو، انضم لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية نشط في مكتب المغرب العربي 1954، انتقل إلى تشيكوسلوفاكيا لمواصلة الدراسة وتمثيل جبهة التحرير وفي 1957 انتقل للعمل في مكتب جبهة التحرير ببون بألمانيا إلى غاية 1958، وأصبح نائبا لرئيس بعثة بون من 1958 إلى 1961، ثم شغل نفس المنصب في ستوكهولم إلى غاية 1962، بعد الاستقلال شغل منصب وزير التعليم الأصلي والشؤون الدينية، توفي في 1992م، أنظر: عبد الله مقلاتي، قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، الطبعة الأولى، منشورات بلوتو، الجزائر، 2009، ص، ص 517-518.

(2) - مولود قاسم نايت بلقاسم، أصالية أم انفصالية؟ الجزء الثاني، المؤسسة الوطنية للكتاب الطبعة الأولى، الجزائر، 1991، ص 414.

(3) - عمر بوضرية، دور مكاتب ج، ت، و، في حشد الدعم للقضية الجزائرية في بلدان غرب أوروبا 1955-1960، مرجع سابق، ص 36.

(4) - أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من 1 نوفمبر 1954 إلى غاية 19 سبتمبر 1958، مرجع سابق، ص 119.

لمين دباغين الذي يتولى رئاسة الوفد الخارجي للجبهة في جويلية 1958 م بأحداث تغييرات شملت الجهاز الدبلوماسي، حيث استحدث فيه مصلحة الشؤون الخارجية، تولى رئاستها بنفسه⁽¹⁾

بموجب هذا التغيير^(*) أقدمت قيادة جبهة التحرير الوطني آنذاك على خطوة استعجالية تمثلت في إعادة هيكلة مكاتبها الخارجية باختيار مناضلين لها من ذوي الخبرة والحنكة السياسية والدراية الواسعة بشؤون وخصوصيات دول أوروبا حتى يسهل عليهم تحقيق نتائج سريعة تشعر العالم وفرنسا بالأخص على أن هناك ثمة تغيرا حدث في المواقف الأوروبية⁽²⁾

تجسد ذلك ميدانيا في عهد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من 19 سبتمبر 1958م إلى 18 مارس 1962 م، وسنعود للخوض في هذا المحور في الفصل الرابع.

• الدور الإعلامي لمكاتب جبهة التحرير الوطني بأوروبا 1956-1958:

سبق وأن أشرنا بأن قيادة جبهة التحرير الوطني رفعت من وتيرة العمل الدبلوماسي في أوروبا خلال الفترة 1956-1958 م، لاسيما في الجهة الغربية منها لاستمالة مواقف حكوماتها لدعم القضية الجزائرية، خاصة وأن حكومات أوروبا الغربية كانت تشكل حليفا طبيعيا مؤيدا لفرنسا، لذلك بداية من منتصف عام 1957 إلى مطلع عام 1958 م، وبفعل الحنكة الدبلوماسية التي اكتسبتها جبهة التحرير الوطني تمكنت من نشر مكاتبها في العديد من البلدان الأوروبية الاشتراكية مثل: براغ وموسكو وبلغراد، والبلدان الغربية مثل: السويد، بريطانيا، بلجيكا، اسبانيا، ألمانيا الغربية وإيطاليا... الخ، للتعريف بالقضية الجزائرية مستخدمة الأساليب التي تراها مناسبة لأداء عملها الدبلوماسي في هذه البلدان والتي أشرنا إليها سابقا، بالموازاة مع ذلك أوكلت لها مهمة خدمة الثورة من الناحية الإعلامية والدعائية ولأداء هاته المهام بنجاح، يسهر القائمون على هذه المكاتب بتوزيع نسخ من صحيفة المجاهد والنشرات والتصريحات

(1) - عبد الفتاح سنوسي، مرجع سابق، ص 80.

(*) - التغييرات التي مست مكاتب جبهة التحرير الوطني في أوروبا جويلية 1958 م، مكتب روما استبدل صالح محبوبي بالطيب بولحروف، مكتب لوزان استبدل الطيب بولحروف بمحمد عبد الوهاب، مكتب بون استبدل عبد الحفيظ كيرمان بأميزان آيت حسن، مكتب لندن استبدل محمد كلو بمحمد الصديق بن يحيى، مكتب اسبانيا، استبدل مسعود بوقادوم بالصالح محبوبي، أنظر:

Mohammed Harbi, le FLN Mirage et Réalité, op.cit, p399.

(2) - محمد خيشان، جبهة تحرير الجزائر وجهودها في أوروبا الغربية أثناء الثورة التحريرية 1956-1959، مرجع سابق، ص 82.

الرسمية باللغات العربية والفرنسية والانجليزية واعداد التعليقات المقدمة في الإذاعة وتوزيع الأخبار العسكرية على الصحف المحلية والعالمية كما يعدون نشرة يومية توزع على الصحف والسفارات ويقومون بعقد المؤتمرات وندوات صحفية للرد على الدعايات الفرنسية المغرضة⁽¹⁾

تمثل مكاتب جبهة التحرير الوطني المنتشرة عبر دول العالم امتدادا خارجيا للوجود الإعلامي القومي وتكريس الحضور الدائم لجبهة التحرير الوطني في المناطق التي تتواجد بها، حيث أنها نافذة الجزائر المفتوحة على الرأي العام العالمي والتي تعطي فيضا متواصل من الحقائق الصادقة عن جبهة وجيش التحرير الوطني وأنشطتهما المختلفة، كوسيلة للرد على الأفكار التي يبثها الاعلام الفرنسي والتي تسعى من خلالها إلى اقناع العالم أجمع بأن ما يجري في الجزائر شأن داخلي وأن المجاهدين أشخاص خارجين عن القانون الفرنسي ومتمردين يسعون إلى زعزعة الاستقرار وزرع البلبلة في منطقة الشمال الافريقي⁽²⁾

انطلقت دبلوماسية جبهة التحرير الوطني في نشاطها من المبادئ التي نص عليها بيان أول نوفمبر 1954، والتي تقضي بضرورة تدويل القضية الجزائرية، ولتحقيق هذا الهدف لم يقتصر العمل الدبلوماسي للجبهة على ادراج القضية الجزائرية ضمن دورات الأمم المتحدة فحسب، بل تعداه إلى آليات أخرى كان لها دورا كبيرا في تفعيل دبلوماسية جبهة التحرير الوطني بأوروبا خلال الفترة 1956-1958 م، تمثلت أساسا في المساعي الحثيثة التي قام بها الوفد الخارجي للجبهة في شكل جولات دبلوماسية شملت مختلف الدول الأوروبية الشرقية منها والغربية، وتوسع العمل الدبلوماسي ليشمل المنظمات الجماهيرية التي كان لها دورا كبيرا هي الأخرى في تحسيس شرائح واسعة من المجتمع الأوروبي بمعاناة الجزائريين، إذ دأبت على حضور مختلف المؤتمرات العالمية والدولية التي تنظم كل حسب مجال اختصاصها، فعادة ما كانت القضية الجزائرية تدرج ضمن جدول أعمال هذه المؤتمرات، إذ كثيرا ما كان يعبر المشاركون فيها عن اهتمامهم بها ووقوفهم وتضامنهم مع الشعب الجزائري إلى جانب الدور الإعلامي الذي لعبت فيه مكاتب جبهة التحرير الوطني المنتشرة عبر مختلف العواصم الأوروبية دورا كبيرا في التعريف بالقضية الجزائرية، وكذا العمل على حشد الدعم المادي والمعنوي لها بالموازاة مع الدور الفعّال الذي ساهمت به كل من الإذاعة والصحافة من أجل إيصال المعلومات الحقيقية عما كان يجري في الجزائر إلى مختلف أرجاء أوروبا على وجه الخصوص والعالم بصفة عامة، ما جعل القضية الجزائرية تحتل حيزا هاما ضمن

(1) - عواطف عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 57.

(2) - محمد علي أبو العلا، فن الاتصال بالجماهير بين النظرية والتطبيق، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، لبنان،

2014، ص 185.

اهتمامات وانشغالات الاعلام الأوروبي الذي اتخذ منها مادة دسمة يغذي بها أذهان الأوروبيين واقناعهم بضرورة دعمها والتعاطف معها.

تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من أن العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني خلال سنة 1956 م، قد سجل بعض التعثر والاختفاق أحيانا، غير أنه في الغالب أحرز انتصارات كان لها صدى إيجابي في أوروبا.

تركز النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني بدرجة كبيرة في أوروبا الغربية لأنها تشكل مصدر دعم للحكومة الفرنسية بواسطة الحلف الأطلسي أملا في كسب دعمها للقضية الجزائرية، فيما قلّ بأوروبا الشرقية لأنها صنفت القضية الجزائرية ضمن احدى قضايا التحرير في العالم، فعملت على مسانبتها دبلوماسيا وماديا.

على ضوء هذه النتائج:

هل نجحت دبلوماسية جبهة التحرير الوطني في اقناع الحكومات الأوروبية لتغيير مواقفها اتجاه الثورة الجزائرية خلال الفترة 1956-1958، بعدما كانت تتميز عند اندلاع الثورة التحريرية إما بالانحياز إلى فرنسا أو التحفظ والحياد؟

هذا ما سنتناوله في الفصل الموالي.

الفصل الثالث:

مواقف الحكومات الأوروبية من تطور الثورة التحريرية الجزائرية

1956-1958

المبحث الأول: مواقف حكومات أوروبا الغربية من الثورة التحريرية 1956-1958:

أ. مواقف الحكومات الفرنسية المتعاقبة من الثورة التحريرية 1956 - 1958:

حكومة غي مولي، حكومة بورجيس مونوري، حكومة فيليكس غيار .

ب. مواقف حكومات أوروبا الغربية في إطار الحلف الأطلسي من الثورة التحريرية 1956-1958

ج. مواقف حكومات أوروبا الغربية خارج نطاق الحلف الأطلسي من الثورة التحريرية 1956-1958:

بريطانيا، اسبانيا، بلجيكا، ألمانيا الفيدرالية، سويسرا، إيطاليا، باقي حكومات أوروبا الغربية

الأخرى.

المبحث الثاني: مواقف حكومات بلدان أوروبا الاسكندنافية من الثورة التحريرية 1956-1958:

السويد، الدنمارك، النرويج، فلندا، اسلندا

المبحث الثالث: مواقف حكومات أوروبا الشرقية من الثورة التحريرية 1956-1958:

الاتحاد السوفياتي، يوغسلافيا، تشيكوسلوفاكيا، باقي حكومات أوروبا الشرقية.

تحتل مسألة تدويل القضية الجزائرية إحدى أولويات العمل الخارجي لجبهة التحرير الوطني المعلن عنها في بيان أول نوفمبر 1954، فالى جانب العمل الداخلي الذي أعاد الثورة إلى مسارها الطبيعي بعد أن شهدت بعض مناطق الوطن تذبذباً في انطلاقتها، إذ تعد هجمات 20 أوت 1955 إحدى المحطات البارزة التي أكدت للعدو الفرنسي وللعالَم أجمع انتشار الثورة واستمرارها بالجزائر، بالموازاة مع ذلك توجهت جبهة التحرير الوطني إلى الخارج لإقناع المجتمع الدولي بأن ما يدور في الجزائر يندرج ضمن قضايا التحرر في العالم أملاً في الحصول على دعم مادي ودبلوماسي لصالح القضية الجزائرية، في الوقت الذي ما زالت فيه السلطات الفرنسية تعتبر أن حرب الجزائر من الشؤون الفرنسية الداخلية، وتعتبر التراب الجزائري جزءاً لا يتجزأ من الجمهورية الفرنسية، وأن الشعب الجزائري جزء من الشعب الفرنسي.

لتفني هذه الادعاءات الفرنسية الباطلة، جاء رد فعل جبهة التحرير الوطني رافضاً لهذا الطرح فعبرت عن هويتها المستقلة وأكدت أن النزاع المسلح مع فرنسا هو حالة حرب، فجهزت نفسها بآليات دبلوماسية من شأنها أن تفرغ آذان المجتمع الدولي بصفة عامة وأوروبا بصفة خاصة، فكانت الفترة من 1956 إلى 1958 هي بمثابة الانطلاقة الفعلية لدبلوماسية جبهة التحرير الوطني في أوروبا على اثر الجولات الدبلوماسية التي قام بها وفودها وكذا النشريات الإعلامية التي كانت توزعها مكاتبها عبر أوروبا، ضف إلى ذلك حضورها الدائم أشغال دورات الأمم المتحدة.

هذه الآليات وغيرها من شأنها أن تلفت أنظار الحكومات الأوروبية إلى القضية الجزائرية خاصة وأن الحرب قد انتقلت مع مطلع سنة 1957 م إلى قلب فرنسا، ما يجعل العمل العسكري لجبهة التحرير الوطني يشكل خطراً وتهديداً على الأمن الداخلي للدول المجاورة لفرنسا، لذلك فإن حكومات هذه الدول بإمكانها أن تراجع مواقفها اتجاه القضية الجزائرية، تجنباً للأخطار التي قد تتجر عنها.

هذا فيما يخص حكومات دول المعسكر الغربي، أما حكومات الدول الاشتراكية فإنه بمرور الوقت بدأت تقتنع بأن ما يدور في الجزائر هو قضية تصفية استعمار، شبيه بما شهدته الفيتنام والصين الشعبية، ومن هذا المنطلق بدأت تعزز مساعيها لدعم القضية الجزائرية وعليه:

- هل تمكنت جبهة التحرير الوطني من خلال مساعيها الدبلوماسية بأوروبا في الفترة 1956-

1958 من استمالة مواقف الحكومات الأوروبية لدعم الثورة التحريرية؟

المبحث الأول: مواقف حكومات أوروبا الغربية من الثورة التحريرية 1956-1958 م

طبقا لما ينص عليه بيان أول نوفمبر 1954، على ضرورة تدويل القضية الجزائرية وتكريسا لذلك اقر مؤتمر الصومام عدة توصيات؛ تتناول إلى جانب تنظيم الجهود العسكرية في الداخل، ضرورة تكثيف العمل الدبلوماسي لكسب حكومات الدول التي تؤيد فرنسا في حربها ضد الجزائر أو تتعاطف معها، أو حكومات تلك الدول التي لم تطلع بشكل كاف وواف على ما يجري بالجزائر بغية استمالة مواقف هذه الحكومات لنصر القضية الجزائرية، ولتحقيق هذا الغرض اعتمدت قيادة جبهة التحرير الوطني على آليات عديدة في عملها الدبلوماسي، شملت العالم أجمع وأوروبا بوجه خاص، لاسيما المعسكر الغربي منها، على اعتبار أن حكومات دول هذا المعسكر ترتبط بفرنسا بعدة اتفاقيات، كاتفاقية الانتماء إلى الحلف الأطلسي أو اتفاقيات حسن الجوار أو اتفاقية الانضمام إلى المنظمة الاقتصادية الأوروبية المشتركة(*)، هذه الآليات خلقت بين فرنسا وحكومات أوروبا الغربية نوعا من التقارب في الأفكار اتجاه ما يدور في الجزائر، خاصة وأن فرنسا كانت تقنع هذه الحكومات بحجج مفادها أن القضية الجزائرية هي شأن داخلي لفرنسا لا يحق لأحد التدخل فيها، ولإزالة اللبس وكشف فضائح فرنسا بالجزائر، سخرت جبهة التحرير الوطني آليات عديدة أشرنا إليها سابقا، لتفنيدها ما كانت تدعيه فرنسا وإقناع هذه الحكومات بأن القضية الجزائرية هي قضية تندرج ضمن مصاف قضايا التحرر التي تهدف إلى حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وعليه.

مامدى تجاوب مواقف حكومات أوروبا الغربية مع تطلعات الثورة التحريرية الجزائرية خلال الفترة

1956-1958؟

أ. مواقف الحكومات الفرنسية المتعاقبة لمواجهة الثورة التحريرية 1956-1958:

كل الحكومات التي تولت تسير شؤون فرنسا خلال هذه الفترة انتهجت سياسة تهدف بها إلى القضاء على الثورة أو عزل الشعب عنها، ولتفعيل هذه السياسة اتخذت إجراءات قمعية تارة وإصلاحية تارة أخرى، وهذا ما سنفصل فيه على النحو الآتي:

(*)- هي منظمة اقتصادية تأسست بموجب معاهدة روما في مارس 1957، جمعت في البدء بين سنة (06) دول: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، ودول البينيلوكس (هولندا، بلجيكا ولوكسمبورغ)، ثم توسعت لتشمل دولاً أخرى، أنظر، عمر بوضرية، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية (1954-1960)، مرجع سابق، ص 561.

موقف حكومة غي مولي الفرنسية في مواجهة الثورة التحريرية 21 جانفي 1956 - 21 ماي 1957 م:

أُفرزت الانتخابات التشريعية التي جرت بفرنسا في 02 جانفي 1956 م فوز الحزب الاشتراكي بزعامه "غي مولي"، ما حول له الحق في تشكيل الحكومة التي حُضيت بموافقة المجلس الوطني الفرنسي في 21 جانفي 1956⁽¹⁾، وأول اجراء قام به "غي مولي" على رأس حكومته فيما يتعلق بالجزائر هو تنحية جاك سوستيل من منصبه كحاكم عام وتعويضه بالجنرال كاترو^(*)،⁽²⁾ ورغبة من غي مولي في الإطلاع على الأحوال السائدة في الجزائر حل بها في زيارة رسمية يوم 06 فيفري 1956 م، فقبول بغضب واستنكار شديدين من المستوطنين الأوروبيين الذين أعربوا له عن رغبتهم في إبعاد كاترو لأنه يشكل في نظرهم خطرا على استقرار الأوروبيين في الجزائر، وحيال رغبتهم هذه لم يجد غي مولي إلا الإنصياح لمطلبهم وقام في اليوم الموالي بتعيين روبير لاكوست^(*) وزيرا مقيما بالجزائر والذي باشر مهامه بشكل رسمي في 10 فيفري 1956⁽³⁾

لم تكن سياسة "روبير لاكوست" تختلف كثيرا عن تلك التي اتبعتها جاك سوستيل في مواجهة الثورة التحريرية والتي تهدف بالأساس إلى ضرورة الإبقاء على فكرة الجزائر فرنسية⁽⁴⁾

علقت جبهة التحرير الوطني على زيارة "غي مولي" إلى الجزائر وما أفرزته من نتائج في بيان صدر عنها في نهاية فيفري 1956، جاء فيه ما يلي: "إن زيارة رئيس مجلس الوزراء الفرنسي للجزائر لمدة

(1) -Boudrel Philippe, la Dernière chance de l'algerie francaise, 1956-1958, Edition Albin Michel, Paris, 1996, p21.

(*) - جورج كاترو: (1877-1969م) من الأوائل المنضمين إلى حركة الجنرال ديغول في سنة 1940، معروف عنه بانفتاحه على الحضارة العربية، قاد مفاوضات استقلال سوريا ولبنان سنة 1946، أنظر: الطيب عبدو، مواقف فرانسوا ميتران من الجزائر 1954-1995، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2012-2013، ص76.

(2)-Echo d'alger, N° : 16067, du 29/01/1956, p05.

(*) - روبير لاكوست: (1898-1989)، كان ممثلا للجنرال ديغول في حركة فرنسا لمقاومة الاحتلال النازي، أصبح وزيرا للإنتاج الحربي في حكومة ديغول شغل منصب وزير عدة مرات في ظل الجمهورية الرابعة، عينه غي مولي وزيرا مقيما في الجزائر من 10 فيفري 1956 إلى 15 فيفري 1958، صاحب مقولة الربع ساعة الأخير للقضاء على الثورة الجزائرية.

أنظر: سعدي بزيان، مرجع سابق، ص110.

(3) - محمد تقيّة، مصدر سابق، ص108.

(4) - الغالي غربي، مرجع سابق، ص254.

أسبوع في بداية فيفري 1956، لم تتمخض عنها أية نتيجة تذكر لصالح القضية الجزائرية سوى طمأنة الأوروبيين المعمريين بأن الجزائر ستبقى فرنسية⁽¹⁾

إن حكومة "غي مولي" كغيرها من الحكومات الفرنسية التي سبقتها، كانت مقتنعة بأن الجزائر يجب أن تبقى في مكانها الطبيعي أي ضمن المجموعة الفرنسية وأنه لن تتخلى عن هذا الطرح في تصريح لغي مولي " أمام قدماء المحاربين قائلًا " إن الجزائر ستبقى في مكانها بصورة نهائية، أي مندمجة في المجموعة الفرنسية، ولن تعرف أي تغيير أو تخليا أو انفصالا، ويجب على الجيش السير إلى الأمام"⁽²⁾

في هذه الأثناء كانت الثورة التحريرية قد شهدت استمرارا وتوسعا عبر كامل التراب الوطني، ما شكل أحد الأسباب التي كانت وراء سقوط الحكومتين الفرنسييتين السابقتين (حكومة منديس وادغارفور)، هذا على المستوى الداخلي، إلى جانب ذلك حققت الثورة التحريرية نجاحا دبلوماسيا آخر على المستوى الخارجي بدخولها أروقة الأمم المتحدة خلال الدورة العاشرة المنعقدة في خريف 1955 م. الامر الذي جعل حكومة "غي مولي" التي كان التفاؤل يطبع سياستها بشأن الوصول إلى حل سلمي للقضية الجزائرية، تدرك أن الأمل للوصول إلى ذلك ضئيلا طالما أن الأمن والهدوء لم يستعادا بعد، وأن العمل يبقى ملحا حتى وإن استلزم ذلك سفك المزيد من الدماء في بداية الأمر.

قصد مواجهة الثورة التحريرية بشكل محكم قامت حكومة غي "مولي" بالمصادقة على قانون السلطات الاستثنائية وعرضه على البرلمان الفرنسي الذي صادق عليه في 12 مارس 1956، ودخل حيز النفاذ في 16 مارس 1956، هذا القانون يرخص للحكومة الفرنسية أن تتخذ كل التدابير الاستثنائية من أجل إعادة الأمن ومن أجل حماية الأشخاص والممتلكات والحفاظ على الإقليم من جهة ومن جهة أخرى يسمح هذا القانون للحكومة الفرنسية أن تتخذ إجراءات تتعلق بالتمتية الاقتصادية والاجتماعية والإصلاحات الإدارية⁽³⁾ وهو ما اصطلح عليه "روبير لاکوست" بسياسة التهدة^(*) التي يعرفها في قوله ":

(1)– Henri Allage, la Guerre d'Algérie, tomes II, temps actuel, Paris, 1981, p531.

(2)–Echo d'Alger, N : 16078, du 07/02/1956, p03.

(3)–Patrick Eveno et Jean Planchais, op.it, p98.

(*)–التهدة (إحلال السلام): هذه العبارة تعني جميع الأدوات والوسائل التي وضعت من أجل توحيد وتنسيق عمل وجهود السكان المسلمين مع الجيش الفرنسي في الجزائر ضد تأثير وعراقيل المعارضين للسلطة الفرنسية يبقى الهدف الأخير من ورائها هو إحلال جو من الثقة وإعادة بعث أرضية خصبة، فتلقى القائمون عليها تعليمات تصب في محتواها إحلال التهدة والسلم في الجزائر أنظر:

Yves Courrière, la Guerre d'Algérie, dictionnaire et documents, tome 05, Edition SGED, Paris, 2001, p56.

إن سياستنا في الجزائر هي سياسة تهدئة عامة بالوسائل العسكرية، وسنعمل كل جهدنا لإعادة الطمأنينة لنفوس الجميع، ولملء الفجوة السحيقة التي تفصل الآن بين عناصر المجتمع الجزائري، ولتحقيق المفاوضات اللازمة التي تفكر بها الحكومة بعد إجراءات الانتخابات الحرة لوضع نظام الجزائر في المستقبل على أن هذه السياسية تتطلب أسسا عسكرية ثابتة، وبالرغم من أن المسألة ليست مسألة إعادة فتح الجزائر أو القيام بأعمال العنف، ولكنني رأيت من الضروري أن أطلب إلى الحكومة الفرنسية إرسال قوات إضافية عسكرية للجزائر وأسلحة جوية جديدة... الخ، بالإضافة إلى ضرورة إعادة النظر في الوسائل وتنظيم الوحدات المسلحة للاستفادة من أحسن امكانياتها للقتال في الجزائر، ولتكيف قوانا المتوافرة وفق الأحوال الخاصة المحيطة بذلك البلد،⁽¹⁾ لذا فإن من مستلزمات سياسة التهدئة العامة الاحتكام إلى وسيط عادل بين العناصر الفرنسية التي تنحدر من أصول أوروبية (المعمرين) والعناصر الفرنسية من المسلمين، وتقضي السياسية المذكورة المبادرة إلى تطبيق الإصلاحات الأساسية في الميادين الزراعية، الاجتماعية، الاقتصادية والإدارية، لمنح العنصر الإسلامي الثقة واليقين بأننا عازمون حقا على الاستجابة لرغبته في التحرر، إن جميع ذلك يتطلب سلطة ثابتة وقوية وعادلة ولهذا السبب ذاته، طلبت منح الحكومة سلطات مهمة وواسعة حسب نص المادة الخامسة (05) من المشروع القانوني المقدم، والقاضي بمنح الحكومة أوسع السلطات المختلفة واتخاذ أي إجراء استثنائي نراه ضروريا، ولا يخفى عليكم بأن الحاكم العام في الجزائر هو شخصية مدنية وعسكرية في وقت واحد، وسيطبق النص المذكور على العصاة وغيرهم من مثيري الاضطرابات على السواء"⁽²⁾

من هذا التصريح يتضح لنا أن سياسة حكومة غي مولي "لمواجهة الثورة التحريرية خلال الفترة من 21 جانفي 1956 إلى 21 ماي 1957 تتطوي على إجراءات قمعية وأخرى إصلاحية فصلها كالاتي:

- الاجراءات القمعية في عهد حكومة غي مولي لمواجهة الثورة التحريرية 21 جانفي 1956 - 21 ماي 1957:

بمقتضى قانون السلطات الخاصة الذي استصدرته حكومة " غي مولي " في مارس 1956 م، والذي يخول لها تشديد الإجراءات القمعية لإيقاف زحف وانتشار الثورة التحريرية عززت السلطات الاستعمارية

(1) - محمد بن موسى، "سياسة روبرير لاکوست للقضاء على الثورة التحريرية 1956-1958 م"، في مجلة قضايا تاريخية

العدد 02، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، 2016 م، ص 179.

(2) - محمد بن موسى، مرجع نفسه، ص 180.

تواجدها العسكري بالجزائر بشكل مكثف بالإضافة إلى توسيع نطاق الاعتقال وفرض الإقامة الجبرية قصد عزل الشعب عن مناصرة الثورة التحريرية ولتطبيق هذه السياسة القمعية اتخذت الإجراءات التالية:

- بمجرد وصول حكومة غي مولي" إلى سدة الحكم رفعت عدد الجنود في الجزائر من 200.000 إلى 400.000 جندي في جويلية 1956، باستدعاء الأفراد الاحتياطيين الذين تم ارسالهم إلى الجزائر على دفعات⁽¹⁾

- وافقت معظم دول الحلف الأطلسي على تقديم الدعم المطلق لفرنسا في حربها ضد الجزائر من العدة والعتاد والأموال خلال اجتماع عقده دول الحلف في مارس 1956.

- تجهيز مختلف وحدات الجيش الفرنسي بأحدث معدات من مدرعات ومروحيات قتالية وطائرات حربية⁽²⁾

- رفع عدد المحتشدات وانشاء المناطق المحرمة، فالأولى يجمع فيها السكان أما الثانية فيرحل منها السكان لإخلائها قصد قصفها وقنبلتها، وقد طالت هذه العمليات سكان المناطق الجبلية.⁽³⁾

- قيام جهاز المخابرات الفرنسية بعملية القرصنة الجوية التي طالت الطائرة المغربية المقلة لوفد جبهة التحرير الوطني، والذي كان متوجها إلى تونس لعقد قمة ثلاثية مع كل من الحسن الثاني والحبيب بورقيبة، لبحث آفاق القضية الجزائرية، قصد إيجاد مخرج لها بطريقة سلمية، غير أن عملية اختطاف الطائرة أبطلت انعقاد هذه القمة من جهة، ومن جهة أخرى أجهضت محاولات حكومة غي مولي" الرامية إلى فتح باب الحوار مع جبهة التحرير الوطني، خاصة وأن ذلك قد تأكد عبر عدة لقاءات رسمية عقدت بين الطرفين من أبريل إلى سبتمبر 1956، ما جعل الحكومة الفرنسية تكون مجبرة على مواجهة الثورة التحريرية بوسائل عسكرية، وفي هذا الصدد يقول وزير خارجية فرنسا "كريستيان بينو"، بأن عملية اختطاف الطائرة التي نقل الوفد الجزائري هي نقطة تحول حاسمة في الحرب الجزائرية⁽⁴⁾

(1)-Patrick Eveno et Jean Planchais, op.cit, p112.

(2) - المجاهد، العدد 28، 28 أوت 1958، ص07

(3) - أحسن بومالي، "مراكز الموت البطيء وصمة عار في جبين فرنسا الاستعمارية" في مجلة المصادر، العدد 08، المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر 2003، ص41.

(4) - بن عتو بلبروات، وقائع وكواليس اختطاف طائرة الثورة الجزائرية في 22 أكتوبر 1956، في مجلة عصور الجديدة، العدد 09، عدد خاص بخمسينية الاستقلال الوطني، جامعة وهران، الجزائر، 2013، ص170.

- لم تكتفي السلطات الاستعمارية بعزل الشعب الجزائري عن ثورة التحرير على المستوى الداخلي فحسب وإنما حاولت عزلها حتى على المستوى الخارجي وذلك بإنشاء حاجز من الأسلاك الشائكة والمكهربة على الحدود الشرقية والغربية في أواخر سنة 1956 واستكمل في سبتمبر 1957 ، يضاف إليها مراقبة جوية مستمرة للمناطق الصحراوية، وبحرية للمناطق الساحلية⁽¹⁾

- منح السلطات المطلقة للمؤسسة العسكرية الفرنسية لوضع حد للثورة الجزائرية، تمثل ذلك في تخلي والي الجزائر العاصمة عن جميع صلاحيات الشرطة للجيش بغية الوقوف في وجه العمليات الفدائية في المدن منها مدينة الجزائر، وبموجب الأمر الصادر عن "روبير لاکوست" والمؤرخ في 07 جانفي 1957، منحت الفرقة العاشرة للمظليين التي يقودها الجنرال جاك ماسو^(*)، السلطة المطلقة للقضاء على التنظيم السياسي والعسكري لجبهة وجيش التحرير الوطني⁽²⁾

صرح روبير لاکوست يوم 02 جويلية 1956 قائلا: "إن عمل التهدة ليس مجرد غزو عسكري...، إن العمل النفسي يتطلب جذب النفوس والقلوب الزامي إلى إحداث القطيعة بين الشعب والثورة".⁽³⁾

تبعا لذلك لجأت السلطات الاستعمارية الى استخدام العديد من الوسائل والأجهزة في الحرب النفسية التي تركزت على الثلاثية: "الحماية والالتزام والمراقبة"، وهذا قصد إرهاب الشعب وابعاده عن الثورة ومن هذه الأجهزة، جهاز الحماية العمرانية^(**)، مركز الاستعلامات والعمل^(***) وجهاز التدخل من أجل الوقاية^(****)

(1) - وهيبه بشرير، "المخططات الاستعمارية في مجابهة الثورة التحريرية كنموذج الأسلاك الشائكة، في مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 08، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، دون سنة النشر، ص، ص271-275.

(*)- جاك ماسو: (1908-2002)، عسكري فرنسي، لعب دورا أساسيا ومهما خلال معركة الجزائر على رأس فرقة المظليين العاشرة، أنظر:

François Malyie et Benjamin Stora, François Mitterrand et la guerre SEDIA, Edition d'Algérie, Alger, 2010, pp 203-204.

(2) - الغالي غربي، مرجع سابق، ص279.

(3) - محمد الأمين بلغيث وآخرون، مرجع سابق، ص307.

(**) - تأسس من طرف مصالح روبير لاکوست يوم 04 مارس 1957، مهمته مراقبة كل منزل أو مجمع سكاني سواء أوروبي أو جزائري وهذا من أجل مراقبة تحركات الجزائريين أنظر: محمد بن دارة، الحرب النفسية الفرنسية ورد فعل الثورة الجزائرية 1955-1960، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص128.

(***) - تأسس يوم 11 أبريل 1957: هو عبارة عن أجهزة تمتد على مستوى الدوائر، هدفها تحقيق الاستمرار والتدخل الموحد لمصالح المخابرات، على رأس كل جهاز قائد يقوم بالبحث عن المعلومات من أجل قمع خلايا جبهة التحرير =

- الإجراءات الإصلاحية في عهد حكومة غي مولي "إفشال الثورة التحريرية 21 جانفي 1956-
21 ماي 1957:

إلى جانب التدابير والمخططات القمعية، رأت حكومة غي مولي "أنه لإتباع سياسية التهدة يتوجب القيام بإصلاحات شاملة لذلك قررت تطبيق إصلاحات في مختلف الميادين: السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية لصالح الجزائريين بهدف تجسيد الوعود المقدمة لهم من طرف الإدارة الفرنسية في مساعيها لجلبهم وكسبهم لصفها وبذلك تكون هذه الإصلاحات في نظرها بمثابة السم الذي يقضي على الثورة.

حسب النصوص التشريعية لقانون السلطات الخاصة الصادر في 12 مارس 1956، أصبح من حق حكومة "غي مولي" أن تدير الجزائر بمراسيم حكومية، وذلك في ميادين الاستصلاح، التوسع الاقتصادي، القروض الزراعية، التوظيف، الرواتب، التصنيع وإعادة تنظيم هيكل المصالح الحكومية، وفي ذات السياق وافق البرلمان الفرنسي على تطبيق القوانين الجاري بها العمل في فرنسا على الجزائر وتعديلها إذا اقتضى الأمر. (1)

في هذا الصدد صرح رئيس الحكومة الفرنسية غي مولي "أمام البرلمان الفرنسي قائلا... كذلك سوف لن نتأخر في القيام بالإجراءات العاجلة الضرورية في المجال الاقتصادي والاجتماعي خاصة العمل على تطوير وترقية الأشغال العمومية والتوزيع المنظم للمواد الغذائية والمنسوجات بهدف مكافحة الفقر، وكذلك تعطي الحكومة أهمية كبرى للإصلاح الزراعي" (2)

تبعاً لذلك فقد طالت الإصلاحات التي بادرت بها حكومة غي مولي "في الجزائر عدة مجالات حيوية منها:

- الإجراءات الإصلاحية في المجال السياسي:

=الوطني، مارست هذه المنظمة أعمالاً وحشية في عدة جهات من الجزائر، أنظر: رشيد زبير، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة (1956-1962)، دار الحكمة للنشر، الطبعة الثانية، الجزائر، 2012، ص53.
(****) - أنشئ سنة 1957، مارس كل أشكال العنف النفسي والدعاية والضغط النفسي والجسدي الذي يعتمد على التعذيب، أنظر: المجاهد، العدد 55، 15 نوفمبر 1959، ص05.
(1) - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، مرجع سابق، ص416.
(2) - بسام العسلي، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص49.

لم تخرج حكومة غي مولي" في ممارسة سياستها اتجاه المشكل الجزائري عن الخط الذي رسمته الحكومات الفرنسية السابقة، بحيث ظلت مقتنعة اقتناعا عميقا بخيار الاندماج وذوبان المجتمع الجزائري في فرنسا بما يكفل تحقيق التعايش السلمي والمساواة بين السكان الجزائريين المسلمين والأوروبيين المستوطنين⁽¹⁾

مواصلة لإجراءاتها السياسية بالجزائر قررت حكومة غي مولي" إلغاء المجلس الجزائري يوم 11 أبريل 1956 بعد استقالة معظم النواب الجزائريين والتحاق البعض منهم بالثورة الجزائرية، كما قررت حكومة غي مولي أن تنتهج بالجزائر سياسة جديدة تقوم على ثلاث محاور رئيسية وقف إطلاق النار، إجراء انتخابات في نظام موحد بين المسلمين والأوروبيين في مرحلة لاحقة لوقف إطلاق النار وإجراء مفاوضات مع المنتخبين الجدد لتحديد نظام الحكم في الجزائر⁽²⁾

لتأكد حكومة غي مولي" نواياها الحسنة اتجاه الجزائريين، قامت بعدة اتصالات سرية مع قادة جبهة التحرير الوطني بداية من 12 أبريل 1956 في القاهرة بين قورس وبيقارا ومحمد خيضر، الذي أجرى لقاءات أخرى في 20 و 21 و 30 أبريل وفي أول ماي من سنة 1956⁽³⁾

في شهر جويلية جرت لقاءات في بلغراد بين "بياركومان" وإيريو من جهة وأحمد يزيد وأحمد فرانسيس من جهة أخرى، ثم لقاء في 2 و 3 سبتمبر 1956 بروما، شارك فيه عن الجانب الفرنسي كل من كومان وإيريو وغزال، في حين شمل وفد جبهة التحرير الوطني كل من يزيد وكيوان وأحمد فرانسيس⁽⁴⁾

- الإجراءات الإصلاحية في المجال الاقتصادي والاجتماعي:

سعت حكومة غي مولي" في إطار سياسة التهدئة بالجزائر إلى تحسين الوضعية الاجتماعية للسكان بما يخفف عنهم الفقر والبؤس، بهدف فصلهم عن الثورة، فاختارت ميادين الصحة والتعليم والتشغيل أرضية لتحقيق ذلك وفي هذا الاتجاه عملت حكومة غي مولي على: ⁽⁵⁾

-
- (1) - المقاومة الجزائرية، العدد 09، 8 مارس 1957، ص ص، 7-8.
- (2) - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، مرجع سابق، ص 421.
- (3) - رجاء مسعودي، مرجع سابق، ص 44.
- (4) - رجاء مسعودي، مرجع نفسه، ص 44.
- (5) - إبراهيم طاس، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة (1956-1958)، دار الهدى، الجزائر، 2013، ص، ص، 405-410.

- سد المناصب الشاغرة التي هجرت من طرف موظفيها بعناصر مختارة لولايتها وكفاءتها من بين السكان الملتحقين.
- فتح ورشات عمل ميدانية لتشغيل جموع العاطلين عن العمل.
- إعادة تهيئة بعض المباني والمنشآت ذات الأهمية الحيوية في حياة السكان كالمدراس والمستوصفات... الخ.
- تقديم اعانات ومساعدات مادية وفي بعض الأحيان نقدية.
- تقديم خدمات طبية لصالح سكان الأرياف تحت إشراف فرق المساعدة الطبية المجانية.
- بناء مساكن ريفية جديدة تتوفر على المرافق الضرورية للحياة.
- تحسين النظام الاجتماعي للأجور في القطاعات الأخرى.⁽¹⁾
- الإجراءات الإصلاحية في الميدان الاقتصادي:

بهدف تحقيق قفزة نوعية للإمكانيات الاقتصادية والزراعية والصناعية التي تتعكس إيجاباً على الفرد الجزائري فقد قامت حكومة غي مولي في إطار قانون السلطات الخاصة الصادر في مارس 1956 بما يلي:⁽²⁾

- رفع الأجر القاعدي الأدنى بالنسبة للجزائري العامل لدى السلطات الاستعمارية من 340 فرنك إلى 440 فرنك فرنسي.
- توزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين الجزائريين بمنحهم ما يزيد عن 150.000 هكتار على 10.000 عائلة.
- استخدمت صندوق للحصول على الملكية والاستغلال الريفي مع نهاية سنة 1956.
- رفع ميزانية الجزائر سنة 1957 بـ 80 مليار فرنك، أي بما يزيد عن نسبة 40% بالمقارنة مع سنة 1956⁽³⁾

(1) - إبراهيم طاس، مرجع سابق ، ص 412.

(2) - Alistaire Horne, op.cit, p157.

(3) - Bernard Droz, op.cit, p96.

• الإجراءات الإصلاحية في المجال الإداري:

بمقتضى السلطات الخاصة الصادر في 12 مارس 1956، المتعلق بسياسة التهيئة لحكومة غي مولي " في الجزائر، صدر مرسوم في 12 أبريل 1956 يقضي بحل المجلس الجزائري الذي أشرنا اليه سابقا ونقل كافة صلاحياته واختصاصاته للوزير المقيم الذي أصبح يتمتع بكل سلطات الجمهورية باستثناء التعليم والعدالة⁽¹⁾

عملا بذلك صدر مرسوم آخر تحت رقم 56-641، المؤرخ في 28 جوان 1956، يتضمن عدة إصلاحات في المجال الإداري من أبرز ما جاء فيه:

- تدرج سلم السلطات المركزية التي يعلوها المندوب العام فولات العمالات ثم يليهم رؤساء الأقسام الإدارية والخاصة، وتعيين ولاية مفوضين لقبوا بالمفتشين العموميين للإدارة المفوضة فوق العادة على رأس المناطق الإدارية الثلاث (وهران، قسنطينة والجزائر)⁽²⁾

- أما على المستوى اللامركزي فقد تم رفع عدد العمالات إلى غاية 13 عمالة ليصل إلى 15 عمالة في نوفمبر 1959، تقسيم الجزائر إلى ثلاث مناطق إدارية رئيسية وهي المناطق الشمالية ومنطقة الهضاب العليا ومنطقة الصحراء، حل المجالس العمومية وتعويضها بلجان إدارية مؤقتة تتكون من ثلاث أعضاء معينين مؤقتا في انتظار الانتخابات، الغاء البلديات المختلطة وانشاء البلديات ذات الصلاحيات الكاملة ليرتفع عددها في الجزائر إلى حوالي 1448 مركز بلدي⁽³⁾.

الواقع أن هذه الإجراءات الإصلاحية لحكومة "غي مولي في الجزائر لافشال الثورة التحريرية خلال الفترة من 21 جانفي 1956 إلى غاية 21 ماي 1957 م، وما صاحبها من هالة إعلامية وحملة ترويج لها في الجزائر وفي الخارج، لم تكن سوى محاولة يائسة لإعادة غزو الجزائر بأسلوب آخر، بحيث قوبلت هذه الإجراءات بالرفض القاطع من قبل المستوطنين الأوروبيين، كونه يساوي بينهم وبين المسلمين الجزائريين، ما يعني في نظرهم سيطرة أبناء البلد الأصليين على جميع المؤسسات السياسية المنتخبة⁽⁴⁾

(1) - محمد بن موسى، "سياسة روبر لاكوست للقضاء على الثورة التحريرية 1956-1958"، مرجع سابق، ص 180.

(2) - عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة، مرجع سابق، ص 265.

(3) - محمد بن موسى، "سياسة روبر لاكوست للقضاء على الثورة التحريرية 1956-1958"، مرجع سابق، ص 181.

(4) - عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة، مرجع سابق، ص 270.

أما جبهة التحرير الوطني رفضت مشروع غي مولي "وأعلنت أن الحل الوحيد يتمثل في أن تعلن فرنسا رسميا اعترافها باستقلال الجزائر، وتعلن عفوا عاما وتطلق سراح جميع المعتقلين والمبغضين السياسيين وتوقف جميع العمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش الفرنسي في الجزائر، عندئذ يمكن أن يسود السلام بين فرنسا والجزائر⁽¹⁾

ما يعني أن سياسة التهدئة بشقيها (القمعي والإصلاحي) التي اعتمدها حكومة غي مولي " في الجزائر خلال الفترة 21 جانفي 1956 إلى غاية 21 ماي 1957 م، باءت بالفشل، إذ لم تفلح في القضاء على الثورة التي لا تزال في تطور وتوسع دائمين، رافعة التحدي بتحقيق عدة انتصارات، إن على المستوى العسكري الذي حققته في معركة الجرف الثانية بتاريخ 6 أفريل 1956^(*) بعد تلك التي جرت في سبتمبر 1955 والتي دامت تسعة أيام (09) أو على المستوى الشعبي من خلال إستجابة الشعب الجزائري لإضراب 08 أيام، الذي دعت إليه قيادة جبهة التحرير الوطني في الفترة من 28 جانفي إلى 04 فيفري 1957.⁽²⁾

ما يؤكد التفاف الشعب حول ثورته، أو على المستوى الدبلوماسي بحيث تمت مناقشة القضية الجزائرية على مستوى هيئة الأمم المتحدة وصدرت بشأنها توصية بضرورة الحل السلمي للقضية الجزائرية وكان ذلك في الدورة الحادية عشر (11) سنة 1957⁽³⁾

بهذا تكون حكومة غي مولي "قد فشلت في احداث أي تغيير يمكن أن يهدئ الوضع ويضع حدا لحرب الجزائر التي أرهقت السلطات الفرنسية سياسيا وعسكريا واقتصاديا، فسقطت حكومة غي مولي " في

(1) - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، مرجع سابق، ص 425.

(*) - معركة الجرف الثانية: جرت يوم 6 أفريل 1956، في تبسة، تكبدت فيها القوات الفرنسية خسائر فادحة في الأرواح والعتاد، حيث قتل 374 عسكري، وأسقط المجاهدون ست (06) طائرات عمودية من نوع سكورسكي، وطائرة مطاردة من نوع تندرلنت، وأحرقوا سبع شاحنات لنقل الجنود، ودمروا كميات معتبرة من المعدات الحربية، وغنم المجاهدون 25 رشاشا و7 بنادق أوتوماتيكية ومدفعان من عيار 60 ملم و07 بنادق رشاش من نوع ماظ 49، وأربع بنادق رشاشة من نوع ماظ 36، وكمية من المسدسات وأربعة أجهزة اتصال لاسلكية، وبالمقابل استشهد 08 مجاهدين و21 جريح من الجانب الجزائري، أنظر: بسام العسلي، جيش التحرير الوطني، مرجع سابق، ص، ص 122-123.

(2) - الوافي سمية، مرجع سابق، ص 77.

(3) - المجاهد، العدد 14، 15 ديسمبر 1957، ص 06

21 ماي 1957 ب 250 صوت ضد 213 صوت⁽¹⁾، ما فتح الباب لتشكيل حكومة فرنسية جديدة برئاسة بورجيس مونوري.

موقف حكومة بورجيس مونوري الفرنسية في مواجهة الثورة التحريرية 12 جوان - 30 سبتمبر 1957:

بعد سقوط حكومة غي مولي، قرر رئيس الجمهورية الفرنسي روني كوتي " تكليف بورجيس مونوري^(*)، الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع في عهد حكومة غي مولي"، بتشكيل حكومة فرنسية جديدة، والتي تحصلت على ثقة المجلس الوطني الفرنسي يوم 12 جوان 1957 ب 240 صوت ضد 194 صوت، وما سياسة بورجيس مونوري إلا استمرار لسياسة سابقة " غي مولي"، حيث أبقى على روبير لاكوست حاكما عاما بالجزائر، وعين أندري موريس " وزيرا للصحراء، وهكذا فإن كل من بورجيس مونوري، ماكس لوجون وروبير لاكوست، هم من المؤيدين للأوروبيين في الجزائر وفكرة الجزائر جزءا لا يتجزأ من التراب الفرنسي⁽²⁾

كبداية لممارسة مهامه بشكل رسمي تعهد بورجيس مونوري يوم 12 جوان 1957، أمام المجلس الوطني الفرنسي بالقضاء على الثورة وعلى الثوار الذين يهددون وحدة فرنسا ويرفضون فكرة الجزائر الفرنسية، عدم الاعتراف بجمبهة التحرير الوطني وعدم اجراء المفاوضات مع قادتها، تدعيم الأسلاك الشائكة على الحدود بقصد عزل الثورا بالداخل عن قادتهم في الخارج، إلغاء فكرة قيام سلطة تشريعية في الجزائر تكون الأغلبية فيها للمسلمين، وضع هياكل سياسية وإدارية جديدة في اطار ما يسمى بقانون الاطار الذي يسمح بوضع قواعد تنظيمية والسماح للسلطات الرسمية أن تتصرف بحرية تامة في وضع الصيغ النهائية للقانون حسبما تقتضي الظروف⁽³⁾

(1) - المجاهد، العدد 31، 01 نوفمبر 1958، ص 05.

(*)-بورجيس مونوري: شغل منصب وزير الدفاع في عهد حكومة غي مولي، كما كان من المتحمسين لتدبير العدوان الثلاثي على مصر في 31 أكتوبر 1956، شغل منصب رئيس الحكومة الفرنسية من 12 جوان إلى غاية 30 سبتمبر 1957، أنظر:

عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة، مرجع سابق، ص، ص 278-280.

(2) - أحمد عصماني، مرجع سابق، ص 119.

(3) - عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة، مرجع سابق، ص، ص 277-278.

قام الوزير المقيم بالجزائر روبرير لاکوست" بتقديم عرض مفصل عن برنامج مشروعه الإصلاحی أمام البرلمان الفرنسي والذي يتضمن المحاور التالية:

- تقسیم الجزائر إلى عدة أقالیم تتمتع باستقلال ذاتي إداري واسع.
- إقامة نظام انتخابي موحد يتضمن حماية حقوق الأقليات.
- تتولى فرنسا مهمة التوسط بين المسلمين والأوروبيين⁽¹⁾

لكن هذه الحكومة اليمينية التي كانت تعمل بقصد إدخال إصلاحات سياسية تستجيب لرغبات الأوروبيين سقطت يوم 30 سبتمبر 1957 بأغلبية 279 صوت ضد 253 صوت، بمجرد أنها اقترحت على الأوروبيين في الجزائر تغيير نظام الحكم في الجزائر، وإقامة برلمان محلي يعمل في إطار السيادة الفرنسية⁽²⁾.

الواقع أن سقوط حكومة "بورجيس مونوري" في مدة قصيرة، دليل على قوة المستوطنين الأوروبيين وتحكمهم في السياسة الفرنسية، وقد أغرقت الجمهورية الفرنسية مرة أخرى في أزمة سياسية تمثلت في فراغ حكومي لمدة حوالي 35 يوما، قبل أن يتولى "فيليكس غايار" هو الآخر تشكيل حكومة فرنسية جديدة يوم 05 نوفمبر 1957.

موقف حكومة فليکس غايار الفرنسية لمواجهة الثورة التحريرية 05 نوفمبر 1957 - 15 أبريل 1958:

بعد سقوط حكومة بورجيس مونوري" في 30 سبتمبر 1957، وبقاء الجمهورية الفرنسية الرابعة في أزمة سياسية تمثلت في فراغ حكومي لمدة 35 يوما، انتهت بتكليف رئيس الجمهورية الفرنسية روني كوتي" فليکس غايار"^(*) لتشكيل حكومة فرنسية جديدة والتي حضيت بثقة المجلس الوطني الفرنسي في

(1) - إبراهيم وطاس، مرجع سابق، ص 415.

(2) - يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مصدر سابق، ص 416.

(*) - فليکس غايار: ولد بباريس سنة 1919، عين مفتشا للمالية سنة 1943 م، ثم مفضا عاما للحكومة الفرنسية، كان ينتمي إلى التيار الراديكالي الاشتراكي، عين سنة 1947 وزيرا للمالية، ثم أصبح رئيسا للحكومة شهر نوفمبر من سنة 1957 وفي عام 1958، انتخب رئيسا للحزب الراديكالي بفرنسا، أنظر:

Le grand Larousse encyclopédique, volume 05, Edition Larousse mon trange, France, p327.

05 نوفمبر 1957 بأغلبية 337 صوت ضد 173 صوتاً،⁽¹⁾ إذ لم تخرج سياسة هذه الحكومة عن اتباع السياسة التقليدية المتعصبة اتجاه القضية الجزائرية، وقدمت نفس مشروع القانون الاطار الذي قدمته حكومة غي مولي" مع ادخال بعض التعديلات الطفيفة عليه، تمثلت أساساً في: انشاء مجالس إقليمية تهدف إلى وضع ضمانات إضافية لحماية حقوق الجماعات الأوروبية في الجزائر، بحيث يكون لكل إقليم مجلس أعلى بمثابة مجلس شيوخ يتألف مناصفة بين الأوروبيين والجزائريين ويعرف باسم مجلس الطوائف.

- يتولى الوزير المقيم "روبير لاكوست" تعيين أعضاء مجالس الطوائف، ويكون لكل إقليم حكومة مسؤولة أمام البرلمان عن تنفيذ قراراتها⁽²⁾
- احتفاظ الوزير المقيم روبر لاكوست بالنظام الانتخابي الموحد في مشروعه الجديد⁽³⁾
- حظي مشروع قانون الاطار الجديد بمصادقة البرلمان الفرنسي يوم 29 نوفمبر 1957 بأغلبية 269 صوت ضد 200 صوت⁽⁴⁾

لكن هذا القانون لم يطبق ولم يكن هناك أي إنسان مقتنع بمحتواه، فالأوروبيون حقدوا على حكومة فليكس غايار" وتحركوا للعمل ضدها والاطاحة بالجمهورية الفرنسية الرابعة، لأن هذا القانون سمح للمسلمين أن يحصلوا على المساواة في التمثيل النيابي مع الأوروبيين، وقادة جبهة التحرير الوطني رفضوه لأنه ينص على إبقاء الجزائر خاضعة لفرنسا ما يلغي مطلب الاستقلال الذي يحاربون من أجله⁽⁵⁾

في حين كان الجيش الفرنسي قد خرج عن القاعدة المتفق عليها مع الأحزاب السياسية الفرنسية قبل تشكيل الحكومة الجديدة التي تقضي بتجسيد سيادة تحقق طموحات الأوروبيين في الجزائر وتقضي على الثورة والثوار، وذلك بقيام الجيش الفرنسي في 08 فيفري 1958 بقصف ساقية سيدي يوسف، ما

(1) - رقية القيزي، أشكال القمع الاستعماري في مواجهة الثورة التحريرية 1954-1962، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 02، الجزائر 2011-2012، ص58.

(2) - أحمد عصماني، مرجع سابق، ص119.

(3) - عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة، مرجع سابق، ص282.

(4) - رقية القيزي، مرجع سابق، ص59.

(5) - عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة، مرجع سابق، ص290.

أعطى القضية الجزائرية شرعية دولية تضاف إلى الانتصارات التي حققتها من قبل، بحيث أصدر مجلس الأمن عقب حادثة ساقية سيدي يوسف قرارا يدين فيه فرنسا على ذلك الاعتداء⁽¹⁾

ما أدى في نهاية المطاف إلى سقوط حكومة "فليكس غايار" يوم 15 أبريل 1958، بعد سحب المجلس الوطني الفرنسي الثقة منها بأغلبية 321 صوتا ضد 225 صوتا، وبذلك تنتهي آخر حكومة شرعية في عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة، ما أدى إلى خلق أزمت خانقة لفرنسا، خاصة بعد عجز القادة السياسيين الفرنسيين عن تشكيل حكومة جديدة، واستمر هذا الوضع المتأزم إلى غاية موافقة الجنرال ديغول على تشكيل حكومة فرنسية جديدة حظيت بموافقة المجلس الوطني الفرنسي يوم 01 جوان 1958،⁽²⁾ والتي كانت لها هي الأخرى مواقف لمواجهة الثورة التحريرية خلال الفترة 1958-1962، وهذا ما سنتناوله في الفصل الموالي.

ب- مواقف حكومات الدول أوروبا الغربية في اطار الحلف الأطلسي من الثورة التحريرية 1958-1956:

احتلت فرنسا مركزا أساسيا في الاستراتيجية الدفاعية للحلف الأطلسي في أوروبا أثناء فترة الحرب الباردة، حيث مثلت الولايات المتحدة الأمريكية محور خطتها الدفاعية ضد المعسكر الاشتراكي، وهذا ما جعل الساسة الفرنسيين يعتقدون أن انتماء فرنسا للحلف الأطلسي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية هو ضمان لأمنها وسلامة مصالحها في مستعمراتها⁽³⁾ وعلى هذا الأساس فإن شركاء فرنسا داخل منظومة الحلف الأطلسي وجدوا أنفسهم مضطرين لدعم فرنسا في حربها ضد الجزائر بكل الوسائل، وبالتالي فإن نظام التعاون الغربي استطاع خلق قاعدة واسعة لدعم فرنسا بطريقة غير مباشرة وفي سرية تامة، وشمل هذا الدعم المجالات السياسية والعسكرية والدبلوماسية⁽⁴⁾.

دعم الحلف الأطلسي لفرنسا في المجال العسكري 1958-1956:

(1)- Yves Courrière, la guerre d'Algérie : l'heure des Colonels, Edition Rahma, Alger, 1992, p217.

(2) - يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مصدر سابق، ص- ص 417-423.

(3) - Hartmut Elsenhans, la Guerre d'Algérie (1954-1962) la transition d'une France à une autre, le passage de la IV^e à la V^e république, Edition Publisud, Paris, 1999, p109

(4) - المجاهد، العدد 14، 14 ديسمبر 1957، ص 03.

استمرت الحكومات الفرنسية المتعاقبة أثناء الثورة التحريرية مواصلة تيريراتها لاستعمالها المتزايد للعتاد العسكري الأطلسي واستمرارها في طلب المزيد من الدعم العسكري بدعوى استتباب النظام والأمن في شمال إفريقيا، وهذا من أجل الدفاع عن المصالح الغربية وهذا حسب وجهة نظر رئيس الحكومة السابق منديس فرانس⁽¹⁾

في هذا الخصوص لم تعارض حكومات الدول الغربية الدعم الموجه من منظمة الحلف الأطلسي لفرنسا، حيث بلغت مشتريات الحكومات الفرنسية في الفترة ما بين 1957-1958 م من السلاح الأمريكي، خاصة عتاد الطيران حوالي 500 مليون دولار⁽²⁾ قبل هذا كان السفير الأمريكي "دوغلاس ديليون" قد صرّح في محاضرة ألقاها في باريس شهر مارس 1956 م قائلاً: "إننا نساعد فرنسا في الجزائر دبلوماسياً وعسكرياً، وفي المجال الدبلوماسي عارضنا تسجيل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة وفي المجال العسكري أمددنا فرنسا بالطائرات العسكرية العمودية وغيرها من الوسائل والتجهيزات..."⁽³⁾

كما تم تزويد فرنسا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بمدرّبين أمريكيين يقيمون بالجزائر في المرسى الكبير وبوفاريك وبجاية"، مهمتهم إصلاح العتاد المعطل علماً أن قطع الغيار كلها أمريكية، كما يقضي الطيارون الفرنسيون العاملون في الجزائر جزءاً من مدة تدريبهم بألمانيا الغربية⁽⁴⁾

إذا كان الطيران الفرنسي يقوم كل يوم بألفي ساعة من الطيران الحربي ويحلق 80 ألف ساعة في الشهر، فذلك بفضل إعانة الحلف الأطلسي ويعود الفضل إلى طائراته وبالأخص T28، T6، B29 أما الطائرات الفرنسية من نوع T6 التي بها أعطاب فيتم نقلها إلى ألمانيا الغربية لإصلاحها وإعادة تأهيلها إن كان ذلك ممكناً⁽⁵⁾ هذا فيما يتعلق بالدعم العسكري لفرنسا في حربها ضد الجزائر.

دعم الحلف الأطلسي لفرنسا دبلوماسياً 1956-1958:

(1) – Samya El Machat, les états Unis et la guerre d'Algérie de la méconnaissance a la reconnaissance (1954-1962) Edition l'harmattan ,Paris, 1996, p36.

(2) – مصطفى طلاس وبسام العسلي، مرجع سابق، ص551.

(3) – الشاذلي زقادة، مرجع سابق، ص72.

(4) – يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، مصدر سابق، ص، ص 132-133.

(5) – عبد الكامل جويبة، مرجع سابق، ص324.

يظهر الدعم الدبلوماسي الموجه الى فرنسا في حربها ضد الجزائر في ضغط الولايات المتحدة الأمريكية على دول الحلف الأطلسي لعرقلة مناقشة القضية الجزائرية في الدورة العاشرة للأمم المتحدة وتأجيلها إلى الدورة الحادية عشرة، وفيها تم بحثها من 04 إلى 15 فيفري 1957، رغم قيام أمريكا ودول الحلف الأطلسي مرة أخرى بتأييد فرنسا والضغط على مختلف الدول الواقعة تحت النفوذ الأمريكي، كـبعض دول أمريكا⁽¹⁾ اللاتينية مثل البرازيل، الأرجنتين والبيرو...

جهودهم هذه الداعمة لفرنسا في الأمم المتحدة أثارت الرأي العام العالمي ضد الحلف الأطلسي كله لا ضد فرنسا وحدها، كونها فضحت الحلف الأطلسي باعتباره أداة عدوان على الشعوب وليس أداة حفظ السلام لتمكين الشعوب من التحرر وتقرير مصيرها⁽²⁾

دعم الحلف الأطلسي لفرنسا ماليا 1956-1958:

يتجلى الدعم المالي لدول الحلف الأطلسي في السماح لفرنسا بان تقوم بتحويل اعتمادات الحلف المالية وفرقها العسكرية إلى الجزائر دون أن تلقى أية معارضة من الدول المشتركة في هذه المنظمة على اعتبار أن هذه الأخيرة كانت تخضع لزعامة الولايات المتحدة الأمريكية التي سبق لها وأن أعدت عدة مشاريع اقتصادية لإعادة بناء واعمار أوروبا التي خرجت منهارة من جميع الجوانب جراء الحرب العالمية الثانية⁽³⁾

رد فعل جبهة التحرير الوطني اتجاه دعم الحلف الأطلسي لفرنسا 1956-1958:

أمام هذا الدعم المطلق الذي تتلقاه فرنسا من منظمة الحلف الأطلسي حاولت جبهة التحرير الوطني أحداث شرخ في الكتلة الغربية المساندة لفرنسا من خلال الحرص على إبراز واستغلال التناقضات الناشئة داخل المعسكر الغربي⁽⁴⁾

في هذا الصدد كتبت جريدة المجاهد: "... إن فرنسا تبلع مواردها في الحرب، لتجد نفسها عاجزة عن القيام بواجباتها في أوروبا، فمتابعة العمليات في الجزائر لا تضر بفرنسا فقط ولكن تؤذي من حيث النتيجة مجموعة البلاد الأوروبية"⁽⁵⁾

(1) - جريدة المجاهد، العدد 14، مصدر سابق، ص 08

(2) - جريدة المجاهد، مصدر نفسه، ص 08

(3) - الطاهر جبلي، الامداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 296.

(4) - سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص 449.

(5) - المجاهد، العدد 18، 15 فيفري 1958، ص 03.

المقصود هنا هو إبعاد بلاد المعسكر الغربي عن فرنسا، واقناعها بأن الدعم الذي تقدمه لهذه الأخيرة في حرب الجزائر يوشك أن يؤدي على المدى الطويل إلى الإضرار بمصالحها في شمال إفريقيا.

قصد تحقيق جبهة التحرير الوطني لأهدافها الرامية إلى تفكيك مواقف حكومات أوروبا الغربية الداعمة لفرنسا، سعت هي الأخرى لاستمالة أعضاء الحلف الأطلسي أو كسب حيادها كأضعف الإيمان، حيث نقلت الاستخبارات الفرنسية عن إذاعة طنجة الناطقة بالعربية بتاريخ 08 أوت 1957 م، التي أذاعت خبر ندوة صحفية صرّح فيها عباس فرحات الناطق باسم جبهة التحرير الوطني قائلاً: "... لقد طرقتنا جميع أبواب القوى الغربية ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، وطلبنا منهم حماية الحق وصيانة العدالة، وإذا رفضت القوى الغربية الاستماع إلى نداءاتنا وصرخاتنا ورفضت أن تمد لنا يد العون ورفضت سماع صوت العدالة بخصوص قضيتنا، فإننا لا نتردد في التوجه إلى موسكو للبحث عن حريتنا"⁽¹⁾

بالإضافة إلى ذلك أدركت قيادة جبهة التحرير الوطني أنه لأجل اضعاف دعم الحلف الأطلسي لفرنسا يتطلب تحرك جهازها الدبلوماسي في الأراضي الأمريكية لذلك سارعت إلى تأسيس مكتبها بنيويورك في مارس 1956 م، قبل نشر مكاتبها بأوروبا وذلك لتحقيق هدفين اثنين:

- أولهما: اختزال الطريق للوصول إلى ممثلي الدول الأوروبية الكبرى كإسبانيا، إيطاليا، بريطانيا، المقررة والمحركة للسياسة الأوروبية وللسياسة الأطلسية لجلب انتباهها على مستوى هيئة الأمم المتحدة، قصد تغيير مواقفها اتجاه القضية الجزائرية.
- ثانيهما: يتمثل في اطلاع الرأي العام الأمريكي بما يجري في الجزائر ومحاولة إقناعه للضغط على السلطات الأمريكية قصد العدول عن دعمها المتواصل للسياسة الفرنسية في الجزائر⁽²⁾

موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الجزائرية 1956-1958:

بالموازاة مع العمل الدبلوماسي المكثف لجبهة التحرير الوطني من خلال مكتبها بنيويورك تزايد تدهور الوضع في الجزائر، حيث بدا واضحاً كيف أصبحت المسألة الجزائرية تهدد سلامة الحلف الأطلسي وهذا ما أدى بالولايات المتحدة في نهاية 1956 إلى التفكير في تغيير موقفها تدريجياً اتجاه السياسة الفرنسية في الجزائر بعد أن تأكدت أن ما يحدث في الجزائر ليست له علاقة بالمد الشيوعي

(1) - عبد الكامل جويبة، مرجع سابق، ص، ص326-327.

(2) - محمد خيشان، جبهة التحرير الجزائرية في دول أوروبا الغربية أثناء الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص73.

بالمنطقة،⁽¹⁾ وقد تجلت بداية تراجع المواقف الأمريكية اتجاه السياسة الفرنسية في تصريحات السيناتور الأمريكي الديمقراطي "جون كينيدي" رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي يوم 02 جويلية 1957 م أمام الكونغرس التي أحدثت صداعا للفرنسيين ولإدارة ايزنهاور^(*)، وهذا ما أرضى كثيرا وفد الثورة الجزائرية في نيويورك (مكتب جبهة التحرير الوطني بنيويورك)، عندما تعرض بإسهاب للقضية الجزائرية قائلا: "... إنه بالنظر إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها نالت استقلالها بوسائل ثورية، ينبغي أن تكون سياستنا واضحة ومؤيدة لاستقلال الجزائر، بدلا من عرقلة الشعب الجزائري في استرجاع سيادته، وذلك حتى لو أدى الأمر إلى فقدان صداقة فرنسا..."⁽²⁾

وأضاف قائلا: "... إن فرنسا قد جندت جيشا يتكون من أربعين ألف مقاتل في الجزائر، وتتفق مبالغ طائلة من المال وتتلقى كثيرا من العتاد العسكري في محاولة اخضاع الثورة الجزائرية والتي أصبحت السبب الرئيسي في ضعف الجمهورية الفرنسية ومعها الحلف الأطلسي من جهة أخرى"⁽³⁾

غير أن خطاب كينيدي لقي معارضة من قبل الإدارة الأمريكية على لسان وزير خارجيتها "جون فوسطن دالاس" في 02 جويلية 1957 حيث صرح بأن حكومته لا تعارض في استخدام فرنسا لقوات حلف شمال الأطلسي⁽⁴⁾ وتأكد ذلك من خلال حادثة ساقية سيدي يوسف^(*) يوم 08 فيفري 1958، التي استخدمت فيها فرنسا الطائرات الأمريكية من طراز B26 والتي فتكت بالأطفال أثناء خروجهم من

(1)–Samya El Machat, op.cit, p38.

(*) – ايزنهاور دوليت دافيد: (1890–1969 م) الرئيس الرابع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية، في عام 1952 أنتخب رئيسا للجمهورية كمرشح للحزب الجمهوري، جدد انتخابه لفترة رئاسية ثانية عام 1956 بعد العدوان الثلاثي على مصر، طرح مشروع ايزنهاور كوسيلة لحلول أمريكا مكان فرنسا وبريطانيا، فرفضه العرب، أنظر: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، الجزء الأول، ص437.

(2) – عبد الكريم بلخيري، العلاقات الجزائرية الأمريكية (1954–1980)، ترجمة سمير حشاني، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص82.

(3) – شارل ل. قيدز: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الثورة الجزائرية، في مجلة الأصالة العددان، 62–63، منشورات وزارة الثقافة، أكتوبر – نوفمبر 1978، ص100.

(4) – عبد الكريم بلخيري، مرجع سابق، ص86.

(*) – وقعت أحداث ساقية سيدي يوسف يوم 08 فيفري 1958، بالحدود الجزائرية التونسية، كرد فعل للدعم التونسي للثورة الجزائرية والتي سقط فيها العديد من الشهداء الجزائريين والتونسيين. أنظر حبيب حسني اللولب، "العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف 08 فيفري 1958، جريمة إنسانية التدايعات والنتائج على الثورة الجزائرية، في مجلة البحوث التاريخية، المجلد 01، العدد 02، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، سبتمبر 2017، ص، ص240–255.

المدرسة، وعلى اثر هذه الحادثة تحدث جون فوسطن دالاس " مع السفير البريطاني في أمريكا مؤكدا له خيبة أماله التي كان يعلقها على القانون الإطار (**) الفرنسي لإنجاح التهدئة وأكد له أن الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكنها أن تغفل عن تطور القضية الجزائرية إلى ما لا نهاية، فتقدمت بمعية إنجلترا بمشروع وساطة مفاده قيام القوات الأممية لحفظ السلام بحماية الحدود الجزائرية التونسية رغبة منها في الحفاظ على مصالحها في شمال افريقيا⁽¹⁾

في 17 فيفري 1958 صرح دالاس في ندوة صحفية قائلا... قد تغير الحكومة الأمريكية موقفها من المسألة الجزائرية...، ثم أضاف بأن اليوم سيحدث فيه ذلك لم يحن بعد"⁽²⁾

وهو ما تجسد على أرض الواقع عندما امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت لصالح فرنسا في الدورة الثالثة عشرة (13) للأمم المتحدة المنعقدة من سبتمبر إلى ديسمبر 1958⁽³⁾.

موقف الحكومات الأوروبية المشتركة في الحلف الأطلسي من تصرف فرنسا في إمكانيات الحلف في حربها ضد الجزائر 1956-1958:

لم يكن تطور موقف البلدان المشتركة في الحلف الأطلسي اتجاه السياسة الفرنسية في الجزائر بالشيء العادي، بل استغربت هذه الدول من تعنت فرنسا في الاستخدام المفرط لعتاد الحلف الأطلسي، فهي ترى بأن ذلك مخالفا لمبادئها ومصالحها، فمثلا: النرويج لها حكومة عمالية مناهضة للاستعمار واليونان لها قضية استعمار في قبرص وإيطاليا تخشى على مصالحها في تونس وليبيا، في حين اسبانيا ضعيفة اقتصاديا جراء الحرب الأهلية (1936-1939) والحرب العالمية الثانية⁽⁴⁾ كما أن تصرف فرنسا

(**) - قانون الاطار الفرنسي يتكون من 270 مادة، جاء لإضعاف الثورة الجزائرية باقتراح من حكومة مونري بورجيس، عرض على البرلمان الفرنسي يوم 30 سبتمبر 1957، الذي رفض المصادقة عليه، ما أدى بسقوط حكومة بورجيس في اليوم ذاته، أنظر: يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع والعشرون، مصدر سابق، ص، ص416-417.

(1) - عبد الله شريط، مرجع سابق، ص28.

(2) - جريدة المجاهد، العدد 19، 01 مارس 1958، ص03.

(3) - عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص874.

(4) - عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1958، الجزء الأول مرجع سابق، ص189.

هذا عرقل مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في كل من تونس والمغرب الأقصى، ما أدى بتشويه صورة الحلف الأطلسي لدى الشعوب المتحررة أو تلك التي تسعى إلى التحرر⁽¹⁾

وهذا ما تأكد في مؤتمر طنجة المنعقد من 27 إلى 30 أبريل 1958 م والذي خرج بقرارات عبر فيها الحاضرون عن تضامنهم مع القضية الجزائرية، كما عبروا عن استيائهم من الإعانات التي تقدمها دول الحلف الأطلسي لفرنسا في حربها ضد الجزائر⁽²⁾ ما جعل بلدان الحلف الأطلسي ترى أن حرب الجزائر تشكل تهديدا للحلف، ولخطورة هذا الأمر فقد ضاعفت هذه الدول من تحذيراتها لفرنسا منذ عام 1958 م، خوفا من غياب الثقة بين أعضاء الحلف الأطلسي والمعسكر الغربي بأكمله⁽³⁾

ج- مواقف حكومات دول أوروبا الغربية خارج نطاق الحلف الأطلسي من الثورة التحريرية 1956-1958:

نتناول في هذا الجانب من الدراسة المواقف الانفرادية لكل حكومة على حدى من حكومات دول أوروبا الغربية سواء كانت تنتمي أو لا تنتمي إلى الحلف الأطلسي، وفي هذا الصدد حاولت قيادة جبهة التحرير الوطني ترجيح الكفة لصالحها أمام الوضع المتحيز الذي أبداه أعضاء الحلف الأطلسي مع فرنسا في حربها مع الجزائر، ولمواجهة ذلك قررت جبهة التحرير الوطني تعبئة أقصى ما في حوزتها من إمكانيات للوصول إلى مختلف مستويات القرار في البلاد الغربية عامة، مستخدمة آليات عديدة كنا قد أشرنا إليها سابقا في عملها الدبلوماسي، وبذلك استطاعت القضية الجزائرية أن تفرض نفسها على الساحة الدولية، وبالتدريج أصبحت الشعوب الغربية نفسها تتحدى حكومة فرنسا، بمعنى وإن لم تتمكن جبهة التحرير الوطني من استمالة مواقف حكومات الدول الغربية لتغيير نظرتها حول القضية الجزائرية بمواقف رسمية، فإنها استطاعت بالمقابل هزّ الرأي العام فيها وكسب الولاء والتأييد من بعض النقابات والمنظمات غير الحكومية التي تناولناها سابقا، وجاءت مواقف حكومات دول أوروبا الغربية من الثورة التحريرية 1956-1958 على النحو الآتي:

- موقف الحكومة البريطانية من الثورة التحريرية 1956-1958:

(1) - محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 603.

(2) - أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من 01 نوفمبر 1954 إلى غاية 19 سبتمبر 1958، مذكرة ماجستير، مرجع سابق، ص 108.

(3) - طاهر جبلي، الامداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 297.

من المعروف أن الحكومة البريطانية هي الأخرى كانت على شاكلة الحكومة الفرنسية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، في كونها دولتان استعماريّتان، وبحكم تواجدها أيضا ضمن المعسكر الغربي وترتبطان بميثاق الحلف الأطلسي مما لا يدع مجالا للشك فيه بأن بريطانيا منحازة في مواقفها لفرنسا في حربها ضد الجزائر⁽¹⁾ ويظهر ذلك من خلال مواقف سياستها الرسمية على إثر اختطاف الطائرة المغربية التي تقل زعماء جبهة التحرير الوطني إلى تونس لحضور أشغال المؤتمر الذي يتناول الحل السلمي للقضية الجزائرية وكان ذلك في 22 أكتوبر 1956، إذ لم تبتد الحكومة البريطانية أي اهتمام بقضية اختطاف الطائرة واعتقال زعماء الثورة الجزائرية، ولم تستجب لطلب سفير تونس ببريطانيا السيد "الطيب سليم" بشأن السعي لإطلاق سراح زعماء جبهة التحرير الوطني، بل ذهبت إلى أكثر من ذلك وشاركت في العدوان الثلاثي^(*) على مصر يوم 29 أكتوبر 1956 الذي كان يهدف إلى تضيق الخناق على الثورة الجزائرية وقطع مصادر دعمها⁽²⁾

كما كان لبريطانيا موقفا رسميا يؤكد دعمها لفرنسا على اثر نقل هذه الأخيرة لقواتها من قواعد الحلف الأطلسي المرابطة بألمانيا الغربية إلى الجزائر ومعها العتاد الحربي الذي أنتجته مصانع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، صرح سفير بريطانيا في باريس بتاريخ 7 جويلية 1957 قائلا: "بأن حكومة بلاده ترغب في أن يستتب الأمر لفرنسا في شمال إفريقيا لنشر المدنية"⁽³⁾

لتجسيد تأييد الحكومة البريطانية للسياسة الفرنسية بالجزائر صدر بلاغ مشترك بين الحكومتين البريطانية والفرنسية يوم 26 نوفمبر 1957، على لسان كل من "هارولد ماكمليان" رئيس الحكومة البريطانية، وفليكس غايار رئيس الحكومة الفرنسية، جاء فيه أن حل القضية الجزائرية شأن داخلي يخص فرنسا وحدها، ومن جهة أخرى لم تدن الحكومة البريطانية الجرائم التي ارتكبتها فرنسا إثر عدوانها على ساقية سيدي يوسف يوم 08 فيفري 1958، بل تحفظت على ذلك⁽⁴⁾

(1) - مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962، مرجع سابق، ص424.

(*) - هي حرب شنتها كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مصر في عام 1956، اثر قيام جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس، للمزيد أنظر:

Christian Pineau, 1956 Suez, Edition Robert Laffont, Paris, 1976, pp, 85-86.

(2) - فتحي الديب، مصدر سابق، ص276.

(3) - مصطفى طلاس وبسام العسلي، مرجع سابق، ص392.

(4) - المجاهد، العدد 76، 05 سبتمبر 1960، ص02.

كما أن الحكومة البريطانية وضعت عراقيل لافتتاح مكتب جبهة التحرير الوطني بلندن أواخر عام 1957 م، بحجة أن أعضاء الجبهة ليست لديهم وثائق تسمح لهم بالإقامة على أراضيها، ومن ثم فإن القانون البريطاني لا يسمح لأعضاء جبهة التحرير الوطني القيام بأي نشاط على أراضيها، ما اضطر جبهة التحرير الوطني لتسجيل أحد مناضليها المدعو "محمد كلو" بإحدى الجامعات البريطانية للاستفادة من شهادة الإقامة تسمح لأعضاء الجبهة بافتتاح مكتب لها وهو ما تم تحت غطاء جمعية الطلبة العرب المسلمين، وقد تمكن مكتب جبهة التحرير الوطني بلندن من ممارسة نشاطه بشكل سمح له بكسب تعاطف بعض الشخصيات السياسية النافذة في بريطانيا كالسيد بيفن" من أكبر رجالات المملكة البريطانية الذي صرح بضرورة استقرار الجزائر⁽¹⁾

كما دأبت بريطانيا على دعم فرنسا دبلوماسيا من خلال دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة من الدورة العاشرة إلى الدورة الثالثة عشرة المنعقد خلال الفترة الممتدة من سبتمبر 1955 إلى ديسمبر 1958 م، إذ كانت بريطانيا تصوّت دائما للقرارات التي تخدم مصلحة فرنسا⁽²⁾

من جهة أخرى لم تمنع الحكومة البريطانية الطلبة الجزائريين من حضور الندوة التي عقدها الاتحاد الوطني للطلبة البريطانيين بلندن ما بين 17 و 18 أبريل 1958، على اثر الدعوة التي تلقاها الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين من الكتابة للجنة التنسيق بين الاتحادات الوطنية الغربية التي أدرجت في جدول أعمالها قضية الطلبة الجزائريين⁽³⁾

في لفتة أخرى للحكومة البريطانية تشكل دعما إيجابيا للقضية الجزائرية استجابت لدعوة اللجنة الدولية للصليب الأحمر القاضية بضرورة تقديم اعانات لسد حاجيات اللاجئين الجزائريين وبهذا الخصوص ساهمت الحكومة البريطانية على دفعتين بمبالغ مالية قدرها: 700 دولار و 449 دولار،⁽⁴⁾ وهو ما شجع جبهة التحرير الوطني على مواصلة نشاطاتها الدبلوماسية بلندن بعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958م.

(1) - لزهرة بديدة، الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا خلال الفترة ما بين 1957-1960، مذكرة ماجستير في تاريخ الثورة، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2000-2001، ص، ص 217-218.

(2) - علي تابلت، مرجع سابق، ص 387.

(3) - أحمد مريوش، مرجع سابق، ص 505.

(4) - محمدي محمد، مرجع سابق، ص 327.

- موقف الحكومة الإسبانية من الثورة التحريرية 1956-1958:

من المتوقع أن يكون موقف الحكومة الإسبانية مؤيدا لفرنسا بحكم تقارب الحدود الجغرافية وكذا تقاسم النزعة الاستعمارية في المغرب الأقصى، وكذا هيمنة الإدارة الأمريكية على التوجه السياسي لحكومة مدريد، باعتبارها من بين دول المعسكر الغربي، غير أنه في الواقع كان موقف الحكومة الإسبانية مزدوجا من القضية الجزائرية، فتارة تضرب حصارا محكما على نشطاء جبهة التحرير الوطني، وتارة أخرى تغض الطرف عما يقوم به هؤلاء النشطاء الجزائريون على أراضيها من تهريب للسلاح لصالح الثورة التحريرية، وبالتالي يمكن اعتبارها قاعدة خلفية لها، إذ تشكل خط امداد بالسلاح يربط بين إسبانيا وجدة وصولا إلى وهران ولعل ما يؤكد قولنا هذا ما يلي:

بخصوص مواقف الحكومات الإسبانية الداعمة للسياسة الفرنسية في الجزائر نجدها في التصريح الذي أدلى به مندوب الحكومة الإسبانية لدى الأمم المتحدة في نيويورك لممثل مكتب جبهة التحرير الوطني هناك حسين آيت أحمد" الذي كان يجري محادثات معه قصد استمالة موقف بلاده لدعم القضية الجزائرية في الدورة الحادية عشرة للأمم المتحدة، وفي خضم هذه المحادثات أجابه السفير الإسباني من غير أن يخفي أي تردد بأنه متحمس لتأييد الرؤية الفرنسية في الجزائر⁽¹⁾

من جهة أخرى نلاحظ ليونة ورغبة من الحكومة الإسبانية في دعم القضية الجزائرية من خلال موقفها على إثر اختطاف الطائرة المغربية التي تقل زعماء جبهة التحرير الوطني إلى تونس في 22 أكتوبر 1956، بإبداء استعدادها منذ البداية للمساهمة من أجل الحفاظ على حياة القادة المختطفين، والسعي لدى السلطات الفرنسية للإفراج عنهم كما قابل الجنرال فرانكو^(*) franco السفير المصري بمدير يوم 25 أكتوبر 1956، مظهرا اهتمامه الكبير بقضية الجزائر والزعماء المختطفين وأبدى استعداده لتقديم أية مساعدة في هذا الشأن⁽²⁾

(1) - تقرير حسين آيت أحمد من نيويورك، 26 مارس 1956، مصدر سابق، ص01.

(*) - فرانثيسكو فوانكو بوها موند: ولد يوم 04 ديسمبر 1892، جنرال وديكتاتور إسباني أحد قادة انقلاب سنة 1936، للإحاطة بالجمهورية الإسبانية الثانية التي أدت إلى الحرب الأهلية الإسبانية حكما ديكتاتوريا بدءا من 1939 إلى 1975، ملقبا نفسه بالكوديو أو الزعيم وبقي رئيس دولة حتى وفاته سنة 1975، أنظر:

Bartolomé Bennassar, Histoire des espagnols XVIII-XX siècle, edition armond lollin ; Paris, 1985, p98.

(2) - بن عتو بلبروات، مرجع سابق، ص360.

كما استمرت السلطات الاسبانية في غض بصرها عن جهود مناضلي جبهة التحرير الوطني لإمداد الثورة التحريرية بالسلاح ما جعلهم يشكلون خلايا في اسبانيا لتهريب السلاح نحو الجزائر، وتوصل بهم الأمر إلى استخدام السفينة الاسبانية "خوان إلوكاس" لشحن السلاح من الإسكندرية إلى سبتة المغربية الخاضعة لسيادة اسبانيا في جوان 1957، حيث حجزت هذه الشحنة من قبل السلطات الاسبانية بسبب التخريب المقصود الذي طال السفينة عند عملية الانزال من طرف عمال الميناء المغربي⁽¹⁾ في نفس السياق بخصوص طريقة شراء السلاح وتهريبه من اسبانيا نحو كل من المغرب والجزائر، كان السلاح يجلب من اسبانيا وكان يسهر على شرائه حافظ إبراهيم التونسي الأصل، على اعتبار أن له علاقات مع شبكة من بعض الاسبان الذين يقومون بجلب الأسلحة من أوروبا بفضل الحنكة التي يتمتعون بها، حيث كانوا يتوخون الحيطة والحذر من خلال إخفاء الأسلحة والذخيرة في خزانات وقود السيارات أو ضمن هياكلها... الخ⁽²⁾، وكانت تنقل الأسلحة من برشلونة إلى خاسيراس ومنها تتوجه نحو طنجة ثم تيطوان وهكذا حتى تصل إلى الجزائر، للعلم فعملية التموين أو عبور الأسلحة كانت تتم في كثير من الأحيان تحت رقابة السلطات الاسبانية⁽³⁾

هكذا إلى أن انكشف أمر تسرب الأسلحة من اسبانيا نحو الجزائر من قبل المخابرات الفرنسية في أواخر 1957، ما دفع بالسلطات الفرنسية إلى التدخل لدى السلطات الإسبانية لأجل وضع حد لمثل هذه التصرفات التي تسيء إلى العلاقات الفرنسية الاسبانية ومنذ ذلك الحين أصبحت السلطات الإسبانية تراقب حدودها وتتابع تحركات مناضلي جبهة التحرير الوطني⁽⁴⁾

إذا قامت الشرطة الاسبانية في هذه الأثناء وبسرية تامة بغلق مقرات جبهة التحرير الوطني في مدريد وبرشلونة رغم الاتصالات الحثيثة التي جرت بين الجبهة ووزير الخارجية الاسباني في صيف 1958 من أجل السماح بمزاولة جبهة التحرير الوطني لنشاطها عبر الأراضي الاسبانية إلا أن تلك الاتصالات باءت بالفشل⁽⁵⁾

(1) - يخلف حاج عبد القادر، مرجع سابق، ص 173.

(2) - محمد السعيد قاصري، مرجع سابق، ص 262.

(3) - الطاهر جبلي، الامداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 399.

(4) - عمار قليل، مصدر سابق، ص 287.

(5) - محمد عباس، ثوار... عظماء، مرجع سابق، ص، ص 167-168.

أما من الناحية الدبلوماسية فإن موقف الحكومة الإسبانية لم يخدم كثيرا السياسة الفرنسية في الجزائر، إذا كان يتسم في أغلب الأحيان بالحياد وهو ما انعكس إيجابا على دعم القضية الجزائرية ويتجلى ذلك من خلال دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة منها: الدورة العاشرة والثانية عشرة والدورة الثالثة عشرة⁽¹⁾

فيما كان موقف الحكومة الإسبانية داعما لفرنسا خلال أشغال الدورة الحادية عشرة (11) للأمم المتحدة التي جرت في 13 فيفري 1957 من خلال مساهمتها في المشروع الذي أعدته دول أمريكا اللاتينية بمعية إيطاليا المعدل للمشروع الذي جاءت به الكتلة الأفرو آسيوية والذي كان يصب محتواه في صالح القضية الجزائرية⁽²⁾، ولقد أشرنا إلى هذين المشروعين سابقا.

- موقف الحكومة البلجيكية من الثورة التحريرية 1956-1958:

تعد بلجيكا من دول المعسكر الغربي المجاورة لفرنسا وترتبط معها بعلاقات في مجالات عدة، كالمجال الأمني في الحلف الأطلسي وكذا المجال الاقتصادي في إطار المنظمة الاقتصادية الأوروبية المشتركة، وبالتالي فلا غرابة أن تكون الحكومة البلجيكية منحازة لفرنسا في حربها ضد الجزائر، خاصة وأن الدولتين تشجعان النزعة الاستعمارية في إفريقيا إذ تحتلان معا منطقة الكونغو.

هذه الخلفيات التاريخية وغيرها جعلت الحكومة البلجيكية تعمل على تأييد فرنسا في سياستها بالجزائر، ويتجلى ذلك في قيام الشرطة البلجيكية في جويلية 1954 باعتقال مئات الإطارات الموالية لمصالي الحاج على إثر عقد مؤتمراتهم بمدينة هورنو hornou البلجيكية في ظل تفاقم أزمة انقسام حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بين المصاليين والمركزيين.⁽³⁾

عند اندلاع الثورة التحريرية في 01 نوفمبر 1954 م لم تعارض الحكومة البلجيكية استخدام فرنسا لعناد الحلف الأطلسي في حربها ضد الجزائر عندما لجأت فرنسا إلى الولايات المتحدة الأمريكية في ديسمبر 1954 بطلب ترخيص يسمح لها باستخدام وسائل الحلف الأطلسي لمواجهة الثورة التحريرية.⁽⁴⁾

كما أنه على إثر تكليف الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني المتواجد بالقاهرة كل من فرحات عباس وأحمد فرانسيس بالتوجه إلى العاصمة البلجيكية بروكسل في إطار تكثيف العمل الدبلوماسي لجبهة

(1) - يحي بوعزيز، ثروات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مصدر سابق، ص، ص445-448.

(2) - محمد علوان، مصدر سابق، ص، ص101-102.

(3) - مومن العمري، مرجع سابق، ص226.

(4) - عبد الكامل جويبة، مرجع سابق، ص315.

التحرير الوطني بأوروبا في 26 جوان 1956، من أجل الرد على خطاب رئيس الحكومة الفرنسية غي مولي" في مؤتمر الحزب الإشتراكي الفرنسي المزمع إنعقاده في 01 جويلية 1956 م في مدينة "ليل" الفرنسية لكن المهمة لم تتجز كاملة بسبب منع الندوة الصحفية المقررة لفرحات عباس وأحمد فرانسيس من طرف وزارة العدل البلجيكية، ما اضطرهما لتوزيع نص الندوة على الصحافة البلجيكية، حيث كان غرض الندوة شرح ما يجري في الجزائر وفضح التجاوزات الفرنسية، ما جعل الحكومة البلجيكية تلجأ إلى طردهما. (1)

هذا إلى جانب الدعم الدبلوماسي الذي كانت تدعم به الحكومة البلجيكية فرنسا من خلال التصويت لصالحها في دورات الأمم المتحدة من الدورة العاشرة (10) إلى الدورة الثالثة عشرة (13) المنعقدة في الفترة من 1955 إلى 1958، عندما يتعلق الأمر بطرح المشكلة الجزائرية. (2)

كما أن الحكومة البلجيكية ترى أن القضية الجزائرية تشكل تهديدا لأمنها الداخلي، كون بلجيكا تشترك في حدودها مع فرنسا ما يسهل اختراق الأمن البلجيكي بسهولة، وقد تجسد ذلك في انتقال الصراع المسلح بين جبهة التحرير الوطني والحركة المصالية خلال الفترة (1956-1958) من التراب الفرنسي إلى دول الجوار كألمانيا الفيدرالية وسويسرا وبلجيكا. (3)، هذه الأخيرة قام عناصر الحركة المصالية باغتيال المناضل معاش العلمي في 01 نوفمبر 1956 في مدينة سوفريه، كما جرح محمد صحراوي وهو مناضل من جهة التحرير الوطني في مارس 1957 م. (4) وقد امتنعت جبهة التحرير الوطني عن الرد على عناصر الحركة المصالية بنفس الطريقة رافضة الزج بأراضي دولة صديقة في الصراع، وقد أصدرت في بيان لها يدعوا مناضلي الجبهة إلى عدم خرق القانون البلجيكي واستبعاد كل عنف ضد المصاليين في بلجيكا. (5)

من جهة أخرى استقبل وزير الداخلية البلجيكي الإشتراكي "بيارفيرميلان" pierre vermaylen المبادرة بصدر رحب وعقد اتفاق مع ممثل وفد جبهة التحرير الوطني عبد العزيز بن ميلود" يقضي بوقف الملاحقات البوليسية ضد عناصر جبهة التحرير الوطني في بلجيكا مقابل تعهد الجبهة بوقف العمليات

(1) - عباس محمد الصغير، مرجع سابق، ص، ص98-99.

(2) - محمد علوان، مرجع سابق، ص، ص 143-144.

(3) - Ali Haroun, op.cit, p345.

(4) - جمعة بن زروال، الحركة الوطنية الجزائرية وموقفها من الثورة التحريرية 1954-1962، مرجع سابق، ص65.

(5) - Ali Haroun, op.cit, p346.

العسكرية ضد مناضلي الحركة المصالية على التراب البلجيكي، وقد وجهت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا نداء إلى العمال المهاجرين ومناضلي الجبهة خصوصا الموجودين على الأراضي البلجيكية بضرورة تطبيق البنود التالية:

- ضرورة احترام الشعب البلجيكي وقوانين الدولة البلجيكية باعتبارها دولة صديقة.
- السعي لكسب صداقة ودعم الطبقات العمالية البلجيكية ومنظماتها السياسية والنقابية.
- الدعوة إلى التماسك والوحدة والابتعاد عن أسباب التفرقة والشقاق. (1)

من جهة أخرى فقد وجد ممثلو جبهة التحرير الوطني ببلجيكا مناخا مناسباً للنشاط السياسي خاصة بعد مرور عامين من اندلاع الثورة التحريرية وتطور موقف الرأي العام البلجيكي منها على إثر المعلومات التي كان يتلقاها من الندوات الصحفية التي يعقدها ممثلو جبهة التحرير الوطني ببلجيكا لشرح حيثيات القضية الجزائرية كتلك التي نشطها فرحات عباس في 29 جويلية 1956 في بروكسل، بمساعدة النشطاء الحقوقيين البلجيكين. (2) وقد فصلنا في نص الندوة سابقا.

ضف إلى ذلك المعلومات التي تنشرها الصحافة البلجيكية حول القضية الجزائرية كصحيفة بلجيكا الحرة وصحيفة صدى البورصة التي أشرنا إليها سابقا، ما جعل الرأي العام البلجيكي يشكل ضغطا على حكومته لتسهيل تنقلات مناضلي جبهة التحرير الوطني، داخل أراضيها، بحيث تشكلت لجنة بلجيكية تساند القضية الجزائرية تسمى بلجنة السلام^(*) سنة 1958 برئاسة "جورج لابيرش"^(**) george laprche التي أصبحت تشكل مصدرا هاما ببلجيكا بالنسبة للجانب المعلوماتي المتعلق بالثورة الجزائرية

(1) –Mohammed Harbi, Une Vie debout mémoires politiques, (1945–1962), tom I Edition de la découverte, Paris, 2001, pp 213, 214.

(2) – محمد خيشان، جبهة التحرير الجزائرية في دول أوروبا الغربية، مرجع سابق، ص38.
^(*) –"اللجنة من أجل السلام في الجزائر la Comité pour la paix en Algérie تأسست في جانفي 1958 من طرف (بيار لوجراف pierre le grève) وهو من الوجود البارزة للتروتسكيين في بلجيكا، نظم العديد من اللقاءات وقدم مساعدة للمناضلين الجزائريين لعبور الحدود البلجيكية، أنظر:

Benamara Kader et Keller fritz, Solidarité en action soutien européen à la résistance algérienne (1954–1963), Edition barkai, Alger, 2013, p46

^(**) – جورج لابيرش: أستاذ مادة التاريخ وعضو مناضل في لجنة السلم سنة 1958، تعرض للاغتيال عن طريق انفجار طرد مفخخ، أعد له من طرف المصالح السرية الفرنسية. أنظر: عمر بوداود، مصدر سابق، ص147.

والذي وظفته جبهة التحرير الوطني لصالحها لإقناع الحكومة البلجيكية بضرورة دعم القضية الجزائرية، كما كانت تساعد الجزائريين اللاجئين في تونس والمغرب بمختلف المؤن. (1)

كما ساهم مجمع من الشباب المحامين البلجيكيين (***) في إطار الالتزام باتباع التعليمات الصادرة من إدارة فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا التي تقضي بضرورة احترام مناضلي الجبهة للقانون البلجيكي، وكانت مهمته الدفاع عن المساجين الجزائريين في بلجيكا أو في شمال وشرق فرنسا بل وأحيانا في الجزائر. (2)

موقف حكومة بلجيكا المؤيد للقضية الجزائرية 1956-1958:

أما فيما يخص الدور الإيجابي الذي لعبته بلجيكا اتجاه الثورة التحريرية أشاد المجاهد علي هارون (*) بالمساعدات البلجيكية قائلا: إن المساعدات التي تلقيناها في بلجيكا جزء من تاريخها، ومن المؤكد أن لهذا البلد باعا في الحركة الاستعمارية لإفريقيا، ولكن المفرح أن جزءا كبيرا من الشعب البلجيكي قد شارك في تحرير بلادي. (3)

موقف حكومة ألمانيا الفيدرالية من الثورة التحريرية 1956-1958:

كما هو معروف بأن ألمانيا خرجت من الحرب العالمية الثانية منهزمة، فعمل الحلفاء على تقسيمها، قسم تابع للاتحاد السوفياتي يدعى ألمانيا الشرقية أما الأقسام الثلاثة الأخرى فهي تابعة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا، تشكل ما يعرف بألمانيا الفيدرالية، هذه الأخيرة تعمل تحت وصاية

(1) – Jacques Charpy, les Porteurs d'espoir, Edition Casbah, Alger, 2004, pp253-258.

(**) – تشكل مجمع المحامين البلجيكيين. Le Collectif des avocats belges في 1957، للدفاع عن مناضلي فيدرالية جبهة التحرير الوطني، ويضم المحامين (سارج مورو Serge moureaux)، (مارك دو كوك marc de cock) (سيسيل دار cécile draps)، (أندي مارشي andré merchie) أنظر:

Benamara Kader et Keller Fritz, op.cit, p47.

(2) – عمر بوداود، مصدر سابق، ص147.

(*) – علي هارون: سياسي ومحامي جزائري، مناضل سابق في صفوف جبهة التحرير الوطني، ولد سنة 1927 بالجزائر العاصمة، عين سنة 1958 كمسؤول سياسي لفدرالية جبهة التحرير بفرنسا، وفي الفترة من 1960 إلى 1962، أصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، بعد الاستقلال أصبح نائبا في المجلس التأسيسي من 1962 إلى 1963، أنظر: علي هارون الولاية السابعة، حرب جبهة التحرير داخل التراب الفرنسي 1945-1962، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007، ص54.

(3) – عمر بوداود، مصدر نفسه، ص151.

الحلفاء مما جعلها ناقصة السيادة في اتخاذ القرارات التي تراها مناسبة، ما جعل حكومتها تطبق ما تمليه عليها الدول الكبرى التي تراقب تسيير شؤونها، وعليه فحكومة ألمانيا الغربية مرغمة على الانحياز إلى فرنسا في حربها ضد الجزائر، وهو ما تؤكدته المواقف الرسمية التي نقلتها الجرائد الموالية للحكومة الألمانية في ربيع 1957، وفي هذا المقام كتبت جريدة راين بفالتر: لقد أنجزت فرنسا الكثير في الجزائر لكن موسكو هي المسؤولة عما يجري اليوم في هذه البلاد من اضطرابات".⁽¹⁾

في نفس السياق تصيف جريدة فرانكفورتر ترايبونوغ: "على فرنسا أن تبرهن على الحكمة السياسية في معالجة قضايا الشمال الإفريقي".⁽²⁾

تأكد موقف حكومة ألمانيا المنحاز إلى فرنسا في أوت 1957 على أثر فشل مساعي وفد جبهة التحرير الوطني في جولته التي قادته إلى ألمانيا الغربية في الحصول على موعد بوزارة خارجيتها.⁽³⁾

إزداد موقف حكومة ألمانيا الغربية الداعم لفرنسا بحيث قام النظام الألماني في عام 1958 بقيادة حملة دعم ومساندة مادية لفرنسا تمثلت في تقديم قرض مالي قدر بحوالي مليار دولار أمريكي من صندوق النقد الدولي، حتى تتمكن إدارة الاحتلال الفرنسي من تغطية التكاليف التي فرضتها عليها الثورة الجزائرية.⁽⁴⁾

غير أن جبهة التحرير الوطني لم تكتف بالادعائية الفرنسية في ألمانيا ضد الثورة التحريرية وكذا الضغوط التي تفرضها على الحكومة الألمانية من أجل وضع حدّ لنشاط مناصلي جبهة التحرير الوطني على أراضيها، فراحت الجبهة وفتحت مكتباً لها ببون في منتصف 1957، بقيادة عبد الحفيظ كرمان الذي بدأ نشاطه في أكتوبر من ذات السنة، تحت غطاء القنصلية التونسية، وقد أنجز المكتب بعض الأعمال المتعلقة بمجال الدعاية والاعلام، وارتكز عمل ممثلي جبهة التحرير الوطني في بون على مسألة حماية اللاجئين باعتبارها قضية إنسانية تستدعي من الجميع التضامن معها.⁽⁵⁾

في ربيع 1958، قررت إدارة فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا نقل مقرها إلى ألمانيا الغربية هروباً من ملاحقات الشرطة الفرنسية للقائمين على شؤون فيدرالية الجبهة بفرنسا، وفي ألمانيا قام ممثلو

(1) - مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية على غرة أول نوفمبر، مصدر سابق، ص 185.

(2) - مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية، مرجع سابق، ص 435.

(3) - A.Kiouane, op.cit, p92.

(4) - مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية، مرجع سابق، ص 436.

(5) - عبد الكامل جويبه، مرجع سابق، ص، ص 316-317.

جبهة التحرير الوطني بعدة ندوات شرحوا من خلالها عدالة النضال التحرري في الجزائر وهذا قصد تحسيس مسؤوليها هناك، ما حرك شعور عدة شخصيات لدعم القضية الجزائرية بتسهيل تنقلات ممثلي جبهة التحرير الوطني على الأراضي الألمانية، ومن ضمن هؤلاء النائب الإشتراكي هانس بورغى ويشناوسكي نائب مدينة هامبورغ، ما ساعد على انشاء نشرية لمكتب جبهة التحرير الوطني باللغة الألمانية سميت بالجزائر الحرة، freies algérie لنقل المعلومات المتعلقة بالثورة التحريرية وتفنيد ما كانت تبثه السلطات الرسمية الفرنسية.⁽¹⁾

كما أنشأت جبهة التحرير الوطني بألمانيا الغربية مركزا للدعاية وشراء الأسلحة على رأسه "حاج علي" الذي بعث بعدة شحنات أسلحة إلى تونس وطنجة،⁽²⁾ مما جعل ألمانيا الغربية تشكل قاعدة خلفية لإمداد الثورة التحريرية بالسلح بعد أن اكتشف أمر تسريبها عبر إسبانيا في أواخر عام 1957 م.⁽³⁾

تجدر الإشارة إلى أن تواجد ممثلي جبهة التحرير الوطني على الأراضي الألمانية ونشاطهم المكثف للتعريف بالقضية الجزائرية، جعل ألمانيا الغربية تدرك حقيقة ما يجري في الجزائر، ما جعلها تدعم القضية الجزائرية في عدة مجالات تنصدها استقبال الطلبة الجزائريين على إثر قيام السلطات الفرنسية بحل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في 28 جانفي 1958، وذلك بتوفير 27 منحة دراسية في مختلف التخصصات.⁽⁴⁾

كما استجابت حكومة ألمانيا الغربية لنداء اللجنة الدولية للصليب الأحمر الموجه إلى المجتمع الدولي في نوفمبر 1957، والذي يقضي بضرورة دعم اللاجئين الجزائريين بما يحتاجونه، وبمقتضى هذا النداء قدمت ألمانيا الغربية مساعدات مالية قدرت بحوالي 100.000، دوتش مارك.⁽⁵⁾ ما يعني بداية التفات ألمانيا الغربية إلى القضية الجزائرية والابتعاد عن التحيز الذي كانت تبديه لفرنسا.

موقف الحكومة السويسرية من الثورة التحريرية 1956-1958:

(1) - عمر بوداود، مصدر سابق، ص148.

(2) - أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص388.

(3) - وهيبة سعدي، مرجع سابق، ص82.

(4) - سعيد عقيب، دور الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين خلال ثورة التحرير، مرجع سابق، ص، ص 179-180.

(5) - فاروق بن عطية، مرجع سابق، ص89.

ضمن الاستراتيجية الدبلوماسية لجهة التحرير الوطني في الخارج بغية دفع الحكومات الأوروبية لدعم القضية الجزائرية، عمل قادة الثورة على تشكيل خلايا إعلامية، سياسية وعسكرية، خصوصا في الدول الأوروبية لتتوير المعسكر الغربي بما يجري في الجزائر، وكانت سويسرا من بين أهم الدول الأوروبية التي اهتمت بها جبهة التحرير الوطني مع بداية الثورة إضافة لفرنسا، بلجيكا وألمانيا حيث كانت سويسرا عبارة عن ملتقى ومركزا لعبور النشطاء الجزائريين كما كانت قاعدة للدعم المادي خاصة بالأموال لجيش التحرير، وستنطرق لعدة مواقف تبرز لنا ذلك.

تختلف الحكومة السويسرية عن باقي حكومات الدول الأوروبية الغربية منها، بأنها حكومة دولة محايدة، أي أنها ترفض ومنذ قرون التدخل في الصراعات الأوروبية والدولية باستثناء العمليات الإنسانية وذات السياسة التي اتبعتها حيال القضية الجزائرية، حيث كانت حريصة على تجنب كل ما يمكن أن يسبب في تعكير علاقاتها مع فرنسا، وهذا ما يفسر الصرامة التي تعاملت بها مع الشخصيات الوطنية.⁽¹⁾ والتي اتخذت من سويسرا مقرا لها، ومن هؤلاء الشخصيات فرحات عباس، أحمد بيبوض، بوجملين وأحمد فرانسيس"، الذين استجوبتهم الشرطة الفيدرالية السويسرية عن سبب تواجدهم بسويسرا يوم 12 أبريل 1956 م، وتحججوا بأنهم متواجدون لأغراض سياحية، وإن كانت السلطات قد تغاضت عن النشاط السياسي لجهة التحرير الوطني على أراضيها، إلا أنها لم تسمح أبدا بغير ذلك، حيث تم مثلا طرد أحمد بيبوض وبوجملين" من التراب السويسري بسبب تجارة الأسلحة.⁽²⁾

مع تزايد التحركات السياسية للنشطاء الجزائريين في سويسرا، تزايدت الانتقادات الفرنسية التي ترى بأن حيادية سويسرا وإن كانت جيدة غالبا فلا ينبغي أن تسمح باستضافة مرتكبي المجازر.⁽³⁾ وردا على هذه الانتقادات تحدث السفير السويسري بباريس: "... بأن سويسرا لا يمكنها أن تمارس التمييز ضد الجزائريين خاصة وأنهم يحملون جوازات سفر فرنسية.⁽⁴⁾

(1) – شعبان ايدو، شبكات دعم الثورة الجزائرية في أوروبا الغربية (1957-1962) اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2017-2018، ص250.

(2) – Rapport de la police fédérale concernant l'affaire du « bureau suisse du front de libération nationale », 25 septembre 1959.

(3) – Farhat Abbas, autopsy d'une guerre, op.cit, p108.

(4) – Benamara Kader et Keller Fritz, op.cit, p100.

في نفس السياق، صرحت الوزارة العمومية السويسرية عن بعض الأسباب التي قد تجعلها تتغاضى عن النشاط السياسي لمناضلي جبهة التحرير الوطني على أراضيها، منها أن الشرطة السويسرية ليست لديها الإمكانيات الكافية لمتابعة كل شخص جزائري طوال الوقت، وأهم هذه الأسباب الحذر في التعامل مع شخصيات جزائرية قد تكون لديها أدوارا كبيرة في القريب العاجل. (1) مثل فرحات عباس الذي أصبح فيما بعد رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

ربما كان تساهل السلطات السويسرية مع النشاط الجزائريين وراء فتح جبهة التحرير الوطني لمكتبها بلوزان" في أبريل 1957، تحت غطاء منظمة الهلال الأحمر الجزائري الذي يديره جيلالي بن تامي، حيث لعب هذا المكتب برئاسة الطيب بولحروف دورا كبيرا في التعريف بالقضية الجزائرية في الأوساط السويسرية ما جعل الرأي العام بها يتعاطف مع القضية الجزائرية بل وصل الأمر بالسويسريين إلى التجنيد لصالح القضية الجزائرية في اطار شبكة الدعم التي كان يديرها الفرنسي فرانسيس جونسون (*). (2)

إلى جانب ذلك أصبحت القضية الجزائرية تحتل حيزا هاما في صفحات العديد من الجرائد السويسرية كصحيفة "Die Tat" الناطقة بالألمانية والتي أدارت حوارا مع فرحات عباس في جانفي 1957، شرح من خلالها صمود الجزائريين في كفاحهم ضد الاحتلال الفرنسي، بالإضافة إلى جريدة la gazette de Lausanne التي أصبحت تدير حوارات مع فرحات عباس مثلا بجرأة وتظهر صورته وإقامته وتذكر مكان الحوار عكس ما كانت تعتمد في مقالاتها السابقة مع عدم ذكر مكان الحوار، ما جعل العديد من

(1) – Damien Carron, op.cit ; p226.

(*) – فرانسيس جونسون: صحفي وفيلسوف فرنسي، ولد ببوردو في 07 جويلية 1922، مشهور بدعمه لجبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية في سنة 1957 م أسس شبكة جونسون التي أكتشفت في سنة 1960، حكم عليه غيابيا ب 10 سنوات سجنا بتهمة الخيانة العظمى في سنة 1960، توفي في 01 أوت 2009 بباريس أنظر:

Marie Pierre Ulloa, Francis Jeanson un intellectuel en dissidence de la résistance à la guerre d'Algérie, Edition berg international, Paris 2001, pp 177-178.

(2) – Charles Henri Favrod, Quelques remarques en marge de la négociation franco-algérienne et les bons offices suisses, les retentissement de révolution algérienne, Centre national d'études historiques, ENAL, GAM, (colloque international d'Alger, 24-28 novembre 1984), p321.

الفرنسيين يتظاهرون أما مقر مراسل الجريدة بباريس، وفي سويسرا اعتبرها بعض المتتبعين أنها تساهل السلطات السويسرية اتجاه الجزائريين. (1)

بالرغم من الرقابة التي كانت تفرضها السلطات السويسرية على النشاط الجزائريين بأراضيها، إلا أن الجزائريين لم يتأخروا في استغلال سويسرا كمقر وممر لدعم جيش التحرير الوطني خاصة بالأموال التي كانوا يجمعونها من اشتراكات المهاجرين الجزائريين كالعامل والتجار في كل من فرنسا، ألمانيا، بلجيكا وسويسرا. (2)

كانت البداية بالتغلغل في أوساط المجتمع السويسري من خلال ربط علاقات ونسج شبكة لجمع الأموال التي كانت جبهة التحرير الوطني بحاجة ماسة إليها لشراء الأسلحة خاصة في المرحلة الأولى لاندلاع الثورة، إن هذه المغامرة والمخاطرة لم تكن مجانية بالنسبة للجزائريين، بل انعكست نتائجها بسرعة على أرض الواقع بالرغم من أن عملية جمع الأموال كلفت الجزائريين الكثير من التعب والعناء، وكلفت البعض الآخر الإعتقال والمتابعة، إلا أنهم تمكنوا في نهاية المطاف من جمع مبلغ قدر بحوالي 22.007.500 فرنك فرنسي قديم خلال الفترة 1957-1958م. (3)

لتوصيل هذه الأموال إلى جيش التحرير الوطني لشراء الأسلحة استغل الجزائريون ثغرات في القانون السويسري التي كانت تتساهل في التعاملات المالية، بحيث أن قيمة الأموال التي حصلت عليها جبهة التحرير في أوروبا يتوجب إيجاد قنوات رسمية لتحويلها حتى تتفادي الحجز، وفي هذا المجال اختار قادة الجبهة مجموعة من البنوك في الفترة من 1956-1958م بسويسرا تقوم بتحويل الأموال لصالح جبهة التحرير، حيث تختبئ هذه البنوك خلف القانون الفيدرالي السويسري الذي يضمن سرية التعاملات في مثل هذه الحالات ومن بين هذه البنوك نذكر:

Volkasbank, banque Commerce de Genève, Crédit suisse, l'union
du banques suisse, Handels bank su Zurich

(1) - محمد خيشان، جبهة التحرير الجزائرية في دول أوروبا الغربية، مرجع سابق، ص- ص60-67.

(2) - أمينة شعبوني، مرجع سابق، ص140.

(3) - محمد قدور، "نشاط جبهة التحرير الوطني في سويسرا 1954-1960: دراسة في بعض وثائق الأرشيف السويسري، في مجلة أفكار وأفاق، المجلد 07، العدد 02، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2019، ص52.

وقد قامت هذه البنوك بتحويل مبلغ قدره حوالي 11 مليار فرنك فرنسي سنة 1958، لفائدة جبهة التحرير الوطني عبر حساباتها بتونس.⁽¹⁾

من جهة أخرى تعد سويسرا من الأماكن المفضلة لدى الطلبة الجزائريين الذين قدموا إليها بعد قيام السلطات الفرنسية بحل الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في جانفي 1958.⁽²⁾ وهناك وجدوا كل التسهيلات لمواصلة الدراسة في الجامعات السويسرية، وفي هذا السياق يذكر السيد "علي عبد اللاوي" أحد قياديي الإتحاد العام للطلبة المسلمين وسفير سابق أنه: "بفضل دعم اتحاد الطلبة السويسريين استطاع الحصول على تعهد بتسجيل الطلبة الجزائريين في الجامعات السويسرية حتى قبل وصول ملفاتهم، وقيام الجامعات السويسرية فيما بعد بمطالبة الجامعات الفرنسية بإرسالها".⁽³⁾

هكذا بدأ الطلبة الجزائريون يتوافدون منذ شهر ديسمبر 1957 على جامعات لوزان ومدن أخرى، حتى بلغ عدد المسجلين آنذاك 103 طالبا، وفي فيفري 1958 اتخذ الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين من لوزان مقرا له.⁽⁴⁾

إن طابع الحياة لدولة سويسرا لم يمنعها من تقديم الدعم الإنساني للاجئين الجزائريين حتى وإن كانت الجزائر في حرب ضد فرنسا لأن ذلك لا يعد موقفا مؤيدا لها بل هو تضامن إنساني مع الفئات الهشة والضعيفة التي تعاني البؤس والحرمان وامتثالا لميثاق اللجنة التنفيذية للمحافظة العليا للاجئين التي تعد عضوا فيها مثل فرنسا، لذلك فهي لم تتأخر في الاستجابة لنداء الإغاثة الذي وجهته المحافظة العليا للاجئين لكل دول العالم على اثر إنعقاد مؤتمر نيودلهي التاسع عشر للصليب الأحمر في أكتوبر-نوفمبر 1957، لإغاثة اللاجئين الجزائريين في مواجهة خطر محقق، وبهذا الخصوص قدمت سويسرا مبلغا ماليا قدر بحوالي 79000 فرنك سويسري.⁽⁵⁾

(1) - محمد قدور، نشاط جبهة التحرير الوطني في سويسرا 1954-1960، مرجع سابق، ص53.

(2) - عمر بوداود، مصدر سابق، ص124.

(3) - محمد قدور، نشاط جبهة التحرير الوطني في سويسرا 1954-1960، مرجع سابق، ص66.

(4) - السعيد عقيب، دور الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، مرجع سابق، ص180.

(5) - محفوظ عاشور، دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الجزائري أثناء الثورة، مرجع سابق، ص68.

ان حكومة سويسرا ليست بتلك التي يسهل إقناعها أو تحييدها عن مبادئها التي بنت عليها مواقفها خاصة ما تعلق منها بعلاقاتها الخارجية التي يطبعها الحياد في القضايا الشائكة، إلا أن القضية الجزائرية كانت أقوى من ذلك ما جعل الشعب السويسري يحتضنها ويعمل على نصرتها كما أشرنا إلى ذلك سابقا.

- موقف الحكومة الإيطالية من الثورة التحريرية 1956-1958 م.

من المفروض أن يكون موقف الحكومة الإيطالية يصب في نفس اتجاه الحكومات الغربية من القضية الجزائرية، لكونها كانت تخضع لأوامر الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإن موقفها يكون لصالح الحكومة الفرنسية بحكم عضويتها في منظمة الحلف الأطلسي التي يجبر ميثاقها كل الأعضاء بالدعم اللامحدود سياسيا وعسكريا لأي عضو من الأعضاء الذي تواجهه مشاكل داخلية كانت أم خارجية، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالخطر الشيوعي وزحفه على منطقة الشمال الإفريقي.

غير أنه في الواقع تميز موقف الحكومة الإيطالية من الثورة التحريرية خلال الفترة 1956-1958، بنوع من التحفظ الرسمي، مع ممارسة يغلب عليها غض الطرف عن تحرك جبهة التحرير الوطني على أراضيها إلى حد ما، هذا الموقف المزدوج تجلى في مطلع سبتمبر 1956 م، بمناسبة احتضانها للقائين سريين بين عناصر الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني وفرنسا، حيث قامت الشرطة الإيطالية بتوقيف الدكتور الأمين دباغين بمطار روما رغم أنه أحد عناصر الوفد الخارجي للجبهة المكلف بالتفاوض مع فرنسا، مع السماح لأعضاء الوفد المرافق له بالدخول إلى أراضيها لملاقات الوفد الفرنسي.⁽¹⁾

كما أن الحكومة الإيطالية وافقت عام 1957 على فتح مكتب اعلامي لجبهة التحرير الوطني في العاصمة روما، الذي ترأسه في بداية الأمر صالح محبوبي، ليخلفه في سنة 1958 م، الطيب بولحروف، الذي استطاع أن يربط اتصالات وعلاقات بمختلف الأوساط الإيطالية السياسية منها، الصناعية، الكاثوليكية والنقابية، ويرجع هذا النفوذ إلى المساعدات الكبيرة التي تلقاها من رجل الأعمال الإيطالي والمستثمر في ميدان البترول السيد: ماتيني^(*) Mattei Anrico الذي ظهرت انشغالاته السياسية اتجاه مشكل الجزائر قبل أن يهتم بثروات هذا البلد البترولية، وفي هذا الصدد صرح ماتيني لجريدة *il giorno*

(1) - محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص318.

(*) - أنريكو ماتيني، رجل أعمال إيطالي يعد قطب البترول في إيطاليا ورئيس شركة ENI ربطته علاقات بالسيد طيب بولحروف، أنظر:

التي أسسها في 21 أبريل 1956 م قائلا: إن حرب الجزائر ضد فرنسا كفاح مشروع على غرار كل شعوب العالم المكافحة ضد الاستعمار...".⁽¹⁾

أما على مستوى منظمة الأمم المتحدة، فإن الحكومة الإيطالية تحترم واجبها في التضامن مع فرنسا وتؤيد طروحاتها حول الطابع الداخلي للأحداث الواقعة في الجزائر وبالتالي حول عدم اختصاص الأمم المتحدة في مناقشة القضية الجزائرية وهذا ما تبنته خلال الدورة العاشرة للأمم المتحدة نوفمبر 1955 إلى غاية مارس 1956، كما ساهمت في مشروع أعدته دول أمريكا اللاتينية إلى جانب إسبانيا يقضي بتعديل مشروع تقدمت به الكتلة الآفروآسيوية التي تؤيد بمقتضاه القضية الجزائرية.⁽²⁾ نص المشروع اشرفنا إليه سابقا عندما تعرضنا للدورة الحادية عشر للأمم المتحدة المنعقدة في نوفمبر 1956 إلى غاية فيفري 1957 م.

لكن إزاء تعاطف الرأي العام الوطني المتنامي مع القضية الجزائرية منذ صائفة 1955، أصبح موقف الحكومات بروما الداعم للسياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر يجد الكثير من الصعوبات، فبعد العمليات البوليسية التي قامت بها السلطات الفرنسية بباريس وإعلانها حالة الطوارئ في كل الجزائر، بدأ الرأي العام الإيطالي يتابع الأحداث المتطورة في الجزائر مقتنعا بشرعية مطلب جبهة التحرير الوطني في الاستقلال.⁽³⁾

في شهر أوت 1955، يبدي الإيطاليون تعاطفهم الكامل مع القضية الجزائرية بخروجهم في مظاهرات احتجاجية أمام المقرات الدبلوماسية الفرنسية.⁽⁴⁾ وفي الوقت ذاته وافقت الصحافة الإيطالية موقف الرأي العام الوطني الإيطالي، حيث بدأت هي الأخرى تهتم بالشأن الجزائري بداية من عام 1956 م، ونستدل على ذلك بما قامت به الجريدة الإيطالية المستقلة " iltempo " في 30 سبتمبر 1957 م بنشر نص حوار أجرته مع فرحات عباس الذي تطرق فيه إلى تطابق مبادئ جبهة التحرير الوطني مع مبادئ

(1) – Mohamed Harbi, le FLN Mirage et Réalité , op.cit , p396.

(2) – برونابانياتو، "إيطاليا وحرب الجزائر: الحكومة، الأحزاب، القوى الاجتماعية وشركة ماتيني للمحروقات ENI وزارة المجاهدين، أنريكو ماتيني والجزائر خلال ثورة التحرير الوطني، ترجمة: عبد السلام عزيزي، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص28.

(3) – شعبان إيدو، مرجع سابق، ص257.

(4) – برونابانياتو، مرجع سابق، ص30.

النهضة الإيطالية الحديثة، وفي سنة 1956 كان الناشر الإيطالي "جيانجيا كومو فيلتريني" قد طبع كتاب يحمل عنوان Algérie hors la loi الجزائر الخارجة عن القانون".⁽¹⁾

هذا التضامن الذي أبداه الرأي العام الإيطالي بمختلف توجهاته إزاء القضية الجزائرية كان له تأثير بالغ الأهمية على الحكومة الإيطالية التي بدأ موقفها يشهد تعاطفا متناميا مع القضية الجزائرية من خلال الأهمية التي بدأ يوليها لها "فنفاني" رئيس الحكومة الإيطالية، حيث قدمت حكومته الكثير من التسهيلات لفائدة قادة جبهة التحرير الوطني، كاستقبال فرحات عباس سنة 1958، باعتباره رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة على أراضيها.⁽²⁾ وكذا مشاركة فنفاني "إلى جانب الرئيس الإيطالي غرانشي" على الرغم من الاحتجاجات الفرنسية في فعاليات المؤتمر الأول المتوسطي الذي تم تنظيمه في أكتوبر 1958 م ببلدية فلورانس من قبل رئيسها "جيورجيو لابييرا" حيث شارك فيه المحامي الجزائري على بومنجل، وقد تم التتديد في هذا المؤتمر بالحرب التي تشنها فرنسا ضد الجزائر.⁽³⁾ وقد صدق كريم بلقاسم في أوت 1958 عندما قال: "إن روما بصدد تعديل موقفها من القضية الجزائرية".⁽⁴⁾

- مواقف باقي حكومات دول أوروبا الغربية من الثورة التحريرية 1956-1958 م.

رأينا في العديد من محطات هذه الدراسة بأن دول المعسكر الغربي ترتبط فيها بينها بعلاقات تعاون اقتصادية وأمنية وكذا علاقات حسن الجوار ما يجعل مواقف أغلب حكوماتها تكاد تتطابق، إذ تتسم في معظمها بطابع الانحياز إلى فرنسا في حريها ضد الجزائر، غير أن بعض منها فضل الحياد كما هو الحال بالنسبة لسويسرا في حين تبني البعض الآخر موقفا مزدوجا كما رأينا مع كل من إيطاليا وإسبانيا، غير أن حكومة النمسا تثبت موقفا تحفظيا من القضية الجزائرية وذلك منذ إندلاع الثورة التحريرية.

تجلى هذا التحفظ من خلال مواقفها التي لم تؤيد الأفكار الفرنسية أثناء دورات الأمم المتحدة (1955-1958)، على اعتبار أنها التزمت الحياد التام في علاقاتها مع المعسكرين الشرقي والغربي.⁽⁵⁾

(1) - عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1958، الجزء الأول، مرجع سابق، ص39.

(2) - مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية، مرجع سابق، ص440.

(3) - برونابانياتو: مرجع سابق، ص29.

(4) - Mohamed Harbi, les archives de la révolution Algériennes, op.cit, p168.

(5) - محمد علوان، مرجع سابق، ص91.

ما جعل قادة جبهة التحرير الوطني يتخذون الأراضي النمساوية منطقة انطواء لهم، إذ كان لزاما عليهم الحفاظ عليها بأي ثمن ، من هذا المنطلق وجب تجنب كل خلاف محتمل مع الحكومة النمساوية.⁽¹⁾

وما ساعد جبهة التحرير الوطني على لفت انتباه الحكومة النمساوية تجاه القضية الجزائرية، الجنود النمساويين الفارين من الليف الأجنبي^(*) الذين تمكنوا من ايقاظ الوعي النمساوي اتجاه الثورة التحريرية بالجزائر وتعود هذه المسألة إلى سنة 1955 م، عندما التقت فئة من جنود الليف الأجنبي بأبرز شخصية نمساوية "ريمير هولزينغر Reimer Holzinger عضو في حركة الشبيبة الاشتراكية النمساوية" في ملتقى سياسي في مدينة أنسبروك insbruck النمساوية، واطلعه على وضعية الجنود النمساويين الفارين من الليف الأجنبي وحثوه على التكفل السريع بهم، وبهذه الكيفية انخرط اليسار النمساوي ممثلا أساسا في حركة الشبيبة الاشتراكية النمساوية والحزب الاشتراكي النمساوي في دعم الثورة الجزائرية.⁽²⁾

هذه الوضعية المأساوية التي يعيشها الجنود النمساويون الفارون من الليف الأجنبي جعلت الحكومة النمساوية تتحاز نوعا ما إلى الثورة التحريرية خلال الفترة 1956-1958 م وتجلى ذلك في تقديم الدعم المادي والمعنوي بنوع من الحرية خاصة على صعيد الشخصيات الرسمية مثل كراكسي" الذي كان يتولى منصب وزير الخارجية خلال الفترة المذكورة قبل أن يصبح مستشارا وزعيما للحزب الاشتراكي النمساوي، حيث أشرف على تقديم العلاج لعدد من جنود جيش التحرير الوطني إضافة إلى التسهيلات المقدمة لالقاء المحاضرات للتعريف بالقضية الجزائرية.⁽³⁾

(1) – Benamara Kader et Fritz Keller, op.cit, p39.

(*) – الليف الأجنبي les légion étrangère هم جنود مرتزقة مؤجرين، قاموا بإبرام عقود اللاحق بصفوف الجيش الفرنسي ضمن كتائب خاصة بهم، وتستخدمهم فرنسا عادة في تنفيذ المهمات الاستعمارية القذرة، التي قد يرفض الجنود الفرنسيين القيام بها، وينحدر جنود الليف الأجنبي من جنسيات مختلفة: سويسرية، ألمانية، نمساوية ومجرية، ... الخ: أنظر:

كيلر فريتز، تضامن الأممية، اليسار النمساوي و الثورة الجزائرية 1958-1962، ترجمة: يوسف أعراب، دار خطاب الجزائر، 2012، ص ص 44-48.

(2) – شعبان ايّدو، مرجع سابق، ص، ص269-270.

(3) – شانزلي زقادة، مرجع سابق، ص، ص100-101.

كما ساهمت الحكومة النمساوية في مساعدة اللاجئين الجزائريين القابعين على الحدود التونسية والمغربية في سنة 1957 م بمنح: شحنتين من حليب وأغذية قيمتهما 5000 دولار. (1)

توسع التضامن النمساوي مع الثورة التحريرية في سنة 1958 م، ليشمل الرأي العام النمساوي بمختلف أطيافه وتجسد ذلك بخروج النمساويين في مظاهرات مساندة للقضية الجزائرية في 06 نوفمبر 1958، بمناسبة الاحتفال بمرور أربع سنوات عن انطلاق الثورة الجزائرية، وكانت هذه المبادرة من الحزب الاشتراكي النمساوي، وخلال هذه المظاهرات نظمت حملة لجمع التبرعات المالية لفائدة اللاجئين الجزائريين، حسب ما أوردته جريدة المجاهد في مقال تحت عنوان "المساعدة الدولية". (2)

موقف الحكومة اليونانية من الثورة التحريرية 1956-1958 م:

كان موقف الحكومة اليونانية مساندا للقضية الجزائرية على اعتبار أنها كانت في دورات الأمم المتحدة المنعقدة خلال (1955-1958) تؤيد الطرح الأفروآسيوي الداعم للقضية الجزائرية، وهذا تجسيدا لمبادئ الحكومة اليونانية المناهضة للاستعمار، كونها تعاني من قضية استعمار في قبرص، وهذا ما تؤكد على لسان مندوب الحكومة اليونانية لدى الأمم المتحدة في دروتها العاشرة المنعقدة في خريف 1955 م، عندما تحدث عن القضية الجزائرية قائلا: "... لا شيء يمكن من إيقاف الاستعمار في العالم، ولا بد من إدانته فصيغة الاستعمار تعود للماضي، لهذا السبب يندد الوفد اليوناني بالدمار الشامل بسفك الدماء والخسارة المالية من أجل استمرار النظام الاستعماري ولو لفترة قصيرة". (3)

موقف الحكومة الإيرلندية من الثورة التحريرية 1956-1958 م:

ذات المنهج سلكته الحكومة الإيرلندية اتجاه القضية الجزائرية خلال الفترة (1956-1958 م) إذ أبدت هي الأخرى الطرح الأفروآسيوي المؤيد للقضية الجزائرية على مستوى الأمم المتحدة حيث صرح مندوب الحكومة الإيرلندية منددا على نطاق واسع بموقف فرنسا في الدورة الحادية عشرة (11) للجمعية العامة الأممية المنعقدة في خريف 1956 م قائلا: "كثير من الدول الأوروبية التي تمتعت أجيالها العديدة بالحرية، كانت عرضة للعبء المفرط للقومية الغربية وتناست هذه الدول أن الوطنية كانت في أصلها مبدأ

(1) - فاروق بن عطية، مرجع سابق، ص 89.

(2) - المجاهد، العدد 33، 08 ديسمبر 1958، ص 13.

(3) - محمد علوان، مرجع سابق، ص، ص 90-91.

أوروبي وانفجرت بقوة فضيحة...، فالثورة الفرنسية نفسها قدمت دلالة سياسية بكلمة (إرهاب) والتاريخ الأوروبي لا يفتقر العنف أو التعصب.⁽¹⁾

ما يعني أن فرنسا التي كثيرا ما نادى بحقوق الانسان هي اليوم تعمل على كسر حق الشعوب في تقرير مصيرها بارتكاب أبشع الجرائم في حقها.

موقف الحكومة التركية من الثورة التحريرية 1956-1958 م:

كان موقف "الحكومة التركية"، يعبر بحق عن تلك الضغوط الفرنسية لهذا البلد الإسلامي الذي اختلفت مواقفه في بداية الثورة التحريرية عن مواقف باقي حكومات البلدان الإسلامية التي لم تتأخر في تأييد كفاح الشعب الجزائري، ولعل ما يفسر المواقف التركية المؤيدة للطروحات الفرنسية خاصة على مستوى الأمم المتحدة، أنها كانت تسعى للاندماج الكامل في المعسكر الغربي، كونها كانت عضوا في الحلف الأطلسي الذي شكل السند العسكري القوي لفرنسا، وتجلّى موقف الحكومة التركية المؤيد لفرنسا من خلال تصويت مندوبها في الأمم المتحدة خلال دوراتها المنعقدة في الفترة ما بين (1955-1957 م) لصالح الطرح الفرنسي⁽²⁾

ما جعل قيادة جبهة التحرير الوطني تحاول إقناع الحكومة التركية من أجل تغيير موقفها من الثورة التحريرية بمناسبة انعقاد مؤتمر دول حلف بغداد في تركيا عام 1955 م، لكن دون جدوى⁽³⁾

مع مرور الوقت أخذ "عدنان مندريس"، رئيس الحكومة التركية المبادرة على إثر الزيارة التي قادته إلى ليبيا سنة 1957 م، حينها انتهزت جبهة التحرير الوطني الفرصة لتطلب من ابن حليم^(*)

(1) - علي تابلت، مرجع سابق، ص356.

(2) - إسماعي دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص152.

(3) - محمد فاضل الجمالي، مواقف وعبر في سياستنا الدولية، صفحات من تاريخنا المعاصر، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1973، ص279.

(*)- ابن حليم مصطفى أحمد: ثاني رئيس لوزراء ليبيا، استطاع أن يقود حكومة بلاده لأكثر من ثلاث سنوات حاسمة في تاريخ بلاده، كان من مظاهرها الرئيسية تقوية علاقات الودّ العربية مع مصر وتونس وثور الجزائر، والسعي لبناء وحدة شمال افريقيا، ودعم الثورة الجزائرية، وتقعيد العلاقات مع القوى الغربية على الرغم من الحاجة الماسة لإعاناتها الاقتصادية، أنظر: ابن حليم مصطفى أحمد، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مذكرات رئيس الحكومة الليبية الأسبق مصطفى أحمد بن حليم، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، 1992، ص، ص361-362.

رئيس الحكومة الليبية مساعدتها على كسب موقف الحكومة التركية لدعم القضية الجزائرية، فأرسلت وفدا إلى طرابلس مشكلا من (دباغين- توفيق المدني وأحمد بودة)، حيث قدم وفد جبهة التحرير الوطني في طرابلس لرئيس الوزراء التركي عن طريق المسؤولين الليبيين ثلاثة مطالب وهي: أن تقلع تركيا عن إعانة فرنسا ضد الجزائر، ان تنتصر الحكومة التركية كغيرها من حكومات العالم الإسلامي لمبادئ العدل والانصاف، وأن ترسل للجزائر عددا من الأسلحة الموجودة لديها⁽¹⁾

خلال هذه الزيارة برهن الشعب الليبي عن مناصرته للثورة الجزائرية، حيث استقبل الوفد التركي استقبالا رسميا فاترا، إذ بدت شوارع طرابلس وكأنها خالية من سكانها مما أثار انتباه الوفد التركي الذي أعلم من قبل الليبيين أن ذلك تعبيرا عن الغضب الشعبي من موقف تركيا المؤيد لفرنسا والمناهض للثورة الجزائرية⁽²⁾ في اليوم الموالي خص رئيس الحكومة الليبية "ابن حليم" رئيس الحكومة التركية "عدنان مندريس" بلقاء ثنائي في منزله وأقنعه بضرورة التعاون مع الثورة التحريرية عن طريق الوساطة الليبية، وقد أثمرت الجهود الدبلوماسية الليبية خلال هذا اللقاء بوعد رئيس الحكومة التركية بتغيير موقف بلاده لصالح القضية الجزائرية، ولكن بشكل تدريجي، وبدأت هذه الجهود توتّي أكلها بالفعل عندما قدمت الحكومة التركية مساعدات عسكرية سرّية عن طريق الوساطة الليبية لجيش التحرير الوطني تمثلت في 1143 قطعة سلاح عبارة عن مدافع هاون ورشاشات وكمية هامة من الذخيرة⁽³⁾

تأكد التغيير التدريجي لموقف الحكومة التركية لصالح القضية الجزائرية عندما سمحت لجبهة التحرير الوطني في بداية 1958 م بفتح مكتب لها بأنقرة كان على رأسه الشيخ فضيل الورتلاني^(*)، ما أثار غضب فرنسا التي كانت تعتقد أن تركيا العضو في الحلف الأطلسي لن تعادي مواقفها⁽⁴⁾

(1) - أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص350.

(2) - أحمد توفيق المدني، مصدر نفسه، ص351.

(3) - ابن حليم مصطفى أحمد، مصدر سابق، ص، ص 361-362.

(*)- فضيل الورتلاني، ولد في جوان 1900 م ببني ورتيلان بسطيف، كان سياسيا وعالما ومصلحا وثائرا في وجه الاستعمار الفرنسي، ويعد أحد أبرز أعلام جمعية العلماء المسلمين، وزار بلدان عدة منها تركيا ومصر، للتعريف بحق بلاده في التحرر، وفي أواخر أيامه استقر بأنقرة لنحو 28 عاما وفيها مات ودفن في 12 مارس 1959، أنظر الفضيل الورتلاني، مصدر سابق، ص، ص، 42-45.

(4) - إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص162.

تعزز موقف الحكومة التركية الداعم للقضية الجزائرية منذ عام 1958 م، حيث سجلت عدة مناسبات ومظاهر احتفالية مع الجزائر، وقامت لجنة الصداقة التركية بين الدول الإسلامية بدور هام في احتضان وتأيير التضامن مع الثورة الجزائرية⁽¹⁾ تجلى ذلك في ماي 1958، عندما استطلعت جبهة التحرير الوطني موقف الحكومة التركية من عقد مؤتمر للتضامن الإسلامي مع الجزائر في مكة المكرمة، ف جاء ردّ الحكومة التركية إيجابيا وبالصيغة الآتية: "حكومتنا موافقة، مؤيدة للجزائر تحضر المؤتمر"⁽²⁾

مما يعكس استعداد الحكومة التركية لاستغلال أية فرصة سانحة للوقوف إلى جانب الثورة التحريرية.

تجدر الإشارة إلى أن حكومات كل من اللكسمبرغ، هولندا والبرتغال مؤيدة بشكل مطلق للطرح الفرنسي في الجزائر وهذا ما يبدو من خلال تصويت مندوبي هذه الحكومات على مستوى الأمم المتحدة خلال دوراتها المنعقدة في الفترة ما بين (1955-1958)⁽³⁾ ولا غرابة في ذلك على اعتبار أن اللكسمبرغ بلد مجاور لفرنسا يرى في حربها ضد الجزائر تهديدا للأمنه الداخلي ، في حين تعد كل من هولندا و البرتغال من الدول الاستعمارية، فهولندا لها محميات بجنوب افريقيا في حين توسعت البرتغال على حساب انغولا في افريقيا وكذا في دول من امريكا اللاتينية كالبرازيل.

المبحث الثاني: مواقف حكومات بلدان أوروبا الاسكندنافية من الثورة التحريرية 1956-

1958م

كانت مواقف بلدان أوروبا الاسكندنافية متحفظة من القضية الجزائرية عند اندلاع الثورة التحريرية، إما لكونها لم تضطلع بشكل كاف وواف عما يجري في الجزائر، أو بسبب الدعاية الفرنسية الإعلامية والاستخباراتية التي كانت تضلل العالم وتعمل على تشويه القائمين بالثورة التحريرية، ما جعل جبهة التحرير الوطني عقب مؤتمر الصومام 1956 م، لا تكتفي بمحاولات التوغل في المجتمعات الأوروبية الغربية رغم التأييد الرسمي لجل حكوماتها للموقف الفرنسي مع بداية الثورة، بل سعت إلى توسيع دائرة نشاطاتها السياسية والإعلامية نحو دول أوروبا الاسكندنافية التي تشمل (السويد، النرويج، الدانمارك،

(1) - مريم صغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، الجزائر، 1995-1996، ص82.

(2) - أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص383.

(3) - محمد علوان، مرجع سابق، ص90.

فنلندا، أيسلندا)، استهلتها بجولات دبلوماسية بداية من فيفري 1957، وتبعتها بجولات أخرى في جويلية وأوت من ذات السنة.

تمخض عنها إطلاع حكومات البلدان الاسكندنافية على حقيقة ما يجري في الجزائر رغم المحاولات الفرنسية المضادة لذلك ما أدى إلى تغيير نوعي في مواقف حكومات هذه البلدان اتجاه القضية الجزائرية خلال الفترة (1956-1958)، كما سنوضحه في الآتي:

- موقف حكومة السويد من الثورة التحريرية 1956-1958:

تمكنت الدعاية الفرنسية التي اجتاحت ربوع العالم عند اندلاع الثورة التحريرية 01 نوفمبر 1954 م، من اقناع الحكومة السويدية بأن ما يجري في الجزائر شأن فرنسي داخلي لا يمكن مناقشته على مستوى هيئة الأمم المتحدة، وقد تجسدت هذه القناعة في رفض مندوب حكومة السويد التصويت لصالح تسجيل القضية الجزائرية لدى هيئة الأمم المتحدة خلال الدورة العاشرة المنعقدة في خريف 1955 م⁽¹⁾

ما جعل جبهة التحرير الوطني تقتحم دولة السويد للتعريف بالقضية الجزائرية لدى الأوساط السويدية الرسمية منها والعامّة، مستغلة في ذلك تواجد بعض العناصر من الجالية الجزائرية الذين هياؤا الجوّ لاستقبال وفد جبهة التحرير الوطني الذي حلّ بدولة السويد مرتين خلال سنة 1957 م، تكلفت الزيارتان باستقبالين رسميين لوفد جبهة التحرير الوطني على مستوى وزارة الخارجية السويدية، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وقد توجّ اللقاء الثاني منهما بإصدار بيان صحفي من الوزارة المذكورة يوم 31 جويلية 1957 م، عبّرت فيه عن تضامن الحكومة السويدية مع الجزائريين في قضيتهم التحريرية⁽²⁾

كما قدمت الحكومة السويدية تسهيلات سمحت بتقلّ الوفد على أراضيها بكل حرية لعقد لقاءات مع المجتمع المدني السويدي من أحزاب وهيئات طلابية، نجم عنها تطابق الموقفين الرسمي والشعبي السويديين المتعاطفين مع القضية الجزائرية، وهو ما أدى بجبهة التحرير الوطني إلى فتح مكتب لها بالعاصمة ستوكهولم" في منتصف عام 1957 م، تولى رئاسته محمد الشريف ساحلي، يشرف على تنظيم

(1) - أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من 01 نوفمبر 1954 إلى غاية 19 سبتمبر 1958، مذكرة ماجستير، مرجع سابق، ص59.

(2) - عمر بوضرية، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1954-1960، مرجع سابق، ص187.

وتوجيه نشاطات جبهة التحرير الوطني الرامية إلى التعريف بالقضية الجزائرية عبر مختلف الدول الاسكندنافية⁽¹⁾

لتدعيم نشاط جبهة التحرير الوطني على الأراضي السويدية قصد التعريف بالقضية الجزائرية، قامت جاليتا المقيمة بالسويد بإصدار جريدة لها سنة 1958 م باللغة السويدية، أسمتها "الجزائر الحرة"، عالجتها فيها تطورات المسألة الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة⁽²⁾

لكسب صبغة إعلامية واسعة للقضية الجزائرية لدى المجتمع السويدي لعبت الصحافة السويدية دورا كبيرا في إيصال ما يجري بالجزائر من أحداث، حيث نشرت حوالي 500 نشرة، دون أن ننسى الجهد الإعلامي الذي ساهم به المراسل السويدي المشهور بباريس "فيكتور فيند- victor vind الذي كان يشغل صحفي ورئيس تحرير بالإذاعة السويدية، حيث لعب دورا كبيرا في حملة تحسيسية للمجتمع السويدي قصد كسب المزيد من التعاطف اتجاه القضية الجزائرية، وفي هذا الخصوص نشر كتاب في سنة 1958 م، تحت عنوان (الثورة الجزائرية) وهو عمل يتضمن تقارير عن رحلته إلى الجزائر⁽³⁾

أمام الدعم السويدي المتزايد للقضية الجزائرية بقيت حكومة الاستعمار الفرنسي عاجزة عن إقناع النظام السويدي بالوقوف إلى جانبها، مما أدى إلى إصابة الدبلوماسية الفرنسية بالفشل الكامل لدعايتها المغرضة ضد القضية الجزائرية بين أوساط المجتمع السويدي، الذي كان يثق في موقف حكومته⁽⁴⁾

لقد تأكد فشل الدبلوماسية الفرنسية في تحريض الرأي العام السويدي بأن قام الصليب الأحمر السويدي بتقديم مساعدة مالية للاجئين الجزائريين قدرت بحوالي 50.000 كورون سويدية، على إثر نداء اللجنة الدولية للصليب الأحمر في أكتوبر - نوفمبر 1957، الرامي لمساعدة اللاجئين الجزائريين⁽⁵⁾

(1) - محمد عباس، مثقفون في ركاب الثورة، دار هومة، الجزائر، 2004، ص253.

(2) - مريم صغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية، مرجع سابق، ص452.

(3) - Tuomo Melasuo, les Payes nordiques et la guerre de libération d'Algérie , in CNEH , Edition ENAL Alger, 1983, p329.

(4) - مريم صغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية، مرجع سابق، ص452.

(5) - فاروق بن عطية، مرجع سابق، ص89.

كما تؤكد تضامن الحكومة السويدية مع القضية الجزائرية بموقف مندوبها الذي امتنع عن التصويت لصالح مشروع فرنسا الرامي لعدم مناقشة القضية الجزائرية خلال الدورة الثالثة عشرة (13) لهيئة الأمم المتحدة المنعقدة في خريف 1958⁽¹⁾

وباعتراف من جبهة التحرير الوطني فإن المساعدات المقدمة من قبل السويد للقضية الجزائرية على مختلف الأصعدة السياسية منها، الدبلوماسية والمادية، تبين المجهود الذي يبذله هذا البلد حكومة وشعبا ومجتمع مدني لمساعدة تطلعات الجزائريين في الحرية والاستقلال وهي من البلدان القليلة التي لم ترسخ للدعاية الإعلامية والضغوطات الفرنسية⁽²⁾

- موقف حكومة الدانمارك من الثورة التحريرية 1956-1958.

مما لا شك فيه أن إدارة الاحتلال الفرنسي أخذت بعين الاعتبار كل الدول التي لها معها روابط، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو دينية، وعلى هذا الأساس كانت الدانمارك ضمن قائمة الدول الاسكندنافية التي لا بد على فرنسا أن تلعب فيها دبلوماسية دورا هاما لتخليط النظام الحاكم عن حقائق الأحداث داخل الجزائر⁽³⁾، على اعتبار أن الدانمارك ترتبط مع فرنسا باتفاق أمني في اطار ميثاق الحلف الأطلسي، ما جعل الدبلوماسية الفرنسية تنجح في اقناع الحكومة الدنماركية بأن القضية الجزائرية شأن فرنسي داخلي، لذلك راح مندوبها يصوت لصالح الطرح الفرنسي خلال دورات الأمم المتحدة (العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة)، المنعقدة خلال الفترة (1955-1957 م)⁽⁴⁾

الأمر الذي جعل قادة جبهة التحرير الوطني يأخذون في الحسبان دولة الدانمارك ضمن مساعي الجبهة الدبلوماسية بغية استمالة موقف حكوماتها لدعم القضية الجزائرية، وفي هذا السياق خصت جبهة التحرير الوطني الدانمارك بزيارتين دبلوماسيتين خلال سنة 1957، كانت الأولى التي قادها عبد الرحمان كيوان فاشلة كما تطرقنا إليها سابقا بسبب تصدي الدبلوماسية الفرنسية لها بالرغم من أنها تكلفت بلقاء مع رئيس الحزب الاشتراكي الدنماركي إلا أن هذا اللقاء لم يسفر عن أية نتيجة لصالح جبهة التحرير الوطني⁽⁵⁾، في

(1) - أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني، مذكرة ماجستير، مرجع سابق، ص 91.

(2) - Abdrrahmane kiouane , op.cit , p31

(3) - مريم صغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية، مرجع سابق، ص 455.

(4) - علي تابليت، مرجع سابق، ص، ص، 363-369

(5) - عمر بوضرية، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية مرجع سابق، ص 193.

حين كانت الزيارة الثانية لوفد الجبهة في 16 سبتمبر 1957 ناجحة نسبيا حيث تمكن خلالها الوفد من اختراق وزارة الخارجية الدانماركية بمقابلة مع مدير التشريفات الذي كان متحفظا جدا⁽¹⁾، وهو ما يعكس الموقف المتحفظ للحكومة الدانماركية التي كانت تدرك تمام الإدراك مدى الحساسية التي تكتسبها القضية الجزائرية إقليميا ودوليا، لذلك كانت تتعامل مع كل معطياتها بحذر شديد⁽²⁾

على الرغم من ظهور الدعاية الفرنسية القوية في الدانمارك التي قادتها أجهزة المخابرات الفرنسية لتثويبه القضية الجزائرية على أساس أنها شأن داخلي فرنسي، إلا أن الحكومة الدانماركية لم تنسجم بشكل كامل مع هذا الطرح الفرنسي، بحيث سمحت الحكومة التي يقودها الحزب الديمقراطي الاجتماعي الذي كان يفضل تقديم المساعدات الإنسانية للاجئين الجزائريين في تونس والمغرب في شكل هبات بشرط أن تمر عبر المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة،⁽³⁾ وفي هذا الصدد نذكر على سبيل المثال لا الحصر تلك المساعدة التي قدمتها الحكومة الدانماركية في نوفمبر 1957 المتمثلة في كمية من الحليب بقيمة 36000 دولار، استجابة لنداء اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مؤتمرها الدولي التاسع عشر الرامي لإغاثة اللاجئين الجزائريين⁽⁴⁾

من جهة أخرى لم توافق الحكومة الدانماركية على الطرح الفرنسي الرامي إلى عدم مناقشة القضية الجزائرية في الدورة الثالثة عشرة (13) للأمم المتحدة المنعقدة في خريف 1958 م، بحيث امتنع مندوبها عن التصويت لصالح فرنسا خلال هذه الدورة⁽⁵⁾

على هذا الأساس يمكن القول بأن موقف حكومة الدانمارك من القضية الجزائرية خلال الفترة ما بين (1956-1958 م) يتميز بنوع من التحفظ، إذا ما قورن بموقف نظيرتها الحكومة السويدية خلال ذات الفترة.

- موقف الحكومة النرويجية من الثورة التحريرية 1954-1958:

(1) - محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 321

(2) Abdrrahmane Kiouane, op.cit, p35.

(3) - شعبان ايدو، مرجع سابق، ص 292.

(4) - فاروق بن عطية، مرجع سابق، ص 89.

(5) - يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مصدر سابق، ص، ص 312-313.

سبق وأن عرفنا من خلال العديد من محطات هذه الدراسة بأن النرويج من الدول التي ترتبط مع فرنسا باتفاق أمني في إطار ميثاق الحلف الأطلسي وإن الحكومة التي تدير النرويج هي حكومة عمالية مناهضة للاستعمار وقد تجسدت الفكرة الأخيرة على أرض الواقع بأن تغيب مندوب حكومة النرويج عن حضور جلسة التصويت المتعلقة بتسجيل القضية الجزائرية من عدمه في مناقشات الدورة العاشرة للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة المنعقدة في خريف 1955 م⁽¹⁾

يعد هذا التغيب بمثابة تأييد ضمني للقضية الجزائرية على حساب الدبلوماسية الفرنسية، على اعتبار أن هذه الأخيرة كانت تعتقد بأن حكومات دول الحلف الأطلسي ستصوّت لصالحها حفاظا على سلامة أمن فرنسا وفق ما تنص عليه المواد: 4-5-6، من ميثاق الحلف الأطلسي التي سبق ذكرها آنفا، ما منح التفوق في عدد الأصوات لصالح تسجيل القضية الجزائرية.

هذا الأمر حرّك الدعاية الفرنسية في النرويج لإقناع النظام الحاكم، إلا أنها لم تفلح في ذلك، على اعتبار أن الحكومة النرويجية تؤمن بمبدأ تصفية الاستعمار⁽²⁾، حسب ما عبر عنه رئيس الحكومة النرويجية "اينار هنري جرهاردسن"، بأن بلاده تعارض استمرار الاستعمار في العالم وحث على تصفيته مثلما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة⁽³⁾

ما حفز قادة جبهة التحرير لتوظيف هذا المبدأ لصالحهم، فخصوا دولة النرويج بزيارتين دبلوماسيتين خلال سنة 1957 م، تميزت الزيارة الأولى باستقبال وقد جبهة التحرير الوطني من قبل الأوساط الرسمية النرويجية على مستوى وزارة الخارجية ورئاسة الحكومة النرويجية⁽⁴⁾، كما فصلنا في ذلك سابقا، ناهيك عن استقبال آخر على مستوى البرلمان النرويجي، وقد نجم عن هذه الزيارة أيضا أن تشكلت في النرويج لجنة لمساندة القضية الجزائرية برئاسة السيد: "غوتورم جيسينغ" والتي حملت على عاتقها مسؤولية تعريف مجتمع النرويج بالقضية الجزائرية⁽⁵⁾.

(1) - أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني، مذكرة ماجستير، مرجع سابق، ص 64.

(2) - مريم صغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية، مرجع سابق، ص 456.

(3) - شعبان أيّو، مرجع سابق، ص 299.

(4) - عمر بوضرية، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 184.

(5) - الطاهر جبلي، شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 296.

هذا النجاح الباهر الذي حققته جبهة التحرير الوطني، جعلها تخص النرويج بزيارة ثانية خلال ذات السنة تميزت هي الأخرى بأن عقد وفد الجبهة بأوسلو" جلسة عمل بوزارة الخارجية، استغرقت قرابة ساعتين، حيث وجد الوفد مفاجأة سارة تمثلت في "لجنة الجزائر" التي كانت في طليعة مستقبله⁽¹⁾

كما توجت هذه الزيارة باستقبال آخر لوفد جبهة التحرير الوطني من قبل بعض ممثلي الأحزاب السياسية النرويجية في مقدمتها ممثل الحزب الاشتراكي⁽²⁾ ونتج عن التقارب الجزائري النرويجي أن امتد تأييد القضية الجزائرية ليشمل الأهمية الاشتراكية، ففي سنة 1957، كانت القضية الجزائرية من بين القضايا الدولية التي استحوذت على أشغال ومناقشات مؤتمر الاشتراكية العالمي، إذ بدأ الحزب الاشتراكي النرويجي بهجوم عنيف ندد فيه بالسياسة الاشتراكية الفرنسية بالجزائر، وطالب أن تعترف فرنسا بحق الجزائر في الاستقلال⁽³⁾

تواصل تأييد النرويجيين للقضية الجزائرية من خلال استجابة الصليب الأحمر النرويجي لنداء اللجنة الدولية للصليب الأحمر الرامي لإغاثة اللاجئين الجزائريين في مؤتمرها الدولي التاسع عشر، المنعقد بين أكتوبر ونوفمبر 1957 م، وذلك بمنح مساعدة مالية قدرت بحوالي 10.000 كورون نرويجي⁽⁴⁾

لم يتوقف دعم الصليب الأحمر النرويجي للقضية الجزائرية عند حدّ هذه المساعدة المالية بل ذهب إلى أبعد من ذلك بأن عبّر عن تضامنه مع السجناء الجزائريين المحكوم عليهم بالإعدام نذكر منهم: جميلة بوحيرد، جميلة بوعزة، جميلة بوباشة، صفية بازي، فضيلة مسلي... وغيرهن، على إثر رسالة بعث بها إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر يوم 06 أكتوبر 1958، مرفقة بكراسة حول ما كانت تعانيه المجاهدات في سجون الاستعمار، قصد دفعها إلى التدخل لتطبيق القانون الدولي الإنساني وإنقاذهن من الموت المؤكد، وقد اطلعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر على هذه الرسالة يوم 31 أكتوبر 1958 بجنيف، وردّت برفضها التدخل في هذه القضية بحجة أن المجاهدات السجناء الجزائريات حكم عليهن بالإعدام من طرف القضاء الفرنسي وفق القانون المدني⁽⁵⁾

(1) - محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص321.

(2) - شعبان ايدو، مرجع سابق، ص300.

(3) - شانلي زقادة، مرجع سابق، ص104.

(4) - فاروق بن عطية، مرجع سابق، ص89.

(5) - محفوظ عاشور، "دعم الصليب الأحمر النرويجي للسجناء الجزائريات لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر (1957-1958)

(1958)، في مجلة معارف، العدد 17، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 2014، ص71

عندما نقول بأن الحكومة النرويجية لم ترضخ للضغوط الفرنسية فإن ذلك لا يعني أنها مستعدة للتضحية بعلاقاتها مع فرنسا من أجل القضية الجزائرية، وقد تجسدت هذه الفكرة في التذبذب الذي لاحظناه على موقف الحكومة النرويجية على مستوى الأمم المتحدة، فتارة يصوت مندوبها لصالح الطرح الفرنسي على نحو ما قام به في دورتها الثانية عشر (12) المنعقدة في سنة 1957، وتارة أخرى يمتنع عن التصويت وهو ما يخدم بالضرورة القضية الجزائرية على نحو ما قام به في دورتها الثالثة عشرة (13)، المنعقدة في خريف 1958 م⁽¹⁾،

مما سبق عرضه يتضح لنا أن موقف الحكومة النرويجية من الثورة التحريرية خلال الفترة (1956-1958 م)، كان متناغما على المستويين الرسمي والشعبي وقريب جدا من الموقف السويدي المؤيد للقضية الجزائرية، وفي هذا الصدد بذلت النرويج كل ما بوسعها لمؤازرة الجزائريين في حربهم ضد الاستعمار الفرنسي.

- مواقف باقي حكومات الدول الاسكندنافية من الثورة التحريرية 1956-1958

في سياق جهود جبهة التحرير الوطني المتواصلة لتبليغ رسالتها للتعريف بالقضية الجزائرية عبر كافة الدول الأوروبية فقد كانت كل من فنلندا وايسلندا ضمن أجندة العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني،

زيارة وفد جبهة التحرير الوطني الى فنلندا 1957:

قام وفد الجبهة المشكل من عبد الرحمان كيوان وأحمد فرانسيس بزيارة دبلوماسية إلى فنلندا من 21 إلى 26 جويلية 1957 م، حاول الوفد الجزائري خلال هذه الزيارة إجراء لقاء مع الأوساط الرسمية الفنلندية لكن بدون جدوى بسبب الضغوط الفرنسية على فنلندا⁽²⁾

لقد تحجج المسؤولون الفنلنديون بتخوفهم من فشل المشاريع الاقتصادية التي كانت تربط بلادهم بفرنسا، ما جعل الوفد الجزائري يغير وجهته إلى المجتمع المدني الفنلندي، حيث خص بلقاء من قبل الحزب الاشتراكي الفنلندي وكذا بممثل عن جمعية الطلبة الفنلنديين، واختتم الوفد زيارته بتنشيط ندوة صحفية عرف من خلالها الفنلنديين بما يجري في الجزائر، ومنذ ذلك الحين أصبحت القضية الجزائرية

(1) - أمال قبائلي ، مرجع سابق، ص 240.

(2) - عمر بوضرية، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 186.

ضمن أعمدة الصحف الفنلندية وخاصة الإشتراكية منها⁽¹⁾ ما جعل الأوساط الشعبية في هذا البلد تتدد في مظاهرات بالقمع والجرائم التي كان يرتكبها الجيش الفرنسي في الجزائر⁽²⁾، الأمر الذي أثر على الحكومة الفنلندية للعدول عن موقفها بالإيجاب إتجاه القضية الجزائرية وتأكد ذلك من خلال رفض تصويت مندوبها على مستوى هيئة الأمم المتحدة في دورتها الثانية عشرة (12)، المنعقدة في خريف 1957 لصالح الطرح الفرنسي⁽³⁾، عكس ما قام به في الدوريتين العاشرة والحادية عشرة المنعقدتين من خريف 1955 م إلى ربيع 1957، حيث صوت خلالها لصالح الطرح الفرنسي⁽⁴⁾، ما جعل الحكومة الفرنسية ترى في موقف الحكومة الفنلندية بأنه غير صائب لأنه معاكس للدعوة التي أطلقهما وزير الخارجية الفرنسية كريستيان بينو" في خطاب ألقاه على منبر هيئة الأمم المتحدة يوم 5 ديسمبر 1957 م، دعا حلفاء بلده من الحكومات الأوروبية قصد ممارسة الضغط على مناصلي مكتب جبهة التحرير الوطني بنيويورك ليقبلوا ثلاثية قانون الإطار^(*) الذي جاءت به حكومة غي مولي " (وقف إطلاق النار، تنظيم انتخابات نزيهة ثم التفاوض)، لإيقاع قيادة جبهة التحرير الوطني في مأزق سياسي يبخر كل المكاسب التي حققها العمل المسلح في الفترة ما بين (1954-1956)⁽⁵⁾

في حين كانت دولة ايسلندا هي الأخرى كباقي الدول الاسكندنافية ضمن استراتيجية العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني، حتى وإن لم تخصصها بزيارة كما فعلت مع باقي الدول الاسكندنافية الأخرى إلا أن نشرياتها التي يشرف على توزيعها مكتب جبهة التحرير الوطني بستوكهولم وصلت إلى ايسلندا خلال الفترة ما بين (1956-1958 م)⁽⁶⁾

بالرغم من ذلك فقد ظل موقف الحكومة الايسلندية يتميز بالحياد من القضية الجزائرية من خلال امتناع مندوب حكومتها عن التصويت في الجلسات التي تتعلق بالقضية الجزائرية وقد تجسد ذلك في

(1) - شانلي زقادة، مرجع سابق، ص، ص102-103.

(2) - إسماعيل ديش، السياسية العربية والموافق الدولية، مرجع سابق، ص200.

(3) - محمد خيشان، جبهة التحرير الجزائرية في دول أوروبا الغربية، مرجع سابق، ص298.

(4) - أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني، مذكرة ماجستير، مرجع سابق، ص64.

(*)- قانون الإطار صادق عليه المجلس الوطني الفرنسي بأغلبية 269 صوتا مقابل 200، أنظر: جريدة المجاهد: نصف الشهر السياسي، العدد 13، 01 ديسمبر 1958 م، ص11.

(5) - بن يوسف بن خدة، "الذكرى الثلاثون لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائري"، في مجلة أول نوفمبر، عدد 96-97، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1988، ص09.

(6) - شانلي زقادة، مرجع سابق، ص102.

دورات الأمم المتحدة (الدورة العاشرة والحادية عشر والثانية عشر والثالثة عشرة) المنعقدة ما بين (1955-1958م)، ما اعتبره قادة جبهة التحرير الوطني عاملا إيجابيا يخدم القضية الجزائرية لأن هذا العامل الحيادي يمنح التفوق لصالحها على حساب الطرح الفرنسي ولو من حيث العدد، ويعتبر من جهة أخرى صفة للديبلوماسية الفرنسية ، لأن فرنسا كانت بإيسلندا باتفاق أمني في إطار ميثاق الحلف الأطلسي⁽¹⁾

تركت الزيارات الدبلوماسية التي خصت بها جبهة التحرير الوطني الدول الإسكندنافية خلال سنة 1957، أثارا إيجابية على القضية الجزائرية، حيث سمحت للأوساط الرسمية بها وكذا وسائل الإعلام وبعض الأحزاب السياسية إلى الاطلاع على حقيقة الأوضاع في الجزائر كما هي، حيث مكنتهم من فهم الأسباب التي جعلت الجزائريين يثورون ضد الحكومة الفرنسية في حرب منظمة وهادفة، ما جعل غالبيتها يرفضون الرؤية الفرنسية وحججها الواهية.

المبحث الثالث: مواقف حكومات أوروبا الشرقية من الثورة التحريرية 1956-1958

رأت قيادة جبهة التحرير الوطني أن تتحاشى خلال السنوات الثلاثة الأولى لاندلاع الثورة التحريرية الدخول في علاقات علنية مع المعسكر الشيوعي ما أمكن لعدة أسباب نذكر منها:

- الموقف التقليدي للحركة الوطنية الذي يعطي أهمية للعمق العربي الإسلامي⁽²⁾
- العداء المستفحل بين الوطنيين والشيوعيين منذ منتصف الثلاثينيات خاصة عندما بدأ حزب الشعب الجزائري يدعو إلى ائتلاف وطني إصلاحي دون الحزب الشيوعي الجزائري الذي استقل نظاميا عن الحزب الشيوعي الفرنسي في أكتوبر 1936⁽³⁾
- محاولة الشيوعيين في ربيع 1956 تكوين حركة مسلحة موازية لجيش التحرير، لم تصمد أكثر من أيام معدودة، حيث اضطرت عناصرها الالتحاق بالجبهة على نحو ما فعله الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وكذا جمعية العلماء المسلمين الجزائريين⁽⁴⁾

(1) - يحي بوعزيز ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مصدر سابق، ص- ص 308-318.

(2) - رابح لونيبي، التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة بين الاتفاق والاختلاف 1920-1954م، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص57.

(3) - Mahfoud Kaddache, Histoire du nationalisme algérien, tome 2, 2^{eme} Edition, ENAL, Alger, 1993, pp 397-398.

(4) - جمعة بن زروال، الحركات الجزائرية المضادة للثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص- ص 76-100.

-حرصت جبهة التحرير الوطني منذ بداية الثورة التحريرية تجنب تهمة الشيوعية تفاديا لطرح القضية الجزائرية في اطار الصراع القائم بين الشرق والغرب الذي اتخذت منه إدارة الاحتلال الفرنسي حجة واهية وبرهانا قاطعا لتضليل الحكومات الغربية، وقد نجحت دعاية الاحتلال بعض الوقت في تضليل عدة حكومات أوروبا الغربية قصد كسب تأييدها للطرح الفرنسي كما رأينا سابقا.

-توجيه جبهة التحرير الوطني لنشاطها الدبلوماسي نحو المعسكر الغربي على إعتبار أنه يشكل ميدان المواجهة الرئيسي مع العدو الفرنسي، ما جعل مسؤولي جبهة التحرير الوطني يعبرون عن فتور علاقتهم بالمعسكر الشيوعي بأنهم في حرب تستوجب منهم التواجد قرب العدو وحلفائه⁽¹⁾

إلا أن هذا الموقف لجبهة التحرير الوطني لم يلبث وأن بدأ يعرف نوعا من التغيير في ربيع 1956 بسبب استمرار الثورة وتوسعها في الداخل والخارج وكذا حاجتها للدعم اللوجستيكي والدبلوماسي ما يتحتم البحث عن منابع جديدة تكفل هذا الدعم، في المقابل كانت حكومات دول الكتلة الشرقية قد أدركت حقيقة ما يدور في الجزائر على أنها ثورة تستهدف تصفية الاستعمار تتدرج ضمن قضايا التحرر في العالم، على نحو يوافق مبادئ الاشتراكية، من خلال الطرح الذي تقدمت به دول الكتلة الأفروآسيوية على مستوى الأمم المتحدة أو ما تم تناوله في بعض المؤتمرات الدولية بشأن القضية الجزائرية كمؤتمر "بيروني" في جويلية 1956، ما جعلها تستجيب لدعم الثورة التحريرية بداية من عام 1957، ولقي هذا الدعم استحسانا من قبل قادة جبهة التحرير الوطني، وفي هذا الصدد يقول عبان رمضان "نعتمد أن مصلحة الجزائر تقتضي التحالف مع الديمقراطيات الشرقية ضد الغرب"⁽²⁾

عرفت علاقات جبهة التحرير الوطني بالمعسكر الشرقي نوعا من التقارب تجسد ذلك في صائفة 1958 م، أين بلورت الجبهة موقفها من الكتلة الشيوعية كما يلي: محاولة جبهة التحرير الوطني الاستفادة ما أمكن من مساعدات حكومات المعسكر الشرقي المادية منها والدبلوماسية والعسكرية دون أن تتبنى أفكار الشيوعية، وبهذا الخصوص يقول فرحات عباس: "إن كسب تعاطف الشعوب الشيوعية مع قضيتنا لا ينبغي أن يتحول إلى ارتباط بالمعسكر الشيوعي"⁽³⁾

(1) - أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص256.

(2)-Mabrouk Belhoucine, op. cit, p187.

(3)- Mohamed Harbi, les Archives de la révolution Algérienne, op.cit, p300

في نفس السياق يضيف كريم بلقاسم قائلاً: إن نوايا الكتلة السوفياتية حسنة نحونا، ... وبالتالي يمكن أن نستفيد من هذا الاستعداد دون أي التزام أو رهن للمستقبل من جانبنا"⁽¹⁾

مما يعني أن جبهة التحرير الوطني لها القابلية الكافية للدخول في علاقات براغماتية مع حكومات الدول الاشتراكية على اعتبار أن هذه الحكومات مناهضة للاستعمار ومساندة لحركات التحرر في العالم على نحو ما قامت به في الصين و الفيتنام وغيرها من الدول، ونجاحها الملحوظ ضمن دائرة المعسكر الغربي يؤكد منطلقاتها السلمية في تحديد علاقاتها بالمعسكر الشيوعي الأمر الذي أحبط مساعي فرنسا لإقناع حلفائها بتهمة الشيوعية التي كانت تحاول الصاقها بجبهة التحرير الوطني ومناضليها، قصد الاستمرار في الاستفادة من مساعدات الحلف الأطلسي لها في حربها ضد الجزائر.

على ضوء المعطيات التي أشرنا إليها سجلت مواقف حكومات الكتلة الشرقية تغيراً ملحوظاً اتجاه الثورة التحريرية خلال الفترة 1956-1958 وهذا ما سنفصل فيه كما يلي:

- موقف حكومة الاتحاد السوفياتي من الثورة التحريرية 1956-1958:

ذكرنا سلفاً بأن موقف حكومة الاتحاد السوفياتي عند اندلاع الثورة التحريرية في 01 نوفمبر 1954، كان يتميز بانحيازه إلى فرنسا حفاظاً على علاقاته بالمعسكر الغربي التي تركزت فكرة التعايش السلمي بين المعسكرين التي بدأت تظهر ملامحها بعد وفاة ستالين سنة 1953 م، إلا أن حكومة الاتحاد السوفياتي ساندت القضية الجزائرية في الأمم المتحدة خلال دورتها العاشرة (10) المنعقدة في خريف 1955، تكريساً لمبادئ الاشتراكية المناهضة للاستعمار وتشجيعاً لقضايا التحرر المنتشرة عبر العالم"⁽²⁾

تأخر دعم حكومة الاتحاد السوفياتي المادي والعسكري المعلن للثورة الجزائرية لأسباب تتعلق بالحرب الباردة واحتمال انعكاساتها السلبية على الثورة الجزائرية القائمة في المجال الحيوي للحلف الأطلسي من جهة، و ضد دولة كبرى عضوة في الحلف من جهة ثانية، وظل موقف حكومة الاتحاد السوفياتي خلال الفترة (1955-1957) يتسم بالغموض أملاً في حصول تقارب بين الحزبين الشيوعي

(1)- Mohamed Harbi, les Archives de la révolution Algérienne, op.cit, p301.

(2) - رمضان بورعدة ، "القضية الجزائرية في الأمم المتحدة (1955-1958) معركة التدويل وتحدياتها، الملتقى الدولي حول الثورة التحريرية الكبرى 1954-1962، دراسة قانونية وسياسية، جامعة 08 ماي 1945 قالم، الجزائر، ماي 2012 م، ص117.

والاشتراكي الفرنسيين وتشكيل جبهة شعبية تتولى الحكم في فرنسا⁽¹⁾ على اثر توالي الأزمات التي تسببت في اسقاط ما يقارب من 23 حكومة فرنسية من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى سنة 1957⁽²⁾ ما ساعد على عزل فرنسا عن الحلف الأطلسي ما يؤدي إلى اضعاف هذا الحلف وتخفيف منابع الدعم التي تتلقاها فرنسا معه لتسيير حربها المعلنة ضد الجزائريين على اعتبار أنها حرب تهم كل دول الحلف على حسب ما تقضي به مواد ميثاقه.

ابتداء من سنة 1957، وبعد فشل استمرار التقارب بين الحزبين الاشتراكي والشيوعي في فرنسا وكذلك العدوان الثلاثي على مصر⁽³⁾ 1956، كل ذلك كان عاملا حاسما ومنعظفا تاريخيا في مواقف الاتحاد السوفياتي التي بدأت تتحاز شيئا ما إلى الثورة التحريرية على اثر تقديم مساعدات مالية وعسكرية سرية بشكل غير مباشر بواسطة بعض الدول الحليفة مثل تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا أو بعض الدول العربية مثل مصر والعراق التي كانت تستغل علاقاتها الحسنة بموسكو لطلب دعم الثورة الجزائرية⁽⁴⁾ وتجلى موقف حكومة الاتحاد السوفياتي الداعم للثورة التحريرية بشكل رسمي على لسان الرئيس خروتشوف في الدورة الثانية عشر (12) للأمم المتحدة المنعقدة في خريف 1957م، عندما قال: "أشعر بأنه حان الأوان لمناقشة الأوضاع الجارية في الجزائر، لأن هذه المسألة أثارت القلق، كما أنها تعتبر مسألة دولية هامة وخطيرة"⁽⁵⁾

ما يعني في نظر حكومة الاتحاد السوفياتي بأن ما يدور في الجزائر من أحداث ليست شأننا فرنسا وإنما هي مسألة دولية تهم كل أعضاء المجتمع الدولي الذين يتعين عليهم الفصل فيها بجدية دون إنحياز ولا ولاء لأي طرف كان.

تواصلت مواقف حكومة الاتحاد السوفياتي الداعمة للثورة التحريرية على إثر حادثة ساقية سيدي يوسف في 08 فيفري 1958 م، أين ارتكبت فرنسا جرائم في حق الشعبين الجزائري والتونسي مدعومة بالطيران الحربي الأمريكي.

(1) - المجاهد، العدد 19، 01 مارس 1958، ص04.

(2) - يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مصدر سابق، ص، ص، 410-417.

(3) - Henri Allage, op.cit, pp 550-551.

(4) - محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص600.

(5) - المجاهد، العدد 19، مصدر سابق، ص04.

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وعقب هذه الحادثة عبرت حكومة الاتحاد السوفياتي عن موقفها المندد لهذه الأعمال الشنيعة، حيث جاء فيه إن حادثة ساقية سيدي يوسف الدامية ليست نتيجة الصدفة، ولكنها نتيجة السياسة الفرنسية كلها في شمال إفريقيا، فالسلطات الفرنسية عندما وجدت نفسها عاجزة عن سحق قوات التحرير الجزائرية، صارت تتهم البلدان المجاورة خصوصا تونس بإغاثة الثائرين⁽¹⁾

تبعاً لذلك قام سفير الاتحاد السوفياتي بباريس "فينوقرادوف" يوم 17 فيفري 1958، بزيارة لوزير الخارجية الفرنسية كريستيان بينو" عبر له فيها عن انشغال حكومته بالأحداث التي تدور في الجزائر عقب قصف ساقية سيدي يوسف واهتمام الاتحاد السوفياتي بعملية إحلال السلم في الجزائر⁽²⁾

أثار هذا الموقف السوفياتي ردود فعل مناهضة لوسائل الإعلام الفرنسية والتي بدأت تتحدث عما أسمته بالتمركز الشيوعي في شمال إفريقيا، كما تزامنت مع وصول باخرة سوفياتية خلال ذات الشهر من ذات السنة محملة بالأغذية والأدوية، كمساعدة للجائنين الجزائريين القابعين في تونس⁽³⁾

في تصريح للرئيس السوفياتي حصّ به جريدة لوموند يوم 14 مارس 1958، عبر فيه لها: "أن السياسة الفرنسية في الجزائر غير واضحة بالنسبة للاتحاد السوفياتي وأن القادة الفرنسيين انتهجوا سياسة مدمرة في الجزائر وأن فرنسا سوف تخسر الحرب مثلما حدث في الهند الصينية... وقال أيضا بأن الاتحاد السوفياتي يناصر حلاً صحيحاً للمسألة الجزائرية من شأنه أن ينصف الجزائريين في حقهم بالاستقلال"⁽⁴⁾

كانت زيارة الرئيس المصري جمال عبد الناصر لموسكو في سنة 1958 فرصة للاتحاد السوفياتي لتسجيل موقف لم يكن متوقعا لدى قادة الثورة، حيث توجت هذه الزيارة ببيان مشترك استتكرت فيه حكومة الاتحاد السوفياتي رسمياً الحرب الوحشية التي تقوم بها فرنسا ضد الشعب الجزائري، وقررت رسمياً الاتفاق مع مصر لفت نظر الرأي العام الدولي لهذه الحرب.⁽⁵⁾

(1) - المجاهد، العدد 18، 15 فيفري 1958، ص05.

(2) - سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص42.

(3) - المجاهد، العدد 19، مصدر سابق، ص09.

(4) - المجاهد، العدد 20، 15 مارس 1958، ص02

(5) - المجاهد، العدد 24، 29 ماي 1958، ص02

تأكد موقف حكومة الاتحاد السوفياتي الداعم للثورة التحريرية الذي عبرت عنه في بلاغ مشترك بينها وبين الحكومة المصرية في الطلب الذي تقدم به خروتشوف على اثر انعقاد الدورة الثالثة عشر (13) لهيئة الأمم المتحدة في خريف 1958 م، طالب الاتحاد السوفياتي في مجلس الأمن بأن تدرج القضية الجزائرية في جدول أعمالها وأن تنتظر في الحرب المدمرة في الجزائر⁽¹⁾

أما على الصعيد الجماهيري فقد انعقد بموسكو اجتماعا ضخما ضم فرق الاتحادات الطلابية، حيث القيت خطب تأييد للجزائريين في ثورتهم، وأعربت الوفود المشاركة في هذا المؤتمر عن استنكارها للحرب التي تخاض ضد الجزائر⁽²⁾

تواصل موقف الجماهير السوفياتية الداعم للثورة التحريرية من خلال بيان أذاعته الشبيبة السوفياتية، أعربت فيه عن تضامنها مع الشبيبة الجزائرية وطالبت فرنسا أن تعترف بإستقلال الجزائر، وكان ذلك بمناسبة يوم التضامن الإفريقي الآسيوي مع القضية الجزائرية في 30 مارس 1958 م، الذي نظم من قبل مكتب التضامن للشعوب الإفريقية والآسيوية والذي أصبح يعرف بيوم الجزائر⁽³⁾، حيث لقي هذا اليوم التضامني نجاحا كبيرا في مدن الاتحاد السوفياتي، بأن نظمت مظاهرات ضخمة وكبيرة وعقد اجتماع بجامعة موسكو حضره إلى جانب الطلبة الروس كل من الطلبة الصينيين والمصريين وطلبة من كل الدول المحبة للسلام⁽⁴⁾ وبذلك تكون الجزائر في هذا اليوم التاريخي قد كسبت قوة جديدة لتحقيق استقلالها، تتمثل في مواقف مختلف شرائح الشعب السوفياتي الداعم للثورة الجزائرية، وعليه فإن موقف الاتحاد السوفياتي تميز بالغموض والتحفظ من الثورة التحريرية في سنة 1956 م، ثم أصبح مساندا لها حكومة وشعبا خلال الفترة 1957-1958، واستمر هذا الموقف الأخير للاتحاد السوفياتي إلى غاية وصول الجنرال ديغول إلى سدّة الحكم في جوان 1958 م، والذي حاول إيهام الرأي العام الدولي بأنه يحمل استراتيجية جديدة يستطيع بها إيجاد حل للمشاكل التي تعاني منها فرنسا في الجزائر، إذ قوبل ذلك بتريث وانتظار من قبل حكومة الاتحاد السوفياتي⁽⁵⁾

(1) - مريم صغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية، مرجع سابق، ص365.

(2) - سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص، ص 454-455.

(3) - المجاهد، العدد 21، 01 أبريل 1958، ص03.

(4) - المجاهد، المصدر نفسه، ص07.

(5) - عبد الكامل جويبه، مرجع سابق، ص335.

- موقف الحكومة اليوغسلافية من الثورة التحريرية 1956-1958:

تعد يوغسلافيا إحدى الدول التي تشكل الكتلة الشرقية لأوروبا بحكم الأيديولوجية، ومع ذلك فإن حكومتها تعبر عن استقلالها المتميز فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، بحيث اتخذت مواقف متشددة من الاستعمار الفرنسي بعيدة عن توظيف لعبة المصالح السياسية والاستراتيجية مع فرنسا، بحيث تمكنت من الوصول بهذه السياسة الحازمة إلى أن تحضى باحترام الشرق والغرب معا، وأن تحصل من المعسكرين على مساعدات اقتصادية وعسكرية قيمة جدا، وبالرغم من ذلك بقيت يوغسلافيا تنتهج سياسة عدم الانحياز إلى أي من المعسكرين⁽¹⁾

ما جعل سياستها الخارجية القائمة على مبدأ التعايش الفعال ورفض كل انحياز إلى كتلة أو معسكر، مقبلة تقييما جيدا لدى جبهة التحرير الوطني التي وجدت في سياسة يوغسلافيا تشابها كبيرا لسياستها في الميدان الدولي. على اعتبار أن جبهة التحرير الوطني هي الأخرى تحاول أن لا تكون ضحية لعبة المصالح السياسية والاستراتيجية للمعسكرين⁽²⁾

كما أن جبهة التحرير الوطني رأت في يوغسلافيا شباها آخر يتعلق باشتراك البلدين في اتباع أسلوب الثورة التحريرية لنيل استقلالهما والتخلص من الاستعمار، حيث كانت يوغسلافيا مثل الجزائر ضحية الاستعمار المباشر وهيمنة الدول الأوروبية الكبرى كألمانيا، إيطاليا المجر وبلغاريا، والتي استولت على الأراضي اليوغسلافية منذ 27 جوان 1941⁽³⁾

كذلك فإن يوغسلافيا بهدف التخلص من الاستعمار المذكور تنبت العمل المسلح والمقاومة الشعبية ضد الإبادة الجماعية، التي كانت تمارسها دول المحور بقيادة ألمانيا، على نحو ما تقوم به الجزائر في ثورتها التحريرية للتخلص من الاضطهاد الفرنسي ويمكن أن نضيف عاملا آخر يجسد بصفة جلية مدى التشابه الذي يتميز به كفاح البلدين ضد الاستعمار وهو الطابع الشعبي للثورتين الجزائرية واليوغسلافية، كذلك جيش المقاومة اليوغسلافية كان يسمى جيش التحرير اليوغسلافي بقيادة منظمة

(1) - سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص 482.

(2) - سليمان الشيخ، مرجع نفسه، ص 483.

(3) - المجاهد، العدد 23، 07 ماي 1958، ص 02.

تسمى جبهة التحرير الشعبية اليوغسلافية وهي ذات التسمية التي نجدها في تنظيم الثورة التحريرية بالجزائر⁽¹⁾

هذه العوامل وغيرها التي تتم عن تشابه كفاح البلدين ضد الغطرسة الاستعمارية، جعلت حكومة يوغسلافيا منذ 1956، أي بعد توسع الثورة التحريرية تتبنى مواقف مساندة للقضية الجزائرية.

يتضح ذلك جليا في دعم الثورة التحريرية سياسيا وعسكريا ودبلوماسيا، مستخدمة في ذلك علاقاتها الثنائية للتأثير على الدول من أجل مساندة القضية الجزائرية، كمثل على ذلك حاولت حكومة يوغسلافيا من خلال علاقاتها التي تربطها بفرنسا أن تقنع الحكومة الفرنسية بضرورة الانسحاب من الجزائر والاعتراف باستقلال وحرية الشعب الجزائري أثناء احدى الزيارات التي قام بها الرئيس اليوغسلافي تيتو إلى فرنسا في عهد حكومة غي مولي " حيث حاول إقناعه بأن حكومته اشتراكية وبالتالي فإن سياسة الحزب الاشتراكي يجب أن تكون مخالفة ومنافية لحزب اليمين، خاصة اتجاه القضايا الاستعمارية"⁽²⁾

إلا أن محاولات يوغسلافيا السياسية لم توقف سياسة فرنسا القمعية ضد الشعب الجزائري، ما جعل تيتو " يصرح في احدى خطاباته منددا بسياسة حكومة غي مولي "الاشتراكية في الجزائر قائلا: "إن وجهه الاشتراكيين الفرنسيين أصبحت تحمل قاذورات يصعب جدا تنظيفها"⁽³⁾

اثر أزمة التسليح التي كانت تعيشها الثورة التحريرية خلال الفترة (1956-1957) تمكن محمد لمين دباغين "سنة 1957 من الحصول على كمية من الأسلحة، بعثت بها حكومة يوغسلافيا كدعم عسكري للثورة التحريرية، يتمثل أساسا في: 25000 قطعة سلاح، منها 1000 مدفع رشاش (F.M.M.G.34 et.M.G 42) التي سلمت إلى جيش التحرير بالحدود التونسية"⁽⁴⁾

ناهيك عن ارسال حكومة يوغسلافيا عدة بواخر محملة بالأسلحة لدعم الثورة التحريرية الجزائرية، منها ما اعرضته القوات الفرنسية في عرض البحر كسفينة "سلفينيا" اليوغسلافية، التي كانت في رحلة من أوروبا مرورا بالمغرب وصولا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، إذ لم تتجح في إيصال شحنة الأسلحة الموجهة للثورة التحريرية، حيث احتجزتها القوات الفرنسية في 18 جانفي 1958، واقتادتها إلى مرفأ وهران، وعن

(1) - إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 185.

(2) - إسماعيل دبش، مرجع نفسه، ص 186.

(3) - طاهر جبلي، الامداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 392.

(4) - يخلف حاج عبد القادر، مرجع سابق، ص 180.

شحنها يقال أو وزنها يصل إلى 148 طن، ومخازنها كانت مملوءة بالأسلحة بما فيها الذخائر، وعندما تم تفريغها بميناء وهران، تبين أن سفينة سلوفينيا تحمل أنواع عديدة من الأسلحة منها: 200 رشاش موزر، 4000 بندقية موزر، 1000 رشاش مونيبيازوكا، 4 ملايين رصاصة⁽¹⁾

كما حظيت الثورة التحريرية بدعم الحكومة اليوغسلافية في الميدان الاجتماعي حيث قدمت في هذا المجال اعانات للاجئين الجزائريين وكذا المجاهدين تمثلت أساسا في مواد غذائية وأدوية وعناية صحية للجرحى من عناصر جيش التحرير الوطني ومستشفيات ومراكز طبية⁽²⁾

أما في مجال الدعاية فقد قامت الحكومة اليوغسلافية بعدة أعمال لصالح الثورة الجزائرية، كطبع مجموعة المجاهد في ثلاثة (03) أجزاء، كما أنتجت مصلحة السينما اليوغسلافية العديد من الأفلام الوثائقية التي تعمل على التعريف بالقضية الجزائرية وتبرز شرعية النضال التحرري في الجزائر، وقامت أيضا بتكوين وتدريب العديد من المصورين والسينمائيين الجزائريين⁽³⁾

كما سمحت الحكومة اليوغسلافية عند قيام السلطات الفرنسية بحل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في 28 جانفي 1958، باستقبال 24 طالبا جزائريا لمواصلة دراستهم في الجامعات اليوغسلافية⁽⁴⁾ دون أن ننسى الدعم الدبلوماسي الذي كانت تحضى به القضية الجزائرية على مستوى هيئة الأمم المتحدة في دوراتها المنعقدة خلال سنوات (1955-1958 م)، حيث كان مندوب الحكومة اليوغسلافية يصوت دائما على المشاريع التي تخدم القضية الجزائرية والتي تنبذ الفكر الاستعماري⁽⁵⁾.

إن الحكومة اليوغسلافية بمواقفها السالفة الذكر خلال الفترة (1956-1958) تكون قد وقفت إلى جانب القضية الجزائرية من حيث تدعيمها سياسيا وعسكريا ودبلوماسيا، وقدمت أروع الأمثلة للحكومات المناهضة للاستعمار والداعية إلى حرية الشعوب وحقها في العيش بسلام، ويتواصل دعم الحكومة اليوغسلافية للثورة التحريرية إلى غاية الاستقلال وهو ما سنتناوله في الفصل الموالي.

(1) - وهيبة سعدي، مرجع سابق، ص121.

(2) - المجاهد، العدد 44، 14 جوان 1959، ص02.

(3) - طاهر جبلي، الامداد بالاسلح خلال الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص393.

(4) - السعيد عقيب، دور الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، مرجع سابق، ص180.

(5) - ليكيك سلوبودن وسافيك برانكو، يوغسلافيا ونضال الشعب الجزائري من أجل التحرير، كتيب رقم 3001، قسم الاعلام بلغراد، يوغسلافيا، 1962، ص- ص07-13.

- موقف الحكومة التشيكوسلوفاكية من الثورة التحريرية 1956-1958:

إن تشيكوسلوفاكيا كغيرها من دول الكتلة الشرقية لأوروبا تعرضت للاستعمار النازي، شأنها شأن الجزائر التي كانت تقاوم للتخلص من سيطرة الاستعمار الفرنسي، والأمر ذاته الذي كانت تشيكوسلوفاكيا قد عايشته قبيل وأثناء الحرب العالمية الثانية من خلال تعرضها للتحرشات الألمانية التي كانت سببا في تجزئة تشيكوسلوفاكيا مرتين، الأولى بمقتضى مؤتمر ميونخ سنة 1938، والثانية بمقتضى إعلان انفصال تشيكيا عن سلوفاكيا في 15 مارس 1939 م⁽¹⁾ والسبب في تفكيك الكيان التشيكوسلوفاكي هو مشكل الأقليات السوديتية^(*)، الناطقة بالألمانية ما أدى في نهاية الأمر إلى قيام "هتلر" عند اندلاع الحرب العالمية الثانية في سبتمبر 1939 بضم الأراضي التشيكوسلوفاكية كاملة إلى ألمانيا، ومنذ ذلك الحين بدأت معاناة التشيكوسلوفاكيين من ويلات الاستعمار الألماني وحلفائه إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية في 1945 م⁽²⁾

لذلك فإن الحكومة التشيكوسلوفاكية تدرك مدى خطورة الاستعمار، وبذلك فقد توجهت إلى الجزائر بدعم شمل النواحي السياسية والعسكرية والدبلوماسية على نحو ما فعلته الحكومة اليوغسلافية اتجاه الثورة التحريرية، ويتجلى موقف الحكومة التشيكوسلوفاكية من الثورة التحريرية خلال الفترة (1956-1958) في المبادرات التالية:

سمحت الحكومة التشيكوسلوفاكية لوفد الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين بالمشاركة في المؤتمر الرابع للاتحاد العالمي للطلبة المنعقد ببراغ من 26 أوت حتى 04 سبتمبر 1956، وكانت فرصة سانحة للوفد الطلابي الجزائري قصد التعريف بالقضية الجزائرية وجلب انتباه الحكومة التشيكوسلوفاكية لما

(1) -Zinovieff Fithnal, Chemiments Tchecoslovaquie,edition publication sud, Paris, 1991, p68.

(*)- يقصد به سكان إقليم السوديت بتشيكوسلوفاكيا، الناطقون باللغة الألمانية ويتلخص هذا المشكل في رغبة ألمانيا ضم الأقاليم التشيكوسلوفاكية التي يقطنها السكان الناطقون باللغة الألمانية واعتبارها خاضعة للسيادة الألمانية، للمزيد أنظر: Joseph Chenelar, le Problème allument en Tchecoslovaquie, Edition fochova Prague, Tchecoslovaquie, 1936 ; p11.

(2) - Kavka Frantisek, la Tchecoslovaquie, histoire lointaine et récente, Edition Orbis Prague, Tchecoslovaquie, 1963,p110.

يعانيه الشعب الجزائري من اضطهاد الاستعمار الفرنسي، وبهذا الخصوص خرج المؤتمر بتوصية تتضمن ضرورة المطالبة بإنهاء الحرب في الجزائر وتحقيق المطامح المشروعة للشعب الجزائري⁽¹⁾

على إثر ذلك بادرت الحكومة التشيكوسلوفاكية بمنح للطلبة الجزائريين قصد مواصلة دراستهم بالجامعات التشيكوسلوفاكية بعد قيام السلطات الفرنسية بحل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في 28 جانفي 1958م، حيث استقبلت الحكومة التشيكوسلوفاكية خلال ذات السنة حوالي 23 طالبا جزائريا⁽²⁾

أما في المجال العسكري فإن الحكومة التشيكوسلوفاكية لم تتوان في دعم الثورة التحريرية بشحنات عديدة من السلاح، كانت أولها سنة 1957 عن طريق السلطات المصرية، وفي هذا الصدد يقول الوكيل التجاري التشيكوسلوفاكي: "إن تعامل تشيكوسلوفاكيا ومصر ليس أمرا جديدا علينا، واستدرك قائلا: بأن السلطات التشيكوسلوفاكية على علم تام بأن الصفقة المراد إبرامها معهم سوف تتجه إلى الجزائر، وأضاف قائلا: بأن شحن الأسلحة لا يتم بواسطةهم إلى الجزائر، وإنما يتم أولا إلى ميناء مصري ومن ثم يكون للقاهرة الحق في التصرف كيفما تشاء"⁽³⁾

تمثلت الدفعة الأولى من الأسلحة في:

500 رشاش 42M - 600 رشاش M34 - 100 هاون 82 ملم، 3000 رشاش قصير 9 ملم، 30.000 قنبلة يدوية، 6000 بندقية عيار 7.92، 500 مسدس 9 ملم، عشرة ملايين طلقة ذات حجم 7.92 ملم، عشرون ألف طلقة ذات حجم دانات للهاون 82 ملم، 5 ملايين طلقة ذات حجم 9 ملم بمبلغ إجمالي قدره حوالي مليون دولار⁽⁴⁾

منذ ذلك الحين أصبحت جبهة التحرير الوطني تتعامل بصفة مباشرة مع شركة "سكودا" التشيكوسلوفاكية لإنتاج الأسلحة التي ورثت انقراض مؤسسة موزر" الألمانية عن طريق جهاز يدعى "الأمنيبول" شكله الاتحاد السوفياتي ببراغ والذي كان همه الوحيد بيع الأسلحة لكل من يستطيع أن يدفع،

(1) - محمد السعيد عقيب، "الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين والمنظمات العالمية للطلبة 1955-1962، مرجع سابق، ص124.

(2) - عمار هلال، مرجع سابق، ص25.

(3) - فتحي الديب، مصدر سابق، ص323.

(4) - فتحي الديب، مصدر نفسه، ص327.

ضاربا عرض الحائط بالمبادئ الشيوعية المتعلقة بضرورة استتباب الأمن في كل العالم، بحيث أصبحت تشيكوسلوفاكيا من أكبر الممّنين للثورة بالأسلحة⁽¹⁾

أما فيما يتعلق بالدعم الدبلوماسي، فقد ظلت الحكومة التشيكوسلوفاكية تؤيد المشاريع والقرارات التي تتخذ على مستوى هيئة الأمم المتحدة والتي تصب لصالح القضية الجزائرية خلال دوراتها المنعقدة في الفترة (1956-1958) ⁽²⁾

وعليه كانت الحكومة التشيكوسلوفاكية بمواقفها هذه مساندة للقضية الجزائرية وموافقة لمبادئها الاشتراكية التي تقضي بمناهضة الاستعمار ووجوب تصفيته.

- مواقف باقي حكومات أوروبا الشرقية من الثورة التحريرية 1956-1958:

أمام تطور الثورة التحريرية على المستويين الداخلي والخارجي بالموازاة مع الدعم الذي كانت تتلقاه فرنسا من حلفائها في المعسكر الغربي لدحض الثورة التحريرية، كان على جبهة التحرير الوطني أن تبحث عن حلفاء ناجعين للحصول على دعم مادي وسياسي ودبلوماسي لرفع التحدي والصمود في مواجهة فرنسا وحلفائها، وفي هذا المضمار شكلت حكومات أوروبا الشرقية الأصدقاء الحقيقيين لجبهة التحرير الوطني لما تقدمه من عون في مختلف المجالات، كما رأينا في مواقف حكومة الاتحاد السوفياتي من الثورة التحريرية التي كانت تتسم تارة بالتحفظ للحفاظ على علاقاتها بفرنسا وتارة أخرى بدعم ومساندة الثورة التحريرية وفق ما تمليه مبادئ الاشتراكية التي ترمي إلى القضاء على الاستعمار وتصفيته، في الوقت الذي نجد فيه حكومات دول أخرى من الكتلة الشرقية دعمت بشكل مطلق الثورة التحريرية خلال الفترة (1956-1958) على نحو ما رأيناه مع موقف حكومتي يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وعلى نفس النهج سارت باقي حكومات أوروبا الشرقية في مواقفها اتجاه الثورة التحريرية خلال الفترة المذكورة.

حيث سخرت كل إمكانياتها لمساندتها من خلال الدعم المادي المتمثل بالدرجة الأولى في: أسلحة، أغذية، أدوية للاجئين الجزائريين وعناية بالجرحى ومنح دراسية للطلاب الجزائريين... الخ.

(1) - محمد الأمين بلغيث، تاريخ الجزائر المعاصر، دراسات ووثائق، دار البلاغ للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2001، ص175.

(2) - سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص، ص461-462.

في هذا الشأن يكون دعم حكومات الكتلة الشرقية للثورة التحريرية خلال الفترة (1956-1958) قد طال مجالات عديدة.

في المجال الاجتماعي تجسد على سبيل المثال في حكومة ألمانيا الشرقية التي لم تتأخر في تقديم مساعدات مادية كثيرة للثورة التحريرية خلال الفترة (1956-1958)، حيث كانت على أعلى مستوى، بل تجاوزته إلى التنظيمات الجماهيرية، فمثلا أعربت حكومة ألمانيا الشرقية عن استعدادها لاستقبال معطوبي وجرحى جيش التحرير الوطني، وذلك من خلال القوائم الاسمية للأشخاص المصابين التي ترسلها لجنة الصليب الأحمر الدولية إليها، مع وصف حالة إصابة كل شخص⁽¹⁾

كما قدمت مساعدات أخرى للثورة التحريرية عبر وساطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر الجزائري بعد تأسيسه في 18 جانفي 1957 تمثلت في:

سيارات للإسعاف، أدوات للجراحة، 08 صناديق أقمشة، 8 أكياس أغطية وملابس متنوعة، 1450 غطاء، 112 طرد متنوع، 4260 طرد ذو 10 أغطية، 100 معطف، 14 صندوق أدوية، 50 كلغ مصبرات، 184 كيس أرز، 116 كيس سكر، 718 غطاء وأقمشة⁽²⁾

في ذات السياق قدمت حكومات كل من: المجر: 3125 كلغ أرز، 3345 كلغ دقيق، 49 كلغ سكر.

كما قدمت حكومة بلغاريا: 127 صندوق بسكويت، 14 كيس سكر، 22 برميل مسحوق حليب.

قدمت حكومة رومانيا: 584 دولار وحكومة بولونيا قدمت 500 غطاء.⁽³⁾

إلى جانب ذلك استقبلت باقي حكومات أوروبا الشرقية عدد لا بأس به من الطلبة الجزائريين المحرومين من مواصلة دراساتهم بفرنسا على اثر حل السلطات الفرنسية للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في 28 جانفي 1958، وسمحت لهم بالالتحاق بجامعاتها خلال ذات السنة، على نحو ما فعلته حكومات كل من: حكومة بولونيا استقبلت 05 طلبة، حكومة المجر استقبلت 06 طلبة، حكومة

(1) - فاروق بن عطية، مرجع سابق، ص480.

(2) - صالح عسول، اللاجئين الجزائريون في تونس ودورهم في الثورة الجزائرية (1956-1962)، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2008-2009، ص97.

(3) - صالح عسول، مرجع نفسه، ص98.

بلغاريا استقبلت 09 طلبة، حكومة ألبانيا استقبلت 05 طلبة، حكومة رومانيا استقبلت 06 طلبة، حكومة ألمانيا الشرقية استقبلت 102 طالب⁽¹⁾

أما في المجال العسكري فعلى غرار الدعم الذي قدمته حكومة تشيكوسلوفاكيا للثورة التحريرية خلال الفترة (1956-1958)، أرسلت حكومة بلغاريا هي الأخرى عدة شحنات من السلاح لصالح الثورة التحريرية عبر المغرب على إثر قيام جبهة التحرير الوطني بالاتصال بشخص يدعى (نايدانوف NAIDANOV) أحد مهربي الأسلحة الذي دبر لها شحنات كبيرة من السلاح، إذ كان يرسلها من ميناء فارنا البلغاري محمدا وجهتها أمريكا الجنوبية، في حين كان وجهتها الحقيقية المغرب وبالضبط ميناء الناظور لترسل بعدها إلى الجزائر⁽²⁾

أما على المستوى الدبلوماسي فإننا نجد حكومات أوروبا الشرقية كانت تؤيد القضية الجزائرية على مستوى الأمم المتحدة من خلال الدورات التي تعقدها جمعيتها العامة في الفترة (1955-1958) حيث كانت هذه الحكومات الاشتراكية تصوت جملة واحدة لصالح المشاريع التي تصب لخدمة القضية الجزائرية وتناشد المجتمع الدولي بضرورة مساندة الشعب الجزائري في كفاحه الرامي إلى الاستقلال⁽³⁾.

هذه بعض أشكال وصور التضامن والدعم التي كانت تشكل مواقف حكومات أوروبا الشرقية اتجاه الثورة التحريرية خلال الفترة (1956-1958)، وإن كانت تبدو للوهلة الأولى قد طالت مجالات محددة، فإن ذلك يرجع إلى فتور في العلاقات بين جبهة التحرير الوطني والمعسكر الشرقي خلال الفترة (1954-1956)، وبعد ذلك تداركت قيادة جبهة التحرير الوطني الأمر ورأت ان استراتيجية تدويل القضية الجزائرية خلال الفترة (1956-1958) يقتضي منها عدم الانحياز إلى أي من المعسكرين في أيديولوجيتها، حتى لا تكون ضحية للبعة المصالح السياسية، بل يجب أن ترتكز استراتيجيتها على البحث عن أكبر دعم ممكن للثورة التحريرية.

(1) - المركز الوطني للأرشيف، تقرير الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية "حول التعليم في الجزائر أثناء الثورة التحريرية، علبة رقم 27، الوثيقة، رقم 09.

(2) - وهيبة سعدي، مرجع سابق، ص 83.

وكذلك أنظر: يخلف حاج عبد القادر، مرجع سابق، ص 174.

(3) - سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص 480.

في هذا المجال كانت جريدة المجاهد صريحة، إذ تقول: "أن الشعب الجزائري يبحث عن صداقة كل الشعوب دون تمييز، شريطة أن تكون صريحة ونزيهة، فحرب الإبادة التي نعانيها يوميا منذ ثلاث سنوات لا تعطيه مجالا لأن يكون انتقائيا بخصوص أصدقائه، وأكثر من ذلك فإن المبادئ الأولية للدفاع عن النفس ترغمه على أن يطبق القول الشائع: "أصدقاء أعدائنا هم أعداؤنا، وأن يدين علنا تلك الدول التي تصر على دعم السياسة الفرنسية من أي كتلة كانت،⁽¹⁾ وقد أخذت مواقف حكومات الكتلة الشرقية الداعمة للثورة التحريرية تتزايد وتتطور خلال الفترة (1958-1962)، وهذا ما ستعرض له لاحقا.

مع تزايد انتصارات جبهة التحرير الوطني على المستويين الداخلي والخارجي خاصة خلال الفترة (1956-1958)، دخلت فرنسا في مأزق سياسي تمثل في سقوط حكوماتها الواحدة تلو الأخرى بسبب عجزها عن إيجاد حل لانتهاء الحرب في الجزائر رغم اتخاذها لكافة الإجراءات القمعية والاصلاحية لكن دون جدوى، بالموازاة مع ذلك كثفت جبهة التحرير الوطني من نشاطها الدبلوماسي والإعلامي الرامي إلى فضح الأكاذيب التي تتخذها من نشاطها ذريعة لإقناع حكومات المعسكر الغربي من أجل تأييدها ومدّها يد العون في حربها ضد الجزائر، في خضم ذلك تمكنت القضية الجزائرية من اجتياح مختلف دول أوروبا بفضل آليات العمل الدبلوماسي التي تبنتها جبهة التحرير الوطني، وأضحت من بين القضايا التي تشغل بال الأوساط الأوروبية الرسمية منها والجماهيرية.

ما جعل مواقف الحكومات الأوروبية اتجاه الثورة التحريرية خلال الفترة (1956-1958) تتسم بالتباين وهو أمر طبيعي، إذ واصلت حكومات المعسكر الغربي انحيازها لفرنسا ودعمها عسكريا في إطار الحلف الأطلسي، وكذلك دبلوماسيا على مستوى الأمم المتحدة هذا من جهة، ومن جهة أخرى، حققت جبهة التحرير الوطني تطورا نوعيا من خلال حصولها على مواقف ضمنية داعمة للثورة التحريرية مع بعض حكومات المعسكر الغربي تمثلت أساسا في الكف عن الملاحقات البوليسية لمناضلي جبهة التحرير الوطني للناشطين على أراضيها، كما كان الحال في بلجيكا، ألمانيا الغربية، سويسرا، ناهيك عن حصولها على دعم إنساني لصالح اللاجئين الجزائريين عبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمتمثل في تقديم أدوية، مواد غذائية، أعطية وأفرشة، على نحو ما قامت به حكومات بريطانيا، ألمانيا الغربية، النمسا، إيطاليا، بالإضافة إلى تمكن جبهة التحرير الوطني من اقناع شبكات تهريب الأسلحة الناشطة بدول المعسكر الغربي والتي أصبحت تمد الثورة بكل احتياجاتها العسكرية، حيث أضحت الأسلحة تتدفق من

(1) - المجاهد، العدد 20، مصدر سابق، ص 06.

كل من إيطاليا، هولندا، اسبانيا، وأصبحت ألمانيا، بلجيكا وسويسرا تشكل مراكز عبور وتخزين هذه الأسلحة التي يتم شحنها إلى الجزائر عبر المغرب، فأصبحت هذه الشبكات تشكل جماعات ضاغطة تهدد أمن دول المعسكر الغربي ما يجبر حكوماتها أحيانا على غض النظر عن هذه التصرفات، فيما نجد مواقف حكومات الدول الاسكندنافية تراوحت بين منحاز لفرنسا كما كان الشأن لحكومتى الدانمارك وفنلندا، فيما أبدت حكومتى: النرويج والسويد استعدادهما لدعم الثورة التحريرية، فيما بقيت حكومة ايسلندا محايدة.

في الوقت الذي تطورت فيه مواقف دول أوروبا الشرقية، حيث تضاعف دعمها للثورة التحريرية من دعم دبلوماسي خلال سنة 1956 إلى دعم مادي وسياسي خلال الفترة (1956-1958)، هذه الفقرة النوعية التي سجلتها جبهة التحرير الوطني في استمالة المزيد من مواقف الحكومات الأوروبية لدعم الثورة التحريرية إن على مستوى المعسكر الغربي أو المعسكر الشرقي، تعبر عن مدى نجاعة الاستراتيجية الدبلوماسية التي تضمنتها مقررات مؤتمر الصومام والتي تبنت إلى جانب ذلك انشاء جهازين سياسيين هما: المجلس الوطني للثورة وهيئة التنسيق والتنفيذ لإدارة شؤون الثورة، هذه الأخيرة التي تحولت على اثر التطورات التي عرفت الثورة إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، التي سعت هي الأخرى لإعطاء نفس جديد للثورة برفع وتيرة العمل العسكري في الداخل والعمل الدبلوماسي في الخارج، قصد تحقيق الهدف المنشود وهو الاستقلال وعليه:

- هل نجحت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على إثر مساعيها الدبلوماسية بأوروبا خلال

الفترة (1958-1962) في اقناع الحكومات الأوروبية لدعم القضية الجزائرية؟

وهذا ما سنتناوله في الفصل الموالي.

الفصل الرابع:

مواقف الحكومات الأوروبية من الثورة التحريرية بعد انشاء
الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ومساعدتها الدبلوماسية

بأوروبا خلال الفترة 1958-1962

المبحث الأول: ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 1958

أ. الظروف الداخلية والخارجية التي أحاطت بتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في

19 سبتمبر 1958

ب. أهداف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

ج. تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 1958

د. موقف الشعب الجزائري والحكومة الفرنسية من تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

19 سبتمبر 1958.

هـ. الاعتراف الدولي بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 1958-19مارس

1962.

المبحث الثاني: المساعي الدبلوماسية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في أوروبا 19 سبتمبر

1958-19 مارس 1962.

أ- التحركات الدبلوماسية للحكومة المؤقتة في أوروبا 19 سبتمبر 1958 - 19 مارس 1962.

- حضور الدورة الثالثة عشر (13) للأمم المتحدة 16 سبتمبر - 13 ديسمبر 1958.

- حضور ندوة فلورنس سبتمبر 1958.

- زيارة إلى موسكو ديسمبر 1958.

- زيارة إلى يوغسلافيا من 06 إلى 12 جوان 1959.

- البعثات الأولى إلى أوروبا الشرقية من 07 جويلية إلى 29 أوت 1959.

- البعثات الثانية إلى أوروبا الشرقية أكتوبر 1959.
 - بعثة إلى ألمانيا الغربية من 14 إلى 18 جويلية 1959.
 - حضور الدورة الرابعة عشر (14) للأمم المتحدة 15 سبتمبر 13- ديسمبر 1959.
 - زيارة إلى موسكو من 20 إلى 24 ماي 1960.
 - تجدد اللقاء بين الحكومة المؤقتة والحكومة السوفياتية 28 سبتمبر 1960.
 - إرسال مذكرة إلى دول الحلف الأطلسي 19 سبتمبر 1960.
 - حضور ندوة حركة الشبيبة الديمقراطية في ألمانيا الغربية ديسمبر 1960.
 - حضور الدورة الخامسة عشر (15) للأمم المتحدة 20 سبتمبر - 20 ديسمبر 1960.
 - زيارة وزير المالية أحمد فرانسيس إلى عدة دول أوروبية في مارس 1961.
 - لقاء بين الرئيس فرحات عباس والرئيس اليوغسلافي " تيتو " بتونس 09 أبريل 1961.
 - حضور بن يوسف بن خدة مؤتمر دول عدم الإنحياز ببليغراد: 01-06 سبتمبر 1961.
 - حضور الدورة السادسة عشر (16) للأمم المتحدة 19 سبتمبر 1961-23 فيفري 1962.
- ب- الدور الدبلوماسي للمنظمات الجماهيرية بأوروبا في عهد الحكومة المؤقتة 19 سبتمبر 1958-19 مارس 1962.**

- 1/- الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في أوروبا 19 سبتمبر 1958-19 مارس 1962.
- 2/- الاتحاد العام للعمال الجزائريين في أوروبا 19 سبتمبر 1958-19 مارس 1962.
- 3/- المساهمة الدعائية والدبلوماسية لفريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم في أوروبا 19 سبتمبر 1958-19 مارس 1962.

ج/- مساهمة الإعلام في النشاط الدعائي والدبلوماسي في عهد الحكومة المؤقتة في أوروبا 19 سبتمبر 1958-19 مارس 1962.

- 1/- المساهمة الدعائية والدبلوماسية للإذاعة أثناء الثورة التحريرية 19 سبتمبر 1958-19 مارس 1962.
- 2/- مساهمة الصحافة في العمل الدعائي والدبلوماسي للحكومة المؤقتة بأوروبا 19 سبتمبر 1958-19 مارس 1962.
- 3/- العمل الدعائي والدبلوماسي لمكاتب الحكومة المؤقتة في أوروبا 19 سبتمبر 1958-19 مارس 1962.

المبحث الثالث: مواقف الحكومات الأوروبية من الثورة التحريرية 1958-1962.

أ/-مواقف حكومات أوروبا الغربية من الثورة التحريرية 1958-1962.

1/-موقف حكومة ديغول من الثورة التحريرية 01 جوان 1958-19 مارس 1962.

2/-مواقف حكومات أوروبا الغربية في نطاق الحلف الأطلسي من الثورة التحريرية 1958-1962.

3/-مواقف حكومات أوروبا الغربية خارج نطاق الحلف الأطلسي من الثورة التحريرية 1958-1962.

ب/ -مواقف حكومات الدول الإسكندنافية من الثورة التحريرية 1958-1962.

1/- حكومة السويد.

2/- حكومة النرويج.

3/- حكومة الدانمارك.

4/- حكومة فنلندا.

5/- حكومة إيسلندا.

ج/-مواقف حكومات أوروبا الشرقية من الثورة التحريرية 1958-1962.

1/- حكومة الإتحاد السوفياتي.

2/- حكومة يوغسلافيا.

3/- حكومة تشيكوسلوفاكيا.

4/- حكومة المجر.

5/-مواقف بواقى حكومات أوروبا الشرقية من الثورة التحريرية 1958-1962.

لقد وصلت الثورة الجزائرية إلى أوج فعاليتها في المرحلة التي أعقبت مؤتمر الصومام، حيث اتضحت هياكلها العسكرية والسياسية واتسع مداها العسكري والدبلوماسي والإعلامي، وزاد التلاحم بين الشعب وجيش التحرير الوطني، كما حدد قادة الولاء والانتماء إلى الشرعية الثورية الضوابط والقناعات بخصوص دور المؤسسات في تفعيل وترجمة مجموعة الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى للعملية الثورية فاستهلوا تفعيل هذه المؤسسات بمقتضى مقررات مؤتمر الصومام التي نصّت على انشاء هيئتين تنظيميتين للثورة وهما: المجلس الوطني للثورة بمثابة السلطة التشريعية وهيئة التنسيق والتنفيذ بمثابة السلطة التنفيذية، ولما كانت انتصارات الثورة على المستويين الداخلي والخارجي في تزايد مستمر، إذ لم تقتصر الثورة في الداخل على المناطق الجبلية بل شملت المدن أيضا، كما أنها لم تنحصر في الجزائر فقط بل تعدّتها إلى فرنسا وأصبحت بذلك تشكل خطرا يهدد الأمن الداخلي لبعض الدول الأوروبية كبلجيكا وألمانيا الغربية، على اعتبار أنها مجاورة لفرنسا، ناهيك عن أن القضية الجزائرية أصبحت ضمن القضايا الشائكة التي تشغل حيزا كبيرا في جلسات الأمم المتحدة خلال دوراتها.

هذه الحثيات وغيرها جعلت إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 حتميا يؤكد تقدم الثورة نحو تحقيق مطلب الاستقلال، وذلك بتعزيز العمل العسكري بمجهود سياسي ودبلوماسي، حيث تعبر هذه المؤسسة عن هوية الدولة الجزائرية وشخصيتها القانونية بجميع مكوناتها الحضارية والثقافية والاجتماعية، وهذا سواء في تعاطيها مع الطرف الفرنسي أو من خلال عملها السياسي والدبلوماسي في مختلف دول العالم عموما وأوروبا على وجه الخصوص، برفع وتيرة نشاط آليات العمل الدبلوماسي المختلفة قصد استمالة مواقف حكومات البلدان الأوروبية لدعم القضية الجزائرية، على اعتبار أنها تندرج ضمن القضايا التحررية وتهدف إلى حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وبذلك تضيء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الشرعية السياسية للكفاح المسلح، تمهيدا لبناء الدولة الجزائرية الحديثة بمعايير وقيم جزائرية وإقناع الرأي العام العالمي بأن المفاوضات الجزائرية الشرعية موجودة ومستعد للدخول في مفاوضات رسمية مع الحكومة الفرنسية للوصول إلى حلّ سلمي للقضية الجزائرية، وتضع حدا فاصلا لما تدعيه الحكومة الفرنسية في مناسبات عدة من أنها لا تجد أمامها ممثلا شرعيا تفاوضه رسميا وعليه:

- ما هي الضرورات التي دعت إلى تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19

سبتمبر 1958؟

- فيما تتمثل آليات العمل الدبلوماسي التي اعتمدها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في مساعيها بأوروبا خلال الفترة 1958-1962 ؟
- ما مدى فعالية المساعي الدبلوماسية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في كسب المزيد من مواقف الحكومات الأوروبية لصالح القضية الجزائرية خلال (1958-1962)؟

المبحث الأول: ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 1958 م

إن فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ظهرت لأول مرة من صلب مشروع اقترحه عناصر الوفد الخارجي على القيادة التنفيذية المركزية للثورة بالجزائر العاصمة في منتصف عام 1956، من خلال الرسائل التي كانوا يتبادلونها فيما بينهم، وجوبت تلك الفكرة التي اقترحها آنذاك كل من محمد خيضر وأحمد بن بلة بالرفض الشديد من طرف عبان رمضان، الذي أبدى امتعاضا كبيرا من فكرة تشكيل حكومة جزائرية في المنفى، ما أدى إلى الاحتقان في العلاقات بين الداخل والخارج⁽¹⁾

في ذات السياق يذكر رضا مالك قائلا: "بأن فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بدأت تتبلور بعد اختطاف الزعماء الخمس يوم 22 أكتوبر 1956 م، بهدف الرد على هذا العدوان الفرنسي الذي استهدف القضاء على الثورة الجزائرية⁽²⁾، ثم تطورت الفكرة بشكل أكثر جدية سنة 1957، خلال جلسات المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بالقاهرة من 20 إلى 28 أوت 1957، واتخذ على إثره قرارا تم بموجبه التفويض للجنة التنسيق والتنفيذ بتأسيس حكومة جزائرية حينما تحين الظروف المواتية لذلك⁽³⁾

في فيفري 1958، قررت لجنة التنسيق والتنفيذ تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، وراحت تبحث عن مسألة تشكيلها، هل تكون بداخل التراب الوطني أو في الخارج؟⁽⁴⁾

طرحت فكرة تأسيس حكومة مؤقتة جزائرية للنقاش على الصعيد المغربي في مؤتمر طنجة^(*) المنعقد من 27 إلى 30 أبريل 1958، بين ممثلي جبهة التحرير الوطني وممثلين عن حزب الاستقلال

(1) - عبد النور خيثر، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2005-2006، ص189.

(2) - وردة هشماوي، "قراءة في تفعيل النشاط السياسي والدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية خلال الثورة التحريرية، في مجلة القرطاس، العدد 06، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2017، ص106.

(3) - وزارة المجاهدين والمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، "الذكرى الخمسون لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 1958-19 سبتمبر 2008، منشورات print service mondial، الجزائر، 2008، ص11.

(4) - وزارة المجاهدين والمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، "الذكرى الخمسون لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 1958-19 سبتمبر 2008، مرجع نفسه، ص11.

(*) - مؤتمر طنجة، من 27 - 30 أبريل 1958، الذي ضم جبهة التحرير الوطني وحزب الاستقلال المغربي وحزب الدستور الجديد التونسي، لبحث مواضيع حرب الجزائر وتصفية مخلفات الاستعمار بتونس والمغرب ووحدة المغرب =

المغربي والدستور الجديد التونسي، وقد تم الاتفاق على اجراء مشاورات مع حكومتي المغرب وتونس من أجل إقامة حكومة مؤقتة جزائرية في المنفى⁽¹⁾، بعد أن كانت لجنة التنسيق والتنفيذ قد أعلنت في 04 أفريل 1958 عن انشاء نواة الحكومة المؤقتة بتشكيل ثمانية مصالح وزارية، بالموازاة مع ذلك كانت لجنة التنسيق والتنفيذ قد أسست لجنة لدراسة فكرة إمكانية تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، والتي ستقوم بإجراء استشارات ودراسة التقارير المقدمة بهذا الخصوص من قبل السادة: كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، أمير أوعمران وفرحات عباس، وهذا خلال الفترة الممتدة من جويلية إلى سبتمبر 1958⁽²⁾

بعد دراسة هذه التقارير توصلت اللجنة إلى شبه إجماع على ضرورة تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، وبذلك أصبحت فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة قابلة للتجسيد على أرض الواقع، ولما كانت الظروف الداخلية والدولية ملائمة لذلك فقد تجسدت الفكرة في قرار 19 سبتمبر 1958، الذي يقضي بالإعلان عن تأسيس هذه الحكومة⁽³⁾، قبل الخوض في دراسة الموضوع تتبادر إلى أذهاننا عدة تساؤلات:

- ما هي الظروف الداخلية والخارجية التي أحاطت بتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958؟ وما هي الأهداف التي تسعى هذه الحكومة إلى تحقيقها؟
- كيف استقبل الجزائريون والحكومة الفرنسية قرار الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 1958؟
- هل حظيت هذه الحكومة عقب الإعلان عن تأسيسها في 19 سبتمبر 1958 باعتراف دولي؟

هذه التساؤلات وغيرها تشكل محور دراستنا التي نحاول الخوض فيها بشيء من التحليل والتفصيل على النحو الآتي:

=العربي خرج بتوصية مفادها انشاء اتحاد كونفيدرالي للمغرب العربي وإقامة مكتب دائم للمؤتمر، أنظر: مصطفى طلاس ويسام العسلي، مرجع سابق، ص347.

(1) - المركز الوطني للأرشيف، محاضر اجتماعات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية: تدخل فرحات عباس، اجتماع: G004، 1959/07/03

(2) - عمر بوضرية، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958 - جانفي 1960، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص45.

(3) - Mohamed Harbi , les Archives de la Révolution, op.cit, p219

أ. الظروف الداخلية والخارجية التي أحاطت بتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958:

شهدت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها ليلة الفاتح نوفمبر 1954 وإلى غاية استرجاع السيادة الوطنية في جويلية 1962 أحداثا وتطورات هامة على مختلف الأصعدة، سواء السياسية منها أو العسكرية، إن على المستوى الداخلي أو الخارجي، كان لها تأثير كبير في سيرها واستمرارها. يعتبر تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 19 سبتمبر 1958 أحد أبرز الأحداث الهامة التي تخللت سير الثورة التحريرية، حيث يمكن اعتبار هذا الحدث حصيلة لظروف وعوامل عاشتها الثورة داخليا وخارجيا، ووفق هذا نميز بين ظروف داخلية وأخرى خارجية ساهمت في ظهور الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

1. الظروف الداخلية لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 1958:

- تكتسي هذه الظروف الداخلية أهمية بالغة لما لها من تأثير مباشر على سير الأحداث التي تتخلل الثورة التحريرية ومنها تأسيس الحكومة المؤقتة، ويمكن حصر هذه الظروف الداخلية فيما يلي:
- الظروف السياسية التي أحاطت بتأسيس الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958:
 - بموجب قرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، تم إنشاء لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة لغرض قيادة الثورة وتنظيمها. (1)
 - مغادرة لجنة التنسيق والتنفيذ التراب الوطني إلى تونس في سنة 1957 بسبب فشل معركة الجزائر ورد الفعل العنيف للسلطات الفرنسية على الثورة (2)
 - ظهور الصراعات بين قادة الثورة ونخص بالذكر الصراع (*) بين كريم بلقاسم وعبان رمضان في سنة 1957، ويفضل وساطة فرحات عباس تم حل الصراع بين الرجلين مؤقتا بالاتفاق على توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة الجزائرية وهذا في مؤتمر 20 أوت 1957 بالقاهرة (3)

(1) - عبد الحفيظ أمقران، "مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، إعدادا وتنظيما ومحتوى، في مجلة أول نوفمبر، العدد 68، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1994. ص 98.

(2) - محمد خيشان، جبهة التحرير الجزائرية في دول أوروبا الغربية، مرجع سابق، ص 24.

(*) - الصراع تمثل في التخلي عن مبدئي أولوية الداخل على الخارج وأولوية السياسي على العسكري، وكان كريم بلقاسم من أشد الحرصين على تجسيد هذا القرار، وطرح فكرة اسناد مسؤولية الثورة للقيادة التاريخية، أنظر: إبراهيم لونيبي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني (1954-1962)، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 73.

(3) - إبراهيم لونيبي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني (1954-1962)، مرجع سابق، ص 73.

- اغتيال عبان رمضان وما أنجز عنه من آثار سلبية على نفسية بقية أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ تمثلت في غياب الثقة بينهم⁽¹⁾
- عودة الجنرال ديغول على رأس الحكومة الفرنسية يوم 01 جوان 1958، على اثر الأزمة السياسية التي تعرضت لها فرنسا منذ سقوط حكومة "فيليكس غايار" في 15 أبريل 1958، ما دفع بقيادة الجيش بالإتفاق مع القادة الأوروبيين المتمردين في الجزائر والديغوليين الذين تمكنوا من التسلل في الجيش إلى القيام بانقلاب عسكري يوم 13 ماي 1958 م⁽²⁾ وإنهاء مسلسل الجمهورية الرابعة التي حلّت محلها الجمهورية الخامسة التي كان ديغول من أحد قادتها الذي كانت تحذوه إرادة سياسية قويّة من خلال سعيه الحثيث الى تكريس فكرة الجزائر فرنسية من خلال مناوئاته السياسية المتعددة الأوجه التي يندرج ضمنها إقرار دستور جديد لفرنسا ودعوة الشعب للإستفتاء عليه يوم 28 سبتمبر 1958، وكذا مشاريعه الاقتصادية كمشروع قسنطينة الذي يتضمن جملة من التدابير الإصلاحية التي تهدف في نظره إلى تحسين معيشة السكان الجزائريين⁽³⁾

- الظروف العسكرية التي أحاطت بتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 1958:

تكاد تجمع مصادر الأرشيف والدراسات التاريخية التي تناولت هذا الموضوع على أن الأوضاع العسكرية للثورة الجزائرية خلال سنوات 1957-1958، كانت جدّ حرجة وصعبة يمكن ذكر بعض منها فيما يلي:

(1) - وليام ب. كوانت، الثورة والقيادة السياسية الجزائرية (1954-1968)، ترجمة ونشر: مركز الدراسات والأبحاث العسكرية، دمشق سوريا، 1981، ص19.

(2) - Max Gallo, de Gaulle, le premier des français tome 03, Edition robert la ffront, Paris, 1998, p187.

(3) - سعاد يمينة شبوط، "تنتائج وانعكاسات السياسة الاستعمارية الديغولية على الثورة الجزائرية، قضية سي صالح زعموم في الولاية الرابعة (1960-1961) نموذجاً، في مجلة القرطاس، العدد 01، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012، ص328.

• دخول خط موريس المقام على الحدود الشرقية والغربية لعزل الثورة خارجيا حيز الخدمة بعد استكمال إنجازها سنة 1957 والذي دعم فيما بعد بخط شال سنة 1959 وأصبحت يعرفان بخطي شال وموريس، ما أدى إلى خلق أزمة تسليح الثورة واستشهاد عدد كبير من الثوار⁽¹⁾

• مصادرة المخابرات الفرنسية لسفينة سلوفينيا اليوغسلافية في عرض البحر الأبيض المتوسط يوم 15 جانفي 1958، والتي كانت تحمل شحنة هائلة من الأسلحة موجهة لدعم الثورة بالجزائر ما زاد في حدة مشكلة التسليح⁽²⁾

• الفوضى التي سادت في صفوف جيش التحرير الوطني وعدم الانضباط بين ضباطه، لعدة أسباب لعل من أبرزها إقدام كريم بلقاسم على فتح باب المناصب السامية في هياكل جيش التحرير الوطني كتعيينه للرائد "إيدير مسؤولا على جيش الحدود، هذا الاجراء جلب للسيد كريم بلقاسم تهمة الجهوية وفقدانه لنفوذه شيئا فشيئا في جيش الحدود⁽³⁾

• هجومات السلطات العسكرية الاستعمارية على ساقية سيدي يوسف يوم 08 فيفري 1958 وما خلفته من شهداء وجرحى في صفوف الشعبين الجزائري والتونسي⁽⁴⁾

هذه عينة من الظروف الداخلية السياسية منها والعسكرية التي نرى أن لها تأثير مباشر على أذهان قادة الثورة الذين لجأوا إلى تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 كمؤسسة قادرة على تسيير الثورة بشكل أكثر تنظيما وفعالية على نحو ما كانت عليه من قبل إلى جانب الظروف الخارجية التي ساهمت هي الأخرى في بلورة فكرة تأسيس هذه الحكومة كما سنرى.

2. الظروف الخارجية التي أحاطت بتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر

1958:

(1) - جمال قندل، خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية (1957-1962)، دار الضياء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2006، ص 43.

(2) - وهيبة سعدي، مرجع سابق، ص 121.

(3) - حسين مجاود، الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فرحات عباس- بن يوسف بن خدة نموذجا، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2016-2017، ص 203.

(4) - سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص 94.

لا شك أن القضية الجزائرية كما رأينا أصبحت من ضمن القضايا الشائكة التي تنتظر من العالم الوقوف إلى جانبها قصد إيجاد حل لها، وعليه فإنها تتأثر بكل الأحداث والأزمات التي تطال المجتمع الدولي، ومن الظروف الخارجية التي أحاطت بتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 ما يلي:

- تأسيس هيئة الأمم المتحدة كهيئة دولية تهتم بكل القضايا العالمية العالقة بعد الحرب العالمية الثانية، منها قضية الاستعمار وجعلها قضية دولية، حيث نجد في ميثاقها حق الشعوب في تقرير مصيرها، مما انعكس سلبا على الحركة الاستعمارية، حيث بدأت تظهر بوادر انهيار النظام الامبريالي الاستعماري بظهور دول وطنية جديدة فنية مثل: الهند، باكستان واندونيسيا، بعدما تمكنت من تحقيق استقلالها⁽¹⁾

- تصاعد الحركة التحررية في العالم من 1944-1956، حيث نال 15 بلد آسيوي استقلاله كما تمكنت دول افريقيا مثل: ليبيا، مصر، السودان، المغرب وتونس من نيل استقلالها⁽²⁾

- الدعم الذي تلقته القضية الجزائرية في مختلف المحافل الدولية بدءا من مؤتمر باندونغ في أبريل 1955 ثم مؤتمر بيروني في جوان 1956، مؤتمر التضامن الافريقي الآسيوي في ديسمبر 1957، مؤتمر الدول الافريقية المستقلة بأكرا عام 1958⁽³⁾

- أحداث ساقية سيدي يوسف في 08 فيفري 1958 بالحدود الجزائرية التونسية كأحد تضحيات النضال المشترك بين شعوب المنطقة، وجاء كرد فعل للدعم التونسي للثورة الجزائرية، هذه الأحداث زادت الضغط على أقطاب المغرب العربي مما عجل بتنظيم مؤتمر طنجة بالمغرب الأقصى من 23 إلى 30 أبريل 1958 وأوصى المؤتمر بضرورة تأسيس حكومة جزائرية مؤقتة⁽⁴⁾

- انهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة ومجيئ ديغول على رأس الجمهورية الخامسة بدعم من الجيش يعد معطى جديدا سيغير وقائع الصراع الجزائري الفرنسي، لأن ديغول أصبح يسعى جاهدا من أجل عزل

(1) - رياض عبد الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، الجزء الأول، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1983، ص 60.

(2) - تريبيكوف، تقاوم الأزمة العامة للرأسمالية، ترجمة: خيرى الضامن، دار التقدم، روسيا، 1975، ص 121.

(3) - هارون السعيد، "صوت الجزائر في المحافل الدولية"، مجلة المجاهد، العدد 1143، مطابع الثورة الافريقية، الجزائر، 1982، ص-ص، 72-80.

(4) - Yves Courrière, l'heure de Colonels, op.cit, p310.

جبهة التحرير الوطني في المغرب العربي، وتزامن هذا مع تزايد نشاط الدعوة إلى الجزائر الفرنسية أكثر من أي وقت مضى⁽¹⁾، وفي هذا الإطار ومن أجل كسب نظامي تونس والمغرب وعزل جبهة التحرير الوطني عنهما، قام ديغول بتقديم تنازلات لصالح البلدين، ففي 14 جوان 1958 وافق على إخلاء المراكز العسكرية الفرنسية في غرب وجنوب المغرب، وفي 17 من ذات الشهر والسنة وقع ديغول اتفاقاً حول انسحاب القوات الفرنسية من كل التراب التونسي باستثناء بنزرت، هذه التنازلات الفرنسية ستدفع حكومتي كل من تونس والمغرب إلى التخلي نوعاً ما عن دعم جبهة التحرير الوطني في مرحلة أولى، ثم الضغط عليها في مرحلة ثانية، هذه الأوضاع دفعت بجبهة التحرير الوطني أن تبحث لها عن نفس ثانٍ⁽²⁾

هذه الظروف وغيرها على المستوى الخارجي وفرت جواً ملائماً سمح لقادة الثورة بالتعجيل في تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958، تشكل دعامة قوية للثورة التحريرية على الساحة الدولية تكون قادرة على تفعيل التقدم الذي أحرزته وذلك بالإسراع في تحقيق مطلب الاستقلال عن طريق مواجهة سياسة ديغول بكل الوسائل المتاحة كحشد المزيد من التأييد الدولي لصالح القضية الجزائرية سواء على مستوى هيئة الأمم المتحدة أو في مختلف المحافل الدولية، وتنظيم المظاهرات الشعبية للتنديد بسياسته وكذا تكثيف العمليات العسكرية خاصة داخل فرنسا لإثارة الجماهير الفرنسية وإرباك المستوطنين الأوروبيين بالجزائر أو الجلوس على طاولة التفاوض مع الطرف الفرنسي وفق الشروط التي تحددها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لذلك.

ب. أهداف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

يعتبر تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 مكسباً للأمة الجزائرية وواجهة تعيد للجزائر اعتبارها ومكانتها بعد قرابة قرن وأكثر من ريع قرن من الاستعمار، وتعيد زرع روح التفاؤل والأمل لدى فئات الشعب الجزائري الطامحة وذلك بفتح قناة شرعية تواصل الثورة من خلالها إحرار المزيد من النجاحات إلى جانب الحفاظ على المكاسب المحققة طوال الأربع سنوات الماضية من الكفاح، ما يؤدي بطبيعة الحال إلى إعادة بعث الدولة الجزائرية على خريطة العالم من جديد، ولتحقيق هذه المزايا كان على قادة الثورة التخلص من رواسب الماضي والمصالح الضيقة وتغليب المنفعة العامة للوطن، ولهذا فإن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يرمي إلى تحقيق أهداف تعود بالمنفعة على الشعب

(1) - سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص 99.

(2) - سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، مرجع نفسه، ص 99.

الجزائري وكذا على قضيته العادلة إن على المستوى الداخلي أو الخارجي، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- السعي نحو إعادة بناء الدولة الجزائرية الحديثة التي تهدمت تحت معاول الاستعمار الفرنسي في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وذلك بالسعي وراء تحقيق مطلب الاستقلال بكل الوسائل المتاحة حتى تعيد للشعب الجزائري سيادته المفقودة وحرية المنشودة⁽¹⁾
- محاولة حل مشكل القيادة بتحقيق نوع من الانسجام والوحدة التي طالما افتقدتها لجنة التنسيق والتنفيذ⁽²⁾
- إيجاد حل لمشكل التسليح وتقوية القدرات العسكرية لجيش التحرير الوطني خاصة بعد إقامة السلطات الفرنسية لخطي شارل وموريس على الحدود الجزائرية مع كل من تونس والمغرب⁽³⁾
- إعادة بعث الدولة الجزائرية كشخص من أشخاص القانون الدولي التي افتقدتها طوال 128 سنة من الاستعمار الفرنسي⁽⁴⁾
- العمل على وضع حد لكل محاولات فرض الوصاية الخارجية من طرف تونس والمغرب ومصر على جهاد الشعب الجزائري وقضيته التحررية⁽⁵⁾
- مواجهة السياسة الخارجية لشارل ديغول واستعادة المبادرة منه وتدارك الصعوبات التي كانت تعاني منها الثورة داخليا بتحقيق انتصارات دبلوماسية والظهور بوجه قانوني جديد معترف به على الساحة الدولية يحرر علاقات فرنسا الدولية⁽⁶⁾
- تهيئة إطار رسمي للتفاوض مع الحكومة الفرنسية حالة توفر الشروط الملائمة لذلك⁽⁷⁾

(1) –Nicole Grimaud, la politique extérieure de l'Algérie, Edition Rahma, Alger, 1994, p-p174-185.

(2) – المركز الوطني للأرشيف، وزارة الخارجية، تقرير عن الوضعية العسكرية، علبة رقم 05، ملف 14، وثيقة: 02

(3) – نصر الدي لعوج، مكانة قرار 19 سبتمبر 1958 في مسار ومصير الثورة الجزائرية، في مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، المجلد 09، العدد 01، جامعة معسكر، الجزائر، 2018، ص389.

(4) – محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، مصدر سابق، ص118.

(5) –Yousf Benkhada, la Crise de 1962, Edition dahleb, Alger, 1986, pp. 08, 09.

(6) – محمد لحسن أزغيد، مؤتمر الصومام، مرجع سابق، ص176.

(7) – عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، مرجع سابق، ص431.

- محاولة جبهة التحرير الوطني الاستفادة من الوضع الدولي آنذاك الناجم عن الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفياتي والمعسكر الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، دون أن ينجّر عن ذلك تبعية الجزائر لأي من المعسكرين، أي الاستفادة من الدعم المادي والدبلوماسي للدول الاشتراكية مع المحافظة على استقلالية القرار السياسي الجزائري⁽¹⁾
- تمثيل الجزائر في مختلف المحافل الإقليمية والدولية⁽²⁾

هذه الأهداف وغيرها شكلت الإطار المناسب لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958، بحيث ساهمت هذه الأخيرة بجهودها السياسية والدبلوماسية إلى حد كبير في تحقيقها، خاصة تلك المتعلقة منها باسترجاع السيادة الوطنية بشكل تام مع المحافظة على وحدة الشعب الجزائري ووحدة أرضه على نحو ما ينص عليه بيان أول نوفمبر 1954.

ج. تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 1958

لقد كان الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في القاهرة بتاريخ 19 سبتمبر 1958، يشكل منعطفا هاما في التطور السياسي للثورة التحريرية ويكمن هذا المنعطف في الهالة الإعلامية التي رافقت الحدث أو في الدلالات السياسية التي كان يعبر عنها انتقال الثورة من مرحلة إشراف القيادة الثورية السرية إلى امتلاك واجهة سياسية عريضة ومعلنة لأن تأسيس الحكومة مثل مرحلة النضج السياسي للثورة التحريرية التي بدأت في شكل حرب عصابات تفقد إلى الحضور الجماهيري والإجماع السياسي داخليا، وتفقر إلى الدعم والإسناد في الخارج في السنوات الثلاثة الأولى من بدايتها، لكنها أصبحت في خريف 1958 حركة سياسية تقودها نخبة عريضة تحمل لواء قضية وطنية وتحظى بدعم جماهيري معتبر وتمتلك ذراعا عسكريا مشكل من وحدات شبه نظامية.

لقد تجسد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على أرض الواقع بمقتضى قرار لجنة التنسيق والتنفيذ المؤرخ في 19 سبتمبر 1958، مفاده ما جاء في افتتاحية جريدة المجاهد:

" باسم الشعب، ونظرا للسلطات التي حوّلتها المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى لجنة التنسيق والتنفيذ - لائحة 28 أوت 1957، فإن لجنة التنسيق والتنفيذ قد قررت تكوّن حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية،

(1) - سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص 483.

(2) - عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، مرجع سابق، ص 432.

إن هذه الأخيرة سوف تتولى المهمة التنفيذية للدولة الجزائرية إلى غاية تحرير الأراضي الوطنية، وقيام الأجهزة النهائية للدولة... (1)

تم الإعلان عن ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم الجمعة 19 سبتمبر 1958، وكان ذلك بمقر مكتب جبهة التحرير الوطني في "04 شارع مديرية التحرير، حي قاردين سيتي بالقاهرة"، وقرأ نص بيان تأسيس الحكومة المؤقتة الذي أشارت إليه جريدة المجاهد في عددها الخاص السيد فرحات عباس أمام ما يقرب 100 صحفي، ونفس الإعلان قرأه كل من كريم بلقاسم ومحمود شريف وفي نفس اليوم كذلك من مكاتب إعلام جبهة التحرير الوطني بتونس، بينما قام عبد الحفيظ بوصوف والشيخ خير الدين بنفس المهمة بالرباط في المغرب الأقصى (2)

وصفت الحكومة المعلن عن تأسيسها بأنها مؤقتة لأن حق تعيين المؤسسات النهائية للدولة الجزائرية يعود إلى الشعب، والثورة كانت تؤمن بضرورة إعادة الكلمة للشعب بعد تحرير البلاد وانتزاع حقه في التعبير عن رأيه بكل حرية وهو صاحب التزكية الشرعية (3)

- تشكيل الحكومة المؤقتة الأولى للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 1958:

في الوقت الذي كان يظن فيه كريم بلقاسم بأن رئاسة الحكومة المؤقتة سوف تسند إليه باعتباره من المساهمين في التحضير للثورة وتفجيرها، إلا أن بوصوف وبن طوبال اعترضوا طريقه ورفضوا تعيينه على رأس الحكومة المؤقتة حتى لا تكون سلطته أعلى من سلطتهما (4)

هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان فرحات عباس قد اقترح أن تسند رئاسة الحكومة المؤقتة لمحمد لمين دباغين على اعتبار أنه كان رئيس الوفد الخارجي بالقاهرة منذ سنة 1957 م (5)، غير أن اقتراحه هذا اصطدام باعتراض الزعماء السجناء وبالأخص من طرف أحمد بن بلة (6)

(1) - المجاهد، عدد خاص، 19 سبتمبر 1958، ص01.

(2) - الجودي بخوش، دور بن يوسف بن خدة في الثورة التحريرية 1954-1962، دراسة تاريخية، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر يوسف بن خدة، الجزائر، 2006-2007، ص، ص118-119.

(3) - محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، مصدر سابق، ص79.

(4) - Benjamin Stora et Zakiya Daoud, op.cit, pp ; 298-299.

(5) - Farhat Abbas, Autopsie d'une guerre, op.cit, p244.

(6) - حسين مجاود ، مرجع سابق، ص48.

في نهاية المطاف تم الاتفاق بالاجماع على أن تسند رئاسة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لفرحات عباس، وذلك لأسباب استراتيجية سياسية، تتمثل خاصة في اقتناع قادة جبهة التحرير الوطني بكفاءة الرجل وخبرته في الميدان السياسي وقدرته على أن يسيطر على العناصر المتباينة، المعتدل منها والمتطرف داخل هذه التشكيلة، كما أن أغلب قادة الجبهة يعتبرونه سياسيا لبقا ومحكما في ميدان المفاوضات، وفي هذا الشأن يرجع سعد دحلب في كتابه "المهمة المنجزة" أن سبب هذا الاختيار يعود إلى ظهور معطيات تطلبت بروز رجل سياسي يؤمن بالحل التفاوضي، وهي ذات السياسة التي كان ينتهجها عندما كان رئيسا لحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري⁽¹⁾ قبل التحاقه بصفوف الثورة في ربيع سنة 1956، حيث كانت له مبادرة توسط بين قادة الثورة والسلطات الفرنسية لإيجاد حل توافقي للقضية الجزائرية، يركز على إعادة الفاطرة إلى سكة الحوار والسلام بدل الحرب والصدام⁽²⁾

غير أن تولي فرحات عباس رئاسة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لقي معارضة من بعض الدول العربية كالمغرب ومصر التي حاولت أن تفرض رئاسة أحمد بن بلة، وفي هذا الشأن يقول أحمد توفيق المدني: "بأن القادة المصريين لم يكونوا يتقنون بفرحات عباس، وهو من جهته لا يثق بهم، إنهم لم يتفاهموا معه أصلا، فلا هو يتكلم بالعربية معهم ولا هم يتكلمون بالفرنسية معه، ويرون فيه رأيا حاسما قاطعا: أنه رجل دخيل على الثورة، عميل لفرنسا"⁽³⁾

بالرغم من كل هذا فقد تم اختيار فرحات عباس على رأس الحكومة المؤقتة في ظروف ديمقراطية، إذ شهدت الفترة التي سيرتها التشكيلة الأولى للحكومة المؤقتة كفاءة سياسية وعسكرية دون حدوث أي اعتراض يمكن أن يحتج به على هذه الرئاسة من طرف قيادات ذات أهمية بالجبهة، وهذا ما أهل فرحات عباس إلى أن يعاد انتخابه مرة أخرى خلال انعقاد المؤتمر الثالث للمجلس الوطني للثورة الجزائرية⁽⁴⁾

(1)–Saad Dahlab, Mission accomplie, op.cit, p96.

(2) – عيسى بن تبي، "مبادرة فرحات عباس للتوسط بين جبهة التحرير والسلطات الفرنسية 1954-1956"، في مجلة **معارف**، العدد 23، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 2017، ص102.

(3) – أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص399.

(4) – سهام بن غليمة، الحرب النفسية في الثورة التحريرية الجزائرية ما بين 1954-1958، بين التخطيط الاستعماري الفرنسي وردود الفعل الجزائرية، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2016-2017، ص202.

تشكلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عند تأسيسها في 19 سبتمبر 1958 من تسعة عشر (19) عضواً، يمثلون مختلف الاتجاهات الموجودة في جبهة التحرير الوطني، وهي: "اللجنة الثورية للوحدة والعمل وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والعلماء، فيما تم استبعاد الحزب الشيوعي الجزائري منها⁽¹⁾

فيما وسع تمثيلها ليشمل الداخل كذلك من خلال كتاب الدولة الثلاث: (الأمين خان، عمر أو صديق ومصطفى اسطنبولي)، كما شملت السجناء الخمسة بفرنسا، في الوقت الذي استبعدت فيه أعمار أو عمران أحد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، فيما ضمت عضوين جديدين هما: بن يوسف بن خدة الذي تم استبعاده من لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية بعدما كان عضواً في الأولى، ومحمد يزيد الذي كان يرأس مكتب الجبهة بنيويورك⁽²⁾

وعليه فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عند تأسيسها في 19 سبتمبر 1958، تألفت من التشكيلة الآتية: (3)

- فرحات عباس	رئيسا للحكومة
- كريم بلقاسم	نائب الرئيس وزير القوة المسلحة
- أحمد بن بلة	نائب الرئيس
- لخضر بن طوبال	وزير الداخلية
- عبد الحفيظ بوصوف	وزير المواصلات والاتصالات العامة
- محمد الأمين دباغين	وزير الخارجية
- محمد الشريف	وزير التسليح
- عبد الحميد مهري	وزير شؤون الشمال الافريقي
- بن يوسف بن خدة	وزير الشؤون الاجتماعية
- أحمد توفيق المدني	وزير الشؤون الثقافية
- أحمد فرانسيس	وزير المالية

(1) - جمال قنان، "تشكيل الحكومة المؤقتة نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني"، في مجلة الذاكرة، العدد 04، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1996، ص 29.

(2)-Mohamed Harbi, les archives de la révolution, op.cit ; pp ; 182-183.

(3)-Saad Dahlab, op.cit, 95-96.

- أحمد يزيد وزير الاعلام
- محمد بوضياف وزير دولة
- حسيت آيت أحمد وزير دولة
- محمد خضير وزير دولة
- رابح بيطاط وزير دولة
- الأمين خان كاتب دولة عن الولاية الثانية
- عمر أو صديق كاتب دولة عن الولاية الرابعة
- مصطفى اسطنبولي كاتب دولة الولاية الخامسة

تجدر الإشارة إلى أنّ الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية منذ تأسيسها في 19 سبتمبر 1958 إلى سقوطها في 1962، عرفت ثلاث تشكيلات إذ كانت تتغير التشكيلة الحكومية كلما دعت الضرورة إلى ذلك، فنذكر أن تجديد الحكومة المؤقتة للمرة الأولى كان خلال دورة المجلس الوطني للثورة المنعقدة بطرابلس الليبية من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960⁽¹⁾ وهذا لهدف تصحيح الأخطاء التي وقعت فيها التشكيلة الحكومية الأولى والتي تسببت في ظهور أزمات كادت تعصف بها كقضية لعموري في نوفمبر 1958 وكذا الأزمة الداخلية بين أعضاء الحكومة أنفسهم في صائفة 1959، على اثر اغتيال "عميرة علاوة" الذي وجد مقتولا أمام مبنى الحكومة المؤقتة بالقاهرة في جانفي 1959⁽²⁾ وكذلك فشل الحكومة المؤقتة في تموين الثورة في الداخل بمختلف الأسلحة المكسّة على الحدود وكذا المساعدات التي تتلقاها من مختلف الدول الشقيقة والصديقة⁽³⁾

هذه الأزمات وغيرها ألقت بضلالها على عمل الحكومة المؤقتة فأثرت عليه ما تطلب إعادة النظر في تشكيل الحكومة من جديد وضبط الخطوط العريضة لبرنامج عملها خلال الفترة المقبلة⁽⁴⁾

وأصبحت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الثانية تتألف من التشكيلة التالية: ⁽⁵⁾

- فرحات عباس رئيس مجلس الوزراء
- كريم بلقاسم نائب رئيس المجلس ووزير الشؤون الخارجية

(1) - محمد العربي الزبيبي، تاريخ الجزائر المعاصر الجزء الثالث، مرجع سابق، ص188.

(2) - الجودي بخوش، مرجع سابق، ص141.

(3) - أحمد مسعود سيدي علي، دور قيادة الأركان بالحدود الشرقية والغربية في مجال الامداد بالسلاح خلال الثورة 1958-1960، في مجلة البحوث والدراسات، العدد 14، جامعة حمه لحضر الوادي، الجزائر، 2012، ص293.

(4) - المجاهد، العدد 60، 1960/01/25، ص03.

(5) - بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات ايفيان، تعريب: لحسن زغدار ومحل العين جباتلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص53.

- أحمد بن بلة نائب رئيس المجلس
- حسين آيت أحمد وزير دولة
- رابح بيطاط وزير دولة
- محمد بوضياف وزير دولة
- محمد خيضر وزير دولة
- محمد السعيد وزير دولة
- عبد الحميد مهري وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية
- عبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح والاتصالات العامة
- أحمد فرانسيس وزير المالية والشؤون الاقتصادية
- أحمد يزيد وزير الاعلام
- الأخضر بن طوبال وزير الداخلية

يلاحظ على هذه التشكيلة الثانية أنها أبقت فرحات عباس رئيسا وقلصت عدد أعضاء الحكومة من 19 إلى 13 عضوا، حيث استبعدت الكتاب الثلاث للدولة (الأمين خان، عمر أو صديق ومصطفى اسطنبولي) إذ لم تكن مهامهم واضحة في الحكومة المؤقتة السالفة⁽¹⁾ كما انسحب محمد لمين دباغين بسبب خلاف مع أعضاء الحكومة المؤقتة السابقة حول قضية اغتيال "عميرة علاوة" في حين لم يعد من أعضاء التشكيلة الثانية للحكومة المؤقتة كل من: أحمد توفيق المدني الذي عين بمعيه محمد الشريف مبعوثا الحكومة المؤقتة بالقاهرة في حين انسحب بن يوسف بن خدة بعد رفض اقتراحه بإنشاء إدارة للداخلية⁽²⁾ غير أن هذه التشكيلة الثانية للحكومة المؤقتة هي الأخرى عرفت عقبات في أداء نشاطها بسبب ظهور الصراع بينها وبين هيئة الأركان العامة^(*)، وكان الخلاف بينهما يتعلق بصلاحيات كل منهما في تسيير الحرب وكذا حول الاشراف على الولايات في الداخل فكلاهما أراد أن تكون تحت

(1) - محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، مصدر سابق، ص- ص 152-154.

(2) - محمد شبوب، "صفحات من مسار الثورة التحريرية، أزمت الحكومة المؤقتة (1958-1959)، في مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 16، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2016، ص، ص 42-43.

(*) - هيئة الأركان العامة: تم انشائها خلال الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة بطرابلس خلال الفترة (16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960) تحت قيادة هواري بومدين وعلي منجلي، قايد أحمد وعز الدين زراري معاونون له واتخذت من بلدة غار الدماء بتونس مقرا لها، وبدأت عملها رسميا في 23 جانفي 1960، عملت على تنظيم الجيش على الحدود وتوحيده تحت لوائها، أنظر: علي كافي، مصدر سابق، ص 256.

رقابته⁽¹⁾ ما اضطر في نهاية الأمر التشكيلة الثانية للحكومة المؤقتة أن تقدم استقالتها يوم 15 أوت 1961 للمجلس الوطني للثورة أثناء دورته المنعقدة في الفترة ما بين 09 إلى 27 أوت 1961، وفي ذات الدورة تم تعيين حكومة مؤقتة جديدة التي أصبحت تتألف من التشكيلة التالية:⁽²⁾

- ابن يوسف بن خدة رئيس مجلس الوزارة ووزير المالية
- كريم بلقاسم نائب الرئيس ووزير الداخلية
- أحمد بن بلة نائب رئيس مجلس الوزراء
- بوضياف محمد نائب رئيس مجلس الوزراء
- محمد السعيد وزير الدولة
- رابح بيطاط وزير الدولة
- محمد خيضر وزير الدولة
- حسين آيت أحمد وزير الدولة
- عبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح والاتصالات العامة
- الأخضر بن طوبال وزير الدولة
- سعد دحلب وزير الشؤون الخارجية
- امحمد يزيد وزير الاخبار

ما يلاحظ على هذه التشكيلة الثالثة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أنها استبدلت فرحات عباس بابن يوسف بن خدة في تولي منصب رئاسة الحكومة، تجسد خلال هذه التشكيلة عودة المركزيين إلى الواجهة بشغلهم المناصب الحساسة في الحكومة المؤقتة.

حاولت هذه التشكيلة الثالثة للحكومة المؤقتة تنظيم الصفوف وإعادة مسار الثورة إلى السكة الصحيحة من خلال الاستمرار في المفاوضات مع الحكومة الفرنسية التي أفضت إلى اتفاق وقف اطلاق النار في 18 مارس 1962، بالموازاة مع ذلك اصطدمت هي الأخرى بعودة الصراع بينها وبين هيئة

(1) - مريم شويحات ، "الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة 1960-1962"، في مجلة قضايا تاريخية، العدد 01، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، 2016، ص234.

(2) -فتحاح شباح، الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1960-1962) مذكرة ماجستير في تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة باتنة 01، الجزائر، 2002-2003، ص157.

الأركان العامة الذي تطور خاصة في المرحلة اللاحقة لوقف اطلاق النار وأصبحت تعرف بأزمة صائفة 1962 والتي كادت تجر البلاد إل حرب أهلية تجهل عواقبها⁽¹⁾

د. موقف الشعب الجزائري والحكومة الفرنسية من تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 1958:

إن حدث تأسيس الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 هو تعبير عن النضج الفكري والسياسي الذي بلغته قيادة جبهة التحرير الوطني، رغبة منها في تعزيز المجهود العسكري والسياسي والدبلوماسي لمواجهة السياسة الفرنسية الرامية إلى ادماج الشعب الجزائري في المجتمع الفرنسي بما يحقق التجسيد الفعلي لفكرة الجزائر الفرنسية التي يسعى الجنرال ديغول منذ عودته إلى سدة الحكم في 01 جوان 1958 إلى تكريسها على أرض الواقع، لذلك لجأت جبهة التحرير الوطني إلى انشاء حكومة مؤقتة في خريف 1958 لتكون لها سلطة الاشراف على كفاح الشعب الجزائري الرامي إلى استرجاع استقلاله تحت اشراف المجلس الوطني للثورة، وعلى هذا الأساس فمن الطبيعي أن لا يكون موقف الشعب الجزائري يتوافق مع موقف الحكومة الفرنسية من تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كما يظهر لنا جليا في الآتي:

1. موقف الشعب الجزائري من تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 :

بعد الإعلان عن تشكيلة الحكومة المؤقتة وجه رئيسها فرحات عباس خطابا للشعب الجزائري ذكره فيه بأن الحكومة المؤقتة ستظل وفية لبعث الدولة الجزائرية التي عمل الاستعمار على طمسها منذ سنة 1830، ودعم الشعب الجزائري في كفاحه من أجل الحرية والعدالة والتحرر الاجتماعي والوطني، والعمل على الالتزام بثوابت الثورة كما رسمها بيان أول نوفمبر 1954،⁽²⁾ هذه الأسس وغيرها جعلت غالبية الشعب الجزائري يستقبل نبأ تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بفرح وسرور، وأقام الحفلات في كل جهة من القطر الجزائري، وأصبح يؤمن أكثر من أي وقت مضى بقرب يوم النصر الحاسم على

(1) - عمار ملاح، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من مارس إلى سبتمبر 1962، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2005، ص172.

(2) - المجاهد، العدد 30، 10 أكتوبر 1958، ص06.

فرنسا، وتؤكد ذلك على اثر قيام المجندين الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي من الفرار منه والانضمام إلى جيش التحرير الوطني⁽¹⁾

كما أدى الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة إلى زيادة الوعي في صفوف الرأي العام الجزائري الذي أصبح يتابع باهتمام بالغ مبادرات حكومته، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه بالرغم من التأييد الذي حظي به تأسيس الحكومة المؤقتة من قبل الشعب الجزائري، إلا أن هذا الحدث لم يخلو من معارضة بعض الجهات كقادة الولايات في الداخل الذين أخذوا على قيادة الخارج ممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ جملة من المآخذ منها:⁽²⁾

- عدم استشارة قادة الولايات في الداخل حول الموضوع.

- أن قرار تأسيس الحكومة المؤقتة من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ لم يتخذ بطريقة قانونية، حيث أن أمر كهذا يدخل ضمن صلاحيات المجلس الوطني للثورة.

من هؤلاء القادة الذين عارضوا طريقة اتخاذ قرار تأسيس الحكومة المؤقتة، نذكر على سبيل المثال: على كافي بصفته عضو في المجلس الوطني للثورة وأحد قادة الداخل الذي يشرف على الولاية الثانية (الشمال القسنطيني)، فيذكر أنه بالرغم من معارضته لطريقة اتخاذ قرار تأسيس الحكومة المؤقتة، إلا أنه اعتبر ذلك حدثا تاريخيا وبعثا للدولة الجزائرية وانتقاما من عار إنزال القوات الفرنسية بميناء سيدي فرج، وردا لكرامة الشعب الجزائري⁽³⁾

نحن بدورنا نرى أن قرار تأسيس الحكومة المؤقتة أتخذ بدون استشارة بعض أعضاء المجلس الوطني للثورة لأن الظروف في الداخل لم تكن تسمح بذلك فكما رأينا سابقا بأن السلطات الفرنسية عملت على تطويق الحدود الشرقية والغربية للجزائر بالأسلاك المكهربة والألغام بهدف خنق الثورة وعزلها عن الخارج هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن قرار تأسيس الحكومة المؤقتة من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ جاء بناء على تفويض من قبل المجلس الوطني للثورة في اجتماعه بالقاهرة من 20 إلى 28 أوت 1957 م.

(1) - عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة، مرجع سابق، ص 434.

(2) - محمد العربي الزبير، تاريخ الجزائر المعاصر الجزء الثالث، مرجع سابق، ص، ص 110-113.

(3) - علي كافي، مصدر سابق، ص 225.

2. موقف الحكومة الفرنسية من تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 1958:

إن الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 يعتبر ضربة موجعة ثانية تلقتها السلطات الفرنسية من جبهة التحرير الوطني في غضون شهر بعد تلك التي انتقلت بموجبها الثورة التحريرية إلى قلب فرنسا، حيث أعلنت جبهة التحرير الوطني كما رأينا سابقا عن فتح جبهة عسكرية ثانية في الفترة من 20 إلى 25 أوت 1958 للقيام بالعمليات العسكرية ضد الأجهزة الأمنية الفرنسية، ما جعل صدى تأسيس الحكومة المؤقتة يعتبر بالنسبة للسلطات الفرنسية حدثا يقضي على أحلامها وطموحاتها، خاصة وأنه تزامن مع قرب الاستفتاء على الدستور الفرنسي الجديد المزمع تنظيمه يوم 28 سبتمبر 1958، وهو ما أربك السلطات الفرنسية وجعل سياستها تعود بضع خطوات إلى الوراء⁽¹⁾، لذلك اتبعت الحكومة الفرنسية طريقة دعائية مفادها انعدام الصفة التمثيلية لجبهة التحرير الوطني على الشعب الجزائري، وراحت تعلق على تأسيس الحكومة المؤقتة بأن الأمر يتعلق "بفعل لا سابق له"، وبعبارة أخرى ليست لهذه الحكومة أرضا تمارس عليها سلطتها وأنها حكومة منفي دون أن تكون قد نفيت من قبل، وأنها لا تستطيع أن تعتبر نفسها منتخبة من قبل السكان أو حتى من قبل مجموعة محدودة منهم ومع ذلك تزعم أنها مسؤولة عنهم⁽²⁾

في هذا الخصوص يرى الجنرال ديغول أن جبهة التحرير الوطني تمثل قوة معتبرة، غير أنه رفض الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي شكلتها جبهة التحرير الوطني، وهدد بأن فرنسا ستعتمد إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع أية دولة تعترف بها، ومما جاء في تصريحه: "لقد رغبت جبهة التحرير الوطني في البداية أن أرسل مبعوثا رسميا لإجراء محادثات معها في بلد محايد، على أمل أن يكون ذلك اعترافا ضمنيا بها من قبل فرنسا، وهو ما أرفضه لأنني لا أريد أن أعترف بهذه المنظمة، إنها حقا تمثل قوة معتبرة، ولكنها لا تمثل الجزائر، بل لا تمثل حتى مسلمي الجزائر"⁽³⁾

(1) - عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة، مرجع سابق، ص 436.

(2) - رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962)، سنوات الحسم والخلص، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012، ص 357.

(3) - رمضان بورغدة، مرجع نفسه، ص 360.

للتخفيف من هول حدث تأسيس الحكومة المؤقتة الذي نزل على السلطات الفرنسية، راح الجنرال ديغول يقترح مشاريع اقتصادية واجتماعية لعزل الشعب عن ثورته وعن ما تقوم به حكومته ولتحقيق هذا الأمر سنّ في 03 أكتوبر 1958 م مشروع قسنطينة^(*) الذي يتضمن مجموعة من الإجراءات الإصلاحية، الاقتصادية منها والاجتماعية لفائدة السكان الجزائريين⁽¹⁾ كما أعلن في 23 أكتوبر 1958 عن مشروع آخر عرف بسلم الشجعان^(*) وجه بمقتضاه نداء إلى جيش التحرير الوطني بمختلف فئاته لوضع السلاح والالتحاق بذويهم بهدف خلق الشقاق بين قادة الثورة وكذا عزل الداخل عن الخارج⁽²⁾ غير أن مثل هذه المشاريع لم تجد صداها في الجزائر واستمر القتال ولم تهدأ الأمور لديغول.

هـ. الاعتراف الدولي بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 1958-19 مارس 1962:

يعد حدث تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 ضمن الأحداث البارزة التي شهدتها مسار الثورة الجزائرية، لذلك فقد حظي الإعلان عن تشكيل هذه الحكومة المؤقتة بتأطير إعلامي هائل شكله ما يقرب من 100 صحفي يمثلون مختلف وسائل الاعلام المحلية والدولية، حضروا لحظة قراءة فرحات عباس بيان الإعلان الرسمي عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية⁽³⁾

^(*) -مشروع قسنطينة: أهم ما جاء فيه توزيع 250 ألف هكتار من الأراضي على الفلاحين-بناء السكن لمليون جزائري، وهي عبارة عن محتشدات للشعب الجزائري، احداث 400 ألف منصب ووظيفة للجزائريين وترقيتهم، إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد الفرنسي- بعث برجوازية جزائرية ترتبط بمصالحها بمصالح فرنسا- بناء المدارس والمراكز الصحية- توفير مقاعد دراسية لجمع الأطفال البالغين سن التعليم- تنمية الريف وتحسين مستوى معيشة السكان- انشاء مدن جديدة تماشيا مع النمو السريع للمدن الكبرى، أنظر: عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر، مصدر سابق، ص-205-208.

(1) - المجاهد، العدد 94، 25 أبريل 1961، ص08.

^(*) - سلم الشجعان: مناورة سياسية وحرب نفسية أطلقها ديغول يوم 23 أكتوبر 1958، أراد من وراء هذه التسمية استمالة عواطف جبهة التحرير الوطني بدعوتهم إلى الاستسلام، حيث من خلال الندوة التي عقدها دعى قائلا: "على الذين بدأوا القتال أن يوقفوه،...وعليهم أن يعودوا إلى عائلاتهم، وعلى قادتهم أن يتصلوا بقادتنا العسكريين بواسطة استعمال العلم الأبيض، أما أعضاء المنظمة الخارجية للثورة ما عليهم إلا أن يتوجهوا إلى سفارة فرنسا لكي يبحثوا شروط الاستسلام في النطاق الفرنسي تماما كما يتوجه الفرنسي إلى سفارته في الخارج عندما يحتاج إليها،" أنظر: عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، الجزء الثاني، دار البعث قسنطينة، الجزائر، 1991، ص141.

(2) - محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص187.

(3) - Ferhat Abbas, autopsie d'une guerre, op.cit, p244.

اثر صدور هذا الإعلان توالى الاعترافات الدولية بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي وردت في بداية الأمر من الدول الشقيقة والصديقة، وفي هذا الشأن وردت في نفس اليوم اعترافات كل من العراق، ليبيا، المغرب، تونس وفي اليوم الموالي ورد اعتراف السعودية، ليتبع بعد ذلك باعتراف كل من مصر، اليمن،⁽¹⁾ ما يبرز تعاطف الدول العربية مع الحكومة المؤقتة ودعمها كما لم تتردد الجامعة العربية في قبولها كعضو جديد⁽²⁾

أعطت هذه الاعترافات الدولية للحكومة المؤقتة دفعا قويا للقضية الجزائرية، إذ عملت على مسانبتها سياسيا ودبلوماسيا، ما جعل الحكومة المؤقتة تواصل جهودها من أجل كسب المزيد من الاعتراف بها في مختلف ربوع العالم، ما أدى إلى توسع مجال الاعتراف بها ليشمل الدول الافريقية والآسيوية كاعتراف الصين بالحكومة المؤقتة بعد ثلاثة أيام من الإعلان عن تأسيسها، ثم تبعه اعتراف كل من :طوغو، الكونغو، غانا، أندونيسيا، باكستان، كوريا الشمالية...الخ⁽³⁾

أما على المستوى الأوروبي فإن الدعاية الفرنسية تمكنت من اقناع دول المعسكر الغربي بضرورة عدم الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، لذلك لم تعر حكومات هذا المعسكر أي اهتمام لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية خلال الفترة 19 سبتمبر 1958 إلى 19 مارس 1962⁽⁴⁾

بالرغم من الدعم الإنساني الذي تقدمه في شكل إعانات ومساعدات للاجئين الجزائريين عن طريق المنظمات الدولية الإنسانية كاللجنة الدولية للصليب الأحمر كما رأينا سابقا، وعلى النقيض من ذلك فقد كانت بعض حكومات دول أوروبا الشرقية كالعادة متضامنة مع القضية الجزائرية، حيث كانت حكومة يوغسلافيا أول دولة أوروبية تعترف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وكان ذلك في جوان 1959

(1) - رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول، مرجع سابق، ص357.

(2) - سعاد بولجويجة، "جهود الحكومة المؤقتة الجزائرية لتدويل القضية الجزائرية في الهيئة الأممية خلال الدورتين 13 و14 للجمعية العامة (سبتمبر 1958 - ديسمبر 1959)"، في مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 07، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، دون سنة النشر، ص187.

(3) - إسماعيل ديش، السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص254.

(4) - عمر بوضرية، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1959، من خلال محفوظات الثورة الجزائرية بالمركز الوطني للأرشيف- بئر خادم) أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2001-2002، ص32.

على اثر دعوة أعضاء الحكومة المؤقتة لزيارتها من 06 إلى 12 جوان 1959، وبعدها صدر بيان عن الحكومة اليوغسلافية عبرت فيه عن تضامنها حكومة وشعبا مع الشعب الجزائري وحكومته المؤقتة⁽¹⁾

في نفس السياق لم يخفي رئيس الاتحاد السوفياتي تضامنه مع القضية الجزائرية على اثر مشاركة أعضاء من الحكومة المؤقتة في أشغال الدورة الخامسة عشر للأمم المتحدة المنعقدة في خريف 1960، وعلى هامش هذه الدورة قام خروتشوف بدعوة أعضاء الحكومة المؤقتة والاجتماع بهم في مدينة "غلنكوف" ، أين تحدثوا معه مطولا، ثم أدلى الرئيس السوفياتي بتصريح جاء فيه: "يمكن اعتبار اجتماعنا ومحادثاتنا مع ممثلي الحكومة المؤقتة الجزائرية على أنه اعتراف بأن هذه الحكومة قائمة في الواقع"⁽²⁾ .

سارت في منحى يوغسلافيا والاتحاد السوفياتي كل من تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا اللتان أعلنتا عن اعترافهما بالحكومة المؤقتة يوم 25 مارس 1961 م⁽³⁾

(1) - مصطفى طلاس، مرجع سابق، ص- ص 374-375.

(2) - فتاح شباح ، مرجع سابق، ص 38.

(3) - عبد القادر كرليل، تدويل القضية الجزائرية وانعكاساته على المفاوضات الجزائرية، الفرنسية 1955-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2009-2010، ص75.

المبحث الثاني: المساعي الدبلوماسية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في أوروبا

19 سبتمبر 1958-19 مارس 1962

إن النجاح الذي حظيت به جبهة التحرير الوطني في الميدان الدبلوماسي خلال أربع سنوات الأولى من إندلاع الثورة التحريرية ساعد على النضج السياسي والفكري لدى أعضاء هيئتي المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ اللتان تشكلتا بمقتضى مقررات الصومام 20 أوت 1956، ما أفضى إلى نتيجة مفادها تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية كأداة فاعلة تكون قادرة على مواجهة السياسة الفرنسية خاصة بعد عودة ديغول إلى سدة الحكم الرامية إلى إفشال الثورة التحريرية، وقد تجسدت هذه الفكرة على أرض الواقع في 19 سبتمبر 1958م، فالحكومة المؤقتة بعد تلقيها موجة من الإعترافات الدولية من البلدان الشقيقة والصديقة، دفعتها إلى مضاعفة نشاطها الدبلوماسي في مختلف ربوع العالم، كإرسال البعثات وإسماع صوت الجزائر المحاربة في الندوات والمؤتمرات والإجتماعات الدولية، بتجنيد أكثر للدول العربية والإسلامية والكتلة الأفروآسيوية والمعسكر الشرقي في صفها لضمان الدعم المادي والدبلوماسي، ومحاولة تحييد المعسكر الغربي المتمثل أساسا في الحلف الأطلسي الذي كان يدعم الموقف الفرنسي عسكريا وسياسيا ودبلوماسيا أو محاولة إقناع حكومات هذا المعسكر بضرورة الإعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وذلك بالتدخل لدى الحكومة الفرنسية وإجبارها على التفاوض مع الحكومة المؤقتة ، وعليه:

- فيما تتمثل أبرز المساعي الدبلوماسية التي قامت بها الحكومة المؤقتة في أوروبا خلال الفترة 19 سبتمبر 1958-19 مارس 1962؟

للإجابة على هذا التساؤل نجد أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وضعت في حساباتها العمل الدبلوماسي كجانب مهم في برنامجها المسطر لمواجهة السياسة الخارجية لشارل ديغول، وإستعادة المبادرة منه وتدارك الصعوبات التي تعاني منها الثورة في الداخل، وذلك بمحاولة إقناع المزيد من الحكومات الأوروبية للوقوف إلى جانب القضية الجزائرية في مختلف المحافل الدولية وحرصا منها على تحقيق هذا الهدف إعتمدت في مساعيها الدبلوماسية بأوروبا على مايلي:

أ/ التحركات الدبلوماسية للحكومة المؤقتة في أوروبا 19 سبتمبر 1958-19 مارس 1962.

نعني بالتحركات الدبلوماسية مختلف الأعمال التي تقوم بها الحكومة المؤقتة في أوروبا كالقيام ببعض الزيارات الرسمية إلى بلدانها أو إرسال المذكرات لحثها على الوقوف إلى جانب القضية الجزائرية، ناهيك عن الحضور المتواصل لمختلف دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة كما سنفصله في الآتي:

- حضور الدورة الثالثة عشر للأمم المتحدة 16 سبتمبر - 13 ديسمبر 1958:

تميزت سنة 1958 بعدة أحداث على المستويين الداخلي والخارجي كان لها أثر على مسار الثورة التحريرية، وتمثلت أساسا في إقدام الجيش الفرنسي على قصف ساقية سيدي يوسف في 08 فيفري 1958 وما خلفه من ضحايا، ما إنجر عنه تأزم العلاقات بين فرنسا وتونس، هذه الأخيرة قامت برفع دعوى إلى الأمم المتحدة ضد فرنسا ضمنتها حيثيات تفيد أن ما قامت به فرنسا على قرية ساقية سيدي يوسف الحدودية يعد إنتهاكا للسيادة التونسية⁽¹⁾، وخوفا من إستغلال مناصرو القضية الجزائرية لخلفيات هذه الأحداث تدخلت كل من الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا بعرض الوساطة على الطرفين التونسي والفرنسي لتجاوز الإنعكاسات التي قد تؤثر على الجانب الفرنسي وإعادة العلاقات بين البلدين إلى مجراها الطبيعي⁽²⁾ خلال ذات السنة كان مؤتمر طنجة المنعقد من 27 إلى 30 أبريل 1958 قد خرج بتوصية تفيد بضرورة تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كما رأينا سابقا، التي تجسدت على ارض الواقع في 19 سبتمبر 1958 تزامنا وإنطلاق أشغال الدورة الثالثة عشر (13) للجمعية العامة للأمم المتحدة التي إستمرت من 16 سبتمبر إلى 13 ديسمبر⁽³⁾ 1958 وقبل ذلك كانت 24 دولة من المجموعة الآفروآسيوية قد تقدمت في 16 جويلية 1958 إلى اللجنة السياسية بطلب يقضي بضرورة تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الثالثة عشر (13) للأمم المتحدة⁽⁴⁾ على إعتبار أنها لا تهدد الأمن و السلم في الجزائر فقط بل تشكل تهديدا لكل شعوب شمال إفريقيا، و بالفعل فقد أدرجت القضية الجزائرية ضمن جدول أعمال هذه الدورة يوم 22 سبتمبر 1958م.⁽⁵⁾

(1)عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص79.

(2)سعاد بولجويجة، مرجع سابق، ص191.

(3) - Gilbert Meynier ,Histoire Intérieur du F.L.N(1954-1962) ,OP.CIT, PP,566,567.

(4)المجاهد، العدد 34، 24 ديسمبر 1958، ص10.

(5)سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص461.

في المقابل كان الوفد الفرنسي قد أعلن عن موقفه السلبي بعدم حضوره لجلسات هذه الدورة التي تخصص لمناقشة القضية الجزائرية سعياً منه للتأثير على الأمم المتحدة للعدول عن موقفها⁽¹⁾ ما فسح المجال لوفد الحكومة المؤقتة بقيادة أحمد يزيد وزير الإعلام للتحرك أكثر قصد تفعيل الدبلوماسية الجزائرية، وفي خضم ذلك تقدمت 17 دولة آفروآسيوية إلى اللجنة السياسية التابعة للجمعية الأممية يوم 12 ديسمبر 1958، بمشروع يقضي بضرورة الإسراع في إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية متهمه فيها فرنسا بأنها ضربت عرض الحائط كل قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الجزائرية، وأن ذلك يشكل تهديداً فعلياً للأمن والسلم الدوليين على خلاف ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة⁽²⁾

كما أبلغت في ذات المشروع المجتمع الدولي عن رغبة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في إجراء المفاوضات مع الحكومة الفرنسية.⁽³⁾

غير أن مشروع الدول الآفروآسيوية إصطدم بمشروع وفد هايتي ومن ورائه فرنسا وحلفائها يقضي بضرورة تعديل المشروع الآفروآسيوي، لكنه قوبل بالرفض، ما سمح للمشروع الآفروآسيوي بعرضه على التصويت من قبل اللجنة السياسية للجمعية العامة، فكانت نتيجة التصويت 32 صوتاً لصالح المشروع وعارضه 18 مندوباً وإمتنع عن التصويت 30 مندوباً، وبذلك أوصت اللجنة السياسية هي الأخرى بعرضه على الجمعية العامة، التي قبلته بدورها في نهاية الأمر بتصويت 35 صوتاً* لصالحه و 18 صوت عارضه**، فيما إمتنع عن التصويت 28 مندوباً***، كان من بينهم مندوب الولايات المتحدة الأمريكية،

(1) سعاد بولجويجة، مرجع سابق، ص 193.

(2) عمر بوضرية، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، مرجع سابق، ص 194.

(3) عبد المالك عودة، مرجع سابق، ص 17.

* (35) صوت لصالح المشروع: أفغانستان-ألبانيا-بلغاريا-بورما-بيلورسيا-سيلان-تشيكوسلوفاكيا-أثيوبيا-إتحاد الملايو-غانا-اليونان-غينيا-هنغاريا-الهند-أندونيسيا-إيران-العراق-إيرلندا-الأردن-لبنان-ليبيريا-ليبيا-مراكش-نيبال-باكستان-بولندا-رومانيا-المملكة السعودية-السودان-تونس-أوكرانيا-الإتحاد السوفياتي-الجمهورية العربية المتحدة-اليمن-يوغسلافيا.

** الدول التي رفضت الموافقة (18): أستراليا-بلجيكا-البرازيل-كندا-شيلي-كوبا-جمهورية الدومينيكان-إسرائيل-إيطاليا-لاوس-لوكسمبورغ-هولندا-نيوزيلندا-نيكاراجو-براجواي-البرتغال-إتحاد جنوب إفريقيا-المملكة المتحدة.

*** الدول التي إمتنعت عن التصويت (28): الأرجنتين-النمسا-بوليفيا-كمبوديا-الصين-كولومبيا-كوستاريكا-الدنمارك-أكوادور-سلفادور-فنلندا-جواتيمالا-هايتي-هندوراس-إيسلندا-اليابان-المكسيك-النرويج-بناما-بيرو-الفلبين-إسبانيا-السويد-تايلندا-تركيا-الولايات المتحدة الأمريكية-أوروغواي-فنزويلا.

الدنمارك، النرويج، و غيرهم من حلفاء فرنسا، و قد إنتهت الجمعية العامة إلى توصيات عبرت فيها عن آمالها في إيجاد حل للقضية الجزائرية في أسرع وقت ممكن. (1)

غير أن هذا القرار لم يطبق لعدم بلوغه النصاب القانوني المقدر بثلاثين من مندوبي الدول المصوتة لصالحه، ما جعله غير ملزم لفرنسا (2)

إن عدم وصول الجمعية العامة في دورتها الثالثة عشر 13 إلى إصدار قرار يدين الإستعمار الفرنسي في الجزائر، لا يعني فشل الثورة الجزائرية ولا نشاط الحكومة المؤقتة لإقناع المجتمع الدولي للفصل في القضية لصالحها، بل على النقيض من ذلك فهو إنتصار آخر للدبلوماسية الجزائرية يضاف إلى انتصاراتها السابقة، حيث تضمن ما يفيد:

- إعتراف الأمم المتحدة بحق الشعب الجزائري في الإستقلال.
- إعتراف الأمم المتحدة بأن الوضع في الجزائر قد إنقلب إلى حرب تهدد السلام والأمن الدوليين ودعوتهما للطرفين إلى التفاوض.
- إمتناع عدة مندوبين لدول الحلف الأطلسي عن التصويت بإلتزامها الحياد (الولايات المتحدة الأمريكية- النرويج- الدانمارك...إلخ). (3)

- حضور ندوة فلورنس سبتمبر 1958:

صادف حدث تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية موعد تنظيم ندوة في فلورنس الإيطالية التي كانت تعكف على تنظيمها سنويا بلدية فلورنس لمناقشة بعض الموضوعات التي تهم منطقة المتوسط، حيث خصصها القائمون على أشغالها سنة 1958 لموضوع الأمن و السلم في المتوسط، رغبة منهم في تقريب وجهات النظر بين الحكومة الفرنسية و الحكومة المؤقتة لمعالجة القضية الجزائرية، و تجلى ذلك من خلال البيان الصحفي الذي ألقاه فرحات عباس أمام جمع من الإعلاميين يوم تأسيس الحكومة المؤقتة، أشار فيه إلى إمكانية التفاوض مع الحكومة الفرنسية حالة توفر الشروط السانحة لذلك (4)، وخلال هذه الندوة وجه القائمون على أشغالها دعوة إلى علي بومنجل بصفته ممثل رسمي للحكومة المؤقتة لحضور أشغالها، ما حرك السفير الفرنسي بروما للتدخل لدى حكومته و إبلاغها بأن علي

(1) عبد المالك عودة، مرجع سابق، ص19

(2) رمضان بورغدة، "القضية الجزائرية في الأمم المتحدة(1955-1958)"، مرجع سابق، ص127.

(3) عبد القادر كرليل، "القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1955-1961"، مرجع سابق، ص81.

(4) محمد خيشان، جبهة التحرير الجزائرية في دول أوروبا الغربية، مرجع سابق، ص336.

بومنجل سيحضر الندوة، ما جعل هذه الأخيرة توجه إستتكارا رسميا لحضور بومنجل لدى وزارة الخارجية الإيطالية⁽¹⁾

- زيارة إلى موسكو ديسمبر 1958:

تنوعت تحركات الدبلوماسية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في أوروبا، إذ بعد حضور وفدها الدورة الثالثة عشر للأمم المتحدة كما رأينا سابقا، شرعت بعد نهايتها في إرسال وفودها إلى أوروبا لكسب المزيد من دعم الحكومات الأوروبية للقضية الجزائرية، و في هذا السياق حظي وفد الحكومة المؤقتة بقيادة بن يوسف بن خدة وزير الشؤون الاجتماعية في طريق عودته من بكين، بإستقبال من قبل شخصيات سوفياتية مرموقة في ديسمبر 1958، أمثال " كوسجين و ميكويان"، و كان من وقائع هذا اللقاء السري الأول أن محمود الشريف وزير التسليح في الحكومة المؤقتة حاول إستفزاز ميكويان بموضوع تقاعس موسكو في دعم الثورة بالسلح ، فكان رده: " عليكم أن تتفاهموا فيما بينكم كعرب، نحن نسلم عبد الناصر الأسلحة الموجهة إليكم"⁽²⁾

حسب سعد دحلب عضو وفد الحكومة المؤقتة فإن الزيارة الأولى إلى الإتحاد السوفياتي، مكنت الحكومة المؤقتة من رسم طرق جديدة لنقل و إستقبال الأسلحة⁽³⁾.

- زيارة إلى يوغسلافيا من 06 إلى 12 جوان 1959.

بناء على دعوة رسمية من الحكومة اليوغسلافية، قام وفد حكومي جزائري برئاسة فرحات عباس و عبد الحفيظ بوصوف بزيارة إلى يوغسلافيا دامت من 06 إلى 12 جوان 1959، حظي خلالها الوفد الحكومي الجزائري بإستقبال حار من قبل السلطات اليوغسلافية، و تجلى ذلك من خلال إقامة الرئيس اليوغسلافي " تيتو" مأدبة غداء على شرف الوفد الجزائري⁽⁴⁾، و خلال هذه الزيارة قام فرحات عباس و مرافقوه بزيارة إلى المتحف الحربي ببلغراد للإطلاع على دور المقاومين اليوغسلافيين أثناء الحرب العالمية الثانية، و توجت هذه الزيارة في الختام بصدور بيان مشترك بين الحكومتين الجزائرية و اليوغسلافية يعبر عن تضامن يوغسلافيا حكومة و شعبا مع الشعب الجزائري.

(1) محمد خيشان، جبهة التحرير الجزائرية في دول أوروبا الغربية ، مرجع سابق، ص 337.

(2) محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 600.

(3) Saad Dahleb, OP. Cit, P115..

(4) المجاهد، العدد 44، 14 جوان 1959، ص 02.

كما عبرت فيه الحكومة اليوغسلافية " على ما تبذله الحكومة المؤقتة الجزائرية...، وتؤكد على التفاوض بين الحكومة الفرنسية وحكومة الجمهورية الجزائرية الناطقة باسم الشعب الجزائري، هو الوسيلة الوحيدة لإيقاف القتال. (1)

كانت الحكومة الفرنسية كعادتها قد نددت بهذه الزيارة وما جرى فيها من خلال إستدعاء سفير يوغسلافيا لدى باريس وأبلغته وزارة الخارجية الفرنسية بأنها تستنكر مثل هذا العمل الذي من شأنه أن يهدد العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. (2)

- البعثات الأولى إلى أوروبا الشرقية من 7 جويلية إلى 29 أوت 1959:

مواصلة لتحركاتها الدبلوماسية قامت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بإرسال بعثات إلى أوروبا الشرقية لإقناع حكومات دولها بضرورة المزيد من الدعم للقضية الجزائرية، و في هذا الخصوص أرسلت الحكومة المؤقتة بعثات بقيادة " محمد يعلى " للتباحث مع مسؤولي حكومات هذه الدول لمساندة القضية الجزائرية و في الفترة من 07 جويلية إلى 29 أوت 1959، حيث شملت هذه البعثات كلا من (جمهورية ألمانيا الديمقراطية (الشرقية)، بولونيا، تشيكوسلوفاكيا، رومانيا، بلغاريا و ألبانيا)، وخلالها تحدث محمد يعلى بشكل سري مع مسؤولي حكومات هذه الدول حول إمكانية فتح مكاتب للحكومة المؤقتة بها. (3)

كما اتصل محمد يعلى بشخصيات غير حكومية في هذه الدول تنتمي إلى الصليب الأحمر والنقابات العالمية، وقد تكللت هذه الزيارات بنتائج جد مرضية لدعم القضية الجزائرية، والوقوف إلى جانبها سياسيا ودبلوماسيا، وهذا ما لمسناه مثلا في رد الحكومة الألمانية التي أبدت رغبتها في التبادل الدبلوماسي مع الحكومة المؤقتة والدخول معها في علاقات دبلوماسية من خلال تبادل السفراء، غير أن الحكومة المؤقتة رفضت هذا العرض بحجة رغبتها في الإستفادة من دعم حكومة ألمانيا الفيدرالية. (4)

(1) مصطفى طلاس، مرجع سابق، ص 374.

(2) مصطفى طلاس، مرجع نفسه، ص 375.

(3) سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص 538.

(4) شاذلي زقادة، مرجع سابق، ص 118.

أما حكومة المجر فقد أعربت هي الأخرى أيضا عن تفهمها لوضع الحكومة المؤقتة، إذ بعد قيامها في سبتمبر 1958، وجهت إليها الحكومة المجرية مذكرة أعربت لها فيها عن رغبتها في إقامة علاقات مع الحكومة المؤقتة الجزائرية.⁽¹⁾

- البعثات الثانية إلى أوروبا الشرقية أكتوبر 1959:

تلبية لدعوة حكومة ألمانيا الشرقية قام محمد يعلى مبعوث الحكومة المؤقتة في أكتوبر 1959، بزيارة ثانية لهذا البلد إلى جانب كل من بولونيا و تشيكوسلوفاكيا، للمشاركة في الإحتفال بتأسيس جمهورية ألمانيا الديمقراطية، و خلال هذه الزيارة إزدادت رغبة الألمان في الوقوف إلى جانب القضية الجزائرية، حيث أعلنت عن تقديم مساعدات مالية للاجئين الجزائريين تمثلت في تخصيص مخيم يضم 600 فرد،⁽²⁾ وذات المساندة للثورة التحريرية لمسناها عند باقي حكومات دول أوروبا الشرقية كتشيكوسلوفاكيا التي أعلن كبار مسؤوليها عن إستعدادهم لإستقبال الوفود الرسمية للحكومة المؤقتة و الوقوف إلى جانب القضية الجزائرية إلى غاية الإستقلال⁽³⁾

- بعثة إلى ألمانيا الغربية من 14 إلى 18 جويلية 1959.

في إطار التحركات الدبلوماسية للحكومة المؤقتة الرامية إلى التعريف بالقضية الجزائرية في دول أوروبا الغربية، شارك علي بومنجل بصفته ممثل الحكومة المؤقتة في مؤتمر الأومية الإشتراكية العالمية المنعقد في الفترة ما بين 14 إلى 18 جويلية 1959، و في هذا المؤتمر قام علي بومنجل بتنشيط ندوة صحفية يوم 17 جويلية 1959 في العاصمة الألمانية " بون"، شرح من خلالها للحاضرين من الإعلاميين و المثقفين الألمان الأوضاع السائدة في الجزائر جراء الإستعمار الفرنسي و كذا رغبة الحكومة المؤقتة في الإستفادة من دعم حكومة ألمانيا الغربية للقضية الجزائرية ماديا و سياسيا و دبلوماسيا⁽⁴⁾، ما جعل السفير الفرنسي لدى " بون" يبلغ السلطات الألمانية بإحتجاج مفاده طرد علي

(1) Nagy Laszlo, Opinion Publique en Hongrie et la Guerre de Libération Nationale du peuple Algérienne, in CNEH, Edition ENAL, Alger, 1983, p 262.

(2) أحمد سعيود، العلاقات الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958-1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر (2)، الجزائر، 2015-2016، ص 178.

(3) أحمد سعيود، العلاقات الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958-1962)، مرجع سابق، ص 179.

(4) Center des Archives D'outre-Mer-des Archives d'Aix en Prorvence, France, boîte N°

FM81F114, Fichier N° 2037, Daté de : 17 Juillet 1959, p02..

بومنجل من ألمانيا و كذا إبلاغها في إحتجاج آخر يوم 22 جويلية 1959 بوجود مكتب F.L.N في ألمانيا ينشط تحت غطاء السفارة التونسية، غير أن السلطات الألمانية تفهمت الوضع الجزائري و لم تقم بإتخاذ أي إجراء إتجاه الجزائريين الناشطين في صفوف (F.L.N) بألمانيا⁽¹⁾.

- حضور الدورة الرابعة عشر (14) ، للأمم المتحدة: 15 سبتمبر-13 ديسمبر 1959.

تقدمت حوالي 25 دولة أفروآسيوية يوم 14 جويلية 1959 بطلب إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة لتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الرابعة عشر (14)، التي إنعقدت في الفترة ما بين 15 سبتمبر إلى 13 ديسمبر 1959، مضمنة طلبها كل ما يقوم به الجيش الفرنسي في الجزائر من عمليات تمشيط في الجبال والأرياف مخلفا الضحايا والمتشردين⁽²⁾ مخالفا لكل التعليمات التي أصدرتها المنظمة الأممية بشأن إنهاء الحرب بطرق سلمية خلال دوراتها السابقة حيث تزامنت موافقة الأمم المتحدة على إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الرابعة عشر (14)، مع إعتراف الجنرال ديغول بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره يوم 16 سبتمبر 1959، الذي جاء في شكل غامض، رغبة منه في إخراج الدبلوماسية الجزائرية⁽³⁾، غير أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قطعت الطريق أمام ديغول و حلفائه بقبولها المبادرة على إعتبار أنها قاعدة صالحة للمناقشة، لأنه مهما كانت مرامي ديغول فإنه يعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره كأساس لتسوية القضية الجزائرية، و هذا ما خلف إرتياحا لدى المجتمع الدولي بشأن رغبة الطرفين الجزائري و الفرنسي في التوصل إلى حل عادل للقضية الجزائرية⁽⁴⁾

لكن ما يبدو مناقضا ويدع المجال للشك في إخلاص ونزاهة الرئيس الفرنسي ديغول للذهاب بفكرة تقرير المصير إلى النهاية هو تمسكه بفكرة الجزائر الفرنسية الرامية إلى إبقاء الجزائر تحت سيطرة الإستعمار الفرنسي، وذلك بمنح الجزائر إستقلال ذاتي على أن تشكل نظاما فيدراليا مع فرنسا⁽⁵⁾

⁽¹⁾ Center des Archives D'outre-Mer-des Archives d'Aix en Provence,France, boîte N° FM81F114.Fichier N° 2040, Daté de : 22 Juillet 1959,p03.

⁽²⁾ سعاد بولجويجة، مرجع سابق، ص 198.

⁽³⁾ عبد القادر كرليل، تدويل القضية الجزائرية و إنعكاساته على المفاوضات الجزائرية الفرنسية، مرجع سابق، ص 149.

⁽⁴⁾ عطاء الله فشار، مرجع سابق، ص 121.

⁽⁵⁾ يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مصدر سابق، ص 453.

تجنبنا لهذه المكيدة قامت مجموعة الدول الآفروآسيوية بإيداع مشروع إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الرابعة عشر (14) لدى اللجنة السياسية للجمعية العامة الأممية لمناقشة العديد من التساؤلات التي أفرزتها ظروف الحرب في الجزائر⁽¹⁾

إستجابت اللجنة السياسية لهذا الطلب وشرعت في مناقشة القضية الجزائرية يوم 30 نوفمبر 1959، وخلال هذه المناقشات تقدمت 22 دولة أفروآسيوية يوم 03 ديسمبر 1959 بمشروع آخر يتضمن إقرارها بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، ويدعو طرفي النزاع للدخول في المفاوضات فوراً للتباحث حول الشروط اللازمة لتنفيذه وكذا وقف إطلاق النار⁽²⁾

غير أن هذا المشروع عند عرضه على التصويت لم يحصل على أغلبية الثلثين المطلوبة، و تحصل على 38 صوتاً ضد 26 صوتاً و إمتناع 17 دولة عن التصويت⁽³⁾

رغبة في إستدراك الأمور تقدمت باكستان إلى الجمعية العامة بمشروع قرار معدل يوم 12 ديسمبر 1959، ذكرت فيه ما جاء في الفقرة الثانية من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على حق الشعوب في تقرير مصيرها، مبدية إهتمامها العميق بإستمرار القتال في الجزائر، وتعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وتحت الطرفين على إجراء مباحثات مباشرة قصد الوصول إلى حل سلمي للقضية الجزائرية⁽⁴⁾

عند عرض المشروع على التصويت لم يحظ بدوره على أغلبية الثلثين المطلوبة حتى يكتسب صبغة التوصية من الجمعية العامة، حيث صوتت لصالحه 39 دولة* ورفضته 22 دولة**، و إمتنعت عن التصويت 20 دولة***.

(1). عبد المالك عودة، مرجع سابق، ص 19.

(2). عبد المالك عودة، مرجع نفسه، ص 20.

(3). يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مصدر سابق، ص 454.

(4). عبد القادر كرليل، تدويل القضية الجزائرية و إنعكاساته على المفاوضات الجزائرية و الفرنسية، مرجع سابق، ص 152.

* الدول التي صوتت لصالح المشروع (39) دولة: أفغانستان - ألبانيا - الأرجنتين - بلغاريا - بورما - بيلوروسيا - سيلان - كوبا - تشيكوسلوفاكيا - أثيوبيا - الملايو - غانا - غينيا - المجر - الهند - أندونيسيا - العراق - الأردن - ليبيا - لبنان - ليبيا - المكسيك - المغرب - نيبال - باكستان - بنما - الفلبين - بولندا - رومانيا - المملكة السعودية - السودان - السويد - تونس - أكرانيا - الإتحاد السوفياتي - الجمهورية العربية المتحدة - فنزويلا - اليمن - يوغسلافيا.

** الدول التي رفضت المشروع (22) دولة: إستراليا - بلجيكا - البرازيل - كندا - شيلي - كولومبيا - جمهورية الدومينيكان - إكوادور - هندوراس - إسرائيل - إيطاليا - لاوس - لوكسمبورغ - هولندا - نيوزيلندا - نيكاراغوا - باراجواي - بيرو - البرتغال - إسبانيا - إتحاد جنوب إفريقيا - المملكة المتحدة.

*** الدول التي إمتنعت عن التصويت (20) دولة: النمسا - بوليفيا - كمبوديا - الصين - كوستاريكا - الدانمارك - سلفادور -

فنلندا - اليونان - جواتيمالا - هايتي - إسبانيا - إيران - إيرلندا - اليابان - النرويج - تايلندا - تركيا - الولايات المتحدة

الأمريكية - أوروغواي. أنظر: عبد المالك عودة، مرجع سابق، ص ص 20-21

بالرغم من أن هذا المشروع صوت عليه فقرة بفقرة، وحصل على أغلبية الأصوات، إلا أنه سقط عن التصويت عليه جملة، ومرد هذا الإخفاق يرجع إلى المحادثات في الكواليس والضغط الممارسة بهذه المناسبة من قبل فرنسا وحليفتها الولايات المتحدة الأمريكية على الدول التي كانت تصوت لصالح القضية الجزائرية⁽¹⁾.

كررت الدورة الرابعة عشر (14) للجمعية العامة للأمم المتحدة إعرافها بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير وأعلنت عن تجديد دعوتها لطرفي الحرب باللجوء إلى المفاوضات لتحقيق حل سلمي للقضية الجزائرية ووضع حد للإقتتال، إلا أن قرارات الجمعية العمة للأمم المتحدة ظلت تفتقد للطابع الإلزامي والتنفيذي، نظرا لوزن فرنسا داخل الهيئة الأممية بفضل مقعدها الدائم بمجلس الأمن الدولي وبفضل دعم الدول الحليفة وبدرجة أخص الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا⁽²⁾

-زيارة إلى موسكو من 20 إلى 24 ماي 1960:

توقف وفد الحكومة المؤقتة برئاسة كريم بلقاسم الذي كان يشغل وزير الخارجية آنذاك بموسكو إثر عودته من زيارة قادته إلى الصين، هذه الزيارة إلى الإتحاد السوفياتي لم تفرز نتائج مهمة لصالح القضية الجزائرية لأن الإتحاد السوفياتي لم يكن متحمسا آنذاك للإعتراف بالحكومة المؤقتة خشية إثارة مشاعر فرنسا، ضف إلى ذلك أنه كان يدرك التطور في العلاقات بين جبهة التحرير الوطني و الصين الشعبية⁽¹⁾، حدث هذا التقارب بين بكين و الحكومة المؤقتة في وقت كانت تتطور فيه الخصومة بين موسكو و بكين و تسير نحو القطيعة، لذلك فقد أستقبل وفد الحكومة المؤقتة ببرودة أثناء إقامته بموسكو من قبل سلطات الإتحاد السوفياتي⁽³⁾.

(1) سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص 463.

(2) المجاهد، العدد 57، 15 ديسمبر 1959، ص ص 06، 07.

(3) أحمد سعيود، العلاقات الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958-1962)، مرجع سابق، ص 162.

- تجدد اللقاء بين الحكومة المؤقتة والحكومة السوفياتية 28 سبتمبر 1960:

استقبل الرئيس فرحات عباس والوفد المرافق له في 28 سبتمبر 1960 في المطار من طرف نائب رئيس وزراء الإتحاد السوفياتي " ألكسي كوسيفين" وعدد كبير من الشخصيات الحكومية الروسية و جمع من سفراء الدول الإفريقية و الآسيوية، عندما حلوا بموسكو في طريقهم إلى الصين لحضور إحتفالات قيام الجمهورية الصينية⁽¹⁾ خلال هذا اللقاء جرت محادثات بين الطرفين الجزائري والسوفياتي، كانت ودية ومفيدة للغاية، وفي هذا الصدد أوردت صحيفة المجاهد بعض الأوساط الدبلوماسية والصحيفة بموسكو قد وصفت هذا الإستقبال فقالت: " رغم أن السيارة التي إستقلها فرحات عباس لم تكن تحمل العلم الجزائري، فإن ذلك لم يمنع أن يكون الإستقبال على هذه الصورة تجديدا مدهشا للعلاقات السوفياتية الجزائرية، وأنه يعد خطوة هامة في طريق الإعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية"⁽²⁾

- إرسال مذكرة إلى دول الحلف الأطلسي 19 سبتمبر 1960:

" لو لا إعانة الحلف الأطلسي لفرنسا لإنتهت حرب الجزائر منذ 1957"، هذه الكلمة التي قالها الرئيس فرحات عباس أثناء تواجده بالصين من 30 سبتمبر إلى 01 أكتوبر 1960 للمشاركة في إحتفالات قيام جمهورية الصين الشعبية، تلخص أبلغ تلخيص مسؤولية الحلف الأطلسي في حرب الجزائر ضد فرنسا⁽³⁾ هذه المسؤولية التي تفضحها المذكرة والتي يتلخص محتواها في النقاط التالية:

- التذكير بأن الجزائر قد أقحمت في الحلف الأطلسي سنة 1949 بدون إستشارة الشعب الجزائري.
- تسجيل التدخل العسكري والمالي والدبلوماسي من قبل دول حلف شمال الأطلسي ضد الشعب الجزائري منذ ست (06) سنوات.
- تنبه المذكرة دول الحلف الأطلسي أن ميثاق الحلف يوشك في كل وقت أن يعرض سلامة المغرب العربي كله للخطر.

(1) محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 600.

(2) المجاهد، العدد 78، 03 أكتوبر 1960، ص 03.

(3) المجاهد، المصدر نفسه، ص 06.

بناء على ذلك فإن هذه المذكرة تقرر عدم إعتراف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بإقحام الجزائر في الحلف الأطلسي بصورة تحكيمية إعتباطية و إستنكارها للحلف الأطلسي نفسه⁽¹⁾

- حضور ندوة حركة الشبيبة الديمقراطية في ألمانيا الغربية ديسمبر 1960:

حضر هذه الندوة مولود قاسم نايت بلقاسم الذي كان يشغل منصب نائب رئيس الوفد الدائم " ببون"، المكلف ببلدان ألمانيا و النمسا وهولندا من مارس 1958 إلى ماي 1961، عين بعدها على رأس ممثلي الثورة الجزائرية متقلا بين سويسرا و ألمانيا و بعض الدول الإسكندنافية⁽²⁾، كما أشرنا إلى ذلك سابقا، تبعا لذلك إستدعى فرع الشبيبة الديمقراطية " ببلفيد" في ألمانيا الغربية مولود قاسم نايت بلقاسم بصفته ممثل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لحضور ندوة نظمها هذا الفرع تحت عنوان: "الجزائر تريد أن تكون حرة"، و تدخل هذه الندوة ضمن سلسلة الإجتماعات التي عقدتها حركة الشبيبة الديمقراطية لمساندة المحاربين الجزائريين ومولود قاسم، الذي كان عضوا في صفوف جبهة التحرير الوطني في عاصمة ألمانيا الإتحادية " بون"⁽³⁾ في الوقت الذي كانت فيه المنظمة المناوئة للثورة التحريرية المعروفة باليد الحمراء تلاحق عددا من زملائه، ما جعل حكومة ألمانيا الإتحادية تشعر دوما بإنزعاج من نشاط الجزائريين في المنفى، ما دفع وزير الداخلية لألمانيا الإتحادية" شرودر" بدوره إلى حمل مولود قاسم نايت بلقاسم على الصمت⁽⁴⁾ في الوقت الذي كان من المفروض أن يلقي هذا الأخير محاضرة في ندوة " ببلفيد"، و لكن حكومة " بون" أصدرت أمرا لمنع عقد اجتماع الشبيبة الديمقراطية، ما جعل الشباب الديمقراطي يعترضون على هذا المنع في مقر وزارة الداخلية التي سمحت بإقامة الندوة مرة أخرى، شريطة إلتزام مولود قاسم نايت بلقاسم الصمت و إلا سيطرد من ألمانيا الغربية بصفته أجنبيا مزعجا، و بالفعل فقد حضر مولود قاسم الندوة جالسا في المنصة دون أن يتدخل.

(1) أعمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، الجزء الثالث، دار البعث، الجزائر، 2013، ص-ص، 83-98.
(2) عبد الحميد عبيدي، " مولود قاسم في حديث ذو شجون مع الجمهورية"، في جريدة الجمهورية، العدد 6251، الجزائر، 1985، ص07.

(3) أحمد بن نعمان، مولود قاسم نايت بلقاسم رمز كفاح أمة، دار الأمة، الجزائر، 1993، ص22.
(4) إسماعيل تاحي، مولود قاسم نايت بلقاسم، نضاله السياسي و نظرتة للهوية الجزائرية(1927-1992)، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006-2007، ص20.

تجدر الإشارة هنا إلى أن السفارة الفرنسية بألمانيا الاتحادية قد كونت ملفا ضخما عن مولود قاسم يتضمن كل التقارير الصحفية المفصلة التي أوردتها الصحف عن تجمعاته التي حالفها النجاح دوما⁽¹⁾.

- حضور الدورة الخامسة عشر (15) للأمم المتحدة 20 سبتمبر-20 ديسمبر 1960:

بقيت السلطات الفرنسية على سابق عهدا تهرب و تتماطل في الإنصياح و الإستجابة لقرارات الأمم المتحدة التي أصدرتها خلال مناقشتها للقضية الجزائرية في خمس دورات على التوالي، بالرغم من أن السلطات الفرنسية قد إعترفت بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره خلال الدورة الرابعة عشر (14) للأمم المتحدة، لكنها ما زالت تتخاذل للدخول في مفاوضات جادة مع الحكومة المؤقتة أملا أن يحقق لها برنامج شال العسكري المعجزة، فنقشل الثورة و تموت جبهة التحرير الوطني، لكن على النقيض من ذلك إستمرت الثورة في تحقيق الإنتصارات العسكرية و الدبلوماسية داخليا و خارجيا، ومشروع " شال " أصيب بالفشل الذريع من كل الجوانب⁽²⁾.

قبيل حلول موعد إفتتاح أشغال الدورة الخامسة عشر (15) للأمم المتحدة تقدمت خمسة وعشرون (25) دولة أفروآسيوية يوم 20 جويلية 1960 إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة بطلب إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الخامسة عشر (15)، حظي هذا الطلب بالموافقة و أحيل على اللجنة السياسية للمناقشة⁽³⁾، في الوقت الذي كان فيه ديغول قد أعلن عن إجراء إستفتاء في الجزائر يوم 08 جانفي 1961، يتعلق بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره⁽⁴⁾.

عندما حان موعد مناقشة القضية الجزائرية على مستوى اللجنة السياسية قاطع الوفد الفرنسي جلسات الدورة الخامسة عشر (15) لشعوره بأن محتوى الطلب الذي تقدمت به المجموعة الأفروآسيوية سيسحب بساط القضية الجزائرية من تحت أقدام فرنسا، إن تمت المصادقة عليه بالأغلبية⁽⁵⁾.

(1) إسماعيل تاحي ، مرجع سابق، ص 21.

(2) يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، مصدر سابق، ص ص 445، 455 .

(3) أحمد مسعود سيد علي، التطور السياسي في الثورة الجزائرية (1960-1961)، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص ص 181، 182.

(4) رمضان بورعدة، الثورة الجزائرية و الجنرال ديغول، مرجع سابق، ص 318.

(5) عبد القادر كرليل، " القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1955-1961 " ، مرجع سابق، ص 86.

رغم هذه المقاطعة، فإن سير مناقشة القضية الجزائرية جرى عاديا على مستوى جلسات اللجنة السياسية بدليل أن أعضاء الوفود التي حضرت جلسات اللجنة السياسية قد خرجوا منها بنتيجة إرتاح لها الجميع و هي قبول ما اتفق عليه الطرفان الجزائري و الفرنسي بخصوص حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره الذي أعلن عنه ديغول في 16 سبتمبر 1959⁽¹⁾، في هذا السياق بادرت أربعة و عشرون (24) دولة أفروآسيوية بمشروع قرار يقضي في الفقرة الرابعة منه إضفاء الصبغة القانونية على الرعاية التي ستقوم بها الأمم المتحدة في عملية الإستفتاء حول تقرير المصير، و لدى عرض هذه الفقرة على التصويت لم تحز على الأغلبية المطلوبة، إذ صوتت عليها 38 دولة و رفضتها 33 دولة فيما إمتنعت عن التصويت 23 دولة⁽²⁾.

لكسب تأييد أغلبية الأعضاء للتصويت على نص هذا المشروع الذي يحمل في طياته مطالب هامة يكون لها دور كبير في إنهاء الحرب بين الشعب الجزائري والسلطات الفرنسية، خاصة وأنه يدعو إلى الإجراء الفوري لعملية الإستفتاء على تقرير مصير الجزائريين⁽³⁾.

في هذا الوقت كان الشعب الجزائري قد خرج في مظاهرات يوم 11 ديسمبر 1960، يعلن من خلالها رفضه البقاء تحت سيادة الاحتلال الفرنسي، أبناء هذه المظاهرات عندما وردت إلى أروقة الأمم المتحدة نزلت كالصاعقة على ممثل الحكومة الفرنسية بخصوص المجازر التي إرتكبتها الإدارة الفرنسية في حق الشعب الجزائري، مما عزز موقف جبهة التحرير الوطني من مسألة تدويل القضية الجزائرية بالأمم المتحدة⁽⁴⁾، مما سمح بإدخال تعديل على هذا المشروع بحذف الفقرة الرابعة منه والتي تنص على تنظيم الإستفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة والذي أصبح نصه على النحو التالي: "إن الجمعية العامة لما كان الطرفان المعنيان قد إتفقا:

- على قبول مبدأ حق تقرير المصير كأساس لحل القضية الجزائرية.
- إعتراف الجمعية العامة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره و إستقلاله.

(1) بوعلام بن حمودة، مصدر سابق، ص 434.

(2) عبد القادر كرليل، تدويل القضية الجزائرية و إنعكاساته على المفاوضات الجزائرية الفرنسية، مرجع سابق، ص 157.

(3) المجاهد، العدد 84، 12 ديسمبر 1960، ص 03.

(4) محمد قنطاري، "مظاهرات 11 ديسمبر 1960، أسبابها-وقائعها"، في مجلة المصادر، العدد 03، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2000، ص 33.

- تعترف الجمعية العامة بالحاجة الماسة لإيجاد ضمانات لتنفيذ هذا الحق على أساس إحترام وحدة التراب الجزائري.
- تعترف الجمعية العامة بأن للأمم المتحدة مسؤولية المساهمة في وضع هذا الحق حيز التنفيذ بنجاح وعدالة⁽¹⁾.

عندما عرض هذا المشروع بعد التعديل على التصويت حاز على الأغلبية المطلقة المقدره بـ 63 صوتا ضد 8 أصوات، فيما إمتنعت 27 دولة عن التصويت.

بهذه النتيجة تكون القضية الجزائرية قد قطعت خطوة كبيرة إلى الأمام في المجال الدولي بعد أن إعترف المجتمع الدولي بشرعيتها وبخطورتها على السلم والأمن الدوليين.

- زيارة وزير المالية أحمد فرانسيس إلى عدة دول أوروبية في مارس 1961:

مواصلة لنشاطها الدبلوماسي في أوروبا قام وزير المالية أحمد فرانسيس بصفته ممثل الحكومة المؤقتة بزيارة إلى أوروبا الشرقية قادته إلى كل من تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا في مارس 1961، وحظي فيها بإستقبال حار من قبل مسؤولي هاتين الدولتين وقدمت له مساعدات مالية، وبعد هذه الزيارة حلت البعثة الدبلوماسية الجزائرية بألمانيا الغربية⁽²⁾، و غيرها من الدول الأخرى بهدف كسب إعترافها و مسانبتها للقضية الجزائرية بالضغط على فرنسا حتى تستجيب لمطالب الحكومة المؤقتة، و قد كان لهذه الزيارات نتائجها المرجوة من خلال ما أبدته هذه الدول من مواقف مؤيدة و مساندة للقضية الجزائرية.

- لقاء بين الرئيس فرحات عباس والرئيس اليوغسلافي تيتو بتونس 09 أبريل 1961:

لقد عملت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على كسب يوغسلافيا إلى صفها من أجل مسانبتها سياسيا ودبلوماسيا لمواصلة كفاحها ضد الإستعمار الفرنسي، حيث عبر الرئيس اليوغسلافي تيتو أثناء زيارته لتونس في 09 أبريل 1961 ولقائه بفرحات عباس الذي عقد معه جلسة عمل، تباحثا خلالها الطرفان حيثيات القضية الجزائرية، وفي هذا السياق أكد الرئيس اليوغسلافي " تيتو" مساندة حكومة بلاده للثورة الجزائرية، مشجعا الحكومة المؤقتة على مواصلة الحرب حتى الإستقلال⁽³⁾.

(1) سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص 463.

(2) المجاهد، العدد 65، مصدر سابق، ص 502.

(3) فتاح شباح، مرجع سابق، ص ص 94، 95.

توجت هذه الزيارة بإصدار وزارة الأخبار في الحكومة المؤقتة بلاغا يوم 15 أبريل 1961، جاء فيه: "... عبر الرئيس " تيتو " والرئيس فرحات عباس عن إعتقادهما بأن القضية الجزائرية يمكن حلها بطريق التفاوض بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في نطاق حق تقرير المصير و الإستقلال و إحترام وحدة التراب الجزائري..."⁽¹⁾.

- حضور بن يوسف بن خدة مؤتمر دول عدم الإنحياز ببلغراد: 01-06 سبتمبر 1961:

إن البيان الذي أصدرته حكومات عدة دول في حركة عدم الإنحياز مثل حكومة مالي وحكومة أندونيسيا وحكومة يوغسلافيا، أكدت فيه مساندتها وتأييدها للقضية الجزائرية دون قيد ولا شرط، إن هذا التأييد غير مشروط للشعب الجزائري أكده السفير اليوغسلافي في تونس يوم 22 ماي 1961⁽²⁾، هذا التأييد دفع رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة لحضور مؤتمر الدول و الحكومات غير المنحازة في الاجتماع التأسيسي لحركة عدم الإنحياز الذي عقد ببلغراد من 01 إلى 06 سبتمبر 1961، تلبية للدعوة التي وجهت له للمشاركة في المؤتمر، ما سمح لرئيس الحكومة المؤقتة بتقديم عرض عن القضية الجزائرية أمام المؤتمرين الذين إستمعوا إليه بإهتمام كبير و قد حقق من خلاله نصرا كبيرا للقضية الجزائرية⁽³⁾.

- حضور الدورة السادسة عشر (16) للأمم المتحدة 19 سبتمبر 1961-23 فيفري 1962:

بحلول سنة 1961 دخلت القضية الجزائرية مرحلتها الحاسمة وعرفت مستجدات على عدة مستويات أبرزها على الصعيد السياسي المتمثل في إعتراف السلطات الفرنسية بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بصفتها الممثل الوحيد للشعب الجزائري، تنوب عنه في المفاوضات مع الحكومة الفرنسية حول سبل تطبيق تقرير المصير وتحقيق الإستقلال⁽⁴⁾، تجسيدا لذلك عقدت عدة لقاءات بين الطرفين الجزائري والفرنسي منها

(1) أحمد سعيود، العلاقات الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958-1962)، مرجع سابق، ص ص، 174، 175.

(2) المجاهد، العدد 96، 22 ماي 1961، ص 11.

(3) La conférence des Chefs des Gouvernement des Pays non-Alignes, Belgrade: 01-06 Septembre 1961, Imprimerie en Yougoslavie, 1962, P-P, 250-252.

(4) مبروك غضبان، المجتمع الدولي: الأصول و التطور و الأشخاص، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص-ص، 458-461.

(لقاء مولان 25-29 جوان 1960، لقاء لوسارن يوم 20 فيفري 1961، مفاوضات إيفيان الأولى 20 ماي-13 جوان 1961 و مفاوضات لوغارن 20-28 جويلية 1961)⁽¹⁾.

تعاملت فرنسا خلال هذه اللقاءات بوجهين: الأول تريد به أن تبين للمجتمع الدولي رغبتها في إنهاء الحرب والثاني تريد به فرض ضغوطات ومساومات قصد تحويل القضية الجزائرية عن مسارها الحقيقي الذي يخدم حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، لكن جبهة التحرير الوطني تفتنت لذلك وأبلغت مندوبي الدول الأفروآسيوية بنوايا فرنسا السيئة عن طريق أحمد يزيد الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة الذي أثار القضية الجزائرية من جديد في طلب تقدمت به 43 دولة أفروآسيوية إلى اللجنة السياسية للأمم المتحدة في الدورة السادسة عشر (16)، و التي باشرت مناقشته يوم 14 ديسمبر 1961، و صادقت عليه بعد يومين من المناقشات⁽²⁾.

عبرت الدول الأفروآسيوية في مشروع اللائحة عن أسفها في إستمرارية القتال في الجزائر وهذا نص مشروع اللائحة: " إن ممثلي الدول الأفروآسيوية بعد أن عبروا عن أسفهم العميق أمام إستمرار الحرب في الجزائر، و بعد أن لاحظوا عزم الطرفين المعنيين بالأمر البحث عن حل تفاوضي سلمي على قاعدة حق الشعب الجزائري في تقرير المصير و في الإستقلال، فإنهم يدعون الحكومة الفرنسية و الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لإستئناف التفاوض من أجل تطبيق حق الشعب الجزائري في تقرير المصير و في الإستقلال، و ذلك في نطاق إحترام وحدة و سلامة الوطن الجزائري"⁽³⁾.

عند عرض مشروع اللائحة على التصويت يوم 20 ديسمبر 1961، حصل على 62 صوتا لصالح المشروع، ضد لا شيء، فيما إمتنعت 38 دولة عن التصويت⁽⁴⁾.

هكذا يلاحظ أنه لم يحتدم نقاش القضية الجزائرية في الدورة السادسة عشر (16)، ولم يطل لأن الطرفين كانا على وشك الوصول إلى الحل الذي إنتهوا إليه في مساء يوم 18 مارس 1962 بإيفيان، وهو توقيع إتفاق وقف إطلاق النار و تنظيم إستفتاء تقرير المصير الذي أدى إلى إستقلال الجزائر في 05

(1) محمد بليل، "المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1960-1962، على ضوء وثائق أرشيفية"، في مجلة الحوار المتوسطي، المجلد التاسع، العدد 01، جامعة الجيلالي الياصب سيدي بلعباس، الجزائر، 2018، ص ص 229، 246.

(2) عماد خيري، قضايا في الأمم المتحدة، منشورات المكتب التجاري، لبنان، 1962، ص ص 409-416.

(3) يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مصدر سابق، ص 456.

(4) عيسى ليتيم، دور الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا والعالم العربي في كسب التأييد الدولي للثورة الجزائرية (1954-1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة-01، الجزائر، 2015-2016، ص 644.

جويلية 1962، و في الدورة السابعة عشر (17) للأمم المتحدة المنعقدة في سبتمبر 1962 أصبحت الجزائر عضوا كامل الحقوق في الجمعية العامة للأمم المتحدة⁽¹⁾.

ب/ الدور الدبلوماسي للمنظمات الجماهيرية بأوروبا في عهد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
19 سبتمبر 1958 - 19 مارس 1962.

إهتمت الحكومة المؤقتة منذ تأسيسها في 19 سبتمبر 1958 بالنشاط الدبلوماسي لتحقيق المزيد من المكاسب لصالح الثورة الجزائرية خاصة منها تلك المتعلقة بحشد المزيد من مواقف الحكومات الأوروبية المؤيدة لحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، ولتكريس هذا المسعى الأخير راحت الحكومة المؤقتة تقتحم البلدان الأوروبية بالزيارات و إرسال المذكرات و كذا إرسال مبعوثين عنها لإقناع حكوماتها بضرورة الوقوف إلى جانب القضية الجزائرية العادلة و الضغط على الحكومة الفرنسية للرضوخ لمطالب الشعب الجزائري المشروعة، و لم تكف بهذا فحسب بل وسعت من نطاق نشاطها الدبلوماسي ليشمل كذلك المنظمات الجماهيرية لما لها من قدرة في التوغل في الأوساط الاجتماعية الأوروبية، و كذا ربط علاقات مع غيرها من المنظمات الجماهيرية الأخرى كل حسب مجال إختصاصها، لتشكل ما يعرف بالجماعات الضاغطة، هذه الأخيرة تتمتع بفاعلية خارقة للفت إنتباه حكومات بلدانها إتجاه القضية الجزائرية، ولعل من نماذج المنظمات الجماهيرية التي إعتمدت عليها الحكومة المؤقتة و التي سنسلط الضوء عليها في هذه الدراسة ما يلي:

1- /الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في أوروبا 19 سبتمبر 1958-19 مارس 1962:

إن جبهة التحرير الوطني تعمل على كسب رهان الحرب ضد فرنسا بكل الطرق، بأن جعلت الطلبة الجزائريين في الخارج ضمن إستراتيجيتها الحربية، إذ بالإضافة إلى إعتبارهم إطارات وطاقات مستقبل جزائر ما بعد الإستقلال، فهي تسعى أيضا من خلالهم للدفاع عن القضية الجزائرية وكشف المخططات الإستعمارية لكسب التأييد الدولي لها⁽²⁾.

(1) شهرزاد حامي، الهيئة التنفيذية المؤقتة و الإستفتاء على إستقلال الجزائر (19 مارس 1962-28 سبتمبر 1962)، مذكرة ماجستير في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، جامعة باتنة-01- الجزائر، 2017-2018، ص91.

(2) محمد السعيد عقيب، دور الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين خلال ثورة التحرير 1955-1962، مرجع سابق، ص ص 185-186.

ضمن هذا المسعى بادر بن يوسف بن خدة بصفته وزير الشؤون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى إرسال عدة بعثات طلابية إلى مختلف الدول الأوروبية الآسيوية في سنة 1959 حسب عدد المنح المتوفرة لديه لتلقي مختلف الدروس النظرية التطبيقية حسب كل تخصص، إذ تم إرسال 29 طالبا إستفادوا من منح دراسية في ألمانيا الشرقية و03 تم إرسالهم إلى يوغسلافيا، 08 إلى ألمانيا الغربية، تم تكوينهم في مجال الهندسة المعمارية⁽¹⁾.

كان لإنتشار الطلبة الجزائريين وفروع الإتحاد في مختلف الدول الأوروبية دور في تسهيل عمل الحكومة المؤقتة خارجيا، كونه يساعد على التحرك داخل هذه الدول بهدف إسماع صوت و صدی القضية الجزائرية إلى الرأي العام بكل سهولة، بإعتبار أن وجود الطلبة و نشاطهم لا يثير حساسية لدى فرنسا على الأقل ظاهريا⁽²⁾.

• نشاط الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في أوروبا الغربية 19 سبتمبر 1958-19 مارس 1962:

تعد أوروبا الغربية إحدى المحطات التي خصتها الحكومة المؤقتة بإرسال الطلبة إليها، ونذكر على وجه الخصوص سويسرا التي أصبحت منذ حل الإتحاد العام للطلبة الجزائريين في 28 جانفي 1958 الأرضية الخصبة لنشاط الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، ففي لوزان السويسرية كانت تتواجد القيادات العليا للإتحاد ممثلة في رئيسها السيد: "مسعود آيت شعلال"، وكان عدد الطلبة الجزائريين المتواجدين في سويسرا يقدر بحوالي 50 طالبا⁽³⁾.

ما ساعد مكتب جبهة التحرير الوطني في سويسرا على ممارسة نشاطه معتمدا على الطلبة والعمال، من خلال إقامة ندوات ومحاضرات قصد التعريف بالقضية الجزائرية و عدالتها، ومن سويسرا توسع نشاط الطلبة أكثر ليشمل كل من: إيطاليا، ألمانيا الغربية، إسبانيا، هولندا، السويد، بريطانيا، شارحا القضية الجزائرية في هذه الدول قصد كسب تعاطفها ومساندتها⁽⁴⁾، و في بلجيكا التي يتواجد بها حوالي 30 طالبا

(1) الجودي بخوش، مرجع سابق، ص128.

(2) محمد السعيد عقيب، دور الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين خلال ثورة التحرير 1955-1962، مرجع سابق، ص187.

(3) سامية بن فاطمة، المهاجرون الجزائريون و الثورة التحريرية 1954-1962- المهاجرون إلى فرنسا أنموذجا- أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر، 2017-2018، ص282.

(4) حسين مجاود، مرجع سابق، ص279.

مسجلين في جامعات: بروكسل- لياج، لوان، وهو ما سمح للحكومة المؤقتة الإعتماد على الطلبة الجزائريين في بلجيكا للعب دور هام يتعلق بالكفاح ضد تنظيم الحركة الوطنية (M.N.A)، بهدف تحييدها، و في هذا الخصوص تلقى الطلبة الجزائريين تدريب من الطلبة البلجيكين يسمح لهم بالإضافة إلى ذلك بتحمل مسؤولية إنشاء وتوفير قنوات للعبور على طول الحدود الفرنسية البلجيكية لتقديم المساعدة لمسؤولي جبهة التحرير الوطني في فرنسا خاصة المتابعين و الملاحقين منهم⁽¹⁾.

• **نشاط الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في أوروبا الشرقية 19 سبتمبر 1958-1962 مارس:**

ركزت الحكومة المؤقتة في حركتها الدبلوماسية إتجاه دول أوروبا الشرقية على طلب الدعم المادي، غير أن ما تم الحصول عليه من دعم مالي من هذه البلدان إلى غاية نهاية سنة 1959 لم يرق إلى تطلعات الحكومة المؤقتة، فقد إقتصرت على ألمانيا الشرقية ويوغسلافيا، وتمثلت في تقديم مساعدات مادية للاجئين والطلبة الجزائريين، فبعد فصل الكثير من الطلبة الجزائريين من الجامعات الفرنسية و إمتناع البعض الآخر عن مواصلة الدراسة في فرنسا، تلقى الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين عروضاً كثيرة من معظم دول أوروبا الشرقية الاشتراكية كالألمانيا الديمقراطية، المجر، ألبانيا، بولونيا، تشيكوسلوفاكيا، لإستقبال الطلبة الجزائريين المطرودين من الجامعات الفرنسية أو حتى الطلبة الجدد⁽²⁾. وقد نشط الطلبة الجزائريون خلال إقامتهم في هذه البلدان عدة ندوات و محاضرات شرحوا فيها أبعاد القضية الجزائرية و مطالب الشعب الجزائري.

• **مشاركة الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في المهرجانات العالمية الطلابية 19 سبتمبر 1958-1962 مارس:**

نظرا لعدم وجود بعثات دائمة تمثل الحكومة المؤقتة في كل البلدان الأوروبية عمدت هذه الأخيرة إلى إرسال ممثلين عن الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين للمشاركة في المهرجانات والمؤتمرات الطلابية والشبابية العالمية، وخلال هذه المشاركات كان الإتحاد العام للطلبة قد تبنى استراتيجية دبلوماسية للدفاع عن توجهات الثورة والحكومة المؤقتة وذلك بالإنتساب إلى المنظمة العالمية السائرة في فلك الدول

(1) سامية بن فاطمة، مرجع سابق، ص282.

(2) عمر بوضرية، "إسهام الطلبة الجزائريين في العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني (1954-1959)"، في المجلة التاريخية الجزائرية، العددان 06-07، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، جانفي-ماي 2018، ص231.

الغربية⁽¹⁾، من أجل كسب الإعراف الدولي من خلال الحضور في كل الفعاليات العالمية لشرح قضية شعبهم و الدفاع عن مصالح الثورة و أهدافها، حيث لقي الدعم من المنظمة الطلابية الأمريكية بقراراتها المؤيدة لإستقلال الجزائر⁽²⁾.

هذا الدعم دفع الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين بالمشاركة في عدد من الإجتماعات التي نظمتها المنظمة العالمية للطلبة و التي أشرنا إليها سابقا، مثل الندوة العالمية السادسة للطلاب في كولومبو(سيرلانكا) ما بين 07 إلى 10 ديسمبر 1960، أين إفتك الإعراف به و قبول عضويته في المنظمة العالمية، و في القاهرة خلال المؤتمر الأول لشبيبة آسيا و إفريقيا من 02 إلى 08 فيفري 1959، و كذلك في ليما(البيرو) خلال المؤتمر الدولي الثاني للطلاب من 15 إلى 25 فيفري 1959⁽³⁾.

لتنقية إستراتيجية العمل الدبلوماسي للحكومة المؤقتة ولشرح أبعاد القضية الجزائرية توجه الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين نحو البلدان الإشتراكية، حيث كان يتمتع بالعضو المشترك في الإتحاد الدولي للطلاب، ما سمح له بالمشاركة في المؤتمر السابع الذي نظمه الإتحاد الدولي للطلاب بالعاصمة النمساوية فيينا في صيف 1959، وعلى هامش هذه المشاركة قام ممثلو الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين بجولة دعائية لصالح الحكومة المؤقتة قادتهم إلى عدة بلدان من أوروبا الشرقية كالمجر و تشيكوسلوفاكيا⁽⁴⁾.

كما قام الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين بتنظيم مؤتمره الرابع بتونس خلال الفترة من 26 جويلية إلى 03 أوت 1960، تميز هذا المؤتمر الرابع بكثافة الحضور الطلابي للعديد من دول العالم، وقد بلغت الوفود المشاركة أزيد من 29 وفدا يمثلون القارات الخمس⁽⁵⁾.

(1) حسين مجاود ، مرجع سابق، ص 279.

(2) سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص 182.

(3) أحمد مريوش، مرجع سابق، ص 512.

(4) عمر بوضرية، " إسهام الطلبة الجزائريين في العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني(1954-1959)"، مرجع سابق، ص 231.

(5) المجاهد ، العدد 74، 08 أوت 1960، ص 12.

كان ممثلوا الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين يقومون بشرح القضية الجزائرية والتتديد بوحشية الإستعمار الفرنسي، وكانت هذه المؤتمرات عادة ما تخرج بتوصيات تؤيد بمقتضاها حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

2/- الإتحاد العام للعمال الجزائريين في أوروبا 19 سبتمبر 1958-19 مارس 1962:

سعى من الحكومة المؤقتة إلى توسيع نطاق نشاطها الدبلوماسي عبر مختلف دول العالم وخاصة الأوروبية منها لحشد المزيد من تعاطفها ومساندتها للقضية الجزائرية، وضعت ضمن أجندتها الإتحاد العام للعمال الجزائريين كإحدى المنظمات الجماهيرية التي إعتمدت عليها لتكريس هذا المسعى، ولذلك عملت الحكومة المؤقتة بعد تأسيسها على إلحاق الإتحاد العام للعمال الجزائريين بوزارة الشؤون الاجتماعية التي يشرف عليها بن يوسف بن خدة، ما سمح للإتحاد العام للعمال الجزائريين بمزاولة نشاط مكثف لم يشهده من قبل، ما مكنه منذ أكتوبر 1958 من تعزيز علاقاته الخارجية بتعاونه مع مختلف التنظيمات النقابية الفاعلة على المستوى الدولي⁽¹⁾، ما سمح له بتسطير برنامجا واسعا إستهله بالمشاركة في الإحتفال باليوم العالمي للعمال المصادف للفتح ماي 1959، حيث أرسل وفودا له إلى مختلف دول العالم، على سبيل المثال أرسل وفدا إلى ألمانيا الغربية و آخر إلى تشيكوسلوفاكيا، كما تضمن البرنامج أيضا زيارات ممثلي الإتحاد العام للعمال الجزائريين إلى دول لها من السمعة الدولية ما يجعل الإتحاد العام يعمل على كسب تضامنها و شراكته معها على غرار: بلجيكا، ألمانيا الشرقية، سويسرا، إيطاليا، النمسا، تشيكوسلوفاكيا، المجر، و الإتحاد السوفياتي⁽²⁾.

بالإضافة إلى مواظبة الإتحاد العام على المشاركة في المؤتمرات العالمية التي تنظمها الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة التي يعتبر عضوا فيها منذ سنة 1956، وكذا المؤتمرات التي تنظمها أيضا فيدرالية النقابات العالمية التي تربطها بالإتحاد علاقات وطيدة منذ منتصف سنة 1957، ما يعني أن الإتحاد العام للعمال الجزائريين تبنى في نشاطه الدبلوماسي مبدأ محايد لكسب تضامن التنظيمين إتجاه القضية الجزائرية.

• نشاط الإتحاد العام للعمال الجزائريين في أوروبا الغربية 19 سبتمبر 1958-19 مارس 1962:

(1) الجودي بوخوش، مرجع سابق، ص123.

(2) L'Ouvrier Algérien. Numéro Spécial. du08 Aout1959, P03.

كان الجزائريون أثناء الثورة وقبلها يقصدون أوروبا و خاصة فرنسا أملا في الحصول على منصب عمل، و لكن عندما تغيرت الظروف و المعطيات الناجمة عن تطور الثورة التحريرية، خاصة بعد إنتقالها إلى فرنسا في سنة 1958، تعرض العمال الجزائريون إلى مضايقات و ملاحقات من قبل السلطات الفرنسية ما إضطرهم للفرار إلى الدول المجاورة كألمانيا و بلجيكا و سويسرا، لذلك فإن الإتحاد العام للعمال الجزائريين حاول أن يتواجد في هذه الدول للدفاع عن حقوق العمال الجزائريين من خلال ربط علاقات مع نقابات الدول السالفة الذكر لتوفير غطاء قانوني لنشاط الإتحاد العام للعمال الجزائريين⁽¹⁾.

• نشاط الإتحاد العام للعمال الجزائريين في ألمانيا الغربية:

تواجد حوالي 2000 عامل جزائري في ألمانيا الغربية خلال الفترة (1956-1959)، ما جعل من قيادة الإتحاد العام للعمال، أن تتخذ عدة إجراءات للإهتمام بالجزائريين في ألمانيا الغربية بالعمل على مساعدتهم ماديا، إجتماعيا ونفسيا للإندماج في المجتمع الألماني ومحاولة دعم القضية الجزائرية، حيث كان نشاط الإتحاد حثيثا في ألمانيا الغربية، أين إفتكوا وعدا بدعم القضية الجزائرية وإعتراف نقابة المعادن الألمانية بالإتحاد العام للعمال الجزائريين⁽²⁾.

كما تم إصدار طابعا بريديا للتضامن مع الجزائريين، وفي جانفي 1959 تحصل الجزائريون على مجموع مبالغ حوالي 800.000 مارك موجه لمساندة الثورة، كما أولى الإتحاد النقابي الألماني أهمية للقضية الجزائرية خلال مؤتمره الخامس المنعقد خلال سنة 1959، و أوصى بضرورة إلتفاف المجتمع الألماني لدعم القضية الجزائرية كتخصيص حصص لتكوين العمال الجزائريين نقابيا و علميا، و منح مقر خاص لأعضاء العمال الجزائريين لعقد إجتماعاته مرتين في الأسبوع، إستغل الإتحاد هذا الجو في ألمانيا الغربية للتعريف بالقضية الجزائرية و تبيان جرائم الإستعمار الفرنسي⁽³⁾.

(1) Boualam Bourouiba, OP.CIT, P.396.

(2) أحمد مسعود سيد علي، مرجع سابق، ص 96.

(3) محمد قدور، دور المنظمات الجماهيرية في الثورة التحريرية (1956-1962)، الإتحاد العام للعمال الجزائريين أنموذجا، مرجع سابق، ص 176.

• زيارة وفد عن الإتحاد العام للعمال الجزائريين إلى إيطاليا:

لم يقتصر العمل على ألمانيا الغربية فقط بل كانت تحركات أعضاء الإتحاد العام للعمال الجزائريين في كل الإتجاهات خاصة البلاد الأوروبية، حيث قام ممثلو الإتحاد بعقد عدة لقاءات مع رفاقهم النقابيين الأوروبيين للضغط على حكوماتهم للاعتراف بعدالة القضية الجزائرية.

في سنة 1959 تم إستقبال ممثلين عن الإتحاد العام للعمال الجزائريين في إيطاليا من طرف ممثلين عن النقابات الإيطالية، لقاء توج بتبادل للزيارات قام به ممثلو النقابات الإيطالية للمقر العام لمكتب الإتحاد العام للعمال الجزائريين بتونس بين 07 و 13 مارس 1960 وهناك إطلع النقابيون الإيطاليون على أحوال اللاجئين الجزائريين ومعطوبي الحرب جراء سياسة القمع الإستعماري⁽¹⁾.

• نشاط الإتحاد العام للعمال الجزائريين في سويسرا:

تعد سويسرا إحدى دول أوروبا الغربية التي يتواجد بها الجزائريون، حيث كانت سويسرا تأوي قاعدة الثورة كفرحات عباس، مكسي مصطفى و الجيلالي بن تامي، ما جعلها نقطة آمنة لتحركات الجزائريين و نشاطهم لصالح الثورة لذلك إتخذها الإتحاد العام للعمال الجزائريين إحدى المحطات لعقد إجتماعاته كالإجتماع الذي عقده يوم 27 فيفري 1961 بجنيف مع ممثلي الإتحادات النقابية الفرنسية (القوة العمالية، الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين و الكونفدرالية العامة للشغل)، تم عقب هذا الاجتماع نشر بلاغ مشترك تؤكد فيه النقابات الفرنسية على ضرورة إنهاء الحرب الجزائرية و لا يتم ذلك إلا بالتفاوض المباشر مع الحكومة المؤقتة، و يعد هذا البلاغ إنتصارا كبيرا للشعب الجزائري⁽²⁾.

• نشاط الإتحاد العام للعمال الجزائريين في أوروبا الشرقية 19 سبتمبر 1958-19 مارس 1962:

يبدو أن مواقف حكومات أوروبا الشرقية كانت إلى حد كبير متضامنة مع الثورة التحريرية على إعتبار أنها تندرج ضمن قضايا التحرر في العالم، فعملت على دعمها ماديا وسياسيا ودبلوماسيا، ما جعل الإتحاد العام للعمال الجزائريين ينشط بهذه الدول للتعريف بالقضية الجزائرية من خلال ربط علاقات مع نقابات هذه الدول.

(1) محمد قدور، دور المنظمات الجماهيرية في الثورة التحريرية (1956-1962)، الإتحاد العام للعمال الجزائريين أنموذجا،

مرجع سابق، ص178.

(2) المجاهد، العدد 90، 27 فيفري 1961، ص02.

• زيارة الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين إلى تشيكوسلوفاكيا:

ضمن نشاطات الإتحاد العام للعمال في أوروبا الشرقية الرامية للتعريف بالقضية الجزائرية، قام أمينه العام "الجيلالي أمبارك" بزيارة لجمهورية تشيكوسلوفاكيا يوم 19 فيفري 1959، أين إستقبل من طرف المجلس المركزي للنقابات التشيكية وتحصل على مساعدة مادية موجهة للثورة الجزائرية قيمتها حوالي 250.000 كورونة، يضاف إلى مبلغ 300.000 روبل كان قد تلقاها من النقابات السوفياتية⁽¹⁾.

• زيارة وفد من الإتحاد العام للعمال الجزائريين إلى بلغاريا:

بطلب من قيادة الإتحاد العام للعمال الجزائريين عقد في شهر ماي 1959 اجتماع للجنة التضامن مع الشعب الجزائري بمدينة فارنا البلغارية لمساعدة اللاجئيين الجزائريين، حيث تم إستلام مبلغ مالي قدر بـ 50.000 دولار لمساعدة اللاجئيين الجزائريين المتواجدين بمراكز اللجوء في كل من تونس والمغرب⁽²⁾.

• نشاط الإتحاد العام للعمال الجزائريين ضمن الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة (C.I.S.L): 19

سبتمبر 1958-19 مارس 1962:

رأينا سابقا بأن الإتحاد العام للعمال الجزائريين كان قد إنخرط في الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة في جويلية 1956، ما سمح له بالمشاركة في التظاهرات النقابية العالمية التي ينظمها هذا التنظيم النقابي العالمي، ومن المؤتمرات التي شارك فيها خلال الفترة (1958-1962) نذكر ما يلي:

- مشاركة الإتحاد العام للعمال الجزائريين في المؤتمر السادس للكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة المنعقد ببروكسل ببلجيكا من 03 إلى 11 ديسمبر 1959، وصدر خلال هذا المؤتمر بيان تقرر فيه مواصلة العمل من أجل التحرر والإستقلال للجزائر، وأن تفتح الحكومة الفرنسية بسرعة باب التفاوض مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية⁽³⁾.

(1) أحمد مسعود سيد علي، مرجع سابق، ص 97.

(2) المركز الوطني للأرشيف، وثائق المجلس الوطني للثورة الجزائرية 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960، تقرير

وزارة الداخلية، مداخلة لخضر بن طوبال، علبه رقم: C O 17

(3) خلوفي بغداد، الحركة العمالية الجزائرية ونشاطها أثناء الثورة التحريرية (1954-1962)، مرجع سابق، ص 295.

تجدر الإشارة بأن الكونفدرالية للنقابات الحرة أصدرت بيان في فيفري 1960، تأسفت فيه عن إلقاء الحكومة الفرنسية للقنبلة الذرية بركان وتدعو إلى وقف التجارب النووية في المنطقة⁽¹⁾.

كما عقدت الكونفدرالية ندوة جمعت نقابات دول حلف الشمال الأطلسي المنتمية إلى الكونفدرالية ببروكسل (بلجيكا) يوم 09 فيفري 1961 بطلب من الإتحاد العام للعمال الجزائريين لدراسة مسألة التدخل غير المباشر لقوى حلف الشمال الأطلسي في الصراع الجزائري الفرنسي، إنتهى هذا المؤتمر بصدور لائحة صادقة عليها المندوبون الحاضرون تدعو إلى وقف الدعم المقدم من طرف حلف الشمال الأطلسي إلى فرنسا⁽²⁾.

كما أصدرت الكونفدرالية بمناسبة اجتماع لجنتها التنفيذية ببروكسل من 30 أكتوبر إلى 2 نوفمبر 1961 بيانات حول الجزائر مما جاء فيها: تحي الكونفدرالية نجاح الشعب الجزائري في حربه من أجل التحرر وتتأسف للعمال ولشهادتهم، وتلح على ضرورة دخول الطرفين الفرنسي والجزائري في المفاوضات وأن يتوصلا فيها إلى حل ينهي الحرب⁽³⁾.

هكذا كانت الكونفدرالية نافذة للاتحاد العام للعمال الجزائريين على العالم الخارجي، إستطاع من خلالها إيصال معاناة الجزائريين إلى كل الهيئات الدولية وأن يحرج فرنسا في الأماكن التي كانت تعتبرها قواعد مناصرة لها.

• الإتحاد العام للعمال الجزائريين وفدرالية النقابات العالمية 19 سبتمبر 1958-19 مارس 1962:

كما سبق وأن أشرنا بأن الإتحاد العام للعمال الجزائريين يرتبط بعلاقات وطيدة مع فدرالية النقابات العالمية منذ منتصف 1957، ما ساعده على حضور المؤتمرات التي ينظمها هذا التنظيم والتي نذكر منها ما يلي:

- تلقي الإتحاد العام للعمال الجزائريين بمناسبة ذكرى أول نوفمبر 1961 برقيات التحية والتأييد من الفيدرالية النقابية العالمية وإتحاد العمال الإيطاليين والإتحاد العام للعمال الألمان والمجلس المركزي

(1) خلوفي بغداد، الحركة العمالية الجزائرية ونشاطها أثناء الثورة التحريرية (1954-1962) مرجع سابق، ص 297.

(2) حسين مجاود، مرجع سابق، ص 279.

(3) سالم بويحي، "العلاقات بين الإتحاد العام للعمال الجزائريين و الجامعة العالمية للنقابات الحرة"، في المجلة التونسية

للعلوم الاجتماعية، العدد 141، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2013، ص 47.

للنقابات السوفياتية والمجلس المركزي لنقابات الجمهورية الديمقراطية الرومانية، أعربوا عن تضامنهم ومساندتهم لكفاح الشعب الجزائري⁽¹⁾.

- شارك وفد عن الإتحاد العام للعمال الجزائريين في مؤتمر النقابات الرومانية في شهر نوفمبر 1960، الذي ناقش القضية الجزائرية وقرر مواصلة مسانبتها⁽²⁾.

- كما سافر وفد عن الإتحاد العام للعمال الجزائريين يوم 03 ديسمبر 1961 إلى الإتحاد السوفياتي بعد دعوته للمشاركة في مؤتمر الفيدرالية النقابية العالمية الذي إنعقد بموسكو من 04 إلى 16 ديسمبر 1961، وقد خرج هذا المؤتمر بلائحة حيا فيها الشعب الجزائري على كفاحه من أجل الحرية والإستقلال⁽³⁾.

هذه بعض المحطات الدبلوماسية التي لعب فيها الإتحاد العام للعمال الجزائريين دوره للتعريف بالقضية الجزائرية على الصعيد الدولي خلال الفترة من 19 سبتمبر 1958 إلى 19 مارس 1962 .

3/- المساهمة الدعائية والدبلوماسية لفريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم في أوروبا 19 سبتمبر 1958-19 مارس 1962:

تدرج عملية تشكيل فريق وطني لكرة القدم في 13 أبريل 1958 ضمن إستراتيجية جبهة التحرير الوطني الرامية إلى إستخدام جميع الوسائل لتحقيق الإستقلال والتعريف بالقضية الجزائرية والدعاية لها، بإشراك جميع الفئات الشعبية الجزائرية في عملية التحرير، وفي هذا السياق لم يتوان فريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم في الظهور أمام العيان من خلال خوضه لعدة مباريات مع البلدان الشقيقة كتونس و المغرب لينتقل بعدها إلى بلاد المشرق العربي أين أجرى مواجهات مع كل من : الأردن، العراق وسوريا ، ما جعل السلطات الفرنسية كما رأينا سابقا تقدم إحتجاجا إلى الفيدرالية الدولية لكرة القدم و التي أصدرت بدورها قرارا يقضي بحرمان أي منتخب وطني من المشاركة في التظاهرات التي تنظمها الفيفا مثل نهائيات كأس العالم او تصفياته حالة قبوله للعب ضد الفريق الجزائري، بعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 و قيامها بزيارات دبلوماسية إلى بلدان أوروبا الشرقية، تحدث

(1) المجاهد، العدد 108، 13 نوفمبر 1961، ص11.

(2) " آسيا بزله،" الإتحاد العام للعمال الجزائريين و الفيدرالية العالمية للنقابات (F.S.M)(1956-1962)، في مجلة

الإحياء، المجلد 20، العدد 25، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2020، ص951.

(3) خلوفي بغداد، الحركة العمالية الجزائرية ونشاطها أثناء الثورة التحريرية 1954-1962، مرجع سابق، ص305.

هذه الأخيرة قرارات " الفيفيا"، وقدمت دعوات لاستضافة المنتخب الجزائري لكرة القدم الذي شد الرحال إلى هذه البلدان في جولة رياضية دبلوماسية دعائية للقضية الجزائرية بداية من أبريل إلى 25 جويلية 1959. (1)

- فريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم في أوروبا الشرقية:

بعد الجولة التي قام بها الفريق الوطني لكرة القدم في المشرق العربي، كانت وجهته هذه المرة نحو أوروبا الشرقية، بناء على الدعوة التي تلقاها من: بلغاريا، رومانيا، المجر، بولونيا، الإتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا، وهي الدول التي رغبت في التعبير عن تضامنها مع القضية الجزائرية بتنظيم مباريات مع فريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم.

• توجه فريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم إلى بلغاريا:

إستهل الفريق الوطني لكرة القدم جولته الدعائية والدبلوماسية إلى أوروبا الشرقية ببلغاريا والتي وصلها في شهر ماي 1959، حيث تم إستقباله من طرف المسؤولين البلغار إستقبالا حارا، تخللت هذه الزيارة برمجة (04) مباريات كروية خلال الفترة الممتدة من 12 إلى 21 ماي 1959، لتنتهي هذه الزيارة بقاء جمع الفريق الجزائري بوزير الشباب والرياضة البلغاري، حيث حظي الفريق الوطني الجزائري بتشجيع على ضرورة الصمود في وجه فرنسا(2).

زيارة فريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم إلى رومانيا:

بعد بلغاريا توجه الفريق الجزائري إلى " بوخارست" الرومانية يوم 23 ماي 1959، وخلال هذه الزيارة خاض الفريق (03) مباريات، كانت أولاها في 26 ماي 1959 ضد فريق " ستالين"، حيث خسر فيها الفريق الجزائري بنتيجة (02-05)، ليتوجه بعدها الفريق الوطني إلى القصر الملكي الروماني بناء على دعوة رسمية تلقاها من السلطات العليا في البلاد، ليخوض بعدها مباراة ثانية يوم 28 ماي 1959 جمعته بفريق " رييد بوخارست"، تفوق فيها المنتخب الجزائري بنتيجة (01-00) أمام أنظار حوالي

(1) مصطفى بويفر، حصة إذاعية، مرجع سابق.

(2) Rabah Saad Allah et Djamel Ben Farese ,OP.CIT,P-P.217-219.

15000 متفرج روماني، ليختم سلسلة مبارياته في رومانيا بمقابلة ثلاثة بتاريخ 01 جوان 1959 ضد فريق " نفط بوخارست"، إنتهت بتعادل الفريقين و حضر هذه المباراة حوالي 90.000 متفرج روماني⁽¹⁾.

حلول فريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم بالمجر:

حط فريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم رحاله هذه المرة بالمجر بتاريخ 02 جوان 1959، حيث تقرر إجراء ثلاث مباريات في الفترة الممتدة من 03 إلى 10 جوان 1959، كانت المباراة الأولى ضد فريق "تاتبانيا"، إنتهت بالتعادل(05-05)، وكان الفريق الجزائري خلال هذه الزيارة قد حضر المهرجان الدولي للشباب الذي إحتضنته المجر، وبعدها مبارتين تفوق فيهما على كل من "جونيور بودابست" و "فريق ميشتوكولس" على التوالي بنتيجة(03-05)، (03-06)⁽²⁾.

• نزول فريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم ببولونيا:

بعد سلسلة المباريات التي خاضها الفريق الجزائري في دول أوروبا الشرقية جاء الدور هذه المرة ليحل ضيفا على بولونيا، أين أجرى مباراة واحدة ضد فريق بلدة " هوتش" بتاريخ 15 جوان 1959، خسر فيها بنتيجة (05-04)⁽³⁾.

• إستضافة فريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم من قبل الإتحاد السوفياتي:

حط الفريق الجزائري الرحال بموسكو في 24 جوان 1959، خاض خلال هذه الزيارة ست(06) مباريات في الفترة الممتدة من 25 جوان إلى 13 جويلية 1959، تعادل في الأولى إيجابا(02-02) ضد منتخب "لينين غراد"، فيما خسر المباراة الثانية ضد فريق "روستوف" بنتيجة (01-02)، و بعدها إستفاق الفريق الجزائري و حقق أربع إنتصارات متتالية ضد كل من : فريق "لابوروجيا" بنتيجة (02-05)، وفريق "أوديسا" بنتيجة (03-04)، ومنتخب "خاركوف" بنتيجة(02-00)، أما المباراة الأخيرة فكانت ضد فريق بلدة مستعمرة قديمة في روسيا يدعى فريق " الشباب الفيتنامي"، تفوق فيها فريق الجبهة

(1) سامية بن فاطمة، مرجع سابق، ص345.

(2) صالح سعودي، مرجع سابق، ص08.

(3) جريدة المجاهد، العدد56، 30نوفمبر 1959، ص08.

بنتيجة(05-00)، و إختتم الفريق الجزائري هذه الزيارة بجولة إلى شوارع موسكو ليستقبل بعدها في مبنى الرئاسة السوفياتية الكرملين⁽¹⁾.

• رحلة فريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم إلى تشيكوسلوفاكيا:

تعد تشيكوسلوفاكيا المحطة الأخيرة للجولة الدعائية والدبلوماسية التي قام بها فريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم إلى أوروبا الشرقية، أين أستقبل من قبل السلطات الرسمية التشيكوسلوفاكية، وخاض الفريق الجزائري خلال هذه الزيارة أربع(04) مباريات في الفترة الممتدة من 17 إلى 24 جويلية 1959، فاز فيها الفريق الجزائري ضد كل من:

فريق " كوسيك" يوم 17 جويلية 1959 بنتيجة (02-01)، ثم فريق " كاشماروك" يوم 19 جويلية 1959 بنتيجة (06-00)، ثم ضد فريق " أودنين" يوم 22 جويلية 1959 بنتيجة (06-03)، ثم ضد فريق " جيها لافا" يوم 24 جويلية 1959 بنتيجة (04-01)⁽²⁾.

كان العلم الجزائري يرفرف في الملاعب التي يجري فيها الفريق الجزائري مبارياته، كما كان اللاعبون الجزائريون يرددون قبل كل مقابلة النشيد الوطني(جزائرا يا بلاد الجدود نهضنا نحطم عنك القيود.....) ويوزعون منشائر ومطويات على عدد من المتفرجين.

ليعود فريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم إلى أوروبا الشرقية في جولة دعائية ودبلوماسية ثانية في الفترة الممتدة من شهري مارس وماي 1961، قادته إلى كل من: يوغسلافيا، بلغاريا، رومانيا، المجر وتشيكوسلوفاكيا، أجرى خلالها عدة مباريات مع فرق هذه الدول عرفت تألق الفريق الجزائري ما جعله محطة أنظار المعجبين به من شعوب هذه البلدان التي عبرت عن تضامنها مع القضية الجزائرية⁽³⁾.

ساعد تألق الفريق الجزائري على زيادة الإعتراف الدولي بكفاح الجزائريين من أجل الإستقلال، واصلت تشكيلة فريق جبهة التحرير الوطني دورها الرياضي النضالي إلى غاية سنة 1962، أين شكلت النواة الأولى للفريق الوطني الجزائري لكرة القدم، وبهذا كان فريق جبهة التحرير لكرة القدم خير سفير للجزائريين بنشر قضيتهم عالميا وتعزيز الدعم الدولي للثورة الجزائرية.

(1) سامية بن فاطمة، مرجع سابق، ص346.

(2) سامية بن فاطمة، مرجع نفسه، ص346.

(3) Rabah Saad Allah et Djamel Ben Farese, OP.CIT, PP.299.

ج/-مساهمة الإعلام في النشاط الدعائي والدبلوماسي في عهد الحكومة المؤقتة في أوروبا 19 سبتمبر 1958-19 مارس 1962:

حرصت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية منذ تأسيسها في 19 سبتمبر 1958، على تحقيق التكامل بين العمل العسكري والدبلوماسي والإعلامي لتحقيق الإنتصار على الإستعمار وتحرير البلاد، لذلك أولت الحكومة المؤقتة عناية خاصة لوسائل الإعلام العصرية، فراحت تطور من قدراتها حتى تتمكن من إسماع صوت القضية الجزائرية في مختلف أرجاء العالم بوجه عام وأوروبا على وجه الخصوص.

لتحقيق هذا الهدف ضمت الحكومة المؤقتة في هيكلها الوزاري وزارة الأخبار، تتولى مهمة الدعاية والإعلام، وكان على رأسها السيد "أحمد يزيد"، كانت هذه الوزارة مسؤولة عن كل ما يتعلق بالعمل الإعلامي للثورة من إصدار النشرات السياسية و عقد المؤتمرات الصحفية للرد على الدعايات الفرنسية المغرضة، كما كانت تشرف على وسائل الإعلام الأخرى مثل مكاتب الإعلام الخارجي، وجريدة المجاهد والإذاعة ولجان الدعاية الداخلية، وقامت الوزارة بإنشاء قسم للسينما في سنة 1959، و أسست الوكالة الجزائرية للأبناء سنة 1961، و أنشأت مكتبا للوثائق والمعلومات يقوم بجمع ما يكتب عن القضية الجزائرية في الصحافة العالمية، و إبلاغ وزير الأخبار بذلك.⁽¹⁾

1-المساهمة الدعائية والدبلوماسية للإذاعة أثناء الثورة التحريرية 19 سبتمبر 1958-19 مارس 1962:

إن تطور الأحداث الوطنية وعدم وصول صوت إذاعات الدول الشقيقة كتونس والمغرب وليبيا ومصر والتي أشرنا إليها سابقا إلى كل الشعب الجزائري، ظهرت الحاجة إلى ضرورة تأسيس إذاعة وطنية والتي كانت في البداية سرية و متنقلة، ثم إستقرت فيما بعد بالمغرب كما أشرنا إلى ذلك سابقا، إذ عملت السلطات الإستعمارية على التشويش على برامجها وتوقفت الإذاعة عن البث لأشهر عديدة بين عامي(1957-1958)، لعدم توفر الجهاز المتنقل على الإحتياجات اللازمة إلى أن إقتنت الجبهة أجهزة جديدة تم تصيبيها بالقرب من مدينة الناظور بالإتفاق مع المسؤولين المغاربة، وعاد البث مرة أخرى كما كان عليه ابتداء من 12 جويلية 1959، كان البث يتم على ثلاث فترات تدوم كل واحدة ساعتين(فترة

(1) محمد شاطو، "الإعلام الفرنسي وتحديات الثورة التحريرية 1954-1962"، في مجلة آفاق علمية، المجلد12، العدد04، المركز الجامعي تلمسان، الجزائر، 2020، ص89.

صباحية ابتداء من الخامسة صباحا- فترة عند الزوال ابتداء من الساعة الواحدة، فترة مسائية ابتداء من الساعة الثامنة وهي الفترة الرئيسية⁽¹⁾.

كانت مصادر الأخبار في مرحلة التنقل تستقل في أغلبها من مختلف الإذاعات، أما بالنسبة للإذاعة الثابتة فكانت تعتمد على منشورات الثورة في مقدمتها جريدة المجاهد، و كانت الإذاعة تعطي أهمية لأدب الثورة وبث توجيهات القيادة الثورية و القيام بتحليلها وبث الأناشيد الوطنية و الحماسية و من أهم برامج الإذاعة التي كانت تبث آنذاك (الجزائر في أسبوع، من أدب الثورة، أخي المواطن ثق في نفسك ، قارتنا السمراء...)⁽²⁾.

تطور العمل الإذاعي إذ أصبحت الإذاعة الوطنية تستقي أخبارها من مكان وقوعها، إذ كانت تركز على أخبار المعارك والخسائر التي كان يتكبدها العدو على يد الثوار.

لم تتوقف عند هذا الحد بل شاركت الإذاعة الجزائرية في المحافل الدولية لإيصال صوت الجزائر إلى العالم، كمشاركتها في الملتقى التأسيسي للإذاعات الإفريقية المنعقد في كوناكري الغينية عام 1960، بحيث شاركت بوفد يتكون من " محمد السوفي" و " عبد الرحمن لغواطي"⁽³⁾.

- العمل الدعائي والدبلوماسي للإذاعات العربية والأجنبية أثناء الثورة التحريرية 1958-1962:

تعزز العمل الإذاعي الرامي إلى إسماع صوت القضية الجزائرية في العالم بقيام عدة إذاعات في البلدان العربية على بث عدة حصص تتناول ما يجري من أحداث في الجزائر نذكر منها: صوت الجزائر من دمشق الذي يبث برنامج (صوت الجزائر الثائرة)، و الذي يعده و يقدمه السيد "محمد مهري"، يحتوي على أخبار عسكرية و تعليقات سياسية وتحليلات إخبارية، توقف هذا البرنامج سنة 1961⁽⁴⁾.

(1) الأمين بشيشي، دور الإعلام في معركة التحرير"، مصدر سابق، ص54.

(2) الأمين بشيشي، المصدر نفسه، ص59.

(3) قدور ريان، الإذاعة السرية صوت الجزائر الحرة المكافحة: التسليح و المواصلات أثناء الثورة التحريرية(1956-1962)، منشورات وزارة المجاهدين المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، (د.س.ن)، صص، 54، 55.

(4) أحمد مهدي، الثورة الجزائرية والإعلام، مرجع سابق، ص ص 55، 65.

إلى جانب ذلك ظلت إذاعات أوروبا الشرقية تواصل بث برامجها المتعلقة بالثورة التحريرية مثل: إذاعة الشباب بموسكو، ورايو السلام ببودابست وكذا إذاعة تيرنا في ألبانيا، إلى غاية توقيع إتفاق وقف إطلاق النار مع فرنسا في 19 مارس 1962⁽¹⁾.

تجدر الإشارة إلى أنه بعد أن أخذت القضية الجزائرية بعدا دوليا، بدأ الصحفيون الأجانب يتوافدون على الجزائر لتصوير نقل معاناة الشعب الجزائري، وأصبحت بذلك القناة الأمريكية (N.B.C) على سبيل المثال تخصص حصص أسبوعية لثورة الجزائر⁽²⁾.

- دور الإذاعة الفرنسية في تقديم الثورة التحريرية 1958-1962:

تركزت مهمة الإذاعة الفرنسية منذ اندلاع الثورة وبالأخص في الفترة (1958-1962) في تقزيم عظمة الثورة الجزائرية ورجالاتها، و التشويش على إعلامها، لا سيما " صوت إذاعة الجزائر الحرة المكافحة"، وتظليل الرأي العام الجزائري بتقديم معلومات خاطئة عما يجري في الجزائر، كانت الإذاعة في الجزائر تابعة للسلطات الإستعمارية في الجزائر، ما يعد دلالة قاطعة على خدمة هذه الوسيلة الإعلامية للأطماع الإستعمارية.

كانت إذاعة " راديو الجزائر " عبارة عن محطة إذاعية فرنسية مقامة في الجزائر، هذا يعني بمثابة الطبعة الثانية لراديو باريس، حيث ضاعفت ساعات بث برامجها ليصل سنة 1961 إلى 240 ساعة شهريا، تخصص كلها لبث برامج تزرع الشك في نفوس الثوار والشعب الجزائري لغرض إفشال ثورته⁽³⁾.

2/- مساهمة الصحافة في العمل الدعائي والدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بأوروبا 19 سبتمبر 1958 - 19 مارس 1962:

إستطاعت الثورة التحريرية أن تفرض نفسها على الساحة الإقليمية والدولية بسبب الإنتصارات التي باءت تحققها، ما جعلها مادة دسمة لمختلف وسائل الإعلام لاسيما الصحافة منها، لهذا السبب أولت الحكومة المؤقتة منذ تأسيسها في 19 سبتمبر 1958 في عملها الدعائي والدبلوماسي أهمية خاصة للصحافة، إذ كثيرا ما كان قادتها يخصون الصحفيين الجزائريين والأجانب بالتصريحات التي تتعلق

(1) ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص 218.

(2) أحمد بجاوي، السينما وحرب التحرير الوطني، معارك الثورة، ترجمة: مسعود جناح، منشورات الشهاب، الطبعة الأولى، الجزائر، 2014، ص 97.

(3) فائزة بكار، مرجع سابق، ص ص 41، 42.

بالقضية الجزائرية، كما كانت هذه الأخيرة ترد على مختلف وسائل الإعلام التي تنقل أخبارا زائفة عن الثورة التحريرية.

بالموازاة مع ذلك كانت الحكومة المؤقتة توفر مناخا ملائما للصحافيين الأجانب الذين يزورون الجزائر لنقل الأحداث والوقائع التي تدور فيها والتي كثيرا ما أخرجت الإعلام الإستعماري الفرنسي، إذ عملت على فضح ادعاءاته وأكاذيبه في الجزائر.

- جريدة المجاهد والعمل الدعائي والدبلوماسي أثناء الثورة التحريرية 1958-1962:

يشكل العمل الدبلوماسي الذي تقوم به الحكومة المؤقتة للتعريف بالقضية الجزائرية في العالم عامة وأوروبا على وجه الخصوص أحد الموضوعات التي تتناولها جريدة المجاهد بانتظام، حيث كانت تستقي الأخبار من المحافل الدولية، تنشيط الندوات عبر مختلف الدول لشرح أبعاد القضية الجزائرية، ومن أهم المقالات التي صدرت في أعداد جريدة المجاهد حول العمل الدبلوماسي للحكومة المؤقتة خلال الفترة 1958-1962 ما يلي:

- تناولت في عددها (34) مشاركة وفد الحكومة المؤقتة في الدورة (13) للأمم المتحدة والنتائج التي حققتها وعنوانته بـ: "شيء جديد في الأمم المتحدة"، إذ في هذه الدورة إمتنع الحلفاء الطبيعيون لفرنسا عن التصويت لصالح الطرح الفرنسي مثل: الدنمارك، الولايات المتحدة الأمريكية، النرويج، إسlanda وغيرها⁽¹⁾.
- كما كتبت في مقال آخر عنوانته بـ: "يوغسلافيا أول بلد أوروبي يتحدى تهديدات ديبري"، أبرزت فيه الزيارة التي قام بها وفد الحكومة المؤقتة إلى يوغسلافيا من 06 إلى 12 جوان 1959، والإستقبال الحار الذي حظي به من قبل السلطات اليوغسلافية التي أعلنت خلال هذه الزيارة رسميا تضامنها مع الشعب الجزائري في كفاحه ضد فرنسا⁽²⁾.

(1) المجاهد، العدد 34، 28 ديسمبر 1958، ص03.

(2) المجاهد، العدد 44، مصدر سابق، ص03.

- كما تناولت في مقال آخر بعنوان: " الجزائر في مؤتمر الإشتراكية العالمية"، تناولت فيه موضوع الندوة التي شارك فيها السيد أحمد بومنجل كما أشارت إلى محاولات الحكومة الفرنسية التأثير على حكومة بون لمنع أحمد بومنجل بصفته ممثل الحكومة المؤقتة من المشاركة في هذا المؤتمر⁽¹⁾.
- كما جاء في إفتتاحية العدد(68) تحت عنوان " حلفاء الشعوب" أظهرت الإفتتاحية صورة تبرز مصافحة " شوتج" رئيس الهيئة العليا لمجلس الشعب الصيني للسيد بلقاسم كريم رئيس الوفد الجزائري إلى الصين الشعبية وعبرت عنه قائلة: " مصافحة الحليف الثابت الأمين"، ما يعني التضامن الكامل للحكومة الصينية مع القضية الجزائرية⁽²⁾.
- كما جاء في مقال آخر عنوانه ب: " الحياد.....سياستنا الثابتة" في عددها (92)، ذكرت فيه: ".....ليس مبدأ الحياد الذي نادى به ثورتنا و جعلته حكومتنا الوطنية أساسا ثابتا في سياستنا الخارجية موقف سلبي من المشاكل العالمية، بل هو التعبير الصادق السليم عن أمانى شعبنا وكل الشعوب الناشئة في إختيار طريقها الخاص الذي ليس من المحتم أن يكون هو طريق الشرق أو الغرب...."⁽³⁾.

هذه بعض نماذج عن الكتابات التي تناولتها صحيفة المجاهد في مجال العمل الدبلوماسي للحكومة المؤقتة خلال الفترة(1958-1962) من جملة (462) مادة إعلامية توزعت بين 37 موضوع دبلوماسي في الإفتتاحيات و 96 مقالة و 98 تقريرا و 68 تعليقا و 50 تحقيقا و 18 حديثا صحفيا و 50 دراسة و 45 عمودا صحفيا⁽⁴⁾.

- الثورة التحريرية في الصحافة الأوروبية 1958-1962:

لا يمكن لأحد أن ينكر الدور الذي لعبته الصحافة الأجنبية في مساعدة الثورة التحريرية و إبراز الحقيقة للعالم عبر مختلف مراحلها، و من هذه الصحف نذكر: صحيفة بوربا اليوغسلافية التي غطت كل تطورات القضية الجزائرية خلال الفترة(1958-1962) في المحافل الدولية، حيث نشرت على سبيل

(1) المجاهد، العدد 47، 27 جويلية 1959، ص09.

(2) المجاهد، العدد 68، 16 ماي 1960، ص01.

(3) المجاهد، العدد 92، 10 أفريل 1961، ص07.

(4) أحمد حمدي، الثورة الجزائرية والإعلام، مرجع سابق، ص178.

المثال التأييد الدولي الذي حظيت به القضية الجزائرية لدى الدول غير المنحازة في مؤتمر بلغراد سنة 1961⁽¹⁾.

• إلى جانب هذه الصحيفة نجد صحيفة "Nationa" المجرية التي تابعت هي الأخرى أحداث الثورة و سير المعارك و العمليات الفدائية التي يقوم بها جيش التحرير، كما تعرضت لسلسلة الإعتقالات و مصادرة الحريات وحظر التجوال وغيرها من الأحداث و في هذا الخصوص كتبت سنة 1960، إثر زيارة وفد الحكومة المؤقتة إلى المجر قائلة: "إن المشكل الأساسي الذي يواجه الحكومة الفرنسية و الذي سيقضي عليها هو الثورة الجزائرية"⁽²⁾.

تجدر الإشارة إلى أن بعض الصحف اليسارية الفرنسية كتبت هي الأخرى عن الثورة التحريرية بشكل واقعي إلى حد بعيد، وعلى سبيل المثال كتبت جريدة "Témoignage Chrétien" عن مظاهرات 17 أكتوبر 1961، التي نظمها الجزائريون في فرنسا وما تعرضوا له من عنف من قبل رجال البوليس الفرنسيين، وفي هذا المقام خصصت ملفا كاملا عن هذه الأحداث إعتمادا على صور إنتقطها الصحفي "إلي كاغان" و شهاداته في عددها رقم 903 يوم 27 أكتوبر 1961، قام بنشرها الصحفي "Hervés Bourges"، الذي دعى من خلال هذه الجريدة منظمة الصحة العالمية و الحركات و الأحزاب و النقابات للتتديد بتجاوزات البوليس الفرنسي⁽³⁾.

• وعن القضية الجزائرية يصرح الصحفي البريطاني "الم، دانيل سانجير" لجريدة ليكسبريس الفرنسية يوم 27 ديسمبر 1960، وهو مراسل صحيفة ليكونوميست البريطانية، قائلاً: "...إن الرأي العام الإنجليزي لا يؤمن بالدعاية التي تردد بأن الجزائر هي حصن الدفاع الغربي، و أن البريطانيين يحترمون شخصية ديغول التاريخية، و لكن يظهر أن هذه الشخصية بلغت دورا حاسما يتقرر عنده حسم مصير الحرب، إن حوادث الجزائر الأخيرة حكمت بالإعدام على الجزائر الفرنسية وحتى على الجزائر الجزائرية و لم يبقى على ديغول إلا أن يختار بين التفاوض مع قادة الثورة أو مواصلة الحرب، إن البريطانيين يبغضون عمليات الإستفتاء لأنهم لا يرضون بالنظام

(1) الغالي غربي، مرجع سابق، ص312.

(2) الغالي غربي، مرجع نفسه، ص313.

(3) Hervé Bourge. "Les Manifestation des Algériens en France", In Témoignage Chrétien, N°=903, Paris, 17 Octobre 1961, P03.

البرلماني بديلا، هذا ويتعين على ديغول مواجهة صف الضباط ومجابهة عصيانهم بالإستناد على القوى الحية من الأمة...."⁽¹⁾.

في ذات السياق يضيف الصحفي الألماني " الم إيرنيست ويز نفليد"، مراسل صحيفة " دي فيلت"، في تصريح له هو الآخر لجريدة لكسبريس الفرنسية في 27 ديسمبر 1960، قائلا: "إن الألمان يعتبرون الحرب الجزائرية عملية جنونية، فهي ضارة من جميع الوجوه وتسد الباب في وجه المستقبل الأوروبي وفي وجه مشاريع الوحدة الاقتصادية، وفي وجه كل شيء تقدمي، وعلى كل حال فإنني أعتقد أن حوادث الجزائر قربت فرنسا من ساعة المفاوضات وهذا هو المهم"⁽²⁾.

إن إهتمام الصحافة الأوروبية بما يجري في الجزائر يكرس عدالة القضية الجزائرية وما أخذته من أبعاد دولية تستوجب الحل السلمي لها في أقرب الآجال الممكنة ما يعني الإسراع في الإستجابة لحق الشعب الجزائري المشروع في الحرية والإنعتاق، وبذلك تكون الصحافة الأوروبية قد عملت على إثراء النشاط الدعائي والدبلوماسي للحكومة المؤقتة، لإطلاع الحكومات الأوروبية والدولية الأخرى بضرورة التدخل لإنهاء الحرب الجزائرية الفرنسية.

3-/- العمل الدعائي والدبلوماسي لمكاتب الحكومة المؤقتة في أوروبا 19 سبتمبر 1958-19 مارس 1962

ورثت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد تأسيسها في 19 سبتمبر 1958 مكاتب خارجية، كانت قد أسست في فترات مختلفة بعد إندلاع الثورة التحريرية و كانت تسمى بالمكاتب الخارجية لجهة التحرير الوطني، يشمل نشاط و إنتشار هذه المكاتب الخارجية القارات الأربعة، وسنركز في دراستنا هذه على المكاتب المتواجدة في القارة الأوروبية، و التي كانت موزعة خلال سنة 1959 على كل من: (لندن، مدريد، سويسرا، السويد، روما و بون)، تم إلحاقها في عهد الحكومة المؤقتة بوزارة الخارجية التي كان يشرف عليها محمد الأمين دباغين"⁽³⁾.

(1) عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1960، الجزء الثالث، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، (د.س.ن)، ص221.

(2) عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1960، الجزء الثالث، المرجع نفسه، ص222.

(3) حسين مجاود، مرجع سابق، ص289.

- نشاط ومهام المكاتب الخارجية للحكومة المؤقتة في أوروبا 1958-1962:

- تركزت أهم النشاطات التي تقوم بها مكاتب الحكومة المؤقتة في أوروبا الغربية لحاجة القضية الجزائرية لدعم حكومتها، كونها كانت منحازة بشكل كبير إلى فرنسا، وتشتمل هذه النشاطات على:
- الإعلام والدعاية لفائدة القضية الجزائرية، وفي هذا الخصوص تولى مكتب سويسرا ضمان التوزيع الواسع لجرائد المجاهد وبيانات الحكومة المؤقتة أو لفدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، فقد كان يوزع ما معدله 300 نسخة كل أسبوع من جريدة المجاهد⁽¹⁾.
- جلب المساعدات المختلفة للاجئين والطلبة المدنيين والعسكريين يتامى الحرب، وتقوم بهذه المهمة مكاتب كل من (بون، روما، مدريد وسويسرا)، وفي هذا السياق نجح مكتب بون في إثارة مسألة تأسيس لجنة لمساعدة اللاجئين الجزائريين في أكبر المدن الألمانية مثل: فرانكفورت وكولوني⁽²⁾.
- الأنشطة الدبلوماسية المختلفة: تقديم طلبات الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية، وعقد اللقاءات مع سفراء وممثلي الدول من أجل دعم القضية الجزائرية لتمثيل الحكومة الجزائرية، وفي هذا المقام، إتصل السيد الطيب بولحروف ممثل مكتب الحكومة المؤقتة في روما بالمستشار السويسري أوليفي لونغ للتوسط بين الجزائر وفرنسا في مفاوضات الرامية إلى إيجاد حل للقضية الجزائرية بعد فشل لقاء مولان بين الطرفين في 25 جويلية 1960⁽³⁾.
- كما تمكن السيد صالح محبوبي ممثل مدريد من عقد لقاء يوم 03 جويلية 1959 مع العقيد " كاساس" نائب قائد الأركان المكلف بالإستخبارات الإسبانية، هذا اللقاء أفضى إلى حصول الصالح محبوبي على وعد من العقيد " كاساس" يقضي بضرورة التدخل عند إعتقال أي جزائري من طرف السلطات الإسبانية بقصد الإفراج عنه⁽⁴⁾.

(1) أمينة شعبيوني، مرجع سابق، ص 139.

(2) محمد خيشان، جبهة التحرير الجزائرية في دول أوروبا الغربية أثناء الثورة التحريرية (1956-1959)، مرجع سابق، ص 98.

(3) أوليفي لونغ، الملف السري- إتفاقيات إيفيان- مهمة سويسرية للسلم في الجزائر: ترجمة، خليل أوداينية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 21.

(4) عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، سبتمبر 1958- جانفي 1960، مرجع سابق، ص 291.

• القيام بنشاطات قنصلية مختلفة: كالسعي للحصول على رخص الدخول والخروج، جوازات السفر والتأشيرات وغيرها من الإجراءات الإدارية الضرورية لإقامة المسؤولين والطلبة واللاجئين الجزائريين، وفي هذا الخصوص أحصى مكتب سويسرا العمال الجزائريين المقيمين بسويسرا والذي قدر عددهم بحوالي مائة عامل وحثهم على الانضباط حتى لا يتعرضوا للطرد من قبل الحكومة السويسرية⁽¹⁾.

• تعمل هذه المكاتب على تمثيل الثورة الجزائرية وجهازها التنفيذي (الحكومة المؤقتة) لدى حكومات الدول الأجنبية، سواء الصديقة منها أو المتعاطفة أو المحايدة أو حتى الحليفة لفرنسا ذاتها، حيث سعى مكتب مدريد للحكومة المؤقتة إلى تسوية وضعية الجزائريين المقيمين في إسبانيا وهو ما تطلب من مسؤولي المكتب التدخل لدى السلطات الإسبانية⁽²⁾.

أما في أوروبا الشرقية فإن الحكومة المؤقتة لم تنشئ مكاتب خارجية لها خلال الفترة (1958-1962) لأن حكومات هذه الكتلة ليست بحاجة إلى التعريف بالقضية الجزائرية فهي مفهومة لديها وتحظى بدعم من لدنها، فهذه الكتلة تمثل منطقة استراتيجية هامة، من حيث دعمها الكبير للاجئين و الجرحى والطلبة الجزائريين، واكتفت الحكومة المؤقتة بإيفاد بعثات لها ، قادها السيد " محمد يعلى" إلى أوروبا الشرقية،⁽³⁾ والتي سبق وأن أشرنا إليها.

- عراقيل نشاط مكاتب الحكومة المؤقتة في أوروبا:

عانت مكاتب الحكومة المؤقتة في أوروبا خلال الفترة (1958-1962) من عدة عراقيل أبرزها:

- الحرب التي تقودها مصالح الاستخبارات الفرنسية، التي تنشط تحت غطاء المنظمة الإرهابية (اليد الحمراء)، كتعرض السيد بولحروف لمحاولة إغتيال في جويلية 1959.
- الرقابة اللصيقة التي تفرضها سلطات الدول الأوروبية على نشاط الجالية الجزائرية في إطار هذه المكاتب⁽⁴⁾.

(1) محمد قدور، " نشاط جبهة التحرير الوطني في سويسرا (1954-1960) دراسة في بعض وثائق الأرشيف السويسري"، مرجع سابق، ص 52.

(2) سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 87-88.

(3) سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص 542.

(4) سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 99-111.

- عدم حصول مسؤولي مكاتب الحكومة المؤقتة على تراخيص سلطات الدول التي تتواجد بها للقيام ولو بحرية نسبية بالنشاطات التي تخدم القضية الجزائرية.
- التدخلات المستمرة للسلطات الفرنسية لدى حكومات الدول الأوروبية التي تتواجد بها مكاتب الحكومة المؤقتة كإلحاح الفرنسي على التسهيلات التي تمنحها البنوك السويسرية للحكومة المؤقتة المتعلقة بنقل الأموال⁽¹⁾.

بالرغم من هذه العراقيل نجد المكاتب الخارجية للحكومة المؤقتة في نشاطها الدعائي والدبلوماسي بأوروبا مستعينة في ذلك بالطلبة والعمال وبعض الشخصيات المتعاطفة مع القضية الجزائرية في البلدان التي تتواجد فيها هذه المكاتب، كما تنتشر أحيانا بغطاء السفارات العربية كتونس والمغرب كما رأينا سابقا، ما سهل عليها القيام بالمهام المنوطة بها وهي التعريف بالقضية الجزائرية لإقناع الحكومات الأوروبية بضرورة تأييد حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

المبحث الثالث: مواقف الحكومات الأوروبية من الثورة التحريرية 1958-1962.

إن الأزمة السياسية التي عرفت فرنسا منذ 1954 إلى غاية 1958، والتي تمثلت في السقوط المتوالي لحكوماتها، كان من ضمن أسبابها الثورة التحريرية بالجزائر، التي ما فتأت تتطور وتتوسع على مختلف الأصعدة العسكرية منها والسياسية والدبلوماسية، ما جعل الساسة الفرنسيين يرون في عودة ديغول إلى سدة الحكم بداية من جوان 1958 الرجل المنقذ للسياسة الفرنسية من الغرق، هذا الأخير حاول إيهام الرأي العام الدولي بأنه يحمل إستراتيجية جديدة يستطيع من خلالها إيجاد حل للمشاكل التي تعانيتها فرنسا في الجزائر، لكن التيار سار عكس توقعاته و من كان وراءه من الساسة الفرنسيين، إذ تفاجؤوا بتأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958، وهو تطور نوعي لجهة التحرير الوطني و رد مناسب على سياسة ديغول المنتهجة في الجزائر.

هذه الحكومة المؤقتة لم تتوانى في رفع وتيرة العمل العسكري في الداخل لمواجهة سياسة ديغول القمعية، وكذا العمل التوعوي لإقناع الشعب الجزائري بعدم الإنسحاق وراء ما يسميه ديغول بالسياسة الإصلاحية في الجزائر، بالموازاة مع التكثيف من النشاط الدبلوماسي على جميع المستويات الإقليمية والدولية عامة وفي أوروبا بوجه خاص، مستخدمة في ذلك جميع آليات العمل الدبلوماسي التي ورثتها عن

(1) أمينة شعبوني، مرجع سابق، ص145.

جبهة التحرير الوطني، لما لها من قدرة فعالة على لفت أنظار الحكومات الأوروبية إلى ما يحدث في الجزائر، لأنها تطال فئات واسعة من المجتمع الأوروبي، وهذه الآليات أشرنا إليها سابقا، ما أكسبها إعتراف دولي من قبل العديد من حكومات الدول الشقيقة و الصديقة في وقت قصير، وهو إنتصار آخر يضاف إلى سلسلة الإنتصارات التي باتت تحققها الثورة التحريرية، وعليه:

- بما تميزت سياسة ديغول للقضاء على الثورة التحريرية، جوان 1958-مارس 1962؟ .

- كيف تبدو مواقف الحكومات الأوروبية من الثورة التحريرية خلال الفترة 1958-1962، على إثر النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة في أوروبا؟ .

هذا ما نعرضه بشيء من التفصيل والتحليل في هذه الدراسة وذلك على النحو التالي:

أ- /مواقف حكومات أوروبا الغربية من الثورة التحريرية 1958-1962:

إن عودة ديغول إلى الحكم جعلته يعتقد بأنه قادر على إخماد الثورة في الجزائر، لكنه لم يقنع بسياسته حكومات المعسكر الغربي لأنها تدرك أن الحرب في الجزائر أرققت فرنسا بإنصاراتها المتتالية على مختلف الأصعدة، هذا ما لاحظناه من خلال ما نشرته الصحافة الغربية التي ترى بأنه على فرنسا الكف عن المغامرة في الجزائر وقبول مبدأ التفاوض لإنهاء الحرب هناك، كما تحدثت الصحافة أحيانا أخرى عن ضعف السياسة الفرنسية في الجزائر وعجزها عن التحكم في الأوضاع هناك، وهذا ما لمسناه عندما أشرنا إلى تصريح مراسل صحيفة " إكونميست " الإنجليزية وكذا " صدى البورصة " في بلجيكا، وصحيفة " لاستينا " الإيطالية وغيرها من الصحافة الأوروبية.

بالرغم من ذلك فإننا نرى أن حكومات المعسكر الغربي مازالت تقدم دعمها العسكري والسياسي لفرنسا وهذا ما تجلى في مساعدات الحلف الأطلسي لفرنسا في حربها ضد الجزائر .

1- /موقف حكومة ديغول من الثورة التحريرية 1958-1962:

لقد تسبب الثورة الجزائرية في الكثير من المشاكل منذ إندلاعها وأبرز هذه المشاكل إنعدام الاستقرار السياسي بفرنسا، إذ أنه خلال أربعة (04) سنوات سقطت خمس (05) حكومات فرنسية (حكومة فرانس منديس، إدغارفور غي مولي، بورجيس مونري وفليكس غايار)، هذه الأزمات المتتالية أفقدت كبار العسكريين الثقة في إمكانية نجاح الحكومة الفرنسية في تصفية هذه الثورة، مما دفع بهم إلى القيام بتمرد

عسكري يوم 13 ماي 1958، ما أدى بالبرلمان الفرنسي إلى وضع الثقة في الجنرال ديغول وأسندت له رئاسة الحكومة الفرنسية بداية من 01 جوان 1958.⁽¹⁾

إن مجيء ديغول إلى الحكم بصفته رئيسا للحكومة الفرنسية كان بمساعدة أصحاب النفوذ في الجزائر من قادة الجيش الفرنسي والمستوطنين الأوروبيين الذين رأوا فيه المنقذ الوحيد للوجود الفرنسي ولمصالحهم في الجزائر، معتبرين إياه الرجل الفرنسي الوحيد الذي بإستطاعته أن يقضي على العمل الثوري في الجزائر ولا يقبل على الإطلاق مبدأ التفاوض مع جبهة التحرير الوطني، دفاعا عن الجزائر الفرنسية.⁽²⁾

لتكريس هذه الفكرة إتبع الجنرال ديغول في الجزائر سياسة مرت بثلاث مراحل:

• المرحلة الأولى: تجسيد فكرة الجزائر الفرنسية من 04 جوان 1958 - 09 جانفي 1959.

إستهل ديغول سياسته في الجزائر بعد توليه رئاسة الحكومة الفرنسية بخطاب ألقاه يوم 04 جوان 1958 في قصر الحكومة العامة بالجزائر وأهم ما جاء فيه: "Je Vous ai Compris" ، التي جعلت الكل يعتقد أنه المقصود بهذه العبارة (المسلمين، الجيش الفرنسي ...)، وفي الوقت ذاته أصر المستوطنون على أن ديغول قصدهم دون غيرهم، فجعلوا من هذه العبارة الغامضة عقدا لمستقبل الجزائر الفرنسية، خاصة أن الجنرال ديغول أطلق في نفس الخطاب جملة دعمت موقفهم "Tous les habitants de l'Algerie sont des Français" في حين أن ديغول كان يضع في إعتقاده من خلال هاتين العبارتين فكرة الإشتراك القائمة على التقارب بين المسلمين و المستوطنين في الحقوق والواجبات في ظل الجزائر الفرنسية.⁽³⁾

بدأ الجنرال ديغول تطبيق سياسته في الجزائر خلال مرحلتها الأولى بوضع خطة عسكرية محكمة حشد لها معظم الإمكانيات المادية والعسكرية الفرنسية، وإختار لتنفيذها أحسن قادة الجيش الفرنسي وأكثرهم ولاءً لشخصيته، وترتكز هذه الخطة على الأساس في تكثيف العمليات العسكرية ورفع من عدد المحتشدات و المناطق المحرمة وتدعيم الأسلاك المكهربة على الحدود الشرقية والغربية بخطوط أخرى لعزل الثورة وإختار لتنفيذ هذه الخطة كل من: (شال، ماسو وسالان وغيرهم).⁽⁴⁾

(1) - أحمد عصماني، مرجع سابق، ص 175.

(2) - Alain de Sérigny, la Révolution du 13 Mai, Librairie Plon, Paris, 1958, PP, 70, 71.

(3) - عبد الرحمان بوقارة، مرجع سابق، ص ص 44، 45.

(4) - رمضان بورعدة، الثورة الجزائرية و الجنرال ديغول (1958-1962) ، مرجع سابق، ص ص 216، 217.

بالموازاة مع ذلك قام بإصلاحات دستورية تضمنت تحديد مختلف السلطات التي تمكن من ضمان الإستقلال القومي وسلامة الأراضي وإحترام المعاهدات وإنتظام عمل السلطات العامة، كما تبني ديغول مخاطبة الشعب عبر الإستفتاء الذي دعى إليه يوم 28 سبتمبر 1958، دون اللجوء إلى البرلمان كما كان عليه الأمر سابقا.⁽¹⁾

كما قام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية حسب زعمه عميقة بهدف الحفاظ على الجزائر الفرنسية وتجسدت في مشروع قسنطينة الذي نادى به في 03 أكتوبر 1958 والرامي إلى إدخال تحسينات على الأوضاع المزرية للجزائريين على مدار خمس (05) سنوات⁽²⁾، كما حاول الجنرال ديغول إيجاد حل أممي للقضية الجزائرية فلجأ إلى مبادرة "سلم الشجعان" التي ترمي إلى وقف إطلاق النار محليا مع القادة العسكريين في الداخل وإستسلام مقنع للثوار وكان ذلك يوم 23 أكتوبر 1958.⁽³⁾

أما من الناحية الدبلوماسية فقد عمل الجنرال ديغول على نهج أسلوب التهديد ضد الدول الصديقة للشعب الجزائري كيوغسلافيا وأندونيسيا.⁽⁴⁾

كما عمل على إغراء الدول الإفريقية بتخييرها بين الإستقلال والحكم الذاتي بموجب إسفتاء 28 سبتمبر 1958، وهذا ما ظهر خلال جولته الدبلوماسية الإفريقية إلى كل من (مدغشقر، التشاد، الكونغو، ساحل العاج، غينيا، مالي والسنغال).⁽⁵⁾

أين أكد على ضرورة التصويت لصالح التشارك موهما الأفارقة أنهم طالما كانوا مخيرين فلا غرابة أن يرفضوا الإستقلال، وهو ما يشكل دعما لموقفه ضد الثورة الجزائرية التي سيصبح قادتتها خارجين عن القانون في حالة ما صوت الشعب الجزائري على الدستور الفرنسي.⁽⁶⁾

(1) - شارل ديغول، مذكرات الأمل، ترجمة: سمحي فوق العادة، منشورات عويدات، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1971، ص 298.

(2) - المجاهد، العدد 94، 25 أبريل 1961، ص 08.

(3) - رمضان بورغدة، "عرض الجنرال ديغول لسلم الشجعان، تقرير المصير، تأثيراتهما على الثورة"، في حوليات جامعة 08 ماي 1945 للعلوم الإنسانية قالمة، العدد 02، الجزائر، 2008، ص 95.

(4) - عمر بوضرية، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958 - جانفي 1960، مرجع سابق، ص ص 69-82.

(5) - شارل ديغول، مصدر سابق، ص ص 62-66.

(6) - محمد الميلي، مواقف جزائرية، دار البعث، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر، 1984، ص 133.

• المرحلة الثانية: مرحلة التردد 09 جانفي 1959-16 سبتمبر 1959:

تتميز بإستمرار ديغول في تجسيد فكرة الجزائر الفرنسية ومن جهة أخرى تظاهر برغبته بالمحادثات مع الجزائريين، وكان خلال هذه المرحلة قد إنتخب رئيسا للجمهورية الفرنسية الخامسة التي تسلم زمام السلطة فيها يوم 08 جانفي 1959، وقام بتعيين " ميشال دوبري" على رأس الحكومة الفرنسية، عرفت هذه المرحلة الإستمرار في تكثيف العمليات العسكرية بقيادة الجنرال "شال" وفق خطة عرفت بإسمه والتي تقوم على تعزيز القوات العسكرية بمختلف الأسلحة بما فيها تلك المحرمة دوليا على غرار "النابالم"، وتستخدم على أوسع نطاق وبهجمية.⁽¹⁾

كما حاول أيضا إغراء الدول المتاخمة للصحراء بثروات الصحراء الجزائرية الإفريقية خلال زيارته في جانفي في 1959 ملحا على: " أن تكون الصحراء منطقة عظيمة من مناطق المستقبل بين عالمين، عالم البحر المتوسط وعالم الصحراء....".⁽²⁾

خلال هذه المرحلة قام بإجراءات العفو لعدد من المعتقلين وتحويل قادة الثورة (الزعماء الخمس) المعتقلين إلى جزيرة " إكس" لعزلهم عن محاميهم وأهاليهم، وفي الوقت ذاته أطلق سراح مصالي الحاج لخلق تصدع في صفوف الثورة.⁽³⁾

أما فيما يخص رغبة ديغول في المحادثات مع الجزائريين التي أجبرته عليها الإنتصارات التي ما فتئت تحققها الثورة التحريرية، صرح في خطاب له يوم 08 جانفي 1959 بمناسبة تنصيبه رئيسا للجمهورية الفرنسية الخامسة قائلا: " ستكون مكانة ممتازة لجزائر الغد".⁽⁴⁾

أضاف في وقت لاحق خلال ندوة صحفية عقدها يوم 22 مارس 1959 عن إمكانية إجراء المحادثات عندما قال: " يجب الوصول في يوم من الأيام إلى المحادثات".⁽⁵⁾

(1) - عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة الجزائرية(1954-1962)، مرجع سابق، ص385.

(2) - بسام العسلي، جيش التحرير الوطني، مرجع سابق، ص98.

(3) - المجاهد، العدد 41، 01 ماي 1959، ص10.

(4) - Le Figaro, № 4461, du 08 janvier 1959, P05.

(5) - L'Echo d'Alger, №17047, du 26 Mars 1959, P03.

في 16 سبتمبر 1959، إعتترف الجنرال ديغول لأول مرة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وكان ذلك خلال الدورة الرابعة عشر (14) للأمم المتحدة في خطاب له ضمنه قيودا وشروطا من المستحيل قبولها، إذ عرض فيه: فكرة سلم الأبطال من جديد، تجزئة الجزائر وتجريدها من الصحراء.⁽¹⁾

كما أقر فكرة الإدماج التي هي عبارة عن المساواة في الحقوق والواجبات بين الأوروبيين والمسلمين، نادى بفكرة الإتحاد الفيدرالي، بمعنى إنشاء حكومة جزائرية تتمتع بالحكم الذاتي وتخضع لنظام فيدرالي مع فرنسا تضم المجموعات العرقية الموجودة في الجزائر (الفرنسية، العربية، المزابية، القبائلية...) ورفض فكرة الإستقلال التام للجزائر.⁽²⁾

• المرحلة الثالثة: مرحلة مناورات ديغول حول تقرير المصير (16 سبتمبر 1959-11 ديسمبر 1960).

إستهل ديغول هذه المرحلة بدعوة قادة الثورة للتفاوض في باريس يوم 10 نوفمبر 1959، بعد أن إستحال عليه التحكم في الثورة الجزائرية وما تعرض له من إنقلاب الجنرالات في 26 جانفي 1960، عاد مرة أخرى ليلطف الأجواء في 14 جوان 1960 على إثر خطاب له قال فيه بأن: "... إن حق الجزائريين في تقرير مصيرهم هو الحل الوحيد الممكن...".⁽³⁾

تجسيدا لهذه الفكرة دعى في ذات الخطاب قادة الثورة للقدوم إلى باريس للتفاوض من أجل إيجاد نهاية مشرفة للمعارك، وقررت الحكومة المؤقتة في 20 جوان 1960 قبولها العرض وإرسال مبعوثين إلى باريس (أحمد بومنجل، محمد الصديق بن يحي) لتتطلق محادثات "مولان" بين الجانبين من 25 إلى 29 جوان 1960، إكتشف من خلالها المبعوثان الجزائريان أنهما أمام قيود فرنسية لا تقبل النقاش والتفاوض وبذلك توقفت هذه المحادثات دون التوصل إلى أي نتيجة.⁽⁴⁾

(1)- Bernard Droz et Evelyne lever, OP.CIT, PP222,223.

(2)- أحمد مسعود سيد علي، "مسألة تقرير المصير في المفاوضات الفرنسية الجزائرية"، في مجلة البحوث والدراسات، العدد 11، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2011، ص 278.

(3)- شارل ديغول، مصدر سابق، ص ص، 99-100.

(4)- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مصدر سابق، ص ص، 463، 464.

عقب فشل محادثات مولان، أعلن ديغول في ندوة صحفية نشطها يوم 05 سبتمبر 1960 عن ضرورة إجراء إستفتاء⁽¹⁾ على مرحلتين: (الأولى يخير فيها الجزائريين بين الانفصال والإرتباط، والثانية تكون حول تحديد طبيعة هذا الإرتباط).⁽²⁾

في 04 نوفمبر 1960، صرح الجنرال ديغول في خطاب له عن عزمه تجسيد فكرة "الجزائر الجزائرية"، عندما قال: "لما كنت توليت الرئاسة الأولى في فرنسا، فقد قررت بإسمها، إتباع الطريق الذي لا يؤدي إلى الجزائر التي تحكمها فرنسا، وإنما إلى الجزائر الجزائرية، يعني أن الجزائر ستصبح مستقلة، وتتمتع إن شاءت بحكومتها، مؤسساتها وقوانينها".⁽³⁾

جاء هذا التصريح للجنرال ديغول محاولة منه الضغط على جبهة التحرير الوطني ووضعها في ثوب الرافض للمفاوضات.⁽⁴⁾

- رد فعل جبهة التحرير الوطني لمواجهة سياسة ديغول 01 جوان 1958-11 ديسمبر 1960.

• على الصعيد العسكري:

لم تتوقف جبهة التحرير الوطني عن العمليات العسكرية التي أنهكت الجانب الفرنسي وأفضت إلى إفشال برنامج "شال" المعول عليه من قبل الجنرال ديغول، بل أكثر من ذلك قامت بتأسيس هيئة الأركان خلال اجتماع العقداء بطرابلس من 15 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960.⁽⁵⁾

• على الصعيد السياسي:

قامت جبهة التحرير الوطني بتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958، هذه الأخيرة أعلنت في بيان لها يوم 23 سبتمبر 1958 عن دعوة الشعب إلى عدم المشاركة في الاستفتاء المزمع تنظيمه في 28 سبتمبر 1958.⁽⁶⁾

(1)- Patrick Evéno et Jan blancher ,op.cit,p-p-273-276.

(2)- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مصدر سابق، ص468.

(3)- شارل ديغول، مصدر سابق، ص102.

(4)- محمد الميلي، مرجع سابق، ص201.

(5)- عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة(1954-1962)، مرجع سابق، ص385.

(6)- علي هارون، مصدر سابق، ص- ص، 115-140.

كما عارضت الحكومة المؤقتة مشروع قسنطينة وفكرة سلم الشجعان وإعتبرتها مجرد إعادة إحياء مشاريع قديمة مثل إصلاحات 20 سبتمبر 1947 وغيرها، التي جاءت لإيهام الجزائريين والإيقاع بهم في مغالطة تسمح للسلطات الفرنسية بتجسيد فكرة الجزائر الفرنسية.⁽¹⁾

وافقت الحكومة المؤقتة يوم 28 سبتمبر 1959 على مبادرة ديغول التي تقضي بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، والتي أفصح عنها يوم 16 سبتمبر 1959، ورأت الحكومة المؤقتة في هذا المسعى أنه من الضروري إستغلال مبادرة ديغول هذه بما يخدم إستراتيجية الثورة.⁽²⁾

في ذات المسعى رفضت الحكومة المؤقتة دعوة ديغول لقادة الثورة للحضور إلى باريس بغية التفاوض يوم 10 نوفمبر 1959، وكان ذلك في اجتماع لها يوم 12 نوفمبر 1959 من خلال فكرة إهتدى إليها " عبد الحميد مهري"، وإستحسنها أغلب أعضاء الحكومة المؤقتة مفادها: تعيين المساجين الخمسة لتمثيل الحكومة المؤقتة بغية التحضير لمفاوضات جدية وعلنية مع ديغول في باريس، غير أن ديغول رفض الفكرة.⁽³⁾

دعت الحكومة المؤقتة الشعب الجزائري للخروج في مظاهرات على إثر زيارة ديغول إلى الجزائر يوم 11 ديسمبر 1960، تعبيرا منه عن رفض إستفتاء 08 جانفي 1961، الذي دعى إليه الجنرال ديغول وكذا تشبثهم بفكرة إستقلال الجزائر حسب ما تطلب به جبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة.⁽⁴⁾

• على الصعيد الدبلوماسي:

واصلت الحكومة المؤقتة حضورها الدائم في دورات الأمم المتحدة ما عزز في تدويل القضية الجزائرية وجلب إهتمام الراي العام العالمي لها، وكان لمظاهرات 11 ديسمبر 1960 وقعها الخاص على القضية الجزائرية بشكل إيجابي ما إضطر هيئة الأمم المتحدة إلى إصدار لائحة في دورتها الخامسة عشر (15) المنعقدة في خريف 1960، تقضي بإعترافها بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، عن طريق تنظيم إستفتاء تحت رعاية أممية.⁽⁵⁾

(1) - محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية (1956-1962)، مرجع سابق، ص 213.

(2) - Ridha Malak, op.cit, p44.

(3) - Ibid, P.50.

(4) - محمد قنطاري، "مظاهرات 11 ديسمبر 1960: أسبابها ووقائعها"، مرجع سابق، ص-ص 29، 58.

(5) - أحمد مسعود سيد علي، التطور السياسي في الثورة الجزائرية (1960-1961)، مرجع سابق، ص 180.

مواصلة لردود فعلها على سياسة ديغول المنتهجة في الجزائر ظلت الحكومة المؤقتة على الصعيد الدبلوماسي تشارك في المؤتمرات الإقليمية والدولية لحشد تضامن الدول العربية والإفريقية لدعم القضية الجزائرية والوقوف ضد مناورات ديغول الرامية إلى ضرب الوحدة الترابية للجزائر، لذلك شاركت في: مؤتمر آكرا الثاني من 08 إلى 12 ديسمبر 1958، الذي جمع كل الحركات الوطنية من مختلف أنحاء القارة الإفريقية، وخرج بتوصية مفادها حق الشعب الجزائري في الإستقلال وإستتكار السياسة المسماة إدماج الجزائر في فرنسا.⁽¹⁾

كما شاركت في مؤتمرات: (منروفيا من 04 إلى 08 أوت-1959-مؤتمر تونس من 25 إلى 31 جانفي 1960،....).⁽²⁾

إستطاعت الثورة التحريرية أن تصمد رغم محاصرتها ورغم الإمكانات القليلة التي تمتلكها، حيث أن وحدة الشعب الجزائري تحت راية جبهة التحرير الوطني أدت إلى إفشال كل الأساليب الإستعمارية، بالإضافة لذلك فإن إنتصارات جيش التحرير الوطني المتعددة على الأصعدة العسكرية والسياسية والدبلوماسية، جعلت آمال ديغول تنهار في الجزائر، ما أدى بالإدارة الفرنسية في نهاية الأمر إلى الدخول في مفاوضات جادة بشأن تقرير المصير والتي نتج عنها بعد عدة مراحل الحصول على إستقلال الجزائر في 05 جويلية 1962.⁽³⁾

2/-مواقف حكومات أوروبا الغربية في نطاق الحلف الأطلسي من الثورة التحريرية(1958-1962).

أرادت فرنسا جعل مهمتها في الجزائر مندمجة في نطاق إهتمامات "العالم الحر" لمواجهة" عالم الإستبداد"، ويظهر ذلك جليا من خلال تصريح المندوب الفرنسي "ديلوفري"، بمناسبة الزيارة التي نظمتها فرنسا لرؤساء بلديات أوروبا الغربية للجزائر في ربيع 1959، حيث قال فيه: "إن المعركة الدائرة في الجزائر لا تختلف عن المعركة الدائرة في برلين"، بذلك فرنسا أثارت الحساسية الغربية بإستعمال ورقة الحرب الباردة القائمة بين الغرب و الشرق لكسب تضامن دول الحلف الأطلسي ودعمها للموقف السياسي والعسكري الفرنسي في الجزائر، جاءت هذه الفكرة من فرنسا لطلب المزيد من مساعدات الحلف

(1)- المجاهد، العدد 34، مصدر سابق، ص04.

(2)- المجاهد، العدد48، 10 أوت 1959، ص03.

(3)- عبد المجيد بلخروبي، ميلاد الجمهورية الجزائرية والإعتراف بها، ترجمة: العربي بونيون، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص-ص، 148-145.

الأطلسي خاصة بعد الفشل الذريع الذي منيت به سياسة ديغول منذ توليه رئاسة الحكومة الفرنسية في 01 جوان 1958-08 جانفي 1959.⁽¹⁾

بالرغم من إنزعاج دول الحلف الأطلسي من طلبات فرنسا المتكررة إلا أن الحلف لم يتوان في تقديم يد العون عسى أن تجد فرنسا ضالتها في الجزائر.

في هذا السياق وافقت الولايات المتحدة الأمريكية باسم الحلف الأطلسي على بيع 25 طائرة عمودية وعدد آخر من الطائرات المقاتلة من نوع (T28)، لإسناد العمليات العسكرية للقوات البرية، والإستجابة لمتطلبات الجيش الفرنسي خلال سنتي (1959-1960) وتزويدها بما لا يقل عن 100 طائرة أخرى فيما بعد.⁽²⁾

كما كان للحلف الأطلسي دور كبير في عمليات المراقبة البحرية التي تفرضها فرنسا على السفن المارة عبر سواحل البحر الأبيض المتوسط، ومن ذلك نذكر: إعتضت فرنسا سنة 1959 على سبيل المثال 4130 سفينة، فتشت منها 2565، وحولت إتجاه 83 منها، فيما كانت فرنسا تستخدم أيضا الأسطول الأمريكي السادس تحت راية الحلف الأطلسي في دوريات الحراسة عبر البحر الأبيض المتوسط بإستخدامها فعاليات أجهزة الرادار التي تمكن فرنسا من مراقبة قاعدة " المرسى الكبير"، وكذا إستفادة فرنسا في حربها ضد الجزائر من وجود حاملتان للطائرات من منشأ أمريكي من طراز " لافاييت" حمولة كل منها 11 ألف طن.⁽³⁾

- حرب الجزائر تؤزم العلاقات بين فرنسا والحلف الأطلسي:

إن الإنتصارات العسكرية والسياسة والدبلوماسية التي باتت الثورة الجزائرية تحققها لم تؤرق فرنسا وحدها فقط بل إمتدت آثارها إلى الحلف الأطلسي إذ جعلته أمام إختبار كبير بالنظر إلى إخلال فرنسا بالتزاماتها العسكرية تجاهه، مما ساهم في تقادم الأزمات داخل الحلف بسبب مضاعفات القضية الجزائرية، وترجع أسباب الخلاف بين فرنسا وحلفائها في الحلف الأطلسي إلى ما يلي:

- عدم وفاء فرنسا بالتزاماتها المالية والعسكرية إزاء الحلف الأطلسي، بحجة إبتلاع حرب الجزائر لمعظم ميزانية التسليح الفرنسية.

(1)- محمد الميلي، المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، دار الكلمة للنشر، بيروت، لبنان، 1981، ص103.

(2)- محمد بجاوي، مصدر سابق، ص316.

(3)- مصطفى طلاس ويسام العسلي، مرجع سابق، ص ص، 551، 552.

• سحب فرنسا لقواتها الذرية سنة 1956، فأسطولها الجوي وأخيرا سحبت في سنة 1958 أسطولها البحري، مهددة في مذكرة بعث بها الجنرال ديغول في 05 سبتمبر 1958 إلى الرئيس الأمريكي " إيزنهاور " بالانسحاب من الحلف الأطلسي ما لم يشاركها في وضع خطة سياسية إستراتيجية للدفاع عن مستعمراتها في إفريقيا، باعتبار أن ذلك يشكل جزءا من الإستراتيجية العامة للحلف الغربي ضد الزحف الشيوعي.⁽¹⁾

• مطالبة فرنسا لحلفائها بتزويدها بالمعلومات والوسائل اللازمة لصنع القنبلة الذرية، وحينما رفض الحلفاء مطالبها التي ترمي مباشرة إلى تجنيدهم في حرب الجزائر، طلبت فرنسا أن يكون لها حق مراقبة إستخدام الأسلحة الذرية الأمريكية المخترنة في أراضيها، فرفض الحلف طلبها وقرر سحب الطائرات النفاثة الأمريكية من فرنسا ونقلها إلى ألمانيا الغربية وبريطانيا.⁽²⁾

نلاحظ ان دول الحلف الأطلسي تتصرف بعقلانية إذا كان الأمر يتعلق بزعزعة المصالح الإستراتيجية للدول الغربية فترفض طلبات فرنسا دون ان تعير أي إهتمام لبقائها أو انسحابها من الحلف، وكان الأجدر أن تصدر مثل هذه التصرفات في تعاملها مع حرب الجزائر، لأنها تتسبب بمساعداتها هذه في خراب ودمار، ما يناقض مبدأ السلم والأمن الذي أنشئ من اجلهما هذا الحلف، فهو بهذه التصرفات يعد أداة لقهَر الشعوب الضعيفة.

- موقف الحكومة المؤقتة من مساعدات الحلف الأطلسي لفرنسا في حربها ضد الجزائر:

أمام الدعم السياسي والعسكري المتزايد الذي قدمته دول الحلف الأطلسي لفرنسا في حربها ضد الجزائر منذ ست(06) سنوات، لم تتردد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في إرسال مذكرة يوم 19 سبتمبر 1960 إلى حكومات دول الحلف الأطلسي، حددت فيها موقفها من المساعدات التي تقدمها هذه الحكومات لفرنسا، وأوضحت فيها أن مساهمتها هذه هي جزء من حرب إبادة وإعادة الغزو الإستعماري الذي تشنه فرنسا على الجزائر.⁽³⁾

ثم تحدثت المذكرة عن حجم المساعدات الأطلسية لفرنسا سواء تعلق الأمر بتجهيز الوحدات العسكرية الفرنسية أو في مجال التدريب الذي يتولاه الخبراء الأمريكيون والالمان في الجزائر، وتحدثت

(1)- المجاهد، العدد 39، 02 أفريل 1959، ص08.

(2)- المجاهد، العدد 44، مصدر سابق، ص07.

(3)- عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، الجزء الثالث، مصدر سابق، ص-ص 83، 88.

المذكورة عن الدعم الدبلوماسي الذي تتلقاه فرنسا من دول الحلف الأطلسي من خلال تصويت معظم مندوبي هذه الدول لصالح الطرح الفرنسي عندما يتعلق الامر بالقضية الجزائرية، خلال مختلف دورات الأمم المتحدة، وخلصت الحكومة المؤقتة في مذكرتها إلى أن: " الشعب الجزائري غير معتمد عليه من فرنسا وحدها وإنما أيضا من قبل الحلف الأطلسي".

لفتت الحكومة المؤقتة رسميا إنتباه دول الحلف الأطلسي إلى أن ما تقدمه هذه الحكومات لفرنسا من معونة مادية ضخمة ومن تأييد دبلوماسي، يضع الحلف الأطلسي ضمن خانة الاحلاف الإستعمارية في نظر الراي العام لدى الشعوب الضعيفة.⁽¹⁾

3/-مواقف حكومات أوروبا الغربية خارج نطاق الحلف الأطلسي من الثورة التحريرية 1958-1962:

إن الحكومة المؤقتة منذ تأسيسها في 19 سبتمبر 1958 باشرت عملها الرامي إلى إستمرار الثورة التحريرية، إن على المستوى الداخلي بالتنسيق مع قادة الولايات لضمان توجيه العمليات العسكرية وتكثيفها على المناطق التي يتمركز بها العدو، أو على المستوى الخارجي أين كانت الحكومة المؤقتة قد ورثت عن الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني ولجنة التنسيق والتنفيذ آليات مختلفة وظفتها في عملها الدبلوماسي عبر العالم بصفة عامة وأوروبا بوجه خاص، محاولة كسب المزيد من مواقف الحكومات الأوروبية لدعم القضية الجزائرية، غير أن عودة ديغول إلى الحكم في فرنسا بوزنه على الصعيد الأوروبي، إنتهج سياسة في الجزائر ممزوجة بين الترهيب والترغيب، بهدف القضاء على الثورة فيها.

هذه السياسة أثرت على مواقف الحكومات الأوروبية، فأظهرت إنحيازها في العموم إلى فرنسا على عدة أصعدة خاصة في الفترة ما بين 01 جوان 1958 - 16 سبتمبر 1959.

- على الصعيد السياسي:

كان موقف الحكومات الغربية من الثورة الجزائرية في عمومها يتناغم مع الموقف الفرنسي ويسير خلف المقاربة الفرنسية في تحديد طبيعة المشكل الجزائري، لذلك تعاملت بصرامة مع نشاطات جبهة التحرير الوطني على أراضيها، وراقبت عن قرب تحركات المسؤولين وقامت بتجميد مكاتب الجبهة وإغلاقها في بعض الاحيان، وفي هذا الخصوص نذكر:

(1)- عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، الجزء الثالث، مصدر سابق، ص-ص-، 96، 98.

- موقف الحكومة الإسبانية التي تمكنت فرنسا من إستمالتها إليها إنطلاقاً من تطابق المصالح الاقتصادية بين الحكومتين، فقد أصبحت إحدى المسائل الجوهرية التي إعتمدت عليها حكومة باريس، وأدى هذا التقارب إلى قيام الجنرال "شال" قائد قوات الإحتلال الفرنسي في الجزائر بزيارة رسمية إلى إسبانيا في مارس 1959، وهي الزيارة التي تناولت بحث قضية التنسيق الأمني بين البلدين، على أساس أن ممثلي القضية الجزائرية إرهابيون وخارجون عن القانون الفرنسي وبإمكانهم أن يهددوا الإستقرار الداخلي لفرنسا وحتى إسبانيا وأوروبا بصورة عامة⁽¹⁾، يدعم هذا الطرح التصريح الذي أدلى به السيد "كازا"، نائب رئيس هيئة أركان الجيش الإسباني والمكلف بجهاز المصالح الخاصة في 03 جويلية 1959: "بأن التنسيق حول القضية الجزائرية بين حكومة بلاده والحكومة الفرنسية كبير جداً، وكذلك القضايا ذات الإهتمام المشترك، ومنها على وجه التحديد تنقلات الجزائريين القادمين من ربوع أوروبا والعابرين للتراب الإسباني إتجاه فرنسا بالطرق غير الشرعية..."، في الوقت الذي كانت فيه الحكومة الإسبانية قد عملت على غلق كل مقرات جبهة التحرير الوطني على الأراضي الإسبانية.⁽²⁾

كما كانت حكومات أوروبا الغربية تشجع على كل مبادرة ينتهجها ديغول في سياسته بالجزائر، ومن ذلك نذكر:

- **موقف الحكومة البريطانية** من إعلان ديغول حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره في 16 سبتمبر 1959 حيث إستقبلته الحكومة البريطانية بحرارة كبيرة، معتبرة إياه: "تصريحاً على قدر كبير من الأهمية".

- **موقف الحكومة الإيطالية** من إعلان ديغول عن حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره: إعتبرت الحكومة الإيطالية هذا التصريح بمثابة حركة ليبرالية من قبل الجنرال ديغول⁽³⁾، بمعنى تصريح أحادي الجانب لحل القضية الجزائرية ولا يتضمن ما يفيد الإعتراف بالحكومة المؤقتة بصفتها الممثل الشرعي للشعب الجزائري، كما أنه تصريح غامض لا يمكن تطبيقه بعفوية وإنما يمكن قبوله كمبدأ أولي للتفاوض.

- **موقف الحكومة السويسرية**: عبرت الحكومة السويسرية بخصوص تفعيل مبدأ حق تقرير المصير للشعب الجزائري الذي أعلن عنه ديغول، بأن سويسرا مستعدة لتسهيل بدرجة كبيرة إيجاد حلول تسمح

(1) - مريم صغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية (1954-1962)، مرجع سابق، ص 447.

(2) - مريم صغير، مرجع نفسه، ص 446.

(3) - Le Monde, № 4558, du 18/09/1959,P07.

بالوصول للسلام⁽¹⁾، رغم أن جبهة التحرير الوطني كانت السبابة في طرح مبدأ التفاوض لحل القضية الجزائرية في بيان أول نوفمبر 1954، وكذا في ميثاق مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، لكنه لم يلقى آذاناً صاغية.

أما فيما يتعلق بجواب الحكومة المؤقتة عن طرح ديغول القاضي بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، رغم أنه مناورة وخدعة، أبدت حكومات المعسكر الغربي إرتياحها لجواب الحكومة المؤقتة القاضي بقبول هذا المبدأ كخطوة أولى لإيجاد حل للقضية الجزائرية ومن ذلك نذكر:

- **بريطانيا:** كانت أول حكومة أوروبية عبرت عن إرتياحها بعد تصريح الحكومة المؤقتة، حيث قالت: "إنها مرتاحة لقبول جبهة التحرير الوطني بعرض ديغول المتعلق بتقرير المصير".⁽²⁾

- **أما ألمانيا الغربية:** فإن الأوساط الحكومية بها أعربت عن إرتياحها لبيان جبهة التحرير الوطني التي عبرت عن إستعدادها للتفاوض.⁽³⁾

مما سبق نستخلص أن حكومات المعسكر الغربي منحازة بشكل واضح إلى فرنسا، وتؤكد هذا الانحياز في عدم إيلاء الحكومات الغربية أي إهتمام لحدث تأسيس الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958، رغم ما صاحبه من هالة إعلامية، كما أنها لم تعترف بالحكومة المؤقتة خلال الفترة (19 سبتمبر 1958-19 مارس 1962).⁽⁴⁾

من جانب آخر لم تسمح حكومات المعسكر الغربي بإستقبال فريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم للتباري معه على أراضيها أو خارجها منذ تاسيسه في 13 أفريل 1958 الى 19 مارس 1962، لما لهذه اللعبة من صدى عالمي يمكن أن يجذب إهتمام الأوساط الرسمية وغير الرسمية للقضية الجزائرية، رغم ما بذلته التنظيمات غير الحكومية (النقابية والطلابية) من مجهود لتأييد القضية الجزائرية.⁽⁵⁾

- **على الصعيد الدبلوماسي:**

(1)- Le Monde, op.cit,P07.

(2)- Le Monde. , № 4569, du 01/10/1959, p03.

(3)- المجاهد، العدد 52، 05 أكتوبر 1959، ص ص، 06، 07.

(4)- عمر بوضرية، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة (1958-1962)، من خلال محفوظات الثورة الجزائرية بالمركز

الوطني للأرشيف- بئر خادم، مرجع سابق، ص 32.

(5)- سامية بن فاطمة، مرجع سابق، ص-ص، 353-357.

نلاحظ أن حكومات المعسكر الغربي تعمل جاهدة على دعم الطرح الفرنسي في حربها ضد الجزائر خلال دورات الأمم المتحدة، إذ صوتت على عدم تسجيل القضية الجزائرية في الدورة العاشرة (10) كما صوتت أيضاً ضد المشاريع المعدلة للمشاريع التي تتقدم بها الكتلة الأفروآسيوية تأييداً للقضية الجزائرية، وكانت هذه التعديلات تتمحور أساساً حول النقاط الجوهرية التي ترمي إلى حل القضية الجزائرية ومن ذلك نذكر:

- ما قامت به في الدورة الخامسة عشر (15) المنعقدة في خريف 1960، حيث صوت مندوبو حكومات المعسكر الغربي على التعديل الذي يقضي بحذف الفقرة الرابعة التي تنص على تنظيم الإستفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة، الذي أدخل على مستوى الجمعية العامة على المشروع الذي تقدمت به 24 دولة من الكتلة الأفروآسيوية⁽¹⁾، في حين لم تعارض القرار الذي خرجت به الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة عشر (16)، الذي يحث طرفي النزاع الفرنسي والجزائري على الإسراع في المفاوضات، إذ لم تعارض هذا القرار أية حكومة من المعسكر الغربي لأنه يخدم الثورة التحريرية والطرح الفرنسي الذي يسعى إلى إنهاء الحرب في الجزائر التي أنهكت الاقتصاد الفرنسي.⁽²⁾

كما أن حكومات أوروبا الغربية خلال إجتماعات الحلف الأطلسي التي تعقدها لم تخرج بأي قرار تدين فيه السياسة الفرنسية في حربها ضد الجزائر وتمنعها من إستخدام إمكانيات الحلف الأطلسي المالية منها والعسكرية فيها، كما رأينا سابقاً.

فشل مناورات ديغول حول تقرير المصير وآثارها على مواقف حكومات أوروبا الغربية إتجاه القضية الجزائرية 1958-1962.

لم تتوقف الثورة التحريرية عن تحقيق إنتصاراتها خاصة وأنها كانت تتقطن للحيل التي يستخدمها الجنرال ديغول من خلال مناوراته حوا تقرير المصير الرامية إلى إفشال الثورة (كفكرة الجزائر الجزائرية، مشروع قسنطينة، سلم الشجعان...)، ما أجبره في 02 أكتوبر 1960 إلى الإعتراف بالحكومة المؤقتة وقبول التفاوض معها بصفتها الممثل الشرعي للشعب الجزائري في إسترجاع سيادته.

(1) - بوعلام بن حمودة، مصدر سابق، ص 502.

(2) - سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص 463.

هذه التطورات جعلت حكومات أوروبا الغربية تراجع حساباتها إتجاه القضية الجزائرية وتفكر في محاولة التقرب منها لإستمالة قادتها لغرض إبرام علاقات تعاون مع الدولة الجزائرية المستقلة مستقبلاً، وفي هذا الخصوص نذكر:

- **موقف الحكومة الإسبانية:** الذي كان منحاذاً إلى فرنسا حتى إعلان ديغول حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره في 16 سبتمبر 1959، هذه التحولات الطارئة على سياسة ديغول في الجزائر، جعلت الحكومة الإسبانية تسلك سياسة متوازنة إتجاه أطراف المشكل الجزائري حتى لا تكون الخاسر الأكبر في المسألة، ويظهر هذا التحول في موقف الحكومة الإسبانية من التعليمات التي أصدرتها إلى الصحافة والتي تقضي بوجود التكتّم على تحركات الجزائريين على أراضيها⁽¹⁾. في ذات السياق تمكّن "الصالح محبوبي" ممثل الحكومة المؤقتة في إسبانيا من الحصول على وعد من السيد "كازا" مسؤول سامي في الامن الاسباني، يقضي بأنه سيقوم بالإجراءات اللازمة للإفراج عن الجزائريين حالة تعرضهم للإعتقال من طرف السلطات الإسبانية بسبب نشاطهم لصالح القضية الجزائرية.⁽²⁾

- **موقف الحكومة السويسرية:** على إثر فشل مناورات ديغول حوا تقرير المصير في الجزائر، عملت الحكومة السويسرية على تجسيد إستعدادها للتوسط بين طرفي النزاع الفرنسي والجزائري في مفاوضاتها الرامية إلى حل النزاع بينهما على إثر إتصال ممثل جبهة التحرير الوطني في روما "الطيب بولحروف" بمستشار فيدرالية سويسرا "لونغ أوليفي"، عقب فشل محادثات مولان في 29 جوان 1960، وبعد إستشارة أوليفي لونغ لحكومته، أبدى موافقته على ذلك، وسارت المفاوضات الفرنسية الجزائرية بمختلف مراحلها تحت الوساطة السويسرية التي تعمل على تأمين الجزائريين وإيوائهم على أراضيها.⁽³⁾

كما تبنت الحكومة السويسرية موقفاً بعد إتفاقيات إيفيان التي جرت تحت وساطتها والتي أفضت إلى توصل الطرفين الفرنسي والجزائري إلى توقيع إتفاق وقف إطلاق النار يوم 18 مارس 1962 والذي دخل حيز التنفيذ في اليوم الموالي، حيث إعتبرت الحكومة السويسرية هذا الإتفاق مكسباً للشعب الجزائري، كما أنه مكسب للحكومة السويسرية وشعبها لكونها البلد الأوروبي الوحيد الذي يلتزم الحياد في النزاعات الدولية ويسعى دوماً إل تحقيق السلم والسلام بين شعوب العالم.⁽⁴⁾

(1) - شعبان إيدو، مرجع سابق، ص 267.

(2) - Ridha Malek, op.cit,p72.

(3) - أوليفي لونغ، مصدر سابق، ص-ص، 27-55.

(4) - أوليفي لونغ، مصدر نفسه، ص 131.

تطور الراي العام في أوروبا الغربية إتجاه القضية الجزائرية وتأثيره على مواقف حكومات بلدانها 1958-1962:

إن النشاط الدبلوماسي المكثف الذي قامت به مختلف مؤسسات جبهة التحرير الوطني، بدءاً من الوفد الخارجي فلجنة التنسيق والتنفيذ إلى الحكومة المؤقتة عبر مختلف البلدان الأوروبية مستخدمة في ذلك آليات مختلفة أشرنا إليها سابقاً، أثبتت فعاليتها في قدرتها على إختراق المجتمعات الأوروبية الرسمية منها وغير الرسمية (منظمات عمالية، طلابية، نسوية...)، حيث تمكنت من تزويدها بكل المعلومات التي تتعلق بالقضية الجزائرية واقتنعها بضرورة الوقوف إلى جانبها، بغية إسترجاع حريتها وإستقلالها، مما ولد في أوساط هذه المجتمعات قناعة بضرورة دعم القضية الجزائرية، فراحت تضغط على حكوماتها، هذه الأخيرة حتى لا تتحرج من النشاطات التي تقوم بها التنظيمات المؤيدة للقضية الجزائرية في بلدانها أخذت تغض البصر وتسمح لها بتنشيط (ندوات، تظاهرات وملتقيات وغيرها) تساند بها القضية الجزائرية، وفي هذا الخصوص نذكر:

- **بلجيكا:** لم تعارض الحكومة البلجيكية ما قامت به "اللجنة البلجيكية من أجل السلم في الجزائر" من نشاطات للترويج للقضية الجزائرية وتنوير الراي العام البلجيكي وحمل الحكومة البلجيكية على بناء مواقفها إتجاه القضية الجزائرية، ومن هذه النشاطات نذكر: دعوة هذه اللجنة "جان بول سارتر" الذي ألقى محاضرة في 12 مارس 1962 ببروكسل، أكد فيها شرعية كفاح الشعب الجزائري وأحقية في نيل الحرية والإستقلال، كما طالبت هذه اللجنة الحكومة البلجيكية في أكتوبر 1961 بالسماح للحكومة المؤقتة بإرسال بعثة دائمة في بروكسل⁽¹⁾.

- **النمسا:** أشرفت منظمة الشباب النمساوي التابعة للحزب الإشتراكي خلال المؤتمر الذي نظمه الحزب في 08 جوان 1961 على مظاهرة جمعت 1500 متظاهر، أين تم رفع لافتات كتب عليها عبارات "نطالب بالحرية للجزائر"، كما رافع الحزب الإشتراكي النمساوي من أجل فتح مكتب لجبهة التحرير الوطني في فيينا يوم 28 سبتمبر 1961⁽²⁾.

بهذا تكون جبهة التحرير الوطني قد وفقت إلى حد كبير بفضل عملها الدبلوماسي الذي مارسه في أوروبا الغربية بمختلف آلياته أن تتغلغل في المجتمعات الأوروبية وتقنعها بضرورة الوقوف إلى جانب

(1)- Jacques Charpy, op.cit,p258.

(2)- كيلر فريترز، مرجع سابق، ص-ص، 47-96.

القضية الجزائرية، فشكلت بذلك ضغطاً على حكومات بلدان هذا المعسكر كما رأينا مع حكومتي النمسا وبلجيكا، وقد طال هذا الضغط بلداناً أخرى مثل: إنجلترا، إيطاليا، إسبانيا وهولندا، ما جعل حكومات أوروبا الغربية تغض الطرف عن ما يقوم به المجتمع المدني من نشاطات مؤيدة للقضية الجزائرية، وتكون بذلك قد تركت الحرية للتنظيمات النقابية والطلابية وكذا الجمعيات لتعبر عن إرادتها غير مبالية بالدعاية الفرنسية، وإستطاعت بذلك أن تستميل مواقف حكومات بلدانها المنحازة إلى فرنسا بتأييد القضية الجزائرية ولو ضمناً.

ب/-مواقف حكومات الدول الإسكندنافية من الثورة التحريرية 1958-1962:

تمكنت جبهة التحرير الوطني أن تجد لها مكاناً في الدول الإسكندنافية في إطار إستراتيجيتها الدبلوماسية في تشكيل وصياغة رأي عام دولي يؤمن بحق الشعب الجزائري في الإستقلال، وقد إستطلعت هذا الرأي من خلال جولتين دبلوماسيتين قام بهما ممثلاً الجبهة (عبد الرحمان كيوان وأحمد فرانسيس)، الجولة الدبلوماسية الأولى في فيفري 1957 وطالت كل من (السويد، النرويج والدنمارك)، فيما كانت الجولة الثانية في 21 جويلية إلى منتصف أوت 1957 وشملت كل من (فنلندا، النرويج، السويد والدنمارك)، ما نجم عنها نجاح نسبي للقضية الجزائرية في هذه الدول ما دفع الحكومة المؤقتة لتواصل نشاطها في الدول الإسكندنافية معتمدة على بعثة السويد التي أوكلت لها مهام دبلوماسية عبر كل من (السويد، النرويج، الدنمارك وفنلندا)، برئاسة "محمد الشريف ساحلي"، تتجلى نشاطات هذه البعثة في: الدعاية المكتوبة والشفوية، جمع الأموال وتمثيل الحكومة المؤقتة في مختلف المؤتمرات الدولية، كما سنوضحه في الآتي:

- حكومة السويد:

إستغلّت بعثة الحكومة المؤقتة بالسويد تدهور العلاقات بين الحكومة الفرنسية والسويدية في أواخر 1958، فراحت البعثة تركز في نشاطها على جلب المساعدات للاجئين الجزائريين في كل من تونس والمغرب الأقصى، وفي هذا الشأن سجلت وزارة الخارجية للحكومة المؤقتة خلال جانفي 1959 ارتفاع حجم المساعدات الاجتماعية السويدية المقدمة للاجئين الجزائريين، حيث كانت الحكومة السويدية قد قدمت منحة قدرها مائة ألف كورولة سويدية كمساعدات للاجئين والجرحى الجزائريين، في ذات الوقت

كان مسؤول البعثة في إتصالات عديدة بالمنظمة السويدية "مساعدة الطفولة" والتي قدمت بدورها مبلغاً مالياً قدره مليوني كورولة لفائدة أطفال اللاجئين الجزائريين.⁽¹⁾

كما قام محمد الشريف ساحلي في إطار تكثيف نشاطه الدبلوماسي ما بين ديسمبر 1958 إلى مارس 1959 بتوزيع مئات النسخ من جريدة المجاهد شهرياً، وكذا توزيع 500 نشرة إعلامية منتظمة كانت تصدرها البعثة الجزائرية بالسويد قصد التعريف بالقضية الجزائرية في أوساط الصحافة السويدية وكذا المنظمات الشبانية.⁽²⁾

هذه النشاطات المكثفة للحكومة المؤقتة أقلقّت فرنسا فأرسلت فرقة من عناصر الإستخبارات لرصد تحركات مسؤول البعثة وتقرير ما يناسب من ردود فعل، وتعيين حوالي ثلاثين أستاذاً محاضراً في المعهد الفرنسي بستوكهولم للسنة الدراسية 1959-1960 وهذا في إطار الدعاية المضادة، التي لم تؤثر على الحكومة السويدية التي تعتبر بحق أول حكومة في أوروبا الإسكندنافية التي أيدت القضية الجزائرية وقد تجلّى ذلك دبلوماسياً عندما صوت مندوب حكومة السويد لصالح القضية الجزائرية في الدورة الرابعة عشر (14) للأمم المتحدة المنعقدة في خريف 1959.⁽³⁾

- حكومة النرويج:

إستغل محمد الشريف ساحلي حكومة النرويج على إعتبار أنها حكومة عمالية مناهضة للإستعمار، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، فقام بزيارتين إلى النرويج خلال سنة 1959، الأولى في أبريل والثانية في جوان، إتصل خلالهما بشخصيات نرويجية عديدة مثل: رئيس مكتب القسم السياسي بوزارة الخارجية النرويجية ورئيس لجنة الشؤون الخارجية السيد: "فين مو"، وأجرى حوارين مع جريدتي "أوسلو وبيergen" النرويجيتين.

(1) - عمر بوضرية، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية (1954-1962)، مرجع سابق، ص 516، 517.

(2) - محمد خيشان، جبهة التحرير الجزائرية في دول أوروبا الغربية أثناء الثورة التحريرية (1956-1959)، مرجع سابق، ص 336.

(3) - عمر بوضرية، "دور مكاتب جبهة التحرير الوطني في حشد الدعم للقضية الجزائرية في بلدان غرب أوروبا 1955-1960"، مرجع سابق، ص 31.

تمكن من خلال هذه الاتصالات من تحسين موقف الحكومة النرويجية المتحفظ إتجاه القضية الجزائرية، كما أعاد محمد الشريف ساحلي خلال هاتين الزيارتين بعث نشاط "اللجنة النرويجية من أجل الجزائر"، التي كانت متوقفة في ماي 1959.⁽¹⁾

مواصلة لنشاطه في النرويج شارك محمد الشريف ساحلي في أشغال مؤتمر طلابي إحتضنته مدينة "غول" النرويجية في أوت 1959، والذي خصص لمناقشة موضوع "إنهيار الإستعمار"، وانتظم تحت إشراق وزارة الخارجية النرويجية، ألقى خلاله محمد الشريف ساحلي محاضرة بعنوان: "بعض مظاهر السياسة الإستعمارية الفرنسية"، رغم محاولات السفارة الفرنسية بالنرويج منع محمد الشريف ساحلي من إلقاء هذه المحاضرة، لكن محاولاتها باءت بالفشل.⁽²⁾

كما نسجل موقفاً للحكومة النرويجية حول رد الحكومة المؤقتة على إعلان ديغول حق تقرير المصير للشعب الجزائري في 16 سبتمبر 1959، على لسان وزير خارجيتها

السيد: "هالفرد لانج" في 26 أكتوبر 1959، خلال تقديمه عرض أمام البرلمان النرويجي حول القضية الجزائرية واصفاً رد الحكومة المؤقتة على إقتراح ديغول بالحكمة وحسن التقدير.⁽³⁾

لذلك يمكن القول بأن موقف حكومة النرويج بدأ يأخذ القضية الجزائرية بعين الإعتبار ويضعها في الحسبان ضمن نشاطات الحكومة النرويجية.

- حكومة الدانمارك:

مواصلة لحشد المزيد من مواقف حكومات الدول الإسكندنافية لتأييد القضية الجزائرية، قام محمد الشريف ساحلي خلال سنة 1959، بزيارة إلى الدانمارك لغرض تكذيب أخبار تناقلتها صحف دنماركية وسويدية في شهر سبتمبر 1959 مفادها: عزم الحكومة المؤقتة على نقل مكتبها بستوكهولم إلى العاصمة الدانماركية "كوبنهاغن" وهو ما كانت قد فندته حكومة الدانمارك.⁽⁴⁾

(1) - شعبان إيدو، مرجع سابق، ص 268.

(2) - محمد السعيد عقيب، دور الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين خلال الثورة التحريرية (1955-1962)، مرجع سابق، ص 185.

(3) - عمر بوضرية، تطور نشاط الدبلوماسية للثورة الجزائرية (1954-1960)، مرجع سابق، ص 518، 519.

(4) - مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية (1954-1962)، مرجع سابق، ص 456.

خلال ذات الزيارة حاول محمد الشريف ساحلي تأسيس لجنة دانماركية لمساعدة اللاجئين الجزائريين، لكنه فشل في هذا المسعى بسبب الموقف السلبي لحكومة الدانمارك إتجاه القضية الجزائرية، رغم أنها كانت تسمح بتقديم مساعدات للاجئين الجزائريين وتشتترط مرورها عبر قناة المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة.⁽¹⁾

- الحكومة الفنلندية:

تعد فنلندا من دول أوروبا الإسكندنافية التي ترتبط مع فرنسا بمصالح إقتصادية، إذ لها تعاملات إقتصادية كثيرة معها، ما جعل الحكومة الفنلندية لا تضحي بمصالحها الإقتصادية في سبيل دعم القضية الجزائرية، وهو ما أثر على المساعي الدبلوماسية لمحمد الشريف ساحلي، في هذا البلد على إثر زيارة قام بها إلى فنلندا في جوان 1959، تبين خلالها أن الأوضاع غير ملائمة للنشاط الدعائي لصالح القضية الجزائرية.⁽²⁾

- حكومة إيسلندا:

يتضح لنا من خلال إطلاعنا على سير دورات الأمم المتحدة وخاصة الجلسات المتعلقة بالقضية الجزائرية بأن موقف حكومة إيسلندا من القضية الجزائرية كان يتسم بالحياد إذ كانت دائماً تمتنع عن التصويت.⁽³⁾

ما يمكن إستنتاجه من خلال تتبعنا لمواقف حكومات أوروبا الإسكندنافية بأنها كانت متباينة إتجاه القضية الجزائرية خلال الفترة (1958-1962)، لكن الملفت للنظر في هذه المحطة من الدراسة أن دبلوماسية الحكومة المؤقتة تمكنت من إختراق هذه البلدان وإستطاعت أن تعرف بالقضية الجزائرية فيها، فحققت نجاحاً نسبياً وأخفقت في بعض النواحي حسب ظروف كل بلد من هذه البلدان.

ج/-مواقف حكومات أوروبا الشرقية من الثورة التحريرية 1958-1962:

سعت الثورة منذ إنطلاقها لربط علاقات الود مع جميع الدول المناهضة للإستعمار في سبيل كسب دعمها ومساندتها في معركتها التحريرية ضد الإستعمار الفرنسي المؤيد والمدعم من قبل الولايات

(1)- Benamar Kader et Keller Frity, op.cit, p50.

(2)- Abderrhemane Kiouane, op.cit, p99.

(3)- عبد المالك عودة، مرجع سابق، ص-ص، 16-26.

المتحدة الأمريكية والمعسكر الغربي، لخلق نوع من التوازن، لعل من أبرز هذه الدول دول أوروبا الشرقية، لما تتميز به هذه المرحلة (1958-1962) من الإنتماءات و التكتلات الدولية وسياسة الأحلاف والصراع الإيديولوجي و العسكري بين المعسكرين (الغربي و الشرقي)، وفي خضم هذه الظروف نسجت جبهة التحرير الوطني علاقات وطيدة مع دول أوروبا الشرقية منتهجة مبدأ الحياد الإيجابي في تلك العلاقات التي إنعكست عليها إيجاباً، حيث وجدت جبهة التحرير الوطني من دول أوروبا الشرقية مساندة فعالة، تمثلت في دعم الثورة سياسياً وعسكرياً ودبلوماسياً كما سنوضحه في الآتي:

1/- حكومة الإتحاد السوفياتي.

ذكرنا سلفاً بأن موقف حكومة الإتحاد السوفياتي من الثورة التحريرية يتميز بالتذبذب، فتارة يعمل من أجل الحفاظ على علاقاته بفرنسا وفق ما تقتضيه مصالحه الإستراتيجية الرامية إلى تجسيد فكرة التعايش السلمي بين المعسكرين، وتارة أخرى يعمل على دعم الثورة التحريرية حسب ما تنص عليه مبادئه الإيديولوجية المناهضة للإستعمار.

خلال الفترة (1958-1962)، إستهلّت حكومة الإتحاد السوفياتي موقفها إتجاه الثورة التحريرية بالتريث على إثر عودة الجنرال ديغول إلى الحكم بفرنسا 01 جوان 1958، وبالرغم من هذا التريث الذي دام مدة سنة، فقد تم خلال هذه الفترة (01 جوان 1958-30 جوان 1959) إستقبال وفد الحكومة المؤقتة في موسكو من قبل أعضاء الحكومة السوفياتية في ديسمبر 1958⁽¹⁾، كنا قد أشرنا إليها سابقاً.

غير أن فشل سياسة ديغول في الجزائر جعلت حكومة الإتحاد السوفياتي تراجع موقفها من الثورة التحريرية وإن كان هذا الموقف الأخير جاء متأخراً إلا أن الإتحاد السوفياتي لم يخفي من قبل دعمه للثورة، حيث إستقبل وفد الحكومة المؤقتة وهو في طريقه إلى بكين مرة ثانية في ربيع 1960⁽²⁾.

بالرغم من أن هذا الإستقبال كان فاتراً، إلا أنه شكل بداية التقارب بين وجهتي نظر الحكومة المؤقتة و الحكومة السوفياتية، و تأكد هذا التقارب بشكل واضح للعيان خلال لقاء ثالث جمع وفد الحكومة المؤقتة برئاسة فرحات عباس و رئيس الحكومة السوفياتية خرونشوف في خريف 1960، خلال الفترة (من 28 سبتمبر إلى 03 أكتوبر 1960) على هامش الدورة الخامسة عشر (15) للأمم المتحدة، أين أعلنت

(1) - محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 600.

(2) - أحمد سعيود، العلاقات الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958-1962)، مرجع سابق، ص 162.

الحكومة السوفياتية جهارا عن دعمها للثورة التحريرية⁽¹⁾، بعد أن تأكدت من فشل مناورات ديغول الرامية إلى حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وإعتراف هذا الأخير بالحكومة المؤقتة على أنها المفاوض الشرعي و الوحيد للشعب الجزائري وقبول التوجه إلى المفاوضات بشكل جدي في 02 أكتوبر 1960⁽²⁾

تجدر الإشارة إلى أن هذه الزيارات كنا قد تناولناها بالتفصيل سابقا في المبحث الثاني من هذا الفصل أثناء تعرضنا للتحركات الدبلوماسية للحكومة المؤقتة.

كما دعمت الحكومة السوفياتية الثورة التحريرية عسكريا خلال الفترة (جانفي 1960-أوت 1961)، حيث قدمت رفقة الصين أربعة شحنات أسلحة عبر تونس، قدر وزنها بـ 2500 طن، كما قدم شحنتين أخريين إلى جبهة التحرير عبر المغرب بلغ وزنها الإجمالي 1500 طن.⁽³⁾

لقد أدركت حكومة الإتحاد السوفياتي بأن التطورات الدولية مواتية لتغيير موقفها والإفصاح عنه، لأن أي تأخر في مواكبة الأجواء العالمية التي تنبئ بضرورة حل القضية الجزائرية حلا سلميا قد يضر مستقبلا بمصالح الحكومة السوفياتية في الجزائر المستقلة.

كما كان لحكومة الإتحاد السوفياتي مبادرات أخرى تدعم القضية الجزائرية نذكر على سبيل المثال منها: إستقبال فريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم مرتين الأولى خلال الفترة من 24 جوان إلى 13 جويلية 1959، والثانية خلال ربيع 1961.

ناهيك عن الدعم الدبلوماسي المتواصل للثورة التحريرية خلال دورات الأمم المتحدة، بدءا من الدورة العاشرة إلى الدورة السادسة عشر (16) المنعقدة من خريف 1955 إلى خريف 1961⁽⁴⁾.

ننهي مواقف الحكومة السوفياتية من الثورة التحريرية من خلال موقفها الذي يوافق الحل السلمي الذي توصل إليه الطرفان الفرنسي و الجزائري، عقب إنتهاء مفاوضات إيفيان الثانية (07 مارس 1962- 18 مارس 1962)، والتي أفضت إلى توقيع الطرفين على إتفاق وقف إطلاق النار في 18 مارس 1962، وبالمناسبة بعثت حكومة الإتحاد السوفياتي ببرقية تهنئة إلى رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة، ومما جاء فيها: ".....بمناسبة نبأ الإنتصار التاريخي للشعب الجزائري البطل خلال المفاوضات بين

(1) - المجاهد، العدد 79، 10 أكتوبر 1960، ص01.

(2) - محمد بجاوي، مصدر سابق، ص211.

(3) - عمر بوضرية، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية (1954-1960)، مرجع سابق، ص572.

(4) - عبد المالك عودة، مرجع سابق، ص-ص 05-26.

الحكومتين الجزائرية والفرنسية، لقد حصل إتفاق حول تقرير المصير للجزائر كدولة مستقلة ذات سيادة وحول إنتهاء الحرب،....." (1).

عرفانا بإننتصار القضية الجزائرية، فإن رئيس الإتحاد السوفياتي "خروتشوف" إغتتم فرصة تقديم تهانيه للشعب الجزائري، و أكد عزمه على إقامة علاقات دبلوماسية مع الجزائر المستقلة، وفي هذا الشأن صرح قائلاً: ".....، إن الحكومة السوفياتية التي تحمل أعظم التقدير للمطامح الوطنية العادلة للشعب الجزائري، تعلن أنها تعترف قانونيا بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وأنها مستعدة لإقامة علاقات دبلوماسية ستساهم في إنشاء تطور جديد من التفاهم المتبادل والصداقة التي نشأت بين شعوبنا..". (2).

ما نخلص إليه أنه بالرغم من التذبذب الذي عرفه موقف الإتحاد السوفياتي أثناء الثورة التحريرية، إلا أنه قدم دعماً عسكرياً وسياسياً ودبلوماسياً للقضية الجزائرية لا يمكن الإستهانة به ولا ننكر دوره الإيجابي في حشد مواقف حكومات أوروبا الشرقية الأخرى السائرة في فلكه لدعم القضية الجزائرية.

2- حكومة يوغسلافيا.

إن حكومة يوغسلافيا في طليعة حكومات أوروبا الشرقية من حيث دعمها للثورة التحريرية، عسكرياً، سياسياً ودبلوماسياً كما رأينا في عدة محطات من هذه الدراسة.

إذ بعد عودة الجنرال ديغول إلى سدة الحكم في فرنسا سلك سياسة ممزوجة بين أسلوب الترغيب والترهيب للقضاء على الثورة في الجزائر، فتلقى رداً من جبهة التحرير الوطني تمثل في تأسيس الحكومة المؤقتة 19 سبتمبر 1958، وما صاحب هذه الأخيرة من إعتراف متوالي من الدول الشقيقة والصديقة، ولغرض إيقاف الدعم المتواصل للثورة التحريرية من قبل حكومات أوروبا الشرقية عمل ديغول ضمن إستراتيجيته الدبلوماسية على توجيه تهديد ليوغسلافيا يقضي بقطع العلاقات بين البلدين إذا ما إستمرت حكومتها في دعم الحرب بالجزائر (3).

غير أنه إيماناً من الحكومة اليوغسلافية بأن ما تقوم به الحكومة المؤقتة وقبلها جبهة التحرير الوطني من تنظيم جهد عسكري في الداخل، إنما هو كفاح تحرري بهدف إسترجاع سيادة الجزائر

(1) - المجاهد، العدد 117 (عدد خاص)، 20 مارس 1962، ص 09.

(2) - المجاهد، العدد 117 (عدد خاص)، مصدر نفسه، ص 11.

(3) - عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (سبتمبر 1958 - جانفي 1960)، مرجع سابق، ص-ص، 69-82.

المغتصبة واستعادة حريتها المسلوبة، وتجسيدا لهذا المبدأ لم تتوان حكومة يوغسلافيا في تحدي تهديدات ديغول ومعاونه " ميشال ديبري"، بأن وجهت دعوة لأعضاء الحكومة المؤقتة لزيارة يوغسلافيا خلال الفترة (من 06 إلى 12 جوان 1959) أعلنت خلالها إقرارها الفعلي بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية⁽¹⁾.

حيال هذا صرح السفير اليوغسلافي بتونس شهر جوان 1959 قائلا: " كل ما تقدمه الشعوب من إعانة للجزائر لا يسد دين الجزائر على الإنسانية"⁽²⁾.

رغبة من الحكومة اليوغسلافية في الإسراع لإيجاد حل للقضية الجزائرية صرح الناطق باسم كتابة الدولة الخارجية اليوغسلافية السيد: " دراغو"، في ندوة صحفية عقدها يوم 19 مارس 1960 قائلا: " إن الحكومة اليوغسلافية ما إنفكت تعتقد أن التفاوض هو الوسيلة الوحيدة الكفيلة بتسوية المشكل الجزائري،..... أما مواصلة الحرب فإنها لا يمكن إلا أن تحدث تعقيدات جديدة وتتسبب في ضحايا آخرين....."⁽³⁾، نرى أن هذا الموقف للحكومة اليوغسلافية هو موقف وسط، إذ يهدف إلى تأكيد الدعم للقضية الجزائرية من جهة، ومن جهة أخرى يرمي إلى الحفاظ على العلاقات اليوغسلافية الفرنسية لذلك توجهت الحكومة اليوغسلافية إلى الطرفين الجزائري والفرنسي بالإعلان عن حل وسط مقترحة التفاوض بين الجانبين لإنهاء الحرب في الجزائر.

ما يؤكد المواقف الداعمة للحكومة اليوغسلافية للقضية الجزائرية ما جاء في خطاب الرئيس اليوغسلافي " تيتو"، الذي ألقاه في الدورة الخامسة عشر (15) للأمم المتحدة أكتوبر 1960، ومما جاء فيه: " إن الشعب الجزائري الذي يواصل تقديم تضحيات كبرى، يطالب بحقه الطبيعي والشرعي في تقرير المصير،... تبحث الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عن مخرج بواسطة إستفتاء يجرى تحت رقابة الأمم المتحدة، ونحن لا نملك إلا أن نؤيد هذا الإقتراح"⁽⁴⁾.

كما كان للحكومة اليوغسلافية مواقف أخرى جديرة بالذكر في هذه الدراسة إتجاه القضية الجزائرية، تجسدت في لقاء ثاني على أعلى مستوى بين قيادتي الحكومتين الجزائرية واليوغسلافية أثناء زيارة الرئيس " تيتو" إلى تونس أفريل 1961، وفي هذا اللقاء قرر الرئيس اليوغسلافي مضاعفة المساندة اليوغسلافية

(1) - المجاهد، العدد 44، مصدر سابق، ص 07.

(2) - مريم صغير، المواقف الدولية من الثورة الجزائرية (1954-1962)، مرجع سابق، ص 375.

(3) - المجاهد، العدد 65، 04 أفريل 1960، ص 11.

(4) - المجاهد، العدد 78، 03 أكتوبر 1960، ص 02.

المالية والعسكرية لحرب التحرير الجزائرية، دأبوا الحكومة الجزائرية لإرسال طلابها وجنودها للتكوين بيوغسلافيا، زيادة على إرسال الجرحى لتلقي العلاج هناك⁽¹⁾.

خلال ربيع 1961 إستقبلت يوغسلافيا فريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم، وأجرى لقاء مع منتخبها الوطني، إنتهى بفوز الفريق الجزائري بنتيجة (06 مقابل 01)⁽²⁾.

في خضم الزيارات المتبادلة بين حكومتي البلدين الجزائري واليوغسلافي زار بن يوسف بن خدة بلغراد في سبتمبر 1961 لتمثيل الجزائر في المؤتمر الأول لدول عدم الإنحياز، أين تلقت القضية الجزائرية مساندة دبلوماسية من قبل الدول الحاضرة⁽³⁾.

كما نسجل آخر موقف للحكومة اليوغسلافية خلال هذه الدراسة هو ذلك الذي تبنته عقب إنتهاء مفاوضات إيفيان الثانية بين الطرفين الجزائري والفرنسي في 18 مارس 1962، والذي بمقتضاه تم التوقيع على إتفاقية وقف إطلاق النار بين الطرفين، هو ذلك الموقف الذي عبر عنه الرئيس اليوغسلافي " تيتو " في برقية بعث بها إلى بن يوسف بن خدة في 19 مارس 1962، أعرب له فيها عن إبتهاجه وإرتياحه بهذا الاتفاق المتوصل إليه بين الطرفين الفرنسي والجزائري، قائلا: " لقد تلقيت بفرح متزايد نبأ الاتفاق حول إيقاف القتال وحول إستقلال الشعب الجزائري، إن هذا الفرحة وهذا الإبتهاج شاركني فيهما الشعب اليوغسلافي أجمع..."⁽⁴⁾.

ما يمكن قوله بأن الحكومة اليوغسلافية بحق ساندت القضية الجزائرية بمواقفها على جميع الأصعدة بعيدا عن مصالحها الإستراتيجية والسياسية على نحو ما رأيناه مع حكومة الإتحاد السوفياتي، وإنما كان هذا الدعم وفقا لمبادئها المناهضة للإستعمار وغير المنحازة لأي من المعسكرين.

3- الحكومة التشيكوسلوفاكية:

تمثل موقف حكومة تشيكوسلوفاكيا إتجاه القضية الجزائرية في مسانبتها سياسيا، عسكريا ودبلوماسيا، حيث جاء الموقف الرسمي للحكومة التشيكوسلوفاكية على إثر مبادرة قام بها رئيسها في شكل برقية بعث بها إلى رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس خلال سنة 1959، عبر له فيها عن تأييد

(1) - إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية إتجاه الثورة الجزائرية (1954-1962)، مرجع سابق، ص 188.

(2) - Rabah Saadallah et Djamel Benfars, OP.CIT,P 299.

(3) - إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية إتجاه الثورة الجزائرية (1954-1962)، مرجع سابق، ص 189.

(4) - المجاهد، العدد 118، 02 أبريل 1962، ص 09.

الشعب التشيكوسلوفاكي، الذي يتابع كل صغيرة وكبيرة عن كفاح الشعب الجزائري من أجل الإستقلال والتحرر وهو مؤمن كل الإيمان بأن النصر سيكون حليف القضية الجزائرية ما دامت قضية عادلة⁽¹⁾.

تجسد هذا الدعم للقضية الجزائرية في إرسال الحكومة التشيكوسلوفاكية لباخرة " بوليوس فوسيك"، التي وصلت إلى ميناء تونس يوم 12 مارس 1959، محملة بالأدوية واللباس ومختلف الأغذية المصبرة كمساعدات للاجئين الجزائريين في تونس، عبر الصليب الأحمر التشيكوسلوفاكي، هذا الأخير فتح بدوره إكتتابا عبر نقاط شملت مختلف أنحاء جمهورية تشيكوسلوفاكيا لجمع ما يتبرع به السكان من لباس وأحذية للاجئين الجزائريين⁽²⁾.

في نوفمبر 1960، إنعقد في تشكوسلوفاكيا اجتماع كبير نظمه الطلبة، أقيمت فيه عدة مداخلات تناولت القضية الجزائرية، ثم صادق الحاضرون على لائحة تساند الشعب الجزائري وتندد بجرائم الإستعمار الفرنسي وتشدد بجهود الحكومة المؤقتة من أجل تنظيم إستفتاء حول تقرير المصير تحت رقابة الأمم المتحدة⁽³⁾.

كما إستقبلت حكومة تشيكوسلوفاكيا بعثات للحكومة المؤقتة، كانت الأولى في صانقة 1959، في حين زارت بعثة ثانية هذا البلد في أكتوبر 1959، وقد توجت الزيارتان بإبداء كبار المسؤولين التشيكوسلوفاكيين إستعدادهم لدعم القضية الجزائرية ومساندتها وهو ما تجسد فعلا في 25 مارس 1961، على إثر توقيع بروتوكول جزائري تشيكوسلوفاكي، عبر بشأنه وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا " دالا كداويد"، قائلا: " جرى مؤخرا توقيع بروتوكول بين جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية والجمهورية الجزائرية، الأمر الذي ينطوي على إعتراف واقعي من جانب جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية".

يعبر هذا البروتوكول عن رغبة البلدين في إيجاد ظروف ملائمة لتنمية العلاقات الاقتصادية بينهما على أساس المساواة والمنافع المتبادلة⁽⁴⁾.

(1) - مريم صغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية (1954-1962)، مرجع سابق، ص 391.

(2) - المجاهد، العدد 38، 17 مارس 1959، ص 10.

(3) - المجاهد، العدد 82، 14 نوفمبر 1960، ص 08.

(4) - أحمد سعيود، العلاقات الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958-1962)، مرجع سابق، ص 179.

كما سمحت حكومة تشيكوسلوفاكيا بإستقبال فريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم على أراضيها والتباري معه مرتين الأولى خلال الفترة من 17 إلى 24 جويلية 1959، والثانية خلال شهري مارس وماي 1961⁽¹⁾.

بالإضافة إلى الدعم الدبلوماسي الذي ظلت حكومة تشيكوسلوفاكيا تقدمه للقضية الجزائرية خلال مختلف دورات الأمم المتحدة كما رأينا تكون حكومة تشيكوسلوفاكيا هي الأخرى قد سارت في فلك حكومات دول أوروبا الشرقية بمواقفها الداعمة للقضية الجزائرية والتي إستمرت إلى غاية الإستقلال.

4- حكومة المجر:

لم تختلف الحكومة المجرية هي الأخرى عن دعم القضية الجزائرية ومساندتها، إذ سمحت لمختلف التنظيمات الطلابية والعمالية والرياضية، وكذا الحركات الأدبية والصحف المجرية بإعداد نشاطات ساهمت من خلالها في التعريف بالقضية وفضح جرائم الإستعمار الفرنسي التي يرتكبها في حق الشعب الجزائري، ومن ذلك نذكر:

إستقبال دولة المجر فريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم، بعد أن قدمت له دعوة من المجلس الوطني للثورات المجرية وحقق خلالها نتائج إيجابية ودعاية قوية لصالح الثورة الجزائرية⁽²⁾.

بالإضافة إلى قيام الحكومة المجرية بتنظيم أيام وأسابيع تضامنية مع الشعب الجزائري، ولعب عدد هام من الصحفيين المجريين دورا بارزا في التعريف بالقضية الجزائرية داخل المجر، من خلال التحقيقات التي قاموا بها، هذا بالإضافة إلى الحركة الأدبية المجرية التي كان لها هي الأخرى مواقف مساندة للثورة الجزائرية⁽³⁾.

تأكد الدعم الفعلي من قبل الحكومة المجرية للقضية الجزائرية عبر مسانبتها الدبلوماسية في مختلف دورات الأمم المتحدة كما رأينا سابقا، وبهذا تكون دولة المجر قد سلكت موقفا إيجابيا إتجاه القضية الجزائرية من خريف 1955 إلى غاية توقيع إتفاق إطلاق النار في 18 مارس 1962 .

5- باقي حكومات أوروبا الشرقية:

(1)- Rabah Saadallah et Djamel Benfars.OP.CIT.P 300.

(2)- سامية بن فاطمة، مرجع سابق، ص347.

(3)- الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية(1954-1962)، مرجع سابق، ص392.

تشكل حكومات أوروبا الشرقية في معظمها سندا حقيقيا للقضية الجزائرية من خلال ما قامت به من مبادرات تتم عن تضامنها المطلق مع الجزائريين في كفاحهم ضد الإستعمار الفرنسي، وقد تجلت هذه المواقف في الآتي:

قيام كل من حكومات ألمانيا الشرقية، بلغاريا، ألبانيا ورومانيا بإستقبال بعثات الحكومة المؤقتة خلال الفترة من 07 جويلية إلى 29 أوت 1959، وعبرت هذه الحكومات خلال هذه الزيارات عن تضامنها مع الشعب الجزائري في قضيته العادلة⁽¹⁾.

ناهيك عن قيام كل من رومانيا وبلغاريا بإستقبال فريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم على أراضيها وتنظيم العديد من التظاهرات الرياضية خلال الفترة من أفريل إلى جويلية 1959⁽²⁾.

بالإضافة إلى سماح حكومات هذه الدول للتنظيمات الطلابية والنقابية بتنظيم نشاطات وتظاهرات عبرت من خلالها عن حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، على غرار ما قامت به حكومة ألمانيا الشرقية التي سمحت باجتماعات عديدة في المدن الكبرى، رفعت خلالها لوائح تؤيد كفاح الشعب الجزائري، كما أصدرت حكومة ألمانيا الشرقية بلاغا جاء فيه: "إن هذه الحكومة قد منحت المكافحين الجزائريين مبلغا ماليا قدره 680 مليون فرنك، وعالجت الكثير من المجاهدين المرضى في مستشفياتها"⁽³⁾.

على نحو ما قامت به أيضا حكومة بولونيا التي سمحت في 17 نوفمبر 1961 بتنظيم الطلبة إجتماعا أعربوا فيه عن تضامنهم مع المعتقلين الجزائريين ورفعوا على إثره لائحة لهيئة الأمم المتحدة، عبروا فيها عن إستنكارهم لأعمال الإستعمار الفرنسي الوحشية ضد الوطنيين الجزائريين⁽⁴⁾.

ناهيك عن الدعم الدبلوماسي الذي ما فتئت تقدمه حكومات أوروبا الشرقية جملة واحدة لصالح القضية الجزائرية في مختلف دورات الأمم المتحدة كما رأينا سابقا.

(1) - أحمد سعيود، العلاقات الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958-1962)، مرجع سابق، ص 178، 179.

(2) - سامية بن فاطمة، مرجع سابق، ص 348.

(3) - المجاهد، العدد 82، مصدر سابق، ص 08.

(4) - مريم صغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية، مرجع سابق، ص 391، 392.

بهذا الدعم الذي أشرنا عليه خلال هذه الدراسة، نصل إلى نتيجة مفادها أن حكومات أوروبا الشرقية قد حققت نوعا من التوازن بين الطرفين المتصارعين الجزائري والفرنسي، هذا الأخير الذي كان يستمد قوته هو الآخر من الحلف الأطلسي.

في ختام حديثنا هذا عن دعم حكومات أوروبا الشرقية للقضية الجزائرية، نستطيع أن نقول بأنها شكلت سندا حقيقيا للثورة التحريرية من خلال مواقفها الإيجابية بالرغم من اعترافها المتأخر بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، الذي لا يؤخذ كعثرة في سبيل إقامة علاقات التعاون بين حكومات هذه البلدان والدولة الجزائرية المستقلة في مختلف المجالات الممكنة.

إن عودة الجنرال ديغول إلى سدة الحكم في فرنسا جعل الكثير من المتتبعين للسياسة الفرنسية من العسكريين والمستوطنين الأوروبيين يرون فيه الرجل المناسب لإخراج فرنسا من أزمتها السياسية المتمثلة في السقوط المتوالي لحكوماتها منذ إندلاع الثورة التحريرية إلى غاية 01 جوان 1958، وتخليصها مما تعانيه في الجزائر جراء حرب شلت إقتصادها واستنزفت ميزانيتها وتفوقت على دبلوماسيتها.

ما دفع الجنرال ديغول إلى إنتهاج سياسة في الجزائر بهدف القضاء على الثورة التحريرية، تضمنت جملة من التدابير، إرتكزت في مضمونها على الجانب العسكري، الذي تمحور حول تكثيف العمليات العسكرية للقضاء على الثوار ودعم الاسلاك المكهربة على الحدود لعزل الثورة عن الخارج، كما تضمنت في جانب آخر جملة من الإصلاحات يتقدمها وضع دستور جديد لفرنسا، سن مشروع قسنطينة لتحسين أوضاع السكان في الجزائر، واطلق مبادرة لخلق تصدع في صفوف الثورة، كما إعتد في الجانب الدبلوماسي على إغراء البلدان المجاورة بالإستفادة من ثروات الجزائر وتهديد الدول الصديقة المتعاونة مع القضية الجزائرية.

هذه السياسة بمحاورها المختلفة لم تنثني من عزيمة جبهة التحرير الوطني، التي ردت على ديغول بتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، هذه الأخيرة عملت على توعية الشعب بضرورة عدم الإنسياق وراء سياسة ديغول.

كما راحت توظف مختلف آليات العمل الدبلوماسي في العالم عامة وأوروبا على وجه الخصوص لحشد المزيد من مواقف حكوماتها الداعمة للقضية الجزائرية، فاستخدمت في ذلك الزيارات إلى البلدان الأوروبية، إرسال البعثات، تنشيط الندوات، والحضور الدائم لمختلف دورات الأمم المتحدة،... ما مكنها

في الأخير من الحفاظ على مكاسبها في أوروبا الشرقية، حيث إستفادت من الدعم السياسي والدبلوماسي لحكومات هذه البلدان.

كما عملت على إقناع الراي العام في أوروبا الغربية الذي شكل ضغطا على حكوماتها ما جعل هذه الأخيرة تغض النظر عن الأنشطة التي تنظم لصالح القضية الجزائرية، ما يعني أن الحكومة المؤقتة إستفادت من مواقف ضمنية داعمة للقضية الجزائرية من قبل حكومات أوروبا الغربية.

ما أرغم ديغول في الأخير إلى الانصياع للأمر الواقع وذلك بقبول التفاوض مع الحكومة المؤقتة بشكل رسمي، ودخل الطرفان في مفاوضات تخللتها عدة لقاءات إنتهت بمفاوضات إيفيان الثانية خلال الفترة من 07 إلى 18 مارس 1962، أفضت إلى توقيع الطرفين على إتفاق وقف إطلاق النار، الذي كرس حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وإسترجاع السيادة الوطنية مع الإبقاء على علاقات التعاون بين البلدين على أساس الإحترام المتبادل.

خاتمة

خاتمة

إن مواقف الحكومات الأوروبية اتجاه الثورة التحريرية (1954-1962)، كانت متباينة إذ تأرجحت بين الإيجاب والسلب وتجسد ذلك في انقسامها إلى مواقف مؤيدة للقضية الجزائرية، تبنت معظمها حكومات أوروبا الشرقية مثل تشيكوسلوفاكيا، يوغسلافيا وبلغاريا، في حين تبنت حكومات المعسكر الغربي مواقف منحازة إلى فرنسا مثل: بريطانيا، إيطاليا وألمانيا الغربية، عملاً بفكرة الجزائر فرنسية وكذا حفاظاً على علاقاتها التي تربطها بفرنسا، إما بروابط أمنية في إطار الحلف الأطلسي أو اقتصادية في إطار السوق الأوروبية المشتركة، بالإضافة إلى اتفاقيات حسن الجوار.

أمام هذا التعارض في المصالح والمبادئ بين حكومات المعسكرين الشرقي والغربي، إحتدم الصراع الدعائي والدبلوماسي بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني، رغبة من الجانبين في حشد أكبر قدر ممكن من مواقف الحكومات الأوروبية لصالحه، وبعد إنجازنا لهذا البحث خلصنا إلى مجموعة من النتائج نعرضها في الآتي:

أن القضية الجزائرية دامت أكثر من قرن وربع قرن، عملت خلالها فرنسا على طمس هوية الشعب الجزائري وانتهت إلى فكرة الجزائر فرنسية وتجسدت هذه الفكرة في إلحاق الجزائر باتفاقية الحلف الأطلسي المبرمة سنة 1949، على اعتبار أنها جزء لا يتجزأ من فرنسا، ما جعل معظم الحكومات الأوروبية تستمد مواقفها المنحازة إلى فرنسا عند إندلاع الثورة التحريرية على غرار حكومة بريطانيا، تركيا، البرتغال والإتحاد السوفياتي.

شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر تزايد نشاط الحركة الإستعمارية الأوروبية للاستحواذ على أكبر قدر ممكن من مناطق النفوذ في إفريقيا وآسيا، هذا النشاط أفرز قوة استعمارية أوروبية جديدة، هي ألمانيا التي تمكنت من إلحاق الهزيمة بفرنسا في سنة 1870، وضم منطقتي الألزاس واللورين إليها، هذا الانتصار حفز ألمانيا على تكثيف نشاطها ضد الامبراطوريتين الاستعمارييتين (بريطانيا وفرنسا) لإضعافهما في إفريقيا وآسيا، فعملت على إيقاظ الوعي الثوري لدى شعوب مستعمراتها التي كان من ضمنها الجزائر متخذة من الدعاية وسيلة لغرس فكرة العمل المسلح لدى هذه الشعوب.

يبدو أن هذا الموقف من الحكومة الألمانية يخدم القضية الجزائرية في ظاهره، ولكن تهدف به باطنيا الحكومة الألمانية لخدمة مصالحها الإستعمارية التي تجسدت في المغرب الأقصى عندما تنازلت الحكومة الألمانية عن حقها لفرنسا مقابل تنازل هذه الاخيرة عن أجزاء لها في كل من الكونغو، طوغو، الكاميرون...

ظهور الاممية العالمية الثالثة في سنة 1918، وما تحمله من أفكار، عملت بموجبها على مناقشة قضايا الاستعمار في كل من إفريقيا وآسيا بصفة عامة خلال مؤتمراتها دون أن تركز بشكل مباشر على القضية الجزائرية، رغبة من الحكومة السوفياتية في إنتشار أفكار الأممية الثالثة عبر الدول الإستعمارية لغرض إضعافها، دون أن ننكر دور الاممية الثالثة الذي انعكس إيجابا على القضية الجزائرية، وذلك بأن سمحت لجنة المستعمرات التابعة للحزب الشيوعي الفرنسي الذي كان ينشط تحت لواء الأممية الثالثة للمستعمرات بأن تنشئ أحزاباً مستقلة عنه، فظهر بذلك حزب نجم شمال إفريقيا الذي تمكن بعد نضال شاق من تفجير الثورة التحريرية.

بعد الحرب العالمية الأولى بدأت تظهر بوادر الوعي الوطني لدى الجزائريين ما سمح بظهور الحركة الوطنية في شكل منظم، وبذلك ظهرت حركة الشبان الجزائريين سنة 1919 فجمعية نجم شمال إفريقيا سنة 1926، ثم جمعية النواب المسلمين المنتخبين في سنة 1927، وصولاً إلى جمعية العلماء المسلمين في سنة 1931، فالحزب الشيوعي الجزائري في سنة 1936، هذه الإتجاهات السياسية عملت معظمها على التعريف بالقضية الجزائرية في أوروبا خلال الفترة الممتدة (1919-1954)، لكنها لم تفلح في إستمالة مواقف الحكومات الأوروبية لدعمها، وهذا راجع لقلّة الخبرة السياسية لدى هؤلاء المناضلين، هذا من جهة ومن جهة أخرى لإنشغال حكومات أوروبا بالمستجدات التي ظهرت في أوروبا خلال الفترة (1919-1939) والمتمثلة في بروز الدكتاتوريات كالفاشية في إيطاليا سنة 1922، والنازية في ألمانيا سنة 1933، وإستفحال الأزمات كالحرب الأهلية الإسبانية سنة 1936، والأزمة التشيكوسلوفاكية سنة 1938...

بعد الحرب العالمية الثانية وما تلاها من مجازر 08 ماي 1945 التي إرتكبتها الإستعمار الفرنسي في حق الجزائريين تبلور الوعي الوطني لدى غالبية الشعب الجزائري الذي إقتنع بضرورة الكفاح المسلّح ضد الإستعمار الفرنسي فعمل على التحضير للعمل الثوري الذي نجح في تجسيده على أرض الواقع ليلة أول نوفمبر 1954، والذي كان له وقع على المستويين الإقليمي

والدولي، وفي هذا الخصوص إنحازت الحكومات الأوروبية إلى فرنسا اقتناعاً منها بأن ما حدث في الجزائر شأن فرنسي داخلي وإعتبرته بمثابة تمرد يتعين على الحكومة الفرنسية القضاء عليه بمختلف الوسائل المتاحة حتى وإن إقتضى الأمر اللجوء إلى إستخدام إمكانيات الحلف الأطلسي لمواجهة هذا التمرد.

في حين اتسمت باقي مواقف الحكومات الأوروبية الأخرى بالتحفظ أو الحياد على غرار حكومات النمسا، إسنادا، سويسرا، لأنها لم تضطلع بشكل كاف على حيثيات القضية الجزائرية.

إن جبهة التحرير الوطني أدركت أن الجهد العسكري لوحده غير كاف لتحقيق النصر والإستقلال، لذلك أعلنت في بيان أول نوفمبر 1954 على ضرورة دعم الجهد العسكري بالعمل الدبلوماسي الذي أسندته في بداية الأمر إلى الوفد الخارجي، هذا الأخير تمكن بعد ستة أشهر من إندلاع الثورة التحريرية أن يقنع دول الكتلة الأفروآسيوية خلال مؤتمر باندونغ في أبريل 1955، الذي خرج بتوصية تفيد تأييد القضية الجزائرية، وقد تأكد ذلك خلال الدورة العاشرة للأمم المتحدة، أين طالبت حكومات الكتلة الأفروآسيوية بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمالها، وقد لقي طلبها هذا دعماً دبلوماسياً من حكومات أوروبا الشرقية، فتمت الموافقة على تسجيلها ضمن جدول أعمال هذه الدورة وأجّلت مناقشتها إلى الدورة القادمة، ومنذ ذلك الحين أصبحت القضية الجزائرية تسجل حضورها على مستوى الأمم المتحدة وهو انتصار لدبلوماسية جبهة التحرير الوطني على المستوى الدولي.

إن انتصار دبلوماسية جبهة التحرير الوطني على المستوى الدولي أخرج الحكومات الفرنسية فلجأت إلى الاستخدام المفرط لإمكانيات الحلف الأطلسي قصد القضاء على الثورة التحريرية، ما دفع جبهة التحرير الوطني في بداية سنة 1957 إلى التوجه بنشاطها الدبلوماسي إلى حكومات المعسكر الغربي لحشد مواقفها إلى جانب القضية الجزائرية أو إيقاف الدعم العسكري لفرنسا وهو أضعف الإيمان، لكن جهودها الدبلوماسية هذه لم تغير من مواقف حكومات المعسكر الغربي واكتفت بالحصول على الدعم الإنساني لصالح اللاجئيين الجزائريين القابعين على الحدود التونسية والمغربية، وهو الدعم الذي قدمته كل من بلجيكا، بريطانيا، ليكسمبورغ...

أمام انحياز معظم حكومات المعسكر الغربي إلى فرنسا، توجهت دبلوماسية جبهة التحرير الوطني إلى حكومات أوروبا الشرقية، هذه الأخيرة أدركت أنّ ما يحدث في الجزائر هو عمل تحرري يوافق مبادئها المناهضة للإستعمار، فطورت دعمها الموجّه للقضية الجزائرية الذي انتقل من دعم

دبلوماسي إلى دعم عسكري وإنساني، كتسليح الثوار، مساعدة اللاجئين بالأدوية، الأغذية، الأغطية، ...، وكان ذلك خلال الفترة (1956-1958).

هذا الدعم حفز دبلوماسية جبهة التحرير الوطني التي توجهت بنشاطها إلى أوروبا الإسكندنافية سنة 1957، وحصلت على دعم كل من حكومتي السويد والنرويج، في حين أخفقت في استمالة كل من حكومتي الدانمارك وفنلندا، حفاظاً على العلاقات التي تربطها بفرنسا في إطار الحلف الأطلسي، في حين التزمت حكومة إيسلندا الحياد.

لم ينقص الإخفاق الذي سجلته دبلوماسية جبهة التحرير الوطني في المعسكر الغربي خلال الفترة (1956-1958)، بل زادها إصراراً، فعملت على تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي وقفت في وجه سياسة ديغول بمختلف أشكالها الرامية إلى إجهاد الثورة التحريرية.

هذه الحكومة عززت العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني وتجسد ذلك من خلال الدعم المطلق لحكومات أوروبا الشرقية للقضية الجزائرية، وأصبح هذا الدعم يشمل المجالات الدبلوماسية، العسكرية والسياسية.

أمام هذا التطور الذي سجلته الحكومة المؤقتة على مستوى أوروبا الشرقية راحت تكثف نشاطها الدبلوماسي في المعسكر الغربي ما أدى إلى إقناع الرأي العام في بلدان هذا المعسكر بضرورة دعم القضية الجزائرية، وأصبح يشكل ضغطاً على حكومات هذه البلدان ما أجبرها هي الأخرى على تأييد القضية الجزائرية ولو ضمناً من خلال السماح لمختلف التنظيمات النقابية والطلابية بتنظيم نشاطات مؤيدة للقضية الجزائرية كإقامة الندوات، الخروج في مظاهرات، تشكيل لجان مساندة للقضية الجزائرية، ...، على غرار ما حصل في كل من بلجيكا، هولندا، ألمانيا الغربية، بريطانيا، ...، وكان ذلك من سنة 1960 إلى غاية الإستقلال.

إتسمت طبيعة مواقف الحكومات الأوروبية من الثورة التحريرية (1954-1962) بالتباين، ومرّد هذا التباين إلى الصراع الأيديولوجي القائم بين المعسكرين الشرقي والغربي، فالمعسكر الشرقي يسعى إلى مدّ نفوذه إلى دول العالم الثالث خاصة تلك المستقلة حديثاً لتسير في فلكه، ويعتبر هذا التوسع للمعسكر الشرقي على حساب المعسكر الغربي لأنه يعوضه في المستعمرات التي كانت

تستحوذ عليها الدول الأوروبية الكبرى كفرنسا وبريطانيا والتي تصنف ضمن القواعد الخلفية للمعسكر الغربي.

في حين يسعى المعسكر الغربي من خلال مستعمراته في إفريقيا وآسيا إلى المحافظة على مكتسباته الإستعمارية، وبالتالي قطع السبيل أمام المدّ الشيوعي وتضييق دائرة توسعه حتى لا تنتشر مبادئه الأيديولوجية المناهضة للإستعمار.

في خضم التنافس الأيديولوجي بين المعسكرين، احتدم الصراع الدعائي والدبلوماسي بين جبهة التحرير الوطني وفرنسا، إذ يسعى كل جانب منهما إلى كسب أكبر قدر ممكن من مواقف الحكومات الأوروبية إلى جانبه، لذلك اتخذت فرنسا المدّ الشيوعي كستار لتجنيد الحكومات الغربية إلى صفها في حربها ضد الجزائر معتبرة أن هذه الحرب تشكل تهديداً للمعسكر الغربي برمته لاسيما لمصالحه في شمال إفريقيا.

في حين تبنت جبهة التحرير الوطني لتحقيق مسعاها الرامي إلى إقناع الحكومات الأوروبية لدعم القضية الجزائرية إستراتيجية محكمة في علاقاتها الدولية مع أطراف الصراع في المعسكرين، إتمدت أساساً على الحفاظ على إستقلال قرارها الداخلي والخارجي وحيادها الإيجابي، ما مكّنها من إستغلال ذلك الصراع والتناقض بين المعسكرين بما يحقق مصالحها في سبيل تجسيد أهدافها العسكرية والسياسية من خلال كسب المزيد من المؤيدين لتدويل القضية الجزائرية بأوسع دعم دولي كسند قويّ يكمل العمل المسلح.

بذلك تمكنت جبهة التحرير الوطني في النهاية من تحقيق التكامل بين الكفّاح المسلح في الداخل والعمل الدبلوماسي السياسي في الخارج، ما أثمر في نهاية المطاف إلى إسترجاع السيادة الوطنية وبناء دولة جزائرية حديثة، بعد مفاوضات عسيرة مع الحكومة الفرنسية إنتهت إلى إعلان وقف إطلاق النار وإجراء إستفتاء تقرير المصير قبل الإعلان عن الإستقلال الذي تحقق يوم 05 جويلية 1962م.

الملاحق

ملحق رقم 1 : تقرير سري عن الأوضاع بشمال افريقيا إلى غاية جانفي 1957 مؤرخ في 9 جانفي 1957،
وفيه رصد لوصول أسلحة من عدة جهات أوروبية إلى الجزائر (بلجيكا، إيطاليا، ألمانيا،
الدنمارك،...)(الصفحة السابعة من التقرير). (المصدر ع. FM81F885)



24 - BELGIQUE

Un certain nombre de renseignements connus récemment mettent en cause l'activité de la compagnie aérienne belge SABENA depuis 1954.

A plusieurs reprises des avions de cette compagnie ont effectué des transports d'armes, d'explosifs et de munitions à destination notamment de Tripoli.

Il n'est pas indifférent de rapprocher ces renseignements de certains projets tunisiens visant à l'établissement par la SABENA d'une liaison aérienne directe Bruxelles-Tunis.

25 - ITALIE

- Vers le 15 Novembre 160 P.M. achetés en Italie seraient parvenus dans l'Aurès via la Libye et la Tunisie.

- Le Gouvernement Tunisien a commandé à la Société GENAR de Rome 1.500 F.M. et 50 mortiers de 45 m/m avec les munitions correspondantes.

26 - ALLEMAGNE

- Ahmed Bayoud a effectué, en Novembre, de nombreux voyages à Stuttgart et Hambourg au cours desquels il a traité d'affaires d'armes.

Il envisage de créer avec Kamal, Boujomline et un certain Léopold, de Genève, une société commerciale, la NAFIC (Nord Afrique Industrie Compagnie), dont le siège serait au Liechtenstein et qui servirait à couvrir des affaires d'achat d'armes et de munitions au profit des rebelles d'Algérie.

27 - DANEMARK

Le Docteur Khatib qui s'est rendu en Espagne début Décembre, aurait envisagé de poursuivre son voyage jusqu'au Danemark pour y prendre contact avec un émissaire de trafiquants d'armes finlandais.

28 - SYRIE

Le 22 Novembre un navire non identifié a chargé à Lattaquié de l'armement venu de Damas par 3 camions. Ce chargement devait être transbordé en mer sur l'"ELIAS" et débarqué ensuite en un point inconnu de la côte d'A.F.N.

ملحق رقم 2 : تقرير لمحمد يزيد عن النشاط الدولي لجبهة التحرير الوطني بتاريخ جويلية 1957 (المصدر: مركز الأرشيف الدبلوماسي في نانت: C.A.D.N, 21 po/b/4)

NOTES M. YAZID (Juillet 1957)

1/ L'objet de ce rapport est de tracer les grandes lignes des activités de la Délégation Extérieure en vue d'internationaliser la question algérienne depuis le 1er Novembre 1954. Nous analyserons brièvement les grandes Conférences et Sessions internationales qui ont marqué les différentes étapes de cette activité. Nous laisserons de côté l'aspect "arabe" (Ligue Arabe et pays arabes) de l'action pour l'internationalisation de la question algérienne.

2/ Les directives transmises à la Délégation Extérieure au début de novembre 1954 par M. BOUDIAF, envoyé par les frères de l'intérieur, se ramenaient sur le plan politique à :

- a) Faire sortir le problème algérien du cadre français.
- b) Porter le problème algérien à la hauteur des problèmes tunisien et marocain sur le plan international.
- c) Faire saisir les Nations-Unies (Conseil de Sécurité ou Assemblée Générale) de la question algérienne. Notre seule Charte politique était le texte de l'Appel lancé par le FLN le 1er Novembre 1954.

3/ Notre première préoccupation était de faire reconnaître la Délégation Extérieure comme réelle expression de la Résistance algérienne. La constitution d'un front commun extérieur avec les Tunisiens et Marocains devint alors une nécessité absolue. Il est indispensable de noter que l'appui inconditionnel qui nous a été donné par les représentants à l'extérieur du Néo-Destour et de l'Istiklal a été l'un des éléments qui nous a permis d'accomplir notre tâche, surtout durant la période difficile de 1955. Cet appui nous a été d'une grande aide particulièrement pour la préparation de la Conférence de Bandoung et de la 10ème Session de l'Assemblée Générale des Nations-Unies.

4/ La première décision d'application des directives de l'intérieur a été de concentrer nos premiers efforts sur les pays arabes et les pays d'Asie du Sud-Est. Pendant que les frères restés au Caire étaient chargés de faire pression sur la Ligue Arabe, une délégation était envoyée en Asie avec mission de préparer une éventuelle conférence afro-asiatique dont on commençait à parler alors.

5/ La Délégation Extérieure rencontra au Caire une grande réticence de la part des pays arabes pour engager d'autre action que celle des déclarations et communiqués "prudents". Le gros obstacle, aussi étonnant que cela puisse paraître, était l'aspect juridique de la question algérienne. Seule l'Arabie Saoudite nous accorda son soutien et après de longues discussions ce fut elle seule qui signa, le 5 Janvier 1955, la lettre adressée au Président du Conseil de Sécurité, lettre attirant l'attention du Conseil sur la situation en Algérie mais ne demandant pas de réunion.

6/ La délégation chargée du travail en Asie du Sud-Est devait concentrer ses efforts sur les puissances dites de Coeombe (Birmanie, Ceylan, Inde, Indonésie et Pakistan). Les Premiers Ministres de ces cinq pays devaient se réunir à Bogor (Indonésie) les 28 et 29 Décembre 1954. Les deux délégués arrivèrent en Indonésie quelques jours avant la Conférence. Le souci essentiel était de faire mentionner la question algérienne dans le communiqué final. Le mémorandum soumis par la délégation et rédigé au Caire faisait de la "reconnaissance du droit à l'auto-détermination" la pierre de touche de nos positions politiques. Malgré de longues discussions avec

- 2 -

les cinq Premier Ministres et leurs conseillers, le résultat recherché ne fut pas atteint. Le communiqué final ne fit mention que de la Tunisie et du Maroc. L'argument qui nous fut opposé était bien simple : "aux Pays arabes de prendre d'abord position nettement", ce qui l'était pas le cas à l'époque. Néanmoins, les cinq Premier Ministres ayant décidé de convoquer une Conférence Afro-Asiatique pour Avril 1955, il ne restait plus qu'à préparer cette Conférence.

7/ La préparation de la Conférence de Bandung fut faite selon deux lignes. Premièrement : mise sur pied d'une délégation nord-africaine unique qui aurait un statut d'observateur (Il nous était apparu que la question algérienne ne pourrait se frayer un chemin vers l'internationalisation que dans son contexte maghrébin). Deuxièmement : tournée de propagande en Indonésie, en Birmanie, aux Indes, au Pakistan et à Ceylan, ce qui fut fait entre Janvier et Avril 1955.

8/ La Délégation nord-africaine à la Conférence de Bandung (18 Avril 1955) présenta un mémoire commun avec une annexe sur l'Algérie. Le mémorandum demandait à la Conférence de soutenir le droit du peuple algérien à l'autodétermination et demandait à ce que la question algérienne soit portée devant les Nations-Unies. Nous parlions également d'Assemblée Constituante Souveraine. On sait que la Conférence adopta à l'unanimité une résolution exprimant son soutien pour notre droit à l'autodétermination et à l'indépendance, allant ainsi plus loin que nous l'espérions.

9/ Au lendemain de la Conférence de Bandung, des espoirs étaient permis pour la 10^{ème} Session de l'Assemblée Générale des N.U. Nous nous mîmes à préparer cette Assemblée Générale en collaboration avec le Bureau de l'Istiklal à New-York. C'est ainsi que le 26 Juillet 1955, une requête signée par 13 pays fut envoyée au Secrétaire Général demandant l'inscription de la question algérienne à l'ordre du jour. Le 22 Août 1955, du Caire nous adressâmes aux pays membres des N-U, un mémorandum demandant à l'Assemblée Générale "de hâter la création de conditions nécessaires à un règlement pacifique du problème algérien" en nous appuyant sur l'article de la Charte des Nations-Unies sur le "droit à l'autodétermination".

10/ La décision d'inscription de la question algérienne à l'ordre du jour de la session fut prise en séance plénière à une voix de majorité malgré un avis défavorable du Bureau. Les chances de succès étant minces, nous avons fait du débat pour l'inscription à l'ordre du jour, un débat sur le fond. Le retrait de la délégation française devait cependant avoir ses effets néanmoins. Parmi ceux qui avaient voté en notre faveur (pays d'Afrique, d'Asie et d'Amérique Latine), de nombreuses délégations commencèrent à regretter leur vote, car elles ne croyaient pas au retrait de la délégation française. Sur ce, est venue se greffer la question de l'admission de nouveaux membres, la plupart étant Afro-Asiatiques; le vote de la France était indispensable pour l'obtention de 7 voix au Conseil de Sécurité. On vit alors se dessiner un mouvement en vue d'obtenir un nouveau vote sur l'inscription de la question, en vertu d'une disposition de l'article 22 de la Charte des N-U. Plusieurs délégations qui avaient voté pour l'inscription nous ont avisé qu'elles avaient des instructions de renverser leur vote. Une motion demandant un nouveau vote fut déposée par la Colombie, manœuvrée par la France. Devant la menace de voir la première décision purement et simplement annulée, le Groupe Afro-Asiatique a préféré adopter une attitude de demi-retrait devant préserver les chances que nous avions pour la session suivante. Ce calcul devait s'avérer juste.

... / ...

٦

11/ La période entre la 10^{ème} et la 12^{ème} session de l'Assemblée Générale des Nations-Unies a été consacré à la reprise en mains des gouvernements des pays susceptibles de nous aider sur le plan international. Des délégations ont été envoyées en Asie, dans les pays arabes et en Amérique Latine. En Juillet 1956, une importante délégation a été envoyée à Eriani pour remettre un mémorandum aux Trois chefs de gouvernements (Inde, Egypte et Yougoslavie). C'est durant cette période que la Délégation Extérieure a mis l'accent, dans toutes ses lettres, sur "la reconnaissance du droit à l'indépendance" comme préalable à toute négociation franco-algérienne.

01.03.1958

١٧٢/٥٨

الجمعة

صفحة ٤

السياسة الروسية وحرب الجزائر

ان يرى حكومات الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية تهتم اهتماما ايجابيا بالربح التي تقودها فرنسا باياداة العرب ضد شعوب القرب العربي .
 ان الزعامة تقتضيها ان يدرك الدول الغربية كلما اتفقت موقفا ظهرت فيه لجانها انتقادا او مسمى تتوقفه من الاتحاد السوفياتي
فهل تكون الكتلة الشرقية الشيوعية
الامم الصغيرة والتشوبب القطهه ؟
 ان الشعب الجزائري بعد فشل جميع المحاولات التي بذلت لجلب اهتمام القرب بالامم وكثافة التحرري ، وامم احتكار فرنسا لتوصيات هيئة الامم ، وامم التشجيع الذي تلقاه فرنسا من خلالها القربين ان الشعب الجزائري لا يسهه الا ان يبحث عن اصديقه حقيقيين ومؤيديين اقربا .
وسيجد الشعب الجزائري هؤلاء
اصديقه ، اولئك المؤيديين .

ولئن كان ذلك صحيحا فان الشعب الجزائري لا يسهه الا ان يبني رغبته في
 التالى : عمل ان تحرير الجزائر يتوقف بدوره على اهتمام الاتحاد السوفياتي بقضيتنا ؟
 وهذا كله يقولنا ان ان تلقى السؤال التالى : عمل ان تحرير الجزائر يتوقف بدوره على اهتمام الاتحاد السوفياتي بقضيتنا ؟
 نعم ، وذلك لاننا نرى ان الاتحاد السوفياتي يهتم اهتماما كبيرا بالقرب العربي ، ولا يتم الا عند ما يندى الميثاق الاممى . لا يتم الا عند ما يندى الاتحاد السوفياتي اهتمامه بشعبنا افرقيا .
 ومعنى ذلك ايضا ان الحرف من الشيوعية هو وجهه الذي يجعل اكثرنا والولايات المتحدة تتخذون الاجراءات التي يطلبها منها شعوبها منذ سنتين
 ولئن كان ذلك صحيحا فان الشعب الجزائري لا يسهه الا ان يبني رغبته في

ولها قام السفير الروسي بباريس - في يوم ١٧ / ٢ / ١٩٥٨ بزيارة لوزير الخارجية الفرنسية العام السوفياتي بالقرار السلم في شمال افريقيا .
 وقد اتارت الصحافة الغربية ضجة كبرى حول هذا المسمى الذي قام به السفير الروسي . وراحت تتحدث بهذه المناسبة ، عن التركيز الشيوعى في شمال افريقيا ، كان هذا المسمى يدخل ضمن الادارة التي حكم بها العالم اجمع على المسوان الفرنسي بساقية سيدى يوسف
 ان هناك اشاعات تقول ان الاكليمز والامير كان بعد الاعلان عن هذا المسمى الروسي اتفقا على ان يظلوا على الحكومة الفرنسية لكي يجربوها على مراجعتها
 تجاه الشمال افريقي . وان وصول الباهرة الروسية المحلة بالعداء والادوية

للاجئين الجزائريين قد اقلق سفارات الكتلة الغربية .
 فما مبلغ هذه الامتاعات من الصحة ؟
 لئن تبين انها حقيقة واقعة فان معنى ذلك ان تغيير القرب لوقفه القديم ، واتجاهه لوقف اكثر تلاؤما مع مبادئ الميثاق الاممى . لا يتم الا عند ما يندى الاتحاد السوفياتي اهتمامه بشعبنا افرقيا .
 ومعنى ذلك ايضا ان الحرف من الشيوعية هو وجهه الذي يجعل اكثرنا والولايات المتحدة تتخذون الاجراءات التي يطلبها منها شعوبها منذ سنتين
 ولئن كان ذلك صحيحا فان الشعب الجزائري لا يسهه الا ان يبني رغبته في

وقد عبر الوزراء السوفيات عن املهم في ان تحمل الحكومة الفرنسية التي تقودها فكرة متحررة هذا الشكل الهام جدا جدا حال يتناسب مع عقلية العصر وعصايق الشعوب يتبين لنا ما سبق ان موقف الحكومة السوفياتية في سنة ١٩٥٦ ، كان موقفا لا يخلو من تاثير وعطف على كجاج الجزائر ولكنه مع ذلك لا يبيد عطف مزوج - كما وانا - ينسى - من الاحترار .
 ورئيس الحكومة الفرنسية عندما زار موسكو مع وزير خارجيته في ماي ١٩٥٦ لم يكن يرمى الى اكثر من الحصول على استمرار روسيا في موقفها ذلك . وهذا ما كشفت عنه جريدة توتوند في افتتاحية عندما اعادنا يوم ٢٢ / ٥ / ٥٦ عند ما قالت :
 (من حيث ان ننظر من الروس ان لا يكونوا يظلمهم وفكرهم عن توار افريقيا الشمالية . وقد يرعن الم . كروتشيف عن هذه الحقيقة في تصريحه لسفراء الدول الغربية صراحة العتفة المهدومة .
 . . . ولكن لئن كانت فرنسا لا تستطيع ان تطلب من الروس ان يتخلوا عن الشيوعية فان هي استطاعتها ان تطلبهم يعلم تاثيرهم لاعدائها ، بل ان لها الحق في ان تطلب منهم استعمال نفوذهم في معارضة بعض المطالب المتطرفة ، وتسهيل تسوية بعض النزاعات
 ويرجع هذا الموقف الروسى انذاك الى عدة عوامل :
اولا : كانت الحكومة الاشتراكية الفرنسية قد نوهت امريكا انها تريد ان تعطى لسياساتها الخارجية اتجاها مستقلا عن السياسة الاميركية ، وهي تعهد ان



اول باخرة روسية الى اللاجئين الجزائريين بتونس

تعتبر مناهضة الاستعمار احد المبادئ الاساسية للمذهب الشيوعى ، ولذلك كانت حكومة الاتحاد السوفياتى من بين الحكومات التي تزود ميذا كجاج الشعوب - ومن بينها كجاج الشعب الجزائري - لتحرر من الاحتلال الاجنبى
 لكن ذلك لم يمنع الحكومة السوفيات من ان تتخذ من كجاج الجزائر موقفا سياسيا (محذرة) في اول الامر . وخصوصا في سنة ١٩٥٦ ، عندما تجر الرب الاشتراكي الفرنسي الحكم . وقد ظهر هنا الاجتزاع العمل - الذي لم يخل في مرة من المرات من التاثير النظري - في عدة مناسبات ، ظهر ثم تصرح اولى به الم . مولوتوف ، الى رة برطالى فرنسي في سنة ١٩٥٦ قال قد ان الحكومة السوفياتية تقرب في بلد فرنسا بالجزائر . . . بشرط ان يكون المثل مرضيا للجزائريين والفرنسيين والجمهوريين الصحافة الروسية ع .
 التحدث عن قضية الجزائر اثناء زيارة تم مولى وبيينو الى موسكو في الصيف الثاني من شهر ماي ١٩٥٦ وظهر في تصريح ا كروتشيف الى جريدة لوموند يوم ١٤ / ٥ / ١٩٥٦ عندما قال : (نحن نفهم جدا ما هي الشكل الجزائري من تعقيد ولكن متغيرون ان هذه المشكلة تستلج بدوره ان تحمل كجيتة سلمية . وظهر في البلا المشرك النهائي الذي اذيع في موسكو عقب المحادثات الفرنسية الروسية في ١١ ماي ١٩٥٦ والتي جاء فيه - فيما يخص قضية الجزائر - ما يلي : (ان الشعب الفرنسي قد اعلموا المشائين السوفيا بمشاكل الجزائر وبالسياسة التي تسلك الحكومة .

السياسة الغربية تطور الرأي العام بأمريكا وبريطانيا منذ 13 ماي

لا يستطيع ان اصعب اعجابي بالهجة الودية التي استعملها دي غول في رسالته الى الرئيس بورقيبة * * * وتاجل بحث القضية التونسية فعلا *

ثم فهم الملاحظون لماذا اعجب السوزير الامريكى بكل شيء ياتيه في الجزائر دي غول وذلك عندما قال : (اننى اعتقد على اية حال ان فرنسا بقيادة الجنرال دي غول ستبقى مخلصه للحلف الاطلسي *

هذه هي روح الانتهازية المفرطة التي سيطرت على تصرفات السياسة الامريكى في كل مراحل الازمة الفرنسية الاخيرة - واحس الفرنسيون - حتى العقلاء منهم - بتشجيع بانغ وكبت صحيفة (لوموند) افتتاحية قالت فيها : (ان تجبل بحث الشكوى التونسية في مجلس الامن يعتبر نجاحا لا جدال فيه للسياسة الخارجية

الفرنسية) ثم اضافت قائله : (منذ ان

تولى الجنرال دي غول الحكم اقلب الجو العولى انقلابا مفاجئا لغالديتنا * واصبح حلفاؤنا التقليديون يسبيرون في الاتجه الذى يقترحه وفدنا بالامم المتحدة . وذلك بعد ما كانوا طيلة الشهرين الماضيين لا يتوقفون عن الضغط علينا * ثم ختمت تعليقها هكذا : (واذن فانه لا بد من فتح

مفاوضات بين باريس وتونس لايجاد اساس قانونى لوجود القوات الفرنسية بالبلاد التونسية * هذا وبما ان الخطاب الذى التاه الجنرال دي غول في مدينة الجزائر قد قوبل باستحسان وارتياح في كل من لندن وواشنطن فان نتيجة ذلك هي ان بورقيبة سيفقد التأييد الذى كان يجسده الى حد الان من طرف امريكا وبريطانيا * وانه اذا لم يكن والتالة هذه

اجساد تنسوية حاسمة للخلاف الفرنسى انتونسى فعل الاقل ينبغي اتوصول الى حل يقضى على الاخطار الكبرى) *

تهديد فرنسا

هكذا - الاخطار الكبرى * وهي لهجة تهديد لا تغيار عليها والمحل الذى يقضى على هذه الاخطار الكبرى في راي الصحيفه الفرنسيه (المتعلقه) هو (اجساد اساسي

واخيرا اين انتهت سياسة اميركا في تايمدها لفرنسا ضد القضية الوطنية الجزائرية وضد القضية التونسية في مجلس الامن وقضية تسليح تونس للدفاع عن نفسها امام التهديد الفرنسى بالغزو من جديد ؟ هل استفادت اميركا شيئا من فرنسا في النهاية في الوقت الذى خسرت فيه صداقة المغرب العربى بمواقفها العدائية له من اجل فرنسا ؟ لقد كان جواب فرنسا الاخير على مجاملات اميركا هو ان اتت بالجنرال دي غول الى الحكم في الوقت الذى تعتبر فيه اميركا ان الفزق بين دي غول والحزب الشيوعى في فرنسا يشبه الفرق بين الرئيس جمال عبد الناصر وكروتشيف * *

الديمقراطية في بلادهم * ومستقبل السلم في شدا افريقيا * الا ان مواقف اميركا لا تلقف عند هذا الحد * فهي في الوقت الذى كانت تستسلم فيه للفرنسيين هذا الاستسلام المخجل كانت تقوم باستسلام آخر لا يقل خجلا في القضية التونسية ايضا *

ففي يوم 28 ماي عندما كان السوفد اتونسى في الامم المتحدة يتصل يوفود مجلس الامن بشدن عرض الشكوى التونسية على المجلس كان الوفد الامريكى في واشنطن (ينصح) الوفد التونسى بالتريث والاجام * في الوقت الذى وجسه فيه الوفد التونسى كل تشجيع من قيس الولود العربية *

وفي الوقت الذى كانت فيه التثبيطات الامريكى تجرى مجراها في مدينة نيويورك كانت وزارة الخارجية بواشنطن تعلم انه (لا علم لها بأي مطلب تقدمت به تونس الى الولايات المتحدة الامريكى لتزودها بالسلاح وذلك بالرغم من ان الرئيس بورقيبة اعلم بنفسه في خط به الاسيوعى باله طلب السلاح من امريكا وبريطانيا ولكنه لم يتلق منها اى جواب *

الى الجزائر كانت الصحافة الامريكى والبريطانية بدون استثناء تنوع ان الجنرال دي غول سيخطب في محاضرة الجزائر معلنا عن حل تحريري جبرى للقضية الجزائرية وانه سيواجه الشطرين الفرنسيين بالجزائر بحزم وشدة * وتكن عندما التى الجنرال دي غول خطابه بالفعل في مدينة الجزائر في يوم 4 جوان واستجاب فيه استجابة كاملة لطالباها لالشطرين باعلانه عن فرنسا الجزائريين كلهم دفعة واحدة - سارعت الاوساط السوسية في واشنطن بعهد ذلك بساعات قليلة الى الترحيب بخطاب دي غول ووصفته بانه : (لم يكن خبيثة اسل للامريكيين الذين يعتبرون هذا الخطاب ذا اهمية جليفة جدا)

موقف اميركا المذبذب

بل ان الاوسط الامريكى في الحكومة ذهبت الى حد وصف خطاب دي غول بانه (عمل خارق للعسادة) وان الامريكى ينتظرون شيئا واحدا وهو ان يستجيب المسلمون الجزائريون الى التعاون مع فرنسا من اجل تسطير مستقبل الجزائر * ودل الامريكىون عن خطاب دي غول ايضا بان (كعالمه كانت في غاية الاهمية من حيث

ان الولايات المتحدة الامريكى قد شغلتها روسيا عن ان تنبته الى كل مسا يجرى في اى منطقة اخرى من العالم من اخطار عدو معها *

ففي الوقت الذى كان فيه العالم يتسائل عن نتائج انقلاب الثمردين الفرنسيين في الجزائر واحتمال نشوب نظام فاشيستى مقنع في العاصمة الفرنسية على يد دي غول - كانت الاوساط السياسية في وزارة الخارجية تعلق على الحادى الحطيرى في يوم الاحد اول جانفى بان (تولى الجنرال دي غول الحكم في فرنسا سيساعد على نجاح مؤتمر الانقلاب الذى نسمى له مع روسيا * وانه بناء على ذلك فان من المحتمل جدا ان يقوم الجنرال الفرنسى بزيارة الى الولايات المتحدة الامريكى بعد ان ينهى من تنسوية المشاكل المستعجلة) اما بريطانيا التى كانت قد طردت قوات الجنرال دي غول من سوريا سنة 1945 وبقيت العلاقات بينهما وبينه مقطوعة الى اليوم - فقد يبادر رئيس وزراها ماك ميلان في 4 جانفى الماضى الى ارسال برقية الى الجنرال الفرنسى يعينه فيها على تولية الحكم ويقول له بالخصوص (انى شديد الالتماس باعادة ربط العلاقات التى كانت قائمة بيننا في ايام الحرب عندما كنت تقود فرنسا الحرة الى النصر * وانى اشعر بمتعة خفيفة عند ما افترح ان اعلم معك من اجل قضيتنا المشتركة) *

جواب دي غول

عن برقية ماك ميلان

ولكن الجنرال مع ذلك اجابه جوابا (ناشفا) يذكره فيه بالحرب التى عملت فيه (فرنسا وبريطانيا جنبا الى جنب من اجل الحرية في العالم * واننى اظن (هكذا) اننا نستطيع العمل معا * والسلام) *

اما في امريكى فمن قبل ان يثبت الامر لى دي غول وفي الوقت الذى كانت فيه قوات ماسو تهدد باريس من ناحية ، وحشود المغرب من ناحية ثانية ، وحفود تونس

يوغسلافيا: أول بلد أوروبي يتحدى تهديدات دلييري

14. 06. 1959

ويؤكد - رسميا - تضامنه مع الجزائر

المحموس المارشال تيتو ، ورفاقه الكسرام ، على تنصيصهم في البلاغ المشترك على تحية الجهود التي تبذلها الحكومة الجزائرية المؤقتة من أجل الأحرار السلم بالجزائر وعلى تأكيدهم ان التعويض بين الحكومة الفرنسية وحكومة الجمهورية الجزائرية المتناظرة باسم الشعب الجزائري هو الوسيلة الوحيدة لإيقاف القتال

ومن العوامل التي تزيد في ابتهاج الشعب الجزائري ، ان يوغسلافيا كانت هي اول بلد اوروبي عبر عن مساندته للكفاح التحريري الجزائري ، يمثل هذه القوة ، ويمثل هذه الصراحة ، ويمثل هذا الجهاد ، ويمثل هذه الرسمية ، ونحن لا نشك ان الامة اليوغوسلافية ، اذ تفعل ذلك ، فلانها تعرف ان كفاحنا شبيه بالكفاح الذي قادته المقاومة اليوغوسلافية ، وعلى رأسها المارشال تيتو ، ضد الاحتلال الاجنبي

الحكومة اليوغوسلافية من عطف فعال على قضيتنا هذا وقد كان الاستقبال المارشال تيتو والسمب اليوغوسلافي لوفدنا المكومي ، اطيب الاثار على معنويات الشعب الجزائري الذي تبين من البلاغ المشترك الاتفاق الكامل في وجهات النظر بين يوغسلافيا والجزائر ، هذا الاتفاق الذي اكدته التسعور المشترك بمقالة المبادئ، الثورية ، والكفاح المشترك الذي قادته الشعبون ضد الاستعمار والاحتلال الاجنبي

ومما يزيد في غبطة الشعب الجزائري وابتهاجه بهذه القابلة التاريخية ان يوغسلافيا هيأت لها كل العناصر التي تجعل الجزائر شاعرة بقوة التضامن بين شعبيها ، فكانت الاتصالات الطارة ، وكانت الزيارات ، وكانت القارنات بين مجازنا الثورية ، وكانت جلسات العمل الثمر الفيد .

وان الشعب الجزائري الكفاح ، يشكر على



تتبع الشعب الجزائري باهتمام بالغ سفر الوفد الكسرومي الجزائري الى يوغسلافيا ، وكان يعاق املا كبيرا على ان تكون هلمه الزبارة فرصة جديدة يعزز فيها الكفاح التحريري بالجزائر ، بتأييد الجمهوريية الفيدرالية اليوغوسلافية ، تايمنا فعلا ناجحا .

وقد صدقت الحكومة اليوغوسلافية هذه الاحمال ، فكان البلاغ المشترك اليوغوسلافي - الجزائري دليلا صارخا على ما تكنه الامة اليوغوسلافية من تاي ، متحمس لكفاح الجزائري ، وعلى ما تحمله

ملحق رقم 6 : جريدة المجاهد العدد 45، بتاريخ 1959/06/29 ص 01. صورة لجلسة عمل بين أعضاء من الحكومة الجزائرية المؤقتة والحكومة اليوغسلافية في بلغراد. والافتتاحية تتناول زيارة ديغول إلى روما.

المجاهد

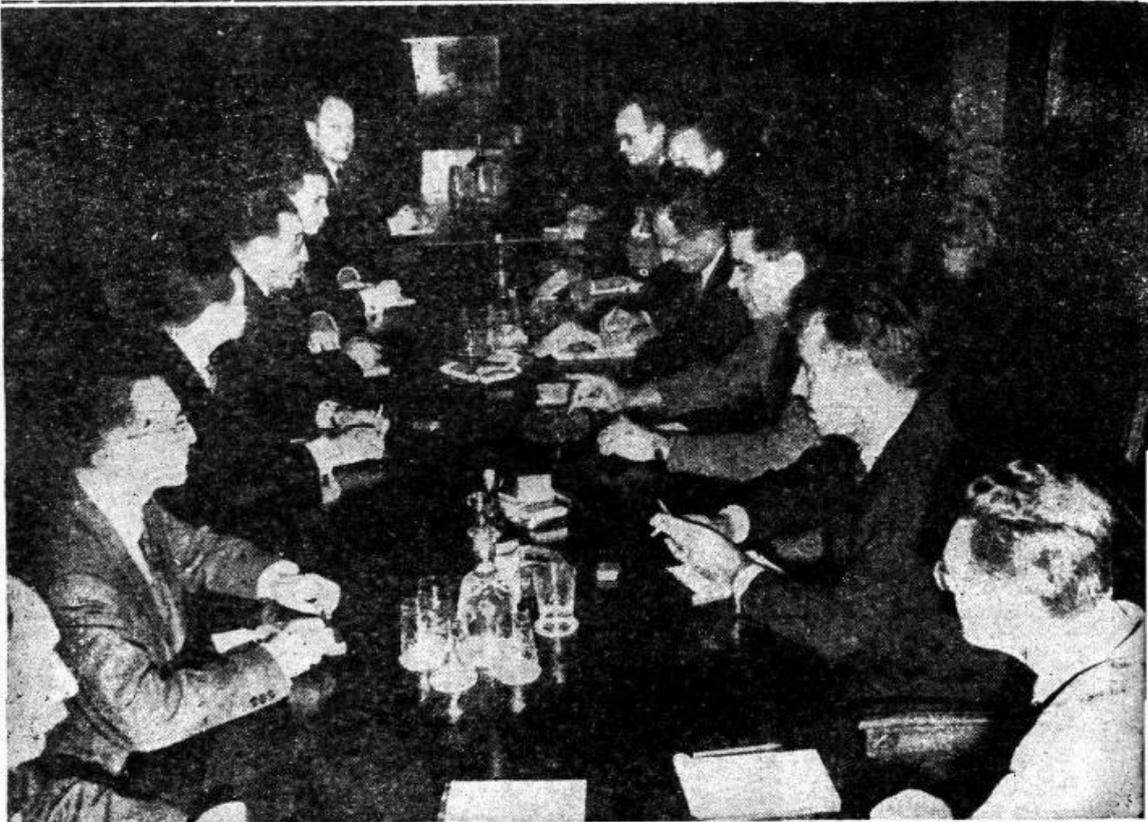
العدد ٤٥ - الثمن ٤٠ م - ف

الاثنين ٢٣ ذو الحجة ١٣٧٨ - ١٩٥٩/٦/٢٩ - العدد ٤٥ - الثمن ٤٠ م - ف

نهج المختار عطية عدد ٤٢ مكرر
تونس

الحساب الجاري : تونس ١٦ - ٣٥٤
الهاتف ١٨ - ٣ - ٢٤

مكتب الرباط
شارع صلاح عدد ١٧
الهاتف : ٧٠ - ٣٢٥



لم تكن الزيارة الى يوغسلافيا مجرد حفلات الاستقبال والترحاب - وانما كانت - بالخصوص للعمل المشترك وتمثل الصورتنا احدى جلسات العمل التي ضمت اعضاء الحكومتين اليوغسلافية والجزائرية حول مائدة درس القضايا التي تهم علاقات البلدين والتي تفتح آفاقا جديدة لمستقبل المعركة التحريرية الجزائرية .

دي غول في بلاد ... ماكيافيل (١)

الحجج الى ... روما

الطلب الذي يأتي من رجل عرف هزيمة ١٩٤٠ ولكنه منذ ذلك العهد الى اليوم يصر على ان يضع بلاده المنهزمة في صف البلدان التي اخرجوها من تحت انقاض الاحتلال ، ولم يروا من المناسب حتى ان يجيبوه على مطلبه المفرور الرخيص . ولم يفهم الانكليز والامريكان شيئا من تناقضات الرجل واستهتاره .

فهو من ناحية يواصل أستنزاف دم بلاده في حرب خاسرة بالجزائر ، ولكنه من ناحية اخرى البقية على ص ١١

(١) ماكيافيل مؤرخ ايطالي توفي في اوائل القرن السادس عشر واشتهرت فلسفته السياسية بقيامها على انكار كل القيم مهما كانت عليا في سبيل تحقيق الاغراض مهما كانت وضيعة . وهو صاحب الكلمة المشهورة : « الغاية تبرر الوسيلة » .

سياسة « جنون العظمة » الذي يمتلك فرنسا يفغر ما يتناقص وصيدها من القوة الحقيقية ، ثم هي اخيرا رحلة تدخل في نطاق (الرسالة الاستعمارية) التي اصبحت جزءا من تاريخ فرنسا في افريقيا .

اننا نذكر ان دي غول ما كاد يمضي شهران فقط على توليه الحكم حتى ارسل الى ايزنهاور يطالبه بتخصيص مكانة لفرنسا توازي مكانة امريكا وبريطانيا في تسيير دفة السياسة العالمية ، وقد اندهش الائتلكو سكسون لهذا

ليس من باب الصدفة ان يكون البلد الذي اختاره الجنرال دي غول لزيارته الرسمية الاولى هو ايطاليا ، وليس من باب الصدفة ان تبتل الشقيقتان اللاتينيتان ، كل هذا المجهود للتأثير على الراي العام العالمي بهذه الدعابة الصاخبة .

ليس ذلك من باب الصدفة لان شارل ديغول يريد فعلا ان يعطي لرحلته الى ايطاليا طابعا سياسيا لا يخلو من خطورة على افطار شمال افريقيا ، ثم هي رحلة تمشي - منطقتيا - مع

فرنسا تبني حضارة الغرب على جثث الشعوب

13. 07. 1959

”اليد الأثيمة تضرب هذه المرة.. في روما“

قد نجات في تونس أيام الكفاح الوطني وبدأت عملها الأجراسي الذي لا يتوقف باغتتيال الشهيد العظيم الأخ فرحات حداد الذي جازت عشرات الأبرياء الآخرين من المواطنين التونسيين سنة ١٩٥٢ وأذا كانت أذاك ما تزال منظمة - منغلة - فعلية في هذه المنظمة - منغلة - فعلية فرنسية لها فروعها في كامل أنحاء فرنسا وفي مختلف أقطار أوروبا وبلاد الحرب العربي من ليبيا إلى المغرب - محاولة اغتيال الأخ

اليد الحمراء - في الاقطار الاجنبية تهدف من ورائها الى الاغراض الاتية
١ - القضاء على الطارات جبهة التحرير الوطني في الخارج
٢ - اجبار مواطنين قسري الاضطرار الاجنبية على القيام برد الفعل ضد الفرنسيين في هذه الاقطار حتى تتخلف حكوماتها عن اجراءات تمنع منا كل حركة او نشاط وحتى تتوزع عندنا احقاد الشعوب الاوروبية وتتعد عطفها على قضيتنا الوطنية

الاجابة لان تذكر هنا من جديد - اذ فضحنا ذلك في الابان - ما كانت قامت به هذه المنظمات الارهابية الفرنسية في فرنسا وبلجيكا وسويسرا والمانيا والمغرب الشقيق من اعتداءات لا تحسد الجزائريين وابناء الشمال الافريقي فحسب بل وحتى ضد بعض الفرنسيين الاحرار مثل الماسوف عليه الامتياز - توفيتي - المعامي الذي اغتيل في مدينة الرباط سنة ١٩٥٨ وكل الجرائم التي اقترفتها

في يوم ٩ جويلية ١٩٥٩ وقع الاعتداء على السيد العلي بولمروف في مدينة روما وقبل ذلك بنحو عشرين يوما وجدت جثة عامل تونسي في مدينة ايكس ابيرولانس - الفرنسية مخربة بالسكاكين وبعد اجراء تحقيقات بوليسية التي القى القبض على ستة اشخاص فرنسيين ووجدت في بينهم امرأة ومفرحات . وتبين ان الاضامس الستة يتدخون في منطقتين ارحابيين متعلقين في الحماة .

وإذا كانت منظمة اليد الحمراء

3

جرائمها وتسخير وسائل دعائها لايهاام الراي العام بان هذه الجرائم يقوم بها التنافسون من الجزائريين او ابناء الشمال الافريقي وهو نوع من تاويد هذه المنظمة الارهابية الاجرامية وذلك فضلا عن مساعدتها بجهاز الشرطة الخاصة بحراسة الحدود وجهد المكتب الثاني للجماسية وفضلا عن الشخصيات السياسية والوزراء الذين لهم علاقات بهذه المؤسسات مثل سوتيل ودليلك والكولونيل غودار الى آخره . اما الجنرال دي غول فيعطي بظله المدبر هذه الشبكة الاجرامية الهائلة كما يغطي اعمال العذيب - والجروح المتفجرة - التي تتبع راجحتها الكريمة من مكان لا يبعد الا بقع خطوات عن قصر رئاسة الجمهورية الفرنسية .

ابن بللة في طرابلس سنة ١٩٥٥ واصبح الذين يغذونها بالاموال والخراب - والعاملين - موجودون في الوزارة الفرنسية وسفاراتها في الخارج وفي الجيش الفرنسي والمواطنين ورجال الاعمال وتجار الحروب وطريدي العدالة من كل جنس .

اما دور حكومات فرنسا منذ تكوين هذه المنظمة الى اليوم في عهد دي غول فهو اخفاء قنبلة روما : من نفس النوع الذي انفجر في الرباط وهمبورغ . الهدف : اطارات جبهة التحرير .



8

13. 07. 1959

في ٢٥ جوان المنصرم انعقد بمجلس العموم البريطاني اجتماع لتأسيس - اللجنة البريطانية لتأييد الجزائر -

لجنة بريطانية لتأييد الجزائر

وقد بدأ الاجتماع باشباع الحاضرين الى الاخ محمد كلكو ممثلنا في بريطانيا . ثم عقب ذلك مناقشة واسعة ابرزت عزم الشخصيات الحاضرة على تأييد الجزائر ومساندة قضيتها مساندة فعالة . واتفق الجميع على تحديد الاهداف التالية للهيئة الجديدة .

١ - ابراز الاهتمام المتزايد الذي يوليه الراي العام البريطاني للقضية الجزائرية .

٢ - اطلاق البريطانيين بصورة اتجع واوسع على الانبياء الحماة بالجزائر

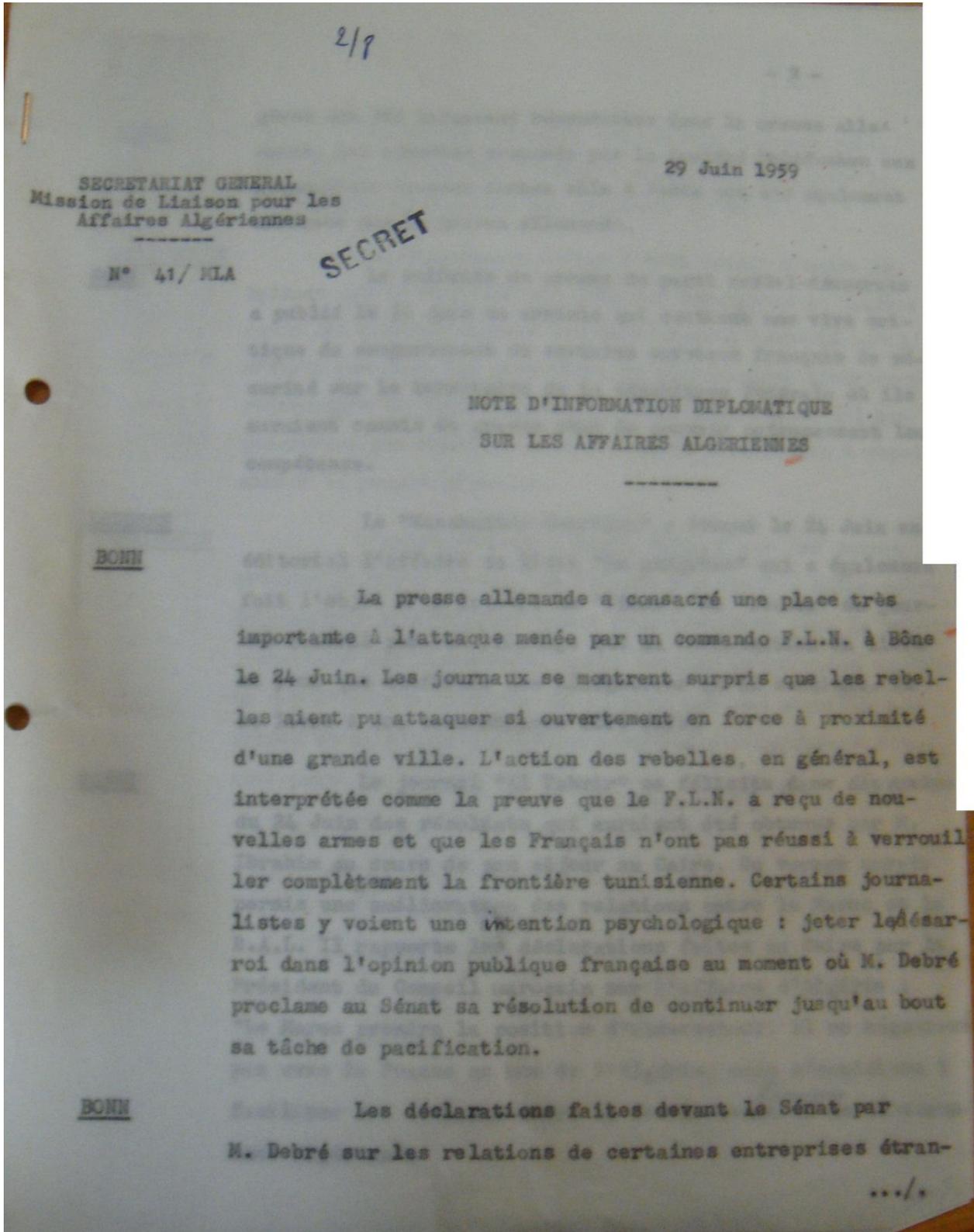
٣ - اتخاذ موقف صريح من اجل التفاديس في الجزائر على اساس حرية الشعب الجزائري وحقه في تقرير المصير .

٤ - الضغط على الحكومة البريطانية حتى تتبنى هذه السياسة وتدافع عنها لدى هيئة الامم المتحدة وفي غيرها من الهيئات .

8

وانتخب الم . - أنطوني وينوود بين - وهو نائب عمالي - رئيسا للجنة التي تتركب من عدة نواب مجلس العموم وشخصيات لامعة في الصحافة والجامعات البريطانية . وعنده اسماء المشتركين في اللجنة :
- الم . جون ليرد - نائب مالي زار البلاد التونسية مؤخرا واتصل بالسووليسن الجزائريين كضيف على وزارة الاخبار -
- الم . نيفيل باريسور - الم . فينير بروكوي - نائب -
- الم . بازيل افيديسون - الم . ميخائيل فوت -
- الم . ليزلي هيل - نائب -
- الم . توماس هودكين -
- الم . بول جونسون -
- الم . متيفين كينغ هول - الم . الكولونيل جورج وبق (نائب المدير بالاحظة ان جمعا من انواب الفرنسيين الرجعيين شكلوا اثر تاسيس هذه اللجنة - هيئة للدفاع عن عدن نظرا الى ان بريطانيا تقوم بحاربة العدنيين مثلما يحارب الفرنسيون الجزائريين

ملحق رقم 8 : تقرير دبلوماسي فرنسي مؤرخ بـ 29 جوان 1959 يتناول بعض المواقف حيال القضية الجزائرية بعدد من العواصم الأوروبية. (المصدر ع. FM81F114)



gères ont été largement reproduites dans la presse allemande; les démentis proposés par la Société Telefunken aux accusations lancées contre elle à Paris ont été également diffusés par la presse allemande.

BONN

Le bulletin de presse du parti social-démocrate a publié le 10 juin un article qui contient une vive critique du comportement de certains services français de sécurité sur le territoire de la République Fédérale où ils auraient commis de graves abus de pouvoir outrepassant leur compétence.

LONDRES

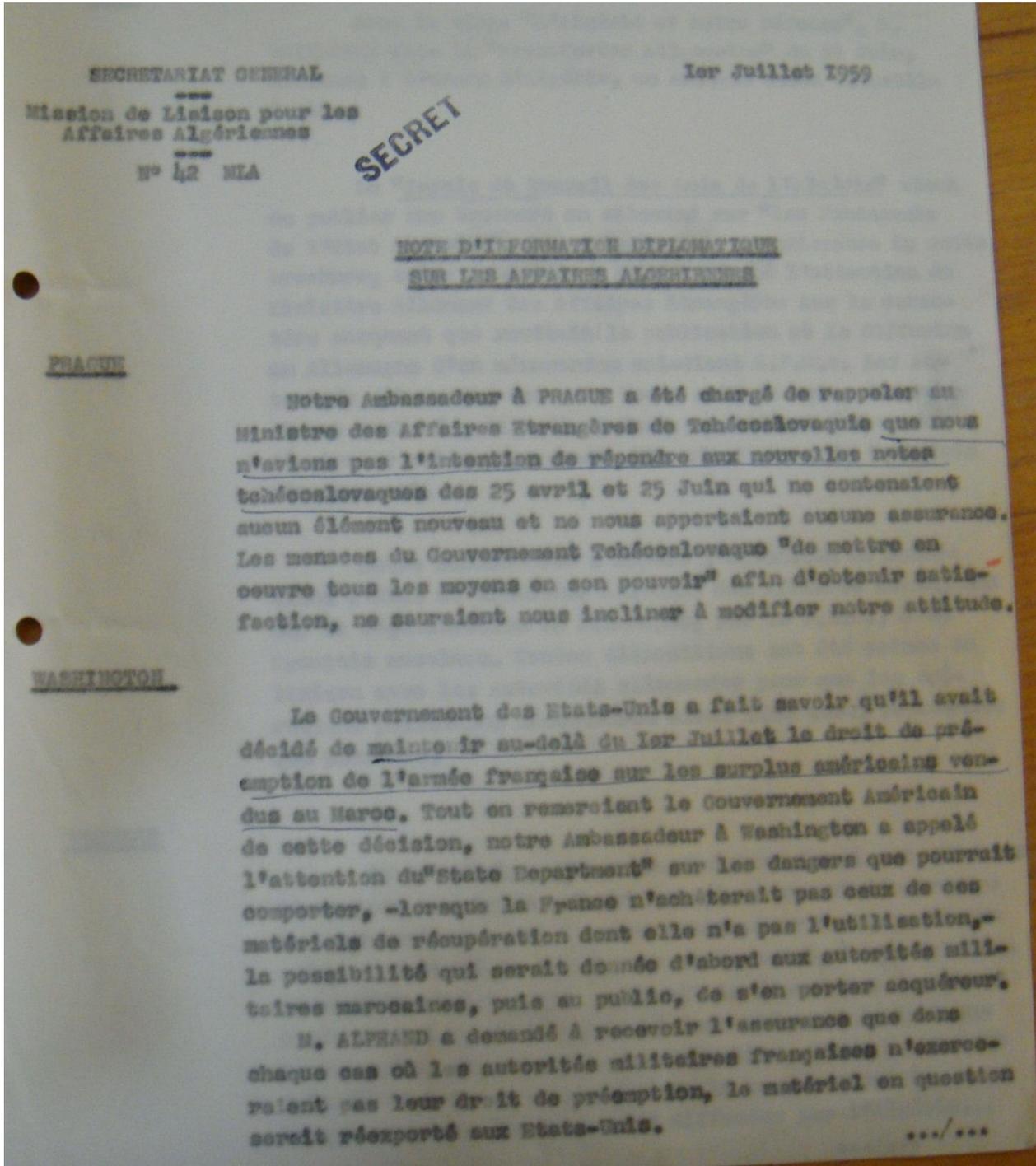
Le "Manchester Guardian" a évoqué le 24 Juin en éditorial l'affaire du livre "La gangrène" qui a également fait l'objet d'un article du "Times". Le "leader" du journal libéral pose en principe que la confiscation du livre ne peut que confirmer les allégations qu'il contient. Il se livre à des commentaires fort vifs.

RABAT

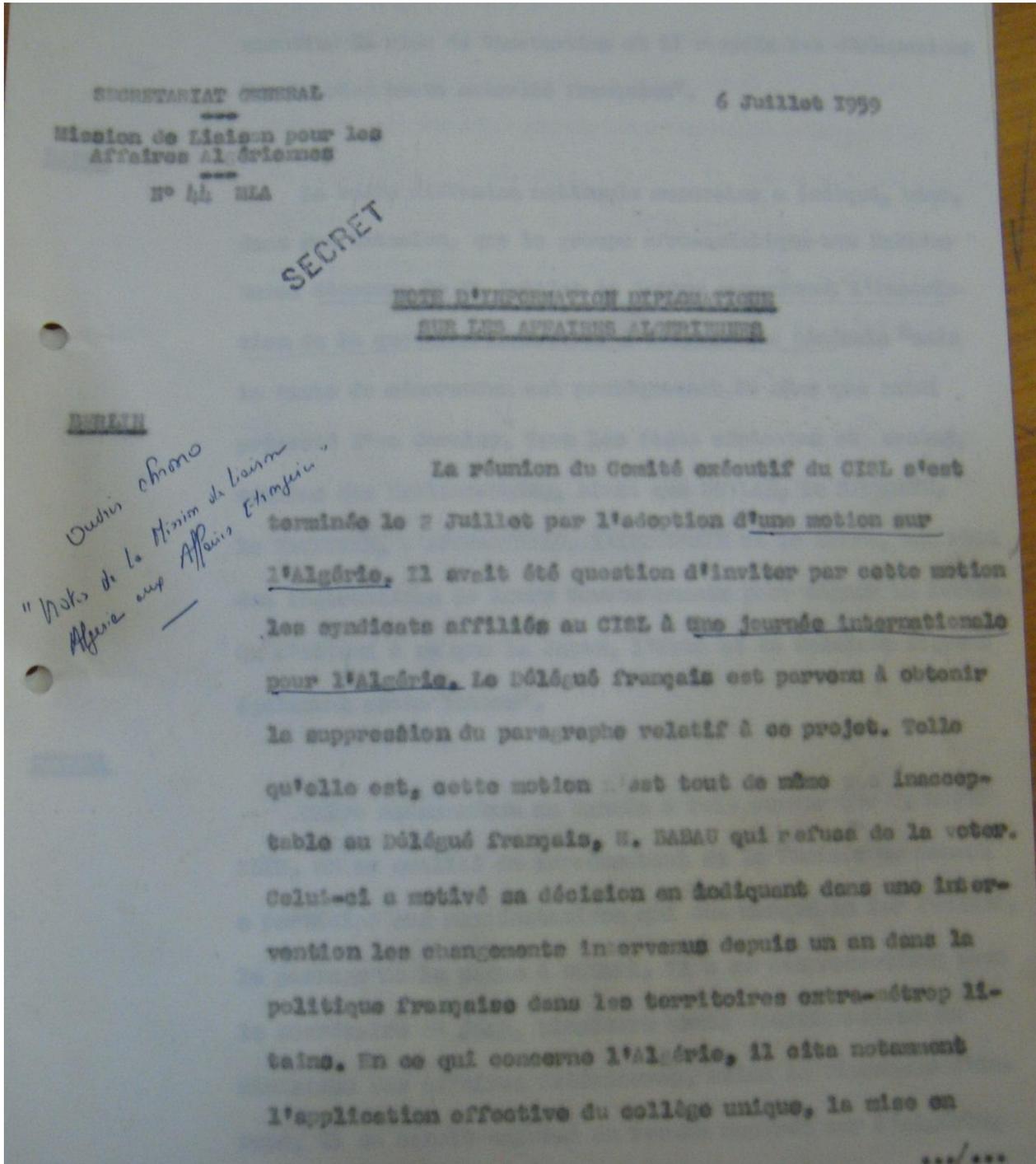
Le journal "Al Tahrir" se félicite dans son numéro du 24 Juin des résultats qui auraient été obtenus par M. Ibrahim au cours de son séjour au Caire. Ce voyage aurait permis une amélioration des relations entre le Maroc et la R.A.L. Il rapporte les déclarations faites au Caire par le Président du Conseil marocain sur l'affaire d'Algérie :
"Le Maroc prendra la position d'observateur. Il ne négociera pas avec la France au nom de l'Algérie, mais s'emploiera à faciliter les contacts entre le Gouvernement ^{Français} et le Gouvernement algérien".

.../.

ملحق رقم 9 : تقرير دبلوماسي فرنسي مؤرخ بـ 01 جويلية 1959 يتناول بعض المواقف حيال القضية الجزائرية بعدد من العواصم الأوروبية (الصفحة الأولى). (المصدر ع. FM81F114)



ملحق رقم 10 : تقرير دبلوماسي فرنسي مؤرخ بـ 06 جويلية 1959 يتناول بعض المواقف حيال القضية الجزائرية بعدد من العواصم الأوروبية والعالمية. (المصدر ع. FM81F114)



porte-parole du Secrétariat d'Etat aux Affaires Etrangères a déclaré que le moment venu, la Délégation yougoslave se prononcera sur l'initiative prise par le groupe afro-asiatique pour que soit discutée la question d'Algérie à la prochaine session ordinaire de l'O.N.U. Elle a précisé à ce propos ce qui suit : "cependant, je puis d'ores et déjà dire que la revendication des pays asiatiques et africains est justifiée".

MOSCOU

La revue "Temps Nouveaux" du 17 Juillet consacre à la politique française en Algérie, un article très critique.

VIENNE

Le journal "Die Presse", journal indépendant de Vienne, a consacré le 5 Juillet un article à la situation des femmes en Algérie. L'auteur se livre à une étude objective et très pertinente, de la récente réforme du droit de la femme musulmane en Algérie. Un autre quotidien viennois "Neue Tageszeitung" publie un article le 6 juillet de son correspondant parisien sur le pétrole du Sahara. L'accent est mis, dans cette étude, sur les efforts que fait la France pour pacifier l'Algérie, pour permettre à ses populations de bénéficier des récentes découvertes et des ressources énergétiques du Sahara.

ROME

Le Secrétaire Général du Ministère italien des Affaires Etrangères a donné des indications à notre Am-

- 7 -

bassadeur sur la conversation que le Président de la République avait eue avec M. BOURGUIBA. L'entretien a été très orageux. M. BOURGUIBA s'est livré à des attaques très violentes contre la France et il a mis les dirigeants italiens en mesure de choisir entre leur soutien des thèses françaises et l'amitié du peuple arabe. Le Président de la République qui avait essayé en vain d'interrompre la tirade de son interlocuteur a pu enfin prendre la parole pour l'engager à faire accepter par les leaders algériens l'offre du cessez-le-feu du Général de Gaulle. "Nous ne pouvons avoir aucune confiance" a dit M. BOURGUIBA, rappelant, malgré la véhémence protestation de M. GRONCHI, l'incident de BEN BELLA. Le Secrétaire Général a indiqué, en outre, que le Chef d'Etat tunisien avait, dans une interview injurieuse, proféré des menaces de rétorsion à l'encontre des Italiens de Tunisie, si l'Italie continuait à soutenir les thèses françaises. Le Palais CHIGI espère être en mesure d'arrêter la publication de ces interviews.

WASHINGTON

L'Agence A.F.P. de Washington a fait état le 14 Juillet d'une nouvelle d'après laquelle M. CHANDLERLI aurait adressé une lettre à un certain nombre de représentants du Congrès, suggérant la constitution d'un "Comité pour l'Algérie" analogue à celui créé par des membres du Parlement britannique. M. CHANDLERLI aurait appuyé cette lettre par des démarches personnelles. M. ALPHARD a fait une démarche auprès du State Département en demandant que celui-ci exerce une action au Capitole en vue de décourager une initiative malencontreuse. .../...

ملحق رقم 11 : تقرير أمني عن مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجوسسة SDECE الفرنسية مؤرخ بـ 25 سبتمبر 1959 عن الموقف العام بالنرويج حيال القضية الجزائرية. (المصدر ع.81F120)

PREMIER MINISTRE

S. D. E. C. E.

Destinataire N° 627A

Le 25 septembre 1959

Référence : 23349/A

Pays Scandinaves

NE PAS FAIRE ETAT

SECRET

ALGERIE - NORVEGE

OPINION SCANDINAVE SUR LE PROBLEME ALGERIEN

AVANT LES DECLARATIONS DU PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE

(8.9.59)
A/1
A 382 681

Selon certains milieux diplomatiques accrédités en Norvège, les pays scandinaves avaient arrêté leur position vis-à-vis du problème algérien peu de temps avant les déclarations du président de la République Française.

Cette position était la suivante :

- La Charte des Nations Unies reconnaît aux nations le droit d'autodétermination et non d'indépendance; on ne peut donc soutenir les pays afro-asiatiques qui prônent l'indépendance.
- Si la France reconnaît le droit de l'Algérie à l'autodétermination, ce qui est vivement souhaité par les pays scandinaves, ceux-ci voteront en faveur de l'octroi de ce droit.
- Si la France ne le reconnaît pas, les pays scandinaves resteront neutres comme précédemment.

Destinataires :

E.M.G.D.N./REN (2 ex.)
A. E. - Secrétariat Général
Armées- Cabinet
- E.M.A./2
Secrétaire Général aux Affaires Algériennes
Délégué G1 du Gvt en Algérie (Dr de Cabinet)

(J)

ملحق رقم 12 : تقرير أمني عن مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجوسسة SDECE الفرنسية مؤرخ بـ
26 سبتمبر 1959 عن الموقف العام بتركيا حيال القضية الجزائرية وخطاب ديغول. (المصدر ع.
(81F120

PREMIER MINISTRE

S. D. E. C. E.

Destinataire N° 627A

Le 26 septembre 1959

Référence : 23380/A

Tunisie

ALGERIE - TURQUIE

NE PAS FAIRE ETAT
SECRET

REACTIONS TURQUES AU DISCOURS DU GENERAL DE GAULLE

(19.9.1959)

A/3
A 382 725

Certains diplomates arabes à ANKARA estiment que les milieux officiels et populaires turcs sont persuadés que la prolongation de la lutte en Algérie est due à l'entêtement des deux parties. Ils pensent que le plan proposé par le Président de la République, plan qui fournit pour la première fois aux Algériens l'occasion d'accéder à l'indépendance, est le plus grand succès remporté par la rébellion grâce à la continuité de sa lutte et de ses efforts. Ils jugent, en conséquence, que le fait de persister dans l'alternative "l'indépendance ou la mort" est déraisonnable et, à l'appui de cette opinion, ils se réfèrent à la politique modérée qu'a menée la Tunisie pour gagner son indépendance.

Ces mêmes milieux expriment l'espoir que le G.P.R.A. acceptera le plan qui lui est proposé. Ils estiment que les peuples arabes doivent conseiller cette acceptation.

Au cours des prochains débats de l'O.N.U., le gouvernement turc se rangera, pour cette question, aux côtés de l'Amérique et de l'Angleterre.

Destinataires

E.M.G.D.N./REN (2 ex)

A. E. - Secrétariat Général

Armées - Cabinet

- E.M.A./2

Secrétaire Général aux Affaires Algériennes

Délégué GI du Gvt en Algérie (Dr de Cabinet)

(L)

ملحق رقم 13 : تقرير سري من مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجوسسة SDECE الفرنسية مؤرخ بـ 18 أوت 1960 عن العلاقات المغربية الجزائرية الروسية وعودة بعض الجرحى الجزائريين بعد علاجهم بموسكو. (المصدر ع. FM81F114)

PREMIER MINISTRE
S. D. E. C. E.

Destinataire n° 354

Le 18 août 1960

Référence : 34227/A

MAROC - ALGERIE - U.R.S.S.

SECRET

MOULAY HASSAN ET LES BLESSES ALGERIENS REVENANT D'U.R.S.S.

NE PAS COMMUNIQUER
AUX ALLIES

(8.6.1960)

B/3

A l'occasion de l'arrivée à TANGER des blessés algériens revenant d'ODESSA (1) MOULAY HASSAN a demandé au F.L.N. que le gouvernement marocain soit informé en toutes circonstances par l'A.L.N. de la situation et des activités des blessés revenus d'U.R.S.S. Le Prince estime, en effet, que certains blessés peuvent être convertis au communisme et constituer un danger pour l'A.L.N. et le Maroc.

Accédant au désir des autorités marocaines, le F.L.N. a fait subir un interrogatoire à chacun des blessés pour apprécier le degré de leur endoctrinement communiste possible et a accepté de signaler aux Services marocains les déplacements éventuels des intéressés.

De son côté le gouverneur de TANGER a assisté le 8 juin au débarquement de ces blessés et a fait procéder à la fouille de leurs bagages pour rechercher des publications communistes. Cette opération n'a donné aucun résultat.

Destinataires :

E.M.G.D.N./RUM - 2 ex.

A. E. - Bureau de Liaison Algérie

" - Dir. Gie des Affaires marocaines et tunisiennes

" - Ambassade France-Maroc

Armées - E.M.A./2

Secrétaire général aux Affaires Algériennes

Délégation générale du Gvt en Algérie (Cabinet)

" " " " (Bureau d'Etudes)

Général d'Armée Cdt en Chef des Forces en Algérie

E.M. Algérie/ 2° B.

Conseiller Technique auprès C.C.I.

(S)

(1) Réf. Notre info. n° 31977/A du 10.6.1960 signalait l'arrivée à TANGER du bateau russe MICHAÏL KALININ transportant 36 blessés de l'A.L.N.

ملحق رقم 14 : تقرير أمني من مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجوسسة SDECE الفرنسية مؤرخ بـ 19 أوت 1960 عن الجزائريين في الجمهورية الفدرالية الألمانية. (المصدر ع. FM81F114)

PREMIER MINISTRE

S. D. E. C. E.

Destinataire N° 324

Le 19 août 1960

Référence : 34251/A

ALGERIE - R.F.A.

SECRET

ALGERIENS EN REPUBLIQUE FEDERALE ALLEMANDE

A 511 572

(Juil. 60)

C/3

En mai 1960, deux Algériens (1) déserteurs de l'armée française à MONTPELLIER ont été pris en charge par le F.L.N. en R.F.A. Ils ont d'abord séjourné au camp des réfugiés de VALKA près de NUREMBERG, puis ensuite dirigés sur le bureau F.L.N. à BONN. Là, un délégué du F.L.N. leur assigna une résidence à l'hôtel restaurant "Zum Kurfuerster" sis à BAD-GODESBERG, Bonnerstrasse 39. Cet établissement est géré par un certain Théc NAGEL (2) qui a passé un accord avec le F.L.N. pour loger et nourrir les Algériens qui lui sont envoyés par cet organisme.

Dès que les Algériens hébergés chez NAGEL ont trouvé du travail, ils sont logés en ville par le F.L.N. aidé par des autochtones ou par le "Einwohner-Meldeamt".

.../...

Destinataires :

E.M.G.D.N./REN (2 ex.)

A. E. - Bureau de Liaison Algérie

Armées- E.M.A./2

- S.S.D.N.A.

Intérieur - D.G.S.N. (Cabinet)

- S.N.S.T.

Secrétaire Général aux Affaires Algériennes

Délégation Générale du Gvt en Algérie (Cabinet)

" " " " (Bur. d'Etudes)

Général d'Armée Cdt en Chef des Forces en Algérie

E.M. Algérie/2ème B.

Conseiller Technique auprès C.C.I.

(J)

(1) Un sous-officier et un caporal chef

(2) 55 ans, ancien légionnaire

ملحق رقم 15 : تقرير أمني من مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجوسسة SDECE الفرنسية مؤرخ بـ 19 أوت 1960 عن مساعدات بريطانية للاجئين الجزائريين. (المصدر ع. FM81F114)

PREMIER MINISTRE
S. D. & C. E.

Destinataire n° 954
Le 19 août 1960
Référence : 34326/A

NE PAS FAIRE ETAT
SECRET

ALGERIE - GRANDE BRETAGNE

AIDE AUX REFUGIES ALGERIENS

(11.8.60)
A/I

Ben BAILED responsable des Affaires sociales et culturelles à TUNIS a fait savoir à Ben YAKHLEF son représentant au MAROC, que Miss BAGNALL (I) présidente du Comité anglais d'aide aux réfugiés, arrivera le 12 Août 1960 à RABAT et logera à l'hôtel BALHA.

Ben YAKHLEF est prié de prendre contact avec elle et de lui faciliter sa mission.

Destinataires :

E.I.G.D.H./REN - 2 ex -
A.E. - Secrétariat Général
Armées - Cabinet
- E.H.A./2
Intérieur - D.G.S.N. (Cabinet)
- S.M.S.T.
Secrétaire Général aux Affaires Algériennes
(Autorités d'Algérie informées).

(U)

(I) - Réf. notre Info N° 33150 du 15.7.1960

ملحق رقم 16 : تقرير أمني من مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجوسسة SDECE الفرنسية مؤرخ بـ 20 أوت 1960 حول المبالغ المالية التي يطلبها وزير الشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة الجزائرية لمختلف المكاتب في عواصم أوروبا وغيرها. (المصدر ع. FM81F114)

PREMIER MINISTRE
S. D. E. C. E.

Destinataire N° 354
Le 20 août 1960
Référence : 34323/A

NE PAS FAIRE ETAT
SECRET

A L G E R I E

FINANCES DU F.L.N.

(6.8.1960)
A/1

- Selon le directeur du cabinet de KRIM BELKACEM, après avoir donné 600 dinars à la mission du F.L.N. à BAGDAD, il reste en caisse au ministère des Affaires extérieures 913.554 (?).

(14.8.1960)

- Le ministre des Affaires extérieures du G.P.R.A. a demandé au ministre des Finances, de virer les sommes suivantes pour le mois de septembre aux bureaux des Affaires extérieures, désignées ci-dessous :

- ROME	:	3.000 francs suisses
- GENEVE	:	2.500 "
- BONN	:	8.000 "
- NEW-YORK	:	31.050 dollars
- STOCKHOLM	:	600 "
- LONDRES	:	166 livres sterling
- TOKYO	:	500 dollars
- DAMAS	:	5.000 livres syriennes
- AMMAN	:	200 dinars jordaniens
- BEYROUTH	:	3.000 livres libanaises
- MADRID	:	500 dollars.

ملحق رقم 17 : تقرير من مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجوسسة SDECE الفرنسية مؤرخ بـ 20 أوت 1960 يرصد أوضاع الطلبة الأجانب خاصة الجزائريين بالجامعات البلغارية. (المصدر ع. FM81F114)

PREMIER MINISTRE

S. D. E. C. E.

Destinataire N° 854

Le 20 août 1960

Référence : 34205/D

BULGARIE

SECRET

A/S DES BOURSIERS ETRANGERS

EN STAGE A L'UNIVERSITE DE SOFIA

RENSEIGNEMENTS DIVERS SUR LA BULGARIE

A 510 446

A - Les Algériens

(28.7.60)

c/2

Il y a environ une dizaine d'étudiants algériens en stage à l'université de SOFIA.

Ils ont en majorité une formation secondaire. Presque tous ont subi avec succès les épreuves du baccalauréat en France ou en Algérie. Ils se destinent à des carrières diverses : économie politique, commerce extérieur et surtout médecine.

A part une ou deux exceptions, les boursiers algériens sont tous nationalistes mais avec des nuances. Ils approuvent la politique d'autodétermination et sont convaincus de la légalité de la lutte que mène le F.L.N. pour l'indépendance de l'Algérie.

Ces problèmes sont débattus dans des réunions internes. Les discussions n'y sont jamais très violentes, la vie matérielle et les études passent souvent au premier plan.

.../...

Destinataires :

E.N.C.D.N./REN (2 ex)

- A. E. - Dn Politique - Bureau d'Etudes
- Chef Sce "Affaires de la Communauté"
- S/Dn Europe Orientale (Eur.Orientale)
- Sce Levant
- S/Dn Afrique

Secrétaire Général aux Affaires Algériennes

(0)

C'est par l'U.I.E. (Union Internationale des Etudiants) dont le siège est à PRAGUE que ces étudiants ont obtenu des bourses d'études.

B - Autres boursiers

Irakiens

Environ 80 à 100 Irakiens poursuivent leurs études à SOFIA. Ils ont une formation à peine secondaire. Ils n'éprouvent aucune sympathie pour leurs collègues bulgares et n'aspirent qu'à quitter le plus rapidement possible SOFIA. Une dizaine de ces étudiants sont repartis en Irak depuis le début de l'année et d'autres sont en instance de départ. Au point de vue politique, ils sont très neutres et ne se font pas remarquer par des opinions extrémistes. Le gouvernement irakien leur fait parvenir régulièrement une aide financière.

Syriens

Ils sont environ 70. Leur formation est supérieure à celle des Irakiens. Ce sont eux qui sont les plus actifs au point de vue politique. Au sein de leur communauté, ils sont partagés entre pro et anti-nassériens. Une violente bagarre a éclaté entre eux en janvier ou février 1960. Depuis cet incident, les anti-nassériens, compromis avec le régime communiste bulgare, sont considérés comme immigrants.

Jordaniens

Environ 20 Jordaniens fréquentent l'université de SOFIA. Ils sont tous communistes convaincus et bénéficient d'une bourse du gouvernement bulgare. Leur formation est très faible.

Guinéens

La Guinée est représentée à l'université de SOFIA par 2 filles et 4 ou 5 garçons. Leur formation est plus faible que celle des Algériens. Ils ne sont pas communistes et n'attirent pas l'attention par des opinions ultra-nationalistes et anticolonialistes. Le mode de vie et la grossièreté des Bulgares les effraquent.

Camerounais

Un seul Camerounais poursuit des études à SOFIA. Il a une excellente formation secondaire. Il semble très intelligent et de tendance pro-communiste. Il suit des cours d'économie politique.

.../...

(0)

Soudanais

Les 10 étudiants soudanais se trouvant à SOFIA sont tous en conflit avec leur gouvernement. Ils sont très actifs au point de vue politique et nettement pro-communistes. Leur leader est un excellent orateur très lié avec l'Algérien TEMITIDAFI(1). Leur formation est moyenne.

SECRET

C - Conditions de vie qui sont faites aux boursiers du gouvernement bulgare

L'hébergement du boursier dans la Cité universitaire est gratuite. S'il veut loger en ville, les frais d'hôtel ou de chambre sont à sa charge.

La bourse est de 800 leva par mois. Le restaurant universitaire dans lequel des salles ont été spécialement aménagées pour les étudiants étrangers coûte 7 leva par jour. Le reste de la somme qui leur est allouée ne suffit pourtant pas aux boursiers pour faire face à tous leurs autres besoins. La paire de chaussures coûte environ 300 leva et un costume 1.000. Par ailleurs, pendant trois mois consécutifs le restaurant universitaire ne leur a pas servi un morceau de viande sauf quelques boulettes de viande hachée.

Les étudiants étrangers ont souvent l'occasion de se rencontrer au cours de soirées organisées par les différentes délégations (soirée de l'Irak pour commémorer la révolution irakienne etc...). Ces soirées, qui ont très souvent un but politique, se terminent parfois par des manifestations "spontanées" en faveur d'un pays asservi par le colonialisme.

Récemment a été créé le "club universitaire de l'amitié" chapeonné par le "Komsomol" (jeunesse communiste). Des pétitions y ont été déposées par des étudiants bulgares. Ils se plaignaient de ne pas avoir suffisamment de relations avec les collègues étrangers. D'une façon générale, l'étudiant étranger juge sévèrement les mœurs et la grossièreté bulgares. Les seuls à ne pas s'offusquer sont les étudiants de D.D.R. Ils sont environ 120 et vivent en cercle fermé. Conscients de leur "supériorité intellectuelle" ils dédaignent les relations avec leurs collègues. Ils ne sont pas aimés.

Le boursier a une liberté de mouvement totale à SOFIA. S'il veut se déplacer en dehors de la ville, il lui suffit de le déclarer à la milice.

.../...

(0)

(1) TEMITIDAFI : étudiant en sciences politiques et philosophie.

D - Intentions bulgares à leur égard, formation qui leur est donnée

Tous les étudiants étrangers arrivant à l'université de SOFIA s'adonnent la première année uniquement à l'étude de la langue bulgare. Ces cours sont axés sur des questions politiques, lutte des classes, bienfait du communisme etc... Par la suite les étudiants suivent les cours des différentes disciplines qu'ils ont choisies.

E - Agitation et propagande contre le "colonialisme"

L'agitation et la propagande contre le "colonialisme" sont constantes mais sous des formes diverses. La presse bulgare participe peu à cette propagande qui vient surtout des pays étrangers. Les boursiers sont amenés à prendre part à cette agitation dans les réunions organisées par les différents groupes.

La population bulgare accueille favorablement la propagande en faveur des pays "colonisés". Elle cite beaucoup l'exemple de la Bulgarie asservie pendant des siècles par l'empire ottoman.

F - Niveau de l'enseignement

L'enseignement bulgare est nettement inférieur à celui pratiqué en France. L'université est un "grand lycée" où les cours sont "très scolaires". Aucune initiative personnelle n'est permise aux professeurs qui ne peuvent sortir d'un cadre fixé par les hautes instances gouvernementales.

L'étudiant de discipline scientifique est un grand admirateur de la technique allemande. Les réalisations françaises ne sont pas considérées comme sérieuses. L'enseignement français concernant la chirurgie dentaire, la médecine et certaines branches techniques est cependant bien noté.

Les étudiants bulgares sont tous enrôlés "volontaires" dans des brigades agricoles ou industrielles auxquelles appartiennent également des étudiants étrangers. Le Bulgare risque l'exclusion de l'université s'il ne participe pas à ce travail obligatoire.

G - Etat d'esprit de la population

La population bulgare s'intéresse beaucoup à la politique de son pays et à la politique internationale. La vente des journaux décuple à l'occasion d'événements internationaux graves. L'affaire de l'U 2 a passionné

.../...

(0)

PREMIER MINISTRE

- 5 -

34205/D

S. D. E. C. E.

l'opinion publique. En général le Bulgare a une instruction politique très poussée. Dans ses discussions, la jeunesse révèle son attachement au régime. Bien que d'accord avec ses principes de base, elle aspire cependant à une liberté plus grande.

Par rapport à celui des Français, le niveau de vie de la population bulgare est trois fois moindre. Cependant les prix ont plutôt tendance à baisser qu'à augmenter. Les intellectuels et les ouvriers semblent satisfaits de ce standing, tandis que les paysans y montrent des signes de mécontentement.

SECRET

ملحق رقم 18 : تقرير سري من مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجوسسة SDECE الفرنسية عن بعض المواقف حيال القضية الجزائرية بعدة عواصم أوروبية في أوت وسبتمبر 1960. (المصدر ع. FM81F114)

- 4 -

Prises de position officielles en Grande-Bretagne -

Un porte-parole officiel du gouvernement britannique a déclaré le 28 Août que l'affaire algérienne était un problème français et que la Grande-Bretagne devait aider le Gouvernement de Gaulle dans ses efforts pour trouver une solution.

L'un des dirigeants du Comité F.L.N. en Angleterre a été invité à quitter Londres.

Ingérences des U.S.A. -

L'association américaine des Anciens Combattants propose l'hospitalisation aux Etats-Unis de grands blessés A.L.N.

M. RAY SCHAEFFER, Directeur Adjoint de la Croix-Rouge Américaine serait actuellement à BONN pour demander au Gouvernement de la République d'accorder une aide plus importante aux réfugiés algériens au Maroc et en Tunisie. Il est connu pour ses sentiments et son action favorables au F.L.N.

Plusieurs journalistes américains estiment que le plan du Général de Gaulle est de mettre fin à la guerre d'Algérie par des moyens pacifiques : d'abord cessez-le-feu, puis élection, enfin définition d'un "statut politique fondé sur le principe de l'auto-détermination".

Ingérences des pays communistes -

Radio-Moscou (émissions en langue française du 27 Août) insiste sur les sacrifices, financiers et en vies humaines, que la guerre d'Algérie impose au peuple français.

Alllemagne de l'Est : le F.L.N. et l'U.G.T.A. sont invités à participer à la Foire de LEIPZIG (7 Octobre).

Accueil de blessés A.L.N.

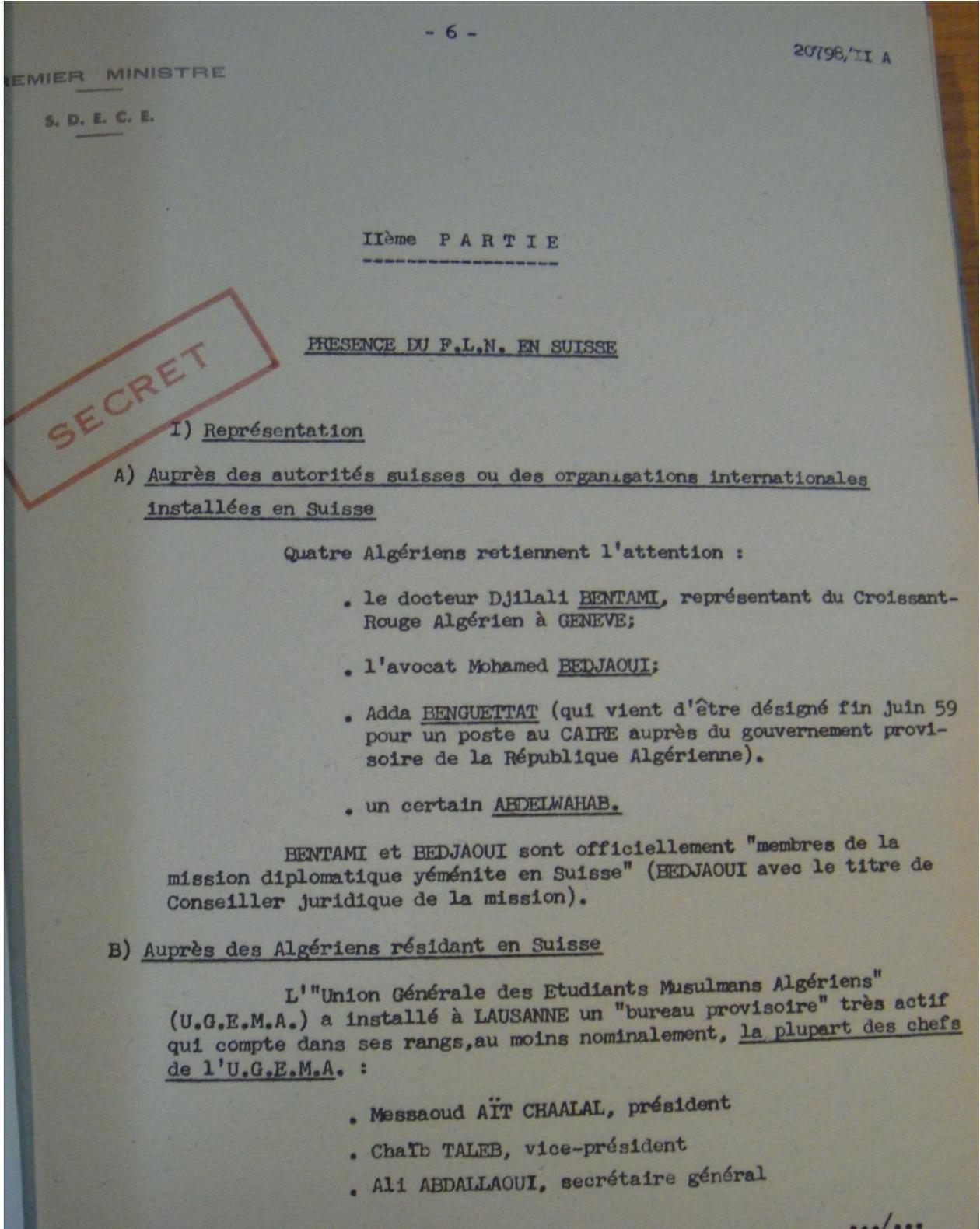
- 96 blessés ont été embarqués à Tanger le 25 Août à destination de l'U.R.S.S., sur un navire soviétique (le POBEDA).

- Un autre navire soviétique embarquera des blessés au Cairo le 16 Septembre, à destination de la Bulgarie.

Yougoslavie : Un nouveau renseignement, d'assez bonne valeur, signale que la Yougoslavie s'appête à développer son assistance au F.L.N. (munition, matériel de guerre, explosifs, équipements divers, matériel médical, pour un montant annuel de 1 milliard de francs).

.../...

ملحق رقم 19 : جزء من تقرير أمني من مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجوسسة SDECE الفرنسية
عن نشاط جبهة التحرير بسويسرا والموقف العام السويسري حيال القضية الجزائرية (أوت 1960). (المصدر
ع. FM81F114)



II) Etudiants algériens

A) Le F.L.N. attache une grande importance à la présence en Suisse d'étudiants algériens pour quatre raisons :

- . ces étudiants, qu'il considère comme les futurs cadres de l'Algérie, peuvent poursuivre des études en langue française;
- . le F.L.N. peut facilement prendre en main ces étudiants, pour la plupart sympathisants nationalistes;
- . certains "pseudo-étudiants", inscrits en Suisse, mènent une activité politique hors de Suisse (on trouve parmi eux Mahmoud HARBI, membre du Comité directeur de la Fédération F.L.N. de France);
- . de Suisse, les liaisons avec l'étranger sont aisées : l'organisation U.G.E.M.A. de LAUSANNE sert de "plaque tournante" pour l'envoi d'étudiants en Allemagne Occidentale, en Allemagne Orientale et en Tchécoslovaquie.

B) Les effectifs des étudiants algériens en Suisse se sont accrus depuis la dissolution de l'U.G.E.M.A. par le gouvernement français (janvier 1958). Les effectifs actuels ne sont pas connus avec précision (une centaine peut-être).

La plupart de ces étudiants paraissent bénéficier de bourses, dont certaines offertes par les gouvernements marocain et tunisien. C'est contre attestation de la perception régulière d'une bourse dans une banque suisse (1) que ces étudiants obtiennent des permis de séjour (2).

La plupart des Algériens identifiés sont inscrits à LAUSANNE, FRIBOURG et GENEVE. Un grand nombre d'entre eux étudient la médecine, d'autres la pharmacie, le droit, les sciences.

C) Les principaux dirigeants de l'U.G.E.M.A. sont inscrits au moins théoriquement, comme étudiants en Suisse.

L'U.G.E.M.A. a constitué un bureau à LAUSANNE (3).
.../...

(1) Les déclarations françaises sur les banques suisses qui aident la rébellion (juin 1959) font craindre aux étudiants algériens que les banques ne leur accordent plus à l'avenir les mêmes facilités.

(2) Les permis de séjour en Suisse sont délivrés aux Algériens qui font la preuve que leur état de santé exige un séjour dans ce pays.

(3) Cf. IIème Partie, paragraphe 1, B).

(J)

PREMIER MINISTRE

20798/II A

S. D. E. C. E.

IIIème PARTIE

RELATIONS DU F.L.N.

SECRET

I) Avec des organisations suisses ou installées en Suisse

A) Organisations suisses

1/ L'"Association suisse pour le Service Civil International" (schweizerische Vereinigung für internationalen Zivildienst) (1) est en relations avec le docteur BENTAMI, du Croissant-Rouge Algérien.

En février 1958, elle a organisé une campagne de protestation contre la condamnation à mort de Djemila BOUHIRED (envoi de cartes postales à l'Ambassade de France à BERNE). En novembre 1958, elle a lancé une campagne d'aide aux réfugiés algériens de Tunisie.

En février - mars 1959, un membre de l'Association, le Dr. WECKEN, met au point avec le Croissant-Rouge Algérien un projet d'assistance médicale aux réfugiés algériens. D'autres membres de l'Association ont pris contact à TUNIS avec des dirigeants du Croissant-Rouge Algérien et envisagé de parrainer une maison d'orphelins algériens.

2/ La Croix-Rouge Suisse a expédié fin décembre 1958 aux réfugiés algériens du Maroc et de Tunisie du lait condensé, des vêtements d'enfants et des couvertures, d'une valeur de 55.000 francs suisses (environ 6 millions de francs français).

Le Gouvernement de la Confédération Helvétique a contribué à cette aide pour 50.000 francs suisses (environ 5 millions 1/2 de francs français).

.../...

(1) Association de partisans de la non-violence et de réfractaires à la guerre. Siège du Secrétariat européen : 8, rue du général FERSHING, VERSAILLES (S. et O.).

(J)

B) Rappel de quelques affaires

. En janvier 1957, les Suisses GUINAND et LEOPOLD ainsi que les Algériens BOUDIAF et ISSAKHEM tentent de quitter GENEVE pour la Libye avec six valises d'explosifs achetés en Suisse. Ils sont arrêtés au dernier moment par les autorités locales.

. En septembre 1957, la police arrête à PORRENTROY le Nord-Africain Ali ABDESSELM qui, aidé du Suisse Germain WOLFER, reconnaît avoir introduit en France 15 revolvers. Ali ABDESSELM est condamné à deux mois de prison et à l'expulsion. La première Chambre de la Cour Suprême de BERNE réforme ce jugement et lui accorde le sursis en février 1959.

. Fin 1957, la firme "FELIX", de ZURICH, monte l'affaire du cargo SLOVENIJA qui tente de transporter à CASABLANCA 150 tonnes d'armes et de munitions pour les rebelles. Ce cargo est intercepté par la marine française (Janvier 1958).

. La firme DANZAS et Cie, à BÂLE, a reconnu récemment avoir transporté en transit sur l'Italie (port de GENES en particulier d'où il est expédié vers la Tunisie) du matériel acheté par le F.L.N. en Allemagne Fédérale.

C) Aucune affaire récente de trafic d'armes au profit du F.L.N. n'a été signalée en Suisse.

Cette situation s'explique probablement par le fait que le F.L.N. cherche actuellement à faire venir des armes d'autres régions que d'Europe occidentale.

D) Position du Gouvernement

M. PETITPIERRE, chef du département politique fédéral, déclare le 10 décembre 1958 qu'une révision constitutionnelle serait nécessaire pour donner aux magistrats suisses le pouvoir d'intervenir avec plus de vigueur dans les affaires de trafics d'armes, et souligne les difficultés politiques qu'une telle révision soulèverait.

.../...

(J)

PREMIER MINISTRE

20796/II A

S. D. E. C. E.

Il serait aisé, conclut M. PETITPIERRE, de tourner les dispositions interdisant la mise à contribution des capitaux suisses pour des achats d'armes à l'étranger. Les expériences faites en matière de répression du trafic international sont négatives. Un contrôle exige-rait d'énormes efforts et ne donnerait que des résultats décevants (L'enquête faite à propos du bateau yougoslave SLOVENIJA, qui transportait en Afrique du Nord des armes achetées dans les pays communistes grâce à de l'argent provenant de Suisse, aurait révélé que l'on ne pouvait relever aucune infraction à la législation suisse).

SECRET

ملحق رقم 20 : جزء من تقرير أمني من مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجوسسة SDECE الفرنسية عن نشاط الاتحاد العام للعمال الجزائريين في ألمانيا (عن : عيسى ليتيم، دور الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا والعالم العربي في كسب التأييد الدولي للثورة الجزائرية، رسالة دكتوراه جامعة باتنة. المصدر : وثائق الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي).

- 2 -

PREMIER MINISTRE

S. D. E. C. E.

Nous avons signalé l'évolution de l'Union Générale des Travailleurs Algériens (U.G.T.A.) en Europe et notamment en République Fédérale Allemande où la section de l'U.G.T.A., sous l'impulsion de Almed MOSTEFAOUI, responsable pour l'Europe, paraît bien "implantée" (1)

En Allemagne Occidentale le support de l'U.G.T.A. est le D.G.B. (Deutscher Gewerkschaftsbund), organisations syndicale affiliée, comme l'U.G.T.A., à la C.I.S.L. (Confédération Internationale des Syndicats Libres). Il semble que le D.G.B. soit disposé à accroître son soutien à l'U.G.T.A. comme le laissent prévoir les dispositions prises récemment par la centrale allemande :

- 1) - Une étude effectuée par les services du D.G.B. sur la colonie des travailleurs algériens a donné les résultats suivants :
- 1°) - L'U.G.T.A. groupe actuellement en Allemagne Occidentale 3.000 membres environ, répartis en groupes allant de 150 à 20 personnes dans les villes suivantes :
- | | | |
|------------------|--------------|---------------------------------------|
| - COLOGNE | - BONN | - STUTTGART |
| - HAMBURG | - SARREBRUCK | - DUSSELDORF |
| - FRANCFORT/Main | - NUREMBERG | - BREME |
| - HANOVRE | - DORTMUND | - ESSEN |
| - MULHEIM | - MUNICH | - et plusieurs localités de la Sarre. |
- 2°) - Ce personnel est réparti proportionnellement comme suit :
- 60 % dans la construction
 - 30 % en usines
 - 10 % dans des emplois divers (garages, restaurants, etc...)
- 3°) - Le reclassement et le logement des Algériens reste partout un problème difficile, la plupart du temps réglé avec plus ou moins de bonheur, par les dirigeants locaux de l'U.G.T.A. et des sections du D.G.B.

.../...

(N)

(1) - Référence Notices d'information :

- N° 28002/IV du 17.II.1960
- N° 28287/IV du 25.II.1960
- N° 29170/IV du 23.III.1960

PREMIER MINISTRE

S. D. E. C. E.

N O T A :

Il apparaît donc que l'U.G.T.A. bénéficie en R.F.A. d'une position affermie. Elle la doit aux efforts d'organisation de ses dirigeants et à l'intérêt certain que portent à l'Afrique les syndicalistes d'Allemagne Occidentale.

L'expérience de l'U.G.T.A. en Allemagne mérite de retenir l'attention car dans ce pays, aussi bien à l'Ouest qu'à l'Est (où l'école de BERNAU (1) forme depuis juillet 1959 des syndicalistes algériens), les militants de l'U.G.T.A. commencent à représenter une force organisée qui travaille et s'instruit.

Depuis son passage à la clandestinité et l'installation de son état-major à TUNIS, l'organisation syndicale du F.L.N. avait surtout orienté son action vers les relations avec l'étranger en vue de rechercher un soutien matériel et d'entretenir une publicité permanente autour du problème algérien.

Il semble aujourd'hui que la question se présente sous un jour nouveau avec l'expérience de l'U.G.T.A. en Allemagne, l'instruction dispensée aux syndicalistes algériens dans les écoles des Internationales syndicales (TUNIS pour la C.I.S.L., BUDAPEST et BERNAU pour la F.S.I.) et les séjours accomplis par ses militants dans les pays de l'Est. (2).

Certains leaders de l'U.G.T.A. en Europe paraissent en avoir pris nettement conscience. Des divergences se sont d'ailleurs manifestées au sein du F.L.N. entre "membres du front" et "syndicalistes" (3). Ceux-ci sont conduits par leur activité et leurs contacts permanents avec le monde du travail à se considérer comme les seuls à préparer efficacement "l'avenir de l'Algérie" par leur travail et leurs études alors que d'autres membres du F.L.N. "installés dans la guerre par goût ou par intérêt" gaspillent temps et argent.

Tout en faisant la part des réactions partisans dans ce raisonnement, il n'en reste pas moins que, dans l'éventualité d'un cessez-le-feu en Algérie, le retour possible de militants et de cadres syndicalistes (dont certains reçoivent depuis des années une formation politico-syndicale à l'étranger) constitue un phénomène avec lequel il faut compter. L'importance de ce problème n'a pas échappé aux centrales syndicales internationales : F.S.M., C.I.S.L. et C.I.S.C.

.../...

(N)

- (1) - Se reporter notamment à la Note d'Inf. N° 30841/IV du 10.5.1960.
(2) - Notes d'Inf. N° 27712/IV du 10.II.1960 et N° 30898/IV du 13.V.1960.
(3) - Notes d'Inf. N° 23324/IV du 25.IX.1959 et N° 23429/IV du 28.IX.1959.

ملحق رقم 21 : جزء من تقرير أمني من مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجوسسة SDECE الفرنسية
عن مكاتب الشؤون الخارجية لجبهة التحرير (المصدر: مركز الأرشيف الدبلوماسي بنانت: C.A.D.N,21
(po/b/9

PREMIER MINISTRE
S. D. E. C. E.

*Circulation 4
Mettre à nos
archives
R. v*

Destinataire N° 440
Le 8 SEPT 1960
Référence : 34981/II A

NOTICE D'INFORMATION

**LES BUREAUX DES AFFAIRES EXTERIEURES
DU F.L.N.**

**LES BUREAUX
SECRET**

Destinataires :
E.M.C.D.N./REN (2 ex)
A. E. - Soc Levant
- Secrétariat Général
- Bureau de Liaison Algérie
- Dn Europe
- Dn Asie-Océanie
- Dn Afrique-Levant
- S/Dn Afrique
- Dn Amérique
Armées- Cabinet
- S.P.A./2
Intérieur - D.G.S.N. (Cabinet)
- Cabinet
Secrétaire Général aux Affaires Algériennes
Délégation Gvt en Algérie (Cabinet)
" " " (Bur.d'Etudes)
Général d'Armée Cdt en Chef des Forces en Algérie
Conseiller Technique auprès C.C.I.
Intérieur (Cabinet)

(1) Documentation mise à jour fin août 1960.

1960
2015

- 5 -

B) DELEGATIONS DU F.L.N.

	Pays n'ayant pas reconnu le G.P.R.A.	EMPLACEMENT	REPRESENTANTS	OBSERVATIONS	
E X T R E M E O R I E N T	INDE	NOUVELLE DELHI	GUELLAL GHERIF Adjoint : PETER KABUTU	Citoyen du Kenya	
	JAPON	TOKYO	BENHABYLES ABDELMALEK	Vient d'être nommé à la place de KIOUANE ABERMAHANE. Dotation mensuelle du bureau : 500 dollars.	
	MALAISIE	KUALA LUMPUR	(Sera dirigé par un des adjoints du bureau de DJAKARTA)	Doit s'occuper de la Thaïlande	
	PAKISTAN	KARACHI	Commandant IDIR MOULOUD (n'aurait pas encore rejoint)	Le gouvernement pakistanais a accepté de recevoir un délégué officiel	
M O Y E N - O R I E N T	KORÉE	KORÉE	SADI OSMAN		
	TURQUIE	ANKARA	Colonel OUANRANE Adjoint : BOUGUERMOUH MOULOUD	Doit s'occuper de la Grèce et de l'Iran.	
M O N D E C O M M U N I S T E	ALLEMAGNE ORIENTALE	BERLIN-EST	Délégué syndical : KROUN AHMED	Représente en fait le G.P.R.A. qui a décidé de ne pas ouvrir de bureau en D.D.R.	
	U.R.S.S.	MOSCOU	L'ambassadeur de Tunisie MESTIRI	A déclaré qu'il se considérait comme le représentant du G.P.R.A. à MOSCOU.	
	YOUgoslavie	BELGRADE	BOUKADOUN	Travaille sur l'Albanie, la Roumanie, la Tchécoslovaquie	
M O N D E O C C I D E N T A L	EUROPE	ALLEMAGNE OCCIDENTALE	BONN (ambassade du Maroc)	KERAMANE ABDELHAFID dit "SI HALB" Adjoint : MAIT BELKACEM MOULOUD - KHODJA OUAR - EL ALLAOUI TAYEB - BOUATTOURA ABDELHAMID - BOUKLI HASSAN Représentant l'U.S.T.A. : MUSTEFADOU (qui travaille également sur les pays nordiques)	S'installerait à FRANCFORT-SUR-LE MAIN sous le couvert de "l'aide aux réfugiés et étudiants nord-africains". Refoulé par la R.F.A., actuellement à COPENHAGUE. Représentants du F.L.N. : - à MUNICH : ALLAG SAID - en Sarre : KHIAT ABDELKADER Dotation mensuelle du bureau : 8.000 francs suisses.

19 03 2015

	pays n'ayant pas reconnu le G.P.A.J.	DÉPLACEMENT	REPRÉSENTANTS	OBSERVATIONS
I B O N D E O C C I D E N T	EUROPE (Suite) BELGIQUE	LIÈGE	Pas de représentant en titre	Le bureau aurait été transféré à BRUXELLES.
	ESPAGNE	MADRID	KHABOUBI SALAH	Dotation mensuelle du bureau : 500 dollars
	FINLANDE	HELSINKI	HALEYI ABERRAMANE	
	GRANDE BRETAGNE	LONDRES	KELLOU BESSADID	Dotation mensuelle du bureau : 765 livres sterling
	ITALIE	ROME	BOULHAOUF TAIEB AIT OUMAIR (adjoint)	Dotation mensuelle du bureau : 3,000 francs suisses
	SCANDINAVIE	STOCKHOLM	SANLI CHERIF DUSSELIK BOUALDI (adjoint) (n'aurait pas encore rejoint)	Travaille sur la Hollande, la Suède, la Norvège, le Danemark Dotation mensuelle du bureau : 600 dollars
A M E R I Q U E	SUISSE	GENÈVE	Intermédiaire entre le G.P.A.J. et le gouvernement suisse : Dr BENTABI Chef nominal du F.L.N. en Suisse : M. BEDJAOUI EDHAMED Chef clandestin du F.L.N. en Suisse : AREZKI EDHAMED dit "Pierre"	Délégué du Croissant-Rouge Algérien auprès de la Croix-Rouge Internationale. Membre, comme le Dr BENTABI, de la mission permanente du Yémen auprès de l'Office des Nations Unies à GENÈVE Dotation mensuelle du bureau : 2,500 francs suisses Représentants du F.L.N. - à BALE : BENZAIT AHMED - à LAUSANNE : BOUKHAR BOU ABDALLAH
	ARGENTINE	BUEENOS-AIRES	FATHI BOUAYED	Se prétend représentant du F.L.N.
	CHILI	SANTIAGO	OMAR RUMIE VERA (Chilien)	Fait fonction de représentant
	CUBA			En projet. L'abbé BERENQUER est délégué du Croissant-Rouge Algérien pour l'Amérique Latine.
ETATS-UNIS	NEW-YORK	CHAVERLI ABDELKADER	Fait aussi fonction de représentant à l'O.A.J. Dotation mensuelle du bureau : 31,050 dollars.	

SECRET

19-03-2015

ملحق رقم 22 : تقرير أممي من مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجوسسة SDECE الفرنسية عن أنواع الدعم الذي يصل من عدة دول أجنبية إلى "المتمردين في الجزائر" (المصدر: مركز الأرشيف الدبلوماسي في نانت: C.A.D.N 21PO/A/64)

ANNEXE 1

TABEAU RECAPITULATIF DE L'AIDE APPORTÉE PAR LES
PAYS ÉTRANGERS AUX RÉBELLES ALGÉRIENS

	Présence P.L.N.	Colonie Algérienne	Étudiants algériens	Activités politiques P.L.N.	Propagande	Collectes de fonds	Achat de matériel	Trafic d'armes	Relations sportives	Initiatives privées	Aide humanitaire
<u>EUROPE</u>											
Allemagne Fédérale	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
Belgique	X	X				X		X		X	
Espagne	X			X				X			
Finlande	X				X			X		X	
Grande-Bretagne	X	X	X	X						X	X
Irlande										X	
Italie	X				X					X	X
Norvège										X	X
Suède	X				X					X	X
Suisse	X	X	X					X			X

<u>AFRIQUE ET ORIENT</u>										
Arabie Séoudite										
Egypte	X		X	X	X	X			X	X
Ethiopie	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
Chena					?					
Irak	X			X	X					
Iran	X		X	X	X	X	X	X	X	X
Jordanie	X			X	X	X			X	
Koweït	X		X	X	X	X			X	X
Liban	X			X			X			
Libye	X		X	X	X				X	
Maroc	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
Soudan	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
Syrie	X			X	X					
Tunisie	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
Turquie	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
Yemen	X			X	X			X		
								X	X	
<u>ASIE ET AMERIQUE</u>										
Argentine	X									
Japon	X				X					
Indes	X			X	X	X			X	X
Indonésie	X							X	X	X
Pakistan					X					
U.S.A. et C.N.U.	X	X	X	X				X		X
									X	X

- 3 -

PAYS COMMUNISTES -

Allemagne de l'Est

Bulgarie

Corée du Nord

Chine Populaire

Hongrie

Pologne

Roumanie

Tchécoslovaquie

U.R.S.S.

Vietnam Nord

Yougoslavie

X									
	X	X	X	X		X	X		X
	X	X		X			X		X
		X					X		X
		X	X	X			X		X
	X						X		X
	X						X		X
							X		X
	X	X				X	X		X
	X						X		X
		X					X		X
						X			X

ملحق رقم 23 : جدول إرسال مرفق بجدول نشاطات الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين من جانفي 1958 إلى جويلية 1960 مؤرخ بأوت 1960 (المصدر: مركز الأرشيف شاطو فيسان CACV B.n01)
(H1723)

REPUBLIQUE FRANÇAISE
AMBASSADE DE FRANCE
EN TUNISIE

62 II 04

TUNIS, LE 11 AOÛT 1960

BORDEREAU D'ENVOI

A MONSIEUR le Général, Commandant en Chef en
Algérie, 2ème Bureau - C.R.A.

ALGERE

N° 66

DESIGNATION DES PIÈCES	NOVEMBRE	OBSERVATIONS
- Tableau des activités extérieures de l'U.G.E.M.A.....	I	Documents officiels établis par le Bureau de l'UGEMA à l'occasion du dernier Congrès tenu à Tunis ./. Le Colonel Attaché CABES envoyé avec lettre à destination

Le Colonel
Attaché

CABES
envoyé avec lettre
à destination

EG

Cette copie a été envoyée
à com à 6/8/60

T A B L E A U

des

Activités Extérieures de

l' U. G. E. M. A.

Janvier 1958 - Juillet 1960

TABLEAU DES ACTIVITES EXTERIEURES DE L'U.O.E.M.A.
JANVIER 1958 - JUILLET 1960

DATE	MANIFESTATIONS	LIEU	DELEGUES	OBSERVATIONS
30 Dec. 57 1 Jan. 58	CONFERENCE DE TUNIS CONFEDERATION	TUNIS	Aft-Chalal (CE) Taleb (CE) BAGHLI (CE) LAKHDARI (CE) SOVALILI (CE)	Naissance de la Confédération Nord-Africaine des étudiants ; mise sur pied d'un conseil confédéral (12 membres) et d'un Secrétariat confédéral (6 membres).
6 Jan. 58	COMITE EXECUTIF DE L'U.I.E.	LEIPZIG	Taleb (C.) Faïdi (CE)	Adoption d'une résolution sur l'Algérie où, pour la première fois, l'UIE demandait l'ouverture de négociation entre l'F.L.N. et le Front U.C.
21 Fév. 58	CELEBRATION DE LA JOURNEE ANTI-COLONIALISTE	VARSOVIE PRAGUE BUCAREST KHARTOUM	Oulomane (Paris) Ihadadène (Prague) Ferdjioni (Paris) Maâchou (Tunis)	
23 Mars 58	COMITE INTERNATIONAL PREPARATOIRE DU VII ^e FESTIVAL MONDIAL DE LA JEUNESSE ET DES ETUDIANTS	STOCKHOLM	Taleb Ch. (CE)	Election de la Confédération Nord-Africaine des étudiants (UGET-UGEMA-UNEM) comme membre du Comité préparatoire du VII ^e Festival mondial de la Jeunesse et des étudiants.

DATE	MANIFESTATIONS	LIEU	DELEGUES	OBSERVATIONS
28 Mars	COMITE EXECUTIF DE LA W.A.Y	ROME	Abdalloui (CE)	
17-18 Avr.	CONFERENCE INTERNATIONALE EXTRAORDINAIRE DES ETUDIANTS SUR LA DISSOLUTION DE L'UGEMA ET LES PROBLEMES CONNEKES.	LONDRES	Aft Chaïlal (CE) Taleb (CE) Abdallaoui (CE) Baghl' (CE) Mokrane	A la suite de la dissolution de l'UGEMA 23 Unions Nationales d'Etudiants se réunissaient, sous l'égide de l'UNEC, à Londres et adoptèrent trois résolutions se rapportant : - à la situation de guerre en Algérie. - au problème des réfugiés algériens. - à la condamnation à mort du frère Taleb Abderrahmane que les barbares colonialistes n'hésitèrent pas à assassiner une semaine plus tard.
14-30 Avr.	SEMAINE DE SOLIDARITE AVEC LES ETUDIANTS ALGERIENS PAR L'U.I.E.	BULGARIE POLOGNE D.D.R. ROUMANIE TCHECOSLOVAQUIE HONGRIE	Aft Chaïlal (CE) Baghli (CE) Abdallaoui (CE) Taleb (CE) Hamdi (CE) Mokrane	A la suite de la dissolution de l'UGEMA l'UIE organisa une semaine pour manifester sa solidarité agissante aux étudiants algériens. Dans six pays d'Europe Orientale furent organisées des Meetings, des rencontres, des visites.
15 AVRIL FIN MAI	DELEGATION DE L'UIE EN COREE DU NORD ET MONGOLIE EXTERIEURE	COREE MONGOLIE CHINE	Acoufi (Paris)	

- 2 -

Le C.N.R.A. ayant d'ailleurs procédé à une juste critique de ces fautes passées, nous ne les rappelons que pour mémoire.

B-POUR UNE SAINNE CONCEPTION DE TRAVAIL A
L'EXTERIEUR

Nous ne répétons ^{jamais} jamais assez que notre révolution est et doit demeurer une.

Une, elle est néanmoins comme toute révolution, multiforme dans l'action quotidienne, d'où nécessairement multiplicité d'organismes et services. Nous n'aborderons ici que l'action et les organisations à vocation externe.

Cette action vise essentiellement cinq missions

- 1°- diplomatique
- 2°- propagande et information
- 3°- sociale et culturelle
- 4°- économique et financière
- 5°- consulaire (traitant de problèmes que pose l'émigration algérienne).

Première remarque: il tombe sous le sens que cette division est purement théorique. Dans la réalité, ces différentes tâches s'interfèrent et se conjugent. Selon les pays et les milieux, notre action doit principalement viser tel ou tel objectif.

Par ailleurs, entreprise initialement sur tel plan (compte tenu de l'état de nos rapports avec le pays donné) cette action doit tendre à s'élargir aux autres domaines. Amorcée par un travail purement politique d'information et de propagande notre action doit tendre à se concrétiser par l'obtention d'aide (sociale, culturelle, matérielle et enfin si possible diplomatique). Inversement l'action diplomatique ne serait conséquente que dans la mesure où elle atteindrait les objectifs concrets: faire connaître notre cause, procurer un soutien matériel à notre révolution. Dans d'autres pays, Grande-Bretagne par exemple l'action sociale apparaît comme la meilleure

Art. 13 - La délégation constitue une unité administrative.
Elle relève pour son fonctionnement du budget du
Ministère des Affaires Extérieures.

Art. 14 - Des dispositions particulières peuvent être prises
dans certains pays en vue de l'application du présent
décret.

Le Ministre des Affaires Extérieures
Via - Président du Conseil,
F. J. A. B. L.

Partida Taxira 5 Juin 1960
Le Président,
M. J. A. B. L.



ملحق رقم 25 : تقرير عن حصيلة نشاط مكاتب قسم أوروبا (عن: بوضربة عمر، مرجع سابق. المصدر: م.ح.م.ج.ج. - و.ش.خ. ع.02.م.15).

SECTION EUROPE

Les activités de nos bureaux d'Europe comprennent en dehors du travail habituel d'informations, de propagande et de contacts, un travail d'organisation et d'assistance en faveur de nos compatriotes réfugiés, transitaires ou déserteurs de l'armée française. Ceci s'applique plus particulièrement à nos bureaux de Bonn, de Rome, de Madrid et de Suisse.

Ces activités spécialement consacrées aux réfugiés et transitaires algériens sont menées en étroite collaboration avec l'organisation de la Fédération FLN de France qui est la mieux habilitée pour donner tous les renseignements détaillés à ce sujet. Il y a lieu toutefois de signaler les difficultés sérieuses rencontrées dans ce domaine par nos bureaux à la suite de la mauvaise volonté évidente manifestée par certaines ambassades de Tunisie et du Maroc dans les pays européens intéressés, pour la délivrance des laissez-passer nécessaires à nos transitaires. Cette situation a atteint des proportions critiques lorsqu'au début du mois d'Aout 1959, les Ambassades de Tunisie et du Maroc à Bonn ont fait savoir à notre bureau en Allemagne Occidentale qu'elles ont reçu l'ordre de leur gouvernement respectif de suspendre la délivrance de laissez-passer aux transitaires algériens. Il est significatif de constater que cette décision a été prise simultanément par les gouvernements en question. De ce fait, l'évacuation de nos militants à Tunis ou à Rabat devenait pratiquement impossible étant donné que la plus grande partie de cette opération était alors effectuée par le bureau de Bonn en raison des difficultés insurmontables rencontrées en la matière par nos bureaux de Suisse et de Rome. Cette situation regrettable a été soumise à la considération du GPRA pour intervention auprès des gouvernements marocain et tunisien par messages en date du 12 Aout 1959 et du 6 Septembre 1959.

La seule amélioration notable qui ait été enregistrée à ce sujet concerne le changement d'attitude de l'ambassade marocaine à Bonn qui a fait savoir en Décembre 1959 à notre représentant en Allemagne Occidentale qu'elle mettait à notre disposition une quantité illimitée de laissez-passer. Ce changement est dû particulièrement à l'action de l'ambassadeur marocain à Bonn, M. EL KEBIR EL FASSI, qui est intervenu personnellement à ce sujet auprès du Roi du Maroc. Une lettre spéciale de remerciements a été adressée par le Ministre des Affaires Extérieures du GPRA à M. EL FASSI pour tous les efforts louables que cette personnalité n'a cessé de déployer en faveur de la cause algérienne.

En Mai 1959, la Fédération de France avait suggéré une réorganisation des Algériens résidents en Europe Occidentale en vue de les rattacher entièrement à cette Fédération. Ce projet qui n'appelaient aucun commentaire défavorable de la part de notre Ministère en ce sens qu'il permettrait d'une part de centraliser les activités des Algériens dispersés en Europe et d'autre part, de décharger

ملحق رقم 26 : مذكرة عن نشاط الهلال الأحمر الجزائري وفيها حديث عن استقبال بعض الدول الأوروبية لبعض المصابين الجزائريين (عن: بوضربة عمر، مرجع سابق. المصدر: م.ح.م.ج.ج. - و.ش.خ. ع.02 م.04).

M E M O I R E

Les principaux domaines dans lesquels s'est exercée l'activité du Croissant Rouge Algérien pendant la période d'Octobre 1958 à fin Août 1959, sont de TROIS ordres :

Réfugiés - Soins aux blessés et malades -
Relations avec la Croix Rouge Internationale -.

I°.- REFUGIES :

Au moment de la mise en place du nouveau Comité Directeur du Croissant Rouge Algérien, c'est à dire au début d'Octobre 1958, nos réfugiés aussi bien en Tunisie qu'au Maroc, étaient dans une situation dramatique.

En effet d'une part nos malheureux frères n'avaient reçu aucun grain de blé depuis plusieurs mois. Le Service Social était alors totalement inorganisé et manquait de matériel automobile .

En outre l'approche de l'hiver, menaçait de transformer cette situation en désastre .

Une triple action fut alors immédiatement déclenchée par la distribution des 1.000 quintaux stockés dans les magasins du Service Social et inutilisés depuis plusieurs mois, un appel à notre gouvernement et l'envoi d'une mission dans les Républiques Démocratiques de l'Europe Centrale .

D'autre part un dépliant était rédigé et distribué à travers le monde .

.../...

Enfin des démarches étaient entreprises auprès du Haut Commissariat aux réfugiés et de la Ligue Internationale de la Croix Rouge.

Grâce à la compréhension de tous, grâce aussi au dévouement inlassable de nos frères du Service Social, la situation alimentaire et vestementaire ne tardait pas à s'améliorer, à la grande satisfaction de nos réfugiés.

A noter également les réalisations dans les mois qui suivirent :

- Création d'un centre d'accueil à l'Ariana
- Création d'un home d'enfants à la Marsa (maison YASMINA)
- Projet de Création d'un second home d'enfants.

A signaler enfin le récent voyage d'une délégation du Croissant Rouge Algérien en Turquie, en Iran et en Afghanistan, voyage qui s'est soldé par un don de 15000 dollars du Croissant Rouge Afghan, et la promesse du Croissant Rouge Turc de nous envoyer des secours en nature.

II.- SOINS AUX BLESSES ET MALADES :

Certains pays ayant accepté de recevoir et de soigner gratuitement nos blessés et malades, nous avons envoyés en

Yougoslavie	50 malades et blessés
U.R.S.S.	100 " "
Allemagne/Est	11 " "
Tchécoslovaquie	25 " "
Albanie	10 " "

En outre 39 malades et blessés vont être incessamment dirigés sur la Bulgarie (30) et la Hongrie (9). ~~Un groupe de 50 jeunes orphelins sera dirigé dans les jours prochains sur la Libye.~~

III.- RELATIONS AVEC LA CROIX ROUGE INTERNATIONALE :

Grâce à l'activité et au savoir faire du Dr Bentami, notre délégué à Genève, nos relations avec cette organisation, sont dans l'ensemble bonnes.

...../.....

ملحق رقم 27 : مراسلة قيادة جيش الحدود للحكومة المؤقتة بشأن مبادرة تقرير المصير (عن: بوضربة
عمر، مرجع سابق. المصدر: م.ح.م.ج.ج. (G008).

G.P.R.A.

-

SECRET-CONFIDENTIEL

M.F.A.

-

Zone frontalière

-

N° 257/Z.F./R.M.F.A.

A

Monsieur le Vice-Président du Conseil
Ministre des Forces Armées

-

Après lecture et analyse du texte intégral du discours du général De Gaulle, le Cdt des frontières prend note des termes suivants :

- " Autodétermination "
 - " Suffrage universel "
 - " Le sort des Algériens appartient aux Algériens "
- Termes conformes à l'idéal et aux aspirations légitimes du peuple algérien.
- Prend acte de la reconnaissance de l'illégalité et du truquage des élections précédentes.
 - Rejette cependant l'allusion à la " paix des braves " et toutes prétentions françaises sur le Sahara algérien et ses richesses.
 - Suggère les contrepropositions suivantes :
- 1°/- Accord de principe en vue de " cessez-le-feu ", par des négociations entre dirigeants Algériens et français .
 - 2°/- Réduction des effectifs de l'armée française.
 - 3°/- Libération de tous les détenus politiques et élargissement des " hébergés " et des " regroupés " .
 - 4°/- Rétablissement des libertés démocratiques.
 - 5°/- Dissolution des milices armées et des unités territoriales.
 - 6°/- Désignation d'observateurs neutres lors des élections sur toute l'étendue du territoire.
- Fait confiance au Gouvernement Algérien, seul représentant du peuple, en vue de la réalisation des objectifs de la Révolution par tous les moyens.

Le Capitaine Bencherif
Commandant la Zone frontalière

الفهارس

فهرس الأعلام :

- إبراهيم حجوط 80
إبراهيم عجامي 36،
إبراهيمي عبد القادر 60،
إبن التهامي 24،
ابن جلول 24، 29
ابن حلیم مصطفى أحمد 225
ابن مولود 143
أحمد بن بلة 34، 35، 36، 41، 42، 45، 49، 59، 91، 100، 107، 118، 124، 128، 148،
174، 180، 257، 258، 266، 267، 268، 269، 270، 271.
أحمد بودة 225
أحمد بوشعيب 43، 88
أحمد بولقواس 55
أحمد بومنجل 30
أحمد بيوض 216.
أحمد توفيق المدني 122، 225، 267، 268، 270.
أحمد زبانة 60
أحمد طالب الابراهيمى 136،
أحمد فرانسيس 121، 122، 124، 127، 128، 192، 210، 211، 216، 234، 253، 268،
270، 292، 334.
أحمد فضال 86.
أحمد نسبة 146.
لخضر بن طوبال 35، 37، 41، 44، 46، 57، 81، 258، 266، 268، 270، 271، 302.
إدغارفور 69، 98، 100، 187، 318.
إدوارد هيرويو 9، 25،
أدولفو كامنسكى 171.
أشريط علي الشريف 60.
إعزورن 87.
ألار 66.

ألفريد زاهندر 106،
ألكسندر ميلران 9، 25،
ألكسي كوسيغين 288.
إلي كاغان 313.
إلياس دريش 43.
امحمد يزيد 91، 121، 124، 175، 176، 192، 268، 269، 270، 271، 280، 294، 308.
الأمير خالد 9، 23، 24، 25، 26.
الأمين خان 268، 269، 270.
الأمين دباغين 35، 51، 121، 122، 178، 220، 225، 243، 266، 268، 270، 314.
أندري موريس 196،
أنريكو ماتيني 220، 221.
أوليفي لونغ 315، 332،
إيتيان دينري 106،
إيرو 192.
إيزنهاور 203، 327.
إينار هنري جرهاردسن 232.
باجي مختار 44، 46، 57،
بعزي لخضر 55.
بن علي عبد الله 143.
بن يوسف بن خدة 65، 140، 253، 268، 270، 271، 272، 282، 293، 296، 299، 339،
342،
بوجملين 216.
بورجيس مونوري 172، 183، 196، 197، 204، 318.
بوشبوبة رمضان 39، 40، 41، 42.
بوضربة 24
بوعجاج 43.
بيار كليمنت 168.
بيار كومان 192.
بيار ميلان 211.
بيفن 207.

بيقارا 192
تريمود 63.
تمزالي مصطفى 30.
جاك سوستيل 68، 85، 95، 97، 98، 99، 100
جاك شاربي 168.
جاك شوفالي 62، 125
جاك ماسو 190.
جان بول سارتر 333.
جمال عبد الناصر 49، 91، 94، 111، 121، 206، 240، 282.
الجنرال فرانكو 208.
الجنرال كاترو 186.
الجنرالي أولي 87.
جورج نوبل 25.
جورج لابيرش 212.
جوزيف بروز تيتو 111، 121، 242، 243، 253، 282، 292، 293، 341، 342.
جول آربر 71، 105،
جون سيمون 119، 120، 122.
جون فوسطن دالاس 203، 204.
جون كنيدي 203.
جيانجيا كوموفيلترينلي 222.
جيلالي امبارك 151، 302.
جيلالي بن تامي 217، 301،
جيور جيولابيررا 222.
حاج علي 215.
حاج علي عبد القادر 9، 19،
الحاج موسى 23
الحبيب بورقيبة 134، 161، 189.
حسين أيت أحمد 35، 41، 42، 45، 48، 91، 118، 120، 122، 174، 175، 208، 270،
271.
حسين بن زعيم 36،

حسين بوصغر 145.
حفيظ كبيرمان 176، 178، 179، 214.
خروتشوف 108، 109، 110، 239، 240، 277، 338، 340.
دالاکداويد 343.
دخلي بشير 39، 40، 41، 42
دراغو 341.
ديدوش مراد 35، 36، 38، 41، 42، 45، 46، 57، 83،
ديغول 63، 85، 95، 96، 145، 186، 199، 241، 254، 260، 262، 263، 264، 272،
274، 275، 276، 278، 285، 290، 291، 313، 314، 317، 318، 319، 320، 321،
322، 323، 324، 325، 326، 327، 328، 329، 330، 331، 332، 336، 338، 339،
340، 341، 346، 347.
رابح بيطاط 35، 39، 42، 43، 44، 46، 50، 52، 58، 89، 269، 270، 271.
رشيد مخلوفي 160،
رمضان بن عبد المالك 41، 43، 60،
روبير لاکوست 186، 187، 190، 196، 197، 198،
روجي ليونار 62، 68.
روزفلت 30.
رونييه فوتتیه 168.
ريمير هولزينغر 223.
ريمي جودية 105،
زروق محي الدين 30.
زفادكو بيکار 171.
زيغود يوسف 41، 44، 46، 57، 83، 84، 85.
سالان 319.
سبايلة رزقي 86،
ستالين 73، 108، 238، 305.
ستيفان لبودر فيتشي 171.
سطر عبد الله 60.
سعد دحلب 267، 271، 282.
سعید أوزفان 80.

السلطان محمد الخامس 107، 134،
سليمان الباروني 9، 13،
سويداني بوجمعة 35، 43، 46، 49، 58، 88
سي مصطفى 107
أديليستام 128.
أندرسون 126.
بروان ايروينغ 149.
بير غستوم 126.
زفين اسباينغ 126
سيد علي عبد الحميد 40، 42
فين مو 126، 335.
كارلسن 128، 127.
نورد لينغ 127.
هيربيرت تينغستن 129.
شارل لوتو 9، 12.
شال 261، 290، 319، 321، 323، 329،
شرودر 289.
شريف موهوبي 80.
الشيخ المقراني 11.
الشيخ خير الدين 145، 266.
شيهاني بشير 46، 55، 81، 82، 84،
الصافي بوديسة 143، 152.
الصالح الونيشي 40.
صالح بوبنيدر 83.
صالح محبوبي 175، 179، 220، 315، 332.
الصحفي فيند 129.
صوالح 24.
الطيب بولحروف 175، 176، 179، 217، 220، 315، 316، 332.
عاجل عجول 81.
عباس تركي 80.

عباس لغرور 55، 81.
عبان رمضان 89، 140، 168، 237، 257، 259، 260.
عبد الباقي بكوش 36.
عبد الحفيظ كرمان 214.
عبد الحميد مهري 268، 270، 309، 324.
عبد الرحمان حاليبي 126،
عبد الرحمان كيوان 125، 126، 127، 128، 230، 234، 334.
عبد الرحمان لغواطي 309.
عبد العزيز بن تيفور 159، 160.
عبد العزيز بن ميلود 211.
عبد القادر الهجيم 52.
عبد القادر خياري 36.
عبد القادر شندرلي 124، 125، 126،
عبد الله فيلاي 145، 146.
عدنان مندريس 225، 226.
العربي بن مهدي 35، 39، 41، 42، 43، 44، 46، 50، 60، 86، 90، 107.
علي بن شائبة 55.
علي بومنجل 222، 282، 284، 312، 322.
علي خوجة 88.
علي عبد اللاوي 219.
علي كافي 83، 273.
عمار أوزقان 9، 19.
عمار بن عودة 35، 36، 41، 44، 57،
عمر أوصديق 268، 269، 270.
عمر أوعمران 258، 268.
عمر خوجة 176
عميرة علاوة 269، 270.
عيسات إيدير 79، 140، 141، 143،
عيسى كشيدة 44.
ابراهيم حافظ التونسي 209.

222. غرانشي
 192. غزال
 232. غوثورم جيسينغ
 194، 193، 192، 191، 189، 188، 187، 186، 183، 125، 121، 109، 100، 109، 121، 125، 183، 186، 187، 188، 189، 191، 192، 193، 194،
 195، 196، 198، 211، 235، 243، 318.
 21. فرانسو بيوكس
 217. فرانسيس جونسون
 211، 210، 202، 160، 159، 124، 123، 122، 121، 100، 31، 30، 29، فرحات عباس
 212، 216، 217، 221، 222، 237، 253، 258، 259، 266، 267، 268، 270، 272،
 276، 281، 282، 288، 292، 293، 301، 338، 342.
 94، 68، 64، 63، فرنسوا ميتران
 318، 200، 187، 170، 98، 95، 69، 68، 67، 66، 65، 63، فرونس منديس
 226. فضيل الورتلاني
 129. فكتور فيند
 318، 260، 206، 199، 198، 197، 183، 173، 172، فليكس غايار
 222. فنفاني
 126. فين مو
 239. فينوقرادوف
 23. قايد محمود
 123. قدور ساطور
 192. قورس
 48. كايا
 232، 329. كازا
 223. كراكسي
 239، 234، 189، 94، كريستيان بينو
 259، 258، 237، 222، 89، 88، 86، 85، 57، 52، 50، 46، 45، 42، 35، كريم بلقاسم
 312، 307، 287، 271، 270، 268، 261، 266
 25. كلوز
 282. كوسجين و ميكويان
 38. لحول حسين

لخضر الإبراهيمي 175،
لعمودي عبد القادر 44.
لينين 10، 14، 17، 73.
الم دانييل سانجير 313.
ماكس لوجون 167، 196.
مبروك بوعراب 145.
محمد السعيد 270، 271.
محمد السوفي 309.
محمد الشريف ساحلي 176، 228، 334، 335، 336، 337.
محمد الصديق بن يحيى 175، 179،
محمد بلوزداد 34، 35، 43.
محمد بوراس 80.
محمد بوضياف 35، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 46، 69، 124، 269، 270، 271.
محمد بومزراق 159، 160
محمد خيضر 34، 41، 42، 45، 49، 91، 93، 118، 119، 120، 124، 174، 257، 270،
271.
محمد درارني 140.
محمد شماس 145.
محمد صحراوي 211.
محمد كلو 207.
محمد مروك 51.
محمد مشاتي 43، 51
محمد معوش 159.
محمد مهري 309.
محمود الشريف 282
محي الدين موساوي 168.
مخنار عربي 159.
مسعود آيت شعلال 297.
مسعود بوقادوم 176.

مصالي الحاج 19، 26، 27، 28، 29، 30، 36، 37، 38، 39، 41، 43، 51، 173، 140،
145، 210، 321.
مصطفى اسطنبولي 268، 269، 270،
مصطفى الأشرف 124.
مصطفى الأكل 88.
مصطفى بن بولعيد 35، 39، 40، 41، 42، 46، 49، 55، 81، 82،
مصطفى زيتوني 160.
معاش العلمي 211.
مكشي مصطفى 301.
موريس تورز 20.
مولاي مرياح 65.
مولوتوف 110.
مولود بلقاسم نايت بلقاسم 72، 74، 149، 178، 289، 290.
ميرفي 30.
ميشال ديبري 311، 341.
نايدانوف 248.
نهار رايح 143.
نهر 111، 121.
هارولد ماكمليان 206.
هانس بورغن وبشناوسكي 215.
هنري بورجو 66
وارشي السعيد 143.
واعلي بناي 48.
ويلسون 25، 28.
يان لوماسو 168.

فهرس الأماكن والبندان :

- الإتحاد السوفياتي 11، 14، 17، 18، 21، 61، 72، 73، 74، 103، 105، 107، 108، 109،
110، 111، 113، 150، 151، 161، 170، 183، 213، 237، 238، 239، 240، 241،
242، 246، 247، 253، 254، 265، 277، 282، 287، 288، 299، 302، 304، 305،
306، 307، 338، 339، 340، 342.
أخرايصية 52.
الأخضرية 58، 88،
الأرجنتين 103، 132، 171، 176، 201، 280، 286.
الاردن 132، 280، 286، 305.
إرلندا 18، 120، 132، 155، 224، 280، 287.
آريس 55، 56.
إسبانيا 49، 70، 71، 106، 107، 183، 202، 204، 208، 209، 215، 221، 222، 250،
297، 316، 329، 332، 334.
الإسكندرية 26، 107، 209.
إسلندا 69، 104، 105، 109، 120، 183، 227، 234، 235، 250، 311، 337.
آسيا 10، 11، 16، 19، 23، 27، 31، 34، 35، 53، 70، 73، 76، 81، 84، 91، 95، 104،
109، 111، 113، 116، 118، 121، 124، 125، 126، 131، 132، 133، 134،
135، 150، 161، 175، 181، 187، 195، 199، 200، 202، 210، 220، 224، 237،
239، 241، 242، 250، 262، 267، 268، 268، 269، 270، 272، 279.
الأغواط 48.
إفريقيا 10، 11، 12، 13، 16، 19، 20، 22، 27، 29، 30، 32، 34، 37، 74، 96، 101،
106، 107، 116، 119، 128، 137، 167، 200، 202، 204، 206، 210، 216، 227،
228، 239، 2323، 279، 298، 327.
أفغانستان 131، 132، 92، 93، 103، 280، 286.
إفليس 87.
أكرانيا 286.
ألبانيا 156، 155، 163، 248، 283، 297، 310، 345،
ألمانيا الشرقية 151، 155، 156، 213، 247، 248، 284، 296، 299، 345،

ألمانيا الغربية 69، 104، 105، 127، 130، 155، 156، 176، 177، 179، 206، 214، 215،
250، 255، 253، 284، 289، 290، 292، 296، 299، 300، 301، 327، 333.
أمريكا 18، 27، 91، 109، 201، 204،
أمريكا الشمالية 62، 101،
أمريكا الجنوبية 134، 249
أمريكا اللاتينية 176، 210، 221، 227
إنجلترا 11، 14، 30، 204، 334.
أندونيسيا 91، 92، 93، 131، 132، 262، 293، 320.
أنغولا 227،
الأوراس 33، 37، 41، 46، 48، 49، 50، 51، 55، 61، 66، 67، 81، 82، 83، 84، 96،
97،
أوروبا الشرقية 72، 73، 107، 108، 116، 117، 161، 183، 286، 247، 247، 248، 249،
250، 251، 252، 253، 257، 277، 283، 292، 296، 299، 301، 302، 305، 306،
316، 336، 337، 338، 339، 3341، 342، 344، 346، 345، 346.
أوروبا الغربية 61، 62، 66، 67، 70، 71، 72، 74، 77، 95، 101، 108، 106، 113، 114،
120، 122، 177، 123، 178، 179، 181، 183، 185، 199، 202، 205، 216، 236،
254، 296، 300، 301، 315، 318، 325، 328، 329، 331، 332، 334، 347،
أوسلو 232، 335.
أولاد قاسم 58.
إيران 93، 103، 131، 132، 280، 287.
إيرلندا 18، 120، 132، 155، 280، 287.
إيشمول 55، 82.
إيطاليا 69، 85، 107، 120، 132، 150، 155، 156، 179، 176، 183، 202، 204، 210،
222، 242، 250، 297، 299، 301، 334،
بابا علي 59،
باتنة 55، 56، 82،
بادوكالي 144.
باريس 14، 24، 25، 26، 28، 41، 56، 57، 63، 70، 71، 78، 144، 173،
باكستان 93، 94، 103، 131، 132، 262، 276، 280، 286.
بجاية 86، 123، 200.

البرازيل 104، 132، 201، 227، 280، 287.
براغ 21، 237، 275، 246،
برج منايل 58،
برشلونة 107، 209.
برلين 12، 13، 138، 325.
بروسيا 72
بروكسل 27، 79، 119، 120، 122، 123، 147، 149، 210، 212، 297، 302، 303، 333،
بريطانيا 18، 24، 69، 70، 120، 121، 169، 173، 179، 183، 202، 206، 207، 213،
250، 249، 287، 327، 330.
بريكة 55، 56.
بريوني 121، 122.
بسكرة 48، 55، 56، 67،
بكين 125، 139، 282، 287، 288، 338.
بلجيكا 37، 38، 79، 69، 104، 120، 121، 122، 138، 147، 169، 173، 177، 179،
183، 210، 211، 212، 213، 216، 218، 250، 285، 297، 299، 302، 303،
318، 334، 338.
بلفور 144.
بلفيد 289.
البلدية 43، 58، 59، 88، 91، 143.
بوخارست 305، 306.
بودابست 163، 164، 306، 310.
بوراكة 58.
بوغني 58.
بوفاريك 58.
بولغاريا 72، 155، 156، 238، 242، 248، 277، 283، 298، 302، 3205، 307، 324،
342، 335.
بولونيا 72، 112، 157، 248، 283، 284، 297، 305، 306، 345.
بون 176، 178، 179، 214، 284، 289، 312، 314، 315، 318.
بيرن 106.
البيرو 104، 132، 176، 201، 298.

بيروني 111، 237، 262.
تبسة 36.
تركيا 9، 69، 104، 156، 225، 226، 280، 287.
التشاد 320.
تشيكوسلوفاكيا 72، 111، 103، 157، 136، 176، 178، 238، 244، 246، 248، 254،
276، 283، 284، 292، 297، 299، 302، 305، 307، 342، 343، 344.
تكوت 55، 56.
تلمسان 90.
تونس 12، 18، 24، 26، 46، 48، 64، 69، 76، 82، 96، 133، 123، 139، 142، 145،
156، 187، 161، 166، 167، 173، 204، 206، 208، 213، 214، 215، 129، 223،
240، 253، 258، 269، 261، 263.
تبيكاوين 55.
تيزي الثلاثاء 58.
تيطوان 209
تيفرطاسين 58.
جاكرتا 175
جبال البابور 86.
جبال تيزا وفوشي 67.
جرجرة 52.
الجزائر
جنيف 13، 18، 28، 123، 149، 154، 176، 233، 301.
جيجل 84.
حمام بوحجر 60.
حمر خدو 56
حي القصبية 44، 58،
حي بلكور 48.
خاسيراس 209.
خراطة 86
خنشلة 55، 56، 82، 96.
خنقة لحدادة 55.

الدانمارك 69، 104، 127. 227، 230، 233، 231، 250، 254، 281، 336، 337.
دشرة أولاد موسى 55.
دلس 48، 58.
دمشق 26، 175، 309.
الدول الإسكندنافية 105، 113، 125، 127، 128، 129، 130، 183، 227، 228، 230، 234،
235، 250، 254، 298، 334، 335، 336، 337.
الدولة العثمانية 13، 37
ذراع الميزان 42، 58.
الرباط 175، 266.
روسيا 18، 73، 112، 155، 156، 177، 262، 307.
رومانيا 156، 248، 283، 305، 306، 307، 346.
الريف المغربي 107.
زريبة الواد 48
الزكار 88
ساحل العاج 320.
سبته 209.
ستوكهولم 228، 235، 335، 336.
سطيف 86
السعودية 46، 98، 91، 132، 276، 280، 286، 306.
سكيكدة 57، 84، 85،
السمندو 48، 83.
السودان 131، 132، 262، 280، 282.
سوريا 131، 132، 305، 360.
سوق الاثنيين 86
سوق اهراس 44، 57
السويد 104، 127. 227، 230، 233، 231، 250، 254.
سويسرا 13، 71، 106، 105، 122، 147، 157، 176، 211، 216، 218، 219، 220، 222،
250، 289، 296، 298، 301، 315، 316، 329، 330، 332.
سيدي علي 60.
سيدي مزغيش 85.

سيلان 139.
السينغال 320.
الشلف 48، 159.
الشمال القسنطيني 43، 41، 46، 86،
الصين الشعبية 73، 74، 108، 95، 104، 184، 237، 276، 277، 287، 288، 312، 339.
طابلاط 88.
طنجة 202، 205، 209، 257، 262، 279.
العراق 98، 91، 132، 276، 239، 305.
عزازقة 58.
عنابة 57، 83، 172.
عين مليلة 42.
غينيا 320.
فارنا 248.
فرانكفورت 214، 315.
فلندا 127، 128، 155، 176، 183.
فلورانس 222.
الفيتنام 108، 110، 307.
قالمة 84، 56، 97،
القاهرة 51، 89، 119، 118، 121، 123، 163، 192، 210، 257، 259، 265، 266، 279،
274، 278، 297، 298.
القبائل 13، 33، 45، 48، 57، 58، 67، 85، 96،
قبرص 204، 224.
قرية الحجاج 82
قسطنطينة 43، 57، 65، 84، 96، 35، 39،
القليعة 88
كندا 132، 135، 176.
كوبا 132، 280، 286.
كولومبو 298.
كوناكري الغينية 309.
الكونغو 320.

لبنان 131، 132.
لخروب 46، 57، 86.
اللكسمبورغ 104، 156، 280، 287.
لوزان 170، 173، 176، 177، 179، 217، 219، 296.
لياچ 297
ليبيا 13، 47، 132، 161، 163، 204، 225، 262، 276، 308.
مارسيليا 144.
مالي 293.
متيجة 59، 88.
المجر 151، 157، 158، 163، 164، 242، 248، 284، 297، 299، 304، 305، 316،
343، 344.
مدريد 119، 176، 177، 208، 209،
مدغشقر 320
المرسى الكبير 326.
مستغانم 60.
مشونش 56، 96.
معسكر 58.
المغرب 64، 66، 76، 89، 92، 101، 105، 107، 119، 118، 123، 132، 153، 157،
161، 163، 166، 173، 187، 161، 166، 167، 173، 204، 206، 208، 213، 214،
215،
مكة 227.
موسكو 16، 17، 18، 105، 109، 170، 176، 179، 202، 214، 239، 240، 241، 252،
253، 282، 287، 288، 309، 306، 307.
النرويج 69، 126، 127، 128، 130، 131، 133، 156، 183، 204، 227، 230، 231،
232، 233، 250، 254، 281، 311، 334، 335، 335، 336.
النمسا 105، 120، 151، 155، 156، 222، 223، 289، 298، 299، 333، 334.
نيويورك 120، 121، 124، 175، 176، 202، 203، 208، 268.
الهند 12، 18، 20، 94، 104، 111، 131، 240، 262، 296.
الهند الصينية 73، 76، 170.
هولندا 69، 156، 227، 250، 285، 289، 297، 334.

الولايات المتحدة الأمريكية 30، 62، 72، 101، 102، 107، 109، 110، 120، 149، 173،
175، 176، 199، 200، 201، 202، 203، 204، 205، 206، 207، 208، 210، 213،
220، 265، 270، 281، 289، 310، 311،
وهران 33، 36، 43، 46، 49، 59، 65، 88، 89، 194، 208، 243.
يوغسلافيا 72، 75، 176، 178، 183، 241، 242، 243، 244، 247، 252، 254، 277،
283، 293، 296، 297، 307، 311، 320، 340، 341، 342.
اليونان 69، 104، 155، 280، 287.

فهرس الموضوعات :

أ	مقدمة:
	الفصل التمهيدي:
	القضية الجزائرية في مضمون الدعاية الألمانية وأفكار الأممية العالمية الثالثة وانعكاسهما على نشاط الحركة الوطنية في أوروبا 1919-1954 م
10	
11	المبحث الأول: الدعاية الألمانية وتأثيرها على القضية الجزائرية 1914-1945 م:
11	الجزور التاريخية للدعاية الألمانية في الجزائر 1870-1914 م
11	الدعاية الألمانية في الجزائر أثناء الحرب العالمية الأولى 1914-1918 م
13	تطور وسائل الدعاية الألمانية في الجزائر بين الحربين العالميتين
14	المبحث الثاني: الأممية العالمية الثالثة والقضية الجزائرية 1919-1943 م:
15	مفهوم الأممية العالمية الثالثة وتأسيسها
16	نشاط الأممية العالمية الثالثة أفكارها الشيوعية عبر العالم
16	مؤتمرات الكومنترن والقضية الجزائرية
22	المبحث الثالث: نشاط الحركة الوطنية للتعريف بالقضية الجزائرية في أوروبا 1919-1954 م:
23	اتجاه المساواة ودوره في التعريف بالقضية الجزائرية في أوروبا 1919-1925 م
26	الاتجاه الاستقلالي ودوره في التعريف بالقضية الجزائرية في أوروبا 1926-1954 م
28	الاتجاه الليبيرالي ودوره في التعريف بالقضية الجزائرية في أوروبا 1927-1954 م.
	الفصل الأول:
33	مواقف الحكومات الأوروبية من اندلاع الثورة الجزائرية 01 نوفمبر 1954
35	المبحث الأول: الاعداد لتفجير الثورة
35	تأسيس المنظمة الخاصة فيفري 1947
36	أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية من 1953 إلى 1954 م
39	انشاء اللّجنة الثورية للوحدة والعمل ودورها في التحضير لتفجير الثورة من مارس إلى أكتوبر 1954م.

47	التحضيرات المادية والبشرية لتفجير الثورة من فيفري 1947 إلى أكتوبر 1954 م
53	المبحث الثاني: تفجير الثورة 01 نوفمبر 1954 ومواقف الحكومات الأوروبية من ذلك
55	أ-تفجير الثورة في المنطقة الأولى (الأوراس): 01 نوفمبر 1954
56	ب-تفجير الثورة في المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني): 01 نوفمبر 1954
57	ج-تفجير الثورة في المنطقة الثالثة (القبائل الكبرى) 01 نوفمبر 1954
58	د-تفجير الثورة في المنطقة الرابعة (منطقة الجزائر وما جاورها) 01 نوفمبر 1954
59	هـ-تفجير الثورة في المنطقة الخامسة (الغرب الجزائري وهران) 01 نوفمبر 1954
61	و-مواقف الحكومات الأوروبية من تفجير الثورة التحريرية بالجزائر 01 نوفمبر 1954
75	المبحث الثالث: استمرار الثورة التحريرية وتوسعها بالجزائر من 1954 إلى 1956 ومواقف الحكومات الأوروبية من ذلك
75	أ-مدى تجاوب الشعب الجزائري مع الثورة التحريرية 1954-1956 م
76	ب-وسائل التواصل بين جبهة التحرير الوطني والشعب أثناء الثورة 1954-1956
80	ج-استمرار العمليات العسكرية وتوسعها عبر التراب الجزائري 1954-1956
90	د-جهود جبهة التحرير الوطني للتعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية: 1 نوفمبر 1954-1956
94	هـ-مواقف الحكومات الأوروبية بعد استمرار الثورة التحريرية بالجزائر وتوسعها 1954-1956
	الفصل الثاني:
115	آليات العمل الدبلوماسية لجبهة التحرير الوطني للتعريف بالقضية الجزائرية في أوروبا
117	1956-1958 م
	المبحث الأول: المساعي الدبلوماسية للوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني لكسب تأييد الحكومات الأوروبية للقضية الجزائرية خلال الفترة 1956-1958:
118	أ-تحركات الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني للتقرب من الحكومات الأوروبية قصد دعم القضية الجزائرية بداية عام 1956 م
121	ب-الجولات الدبلوماسية لوفود جبهة التحرير الوطني إلى أوروبا 1956-1957 م

124	ج-حضور وفد جبهة التحرير الوطني دورتي الأمم المتحدة الحادي عشر والثانية عشر خلال 1956-1957 م
125	د. الجولات الدبلوماسية لمبعوث جبهة التحرير الوطني "عبد الرحمان كيوان" إلى بلدان أوروبا الاسكندنافية خلال فيفري 1957 م
127	هـ. الجولات الدبلوماسية لوفد جبهة التحرير الوطني إلى البلاد الاسكندنافية وألمانيا الغربية خلال شهري جويلية - أوت 1957 م
130	و. حضور وفد جبهة التحرير الوطني الدورة الثانية عشر للأمم المتحدة من 17 سبتمبر إلى 14 ديسمبر 1957 م
134	المبحث الثاني: دور المنظمات الجماهيرية في اثناء النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني بأوروبا 1956-1958:
135	أ-الدور الدبلوماسي للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين بأوروبا 1956-1958م.
140	ب-الدور الدبلوماسي للاتحاد العام للعمال الجزائريين بأوروبا 1956-1958
152	ج-الدور الدبلوماسي لمنظمات جماهيرية اخرى بأوروبا 1956-1958
162	المبحث الثالث: دور الاعلام في دعم النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني بأوروبا 1956-1958:
162	أ-الدور الدعائي للإذاعة بأوروبا 1956-1958.
165	ب-الدور الدعائي للصحافة الجزائرية والأوروبية بأوروبا 1956-1958
174	ج-الدور الدعائي والدبلوماسي لمكاتب جبهة التحرير الوطني في أوروبا 1956-1958.
	الفصل الثالث:
183	مواقف الحكومات الأوروبية من تطور الثورة التحريرية الجزائرية 1956-1958
185	المبحث الأول: مواقف حكومات أوروبا الغربية من الثورة التحريرية 1956-1958:
185	أ-مواقف الحكومات الفرنسية المتعاقبة من الثورة التحريرية 1956-1958:
	حكومة غي مولي، حكومة بورجيس مونوري، حكومة فيليكس غايار .
199	ب-مواقف حكومات أوروبا الغربية في إطار الحلف الأطلسي من الثورة التحريرية 1956-
	1958

205	ج-مواقف حكومات أوروبا الغربية خارج نطاق الحلف الأطلسي من الثورة التحريرية 1956-1958: بريطانيا، إسبانيا، بلجيكا، ألمانيا الفيدرالية، سويسرا، إيطاليا، باقي حكومات أوروبا الغربية الأخرى.
227	المبحث الثاني: مواقف حكومات بلدان أوروبا الاسكندنافية من الثورة التحريرية 1956-1958: السويد، الدنمارك، النرويج، فنلندا، اسلندا
236	المبحث الثالث: مواقف حكومات أوروبا الشرقية من الثورة التحريرية 1956-1958: الاتحاد السوفياتي، يوغسلافيا، تشيكوسلوفاكيا، باقي حكومات أوروبا الشرقية.
252	الفصل الرابع :
	مواقف الحكومات الأوروبية من الثورة التحريرية بعد انشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ومساعدتها الدبلوماسية بأوروبا خلال الفترة 1958-1962
257	المبحث الأول: ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 1958
259	أ-الظروف الداخلية والخارجية التي أحاطت بتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958
263	ب-أهداف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
265	ج-تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 1958
272	د-موقف الشعب الجزائري والحكومة الفرنسية من تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 1958.
275	هـ-الاعتراف الدولي بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 1958-19مارس 1962.
278	المبحث الثاني: المساعي الدبلوماسية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في أوروبا 19 سبتمبر 1958-19 مارس 1962.
278	أ-التحركات الدبلوماسية للحكومة المؤقتة في أوروبا 19 سبتمبر 1958 - 19 مارس 1962.
279	حضور الدورة الثالثة عشر (13) للأمم المتحدة 16 سبتمبر -13 ديسمبر 1958.

281	حضور ندوة فلورنس سبتمبر 1958.
282	زيارة إلى موسكو ديسمبر 1958.
282	زيارة إلى يوغسلافيا من 06 إلى 12 جوان 1959.
283	البعثات الأولى إلى أوروبا الشرقية من 07 جويلية إلى 29 أوت 1959.
284	البعثات الثانية إلى أوروبا الشرقية أكتوبر 1959.
284	بعثة إلى ألمانيا الغربية من 14 إلى 18 جويلية 1959.
285	حضور الدورة الرابعة عشر (14) للأمم المتحدة 15 سبتمبر 13- ديسمبر 1959.
287	زيارة إلى موسكو من 20 إلى 24 ماي 1960.
288	تجدد اللقاء بين الحكومة المؤقتة والحكومة السوفياتية 28 سبتمبر 1960.
288	إرسال مذكرة إلى دول الحلف الأطلسي 19 سبتمبر 1960.
289	حضور ندوة حركة الشبيبة الديمقراطية في ألمانيا الغربية ديسمبر 1960.
290	حضور الدورة الخامسة عشر (15) للأمم المتحدة 20 سبتمبر - 20 ديسمبر 1960.
292	زيارة وزير المالية أحمد فرانسيس إلى عدة دول أوروبية في مارس 1961.
292	لقاء بين الرئيس فرحات عباس والرئيس اليوغسلافي " تيتو " بتونس 09 أبريل 1961.
293	حضور بن يوسف بن خدة مؤتمر دول عدم الإنحياز ببلغراد: 01-06 سبتمبر 1961.
293	حضور الدورة السادسة عشر (16) للأمم المتحدة 19 سبتمبر 1961- 23 فيفري 1962.
295	ب-الدور الدبلوماسي للمنظمات الجماهيرية بأوروبا في عهد الحكومة المؤقتة 19 سبتمبر 1958-19 مارس 1962.
295	1/- الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في أوروبا 19 سبتمبر 1958-19 مارس 1962.
299	2/- الاتحاد العام للعمال الجزائريين في أوروبا 19 سبتمبر 1958-19 مارس 1962.
304	3/-المساهمة الدعائية والدبلوماسية لفريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم في أوروبا 19 سبتمبر 1958-19 مارس 1962.
308	ج/-مساهمة الإعلام في النشاط الدعائي والدبلوماسي في عهد الحكومة المؤقتة في أوروبا 19 سبتمبر 1958-19 مارس 1962.

308	1-المساهمة الدعائية والدبلوماسية للإذاعة أثناء الثورة التحريرية 19 سبتمبر 1958-19 مارس 1962.
310	2-مساهمة الصحافة في العمل الدعائي والدبلوماسي للحكومة المؤقتة بأوروبا 19 سبتمبر 1958-19 مارس 1962.
314	3-العمل الدعائي والدبلوماسي لمكاتب الحكومة المؤقتة في أوروبا 19 سبتمبر 1958- 19 مارس 1962.
317	المبحث الثالث: مواقف الحكومات الأوروبية من الثورة التحريرية 1958-1962.
318	أ/-مواقف حكومات أوروبا الغربية من الثورة التحريرية 1958-1962.
318	1/-موقف حكومة ديغول من الثورة التحريرية 01 جوان 1958-19 مارس 1962.
325	2/-مواقف حكومات أوروبا الغربية في نطاق الحلف الأطلسي من الثورة التحريرية 1958-1962.
328	3/-مواقف حكومات أوروبا الغربية خارج نطاق الحلف الأطلسي من الثورة التحريرية 1958-1962.
334	ب/ -مواقف حكومات الدول الإسكندنافية من الثورة التحريرية 1958-1962.
334	1/- حكومة السويد.
335	2/- حكومة النرويج.
336	3/- حكومة الدانمارك.
337	4/- حكومة فنلندا.
337	5/- حكومة إيسلندا.
337	ج/-مواقف حكومات أوروبا الشرقية من الثورة التحريرية 1958-1962.
338	1/- حكومة الإتحاد السوفياتي.
340	2/- حكومة يوغسلافيا.
342	3/- حكومة تشيكوسلوفاكيا.
344	4/- حكومة المجر.
344	5/-مواقف بواقي حكومات أوروبا الشرقية من الثورة التحريرية 1958-1962.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

01-وثائق المركز الوطني للأرشيف:

1. المركز الوطني للأرشيف، تقرير الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية "حول التعليم في الجزائر أثناء الثورة التحريرية، علبة رقم 27، الوثيقة، رقم 09.
2. المركز الوطني للأرشيف، محاضر اجتماعات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية: تدخل فرحات عباس، اجتماع: 1959/07/03، G004
3. المركز الوطني للأرشيف، وثائق المجلس الوطني للثورة الجزائرية 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960، تقرير وزارة الداخلية، مداخلة لخضر بن طوبال، علبة رقم: C O17.
4. المركز الوطني للأرشيف، وزارة الخارجية، تقرير عن الوضعية العسكرية، علبة رقم 05، ملف 14، وثيقة: 02.
5. وثائق من أرشيف المركز الوطني للأرشيف، علبة رقم 01، علبة رقم 02.

02-Center des Archives D'outre-Mer-des Archives d'Aixen Provence, Marseille-France

1. Boite № FM81F114.Fichier № 2037, Daté de : 17 Juillet 1959.
2. Boite №FM81F114.Fichier № 2040; Daté de : 22 Juillet 1959.

03-Auters Archives

1. La conférence des Chefs des Gouvernement des Pays no-Alignes, Belgrade:01-06 Septembre 1961.Gmbrimie en Yougoslavie.1962.
2. Rapport de la police fédérale concernant l'affaire du « bureau suisse du front de libération nationale », 25 septembre 1959.
3. United Nations, official records, tenth session, first committee, 79 eh meting, 25 /11/ 1955. نقلا عن علي تابلت، بحوث في تاريخ الجزائر، المقاومة والثورة التحريرية الجزء الثاني، دار ثالة، 1955. الجزائر، 2014.

04-الجرائد بالعربية:

1. المقاومة الجزائرية، العدد 14، 6 ماي 1957.
2. المقاومة الجزائرية، العدد 09، 18 مارس 1957.
3. المقاومة الجزائرية، العدد 09، 8 مارس 1957.
4. المجاهد، العدد 08، 05 أوت 1957.

5. المجاهد، العدد 11، 01 نوفمبر 1957.
6. المجاهد العدد 12، 15 نوفمبر 1957.
7. المجاهد، العدد 14، 15 ديسمبر 1957.
8. المجاهد، العدد 16، 10 جانفي 1958.
9. المجاهد، العدد 18، 15 فيفري 1958.
10. المجاهد، العدد 19، 01 مارس 1958.
11. المجاهد، العدد 20، 15 مارس 1958.
12. المجاهد، العدد 21، 01 أبريل 1958.
13. المجاهد، العدد 22، 15 أبريل 1958.
14. المجاهد، العدد 23، 07 ماي 1958.
15. المجاهد، العدد 24، 9 ماي 1958.
16. المجاهد، العدد 24، 29 ماي 1958.
17. المجاهد، العدد 28، 28 أوت 1958.
18. المجاهد، عدد خاص، 19 سبتمبر 1958.
19. المجاهد، العدد 30، 10 أكتوبر 1958.
20. المجاهد، العدد 31، 01 نوفمبر 1958.
21. المجاهد: نصف الشهر السياسي، العدد 13، 01 ديسمبر 1958.
22. المجاهد، العدد 33، 08 ديسمبر 1958.
23. المجاهد، العدد 14، 14 ديسمبر 1957.
24. المجاهد، العدد 34، 24 ديسمبر 1958.
25. المجاهد، العدد 34، 28 ديسمبر 1958.
26. المجاهد، العدد 38، 17 مارس 1959.
27. المجاهد، العدد 41، 01 ماي 1959.
28. المجاهد، العدد 39، 02 أبريل 1959.
29. المجاهد، العدد 44، 14 جوان 1959.

30. المجاهد، العدد 47، 27 جويلية 1959.
31. المجاهد، العدد 48، 10 أوت 1959.
32. المجاهد، العدد 52، 05 أكتوبر 1959.
33. المجاهد، العدد 55، 15 نوفمبر 1959.
34. المجاهد، العدد 56، 30 نوفمبر 1959.
35. المجاهد، العدد 57، 15 ديسمبر 1959.
36. المجاهد، العدد 58، 1959/12/28.
37. المجاهد، العدد 60، 1960/01/25.
38. المجاهد، العدد 65، 04 أبريل 1960.
39. المجاهد، العدد 68، 16 ماي 1960.
40. المجاهد، العدد 74، 08 أوت 1960.
41. المجاهد، العدد 76، 05 سبتمبر 1960.
42. المجاهد، العدد 78، 03 أكتوبر 1960.
43. المجاهد، العدد 79، 10 أكتوبر 1960.
44. المجاهد، العدد 82، 14 نوفمبر 1960.
45. المجاهد، العدد 84، 12 ديسمبر 1960.
46. المجاهد، العدد 90، 27 فيفري 1961.
47. المجاهد، العدد 92، 10 أبريل 1961.
48. المجاهد، العدد 94، 25 أبريل 1961.
49. المجاهد، العدد 96، 22 ماي 1961.
50. المجاهد، العدد 108، 13 نوفمبر 1961.
51. المجاهد، العدد 117 (عدد خاص)، 20 مارس 1962.
52. المجاهد، العدد 118، 02 أبريل 1962.
53. مجلة المجاهد، العدد 1143، 1982.

05-الجرائد باللغة الأجنبية:

1. Echo d'Alger, N° : 15674, 02 Novembre 1954.
2. Echo d'Alger, N° : 16067, du 29/01/1956.
3. Echo d'Alger, N° : 16078, du 07/02/1956.
4. Echo d'Alger. N°17047.du 26 Mars 1959.
5. L'Echo de la bourse, 22 Septembre 1958.
6. La dépêche quotidienne d'Algérie, N° 1776 du 2 novembre 1954.
7. Le Figaro, 6-7 Novembre, 1954.
8. Le Figaro. N° 4461.du61.du08 janvier 1959.
9. Le Monde, N° : 3045, 02 Novembre 1954.
10. Le Monde, 15 Novembre 1954.
11. Le Monde, N° 4558, du 18/09/1959.
12. Le Monde. , N° 4569, du 01/10/1959.
13. L'ouvrier Algérien. Numéro Spécial.du08.Aout1959.

06-الكتب بالعربية:

1. ابن حليم مصطفى أحمد، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مذكرات رئيس الحكومة الليبية الأسبق مصطفى أحمد بن حليم، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، 1992.
2. أجرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871م إلى اندلاع حرب التحرير 1954م، المجلد الثاني، تمت الترجمة بالمعهد العربي العالي للترجمة سنة 2008، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
3. احدان زهير، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية (1954-1962)، منشورات دحلب، الجزائر، 2012.
4. إحدان زهير، مدخل لعلوم الاعلام والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (دون سنة النشر).
5. الأشرف مصطفى، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة: حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.
6. آيت أحمد حسين، روح الاستقلال مذكرات مكافح من 1942-1952، ترجمة، سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر، 2000.
7. بن حمودة بوعلام، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر، دار النعمان، الجزائر، 2012.

8. بن خدة بن يوسف، جذور أول نوفمبر، ترجمة: مسعود حاج مسعود، دار الشابية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 2012.
9. بن خدة بن يوسف، شهادات ومواقف، الطبعة الأولى، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
10. بن خدة بن يوسف، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات ايفيان، تعريب: لحسن زغدار ومحل العين جبائلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.
11. بن يامين سطورا، مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية (1889-1974)، ترجمة: صادق عمار ومصطفى مادي، دار القصة الجزائر، 2002.
12. بوالطمين جودي الأخضر، لمحات من ثورة الجزائر كما شهدتها وقرأت عنها، دار البعث الجزائر، 1981.
13. بوالطمين جودي الأخضر، مسيرة الثورة الجزائرية من خلال موائيقها الطبعة الأولى، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1993.
14. بوداود عمر، من حزب الشعب إلى جبهة التحرير الوطني، مذكرات مناظر، ترجمة: أحمد بن بكلي، دار القصة، الجزائر، 2007.
15. بوعزيز يحي: السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري ما بين 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
16. بوعزيز يحي، الثورة في الولاية الثالثة التاريخية أول نوفمبر 1954-19 مارس 1962 م، الطبعة الأولى، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2004.
17. بوعزيز يحي، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، الطبعة الأولى، دار البعث، الجزائر، 1980.
18. تقيّة محمد، الثورة الجزائرية المصدر، الرمز والمآل، ترجمة: عبد السلام عزيزي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2010.
19. الجمالي محمد فاضل، مواقف وعبر في سياستنا الدولية، صفحات من تاريخنا المعاصر، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1973.
20. الجيلالي عبد الرحمان بن محمد، تاريخ الجزائر العام، الجزء الخامس، دار الأمة الجزائر، 2014.

21. حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة: نجيب عياد، صالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994.
22. حربي محمد، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، ترجمة: كميل قيصر داغر، دار الكلمة، لبنان، 1983.
23. الديب فتحي، عبد الناصر والثورة الجزائرية، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1990.
24. ديغول شارل، مذكرات الأمل، ترجمة: سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1971.
25. ساحلي محمد الشريف، تخليص التاريخ من الاستعمار، ترجمة محمد هناد ومحمد الشريف بن دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2002.
26. سعد الله أبو القاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزء الثاني، عالم المعرفة، الجزائر، 2015.
27. سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، الجزء الثاني، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الرابعة، بيروت، لبنان، 1992.
28. شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة ترجمة عيسى عصفور، منشورات عويدات، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1982.
29. علي هارون، الولاية السابعة، حرب جبهة التحرير داخل التراب الفرنسي 1945-1962، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007.
30. فرحات عباس، ليل الاستعمار، حرب الجزائر وثورتها، ترجمة: أبو بكر رحال، المغرب، 1962.
31. قداش محفوظ، تاريخ الحركة الوطنية 1919-1939، ترجمة أمحمد بن البار، الجزء الأول، دار الأمة، الجزائر، 2012.
32. قداش محفوظ، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830-1954، ترجمة: محمد المعراجي، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، 2008.
33. قداش محفوظ، وتحزرت الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
34. قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار البعث، الجزائر، 1991.
35. قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، الجزء الثالث، دار البعث، الجزائر، 2013.
36. قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، الجزء الثاني، دار البعث قسنطينة، الجزائر، 1991.

37. قنانش محمد وقداش محفوظ، حزب الشعب الجزائري (1937-1939)، وثائق وشهادات لدراسة الحركة الوطنية الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
38. لونغ اوليفي، الملف السري-إتفاقيات إيفيان-نهمة سويسرية للسلم في الجزائر: ترجمة، أوزاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
39. محساس أحمد، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة: الحاج مسعود ومحمد عباس، منشورات المتحف الوطني للمجاهد للذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002.
40. محساس أحمد، الحقائق الاستعمارية والمقاومة، دار المعرفة، الجزائر، 2007.
41. المدني أحمد توفيق، حياة كفاح، مع ركب الثورة الجزائرية، الجزء الثالث، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
42. مذكرات المجاهد علي كافي، دار القصبية، الجزائر، 1999.
43. مصالي الحاج: مذكرات مصالي الحاج (1898-1938)، ترجمة محمد معراجي، الوكالة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر، 2007.
44. ملاح عمار، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من مارس إلى سبتمبر 1962، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2005.
45. ملاح عمار، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر.
46. نايت بلقاسم مولود قاسم، أصالية أم انفصالية؟ الجزء الثاني، المؤسسة الوطنية للكتاب الطبعة الأولى، الجزائر، 1991.
47. نايت بلقاسم مولود قاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر الفاتح نوفمبر دار الأمة، الجزائر، 2007.
48. هشماوي مصطفى، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر، (د. س. ن).
49. الورتلاني الفضيل، الجزائر الثائرة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009.
50. ولد حسين محمد الشريف، عناصر للذاكرة حتى لا أحد ينسى، من المنظمة الخاصة 1947 إلى استقلال الجزائر في جويلية 1962، دار القصبية، الجزائر، 2009.

07-الكتب باللغة الأجنبية:

1. Bourouiba Boualem, les syndicalistes Algériennes, leur combat de l'éveil à libération national ,1936/1962, Edition Dahleb, Alger, 2009.

2. Robert Ageron Charles, Politique au Maghreb, P.U.F, Paris, 1972.
3. Robert Ageron Charles, Les Algériennes musulmans et la France, (1871-1919), P.U.F. Paris, 1968.
4. Kaddache Mahfoud, La Vie politique en Algérie de 1919 à 1939, SNED, Alger, 1970.
5. Harbi, Mohammed, La Guerre commence en Algérie, Edition Paris, 1984.
6. Harbi Mohammed, Les Archives de la révolution algérienne, Ed : les éditions jeune Afrique, Paris, 1980.
7. Ben Youcef Ben Khedda-Abane Ben Mhidi, Leur rapport à la révolution algérienne, éditions Dahleb, Alger, 2000.
8. Robert Ageron Charles, Histoire de l'Algérie contemporaine, tom II, presses universitaire de France, Paris, 1964.
9. Leonard Roger, Quatre ans en Algérie, éditions imprimerie officielle du gouvernement générale de l'Algérie, Alger, 1955.
10. Ferhat Abbas, Autopsie d'une guerre, l'aurore ED garniers frères, Paris, 1981.
11. Malek Rédha, l'Algérie à Evian, histoire des négociations secrètes (1956-1962), éditions Dahleb, Alger, 1995.
12. Kiouane Abderrahmane, les débuts d'une diplomate de guerre, Edition Dahleb, Alger, 2000.
13. Belhoucine Mabrouk, le Courrier d'Alger- le Caire 1954-1956, édition casbah, Alger, 2000.
14. Bouchama Kamel, Le Mouvement ouvrier et syndical en Algérie (1884-1962), Edition elmaarifa, Alger, 2014.
15. Harbi Mohammed, le FLN mirage et réalité Ed NAOD, Alger, 1993.
16. Haroun Ali, La 7^{ieme} wilaya, edition Rahma, Alger, 1992.
17. Malyie François et Stora Benjamin, François Mitterrand et la guerre SEDIA, Edition d'Algérie, Alger, 2010.
18. Harbi Mohammed, Une Vie debout mémoires politiques, (1945-1962), tom I Edition de la découverte, Paris, 2001.
19. Dahleb Saad, Mission accomplie, Edition Dahleb, Alger, 1990.
20. kaddache Mahfoud, Histoire du nationalisme algérien, tome 2, 2^{eme} Edition, ENAL, Alger, 1993.
21. Allage Henri, La Guerre d'Algérie, tomes II, temps actuel, Paris, 1981.
22. Benkhada Yousef, La Crise de 1962, Edition Dahleb, Alger, 1986.

08-المقالات باللغة العربية:

1. حديث السيد بن طوبال، في مجلة الباحث، المطبعة المركزية للجيش، العدد 01، الجزائر، جويلية

.1982

2. تصريح مصالي الحاج، جريدة المغرب العربي، العدد 03، 5 نوفمبر 1948.
3. الأمين بشيشي، "دور الإعلام إبان الثورة"، في جريدة الشروق اليومي، العدد 1218، 30 أكتوبر 2004.
4. عزوي محمد الطاهر، "الإعداد السياسي والعسكري للثورة في الأوراس أول نوفمبر 1954م"، مصطفى بن الثورة الجزائرية 1954 م، جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1999.
5. عزوي محمد الطاهر، الإعداد السياسي والعسكري للثورة في الأوراس أول نوفمبر 1954م، في الطريق إلى نوفمبر كما يرويهما المجاهدون، المقاومة الوطنية والحركات السياسية حتى ليلة نوفمبر 1954، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، (دون تاريخ النشر).
6. محساس أحمد، التحول النوعي للحركة الراديكالية الناجحة: اللجنة الثورية للوحدة والعمل، تعريب: حسن بن مهدي، في مجلة الثقافة، العدد 86، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، 1985.
7. عزوي محمد الطاهر، "عظمة ثورة نوفمبر في عظمة شخصياتها"، جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس مصطفى بن الثورة الجزائرية، جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1999.
8. عزوي محمد الطاهر، واقع الثورة في الولاية الأولى بالأوراس في السنوات الأولى"، الثورة الجزائرية أحداث وتأملات، إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، مطبعة قرفي، باتنة، الجزائر، 1994.
9. حديث مع المجاهد محمد حمدان من الولاية الرابعة لمجلة الباحث، "أحاديث حول التسليح في عهد الثورة التحريرية 1954-1962"، في مجلة الباحث، عدد خاص، المطبعة المركزية للجيش، الجزائر، 1987.
10. بشيشي الأمين، "دور الإعلام في معركة التحرير"، في مجلة الثقافة، عدد 104، الجزائر، سبتمبر-أكتوبر 1994.
11. بن خدة بن يوسف، "الذكرى الثلاثون لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية"، في مجلة أول نوفمبر، عدد 96-97، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1988.

09-المقالات باللغة الأجنبية:

1. Ben Youcef Benkhadda, UGTA et le rôle d'Issat Idir quotidien D'Algérie, 04/05/2011,

2. Hervé Bourge, "Les Manifestation des Algériens en France". In Témoignage Chrétien № 903. Paris. 17 Octobre 1961.

ثانياً: المراجع:

01-الكتب بالعربية:

1. أبو العلا محمد علي، فن الاتصال بال جماهير بين النظرية والتطبيق، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، لبنان، 2014.
2. أبو عمران الشيخ، محمد جيجلي، الكشافة الإسلامية الجزائرية (1935-1955)، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2008.
3. ازغيدي محمد لحسن ويومالي حسن، التحضيرات العملية للثورة التحريرية الجزائرية، 1954، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2012.
4. أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962 م، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
5. أزواوي أحمد، جومال الطوفان ببلاد القبائل، حرب التحرير الجزائرية، ترجمة: العيد دوان، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، الجزائر، 2014.
6. آيت مدور محمود، الحركة النقابية المغاربية بين 1945 و 1962 م، الجزائر وتونس نموذجا، دار هومة، الجزائر، 2013.
7. بجاوي أحمد، الثورة التحريرية الجزائرية والاعلام، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الطبعة الثانية، الجزائر، (دون سنة النشر).
8. بجاوي أحمد، السينما وحرب التحرير الوطني، معارك الثورة، ترجمة: مسعود جناح، منشورات الشهاب، الطبعة الأولى، الجزائر، 2014.
9. بجاوي محمد، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، دار الرائد للكتاب، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.
10. بديدة لزهري، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الافريقية، الطبعة الأولى، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
11. برونابانياتو، "إيطاليا وحرب الجزائر: الحكومة، الأحزاب، القوى الاجتماعية وشركة ماتي للمحروقات ENI وزارة المجاهدين، أنريكو ماتي والجزائر خلال ثورة التحرير الوطني، ترجمة: عبد السلام عزيزي، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

12. بزيان سعدي، جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بيجو إلى الجنرال أوساريس، دار هومة، الجزائر، 2002.
13. بلاح بشير، العربي منور، نبيل دادوة، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، الجزء الثاني، دار المعرفة، الجزائر، 2011.
14. بلحاج صالح، الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919-1939)، دار بن مرابط للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
15. بلخروبي عبد المجيد، ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها، ترجمة: العربي بونيون، موفم للنشر، الجزائر، 2011.
16. بلغيث محمد الأمين وآخرون، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
17. بلغيث محمد الأمين، تاريخ الجزائر المعاصر، دراسات ووثائق، دار البلاغ للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2001.
18. بن العقون عبد الرحمان بن إبراهيم، الكفاح القومي والسياسي، الجزء الثالث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
19. بن خليف عبد الوهاب، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار طليطلة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2009.
20. بن عطية فاروق، الأعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير (1945-1962)، ترجمة: كابوية عبد الرحمان، سالم محمد، دار دحلب، الجزائر، 2010.
21. بن نعمان أحمد، مولود قاسم نايت بلقاسم رمز كفاح أمة، دار الأمة، الجزائر، 1993.
22. بوالصفصاف عبد الكريم، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1931-1945، المؤسسة الوطنية للطباعة والنشر، الجزائر، 1996.
23. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، البصائر، الطبعة الأولى، الجزائر، 2013.
24. بورعدة رمضان، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962)، سنوات الحسم والخلاص، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012.
25. بوضرية عمر، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958-جانفي 1960، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.

26. بوضرية عمر، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1954-1960، دار الإرشاد، الجزائر، 2013.
27. بومالي أحسن، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1956)، دار المعرفة، الجزائر، 2011.
28. بومالي أحسن، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1956)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، (د س ن).
29. بومالي أحسن، أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لخرافة الجزائر الفرنسية، دار المعرفة، الجزائر، 2007.
30. بيانات وموضوعات ومقررات الأهمية الشيوعية، المؤتمران الأول والثاني "1919-1920- نصوص كاملة، ترجمة: طلال الحسيني دار الطليعة، بيروت، لبنان، (د. س، ن).
31. تابليت علي، بحوث في تاريخ الجزائر، المقاومة والثورة التحريرية الجزء الثاني، دار ثالة، الجزائر، 2014.
32. تريبيكلوف، تفاقم الأزمة العامة للرأسمالية، ترجمة: خيري الضامن، دار التقدم، روسيا، 1975.
33. تيسير سليمة، فرحات عباس النمر الوطني المخضرم، المكتبة الخضراء للطباعة والنشر، الجزائر، (د. س، ن).
34. ج. دجراس، الأهمية الشيوعية 1919-1934، (د، د، ن)، لندن، إنجلترا، 1971.
35. جبلي الطاهر، الامداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار الأمة، الجزائر، 2014.
36. جمعية التاريخ والمعالم الأثرية لولاية قالمة، أضواء على تاريخ الثورة بمنطقة قالمة 1954-1962، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1994.
37. جويبة عبد الكامل، الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1954-1958، الطبعة الأولى، دار الواحة للكتاب، الجزائر، 2012.
38. حرز الله محمد العربي، منطقة الزاب قرن من المقاومة لمائة عام (1830-1930)، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
39. حزب جبهة التحرير الوطني والمنظمة الوطنية للمجاهدين، من معارك ثورة التحرير منشورات قسم الاعلام والثقافة، الجزائر، (د. ت، ن).
40. الحسن عيسى، أعظم شخصيات التاريخ، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

41. حليس الطاهر، قبسات من ثورة نوفمبر 1954 م كما عايشها العقيد الحاج لخضر قائد الولاية الأولى، منشورات دار الشهاب، الجزائر، (د.ت، ن).
42. حماميد حسينة، المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية 1954-1962 م، منشورات الحبر، الطبعة الأولى، الجزائر، 2007.
43. حمدي أحمد، الثورة الجزائرية والاعلام، دراسة في الاعلام الثوري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (دون سنة النشر).
44. حمدي أحمد، الثورة الجزائرية والاعلام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.
45. حمدي حافظ، المشكلات العالمية المعاصرة، دار القومية للطباعة والنشر، مصر، 1966.
46. حيدوسي رابح، عبوس حسين، متيجة ليلة أول نوفمبر 1954، الطبعة الأولى، دار الحضارة للنشر، الجزائر، 2000.
47. خضير ادريس، البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830-1962)، الجزء الثاني، دار الغرب، الجزائر، 2005.
48. خطاب رشيد، أصدقاء الخاوة، الدعم العالمي لثورة التحرير الوطنية الجزائرية، ترجمة مصطفى ماضي، دار الكتاب، الجزائر، 2012.
49. خياطي مصطفى، المحتشدات أثناء حرب الجزائر حسب أرشيف الصليب الأحمر الدولي، ترجمة: محمد المعراجي وعمر المعراجي، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.
50. خياطي مصطفى، معسكرات الرعب أثناء حرب الجزائر، من خلال تقارير اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ترجمة: قندوز عباد فوزية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.
51. خيري عماد، قضاياها في الأمم المتحدة، منشورات المكتسب التجاري، لبنان، 1962.
52. دبش إسماعي، السياسية العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
53. الدسوقي ناهد إبراهيم، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، الحركة الوطنية في فترة ما بين الحربين (1918-1939)، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2001.
54. دوشمان جاك، تاريخ جبهة التحرير الوطني، ترجمة: موجد شراز، منشورات ميموني، الجزائر، 2014.
55. زبير رشيد، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة (1956-1962)، دار الحكمة للنشر، الطبعة الثانية، الجزائر، 2012.

56. الزبير سيف الإسلام، الاعلام والتنمية في الوطن العربي، الطبعة الثانية، المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر، 1986.
57. الزبييري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر (1942-1992 م)، الجزء الثالث، دار هومة، الجزائر، 2000.
58. الزبييري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء الثاني، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2014.
59. زبيحة زيدان، جبهة التحرير الوطني جذور الأمة، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2009.
60. الزبييري العربي، الثورة في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
61. سعدي وهيب، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954-1962 م)، دار المعرفة، الجزائر، 1994.
62. سعيود أحمد، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني (1954-1958)، 1 نوفمبر 1954-19 سبتمبر 1958، دار الشروق، الجزائر، 2008.
63. سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
64. سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية (1960-1961)، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
65. شريط عبد الله، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.
66. شريط عبد الله، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1958، الجزء الأول، منشورات وزارة المجاهدين، الطبعة الأولى، الجزائر (دون سنة النشر).
67. شريط عبد الله، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1960، الجزء الثالث، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، (د.س.ن).
68. شفيق منير، الماركسية اللينينية ونظرية الحزب الثوري، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1971.
69. الشهيد زيغود يوسف (1921-1956)، من أمجاد الثورة الجزائرية (1830-1962)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 2009.

70. الشهيد شبحاني بشير (1929-1955)، من أمجاد الثورة الجزائرية (1830-1962)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 2009.
71. الشيخ سليمان، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، ترجمة محمد حافظ الجمالي، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2003.
72. الصديق محمد الصالح، قاهر الاستعمار، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
73. صغير مريم، المواقف الدولية من القضية الجزائرية، (1954-1962) دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2009.
74. ضيف الله عقيلة، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، البصائر الجديدة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2013.
75. طاس إبراهيم، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة (1956-1958)، دار الهدى، الجزائر، 2013.
76. طلاس مصطفى والعسلي بسام، الثورة الجزائرية، دار طلاس للنشر، سوريا، 1984.
77. عباس محمد، ثوار... عظماء، مطبعة دحلب، الجزائر، 1991.
78. عباس محمد، رواد الوطنية شهداء 28 شخصية وطنية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، (د، س، ن).
79. عباس محمد، نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007.
80. عبد الرحمان عواطف، الصحافة العربية في الجزائر، دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954-1962 م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1958 م.
81. عبد الصمد رياض، العلاقات الدولية في القرن العشرين، الجزء الأول، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1983.
82. عبد الكريم بلخيري، العلاقات الجزائرية الأمريكية (1954-1980)، ترجمة سمير حشاني، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
83. عدالة رابح، الجزائر الثورية من سقوط النازية إلى استرجاع السيادة الوطنية من 1945 إلى 1962، الطبعة الأولى، دار المجتهد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
84. العسلي بسام، الله أكبر.... وانطلقت ثورة الجزائر، الطبعة الأولى، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1982.

85. العسلي بسام، جيش التحرير الوطني الجزائري، دار النقاش، الطبعة الاولى، بيروت، 1984.
86. العقاد صلاح، المغرب العربي، الطبعة الثانية، المكتبة أنجلو المصرية، مصر، 1996.
87. عقيب محمد السعيد، دور الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين خلال ثورة التحرير (1955-1962)، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر، 2009.
88. العلوي محمد الطيب، مظاهر المقاومة الجزائرية، من عام 1830 حتى نوفمبر 1954، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1985.
89. عليه عثمان الطاهر، الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر، 1996.
90. العمري مومن، الحركة الثورية في الجزائر، من نجم شمال افريقيا الى جبهة التحرير الوطني، 1926-1954، دار الطليعة، الجزائر، 2003.
91. عمورة عمار، الجزائر بوابة التاريخ عامة ما قبل التاريخ إلى 1962 م، الجزء الأول، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
92. غربي الغالي، فرنسا والثورة الجزائرية، 1954-1958، دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
93. غضبان مبروك، المجتمع الدولي: الأصول و التطور و الأشخاص، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
94. غي برفيلي، الطلبة الجزائريون في الجامعة الفرنسية (1880-1962)، ترجمة م. حاج مسعود، أ. بكلي، ع. بلعربي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007.
95. فريتز كيلر، تضامن الأمم، اليسار النمساوي والثورة الجزائرية 1958-1962، ترجمة: يوسف أعراب، دار خطاب الجزائر، 2012.
96. قدور ريان، الإذاعة السرية صوت الجزائر الحرة المكافحة: التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية (1956-1962)، منشورات وزارة المجاهدين المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، (د.س.ن).
97. قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.
98. قنانش محمد، أفاق مغاربية المسيرة الوطنية وأحداث 8 ماي 1945، منشورات دحلب، الجزائر، 2009.

99. قندل جمال، إشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية 1954-1956، الجزء الأول، ابتكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
100. قندل جمال، خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية (1957-1962)، دار الضياء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2006.
101. قيران دانيال، عندما تنثور الجزائر، الطبعة الأولى، دار التنوير، الجزائر، 2014.
102. كاهن جون بول -كلاوس يرغن مولر، جمهورية ألمانيا الفيدرالية والثورة الجزائرية (1954-1962)، ترجمة: عبد القادر ليفا، دار المعرفة، الجزائر، 2011.
103. كليمون هنري مور، الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين (1955-1962)، شهادات، سلسلة جدل يشرف عليها الأستاذ علي الكنز، ترجمة: / مسعود حاج مسعود، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2012.
104. كولز باون وبيترموني، من الحرب الباردة حتى الوفاق، تعريب: صادق إبراهيم عودة، الطبعة الأولى دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، (د. س. ن).
105. لونيبي إبراهيم، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني (1954-1962)، دار هومة، الجزائر، 2007.
106. لونيبي رابع، التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة بين الاتفاق والاختلاف 1920-1954، الطبعة الأولى، دار كوكب للعلوم، الجزائر، 2009.
107. ليكيك سلوبودن وسافيك برانكو، يوغسلافيا ونضال الشعب الجزائري من أجل التحرير، كتيب رقم 3001، قسم الاعلام بلغراد، يوغسلافيا، 1962.
108. معداد مسعود، حرب الجزائر، أحداث تاريخية وتعاليق، ترجمة، حروش موهوب، موفم للنشر، الجزائر، 2013.
109. معمري خالفة، العربي بن مهدي رمز الوطنية، ترجمة: أحسن خلاص، ثالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
110. مناصرية يوسف، دراسات وأبحاث الثورة التحريرية (1954-1962)، دار هومة، الجزائر، 2013.
111. منذر محمد، في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2012.
112. منشورات اللّجنة الدولية للصليب الأحمر، تعرف على اللّجنة الدولية للصليب الأحمر (الحماية في زمن الحرب)، منشورات اللّجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف، سويسرا، 2005 م.

113. منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 م، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، 1954-1962، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
114. منصور أحمد، الرئيس بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، 2007.
115. المنظمة الوطنية للمجاهدين، من معارك الثورة التحريرية، منشورات قسم الاعلام والثقافة، الجزائر، 1974.
116. منغور أحمد، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية (1954-1962)، الطبعة الأولى، دار التنوير للنشر، الجزائر، 2008.
117. الميلي محمد، المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، دار الكلمة للنشر، بيروت، لبنان، 1981.
118. الميلي محمد، مواقف جزائرية، دار البعث، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر، 1984.
119. هارتموت الزنهاس، فشل الإستعمار الفرنسي في الجزائر، ترجمة: أحمد بن محمد بكلي، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2015.
120. هلال عمار، نشاط الطلبة الجزائريين إبان ثورة نوفمبر 1954 م، الطبعة الأولى، دار النشر لافوميك، الجزائر، 1986.
121. وزارة المجاهدين والمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، "الذكرى الخمسون لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 1958-19 سبتمبر 2008، منشورات print service mondial، الجزائر، 2008.
122. وليام ب. كوانت، الثورة والقيادة السياسية الجزائرية (1954-1968)، ترجمة ونشر: مركز الدراسات والأبحاث العسكرية، دمشق سوريا، 1981.

02-الكتب باللغة الأجنبية:

1. Alain de Sérigny. la Révolution du 13 Mai. Librairie Plon. Paris. 1958.
2. Alistair- Horne, Histoire de la guerre d'Algérie, éditions Dahleb, 4^{ème} éditions, Alger, 2007.
3. Augustin Bernard, l'Algérie, (sons lieu d'édition), Paris, 1930.
4. Azzi Abdelmadjid, Le Mouvement syndical algérien à l'épreuve de l'indépendance, éditions liveres, Alger, 2012.

5. Benamara kader et keller Fritz, Solidarité en action soutien européen à la résistance algérienne (1954-1963), Edition barkai, Alger, 2013.
6. Benatia Farouk, Les Actions humanitaires pendant la lutte de libération (1954-1962), Edition Dahleb, Alger, 1997,
7. Bennassar Bartolomé, histoire des espagnols XVIII-XX siècle, Edition armond lollin ; Paris, 1985.
8. Boudrel Philippe, La Dernière chance de l'Algérie française, 1956-1958, Edition Albin Michel, Paris, 1996.
9. Carron Damien, La Suisse et la guerre d'indépendance algérienne (1954-1962), éditions Dahleb, Alger, 2013.
10. Charpy Jacques, les porteurs d'espoir, Edition Casbah, Alger, 2004.
11. Chenelar Joseph, Le Problème allument en Tchécoslovaquie, Edition fochova Prague, Tchécoslovaquie, 1936.
12. Clementine Markides, Fonds Fédération syndicale internationale (FSI) 1919-1945, Edition Fayards, Paris, 2007.
13. Colette et Francis Jeanson, l'Algérie hors la loi, éditions thala, Alger, 2014.
14. Collot Claud - Jean Robert Henri, Le Mouvement national algérien, texte 1912-1954, 2^{ème} édition, office des publication universitaires, Alger, 1981.
15. Courrière Yves, la guerre d'Algérie : l'heure des Colonels, Edition Rahma, Alger, 1992.
16. Courrière Yves, la guerre d'Algérie, dictionnaire et documents, tome 05, Edition SGED, Paris, 2001.
17. Courrière Yves, la guerre d'Algérie, les fils de la toussaint, éditions fayard, Paris, 1968.
18. Courrière Yves, le temps des léopards, éditions fayard, Paris, 1969.
19. Crépeau Lvan, mémoire d'une dinosaure trotskyste : secrétaire de Trotski en 1933, éditions l'harmattan, Paris, 1999.
20. Crosser Alfred, la 4^{ieme} république et sa extérieure, presse universitaire 2em Edition, Paris, 1966.
21. DROZ BERNARD, HISTOIRE DE LA GUERRE D'ALGERIE 1954-1962 ED SEUIL , PARIS , 1991.
22. Duverger Maurice, Partis politiques et classes sociales en France, partis et élections, volume n°74, librairie armond colin, Paris, 1955.
23. Egrétaud marcel, Réalité de la nation algérienne, Ed sociales, Paris 1961,
24. El Machat Samya, les états Unis et la guerre d'Algérie de la méconnaissance a la reconnaissance (1954-1962) Edition l'harmattan ,Paris, 1996.

25. Eveno Patrik et planchais jean, la guerre d'Algérie dossier et témoignages, éditions la découverte journal le monde, Paris, 1989.
26. Farés Mohamed, Aissat Idir document et témoignages sur le syndicalisme algérien, éditions zerieb, Alger, 2009.
27. Favrod Charles Henri, quelques remarques en marge de la négociation franco-algérienne et les bons offices suisses, les retentissement de révolution algérienne, Centre national d'études historiques, ENAL, GAM, (colloque international d'Alger, 24-28 novembre 1984).
28. Fithnal Zinovieff, Chemiments Tchecoslovaquie, édition publication sud, Paris, 1991.
29. Qallo Max, de gaulle, Le Premier des français tome 03, Edition robert la front, Paris, 1998.
30. Primaud Nicole, La Politique extérieure de l'Algérie, Edition Rahma, Alger, 1994.
31. Hartmut Elsenhans, La Guerre d'Algérie (1954-1962) la transition d'une France à une autre, le passage de la IV^e à la V^e république, Edition Publisud, Paris, 1999.
32. Haug Hans, Humanité pour le Mouvement international de la croix-rouge et du croissant rouge, institut-henry du nant haut, suisse, 1993.
33. Jean Méliá, l'Algérie et la guerre, 1914-1918, (sans lieu d'édition), Paris, 1918.
34. Kavka Frantisek, la Tchecoslovaquie, histoire lointaine et récente, Edition Orbis Prague, Tchecoslovaquie, 1963.
35. Laszlo Nagy, Opinion Publique en Hongrie et la Guerre de Libération Nationale du peuple Algérienne, in CNEH, Edition ENAL, Alger, 1983.
36. Laurent Omgba Richard, l'anticolonialisme français de 1914-1960, éditions l'harmattan, Paris, 2004.
37. Laurent Theis et Philippe Hatte, la guerre d'Algérie ou le temps des méprises, maison mam, tours, France, 1974.
38. Lieutenant El Hadj Abdallah, l'islam dans l'armée française (guerre 1914-1915), (sans lieu d'édition), Constantinople, 1915.
39. Mamri khelfa, les nations unies face à la question algérienne (1954-1962) ; S.N.E.D, Alger, 1969.
40. Méynier Gilbert, l'Algérie réveille, librairie Droz, Genève, suisse, 1981.
41. Pattieu Sylvain, les camarades des frères trotskiste et libérateurs dans la guerre d'Algérie, éditions casbah, Alger, 2006.
42. Pervillé Guy, les étudiants algériens de l'université française (1880-1962), (CNRS, France, 1984).
43. Pineau Christian, 1956 Suez, Edition Robert Laffont, Paris, 1976.

44. René Dany, La Partie et le tout, le PCF et la guerre franco-algérienne, syllepse, Paris, 1990.
45. Saad Allah Rabah et Ben Fares Djamel, la Glorieuse Equipe du FLN, Edition ENAL, Alger, 1986.
46. Sammaan Boutros Farajallah, le groupe afro-asiatique dans le cadre de nations unies, librairie droz Genève suisse, 1963.
47. Stora Benjamin, ils venaient d'Algérie, l'immigration d'Algérie en France (1912-1992), Edition fayard, Paris, France, 1992.
48. Taleb Ahmed, mémoires d'un algérien, tom 1 : rêves et preuves (1932-1965), éditions casbah, Alger 2006.
49. Tuomo Melasuo, les pays nordiques et la guerre de libération d'Algérie, in CNEH, Edition ENAL Alger, 1983.
50. Ulloa Marie Pierre, Francis Jeanson une intellectuel en dissidence de la résistance à la guerre d'Algérie, Edition berg international, Paris 2001.

03-المقالات بالعربية:

1. ابن القبي صالح، "الحركة الطلابية وثورة أول نوفمبر 1954 المجيدة"، مجلة المجلس الإسلامي الأعلى، العدد 02، الجزائر، جانفي 1999.
2. إقنان عبد الحفيظ، "العمل المخابراتي الفرنسي للقضاء على الثورة الجزائرية (1954-1962)، الجوسسة أنموذجا"، في مجلة الإحياء، المجلد 20، العدد 26، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2020.
3. أمقران عبد الحفيظ، "مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، إعدادا وتنظيما ومحتوى، في مجلة أول نوفمبر، العدد 68، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1994.
4. بديدة لزهري، "العمل الدبلوماسي للثورة الجزائرية من خلال الوثائق والشهادات (الأهمية والأسس والآليات والأهداف، في مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 02، العدد 03، قسنطينة، 30 جوان 2013 م.
5. البزاز عزيز سعد توفيق، "تطور الحركة العمالية والنقابية في الجزائر بين عامي 1830-1962"، في مجلة التربية والعلم، المجلد 19، العدد 05، جامعة الموصل، العراق، 2012.
6. بززاله آسيا، "الإتحاد العام للعمال الجزائريين والفيدرالية العالمية للنقابات (F.S.M) (1956-1962)، في المجلة الإحياء، المجلد 20، العدد 25، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2020.

7. بشرير وهيبية، "المخططات الاستعمارية في مجابهة الثورة التحريرية كنموذج الأسلاك الشائكة، في مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 08، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، دون سنة النشر.
8. بلحاج صالح، "الثورة الجزائرية والبلدان الاشتراكية، مثال الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية"، في مجلة المصادر، العدد 15، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
9. بلعزوز العربي، "ثورة التحرير الجزائرية ومبدأ أخذ سلاحك من عدوك 1954-1959، نماذج ونتائج"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 20، جامعة جسيبة بن بوعلبي الشلف، الجزائر، جوان 2018.
10. بليل محمد، "المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1960-1962، على ضوء وثائق أرشيفية"، في مجلة الحوار المتوسطي، المجلد التاسع، العدد 01، جامعة الجيلالي اليايس سيدي بلعباس، الجزائر، 2018.
11. بن أزوار فتح الدين، "المواجهة بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية لمصالي الحاج"، في مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد 10، الجزائر، جوان 2016.
12. بن تبي عيسى، "مبادرة فرحات عباس للتوسط بين جبهة التحرير والسلطات الفرنسية 1954-1956"، في مجلة معارف، العدد 23، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 2017.
13. بن عتو بلبروات، "تداعيات اختطاف طائرة زعماء الثورة الجزائرية بالخارج أكتوبر 1956 م"، في مجلة عصور الجديدة، العددان، 11-12، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014.
14. بن عتو بلبروات، وقائع وكواليس اختطاف طائرة الثورة الجزائرية في 22 أكتوبر 1956"، في مجلة عصور الجديدة، العدد 09، عدد خاص بخمسينية الاستقلال الوطني، جامعة وهران، الجزائر، 2013.
15. بن موسى محمد، "سياسة روبيير لاکوست للقضاء على الثورة التحريرية 1956-1958 م"، في مجلة قضايا تاريخية العدد 02، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، 2016 م.
16. بوحوش عمار، "تحويل المنظمة الخاصة إلى جبهة التحرير الوطني" مجلة الذاكرة، العدد 3، المتحف الوطني للمجاهد، المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، الجزائر، 1995.

17. بورعدة رمضان، " عرض الجنرال ديغول لسلم الشجعان، تقرير المصير، تأثيراتهما على الثورة"، في حوليات جامعة 08 ماي 1945 للعلوم الإنسانية قالمة، العدد 02، الجزائر، 2008.
18. بوضربة أحمد، "صدى هجومات 20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني من خلال جريدة صدى الجزائر l'acho d'Alger، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 01، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2009.
19. بوضربة عمر، "التدويل من خلال موثيق وتجارب جبهة التحرير الوطني 1954-1958 م"، في مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، جوان 2017.
20. بوضربة عمر، "دور مكاتب جبهة التحرير الوطني في العمل الدبلوماسي للثورة الجزائرية، 1955-1962م"، في مجلة عصور الجديدة، العدد 09، عدد خاص بخمسينية الاستقلال الوطني، جامعة وهران، الجزائر، 2013.
21. بوضربة عمر، "دور مكاتب جبهة التحرير الوطني في حشد الدعم للقضية الجزائرية في بلدان غرب أوروبا، 1955-1960"، في الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 20، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، الجزائر، 2018.
22. بوضربة عمر، "إسهام الطلبة الجزائريين في العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني (1954-1959)", في المجلة التاريخية الجزائرية، العددان 06-07، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، جانفي-ماي 2018.
23. بوعموشة سهام، "محمد بومزراق صاحب فكرة تأسيس فريق جبهة التحرير الوطني"، في جريدة الشعب، العدد 17615، 10 أفريل 2018.
24. بولجويجة سعاد، "جهود الحكومة المؤقتة الجزائرية لتدويل القضية الجزائرية في الهيئة الأممية خلال الدورتين 13 و14 للجمعية العامة (سبتمبر 1958-ديسمبر 1959)", في مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 07، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، دون سنة النشر.
25. بومالي أحسن، "مراكز الموت البطيء وصمة عار في جبين فرنسا الاستعمارية" في مجلة المصادر، العدد 08، المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر 2003.
26. بونيل محمد، "وقفة احترام وتقدير لمصوري الحرب"، في مجلة أخبار اليوم الجزائرية، العدد 1888، الجزائر، 2013.

27. بويحي سالم، "العلاقات بين الإتحاد العام للعمال الجزائريين والجامعة العالمية للنقابات الحرة"، في المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، العدد 141، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2013.
28. جيلالي امبارك، "الاتحاد العام للعمال الجزائريين بين 1957-1962 م"، في مجلة UGTA من تاريخ الحركة النقابية الجزائرية، الطبعة الأولى، الجزائر، 1989.
29. حسين عبد الستار، "الصدام المسلح بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية (المصاليين والجهويين)"، 1962-1955، في مجلة حوليات التاريخ والجغرافيا، العدد 10، المدرسة العليا لتكوين الأساتذة بوزريعة، الجزائر، 2016.
30. حسيني عائشة، "الدبلوماسية الغربية والثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)"، في المصادر، العدد 24، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2011.
31. خلوفي بغداد، "الاعلام النقابي الجزائري ودوره أثناء الثورة التحريرية"، في مجلة الانسان والمجال، العدد 01، المركز الجامعي نور البشير البيض، الجزائر، أبريل 2015.
32. دبش إسماعيل، الثورة الجزائرية (1954-1962)، مرجعية ومنطق سياسة الجزائر الخارجية، في " جريدة الشعب، العدد 16565، الجزائر، يوم 11 نوفمبر 2014 م.
33. رزاق عبد الرحمن، "الحركة الوطنية وفكرة العمل المسلح"، في مجلة الباحث، العدد 02، المطبعة المركزية للجيش، الجزائر، نوفمبر 1984.
34. زبيري محمد العربي، "السياسة الفرنسية اتجاه ثورة أول نوفمبر"، مجلة اول نوفمبر، العدد 52، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1981.
35. زغبة عبد المالك، "الدبلوماسية الجزائرية، الوجه الآخر للكفاح التحريري"، في جريدة الشعب، العدد 17784، الجزائر، يوم 30 أكتوبر 2018.
36. سعودي صالح، "هكذا جعل فريق الأفلان الجلد المنفوخ أداة حاسمة في خدمة الثورة، في الشروق اليومي، العدد 6627: 01 نوفمبر 2020.
37. السعيد حسن، "الحركة النقابية الجزائرية أثناء الثورة الجزائرية (1956-1962)"، من خلال الصحافة العمالية"، في مجلة المرشد، العدد 02، مطبعة الرهان الرياضي الجزائري، الجزائر، 1986.
38. السعيد هارون، "صوت الجزائر في المحافل الدولية"، مجلة المجاهد، العدد 1143، مطابع الثورة الافريقية، الجزائر، 1982.

39. سعيدوني بشير، "مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، ظروف انعقاده وانعكاساته المختلفة على مسار الثورة الجزائرية، في مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 06، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2018.
40. سلامي هجيره، "الدعم الدولي للاجئين الجزائريين"، في مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 20، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، أبريل 2018.
41. سيد علي أحمد مسعود، "اسهامات العمال الجزائريين في أوروبا إبان الثورة الجزائرية، الودادية العامة للعمال الجزائريين بفرنسا نموذجا 1956-1962"، في مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد 09، الجزائر، 2015.
42. سيد علي أحمد مسعود، "مساعي جبهة التحرير الوطني في التعريف بالقضية الجزائرية في الخارج، " في مجلة النائب، عدد خاص، دورية يصدرها المجلس الوطني الشعبي، الجزائر، 2004.
43. سيد علي أحمد مسعود، "مسألة تقرير المصير في المفاوضات الفرنسية الجزائرية"، في مجلة البحوث والدراسات، العدد 11، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2011.
44. سيدي علي أحمد مسعود، دور قيادة الأركان بالحدود الشرقية والغربية في مجال الامداد بالسلاح خلال الثورة 1958-1960، في مجلة البحوث والدراسات، العدد 14، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2012.
45. شارل ل. قيدز: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الثورة الجزائرية، في مجلة الأصالة العددان، 62-63، منشورات وزارة الثقافة، أكتوبر - نوفمبر 1978.
46. شاطو محمد، "الإعلام الفرنسي وتحديات الثورة التحريرية 1954-1962"، في مجلة آفاق علمية، المجلد 12، العدد 04، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر، 2020.
47. شبوب محمد، "صفحات من مسار الثورة التحريرية، أزمت الحكومة المؤقتة (1958-1959)، في مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 16، جامعة حسيبة بن بوعلوي الشلف، الجزائر، 2016.
48. شبوب محمد، محمد بن موسى، "سياسة جاك سوستيل للقضاء على الثورة التحريرية (1955-1956)، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 26، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2019.

49. شبوط سعاد يمينة، "نتائج وانعكاسات السياسة الاستعمارية الديغولية على الثورة الجزائرية، قضية سي صالح زعموم في الولاية الرابعة (1960-1961) نموذجاً، في مجلة القرطاس، العدد 01، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012.
50. شعبوني أمينة، نشاط مكتب جبهة التحرير الوطني بلوزان وموقف سويسرا منه، 1956-1959م"، في المجلة المغربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، المجلد 09، العدد 03، جامعة الجيلالي الياصب سيدي بلعباس، الجزائر، 2018.
51. شويحات مريم، "الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة 1960-1962"، في مجلة قضايا تاريخية، العدد 01، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، 2016.
52. عاشور محفوظ، "دعم الصليب الأحمر النرويجي للسجينات الجزائريات لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر (1957-1958)"، في مجلة معارف، العدد 17، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 2014.
53. العايب معمر، "الجزائر في الاستراتيجية العسكرية الغربية من 1939 إلى 1962"، في المصادر، العدد 15، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
54. عبيدي عبد الحميد، "مولود قاسم في حديث نو شجون مع الجمهورية"، في جريدة الجمهورية، العدد 6251، الجزائر، 1985.
55. عظيمي أحمد، الاعلام والاتصال خلال الثورة المسلحة"، في مجلة الجيش الجزائري، العدد 436، مؤسسة الجيش الوطني الشعبي، الجزائر، نوفمبر 1999.
56. عقيب محمد السعيد، "الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين والمنظمات العالمية للطلبة (1955-1962)"، في مجلة البحوث والدراسات، العدد 4، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2007.
57. غسال نور الدين، "المخططات الفرنسية لقمع الثورة الجزائرية، الأقسام الإدارية المتخصصة أنموذجاً"، في المجلة المغربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، المجلد 08، العدد 13، جامعة الجيلالي الياصب سيدي بلعباس، الجزائر، 2017.
58. فالتة فيصل، "قراءة في النضال النقابي والسياسي للاتحاد العام للعمال الجزائريين على المستويين الداخلي والخارجي إبان الثورة التحريرية 1954-1962"، في مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 6، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2015.

59. قاصري محمد السعيد، "معايير ومسالك السلاح بالمملكة المغربية ودورها في تسليح الثورة الجزائرية 1956-1961، في مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 25، جامعة الأغواط، الجزائر، 2017.
60. قدور محمد، "نشاط جبهة التحرير الوطني في سويسرا 1954-1960: دراسة في بعض وثائق الأرشيف السويسري، في مجلة أفكار وأفاق، المجلد 07، العدد 02، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2019.
61. قنان جمال، "الذكرى السابعة والثلاثين لتأسيس الحكومة المؤقتة"، في مجلة الذاكرة، العدد 4، المتحف الوطني للمجاهد، المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، الجزائر 1990.
62. قنان جمال، "تشكيل الحكومة المؤقتة نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني"، في مجلة الذاكرة، العدد 04، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1996.
63. قنطاري محمد، "حقائق ووثائق عن تحضير وتفجير ثورة أول نوفمبر 1954 بغرب الوطن"، في مجلة الذاكرة، العدد 5، المتحف الوطني للمجاهد، المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، الجزائر، 1995.
64. قنطاري محمد، "مظاهرات 11 ديسمبر 1960، أسبابها-وقائعها"، في مجلة المصادر، العدد 03، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2000.
65. كرليل عبد القادر، "القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1955-1961 م، في " مجلة أفكار وأفاق، العدد 08، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس الجزائر، 2016.
66. لعوج نصر الدين، مكانة قرار 19 سبتمبر 1958 في مسار ومصير الثورة الجزائرية، في مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، المجلد 09، العدد 01، جامعة معسكر، الجزائر، 2018.
67. اللولب حبيب حسني، "العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف 08 فيفري 1958، جريمة إنسانية التدايعيات والنتائج على الثورة الجزائرية، في مجلة البحوث التاريخية، المجلد 01، العدد 02، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، سبتمبر 2017.
68. لونيسي إبراهيم، "تجدد فكرة العمل المسلح في الجزائر إبان الحرب العالمية الثانية"، في مجلة المصادر، العدد 4، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 م، الجزائر، 2001.

69. محمدي محمد، "اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجهود الإغاثة الإنسانية لصالح المدنيين الجزائريين إبان الثورة التحريرية (1955-1962م)" في مجلة التراث، العدد 01، المجلد العاشر، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 11 ماي 2020 م.
70. مقدر نور الدين، "المحتشدات الفرنسية بالجزائر خلال الثورة التحريرية (1955-1962)، في مجلة دراسات، المجلد 07، العدد 01، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2020.
71. مقدم فيصل، "دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الرقابة على مدى تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني إبان الثورة الجزائرية"، في المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، المجلد 13، العدد 01، الجزائر، 2016.
72. مقلاتي عبد الله، "إشكالية التسليح إبان مرحلة اندلاع الثورة 1954-1956"، في مجلة عصور الجديدة، العددان، 16-17، جامعة وهران، الجزائر، 2014-2015.
73. مناصرية يوسف، "واقع الثورة العسكرية خلال السنة الأولى (1954-1955)، جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، مصطفى بن وثورة الجزائرية 1954، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1999
74. نعرورة محمد، "دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الرقابة على قواعد القانون الدولي الإنساني"، في مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 08، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، جانفي 2018.
75. هشماوي وردة، "قراءة في تفعيل النشاط السياسي والدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية خلال الثورة التحريرية، في مجلة القرطاس، العدد 06، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2017.
76. الوافي سمية، "اضراب الثمانية أيام يرفع صوت الجزائر إلى مبنى نيويورك، في مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 09، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، (دون سنة النشر).
77. يخلف حاج عبد القادر، "مصادر تسليح وتموين الثورة الجزائرية 1954-1962 م"، في مجلة عصور الجديدة، العدد 06، عدد خاص بخمسينية الاستقلال، جامعة وهران، الجزائر، 2012.
78. يعيش محمد، "مؤتمر الصومام عام 1956 م وأشكالية تجسيد قراراته"، في مجلة البحوث والدراسات، العدد 24، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2017م.

1. Ait Mouhoub Salima, comment et par qui la révolution a été préparée ?
En revue d'Algérie, les dossiers de la révolution, N°01 novembre, 2004.

05-الرسائل الجامعية:

أ-أطروحات الدكتوراه:

1. ايدو شعبان، شبكات دعم الثورة الجزائرية في أوروبا الغربية (1957-1962) اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2017-2018.
2. بكار فائزة، كيفية تصدي وسائل الاعلام السمعية البصرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية، للدعاية الفرنسية من 1956 إلى 1962، اطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 03، إبراهيم شيبوط، الجزائر، 2017-2018.
3. بن دارة محمد، الحرب النفسية الفرنسية ورد فعل الثورة الجزائرية 1955-1960، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2007-2008.
4. بن زروال جمعة، الحركات الجزائرية المضادة للثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة 01، الجزائر، 2011-2012.
5. بن غليمة سهام، الحرب النفسية في الثورة التحريرية الجزائرية ما بين 1954-1958، بين التخطيط الاستعماري الفرنسي وردود الفعل الجزائرية، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2016-2017.
6. بن فاطمة سامية، المهاجرون الجزائريون والثورة التحريرية 1954-1962-المهاجرون إلى فرنسا أنموذجا-أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر، 2017-2018.
7. بوضربة عمر، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1959، من خلال محفوظات الثورة الجزائرية بالمركز الوطني للأرشيف-بئر خادم) أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2001-2002.
8. تکران الجليلي، الحركة العمالية الجزائرية في الجزائر وفرنسا ودورها في التحرير الوطني بين 1945-1962، اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2012-2013.
9. تيته ليلي، تطور الرأي العام الجزائري إزاء الثورة التحريرية (1954-1962)، اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة 01، الجزائر، 2012-2013.

10. جبلي الطاهر، شبكات الدعم اللوجيستيكي للثورة الجزائرية (1954-1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2008-2009.
11. خلوفي بغداد، الحركة العمالية الجزائرية ونشاطها أثناء الثورة التحريرية (1954-1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أحمد بن بلة وهران، الجزائر، 2014-2015 م.
12. خيثر عبد النور، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2005-2006.
13. خيشان محمد، جبهة التحرير الجزائرية في دول أوروبا الغربية أثناء الثورة التحريرية (1956-1959 م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر (2)، أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2016-2017.
14. سعيود أحمد، العلاقات الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958-1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر (2)، الجزائر، 2015-2016.
15. صغير مريم، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، الجزائر 2003، 2004 م.
16. ضيف الله عقيلة، التنظيم السياسي والاداري في الجزائر (1954-1962)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 1، الجزائر.
17. العايب معمر، العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية 1942-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2008-2009.
18. قدور محمد، دور المنظمات الجماهيرية في الثورة التحريرية (1956-1962)، الاتحاد العام للعمال الجزائريين نموذجا، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر 2، أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2014-2015.
19. قريبي سليمان، تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940-1954 م، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة 01، الجزائر، 2010-2011.
20. كرليل عبد القادر، تدويل القضية الجزائرية وانعكاساته على المفاوضات الجزائرية، الفرنسية 1955-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2009-2010.

21. ليتيم عيسى، دور الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا والعالم العربي في كسب التأييد الدولي للثورة الجزائرية (1954-1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة-01-الجزائر، 2015-2016.
22. مجاود حسين، الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فرحات عباس-بن يوسف بن خدة نموذجا، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2016-2017.
23. مريوش أحمد، الحركة الطلابية ودورها في القضية الوطنية وثورة التحرير 1954، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2005م-2006م.
24. ودوع محمد، المغرب الأقصى والثورة الجزائرية (1954-1962 م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر (2)، أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2012-2013.

ب- مذكرات الماجستير:

1. ابن الشيخ حكيم، الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية من بداية القرن العشرين إلى وفاته، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 02، 2000-2001.
2. اعراب مراد، خطة سوستيل لمواجهة الثورة 1955، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2001-2002.
3. آيت مدور محمود، الحركة النقابية المغاربية بين 1945-1962، الجزائر وتونس نموذجا، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007-2008 م.
4. بخوش الجودي، دور بن يوسف بن خدة في الثورة التحريرية 1954-1962، دراسة تاريخية، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر يوسف بن خدة، الجزائر، 2006-2007.
5. بديدة لزهري، الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا خلال الفترة ما بين 1957-1960، مذكرة ماجستير في تاريخ الثورة، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2000-2001.
6. بن زروال جمعة، الحركة الوطنية الجزائرية وموقفها من الثورة التحريرية 1954-1962، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2002-2003.
7. بن غليمة سهام، اضراب الثمانية أيام (28 جانفي-04 فيفري 1957) وانعكاساته على مسار الثورة الجزائرية، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، الجزائر، 2010

م

8. بن فليس أحمد، السياسة الدولية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، مذكرة ماجستير، فرع العلوم السياسية، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 1985 م.
9. بوقارة عبد الرحمان، سياسة تقرير المصير وانعكاساتها على مستقبل الجزائر (1959-1962)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة 01، الجزائر، 2014-2015.
10. بيتور علال، العمليات العسكرية في المنطقة الثانية، الشمال القسنطيني من 1 نوفمبر 1954 إلى 20 أوت 1956، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2007-2008.
11. تاحي إسماعيل، مولود قاسم نايت بلقاسم، نضاله السياسي ونظرته للهوية الجزائرية (1927-1992)، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006-2007.
12. حامي شهرزاد، الهيئة التنفيذية المؤقتة والإستفتاء على إستقلال الجزائر (19 مارس 1962-28 سبتمبر 1962)، مذكرة ماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة باتنة-01-الجزائر، 2017-2018.
13. خيشان محمد، مهام الوفد الخارجي لجهة التحرير الوطني بالقاهرة 1947-1957، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2001-2002.
14. زقادة الشاذلي، الحرب الباردة وانعكاساتها على الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962) مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة1، الجزائر، 2001 - 2002.
15. سعيود أحمد، العمل الدبلوماسي لجهة التحرير الوطني من 01 نوفمبر 1954 إلى غاية 19 سبتمبر 1958، مذكرة ماجستير في تاريخ الثورة، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، الجزائر، 2001-2002.
16. سنوسي عبد الفتاح، محمد لمين دباغين، حضوره ودوره في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (1917-2003 م)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، المدرسة العليا للأستاذة في الآداب والعلوم الإنسانية بوزريعة، الجزائر، 2007-2008 م.
17. شباح فتاح، الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1960-1962) مذكرة ماجستير في تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة باتنة 01، الجزائر، 2002-2003.
18. شلي أمال، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية، 1954-1956، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة 01، الجزائر 2005، 2006.

19. صغير مريم، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، الجزائر، 1995-1996.
20. عاشور محفوظ، دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الجزائري أثناء الثورة التحريرية (1954-1962م)، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 2، أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2008-2009.
21. عباس محمد الصغير، فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية (1927-1963)، مذكرة ماجستير في تاريخ الحركة الوطنية جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2006-2007.
22. عبدو الطيب، مواقف فرانسوا ميتران من الجزائر 1954-1995، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2012-2013.
23. عسول صالح، اللاجئين الجزائريون في تونس ودورهم في الثورة الجزائرية (1956-1962)، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2008-2009.
24. عصماني أحمد، مسيرة الثورة التحريرية من خلال تصريحات قادتها (1954-1962)، مذكرة ماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر (2)، أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2001.
25. عياشي عبد الكريم، دور منطقة شمال إفريقيا في تغيير موازين القوى أثناء الحرب العالمية الثانية، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الوادي، الجزائر، 2013-2014.
26. فشار عطاء الله، دور الدبلوماسية في انتصار الثورة الجزائرية، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر (2)، أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2001-2002.
27. القيزي رقية، أشكال القمع الاستعماري في مواجهة الثورة التحريرية 1954-1962، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 02، الجزائر 2011-2012.
28. كيالة نجية، البرقية القسنطينية والثورة الجزائرية 1954-1962 م، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010-2011 م.
29. لونيسي رابح، التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة بين الاتفاق والاختلاف 1920-1954م، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2003-2004.
30. ليتيم عيسى، الكتلة الأفروآسيوية وقضايا التحرر، القضية الجزائرية نموذجا، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2005-2006.

31. مسعودي رجا، الثورة بين مؤتمر القاهرة والحكومة المؤقتة (أوت 1957-سبتمبر 1958 م)، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر (2) أبو قاسم سعد الله، الجزائر، 2010-2011.

32. منغور أحمد، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية (1954-1962) مذكرة ماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005-2006.

06-الملتقيات:

1. احدادن زهير، "دعاية جبهة التحرير أثناء الثورة التحريرية"، الإعلام ومهامه أثناء الثورة، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد، دار القصبية للنشر، الجزائر، 2010.

2. بن جابو أحمد، "الدعاية الثورية كمنعطف حاسم في الثورة الجزائرية 1954-1962، دعاية جبهة التحرير الوطني أثناء الثورة التحريرية"، ملتقى الإعلام ومهامه أثناء الثورة، دراسات وبحوث حول الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998.

3. بن صويلح أمال، "جبهة التحرير الوطني بين المساعي الدبلوماسية والنتائج الإيجابية"، الملتقى الدولي حول الثورة التحريرية الكبرى 1954-1962، في دراسة قانونية وسياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2012.

4. بوالطمين الجودي لخضر، اندلاع ثورة فاتح نوفمبر 1954، الملتقى الوطني الأول لتاريخ الثورة، الطريق إلى نوفمبر، المجلد الأول، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د، ت، ن).

5. بوردة رمضان، "القضية الجزائرية في الأمم المتحدة (1955-1958) معركة التدويل وتحدياتها، الملتقى الدولي حول الثورة التحريرية الكبرى 1954-1962، دراسة قانونية وسياسية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، ماي 2012م.

6. بوضرساية بوعزة، "صدى الثورة التحريرية المباركة في الاعلام الاستعماري"، سلسلة الملتقيات، الاعلام ومهامه أثناء الثورة، دراسات وبحوث حول الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998.

7. خالد عبد الحميد، "الرؤية الإعلامية لتاريخ الثورة لدى مولود قاسم نايت بلقاسم من خلال كتابه ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر 1954، سلسلة الملتقيات، الاعلام ومهامه أثناء الثورة، دراسات وبحوث حول الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998.
8. دبوب محمد، "صحيفة المجاهد ودورها في الاعلام الثوري، سلسلة الملتقيات، الاعلام ومهامه أثناء الثورة، دراسات وبحوث حول الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998.
9. دهاش الصادق، "مقتطفات من الإعلام في الثورة التحريرية الكبرى، ملتقى الإعلام ومهامه أثناء الثورة، دراسات وبحوث حول الملتقى الوطني الأول حول الاعلام والاعلام المضاد، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998.
10. دهاش الصادق، "مقتطفات من الإعلام في الثورة التحريرية الكبرى، ملتقى الإعلام ومهامه أثناء الثورة، دراسات وبحوث حول الملتقى الوطني الأول حول الاعلام والاعلام المضاد، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998.
11. سيدي موسى محمد الشريف، "الثورة الجزائرية في وسائل إعلام العالم الثالث والكتلة الشرقية، سلسلة الملتقيات، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الاعلام ومهامه أثناء الثورة، دار القصبه للنشر، 2010.
12. عثمانى عبد الوهاب، "التحضير للثورة وتكوين الأفواج" معالم بارزة في ثورة نوفمبر 1954 في الملتقى الأول بباتنة سنة 1989، انتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، مطبعة قرفي، باتنة، الجزائر، 1989.
13. عمارة تركي رابح، "صوت الجزائر من إذاعة صوت العرب في القاهرة من 1956 إلى عام 1962"، الاعلام ومهامه أثناء الثورة، الإعلام ومهامه أثناء الثورة، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2010.
14. عمارة تركي رابح، "صوت الجزائر من إذاعة صوت العرب من القاهرة من عام 1956 إلى 1962 م"، الملتقى الوطني الأول حول الاعلام ومهامه أثناء الثورة، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998 م.
15. عمارة تركي رابح، "صوت الجزائر من إذاعة صوت العرب من القاهرة من عام 1956 إلى 1962 م"، الملتقى الوطني الأول حول الاعلام ومهامه أثناء الثورة، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998 م.

16. لونيبي إبراهيم، "المجاهد ودورها في الحرب النفسية إبان الثورة التحريرية، سلسلة الملتقيات، الاعلام ومهامه أثناء الثورة، دراسات وبحوث حول الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998.
17. مجدوب لمياء، "النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني، "الملتقى الدولي حول الثورة التحريرية 1954-1962 م، دراسة قانونية وسياسية جامعة 8 ماي 1945 م قالمة، الجزائر، 2012 م.
18. مجدوب لمياء، "النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني، "الملتقى الدولي حول الثورة التحريرية 1954-1962 م، دراسة قانونية وسياسية جامعة 8 ماي 1945 م قالمة، الجزائر، 2012 م.
19. ناجي عبد النور، "دور الإعلام الثوري في النصر الدبلوماسي للثورة التحريرية الكبرى"، الملتقى الدولي للثورة التحريرية الكبرى، دراسة قانونية وسياسية جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2012.

07-محاضرات:

1. تزروين محمد، "اندلاع ثورة فاتح نوفمبر 1954"، (محاضرة)، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1981.
2. محاضرة السيد (تيو دور أشيل) في مدرسة دفاع منظمة حلف شمال الأطلسي، أبناء منظمة حلف الأطلسي: 1956/04/01 م، نقلا عن مصطفى طلاس وبسام العسلي، الثورة الجزائرية، دار طلاس للنشر، سوريا، 1984.
3. مداخلة محمد معوش، "محمد بومزراق هو المهندس الحقيقي لفريق جبهة التحرير الوطني"، منتدى جمعية مشعل الشهيد بمشاركة يومية للمجاهد، الجزائر، يوم 17 أبريل 2017.

08-حصص إذاعية وتلفزيونية:

1. شريط وثائقي بُثّ على القناة الأرضية للتلفزيون الجزائري يوم: 30 أكتوبر 2020 م، على الساعة: 19:00، بمناسبة الاحتفال بالذكرى 66 لاندلاع الثورة التحريرية.
2. علاوة مزياني، "كرة قدم، قميص للجزائر"، حصة بثتها قناة فرانس 24، يوم 24 أبريل 2016، على الساعة 17:34.

3. بوفير مصطفى، "منبر الكرة"، حصة بثتها القناة الأولى، للإذاعة الوطنية الجزائرية، بمناسبة الاحتفال بالذكرى 62 لتأسيس فريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم، يوم 12 أبريل 2020.

09- المعاجم والموسوعات بالعربية:

1. البعلبكي منير، معجم أعلام المورد، دار العلم للنشر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1992.
2. البيطار فراس، الموسوعة السياسية والعسكرية، الجزء الثالث، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
3. الخوند مسعود، الموسوعة التاريخية الجغرافية، الجزء العاشر، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، لبنان، 1997.
4. القشاط محمد سعيد، لبيون في الجزيرة العربية، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، 2008.
5. الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.
6. الموسوعة العسكرية الجزء الأول الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1981.
7. بوصفصاف عبد الكريم وآخرون، معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، الجزء الثاني، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر، 2004.
8. تركي ضاهر، أشهر القادة السياسيين من يوليو قيصر إلى جمال عبد الناصر، الطبعة الثانية، دار الحسام للطباعة، لبنان، 1992.
9. جرجس جرجس، معجم المصطلحات الفقهية والقانونية، مراجعة القاضي أنطوان الناشف، الشركة العالمية للكتاب، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1996.
10. شرفي عاشور، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962، ترجمة عالم المختار، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007.
11. مجموعة من المؤلفين، موسوعة مشاهير العالم (مشاهير القادة العسكريين والسياسيين)، الجزء الثالث، دار الصداقة العربية، بيروت، لبنان، 2002.
12. مقلاتي عبد الله، قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، الطبعة الأولى، منشورات بلوتو، الجزائر، 2009.
13. نبهان يحي، معجم مصطلحات التاريخ، دار يافا للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

10-المعاجم والموسوعات باللغة الأجنبية:

1. Achour Cheurfi, la Classe politique algérienne de 1900 à nos jours dictionnaire biographique, Edition casbah, Alger, 2001.
2. Ben Jamin Stora, Dictionnaire biographique de militants nationalistes algériens 1926-1954, éditions l'harmattan, Paris, 1985.
3. Le Grand Larousse encyclopédique, volume 05, Edition Larousse mon trange, France.
4. Le petit robert, Dictionnaire de culture générale française, Paris, 1993.